الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

«الجزء الأول»

دكتور
إسماعيل صادق عبد الرحيم

دار البصائر

الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

المجلد الأول

دكتور

إسماعيل صادق عبد الرحيم

هذا الكتاب في الأصل رسالة تقدم فيها المؤلف إلى قسم البلا
والنقد في كلية اللغة العربية بأسيوط - جامعة الأزهر للحص
على درجة العالمية -الدكتوراه- في البلاغة والنقد والتي ?
مناقشتها في يوم الخميس غرة ربيع الأخر ١٤٢٥هـ ٢٠.
٢٠٠٤م الساعة العاشرة صباحًا بمدرج الإمام السيوطي بالكا

أمام اللجنة المكونة من السادة الأساتذة الدكاترة:

١- الأستاذ الدكتور/ يحيى محمد يحيى.
أستاذ البلاغة والنقد في الكلية - مشرفًا

٢- الأستاذ الدكتور/ عبدالقادر حسين.
أستاذ البلاغة والنقد - المتفرغ آنذاك
بكلية الدراسات العربية والإسلامية للبنات بالقاهرة - عضو

٣- الأستاذ الدكتور/ عبدالحافظ محمد عبدالحافظ.
الأستاذ البلاغة والنقد المساعد - آنذاك
بكلية اللغة العربية بأسيوط جامعة الأزهر - عضوًا.

وبعد مناقشة استمرت نحو خمس ساعات أعلنت اللجنة ،
المؤلف درجة العالمية -الدكتوراه- في اللغة العربية (البلا
والنقد) بمرتبة الشرف الأولى.

دار البصائر

القاهرة . زهراء مدينة نصر.
محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٣ - ٠١٦٨٨٣٢٥٢٥
مركز التوزيع/ ٣ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.
محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٢ - ٠١٦٨٨٣٢٥٢٤

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠٠٨/٢١٤٨٧
الترقيم الدولي
I.S.B.N. 978-977-6259-85-0

الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي كتابي هذا -الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية- إلى روح أبي وأمي سائلًا المولى عز وجل أن يرحمهما كما ربياني صغيرًا وقد تمنيا أن أكون من سدنة هذا العلم الشريف الذي يقوم على خدمته الأزهر الشريف، كما أهدي هذا الكتاب -أيضًا- إلى زوجتي التي شاركتني السهر، وتحملت معي مشقة السفر إلى القاهرة والإقامة فيها من أجل هذا العمل، فلها مني كل التقدير والعرفان بالجميل.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد:

فإنه ليسعدني أن أقدم لهذه الطبعة الأولى من هذا العمل العلمي

- الوقف الممنوع في القرآن الكريم (مواضعه وأسراره البلاغية)- الذي تقدمت به إلى قسم البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية بأسيوط ـ جامعة الأزهر للحصول على درجة العالمية ـ الدكتوراه ـ في البلاغة والنقد.

لقد استغرق هذا العمل ـ منذ الموافقة على تسجيله حتى تمت مناقشته ـ مدة تزيد على خمس سنوات ، ويعلم الله ـ وحده ـ ما عانيته في جمع مادته وترتيبه ليصل إلى المستوى الذي أرضى عنه ، وقد بلغ ـ بحمد الله ـ هذا الذي أردت.

ولما رضي عنه شيخي الأستاذ الدكتور / يحيى محمد يحيى أستاذ البلاغة والنقد في الكلية الذي تحمل مسئولية الإشراف على هذا العمل.

تم تحديد اللجنة التي سوف تقوم بمناقشته والحكم عليه ، ثم تحدد موعد مناقشته ليكون يوم الخميس الموافق غرة ربيع الآخر عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٤م الساعة العاشرة صباحاً أمام اللجنة المكونة من الأساتذة الدكاترة:

١ ـ أ . د / يحيى محمد يحيى أستاذ البلاغة والنقد فى الكلية مشرفًا.

٢ـ أ .د / عبدالقادر حسين . أستاذ البلاغة والنقد ـ المتفرغ آنذاك ـ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة عضوًا.

٣ ـ أ . د / عبدالحافظ محمد عبدالحافظ . أستاذ البلاغة والنقد المساعد ـ آنذاك ـ فى الكلية عضوًا . وذلك بمدرج الإمام السيوطي في الكلية.

وبعد مناقشة استمرت نحو خمس ساعات أعلنت اللجنة الحكم على الرسالة وقررت منحي درجة العالمية ـ الذكتوراه ـ في اللغة العربية (البلاغة والنقد) بمرتبة الشرف الأولى .

فلله الحمد والمنة ، وله الثناء الحسن الجميل . ولا يسعني في مقامي هذا إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل ، والدعاء بالخير الوفير لكل من عاون في إخراج هذا البحث ـ منذ كان فكرة في رأسي إلى أن صار إلى ما هو عليه الآن ـ ليرى النور، وليسد فراغًا في مكتبة علوم القرآن الكريم وليكون مكملًا لكتابي الأول : " الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية " الذي نشرته دار البصائر بالقاهرة في طبعته الأولى من
عام ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

وها هي ذي إدارة " دار البصائر بالقاهرة " تتولى نشر هذا العمل الثاني ـ «الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية» لتتم الفائدة به مع سابقه .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل الإسلام والمسلمين وكل من يتلو كتاب الله تعالى، إنه ولي ذلك والقادر عليه ؛

المؤلف

د/ إسماعيل صادق عبدالرحيم

كلية البنات الإسلامية بأسيوط

جامعة الأزهر

أسيوط في يوم الثلاثاء ٢٧ من ذي القعدة ١٤٢٩ هـ

٢٥ من نوفمبر ٢٠٠٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . .

وبعد :

فكأن بحثي هذا كان استجابة لدعوات - بظهر الغيب - من كثيرين من الباحثين المحدثين الذين عرضوا لدراسة «الفصل والوصل» في البلاغة وتوقفوا عند اختصاص الواو - دون غيرها من أدوات العطف - لتكون أداة للوصل بين الجمل التي لامحل لها من الإعراب دون غيرها من الجمل أو المفردات، ورأوا أن في هذا تحكماً لا مبرر له، ودعوا أن يأتي أحد الباحثين؛ ليتناول قضية العطف بالأدوات الأخرى في باب «الفصل والوصل» فجاءت هذه الدراسة لتسد هذه الثغرة؛ ولتدرس هذه الأدوات في موضوع «الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية»؛ ولتقف طويلاً مع هذه الأدوات التي تصل بين المفردات وبين الجمل التي لها محل من الإعراب، وبين الجمل التي لامحل لها من الإعراب.

وأحسب أن السكاكي (٦٢٦هـ) - رحمه الله - كان أول من خرج عن التيار المحافظ - الذي يقوده عبد القاهر الجرجاني ومن تبعه من البلاغيين - ؛

فهــو الذي فتح الباب بدعــوته إلى الوصل بكل أدوات العطف [١] دونما تمييز الواو - دون غـيرها من أدوات العـطف - بالوصل، ودون أن يكون ذلك بين الجمل التي لامحل لها من الإعراب فقط دون غيرها.

ثم توالى بعـده الباحـثون يطالبـون ببحث هذه الأدوات وإطالة الـوقوف معها، والموازنة بين الأساليب التي جاءت فيـها لاستخلاص الآثار البلاغية التي تترتب على العطف بهذه الأدوات.

ومن هؤلاء العلماء - على سبيل المثال لا الحصر - الدكتور / تمام حسان حيث يقول[٢] : «... وأول ما ينتـقد في موقف البـلاغيين اقتـصارهم في الوصل على (واو العطف)، فـالجمل في اللغـة العربيـة تترابط بغـير الواو من الأدوات، وبغيـر مطلق الجمع من العلاقات، فـالجملة الثانية قـد تكون إضراباً عن الأولى أو استـدراكاً منهـا أو استثـناءً أو غير ذلك، ولكل مـعنى من هذه المعـانى أدواته الدالة عليـه، وكل هذه المعانى روابـط بين الجملتين وإن كـانت روابط على طريق السـلب.

والعطف ذاته ليس مقصوراً على مطلق الجـمع؛ إذ يكون أحياناً للترتيب والتعقيب، أو للترتيب والتراخي، فالاقتصار على (الواو) ومطلق الجمع لامبرر له ما دامت الاحتمالات الأخرى تمثل علاقات بين الجمل».

كما تحدث الـدكتور / محمد محـمد أبو موسى[٣] عن هذه القضية -

---

(١) انظر : خاتمة هذا البحث .

(٢) البيان في روائع القرآن : ١/٣٩٨.

(٣) دلالات التراكيب: ٣٤٨ وما بعدها .

أيضاً - مطالباً بدراسة هذه الأدوات حيث يقول: «.. ويجب أن تتوفر جهود الباحثين على هذا الجانب والتنقيب عن تراث السلف فيه، والذي ساقنا إلى القول في هذا هو ما وجدناه في هذه الدراسة من فروق بين (الفاء والواو وثم) أردنا أن ننبه إليها؛ لنفتح الباب لدراستها فحسب وكنت قد أشرت إلى بعض مواقع هذه الحروف في دراسة الزمخشري، وحين تضاف إلى ما نحن بصدده تتضح بعض المعالم التي نريدها في دراسة هذه الروابط».

ثم سرت هذه الدعوة إلى كثير من الباحثين فوجدنا الدكتور / محمد الأمين الخضري على يقول - في أطروحته التي تقدم بها لنيل درجة العالمية[1]- : «نبهت هذه الدراسة إلى حاجة البحث البلاغي إلى تناول حروف العطف الأخرى بالدراسة التي تكشف عن وجوه بلاغتها من خلال النظم القرآني، وتلمس الفروق البلاغية بينها في متشابهات القرآن الكريم».

ولذلك وجدناه يطبق هذه الدعوة ويقدم لنا كتابه : (من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم: الفاء وثم).

ثم جاء بعده الدكتور / صباح عبيد دراز[2] فدعا إلى هذا المنهج الذي ينبغي اتباعه في دراسة حروف العطف الأخرى غير الواو .

هذه هي أمثلة لآراء العلماء الذين جاءوا بعد السكاكي داعين إلى دراسة حروف العطف الأخرى - غير الواو - في «الفصل والوصل»؛ لأن في ذلك فوائد بلاغية تثري الدرس البلاغي، ويحتاج إليها العلماء خصوصاً دراستها في النظم القرآني.

---

(١) الواو ومواقعها من النظم القرآني : ٤٩١ .

(٢) انظر: أسرار الفصل والوصل : ١٧ وما بعدها.

أما الأقدمون من البلاغيين فإنهم قصروا الوصل - في باب الفصل والوصل - على «الواو» دون غيرها من حروف العطف وعلى الجمل التي لامحل لها من الإعراب فقط.

يقول الشيخ / عبد المتعال الصعيدي (١٣٩٥هـ)[١] : «.. جرى الخطيب في جعل كل من الوصل والفصل خاصاً بالجمل على ما جرى عليه عبد القاهر - في دلائل الإعجاز - والعلوي - في الطراز - وابن قيم الجوزية - في الفوائد - بل الذي جرى عليه علماء البلاغة أن كلاً منهما خاص بالعطف بالواو وتركه دون غيره من حروف العطف، وبالجمل التي لامحل لها من الإعراب؛ لأن دقة الوصل وا لفصل إنما تظهر في ذلك، أما عطف المفرد على المفرد فإنه يأتي للتشريك في الحكم فأمره سهل، وكذلك الجمل التي لها محل من الإعراب؛ لوقوعها موقع المفرد، ومثلها العطف بغير الواو».

هذا، ولقد كنت من الساعين - بفضل من الله وتوفيق - أن يكون بحثي متصلاً بهذا القرآن العظيم؛ لأنه خير ما تنفق في دراسته الأيام والأعوام.

وقد جاء اختياري لدراسة الوقف في القرآن الكريم لأهميته في فهم المعنى في الآية؛ لأن القارئ يقف حين يفيد معنى تاماً، ويصل حين يكون الوقف مفسداً للمعنى، ولذا وجدنا سيدنا عليًا - كرم الله وجهه - عندما سئل عن معنى الترتيل في قوله تعالى[٢] : ﴿ورتل القرآن ترتيلاً﴾ - يقول[٣] : «هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف».

---

(١) بغية الإيضاح : ٢/٦٢.

(٢) من الآية: ٤ المزمل .

(٣) منار الهدى: ٥.

فأنت ترى سيدنا علياً قد جعل معرفة الوقوف نصف الترتيل الذي يعتمد على ركنين هما: تجويد الحروف بمعنى معرفة الحق للحرف : من حيث نطقه من مخرجه المعتاد ومعرفة مستحقه: بمعنى مراعاة جيرانه من الحروف في النطق فهذه حقوق الحروف عند الترتيل أما حقوق المعانى فإن معرفة الوقوف هي التي تقوم بها وتؤديها كأحسن ما يكون الأداء.

ولقد أسعدنى قدري أن يكون بحثي الذي تقدمت به لنيل درجة التخصص - الماجستير - أن يكون تحت عنوان: «الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية». وقد كان بحمد الله - بحثاً موقفاً حار إعجاب اللجنة الموقرة التي توفرت على قراءته والحكم عليه.

ولما أردت تسجيل رسالتي للحصول على درجة العالمية - الدكتوراه - أشار عليّ كثير من أساتذتي أن يكون بحثي متصلاً بذلك العمل الأول؛ حيث إنه مجال بِكْر لم يرتده الباحثون بعد، فلم تظهر دراسات مستوعبة شاملة للوقف في القرآن الكريم - قبل دراستي عن الوقف اللازم - تدرسه دراسة مستوعبة شاملة تطبيقية بلاغية قط، اللهم إلا ما كان من محاولات بعض الباحثين الذين عرضوا لبعض مواضع الوقف، وكانت دراساتهم(١) بعد تسجيلي لموضوعي الذي كان قد تم في قسم البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية

---

(١) مثل: «من أسرار الوقف في القرآن الكريم. دراسة بلاغية» للدكتور / عبد الله عليوة - رحمه الله - الطبعة الأولى ١٩٩٣م. وبحث نشر بحولية كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد ١٢ لعام ١٩٩٤ للدكتور حمدى عبد الفتاح مصطفى تحت عنوان: «الوقوف اللازمة في القرآن الكريم» وكان تناوله لبعض مواضع الوقف اللازم من الناحية النحوية لأن الباحث عضو في هيئة تدريس قسم اللغويات في الكلية المذكورة.

بالقاهرة في صيف عام (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

أما ما نشر قبل التسجيل فقد كان بحثاً تحت عنوان[1] : «الوقوف القرآنية والمعايير البلاغية» للدكتور / صبحي رشاد عبد الكريم، وينطبق عليه أنه بحث جزئي قام على التمثيل لبعض الوقوف، ولم يستوعبها استيعاباً شاملاً يجعل تناول الموضوع - بعده - تكراراً لاجديد فيه.

هذا ما يتعلق ببحثي الأول الذي استغرق إعداده أكثر من خمس سنوات عن «الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية».

ولذا وجدتُني راغباً في إتمام هذا العمل الخاص بمواضع الوقف في القرآن الكريم، ولكنه الان تحت عنوان: «الوقف الممنوع في القرآن الكريم: مواضعه وأسراره البلاغية».

وهذان العملان مختلفان تمام الإختلاف :

فالعمل الأول: يعلل للفصل تعليلاً بلاغياً بين مواضع الوقف اللازم بخطة ومنهج مختلفين تمام الاختلاف عن عملي هذا الذي نحن بصدده الآن والذي يعلل للوصل تعليلاً بلاغياً .

وعلى هذا فالعمل الثاني: عكس الأول، أضف إلى هذا أن العمل الأول قد درس ستة وستين موضعاً في القرآن الكريم أما هذا العمل الذي نحن بصدده الآن فقد جاوزت دراسته أكثر من المائتين وعشرة مواضع من مواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم.

---

(١) مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد: ٨ لعام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

ولما عرضت هذا العنوان: «الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية» على أستاذي المشرف رحّب به وشجعني عليه، ووجدت منه - بعد الله تعالى - كل عون وتوجيه. وتم التسجيل في هذه الكلية في دورة مارس ١٩٩٩م. بتوفيق الله تعالى.

وقد جاءت خطة هذا البحث على:

مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .

أ - المقدمة

أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وصلتي به وعن أهم الدوافع التي جعلتني أختار هذا البحث، ثم الدراسات السابقة في ميدان هذا البحث.

ب - التمهيد

وقد جاء في ثلاث وستين صفحة ، تحدثت فيه عن الوقف وأقسامه عند القراء، وأهميته، ثم تحدثت عن طبعات المصاحف الأربعة التي جعلت ميداناً لهذه الدراسة ثم قدمت سرداً إجمالياً لمواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم.

وقد نظرت في هذه المواضع فوجدتها تتطلب أن تدرس تحت ثلاثة أبواب:

جـ - الباب الأول

ماتُّفق على منع الوقف عليه في طبعات المصاحف الأربعة

ثم نظرت في هذه المواضع فجمعت الآيات التي تتحدث عن معنى واحد أو معاني متقاربة فجعلتها تحت عـنوان جعلته فصلاً، فجاءت فصول هذا الباب ثمانية :

الفصل الأول: من أخلاق المؤمنين وجزائهم في الآخـرة . وفيه : عشرة مواضع .

الفصل الثـاني: من أخلاق الكفار وجـزائهم في الآخرة. وفيه : تسـعة عشر موضعاً.

الفصل الثالث: من أخلاق اليهود والنصارى وفيه خمسة مواضع .

الفصل الرابع: من أخلاق المنافقين وفيه أربعة مواضع .

الفصل الخامس : النهي عن عبادة غير الله وفيه موضعان.

الفصل السادس: من نعم الله على عباده وفيه سبعة مواضع .

الفصل السابع: أنواع من الحرام والحلال وفيه ثلاثة مواضع .

الفصل الثامن : من مواقف الجهاد في سبيل الله وفيه أربعة مواضع .

وقد أشار عليّ شيخي أن أنظر إلى هذه المواضع التي يجـمعها كل فصل لأرى : هل فيهـا من سمات جامعة بين هذه المواضع فـأحصرها وأبرزها تحت عنوان: سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

ثم أعيد النظر في هذه المواضع نفسها التي يجمعها الفصل نفسه، لأتلمس الفروق التي تميز بين هذه المواضع فأبرزها تحت عنوان : **سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل**

وهكذا فعلت في كل فصل من فصول هذه الدراسة ولقد كانت هذه السمات الجامعة والفارقة مجالاً خصباً للنظر في وجوه إعجاز القرآن الكريم حيث يعبِّر عن المعنى الواحد بألفاظ مختلفة تناسب السياق والمقام.

وقد كان لدراسة المتشابهات فيها أثر عظيم في ثراء هذا البحث وعمقه .

د- الباب الثاني

ما اختُلف في منع الوقف عليه في طبعات المصاحف الأربعة

وقد جاء تحته فصول ثمانية - أيضاً - هي:

الفصل الأول: أسئلة وأجوبة وفيه: ثمانية عشر موضعاً .

الفصل الثاني: من وعد الله ووعيده في القرآن الكريم وفيه : ثلاثة وعشرون موضعاً.

الفصل الثالث: من طبائع أهل الكتاب والأمم السابقة، وفيه أحد عشر موضعاً.

الفصل الرابع: بين القرآن الكريم والكتب المقدسة وفيه ثمانية مواضع .

الفصل الخامس: من أوامر القرآن ونواهيه وفيه : ثلاثة مواضع .

الفصل السادس: من صفات المؤمنين وجزائهم في الآخرة وفيه عشرة مواضع .

الفصل السابع: بين الأنبياء وأقوامهم وفيه عشرون موضعاً .

الفصل الثامن: من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم وفيه ثلاثة وعشرون موضعاً .

هـ - الباب الثالث

ما تفردت به بعض طبعات المصاحف الأربعة

وتحته ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: من حديث القرآن عن الرسل وفيه: تسعة عشر موضعاً.

الفصل الثاني: من صفات أصحاب الجنة وفيه : أربعة عشر موضعاً.

الفصل الثالث: من صفات أصحاب النار وفيه تسعة مواضع .

و - خاتمة

وقد سجلت تحت هذا العنوان النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة التي استمرت زهاء خمس سنوات في إيجاز .

أما المنهج الذي اتبعته في معالجة هذه المواضع فإنه يتخلص فيما يأتي:

١- أذكر الآية أو الآيات التي اشتملت على الموضع الذي مُنع الوقف عليه مشفوعاً بدراسة موجزة تشرح الألفاظ الصعبة وتقدم المعنى موجزاً، وقد جعلت ذلك كله تحت عنوان جانبي : (إضاءة)[١] .

---

(١) اقتبسته من : «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» لحازم القرطاجني المطبوع بتونس . ط. دار الكتب الشرقية .

٢- أعرض الموضع - بعد ذلك تحت عنوان جانبي (شاهد هذا الموضع) - على القرّاء فأدرسه في بيئتهم فأستشير ابن الأنباري (٣٢٨هـ) في إيضاح الوقف والابتـداء - وابن النحـاس (٣٣٨هـ) - في القطع والائتـناف - والداني (٤٤٤هـ) - في المكتفى في بيان الوقف والابتدا - والسجاوندي (٥٦٠هـ) - في علل الوقوف - وغيرهم.

٣- ثم أدرس الموضع في بيئـة النحاة فأعرضه على الـفراء (٢٠٧هـ) والزجاج (٣١١هـ) وابن النحاس (٣٣٨هـ) وأبي حيان (٧٤٥هـ) وغيرهم.

٤- وبعد هذه الجـولة مع القراء والنحـاة أعرضه على علمـاء البلاغـة القدامي والمحدثين، وجعلت العمدة في هذا الإمـام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) - في أسرار البـلاغة ودلائل الإعجاز - ثـم الخطيب القزويني (٧٣٩هـ) - في الإيضاح - والإمام ابن القيم (٧٥١هـ) - في بدائع الفوائد - وغيرهم.

٥- وقد حـرصت دائماً على أن يكون لي رأي بعد عـرض آراء هؤلاء العلماء في كل مـوضع وقد شجـعني على ذلك شيـخي؛ ليكون ذلك عـاملاً من عوامل النضج في الشخـصية لتستطيع بعـد ذلك الموازنة والمقارنة ثم الحكم بعد ذلك حكماً صحيحاً .

وبعد :

فإني أحـمد الله تعالى أن يسـر لي هذا البحث ويسرني له، كـما أشكر لشيخي أياديه عليّ التي لايكافئه عليها إلا الله عز وجل، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته، وأن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه تعالى .

ولعله من المهم قبل أن أترك مكاني هذا أن أنوّه بأن هذا البحث - بعد أن صحبته نحو خمس سنوات أثقلت فيها على شيخي وقد وسعني صدره وبيته العامر - بإذن الله - كل ما فيه من صواب وسداد فمن الله ثم بفضل توجيه شيخي المشرف، وإن كان فيه من نقص أو خطأ فمني ومن الشيطان، أو من عدم استيعابي لتوجيهات أستاذي والله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن ينفع به وبعلمه الإسلام والمسلمين .

كما أسأله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

المؤلف

تمهيد

روى تميم [1] الطائي عن عدي [2] بن حاتم قال: جاء رجلان إلى رسول الله ﷺ فتشهد أحدهما فقال: «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما» - وسكت - فقال رسول الله ﷺ : «قم - أو اذهب - بئس الخطيب أنت».

«قال الحافظ أبو عمرو [3] - رحمه الله - ففي هذا الخبر إيذان بكراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيقته، ويدل على المراد منه؛ لأنه - عليه السلام - إنما أقام الخطيب لما قطع - أى وقف - على ما يقبح ؛ إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله : «فقد رشد» ثم يستأنف ما بعد ذلك، ويصل كلامه إلى آخره فيقول : «ومن يعصهما فقد غوى [4] ».

---

(١) تميم بن طرفة الطائي: محدث كوفي وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة ٩٣هـ/ ٧١١م (ابن حجر: التهذيب: ١/ ٥١٣).

(٢) عدي بن حاتم الطائي: صحابي أمير محدث، كان رئيس بني طئ في الجاهلية والإسلام توفي سنة ٦٨هـ / ٦٨٧م (الذهبي : سير أعلام النبلاء ٣/ ١٦٢).

(٣) أبو عمرو هو الإمام المقرئ عثمان بن سعيد الداني الأندلسي المتوفى سنة ٤٤٤هـ.

(٤) المكتفي للداني بتحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ص ١٣٣ وما بعدها. وانظر معه: مقدمة تحقيق إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري للدكتور محي الدين رمضان ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ص ٢٢. والحديث : رواه مسلم في صحيحه: ٣/ ٤٢٠ حديث رقم ٨٧٠ط. دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٤م.

وقال القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «إنما قاله لأن الخطيب وقف على «ومن يعصهما» وسكت سكتة».

قلت : هذا الحديث يدل على عناية النبى ﷺ بالمعانى والمعنى - هنا - قد اختل بسبب وقف الخطيب على قوله : «ومن يعصهما» فقد وقف وقفاً أفسد المعنى؛ حيث إنه سوى بين من يطيع الله ورسوله وبين من يعصهما، والحق غير ذلك والسبب هو الوقف .

«لذا لم يكن غريباً أن يكون «الوقف والابتداء» في القراءات هو أصل «الفصل والوصل» في البلاغة ثم اتشح بوشاحها، كما كان «العطف» في النحو هو القاعدة التي انبثق منها. «الوقف والابتداء» هو «علامات الترقيم» في الإملاء - في الرسم الإملائى - هو «الفصل والوصل» في البلاغة مضمون واحد وأشكال متغيرة»[٢] .

بل إن الدكتور منير سلطان يؤكد أن «الفصل والوصل» قد نشأ في علم القراءات، ذلك العلم الذي يرتبط بالبلاغة ارتباطاً وثيقاً[٣] . ومن ثم يتضح لنا أن «الوقف» هو ذلك النظام الذي يقوم على تنسيق المعاني وترتيبها وإيصالها إلى السامع واضحة مفهومة، وبدونه يصبح الكلام مشوش المعنى ، لاوضوح فيه، ولا استقامة، ومن ثم يصبح «الوقف» في الكلام البليغ مما تقتضيه الحال، ومراعاة مواضع الوقف في الكلام - أيا كان هذا الكلام - مما تتطلبه بلاغة المتكلم.

---

(١) الجامع لاحكام القرآن: ١٤/ ٢٢٢ط. دار الحديث بالقاهرة.

(٢) الفصل والوصل في القرآن الكريم . د. منير سلطان ط. دار المعارف بالقاهرة : ١٠، ١١ .

(٣) السابق الموضع نفسه.

نقول هذا في كلام البشر، أما في كلام الله تعالى فإن الأمر يزداد أهمية وخطورة ونوضحها في الموضع الخاص بذلك (١)، وقبل أن نخوض غمار هذا البحث، أحب أن أقف وقفة يسيرة مع القارئ الكريم لنلم معًا بما يجب أن يكون لنا زاداً علمياً نافعاً لنا في رحلتنا في هذا البحث ومن ذلك ما يأتي :

١- تعريف الوقف :

قال الزمخشري (٢) (٥٣٨هـ): «وَقَفْتُه وَقْفًا فوقف وُقُوفًا، وَقَفَ وَقْفَةً، وله وقَفَات، وهذا موقف من مواقفك.. ووقف القارئ على الكلمة وُقُوفًا، ووقف الكلمة وقْفًا، ووقّفْتُ القارئ علمته مواضع الوقوف».

وفي معجم ألفاظ القرآن الكريم (٣) : «وُقِفوا : أُمْسِكُوا وحُبِسوا» وقد جاء اللفظ مرتين في الأنعام ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ ، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ «قفوهم» : أمسكوهم، وامنعوهم من مواصلة السير». وقد جاء بهذا اللفظ مرة واحدة ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات : ٢٤] ، «موقوفون : محبوسون». وقد جاء مرة واحدة : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ : من الآية ٣١]، ولهذا قال السيد الشريف الجرجاني (٤) (٨١٦هـ): «الوقف في اللغة :

---

(١) في الفقرة (٥) من هذا التمهيد ص : ٢٢.

(٢) أساس البلاغة: مادة (وقف).

(٣) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مادة (وقف).

(٤) التعريفات : ص١٣٨.

الحبس . . . والوقف في القراءة قطع الكلمة عما بعدها».

أما في الحديث الشريف، فقد وردت كثيراً، فمن ذلك ما رواه الترمذي[1] في سننه: «ولايمر بآية عذاب إلا وقف يتعوذ بمعنى قطع القراءة».

والوقف اصطلاحاً : «قطع الصوت آخر الكلمة زمنًا ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها»[2] «والوقف والقطع والسكت بمعنى، وقيل: القطع عبارة عن قطع القراءة رأسًا، والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمناً ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس»[3] .

أما الشيخ زكريا الأنصاري[4] (٩٢٦هـ/ ١٥١٩م) - رحمه الله - فإن الوقف عنده يطلق على معنيين: «أحدهما: القطع الذي يسكت القارئ عنده. وثانيهما: المواضع التي نص عليها القراء، فكل موضع منها يسمى وقفاً، وإن لم يقف القارئ عنده، ومعنى قولنا : هذا وقف أى موضع يوقف عنده، وليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقوف عنده، بل المراد أنه يصلح عنده ذلك، وإن كان في نَفَس القارئ طول، ولو كان في وسع أحدنا أن يقرأ القرآن كله في نَفَس واحد ساغ له ذلك، والقارئ كالمسافر والمقاطع التي ينتهى

---

(١) كتاب المواقيت الباب (٧٩)، وأخرجه أحمد في مسنده: ٦/ ٢٤.

(٢) منار الهدى للأشموني ص : ٨.

(٣) السابق: الموضع نفسه .

(٤) هو شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري والشافعي، وأبو يحيى القاضي، المفسر، المحدث (مقدمة تحقيق المكتفي للدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ص ٧٠) والعبارة من : «المقصد التلخيص ما في المرشد ص ٤، ٥، والكتاب مطبوع مع «منار الهدى في الوقف والابتداء» للأشموني ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.

إليها القــارئ كالمنازل التي ينزلها المسافـر». ففي عبارة «المقصــد» أضاف الشيخ معنى آخـر للوقف وهو : المواضع التي يصلح الوقف عندها، وكم كــان رائعاً حين شبه القارئ بالمسافر، والمواضع التي يصلح الوقف عندها بالمنازل التي ينزل بها المســافر، وهذه المنازل كما تخـتلف في الخصب والماء والظل والكلأ والأمن ونحوها، كذلك تختلف المقاطع تمامًا وحسناً . . إلخ.

٢- موضوعه :

موضوع الوقف: هو القرآن الكريم، من حيث الأداء السليم لتلاوته وهو علم جليل، اهتم به العلماء قديماً مع نزول القرآن استجابة لأمر الله تعالى لنبيه ﷺ ثم لأمتــه من بعده ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾[1] ، وفي هذه الآية يقول علي بن أبي طالب - كـرم الله وجـهـه : «الترتيل : تجـويد الحـروف، ومـعرفـة الوقوف»[2] وقال ابن الأنبارى[3] (٣٢٨هـ): «من تمام معـرفة القرآن معـرفة الوقف والابتداء فيه».

٣- علاقته بسائر العلوم :

قال ابن مـجاهد[4] (٣٢٤هـ): «لايقوم بالتمـام في الوقف إلا نحوي،

---

(١) المزمل : آية ٤.

(٢) الإتقان : ١/ ٢٣٠، وانظر معه: النشر : ١/ ٢٢٥، وانظر أيضاً، منار الهدى للأشموني: ص ٥ .

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشــار بن الحســن أبو بكر بن الأنباري البغدادي الإمام الكبير توفي سنة ٣٢٨هـ، ومن أهم مؤلفاته: إيضاح الوقف والابتدا وهو من أحسـن ما ألف في هذا الفن، كما قال عنه ابن مجاهد (الغاية : لابن الجزري: ٢/ ٢٣٠، ٢٣١).

(٤) هو أحمد بن موسى أبو بكر بن مجاهد شيخ القراء في عصره، له كتاب «القراءات الكبير» و«السبعة» توفى سنة ٣٢٤هـ. (الغاية : ١/ ١٣٩).

عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن»، وقال غيره[1] : وكذا علم الفقه؛ ولهذا من لم يقبل شهادة القاذف، وإن تاب يقف عند قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾[2] فأما احتياجه إلى علم النحو وتقديراته، فلأن من جعل ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾[3] منصوباً على الإغراء وقف على ما قبله، أو أعمل فيه ما قبله فلا يقف.

وأما احتياجه إلى القراءات فلما تقدم[4] من أن الوقف قد يكون تاماً على قراءة غير تام على أخرى، وأما احتياجه إلى التفسير، فلأنه إذا وقف على ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾[5] كان المعنى: أنها محرمة عليهم هذه المدة، وإذا وقف على ﴿عَلَيْهِمْ ﴾ كان المعنى : أنها محرمة عليهم أبداً، وأن التيه ﴿أَرْبَعِينَ﴾، فرجع إلى التفسير. . وأما احتياجه إلى المعنى فضرورة لأن معرفة مقاطع الكلام إنما تكون بعد معرفة معناه كقوله : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾[6] ، فقوله: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ استئناف لا مقو لهم[7] يقول الزركشي

---

(١) قال في الإتقان : ١/ ٢٤٢ «ومن صرح بذلك النكزاوي» وهو : عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر النكزاوي، مقرئ من أهل الإسكندرية، وصاحب كتاب : «الاقتضاء في معرفة الوقف والابتداء» توفي سنة ٦٨٣هـ (الغاية : لابن الجزري : ١/ ٤٥٢).

(٢) الإتقان : ١/ ٢٤١ وما بعدها، وانظر معه: البرهان: ١/ ٣٤٣، والآية ٤ النور.

(٣) سورة الحج: ٧٨.

(٤) أي في ص ٢٣٦ من جـ١ من الإتقان، حيث ينقل السيوطي عن ابن الجزري قوله: (في النشر: ١/ ٢٢٧، ٢٢٨) «وقد يكون الوقف تاماً في تفسير وإعراب وقراءة غير تام على آخر نحو: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾. [٧ من آل عمران] تام إن كان ما بعده مستأنفاً، غير تام إن كان معطوفاً». وسيأتي الحديث عن التام وغيره في أقسام الوقف من هذا التمهيد.

(٥) سورة المائدة : ٢٦.

(٦) سورة يونس : ٦٥.

(٧) الإتقان : ١/ ٢٤٢.

(٧٩٤هـ): «واعلم أن أكثر القراء يبتغون في الوقف المعنى وإن لم يكن رأس آية، ونازعهم فيه بعض المتأخرين في ذلك، وقال: هذا خلاف السنة، فإن النبي ﷺ كان يقف عند كل آية فيقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[١]، ويقف، ثم يقول: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[٢] ويقف ثم يقول: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٣]، وهكذا روت أم سلمة[٤] - رضى الله عنها - «أن النبي ﷺ - كان يقطع قراءته آية آية، ومعنى هذا الوقف على رءوس الآي»، وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كافٍ وأكثر ذلك في السور القصار الآي نحو: (الواقعة) قال: وهذا هو الأفضل أعنى الوقوف على رءوس الآي، وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد والوقف عند رءوس انتهائها، واتباع السنة أولى، وممن ذكر ذلك الحافظ أبو بكر البيهقي[٥] في كتاب (شعب الإيمان) وغيره، ورجح الوقف على رءوس الآى، وإن تعلقت بما بعدها»[٦].

«وأما احتياجه إلى الفقه فقال النكزاوي (٦٨٣هـ) - في كتاب الوقف - «لابد للقارئ من معرفة بعض مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه، لأن ذلك يعين على معرفة الوقف والابتداء، لأن في القرآن مواضع ينبغى الوقف فيها

(١، ٢، ٣) سورة الفاتحة: الأيات ٢، ٣، ٤.

(٤) هند بنت سهل أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت من أكمل النساء عقلاً وخلقاً توفيت سنة ٦٢هـ/٦٨١م (ابن حجر: الإصابة ٤/٤٥٨) (هـ ص: ١٤٧ المكتفى). والحديث أخرجه أبو داود في السنن: ٤/٢٩٤.

(٥) هو أحمد بن الحسن، محدث فقيه، غلب عليه الحديث، توفى سنة ٤٥٨هـ/١٠٦٦م (السبكي طبقات الشافعية).

(٦) البرهان: ١/ ٣٥٠.

على مذهب بعضهم، ويمتنع على مذهب آخرين»[١] .

«ولهذا من لم يقبل شهادة القاذف وإن تاب يقف على هذا عند قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾[٢] .

قال القرطبي[٣] (٦٧١هـ) : «هذا يقتضى مدة أعمارهم» أما من يقبل شهادة القاذف إن تاب، فإنه يصل بالقراءة إلى ما بعد الاستثناء .

يقول القرطبى[٤] (٦٧١هـ): «والمعنى : ولاتقبلوا لهم شهادة أبداً إلا الذين تابوا وأصلحوا من بعد القذف (فإن الله غفور رحيم) فتضمنت الآية ثلاثة أحكام في القاذف: جلده، ورد شهادته أبداً، وفسقه فالاستثناء غير عامل في جلده بإجماع إلا ما روى عن الشعبى على ما يأتى، وعامل في فسقه بإجماع واختلف الناس في عمله في رد الشهادة فقال شريح القاضى وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وسفيان الثورى، وأبو حنيفة: لايعمل الاستثناء في رد شهادته ، وإنما يزول فسقه عند الله تعالى، وأما شهادة القاذف فلا تقبل البتة ولو تاب وأكذب نفسه، ولابحال من الأحوال، وقال الجمهور: الاستثناء عامل في رد الشهادة، فإذا زال بالتوبة قبلت شهادته مطلقاً قبل الحد وبعده، وهو قول عامة الفقهاء».

ومن كلام القرطبى السابق يتبين لنا أن القائل بعدم قبول شهادة القاذف

---

(١) الإتقان : ١/ ٢٤٢.

(٢) السابق: الموضع نفسه والآية من سورة النور : ٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ط. دار الشعب : ٥/ ٤٥٧٠.

(٤) المرجع السابق.

ولو تاب وأكذب نفســه بحال من الأحوال: شريح القـاضى وإبراهيم النخعي، والحسن البصرى، وسفيان الثـورى وأبو حنيفة فمن يقول برأى هؤلاء أو يعتنق مذهبهم فإنه يقف على قوله تعالى : ﴿وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ .

أما من يرى أن القاذف إذا تاب قبلت شهادته، وهم جـمهور الفقهاء فلا يقف الوقف السابق، وإنما يسـتمر في القراءة إلى ما بعـد الاستثناء أى : ﴿وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ④ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ⑤﴾ . لأن الاستثناء - عند الجمـهور - عامل في رد الشهادة، والرد معناه: الرفـض وعدم القبـول، ولعل الذي أدخل اللبـس في القضـية أن كلام الفقهاء في المسألة ينقسم إلى :

١- مذهب الجمهور، الذي يقضي بقبول شهادة القاذف إن تاب ورجع، وأكذب نفســه، وتعليلهم لقبولهم: أن توبته محت فسقه، فأصبح صالحاً لقبول شهادته.

٢- مذهب بعض الفقهاء، الذي يحكم عليه بالفسق أبداً تاب أو لم يتب فإنه يـرد شهادته أبـداً، ولايقبلهـا بحال، وعلى هذا فـإن الرد هو عدم قـبول الشهادة ورفضها.

وقبل أن أترك الحديث عن علاقة الوقف بالفقـه، ثم علاقة الفقه بالقرآن احب أن أنبّه إلى نقطة هي على جانب كبير من الأهمية؛ ذلك أن المقصود بمن يتصدى للحديث عن الوقف لابـد أن يكون محصلاً لأدوات هذا العلم، وأهم هذه الأدوات :

أن يكون عالماً بالنحو والقراءات، والتفسـير والقصص، وعالماً باللغة التي

نزل بها القرآن، وعالماً بالفقه أيضاً، وهذا لايعنى أن القرآن يتبع هذه العلوم، وإنما هذه العلوم أدوات لمعرفة الوقف وفهم المعانى.

وهذا أيضاً لايعنى أننا نحكِّمها في القرآن، وإنما القرآن دائماً حاكم لامحكوم عليه فلا يخضع لأى علم ولا مذهب.

وما ذكرته - في هذا الصدد - آراء للعلماء، وقد أسندتها إليهم، حاولوا بها أن يثبتوا أهمية الوقف، وأن له علاقة بهذه العلوم التي ذكروها وهذه العلاقة لاترقى إلى أن تجعل القرآن تابعاً لهذه العلوم، وإنما هي التي تتبعه وتخدمه، ويظل الفيصل في حكم الوقف احتمالات النص القرآنى دون غيره - والله أعلم .

أقسام الوقف :

يقول الدانى[1] (٤٤٤هـ): «اعلم - أيدك الله بتوفيقه - أن علماءنا اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم[2] : الوقف على أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك. وأنكر آخرون[3] هذا التميز وقالوا : الوقف على ثلاثة أقسام: قسمان : أحدهما : مختار وهو التام، والآخر: جائز وهو الكافى الذى ليس بتام، والقسم الثالث: القبيح الذي ليس

(١) هو الإمام المقرئ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي المتوفي سنة ٤٤٤هـ/١٠٥٢م في كتاب «المكتفى في الوقف والابتدا» بتحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ص ١٣٨ .

(٢) وهو قول أبي جعفر احمد بن إسماعيل النحاس المتوفي سنة ٣٣٨هـ (ابن النحاس: القطع والائتناف ص٤٧) هـ. ص. ١٣٨ المرجع السابق.

(٣) هو قول ابن الأنباري (إيضاح الوقف والابتدا) : ١٠٨/١ والسخاوي : (الأشموني : منار الهدى ص : ٩) هـ. ص: ١٣٨ المرجع السابق.

بتام ولا كافٍ . وقال آخرون : الوقف على قسمين : تام وقبيح لاغير»[1] .

فهذه هي عبارة الداني، والتي عرض فيها أقسام الوقف، فابن النحاس (٣٣٨هـ) يرى أنها - أقسام الوقف - أربعة أقسام - الرأى الأول - وابن الأنبارى والسخاوي يقولان بأنها : ثلاثة تام وكاف وقبيح ولكن الداني (٤٤٤هـ) يختار القول بالرأى الأول؛ حيث يقول[2] : «والقول الأوَّل أعدل عندي، وبه أقول؛ لأن القارئ قد ينقطع نَفَسه دون التمام والكافي فلا يتهيآن له، وذلك عند طول القصة وتعلق الكلام بعضه ببعض، فينقطع حينئذ على الحسن المفهوم تيسيراً وسعة، إذ لاحرج في ذلك ولاضيق في سنَّة ولا عربية» .

وهذا الاختيار من الداني لما قال به ابن النحاس (٣٣٨هـ) لم يأت اعتباطًا، وإنما جاء به معللاً؛ ولذا اختاره الزركشي[3] (٧٩٤هـ) حيث يقول: «والوقف عند أكثر القراء ينقسم إلى أربعة: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك».

وقال السجاوندي[4] (٥٦٠هـ): «الوقف على خمس مراتب: لازم ومطلق وجائز ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة»[5] .

---

(١) المكتفى : ١٣٩ .

(٢) السابق : ١٣٩ .

(٣) البرهان : ١/ ٣٥٠.

(٤) هو محمد بن طيفور، إمام مقرئ نحوي له كتاب : «إيضاح الوقف والابتدا» توفى سنة ٥٦٠هـ/ ١١٦٤م. (ابن الجزري: الغاية ٢/ ١٥٧).

(٥) الإتقان : ١/ ٢٣٤، وانظر معه: منار الهدى للأشموني ص : ٩ .

ثم يقول السيوطى[1] (٩١١هـ): «وقال غيره: الوقف فى التنزيل على ثمانية أضرب: تام وشبيه به، وناقص وشبيه به، وحسن وشبيه به، وقبيح وشبيه به».

وقال ابن الجزري[2] (٨٣٣هـ): «أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه إن الوقف ينقسم إلى: اختيارى واضطرارى، لأن الكلام إنما يتم أولاً، فإن تم كان اختيارياً، وكونه تاماً لايخلو إما ألا يكون له تعلق بما بعده البتة - أى لامن جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى فهو الوقف المسمى بالتام؛ لتمامه المطلق يوقف عليه ويبتدأ بما بعده، وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بـ (الكافي) للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه (بالحسن)؛ لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء.. ثم يقول: وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً، وهو المصطلح (بالقبيح) لايجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نَفَس ونحوه، لعدم الفائدة أو فساد المعنى».

ومصطلحات السجاوندي (٥٦٠هـ) أدق وأدخل في لغة العلم، وكلام

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٣٦.

(٢) محمد بن محمد شمس الدين، شيخ القراء في زمانه، له كتاب: «الاهتداء في الوقف والابتداء» توفى سنة ٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م (ابن العماد: شذرات الذهب: ٧/ ٢٠٤) هـ. ص: ٥٦ المكتفى.

ابن الجزري (٨٣٣هـ) أقـرب لطبيعـة الموضوع؛ حيث ينطلق من الكلام نفـسه الذي يرد عليه الوقف لظاهرة موضوع البحث.

فابن الجـزري (٨٣٣هـ) قـسم الوقف على قـسـمين: اختيـاري وضروري والمتبع لآراء أهل هذا الفن في تقـسيمهم للوقف، واختلافـهم في مراتبه يدرك الحقيـقة القائلة «لامـشاحة في الاصطلاح» فلكل رآية الخاص بـه، ما دام قادراً على تعليله وبسطه.

ولما كان هذا التمهـيد قائماً على الإيجاز والاختصـار، فإني سأشرح كل قسم مع التمثيل له بمثال أو أكثر من القرآن الكريم، مختاراً رأي «الزركشي» في «البـرهان» - الذي أصله رأى «الداني» في «المكتـفى في الوقف والابتـدا» - فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: الوقف التام

«هو الذي يحسن القطع عليه، والابتداء بما بعده، لأنه لايتعلق بشيء مما بعده، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن موجود في الفواصل، ورءوس الآى كقوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1] والابتداء بـقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ ، وقـد يوجد قـبل انقـضاء الفـاصلة، كقوله: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾[2] هذا هو التمـام ؛ لأنه كلام بلقـيس وقد انقضى، ثم قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[3] ، وهو رأس الآية، وقد يوجد بعد انقضاء الفـاصلة بكلمة، كقوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾

---

(١) سورة البقرة : ٥، ٦.

(٢)، (٣) سورة النمل : ٣٤.

وبالليل﴾[١]، رأس الآية: ﴿مصبحين﴾ والتمام ﴿وبالليل﴾، لأنه معطوف على المعنى أي في الصبح وبالليل»[٢].

والوقف التام مما تعلمه ﷺ عن جبريل - عليه السلام - ويتضح ذلك في الآيات التي تتحدث عن النار وأهلها، ثم يعقبها حديث عن الجنة وأهلها؛ فإن الفصل - هنا - بين سياق آيات النار وآيات الجنة حتم؛ حتى لايختلط المعنى عند السامع، ويحدث اللبس الذي يجب أن يتبرأ منه كلام الله تعالى.

روى الداني[٣] بسنده إلى أبيٍّ بن كعب[٤] (٢٢هـ) - رضي الله عنه - قال: أتينا رسول الله ﷺ فقال[٥]: «إن الملك كان معي فقال لي: اقرأ القرآن فعدّ حتى بلغ سبعة أحرف فقال: ليس منها إلا شافٍ كافٍ مالم تختم آية عذاب برحمة أو تختم رحمة بعذاب».

قال الحافظ أبو عمرو[٦]: «فهذا تعليم التام من رسول الله ﷺ عن جبريل - عليه السلام - إذ ظاهره دال على أنه ينبغي أن يقطع[٧] على الاية

---

(١) سورة الصافات: ١٣٧، ١٣٨.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا: ص ١٤٠، ١٤١، وانظر معه: النشر لابن الجزري: ١/٢٢٦.

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا: ص ١٣٢.

(٤) أبيّ بن كعب بن قيس الأنصاري، صحابي مقرئ، قرأ على النبي ﷺ وعليه جمع من الصحابة والتابعين، توفي سنة ٢٢هـ/ ٦٤٢م (الذهبي: التذكرة ١/١٦)هـ. المكتفى ص ١٣٢.

(٥) أخرج الحديث بهذا اللفظ أبو داود في كتاب «الوتر» باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (أبو داود: السنن ٢/ ١٦٠) وأخرجه أحمد عن أبي بن كعب بأسانيد مختلفة (ابن حنبل: المسند ٥/ ١١٤، ١١٢، ١٢٤).

(٦) هو الداني صاحب المكتفي، وقد عرفنا به من قبل.

(٧) أي يوقف، والقطع بمعنى الوقف.

التي فيها ذكر النار والعقاب، وتفصل مما بعدها إذا كان بعدها ذكر الجنة والثواب، وكذلك يلزم أن يقطع على الاية التي فيها ذكر الجنة والثواب، وتفصل مما بعدها أيضاً، إذا كان بعدها ذكر النار والعقاب، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[1] هنا الوقف ولايجوز أن يوصل ذلك بقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾، ويقطع على ذلك وتختم به الآية[2].

وهذا الحديث - حديث الأحرف السبعة - قد راجعته في تفسير الطبري[3] (٣١٠هـ) الذي عُنى به عناية فائقة - والحديث جدير بهذه العناية - ولذلك أفرد له الدكتور عبد الصبور شاهين ملحقاً خاصاً به في كتابه - تاريخ القرآن[4] - نقل روايات الطبرى لهذا الحديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» بإسنادها، ثم عرض نقداً اصطلاحياً لكل طريق من طرقه، معتمداً على تخريج الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - ثم بما فتح الله به عليه.

وأيضاً ممن عنى بهذا الحديث عناية فائقة تليق به الشيخ محمد بن على بن خلف الحسيني[5] شيخ القراء بالديار المصرية؛ حيث بدأ في ص (٣)

---

(١) سورة البقرة: ٨١، ٨٢.

(٢) المكتفى: ١٣٢.

(٣) جامع البيان: ١/ ٢١ وما بعدها بتحقيق: محمود شاكر، وتخريج الشيخ أحمد محمد شاكر. ط. دار المعارف بمصر.

(٤) المطبوع سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. الصفحات من ٣٠٩- ٣٢٨.

(٥) «الكواكب الدرية فيما ورد فى إنزال القرآن على سبعة أحرف» ط. مصطفى البابى الحلبى بمصر المحرم ١٣٤٤هـ.

يتحدث عن الحديث في الباب الأول وقسمه إلى ثمانية فصول، عرض في الفصل الأول لبيان طرق هذا الحديث، وفي الفصل الثاني - في بيان المراد بالأحرف السبعة - وهكذا حتى انتهى إلى الفصل الثامن[١] .

ثم بدا لي أن أبحث عنه فيما يتعلق بالتواتر وعدمه، فتأكد لي أن الحديث متواتر، كما نص على ذلك العلامة أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني[٢] الذي ذكر أسماء من روى عنهم من الصحابة، حتى وصل بهم إلى أربعة وعشرين صحابياً.

بل «ذكر السيوطي - في شرحه لألفية العراقي - أنه رواه نحو الثلاثين» وقال أبو يعلى الموصلي - في مسنده الكبير - أن عثمان قام خطيباً على المنبر وقال : أنشد الله امرأ سمع النبي ﷺ يقول : «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» ، فقام الصحابة من كل جانب حتى ما أحصى عددهم، وكل واحد يقول: أنا سمعته يقول ذلك فقال عثمان: وأنا سمعته يقول.

وممن نص على تواتره من غير أبي عبيد والسيوطي : الحاكم [انظر شرح الموطأ للزرقاني]، وقد أفرد الكلام على هذا الحديث بالتأليف جماعة كالحافظ أبي شامة وغيره»[٣] .

أما سبب اختياري لرواية الداني (٤٤٤هـ) بهذا اللفظ المذكور، فلأنه جاء في لفظ الحديث ما يخدم قضية الوقف، حيث نصت الرواية على الأمر بقطع

---

(١) السابق من ص ٣-١٦

(٢) في كتابه: « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ط ٢ دار الكتب السلفية بمصر ص : ١٧٣وما بعدها .

(٣) السابق نفس الصفحة .

الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، وفصلها عما بعدها إذا كان بعدها ذكر النار والعقاب، بالإضافة إلى أن الحديث أخرجه أبو داود وابن حنبل باللفظ المذكور.

ثانياً : الوقف الكافي

يقول الداني[1] (٤٤٤هـ) : «واعلم أن الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ». وسمي الكافي بهذه التسمية: «للاكتفاء به عما بعده واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده»[2] .

قلت: والفرق بينه وبين التام: أن ما بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، بخلاف التام فإنه لايتعلق بشيء مما بعده، ومثاله قوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[3] ، الابتداء بما بعده ذلك في الآية كلها ؛ لأن ما بعد ﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾ متعلق بها في المعنى وهو التحريم «وكذلك القطع على الفواصل في سورة التكوير، والانفطار، والانشقاق وما أشبههن، والابتداء بما بعدهن، وكذلك فواصل سورة الجن والمدثر وشبهها»[4] .

ثالثاً : الوقف الحسن

«هو الذي يحسن الوقف عليه، ولايحسن الابتداء بما بعده، لتعلقه به من

---

(١) المكتفى: ١٤٣ ، ،انظر معه : النشر لابن الجزري : ٢٢٦/١ .

(٢) السابق نفس الموضع .

(٣) من الآية : ٢٣ النساء .

(٤) المكتفى : ١٤٣ .

جهة اللفظ والمعنى جميعاً»[1] ، واصطلح عليه بالحسن، «لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعليق اللفظي إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة[2] - رضي الله عنها- «أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾، ثم يقف، ثم يقول: ﴿الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف»[3] .

وروى الداني (٤٤٤هـ) بسنده الحديث المذكور سابقاً - عن أم سلمة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ وقال عنه[4] : «ولهذا الحديث طرق كثيرة وهو أصل هذا الباب»، ويقول عنه ابن الجزري[5] (٨٣٣هـ) : «هو حديث حسن وسنده صحيح»، كما روى الداني (٤٤٤هـ) بسنده إلى أبي عمرو بن العلاء: «أنه كان يسكت على رأس كل آية، وكان يقول: إنه أحبُّ إليَّ إذا كان رأس آية أن يسكت عندها، وقد وردت السنة - أيضاً - بذلك عن رسول الله ﷺ عند استعماله التقطيع»[6] .

ويقول ابن قيم الجوزية[7] (٧٥١هـ) : «وذكر الزهري أن قراءة رسول

---

(١) المكتفى : ١٤٥، وانظر معه : النشر : ١/٢٢٦ .

(٢) سبق التعريف بها ص ٥ من التمهيد .

(٣) النشر : ١/٢٢٦ ، والحديث أخرجه أبو داود حديث رقم (١٤٠٠) أبو داود السنن : ٤/٢٩٤ ، والترمذي : الحديث رقم (٢٩٢٣)- الترمذي : الجامع ٥/١٨٢ .

(٤) المكتفى : ١٤٧ .

(٥) النشر : ١/٢٢٦ .

(٦) المكتفى : ١٤٦.

(٧) زاد المعاد : ١/٣٣٧ .

الله ﷺ كانت آية آية، وهذا هو الأفضل الوقوف على رءوس الآيات، وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها، واتباع هدى النبي ﷺ وسنته أولى».

هذا، وقد وقفت أمام هذه القضية طويلاً - قضية تقطيع القراءة والوقف على رءوس الآى وإن تعلقت بما بعدها - فلم أعثر على حديث يعارض حديث أم سلمة - رضى الله عنها - السابق، بل إن كل من عرض لهذه القضية استدل به وهو - كما ذكرنا رواية الداني من قبل - أصل في هذا الباب - ولذلك اقتصر عليه ابن الأنباري (٣٢٨هـ) - وهو الإمام الكبير، وصاحب كتاب «إيضاح الوقف والابتدا» والذي روى عنه استشهاده بهذا الحديث[١] - فلم يذكر غيره.

وكذلك فعل الداني[٢] (٤٤٤هـ) - وهو الإمام المقرئ المحدث - والزركشي[٣] (٧٩٤هـ) وهو الإمام المفسر المحدث - وابن الجزري[٤] (٨٣٣هـ) وهو شيخ القراء في عصره، ومحدث أيضاً- والسيوطي[٥] (٩١١هـ) وهو الإمام المفسر المحدث - والأشموني[٦] من علماء القرن الحادى عشر الهجري، والذي أطال النظر فيما تركه الأئمة المتقدمون في هذا الفن - فهؤلاء العلماء السابقون أجمعوا على أن الوقوف على رءوس الآي وإن تعلقت

---

(١) المكتفى : ١٤٧ .

(٢) السابق نفس الموضع .

(٣) البرهان : ١/ ٣٥٠ .

(٤) النشر : ٢٢٦/١,

(٥) الاتقان : ٢٤٣/١ .

(٦) منار الهدى : ١٢ .

بما بعدها سنة النبي ﷺ واتباع سنة النبي ﷺ أولى.

نعم وردت وقوف تسمى بوقف جبريل - عليه السلام - كان يعلمها للنبي ﷺ بمعنى أن يقرأ جبريل - عليه السلام - والنبي ﷺ يتبعه، وهذه الوقوف - أكثرها - في أوساط الآي.

يقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري- «قال السخاوي[2] (٦٤٣هـ) : ينبغي للقارئ أن يتعلم وقف جبريل - عليه السلام - فإنه كان يقف في سورة آل عمران عند قوله: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾[3] ثم يبتدئ ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، والنبي ﷺ يتبعه، وكان النبي ﷺ يقف في سورة البقرة والمائدة عند قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾[4] وكان يقف على قوله : ﴿سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾[5] ، وكان يقف على قوله : ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾[6] ثم يبتدئ ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وكان يقف على قوله : ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾[7] ثم يبتدئ ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ﴾، وكان يقف على قوله : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[8] ثم يبتدئ ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾، وكان يقف على قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ

---

(١) منار الهدى : ٨

(٢) السخاوي هو : علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب ، الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن الهمداني السخاوي شيخ مشايخ الإقراء بدمشق . (الغاية : ١/٥٦٩) .

(٣) آل عمران ٩٥ .

(٤) البقرة ١٤٨، المائدة ٤٨ .

(٥) المائدة ١١٦ .

(٦) يوسف ١٠٨ .

(٧) الرعد ١٧، ١٨ .

(٨) النحل : ٥ .

مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾[1] ثم يبتدئ ﴿ لَّا يَسْتَوُونَ ﴾ وكان يقف على قوله: ﴿ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ ﴾[2] ثم يبتدئ: ﴿فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾، وكان يقف على قوله: ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[3] ثم يبتدئ ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾، فكان ﷺ يتعمد الوقف على تلك الوقوف، وغالبها ليس رأس آية، وماذلك إلا لعلم لدني علمه من علمه وجهله من جهله فاتباعه سنة في جميع أقواله وأفعاله».

والإمام السخاوي (٦٤٣هـ) صاحب هذا الكلام - الذي نقله لنا الأشموني[4] يقول عنه ابن الجزري[5] (٨٣٣هـ): «كان إماماً علامة محققاً مقرئاً مجوداً، بصيراً بالقراءات وعللها، إماماً في النحو واللغة والتفسير والأدب، أتقن هذه العلوم إتقاناً بليغاً، وليس في عصره من يلحقه فيها، وكان عالماً بكثير من العلوم غير ذلك مفتياً أصولياً ومناظراً، وكان مع ذلك ديِّناً خيِّراً متواضعاً، مطرح التكلف، حلو المحاضرة، حسن النادرة، حاد القريحة من أذكياء بني آدم، وافر الحرمة كبير القدر، محبباً إلى الناس، ليس له شغل إلا العلم والإفادة أقرأ الناس نيفاً وأربعين سنة بجامع دمشق، عند رأس يحيى بن زكريا عليهما السلام».

ثم يقول عنه ابن الجزري[6] - أيضاً - «مع أن السخاوى لانشك في

---

(١) السجدة : ١٨

(٢) النازعات : ٢٢، ٢٣، ٢٤ .

(٣) القدر ٣، ٤ .

(٤) منار الهدى : ٨ .

(٥) « غاية النهاية فى طبقات القراء» : ١/ ٥٦٩ .

(٦) السابق : نفس الموضع.

ولايته» وكلام ابن الجزري (٨٣٣هـ) في وصف السخاوى (٦٤٣هـ) - رحمه الله عليهما - كلام علمى دقيق، يعطينا صورة واضحة عن منزلة الرجل وعلو قدره في هذه العلوم كلها - وبخاصة القراءات - مع دين، بل ولاية لايُشك فيها، وتواضع وخيرية مع ذكاء وقريحة حادة وانقطاع للعلم والإقراء. وشهادة ابن الجزري له - وهو من هو علماً وديناً وورعاً وتبحراً في علم القراءات - لها قيمة عالية عند أهل هذا الفن.

والآن - وقد وثق ابن الجزري السخاوى وشهد له بما شهد - أصبح أمامنا في هذه القضية - قضية الوقوف على رءوس الآي وإن تعلقت بما بعدها - حديث أم سلمة - رضي الله عنها - الذي يصف قراءة النبي ﷺ وأنه كان يقطع قراءته آية آية، والذي أخذ منه العلماء سنية الوقوف على رءوس الآى وإن تعلقت بما بعدها وكلام السخاوى الذي يسند إلى النبى ﷺ أنه كان يتعمد الوقف على هذه الوقوف - التى ذكرناها - وغالبها ليس رأس آية.

وللجمع بينهما نقف على رءوس الآى اتباعاً للسنة، فإن توقف تمام المعنى على ما بعد رأس الآية ابتدأنا بما يناسب من عجز الآية السابقة، ووصلنا باللاحقة حتي تمام المعنى.

ومع هذا، فكل شأن القرآن يجب فيه إخضاع العقل للنقل والاجتهاد للتوقيف، فأسرار كتاب الله لايعلمها إلا منزله، ولهذه المفارقات شأن عظيم في الدلالة، على أن هذا الكتاب وحي من عند الله ليس لرسول الله ﷺ فيه إلا التلقى ثم البلاغ والله أعلم.

هذا، وقد تسألني - أيها القارئ الكريم - فتقول:

ما معيار التعلق اللفظي عندك؟

والجواب : التعلق اللفظي يقصد به : اتصال اللفظ بما قبله اتصالاً يقع في دائرة علم النحو، كاتصال الصفة بالموصوف، فمثلاً عندما نقرأ الفاتحة نقول: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فلفظ الجلالة هو الموصوف وما بعده ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ صفات ولولا سنية الوقوف على رءوس الآي، وإن تعلقت بما بعدها لما جاز لنا الفصل بين الموصوف وصفته، ومثل ذلك في التعلق اللفظي الشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والمبتدأ وخبره، والنواسخ وأخبارها... إلخ.

ولايعنى هذا أن التعلق اللفظي مفرغ من التعلق المعنوي، وإنما هو الطابع الذي يغلب عليه، فالعلاقات النحوية هي التي تحكم هذا التعلق، والمعنى تابع لها.

أما التعلق المعنوي: فإن السياق هو الفيصل فيه، كأن تتحدث الآية عن حكم من الأحكام، وهذا الحكم يقع على أكثر من صنف فإن المعنى لايتم إلا بذكر تمام الأصناف المعنية بهذا الحكم كآية المواريث وغيرها من آيات الأحكام.

رابعاً : الوقف القبيح

«هو الذي لايُعرف المراد منه، وذلك نحو الوقف على ﴿بِسْمِ﴾[1] و﴿مَالِكِ﴾ و﴿رَبِّ﴾ و﴿رُسُلُ﴾[2] ، وما أشبهه»[3] وعلى هذا فكل وقف

(١) من الآيات : ١، ٢، ٤ الفاتحة .

(٢) من الآية : ١٢٤ الأنعام .

(٣) المكتفى للداني ص ١٤٨ ، وانظر معه : البرهان : ٣٥٢/١ ، والنشر : ٢٢٩/١ ، والإتقان ٢٣٣/١ .

لايفهم منه المراد فهو قبيح.

«والجلة من القراء، وأهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نَفَسه، عليه أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده، فإن لم يفعل ذلك فلا حرج عليه»(١).

وكما يتفاوت التمام في الوقف التام، كذلك يتفاوت القبح في الوقف القبيح، فهناك القبيح كالوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾، وأقبح منه الوقف على ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾(٢) ويبتدئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾، لأن المعنى مستحيل بهذا الابتداء، ومن تعمده وقصد معناه فقد كفر»(٣). فانظر إلى الوقف وأهميته في أداء المعنى، وكيف يتحول المعنى بسببه إلى خروج من يتعمد ذلك من الملة، ويصير - والعياذ بالله - كافراً.

وإذا كان الوقف القبيح يؤدى إلى الكفر والخروج من الدين، فإن هناك وقفاً يؤدى إلى ضياع الحقوق، وفساد المعنى، ويتحول صاحب الحق من درجة إلى درجة، يقول ابن الجزري(٤) (٨٣٣هـ): «وقد يكون بعضه أقبح من بعض كالوقف على ما يحيل المعنى نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾(٥) فإن المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأن المعنى أن البنت مشتركة في النصف مع أبويه، وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين ثم استأنف الأبوين بما يجب

---

(١) السابق نفسه

(٢) المائدة : ١٧ .

(٣) الإتقان : ١/ ٢٣٤ ، وانظر معه : المكتفى : ص ١٤٩ ، والبرهان : ١/ ٣٥٣ .

(٤) النشر ١/ ٢٢٩ .

(٥) من الآية ١١ . النساء ، وانظر : المكتفى ص ١٥١ .

لهما مع الولد». وهذا هو القسم الأول.

القسم الثاني : فيما يوهم الوقف عليه أو الابتداء وصفاً لايليق به تعالى، أو يفهم منه معنى غير ما أراد الله تعالى كالوقف على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾[1] و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾[2] و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ﴾[3] و﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾[4] وشبهه.

يقول الداني[5] (٤٤٤هـ) : «لأن المعنى يفسد بفصل ذلك مما بعده ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾، ﴿الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، ﴿مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾، ﴿مَن يَمُوتُ﴾، فمن انقطع نَفَسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام بعضه ببعضه، فإن لم يفعل أثم، وكان ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمد لخرج بذلك من دين الإسلام؛ لإفراده من القرآن ماهو متعلق بما قبله أو بما بعده وكون ذلك افتراء على الله - عز وجل - وجهلاً به». ثم يقول: (أيضاً) «ومن هذا النوع من القبيح - أيضاً - الوقف على الأسماء التي تبين نعوتها حقائقها نحو قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾[6] وشبهه لأن المصلين اسم ممدوح محمود لايليق به (ويل)، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به، وهو قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، وأقبح من هذا وأبشع الوقف على

---

(١) من الآية ٢٦ البقرة .

(٢) من الآية ٥١ المائدة .

(٣) من الآية ٣٦ النساء .

(٤) من الآية ٣٨ النحل .

(٥) المكتفى : ص ١٥٠ وما بعدها .

(٦) الماعون : ٤، ٥ .

المنفي الذي يأتي بعده حرف الإيجاب نحو قوله : ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾[1] ، و ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ﴾[2] ، و﴿لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا﴾[3] وشبهه، ولو وقف واقف قبل حرف الإيجاب من غير عارض لكان ذنباً عظيماً؛ لأن المنفى في ذلك كل ما عبد غير الله عز وجل . . . ومن الوقف القبيح - أيضاً - الذي ورد التوقيف بالنهي عنه : الوقف على قوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۝ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[4] ، وقوله : ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ﴾[5] ، وشبه ذلك مما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى، لأنه متى قطع عليه دون ما يبين حقيقته ويوضح مراده لم يكن شيء أقبح منه؛ لاستواء حال من آمن ومن كفر ومن اهتدى ومن ضل، وفي ذلك بطلان الشريعة، والخروج من الملة فيلزم من انقطع نَفَسه عند ذلك أن يرجع حتى يصل الكلام بعضه ببعض و يقطع على آخر القصتين، أو على آخر القصة الثانية إن شاء ومتى لم يفعل ذلك فقد أثم واعتدى وجهل وافترى».

فهذه عبارة الداني (٤٤٤هـ) - رحمه الله - الذي آثرت أن أقف معه طويلاً، لأنه اهتم بهذا النوع من الوقف[6] ، كأنه يحذّر القارئ للقرآن الكريم

(١) الصافات : ٣٥ (٢) آل عمران : ٦٢ .

(٣) طه : ١٤ . (٤) سورة المائدة : ٩، ١٠ .

(٥) سورة إبراهيم : ٧

(٦) الوجه في هذا الاهتمام أنه عرض لما لم يعرض له غيره ، واستقصى كثيرا من جوانبه ومواضعه ، حتى بلغ ما كتبه فيه ست صفحات من : [١٤٨- ١٥٣ (المكتفى)] بينما كتب عنه الزركشي - في البرهان - صفحة واحدة (البرهان : ١/ ٣٥٢، ٣٥٣) ، وكذلك فعل ابن الجزري - في النشر - فقد كتب عنه صفحة واحدة(النشر : ١/ ٢٢٩) أما السيوطي - في الإتقان - فقد كتب عنه سبعة أسطر في (١/ ٢٣٣ ، ٢٣٤) ، وكتب ستة أسطر أخرى في : (١/ ٢٣٢) ولهذا كان كل من جاء بعده عالة عليه .

من أن يهمل معرفة هذا النوع من الوقف، وليدله على الوقف الأمثل للقرآن الكريم؛ حتى يتجنب الوقوع في هذا الوقف وأيضا؛ لأن هذا الوقف هو أصل الوقف الممنوع في مصاحفنا التي بأيدينا، ولأن هذا الوقف هو الذي سيقتصر عليه حديثنا في هذا البحث الذي خصصناه له.

هذا، ويهمنى أن أنبه هنا إلى أن وصف القبح يقع على الوقف في حال تعمد الوقف على ما لا يفهم منه المراد، أما من انقطع نَفَسه ووقف على ما لايفهم منه المراد، فهذه ضرورة ويستحب له أن يرجع إلى ما قبله ثم يصل، ليتم المعنى.

وعلى هذا نقول: إن الوقف الممنوع هو : «الوقف على كلام لايفهم منه معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى، كالوقف على ﴿بسم﴾ من ﴿بسم الله﴾ ونحوه، أو ما يوهم الوقف عليه أو الابتداء وصفاً لايليق به تعالى، أو يفهم منه معنى غير ما أراده الله تعالى كالوقف على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي﴾[1]»[2].

وبعد أن انتهينا من الحديث عن أقسام الوقف الأربعة التي جاءت عند ابن النحاس والداني - وأيضاً ما قال به ابن الأنباري - نعرض لأقسامه عند السجاوندي[3] (٥٦٠هـ) وهي عنده على مراتب: لازم، ومطلق، وجائز ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة .

---

(١) من الآية : ٢٦ البقرة .

(٢) النشر لابن الجزري : (١/ ٢٢٩-٢٣١) وانظر معه : نهاية القول المفيد ص ١٦٦ .

(٣) علل الوقوف : ١/ ١٠٨ ، وانظر معه : الإتقان : ١/ ٢٣٤ ، ومنار الهدى للأشموني ص ٩ .

١- فالوقف اللازم هو : «ما لو وصل طرفـاه غيَّر المراد نحو: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[١] يلزم الوقف، إذ لو وصل بقوله» ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾توهم أن الجملة صفة لقوله : ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ فانتفى الخداع عنهم وتقرر الإيمان خالصاً عن الخداع، كما تقول: ما هو بمؤمن مـخادع، وكما في قوله: ﴿لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾[٢] ، فإن جملة ﴿تُثِيرُ﴾ صـفة لـ ﴿ذَلُولٌ﴾ داخله حيز النفي ، أي ليست ذلولاً مثيرة للأرض، والقصد في الآيـة السابقة - إثبات الخداع بعـد نفي الإيمان، ونحو : ﴿سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ ، فلو وصلهـا بقوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ لأوهم أنه صـفة لـ ﴿وَلَدٌ﴾، وأن المنفي ولد مـوصوف بأن له مـا في السـموات، والمراد نفي الولد مطلقاً»[٣] .

وهذا المصطلح - الوقف اللازم - لـم أره - فيـما قـرأت - لأحد قـبل السـجاوندي (٥٦٠هـ) من القـراء وأهل هذا الفن، فأغلب الظن أنه من ابتكاره هو، وكل من جـاء بعـده - كـابن الجـزري[٤] (٨٣٣هـ)، والسـيـوطي[٥] (٩١١هـ)، والأشموني[٦] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - وغيرهم - عزاه إليـه فأصبح المصطلح منـسوباً إليه، وبذلك جـزم الشيخ على محـمد الضباع[٧] ؛ حيث يقـول: «وأول من سمـاه اللازم هو الإمام السـجاوندي،

---

(١) من الآية ٨، ٩ البقرة .

(٢) سورة البقرة : آية ٧١ .

(٣) علل الوقوف : ١/ ١١٢ ، وانظر معه : الإتقان : ١/ ٢٣٤ ، والآية ١٧١ النساء .

(٤) النشر : ١/ ٢٣٢ .

(٥) الإتقان : ١/ ٢٣٤ .

(٦) منار الهدى ص : ٩ .

(٧) هو شيخ المقارئ المصرية الأسبق (مجلة كنوز الفرقان عدد ٤ ربيع الآخر ١٣٦٨هـ) .

وتبعه جماعة منهم العلامة ابن الجزري والنكزاوي، وأبو السماح البقري والبحر الأجهوري، وسماه جماعة بالوقف الاتم، والآخرون الوقف الواجب».

والمقصود باللزوم - في الوقف اللازم - استحباب الوقف، كما يقول ابن الجزري[١] (٨٣٣هـ)، وليس المقصود اللزوم الفقهي.

وكأن ابن هشام (٧٦١هـ) حين قال[٢] : «والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب». إنما كان يرنو إلى هذا المعنى، وهو يقول هذا في مجال الرد على السخاوي (٦٤٣هـ) حين نقل قوله عنه - في جمال القراء[٣] : «إن الوقف على (قولهم) في الآيتين واجب»[٤] . والآيتان هما : قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[٥] ، والثانية : قوله تعالى : ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[٦] والآيتان من مواضع الوقف اللازم.

هذا ، وقد دافع ابن الجزري (٨٣٣هـ) عن السخاوي عندما أنكر عليه ابن هشام (٧٦١هـ) قوله بوجوب الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ في الآيتين السابقتين حيث يقول[٧] : «من الأوقاف ما يتأكد استحبابه، لبيان المعنى المقصود وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي (لازم) وعبر عنه بعضهم[٨] بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء - يعاقب على تركه - كما توهمه بعض الناس» فهذه العبارة تؤكد ما قلناه من قبل.

---

(١) النشر : ١/ ٢٣٢ .

(٢) المغنى : ٢/ ٣٨٤.

(٣) للسخاوي بتحقيق: د. على البواب.

(٤) المغنى : ٢/ ٣٨٤.

(٥) آية ٦٥ يونس.

(٦) آية ٧٦ يس.

(٧) النشر: ١/ ٢٣٢.

(٨) لعله يقصد بهذا البعض السخاوي.

والوقف اللازم لايعني أنه يطابق التام بمعنى أنه البديل للتام - عند القائلين به - بل ما يفهم من كلام أهل هذا الفن أن اللازم يجيء في التام، كما يجيء في الكافي، وربما يجيء في الحسن. يقول ابن الجزري[1] (٨٣٣هـ): «ويجيء هذا - اللازم في اصطلاح السجاوندي - في قسمي: التام والكافي، وربما يجيء في الحسن فمن التام قوله: ﴿ولا يحزنك قولهم﴾[2] والابتداء ﴿إن العزة لله جميعا﴾، لئلا يوهم أن ذلك من قولهم».

ثم يقول[3] : «ومن الكافي : الوقف على نحو: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾[4]، والابتداء ﴿منهم من كلم الله﴾؛ لئلا يوهم التبعيض للمفضل عليهم، والصواب: جعلها مستأنفة، فلا موضع لها من الإعراب». ولعل الأولى أن يقول: والأرجح ثم يقول - أيضا[5] : «ومن الحسن: الوقف على نحو قوله: ﴿من بني إسرائيل من بعد موسى﴾[6] ، والابتداء ﴿إذ قالوا لنبي لهم﴾؛ لئلا يوهم أن العامل فيه ﴿ألم تر﴾».

فهذا يعني - كما قلنا - أن «اللازم» ليس بديلاً عن «التام» في تقسيمات القراء السابقين للوقف، وإنما هو يأتي في «التام» ويأتي في «الكافي» ويأتي في «الحسن».

٢- والمطلق[7] : «ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به نحو :

---

(١) النشر : ١/ ٢٣٢.
(٢) آية ٦٥ يونس.
(٣) النشر : ١/ ٢٣٢.
(٤) آية ٢٥٣ البقرة.
(٥) النشر : ١/ ٢٣٢.
(٦) من الآية ٢٤٦ البقرة .
(٧) علل الوقوف: ١/ ١١٦، وانظر معه: الإتقان : ١/ ٢٣٤.

﴿ اللهُ يَجْتَبِي﴾[1]، والفعل المستأنف نحو: ﴿يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾[2] و ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾[3]، و﴿سَيَجْعَلُ اللهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[4] .

٣- والجائز: «ما يجوز فيه الوصل والفصل؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين نحو: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾[5] ؛ فإن واو العطف تقتضى الوصل وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم، فإن التقدير «ويوقنون بالآخرة»[6] .

٤- والمجوز لوجه[7] : «نحو: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ﴾[8] لأن الفاء في قوله: ﴿فَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ﴾[9] تقتضى التسبب والجزاء وذلك يوجب الوصل، وكون نظم الفعل على الاستئناف يجعل للفصل وجهاً».

٥- والمرخص ضرورة[10] : «مالا يستغنى ما بعده عما قبله؛ لكنه يرخص لانقطاع النفس وطول الكلام، ولايلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جمله مفهومة، كقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾[11] ؛ لأن قوله: ﴿ وَأَنزَلَ﴾ لايستغنى عن سياق الكلام؛ فإن فاعله ضمير يعود إلى ما قبله غير أن الجملة مفهومة».

فهذه هي أقسام الوقف عند الإمام السجاوندي (٥٦٠هـ) عرضتها

---

(١) آية ١٣ الشورى. (٢) آية ٥٥ النور.

(٣) آية ١٤٢ البقرة. (٤) آية ٧ الطلاق.

(٥) آية ٤ البقرة. (٦) علل الوقوف : ١/١١٦.

(٧) علل الوقوف : ١/١١٦، وانظر معه: الإتقان : ١/٢٣٤ وما بعدها.

(٨) آية: ٨٦ البقرة. (٩) آية: ٨٦ البقرة.

(١٠) علل الوقوف : ١/١١٦، وانظر معه: الإتقان: ١/٢٣٤ وما بعدها.

(١١) آية : ٢٢ البقرة.

باختصار؛ لتتضح الصورة في ذهن القارئ عن أقسام الوقف عند القرّاء، ولنستطيع أن ننسب كل مصطلح منها إلى قائله.

٥- أهميته

إن قراءة كتاب الله تعالى عبادة من أسمى العبادات التي يحرص عليها المسلم ولا تأتي هذه العبادة كاملة إلا إذا عرفنا كيف يتلى كتاب الله التلاوة الصحيحة.

ولما كان من أهم أحكام تلاوته، وحسن ترتيله «تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف» - كما رويناه من قبل[١] عن على بن أبي طالب - رضى الله عنه - وجدنا عناية الصحابة بتعلم أحكام الوقوف، يأخذونها عن النبى ﷺ ثم يعلم بعضهم بعضاً هذه الأحكام، وظلوا يتداولون أحكامه مشافهة حتى جاء عصر التدوين، فألفت فيه الكتب المختلفة. يقول ابن عمر - رضي الله عنهما[٢]: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغى أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدرى ما آمره ولا زاجره، ولا ما ينبغى أن يوقف عنده منه».

«قال النحاس: فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون الأوقاف كما

---

(١) في ص ٤ من هذا التمهيد [الإتقان : ١/ ٢٣٠].

(٢) أخرجه ابن النحاس - في القطع والائتناف ٨٧ (هـ. المكتفى ص ١٣٤) وعزاه السيوطي للبيهقي في السنن (الاتقان: ١/ ٢٣٠).

كانوا يتعلمون القرآن»[1] .

«وقد حض الأئمة على تعلمه ومعرفتـه، والاعتناء به، واشترط كثير من العلماء على المجيز الا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء»[2] . «لأنه لايتأتى لأحد معـرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعـية منه إلا بمعرفة الفواصل»[3] .

بل إن الإمام الداني (٤٤٤هـ) - رحمه الله - يرقى بالفهم لهذا الحديث - حـديث ابن عمـر - فيـأخذ منه دليـلاً على أن تعليم هذا الفن توقـيف من رسول الله ﷺ وأنه إجماع من الصحـابة - رضى الله عنهم - حيث يقول[4] : «ففي قول ابن عـمر - رضي الله عنهمـا - دليل على أن تعليم ذلك توقيف من رسول الله ﷺ وأنه إجماع من الصحابة - رضي الله عنهم- ».

وتبع ابن الجـزري (٨٣٣هـ) الداني (٤٤٤هـ) في هذا الفهم لحـديث ابن عمر - رضي الله عنهما - والاستدلال به على أن تعلمه إجماع من الصحابة - رضي الله عنهم - بل واعـتناء من جاء بعـدهم فيـقول[5] : «وصح بل تواتر عندنا تعلمه، والاعـتناء به من السـلف الصالح، كأبي جـعفر يزيد بن القعـقاع إمام أهل المـدينة، الذي هو من أعيـان التابعين، وصـاحبه الإمـام نافع بن أبي

(١) الإتقان : ١/ ٢٣٠.

(٢) النشر لابن الجزري : ١/ ٢٢٥.

(٣) الإتقان : ١/ ٢٣٠.

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا ص ١٣٤، وانظر معه: النشر : ١/ ٢٢٥.

(٥) النشر : ١/ ٢٢٥، وانظر معه: غيث النفع للإمام الصـفاقسي ص ٤١ المطبوع مع سراج القارئ لابن القاصح.

نعيم، وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف».

وإن نظرة سريعة إلى كتاب كـ «الفهرست»[1] لابن النديم (٣٨٥هـ) ترينا إلى أي مدى بلغت عناية العلماء القدماء بهذا الفن، والذي يعد بابا من أبواب علم القراءات، حيث تحدث تحت عنوان : «الكتب المؤلفة في الوقف والابتداء» وذكر عشرة أسماء لعلماء كل واحد منهم ألف كتاباً فيه وهم:

١- الإمام خلف.
٢- الإمام ابن سعدان.
٣- الإمام ضرار بن صرد.
٤- أبو عمرو الدوري.
٥- الإمام هشام بن عبد الله.
٦- وابن عبد الرحمن اليزيدي
٧- وابن الأنباري.
٨- وابن كيسان.
٩- والجعد بن يحيى الضبي.
١٠- وأبو أيوب سليمان.

وأول من ألف في : «الوقف والابتداء» شيبه بن نصاح المدني الكوفي (١٣٠هـ) قال ابن الجزري (٨٣٣هـ)[2] : «وهو أول من ألف في الوقوف» ثم تتابع التأليف في هذا الفن حتى إن الدكتور يوسف[3] عبد الرحمن المرعشلي قد أحصى الكتب المؤلفة في «الوقف والابتداء» حتي وصل بها إلى ثمانية وسبعين كتاباً[4] ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أهمية هذا الفن، وعناية الأولين به.

---

(١) ص: ٥٤ط. دار المعرفة. بيروت.

(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء» : ١/ ٣٣٠.

(٣) محقق كتاب: «المكتفى في الوقف والابتدا» للداني.

(٤) المكتفى : من ص : ٦٠ - ٧١.

طبعات المصاحف التي اختيرت ميداناً لهذه الدراسة

أولاً: مصحف الملك فؤاد (رحمه الله)

الطبعة الأولى :

الصادرة في ١٠ من ربيع الآخر سنة ١٣٣٧هـ، وقد جاء في قرار اللجنة التي أشرفت على إخراجه - فيما يخص الوقف - : «وأخذ بيان وقوفه وعلاماتها مما قرره الأستاذ محمد بن على بن خلف الحسيني، شيخ المقارئ المصرية الآن[١] ، على حسب ما اقتضته المعانى التي ترشد إليها أقوال أئمة التفسير».

الطبعة الثانية[٢]

وهي التي ظهرت في عهد شيخ الجامع الأزهر فضيلة الشيخ / عبد المجيد سليم حين ألف لجنة علمية لمراجعة الطبعة الأولى من مصحف الملك فؤاد بإشراف مشيخة الجامع الأزهر في ٧/ من ذي الحجة/ ١٣٤٢هـ.

الطبعة الثالثة

وهي التي ظهرت - أيضاً - بإشراف لجنة تصحيح المصاحف بالأزهر الشريف برياسة الشيخ عبد الفتاح القاضي، وعضوية السادة الأساتذة المذكورين في نهاية المصحف بهذه الطبعة في ربيع الآخر ١٣١٨هـ - سبتمبر ١٩٦١م.

---

(١) أي في ذلك التاريخ وهو ١٠ من ربيع الآخر سنة ١٣٣٧هـ.

(٢) انظر : ذيل المصحف ا لمذكور ص : (ر) وما بعدها.

ثانياً : طبعة مصحف الأزهر الشريف[1]

هذا المصحف قد طبع في عهد صاحب الفضيلة الإمام الأكبر الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر، بتوجيه منه، وبتكليف من مجمع البحوث الإسلامية، وإشراف إدارة البحوث والنشر بالأزهر ، وقد اعتمدتُ على نسخة الطبعة الأولى من هذا المصحف.

ثالثاً : طبعة مصحف المدينة النبوية[2] (على ساكنها أفضل الصلاة والسلام)

طبع هذا المصحف في غرة جمادي الأولى من عام ١٤٠٥هـ، وقد أشرت إليه في البحث باسمه : «مصحف المدينة النبوية تيمنا بمدينة النبي ﷺ».

رابعاً : طبعة مصحف جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا

(برواية حفص عن عاصم) اختارت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا مصحف الملك فؤاد - في طبعته الأولى والذي طبع في دمشق بمطبعة «دار قتيبة» سنة ١٩٨٩م، وهذا المصحف قد أشرت إليه بمصحف ليبيا اختصاراً .

الوقف الممنوع عند علماء القراءات

اصطلح علماء القراءات، ورسم المصاحف على وضع علامة (لا) على اللفظ المراد ترك الوقوف عليه، للتحذير من الوقوف عليه؛ لأن ذلك يحدث خللاً في المعنى وفساداً في النظم القراني - كما قلنا من قبل عندما تكلمنا على

(١) طبع في ١٥ من شعبان ١٣٩٦هـ الموافق ١١ من أغسطس ١٩٧٦م.

(٢) انظر ذيل المصحف المذكور.

الوقف القبيح[١] ؛ ولذا وضع علماء القراءات القواعد التي يجب على قارئ القرآن الكريم أن يتعلمها؛ حتى لايقع في الخطأ عندما يتلو كتاب الله تعالى .

وهذه القواعد هي المنطلق الذي ينطلق منه بحثنا هنا؛ لذا نتوقف عندها ذاكرين إيَّاها؛ لنكون على دراية بها؛ ولنتجنب الوقوع في الخطأ عند قراءة كتاب الله تعالى.

وفي هذا يقول ابن الجزري (٨٣٣هـ) - رحمه الله تعالى-[٢] : «قول الأئمة لايجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها دون أسمائها ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه. إلى آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك، إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة ولايريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه ولا مايؤثم، بل أرادوا بذلك الوقف الاختيارى الذي يُبتدأ بما بعده، وكذلك لايريدون بذلك أنه لايوقف عليه البتة؛ فإنه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع نَفَس أو نحوه من تعليم أو اختبار جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العود إلى ماقبل فيبتدئ به اللهم إلا أن يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه وخلاف المعنى الذي أراده الله تعالى، فإنه والعياذ

---

(١) انظر : ص ١٦ من هذا التمهيد.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٣١، وانظر معه: منار الهدى: ١٣. وما بعدها، و«النطق بالقرآن العظيم للدكتور : ضياء الدين الجماس: ١/ ٤٣٨.

بالله يحرم عليه ذلك ويجب ردعه بحسبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة. والله تعالى أعلم».

وكلام ابن الجزري يفيد أن قول القراء : «لايجوز الوقف» لايقصد به أنه حرام ولا مكروه، كما يُفهم من كلام الفقهاء، ولكن المقصود بعدم الجواز: ذلك الجواز الأدائي، الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة، أي أن القارئ عندما يقف - في الاختيار - عليه أن يقف على معنى صحيح، بحيث يفهم السامع والقارئ ما يتلى بغير عناء؛ ولذلك حذر القراء من الوقوف على مايأتي:

- الوقف على «المضاف دون المضاف إليه».
- الوقف على «الفعل دون الفاعل».
- الوقف على «الفاعل دون المفعول».
- الوقف على «المبتدأ دون الخبر».
- الوقف على «كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها دون أسمائها».
- الوقف على «المنعوت دون نعته».
- الوقف على «المعطوف عليه دون المعطوف».
- الوقف على «القسم دون جوابه».
- الوقف على «حرف دون ما دخل عليه».

هذا ، وعبارة الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري -

أشمل من عبارة ابن الجزري (٨٣٣هـ) - لأن ابن الجزري عرض عبارته في معرض التمثيل ببعض المواضع التي يمنع الوقف فيها قاصداً بيان معنى عدم الجواز، وأنه لايتعلق بحل ولا حُرمة ولا إثم لذا جاءت عبارته خالية من بعض المواضع التى يمنع الوقف فيها حيث يقول[(١)] : «اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تماما لايوقف عليها، كالمضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن راس آية، ولا على الشرط دون جوابه ولا على الموصوف دون صفته، ولا على الرافع دون مرفوعه ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكد دون توكيده، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على البدل دون المبدل منه، ولا على (أنَّ) أو (كان) أو (ظن) وأخواتهن دون اسمهن، ولا اسمهن دون خبرهن، ولا على المستثنى منه دون المستثنى، لكن إن كان الاستثناء منقطعاً فيه خلاف: المنع مطلقاً لاحتياجه إلى ما قبله لفظاً، والجواز مطلقاً؛ لأنه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه، الثالث: التفصيل: فإن صرح بالخبر جار، وإن لم يصرح به فلا.. قاله ابن الحاجب في أماليه.

ولايوقف على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره ولا على حرف دون متعلقه، ولا على شرط دون جوابه سواء كان الجواب مقدماً أو مؤخراً، فالمقدم كقوله: ﴿قد افترينا على الله كذباً﴾ ، لأن قوله: ﴿إن عدنا﴾ متعلق بسياق الكلام، والافتراء مقيد بشرط العود والمؤخر كقوله: ﴿غير متجانف لإثم﴾، فإن قوله: ﴿فإن الله﴾ جزاء ﴿مَنْ﴾ في : ﴿فمن اضطر﴾،

---

(١) منار الهدى : ص ١٧.

ولا على الحال دون ذيها[١] ، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميِّز دون مميَّزه، ولا على القسم دون جوابه ولا على القول دون مقوله، لأنهما متلازمان كل واحد يطلب الآخر ولا على المفسَّر دون مفسِّره، لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجارٍ مجرى بعض أجزائه . . .».

ومما تقدم يتضح لنا أن الوقف يمنع على هذه المواضع التي ذكرناها لأن الوقف عليها يُفسد المعنى، ويقطع أواصر العلاقات بين الجمل وبالجملة «فكل كلمة يكون ما بعدها ضروري لتمام معناها ومتعلق بها لايوقف عليها»[٢] .

هذا، وقد آثرت أن أذكر عبارة الأشموني (رحمه الله) بتمامها - على طولها - لوفائها بالغرض، ولاستغراقها لمواضع الوقف الممنوع؛ ولأنني سأشير إليها بعد ذلك كثيراً.

هذه نظرة القراء إلى الوقف الممنوع، وإلى مواضعه، وهي - كما ترى - واضحة لاتحتاج إلى تعليق، ولا إلى مزيد بيان.

لكن الذي أحب أن أقف عنده؛ أن هذه المواضع التي يمنع الوقف عليها إنما كان الوقف عليها لما يترتب عليه من فساد في المعنى، وخلل في الأداء القرآني، وهنا تأتي «البلاغة» - لأنها تبحث فيما يجعل الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، مؤدياً للمعنى في وضوح وإبانة - لتعلل لهذا المنع في هذه المواضع.

---

(١) أي صاحبها (صاحب الحال).

(٢) المنطق بالقرآن العظيم: ٤٣٨/١ .

التعليل البلاغي لمنع الوقف

نقول كثيراً : إن المعنى هو سيد الموقف عند علماء البلاغة، بمعنى أن البلاغة تعنى بكل ما يجعل المعنى واضحاً مفيداً تمام الفائدة، مراعياً لمقتضى الحال، بعيداً عن كل ما يعوق وضوحه وفصاحته في مفرداته من ناحية، في الكلام من ناحية أخرى.

كما تعنى عناية خاصة بوصل الجمل وفصلها، وبالعلاقات بينها، كعلاقة الخبر بالمبتدأ، وعلاقة الحال بصاحبها، وعلاقة الفعل بالفاعل وغير ذلك.

يقول عبد القاهر[١] (٤٧١هـ) : «اعلم أن «الخبر» ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأول: خبر المبتدأ كـ «منطلق» في قولك: «زيد منطلق» والفعل كقولك: (خرج زيد)، وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة.

والثاني: هو الحال كقولك: (جاءني زيد راكباً) وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة، ومن حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: (جاءني زيد راكباً) لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢١٢.

ابتداءً، بل بدأت فأثبتَّ المجيء ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته، وأما في الخبر المطلق نحو: (زيد منطلق) و(خرج عمرو) فإنك أثبتَّ المعنى إثباتاً جرّدته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن يتسبَّب بغيره إليه».

وكلام الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) - رحمه الله - يدل على أهمية الخبر في الكلام فهو ركن الإسناد بالنسبة للمبتدأ، وعلى أهمية الفعل بالنسبة للفاعل، فلا يتم المعنى إلا بذكر خبر المبتدأ وفي الجملة الفعلية لايتم المعنى إلا بذكر الفاعل، فلا يوقف على الفعل وحده، كما أن المعنى لايتم في الحال إلا بذكر صاحبها معها؛ لأن الحال خبر في المعنى فهي بمثابة الخبر بالنسبة للمبتدأ فى إفادة المعنى، وهذا يدلنا على أهمية كلٍّ من الخبر للمبتدأ والفعل للفاعل والحال لصاحبها في إفادة المعنى.

هذا، ويتابع الإمام عبد القاهر هذه القضية فيزيدها وضوحاً، ويؤكد على أهمية الخبر في إفادة المعنى، وفي تمام فائدة الكلام فيقول[(١)] : «. . . فاعلم أن معانى الكلام كلها معانٍ لاتتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو «الخبر»، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبَر به ومخبَر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفى، والإثبات يقتضى مثبتًا ومثبِتاً له، والنفي يقتضى منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له، ومنفي عنه حاولت مالا يصح في عقل، ولايقع في وهم.

---

(١) دلائل الإعجاز : ٥٤١.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء ، وكنت إذا قلت: (ضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواءً».

وعبد القاهر - هنا - يعلل تعليلاً منطقياً، تتضح فيه العلاقة الأكيدة القائمة بين معاني الكلام، فلا تقوم هذه العلاقة إلا بين شيئين، وهذا أمر ثابت في العقول قائم في النفوس فلا يكون خبر حتى يكون مخبَر به ومخبَر عنه، ومن ثم تتأكد أهمية الخبر في إفادة معنى الكلام، وعندما يذكر مبتدأ دون خبره يفسد المعنى، بل لايفيد شيئاً .

لذا يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «إذا ثبت ذلك فإنه مالايبقى معه لعاقل شك أن «الخبر» معنى لايتصور إلا بين شيئين يكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له، أو يكون أحدهما منفياً والآخر منفياً عنه، وأنه لايُتصور مثبت من غير مثبت له، ومنفى من دون منفى عنه، فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك أن لايعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا : (خرج زيد)، أو اسم واسم كقولنا : (زيد منطلق)، فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة».

هذا، ويقارن الخطيب القزويني (٩٣٧هـ) بين الحال والخبر من حيث إفادة كل منهما المعنى فيقول[٢] : «إن الحال في المعنى حكم على ذي الحال كالخبر

---

(١) دلائل الإعجاز : ٥٤٢.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة بتحقيق د. عبد القادر حسين : ١٩٨.

بالنسبة إلى المبتدأ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم بـه يحصل بالأصالة، لا في ضمن شيء آخر ، والحكم بها إنما يحصل في ضـمن غيرها، فإن الركوب (مثلاً) في قـولنا : (جاء زيد راكباً) مـحكوم به على زيد لكن لا بالأصالة بل بالتبعية بأن وصل بالمجيء وجعل قيداً له بخلافه في قولنا : (زيد راكب)».

وفي هذه المقارنة - بين الحـال والخبر - يؤكـد لنا الخطيب أهميـة الحال بالنسبة لإفادة المعنى، كأهمية الخبر بالنسبة للمبتدأ، فكل منهما محكوم به على صاحبه، فالحال حكم في المعنى على صاحبه، كما أن الخبر حكم على المبتدأ، إلا أن الفرق بينهما أن إفادة الحال في الحكم إفادة تـبعية، لأنها تأتي مغلفة في شيء آخر، أما إفادة الخـبر الحكم على المبتدأ فهي أصيلة، كـما يتضح ذلك مما مثل به الخطيب.

وبعد ..

فهـذه بعض النماذج من كثـير سيـأتي - بعون الله تعـالى فيمـا بعد - نعرض به للتعلـيل البلاغي في مواضع الوقف الممنوع، لنؤكد على أهمـية بيان وجه المنع بلاغيـاً لهذه المواضع، والتي سيتـضح فيها الإعجـاز البلاغي للقرآن الكريم، وستظهر فـيه حجة الله البالغـة في الدقة التي لايصل إليها بشر مـهما سما في دنيا البلاغـة، ولو كان رسولاً وصدق الله حين يقول: ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾[النساء: ٨٢] ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾[الإسراء : ٨٨].

* * *

موازنة بين مواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم

أولاً : طبعات مصحف الملك فؤاد (رحمه الله)

السورة	الطبعة الأولى رقم الآية	الطبعة الثانية وما بعدها رقم الآية	ملاحظات
البقرة	١٢٠، ١٤٥	٢٥، ١٢٠، ١٤٥، ١٥٩، ١٧٤، ٢١٩، ٢٦٢	
آل عمران		٣	
النساء		١٥٠	
المائدة	٣، ٤، ٩، ١٣، ٥٣، ٨٤، ١٠٣، ١٠٦	٣، ٤، ٩، ٥٣، ٨٤، ١٠٣، ١٠٦	
الأنعام	٥٦	٥١، ٥٦	
الأعراف	٣٥، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٤	كالسابقة	
الأنفال	٣١، ٤٢، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤	كالسابقة	
التوبة	٢، ٣، ١٢، ٢٥ موضعان ٧٩	كالسابقة + ١٤، ٢٥ فيها موضع واحد	في الأولى ٢٥ فيها موضعان وفي الثانية فيها موضع واحد
يونس	١٣، ١٥، ٢٢	٧، ١٣، ٢٢، ٩٦.	
هود		٣٤، ٥٤، ٩٦، ١١٨	
الرعد		٢٥	
الحجر	٦٠	١٤، ٣٧، ٣٩، ٥٧، ٦١، ٩٢	
النحل	٢٤، ٢٥، ٣٢ موضعان، ٣٨، ٥٧، ٦٤، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ١٠١	السابقة+٤٣	

السورة	الطبعة الأولى رقم الآية	الطبعة الثانية وما بعدها رقم الآية	ملاحظات
الإسراء	٨٢،٦٩	٨٢،٦٩	
الكهف		٣٩،٢٣	
طه		٩٢،٢٧	
الحج		٧٨	
المؤمنون	٢٧	٥٥،٤٥،٥	
النور	٣٧،٣٥،٨،٦	٣٦،٨،٦	
الفرقان	٧	٦٩،٧	
الشعراء		١٧٠،٩٦،٩٢،٣٦، ١٩٨،١٩٤،١٩٣	
الروم		٤،٣،٢	
الأحزاب		٧٠،٣٥،١٩	
يس		٤٣،٢٦	
الصافات		١٣٤،١٢٧،٥٨،٢٢،٩، ١٦٢،١٥١،١٤٣،١٣٧، ١٦٨،١٦٧	
ص		٨٢،٨٠	
الزمر		٣٩،٣٣،١٧	
غافر		٧٣،٧١،٥٦،٢٣	
الدخان		٤٥،٤٣،٣٤،٢٥	
محمد ﷺ	٢٠	٢٥،٢٠،٢	
الواقعة		٦٠،٥١،٤٩،٢٢،١٧، ٩٢،٩٠،٨٨،٨٦	
الحديد		٢٩	

السورة	الطبعة الأولى رقم الآية	الطبعة الثانية وما بعدها رقم الآية	ملاحظات
الطلاق		٢، ١٢	
القلم		٢١، ٢٣، ٣٧، ٣٩	
الحاقة		٣٨، ٣٩، ٤٤	
المعارج		٢٤، ٢٩، ٤٠	
نوح		٣، ١٠، ١٩، ٢٨	
الجن		١٦، ٢٦	
المزمل	٢٠ موضعان	١، ٢٠ موضعان	
المدثر		١، ٨، ٣١ (ثلاثة مواضع)	
		٣٨، ٤٠، ٤١	
النازعات		٣٨، ٤٠	
عبس		١، ٥، ٨، ٩	
المطففين		٤	
الانشقاق		٧، ١٠	
الفجر		٢٧	
البلد		١٤	
العلق		٦، ٩	
الزلزلة		٤	
القارعة		١، ٦، ٨	
التكاثر		١	
الماعون		٤	
	جملة المواضع ٥٣ موضعاً	جملة المواضع ١٦٩ موضعاً	

ثانياً : بقية المصاحف الأربعة

السورة	ط مصحف الأزهر الشريف الطبعة الأولى رقم الآية	ط مصحف المدينة النبوية رقم الآية	ط مصحف ليبيا رقم الآية
البقرة	٢٥،١٢٠،١٤٥،١٥٩،	٢٥،١٢٠،١٤٥،١٥٩،	٢٥،١٢٠،١٤٥،١٧٤،
	١٧٤،٢١٩،٢٦٢	١٧٤،٢٦٢	٢١٩،٢٦٢
آل عمران	٣،٧٧،١٣٥		٣
النساء	١٨،١٥٠		١٥٠
المائدة	٣،٤،٥٣،٨٤،١٠٣،	٣،٤،٩،١٣،٥٣،	٣،٤،٩،٥٣،٨٤،
	١٠٦	١٠٣،١٠٦	١٠٣،١٠٦
الأنعام	٥١،٥٦	٥١،٥٦	٥١،٥٦
الأعراف	٣٥،١٥٧،١٦٣،١٦٤	٣٥،١٥٧،١٦٣،١٦٤	٣٥،١٥٧،١٦٣،١٦٤
الأنفال	٣١،٤٢،٥٠،٥٢،٥٣،	٣١،٤٢،٥٠،٥٢،٥٣،	٣١،٤٢،٥٠،٥٢،٥٣،
	٥٤،٧٢،٧٤	٥٤	٥٤
التوبة	٢،٣،١٢،١٤،٢٤،	٢،٣،١٢،٢٥ موضعان،	٢،٣،١٢،١٤،٢٥،
	٢٥،٥٩،٧٩،١٠٩	٧٩	٧٩
يونس	٧ موضعان، ٢٢ موضعان،	١٣،١٥،٢٢	٧،١٣،٢٢،٩٦
	٢٤،٣٥،٥٩،٩٦،		
هود	٢٣،٢٨،٣٤،٥٤،٩٦،		٣٤،٥٤،٩٦،١١٨
	١١٨		
يوسف	٢٤		
الرعد	٢٥،٣٧،٤٣	٢٥	٢٥
إبراهيم	١		
الحجر	١٤،٣٧،٣٩،٥٩،٦٠،	٦٠	١٤،٣٧،٣٩،٥٧،٦٠،
	٦١،٩٢		٦١،٩٢

السورة	ط مصحف الأزهر الشريف الطبعة الأولى رقم الآية	ط مصحف المدينة النبوية رقم الآية	ط مصحف ليبيا رقم الآية
النحل	٢٤،٢٥،٣٢،٣٨،٤٣، ٥٧،٦٤،٧٦،٧٨،٨٠، ١٠١	٢٤،٢٥،٣٢،٣٨،٥٧، ٦٤،٧٦،٧٨،٨٠، ١٠١	٢٤،٢٥،٣٢موضعان ٣٨،٤٣،٥٧،٦٤،٧٦، ٧٨،٨٠،١٠١
الإسراء	٤٠،٦٨،٦٩	٦٩،٨٢	٦٩،٨٢
الكهف	٢٣،٣٩		٢٣،٣٩
طه	٢٧،٣٣،٩٢		٢٧،٩٢
الحج	١٧،٧٨		٧٨
المؤمنون	٢٧،٥٥	٢٧	٥،٢٧،٤٥،٥٥
النور	٦،٨،٣٦	٦،٨،٣٧	٦،٨،٣٦
الفرقان		٧	٧،٦٩
الشعراء	٣٦،٩٢،٩٦،١٧٠، ١٩٣،١٩٤،١٩٨		٣٦،٩٢،٩٦،١٩٣، ١٩٤،١٩٨
الروم	٢،٤		٢،٣،٤
الأحزاب	٣٥،٧٠،٧٣		١٩،٣٥،٧٠
سبأ	٧		
يس	٢٦		٢٦،٤٣
الصافات	١٢٧،١٣٤،١٣٧، ١٤٣،١٥١،١٦٢، ١٦٧،١٦٨		٩،٢٢،٥٨،١٢٧، ١٣٤،١٣٧،١٤٣، ١٥١،١٦٢،١٦٧، ١٦٨
ص	٨٠،٨٢		٨٠،٨٢
الزمر	٣٣،٣٩	٣٣	١٧،٣٣،٣٩

السورة	ط مصحف الأزهر الشريف الطبعة الأولى رقم الآية	ط مصحف المدينة النبوية رقم الآية	ط مصحف ليبيا رقم الآية
غافر	٢٣،٥٦،٧١،٧٣	٥٦	٢٣،٥٦،٧١،٧٣
الزخرف	٤٥		
الدخان	٣٤،٤٣،٤٥		٢٥،٣٤،٤٣،٤٥
محمد ﷺ	٢،٢٠،٢٥	٢،٢٠،٢٥	٢،٢٠،٢٥
الواقعة	١٧،٢٢،٤٩،٥١،٦٠، ٨٦،٨٨،٩٠،٩٢		١٧،٢٢،٤٩،٥١،٦٠، ٨٦،٨٨،٩٠،٩٢
الحديد		٨،٢٩	٢٩
الممتحنة		١،١٢	
الطلاق	٢،١٢		٢،١٢
القلم	٣٧،٣٩	٣٩	٢١،٢٣،٣٧،٣٩
الحاقة	٣٥،٤٤		٧،٣٨،٣٩،٤٤
المعارج	٤٠		٢٤،٢٩،٤٠
نوح عليه السلام	٣،١٠،١٢		٣،١٠،١٩
الجن	٢٦		١٦،٢٦
المزمل	١،١٢،٢٠ ثلاثة مواضع	٢٠ موضعان	١،٢٠ موضعان
المدثر	١،٨،٣١ موضعان، ٤٠	٣١ ثلاثة مواضع	٨،٣١ ثلاثة مواضع، ٣٨،٤٠
النازعات	٣٧،٣٨،٤٠		٤١،٤٢
عبس	١،٥،٩		١،٥،٨،٩
المطففين	٤،١٤		٤
الإنشقاق	٧،١٠		٧،١٠
الفجر	٢٧		٢٧

السورة	ط مصحف الأزهر الشريف الطبعة الأولى رقم الآية	ط مصحف المدينة النبوية رقم الآية	ط مصحف ليبيا رقم الآية
البلد	١٤		
الليل	٦، ٩		
العلق	٦، ٩		٦، ٩
الزلزلة			٤
القارعة	١، ٦، ٨		١، ٦، ٨
التكاثر	١		١
الماعون	٤		٤
جملة المواضع	١٨١	٦٨	١٧٣

***

سرد إجمالي بمواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم

تحدثــت - فيمــا سبــق - عن مواضع الوقف الممنوع في القــرآن الكريم موازناً بين طبعات المصاحف الأربعة، التي اخترناها ميداناً لهذه الدراسة، والتي كان من نتيجتها أن توصلت إلى حــصر هذه المواضع في تلك الطبعات فجاءت كالتالى :

١- مصحف الملك فؤاد - في طبعته الأولى : ٥٣ موضعاً .

٢- مصحف الملك فؤاد - في طبعته الثانية وما بعدها : ١٦٩ موضعاً .

٣- مصحف الأزهر الشريف - في طبعته الأولى : ١٨١ موضعاً .

٤- مصــحف المدينة النبوية على ســاكنها أفضل الصــلاة والسلام : ٦٨ موضعاً .

٥- مصحف جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا : ١٧٣ موضعاً .

وهنا سأتحــدث - بعون الله وتوفـيقه - عن مـواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم، ذاكراً الآية التي ورد فـيها المنع موضحــاً قرين كل موضع - في الحاشــية - من قال به من القــراء، أو من طبعــات المصاحف الأربعة فـإذا كان الموضع مـجمـعاً عليـه في منع الوقف في طبعــات المصاحف الأربعــة قلت : المصاحـف الأربعة، وإذا كان ورد في طبـعة دون أخـرى منها ذكـرتها مـحدداً إياها، وإذا كان قـد تفرد بذكر المنـع فيه أحــد قلت: تفرد به فلان، أو طبـعة المصحف التي تفردت به.

سورة البقرة : وفيها سبعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿... كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ...﴾[١] (آية ٢٥).

٢- قوله تعالى: ﴿... وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ...﴾[٢] (آية ١٢٠).

٣- قوله تعالى: ﴿... وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ..﴾[٣] (آية ١٤٥).

٤- قوله تعالى : ﴿... مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ...﴾[٤] (آية١٥٩).

٥- قوله تعالى : ﴿... وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ...﴾[٥] (آية ١٧٤).

٦- قوله تعالى : ﴿... كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ...﴾[٦] (آية ٢١٩).

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. المدينة ، وليبيا ، وعلل الوقوف.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف .

(٣) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف .

(٤) ورد فى ط. الملك الثالثة وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، والمدينة وفى علل الوقوف.

(٥) ورد فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، والمدينة وفى ط. ليبيا، وفى علل الوقوف.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وليبياوفى علل الوقوف . ولم يرد فى ط. المدينة .

٧- قوله تـعالى : ﴿... ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى ...﴾[١] (آية ٢٦٢).

سورة آل عمران : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿... وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾[٢] (آية ٣)

٢- قـولة تعـالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ...﴾[٣] (آية ٧٧)

٣- قولة تعالى : ﴿... وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ...﴾[٤] (آية ١٣٥)

سورة النساء : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ...﴾[٥] (آية ١٨).

٢- قـوله تعـالى : ﴿... وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾[٦] (آية ١٥٠).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر والمدينة، وليبيا ، وفي علل الوقوف.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ،وفي ط. ليبيا ، ولم يرد في ط. المدينة .

(٣) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٤) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٥) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وليبيا ، فقط .

سورة المائدة : وفيها ثمانية مواضع

١- قوله تعالى : ﴿... فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ...﴾[١] (آية ٣).

٢- قوله تعالى : ﴿... قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ...﴾[٢] (آية ٤).

٣- قوله تعالى : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ...﴾[٣] (آية ٩).

٤- قوله تعالى : ﴿... يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ...﴾[٤] (آية ١٣).

٥- قوله تعالى : ﴿... أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ...﴾[٥] (آية ٥٣).

٦- قوله تعالى : ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ ...﴾[٦] (آية ٨٤).

---

(١) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف .

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف .

(٣) ورد فى ط. الملك الأولى وما بعدها ، وفى ط. المدينة ، وفى ط. ليبيا ولم يرد فى ط. الأزهر ، وورد فى علل الوقوف.

(٤) ورد فى ط. الملك الأولى، وسقط من الثانية ، وورد فى ط. المدينة ، وفى علل الوقوف فقط.

(٥) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٦) ورد فى ط. الملك الأولى وما بعدها، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وورد فى علل الوقوف فقط.

٧- قوله تعالى : ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ...﴾[١] (آية ١٠٣).

٨- قوله تعالى : ﴿... إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ...﴾[٢] (آية ١٠٦).

سورة الأنعام : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ...﴾[٣] (آية ٥١).

٢- قوله تعالى : ﴿... قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ...﴾[٤] (آية ٥٦).

سورة الأعراف : وفيها ثمانية مواضع

١- قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى ...﴾[٥] (آية ٣٥).

٢- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ ...﴾[٦] (آية ٤٢).

٣- قوله تعالى : ﴿وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾[٧] (آية ١١١).

---

(١) ورد في ط. المصاحف الأربعة ، وفي علل الوقوف.

(٢) ورد في ط. المصاحف الأربعة ، وفي علل الوقوف.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط. المدينة ، وليبيا فقط.

(٤) ورد في ط. المصاحف الأربعة، وفي علل الوقوف.

(٥) ورد في ط. المصاحف الأربعة، وفي علل الوقوف.

(٦) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فلم يرد في غيرها.

(٧) ورد في ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي علل الوقوف فقط.

٤- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓاْ ...﴾[1] (آية ١٥٣).

٥- قوله تعالى : ﴿... وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ...﴾[2] (آية ١٥٧).

٦- قوله تعالى : ﴿... إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ..﴾[3] (آية ١٦٣).

٧- قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ...﴾[4] (آية ١٦٤).

٨- قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ...﴾[5] (آية ١٧٠).

سورة الأنفال : وفيها ثمانية مواضع

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ..﴾[6] (آية ٣١).

٢- قوله تعالى : ﴿.. وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ..﴾[7] (آية ٤٢).

---

(١) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف ، فلم يرد فى غيرها.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٣) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٤) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٥) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فلم يرد فى غيرها .

(٦) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٧) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

٣- قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ . . . ﴾(١) (آية ٥٠).

٤- قوله تعالى : ﴿ . . . كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ . . ﴾(٢) (آية ٥٢).

٥- قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ . . . ﴾(٣) (آية ٥٣).

٦- قوله تعالى : ﴿ . . . كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ . . . ﴾(٤) (آية ٥٤).

٧- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ . . . ﴾(٥) (آية ٧٢).

٨- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ . . . ﴾(٦) (آية ٧٤).

سورة التوبة : وفيها تسعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ

---

(١) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٣) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٤) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٥) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فلم يرد فى غيرها .

(٦) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فلم يرد فى غيرها .

﴿مُعْجِزِي ٱللَّهِ ۙ . .﴾[1] (آية ٢).

٢- قوله تعالى : ﴿. . . أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ . . .﴾[2] (آية ٣).

٣- قوله تعالى : ﴿. . . فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ . . .﴾[3] (آية ١٢).

٤- قوله تعالى : ﴿. . . وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ . .﴾[4] (آية ١٤-١٥).

٥- قوله تعالى : ﴿. . . وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ ۙ . . .﴾[5] (آية ٢٤).

٦- قوله تعالى : ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ . .﴾[6] (آية ٢٥).

٧- قوله تعالى : ﴿. . . وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ ۙ . . .﴾[7] (آية ٥٩).

---

(١) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٣) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط، ليبيا ، وفى علل الوقوف.

(٥) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٦) ورد فى ط. الملك الأولى، وفى ط. المدينة النبوية ، وفي علل الوقوف. فى هذه الآية موضعان (كثيرة، ويوم حنين.) ، وفى ط.الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا موضع واحد(حنين).

(٧) ورد فى ط. الأزهر ،وفى علل الوقوف فقط.

٨- قـوله تعـالى : ﴿ ... وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ... ﴾[١] (آية ٧٩).

٩- قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ ... ﴾[٢] (آية ١٠٩).

سورة يونس - عليه السلام - وفيها تسعة مواضع

١- قـولـه تعـالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَاتِنَا غَافِلُونَ﴾[٣] (آية ٧).

٢- قـوله تعـالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ ... ﴾[٤] (آية ١٥).

٣- قوله تعالى : ﴿ ... وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ .. ﴾[٥] (آية ٢٢).

٤- قوله تعالى : ﴿ ... مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى ... ﴾[٦] (آية ٢٤).

---

(١) ورد في ط. المصاحف الأربعة .

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها موضع واحد هو : (غافلون) ،وفي ط. الأزهر في موضعين هما : (واطمأنوا بها ، غافلون) ، وفي ط. ليبيا موضع واحد هو : (غافلون) ، وكذلك في علل الوقوف أيضًا.

(٤) ورد في ط. الملك الأولى، وسقط من الثانية وما بعدها ، وورد في ط. المدينة ، وفي علل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الأولى وما بعدها موضع واحد (أحيط بهم) وفي ط. المدينه ، وفي ط. ليبيا ، وعلل الوقوف كذلك، وفي ط. الأزهر موضعان .

(٦) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

٥- قوله تعالى : ﴿... أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ ۖ ...﴾[١] (آية ٣٥).

٦- قوله تعالى : ﴿... فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا ۖ ...﴾[٢] (آية ٥٩).

٧- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ ...﴾[٣] (آية ٩٦).

سورة هود - عليه السلام - وفيها ستة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۖ ...﴾[٤] (آية ٢٣).

٢- قوله تعالى : ﴿... وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ۖ ...﴾[٥] (آية ٢٨).

٣- قوله تعالى : ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ ۖ ...﴾[٦] (آية ٣٤).

---

(١) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط. ليبيا ، وفي علل الوقوف فقط .

(٤)ورد في ط. الأزهر ، وفي علل الوقوف فقط.

(٥) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط. ليبيا فقط.

٤- قوله تعالى : ﴿... وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۖ﴾[١] (آية ٥٤).

٥- قوله تعالى : ﴿... وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ۖ ...﴾[٢] (آية ٩٦).

٦- قوله تعالى : ﴿... وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ ...﴾[٣] (آية ١١٨).

سورة يوسف : عليه السلام : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ۚ﴾[٤] (آية ٢٤) .

سورة الرعد : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿... وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۙ ...﴾[٥] (آية ٢٥).

٢- قوله تعالى : ﴿... وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ...﴾[٦] (آية ٣٧).

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا ، وفى علل الوقوف فقط.

(٢) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا وفى علل الوقوف فقط.

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا وفى علل الوقوف فقط.

(٤) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. المدينة وفي ط. ليبيا ، وفى علل الوقوف فقط.

(٦) ورد فى ط. الأزهر ، وفى علل الوقوف.

٣- قوله تعالى: ﴿.. قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾(١) (آية ٤٣).

سورة إبراهيم - عليه السلام - : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿... لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾(٢) (آية ١).

سورة الحجر : وفيها ثمانية مواضع

١- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ۝ لَقَالُوٓا۟﴾(٣) (آية ١٤)

٢- قوله تعالى : ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۝ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ۝﴾(٤) (آية ٣٧) .

٣- قوله تعالى : ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ﴾(٥) (آية ٣٩).

٤- قوله تعالى : ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ۝﴾(٦) (آية ٥٧) .

٥- قوله تعالى : ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝﴾(٧)(آية ٥٩).

---

(١) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط.ليبيا وفي علل الوقوف.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط.ليبيا وفي علل الوقوف.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط.ليبيا وفي علل الوقوف.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط.ليبيافقط.

(٧) ورد في ط. الأزهر الشريف، وفي علل الوقوف فقط.

٦- قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾[١] (آية ٦٠).

٧- قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[٢] (آية ٦١) .

٨- قوله تعالى : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٣] (آية ٩٢) .

سورة النحل : وفيها اثنا عشر موضعاً

١- قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ . . .﴾[٤] (آية ٢٤).

٢- قوله تعالى : ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ . . .﴾[٥] (آية ٢٥).

٣- قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ . . .﴾[٦] (آية ٣٢).

٤- قوله تعالى : ﴿. . . وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ . . .﴾[٧] (آية ٣٨).

٥- قوله تعالى: ﴿. . . فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . . .﴾[٨] (آية ٤٣).

---

(١) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٢) ورد في ط. الملك الثانية ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط.ليبيا وفي علل الوقوف.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط.ليبيا وفي علل الوقوف.

(٤) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٥) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٦) ورد في ط. الملك موضعان فيها (طيبين، عليكم) ، وفي ط . ليبيا كذلك وفي ط. الأزهر ، وفي ط. المدينة النبوية موضع واحد (طيبين) وورد في علل الوقوف الموضعان.

(٧) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط.ليبيا وفي علل الوقوف فقط.

٦- قوله تعالى: ﴿... وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ...﴾[1] (آية ٥٧).

٧- قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ...﴾[2] (آية ٦٤).

٨- قوله تعالى: ﴿... هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ...﴾[3] (آية ٧٦).

٩- قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ...﴾[4] (آية ٧٨).

١٠- قوله تعالى: ﴿... بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ...﴾[5] (آية ٨٠).

١١- قوله تعالى: ﴿... وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ...﴾[6] (آية ١٠١).

سورة الإسراء: وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾[7] (آية: ٤٠).

---

(١) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٢) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٣) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٤) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٥) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٦) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٧) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

٢- قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾[١] (آية : ٦٨).

٣- قوله تعالى : ﴿ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾[٢] (آية : ٦٩).

٤- قوله تعالى : ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٣] (آية : ٨٢).

سورة الكهف : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟يْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾[٤] (آية ٢٣).

٢- قوله تعالى : ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ ﴾[٥] (آية ٣٩).

سورة طه : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ ﴾[٦] (آية ٢٧) .

٢- قوله تعالى : ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾[٧] (آية ٣٣) .

---

(١) تفردت به ط. الأزهر الشريف .

(٢) ورد في ط. للمصاحف الأربعة ، وفي علل الوقوف.

(٣) ورد في ط. الملك الاولى وما بعدها، وفي ط. للدينة ، وليبيا ، وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر، وليبيا فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد في ط. الأزهر ، وفي علل الوقوف فقط.

٣- قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ﴾[١] (آية ٩٢).

سورة الحج : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ﴾[٢] (آية ١٧).

٢- قوله تعالى : ﴿. . . مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ . . .﴾[٣] (آية ٧٨).

سورة المؤمنون : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ . . .)[٤] (آية : ٥).

٢- قوله تعالى : ﴿. . فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسۡلُكۡ ... ﴾[٥] (آية : ٢٧).

٣- قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ﴾[٦] (آية ٤٥).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر، وليبيا فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وليبيا فقط.

(٥) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

٤- قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ ۝ ﴾[١] (آية ٥٥).

سورة النور : وفيها خمسة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿... فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝ ﴾[٢] (آية ٦).

٢- قوله تعالى : ﴿.. وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ .. ۝ ﴾[٣] (آية ٨).

٣- قوله تعالى : ﴿كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ...﴾[٤] (آية ٣٥).

٤- قوله تعالى : ﴿... يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ۝ ...﴾[٥] (آية ٣٦).

٥- قوله تعالى : ﴿ رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوۡمٗا . . ﴾[٦] (آية ٣٧).

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى الأزهر، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة وفى علل الوقوف .

(٣) ورد فى ط. المصاحف الأربعة .

(٤) ورد فى ط. الملك الأولى ، وفى علل الوقوف فقط .

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى الأزهر، وليبيا فقط.

(٦) ورد فى ط. الملك الأولى ، وفى ط.المدينة النبوية، وعلل الوقوف فقط.

سورة الفرقان : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾[١] (آية ٧)

٢- قوله تعالى : ﴿ .. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ...﴾[٢] (آية ٦٩).

سورة الشعراء : وفيها سبعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾[٣] (آية ٣٦).

٢- قوله تعالى : ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾[٤] (آية ٩٢).

٣- قوله تعالى : ﴿ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾[٥] (آية ٩٦).

٤- قوله تعالى : ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴾[٦] (آية ١٧٠).

٥- قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾[٧] (آية ١٩٣).

---

(١) ورد فى ط. الملك الأولى وما بعدها ، وفى ط. المدينة النبوية، وفى ليبيا فقط.

(٢) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وليبيا فقط.

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى علل الوقوف فقط.

(٧) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٦- قوله تعالى : ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾[١] (آية ١٩٤).

٧- قوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ﴾[٢] (آية ١٩٨).

سورة الروم : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿.. غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ..﴾[٣] (آية ٢).

٢- قوله تعالى : ﴿.. فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ..﴾[٤] (آية ٣).

٣- قوله تعالى : ﴿.. لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ..﴾[٥] (آية ٤).

سورة الأحزاب : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ۚ﴾[٦] (آية ١٩).

٢- قوله تعالى : ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[٧] (آية ٣٥).

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا فقط.

(٧) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٣- قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ (١) (آية ٧٠).

٤- قوله تعالى : ﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱلْمُنَـٰفِقَـٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَـٰتِ﴾ (٢) (آية ٧٣).

سورة سبأ : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ (٣) (آية٧).

سورة يس : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَـٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ﴾ (٤) (آية ٢٦).

٢- قوله تعالى : ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴾ (٥) (آية ٤٣).

سورة الصافات : وفيها أحد عشر موضعاً

١- قوله تعالى : ﴿ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ (٦) (آية ٩) .

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٣) ورد في ط. الأزهر ، وفي علل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٢- قوله تعالى : ﴿ ۞ ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴾ [١] (آية ٢٢) .

٣- قوله تعالى : ﴿ أَفَمَا نَحۡنُ بِمَيِّتِينَ ﴾[٢] (آية ٥٨) .

٤- قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ ﴾[٣] (آية ١٢٧) .

٥- قوله تعالى : ﴿ إِذۡ نَجَّيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥٓ أَجۡمَعِينَ ﴾[٤] (آية ١٣٤) .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ﴾[٥] (آية ١٣٧) .

٧- قوله تعالى : ﴿ فَلَوۡلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُسَبِّحِينَ ﴾[٦] (آية ١٤٣) .

٨- قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ﴾[٧] (آية ١٥١) .

٩- قوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ﴾[٨] (آية ١٦٢) .

١٠- قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ ﴾[٩] (آية ١٦٧) .

١١- قوله تعالى : ﴿ لَوۡ أَنَّ عِندَنَا ذِكۡرٗا مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[١٠] (آية ١٦٨) .

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٩) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(١٠) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

سورة ص : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ﴾[١] (آية ٨٠).

٢- قوله تعالى : ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٢] (آية ٨٢).

سورة الزمر : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾[٣] (آية ١٧).

٢- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[٤] (آية ٣٣).

٣- قوله تعالى : ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٥] (آية ٣٩).

سورة غافر : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾[٦] (آية ٢٣).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، و في ط. ليبيا وفي علل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. للدينة النبوية وفي ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٢- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾[1] (آية : ٥٦).

٣- قوله تعالى : ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾[2] (آية : ٧١).

٤- قوله تعالى : ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾[3] (آية : ٧٣).

سورة الزخرف : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾[4] (آية ٤٥).

سورة الدخان : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾[5] (آية ٢٥).

٢- قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ﴾[6] (آية ٣٤).

٣- قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾[7] (آية ٤٣).

٤- قوله تعالى : ﴿كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ﴾[8] (آية ٤٥).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

سورة محمد ﷺ: وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾(١) (آية : ٢).

٢- قوله تعالى: ﴿ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ﴾(٢) (آية: ٢٠).

٣- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ﴾(٣) (آية :٢٥).

سورة الواقعة : وفيها تسعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾(٤) (آية : ١٧).

٢- قوله تعالى : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾(٥) (آية : ٢٢).

٣- قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْءَاخِرِينَ ﴾(٦) (آية : ٤٩).

٤- قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ﴾(٧) (آية : ٥١).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. المصاحف الأربعة ، وفي علل الوقوف .

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر وفي ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٥- قـوله تـعـالى : ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾[١] (آية: ٦٠).

٦- قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾[٢] (آية : ٨٦).

٧- قوله تعالى : ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾[٣] (آية : ٨٨).

٨- قوله تعالى : ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾[٤] (آية : ٩٠).

٩- قوله تعالى : ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[٥] (آية : ٩٢).

سورة الحديد : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۙ وَٱلرَّسُولُ﴾[٦] (آية : ٨)

٢- قـوله تـعـالى : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ﴾[٧] (آية : ٢٩)

سورة الممتحنة : وفيها موضعان

١- قـوله تعـالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) تفردت به ط. مصحف المدينة النبوية فلم يرد في غيرها .

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر وفي ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾[1] (آية: ١).

٢- قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَـٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[2] (آية: ١٢) .

سورة الطلاق : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾[3] (آية : ٢).

٢- قوله تعالى : ﴿ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾[4] (آية : ١٢).

سورة القلم : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ ﴾[5] (آية : ٢١).

٢- قوله تعالى : ﴿ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَـٰفَتُونَ ﴾[6] (آية : ٢٣).

٣- قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَـٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴾[7] (آية : ٣٧).

---

(١) تفردت به ط. المدينة النبوية .

(٢) تفردت به ط. المدينة النبوية .

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا وفي علل الوقوف فقط.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا ، وفي علل الوقوف فقط.

(٧) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٤- قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾[1] (آية : ٣٩).

سورة الحاقة : وفيها خمسة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ۖ ﴾[2] (آية : ٧).

٢- قوله تعالى : ﴿ فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ ۙ ﴾[3] (آية : ٣٥).

٣- قوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۙ ﴾[4] (آية : ٣٨).

٤- قوله تعالى : ﴿وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ۙ﴾[5] (آية : ٣٩).

٥- قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۙ﴾[6] (آية : ٤٤).

سورة المعارج : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۙ ﴾[7] (آية : ٢٤).

٢- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۙ ﴾[8] (آية : ٢٩).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، والمدينة ،و ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) تفردت به ط. ليبيا .

(٣) ورد في ط. الأزهر الشريف ، وفي علل الوقوف فقط .

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا فقط.

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٣- قوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴾[١]
(آية: ٤٠).

سورة نوح - عليه السلام - : وفيها خمسة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾[٢] (آية : ٣).

٢- قوله تعالى : ﴿فَقُلۡتُ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا ﴾[٣]
(آية: ١٠).

٣- قوله تعالى : ﴿وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرٗا﴾[٤] (آية: ١٢).

٤- قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ بِسَاطٗا ﴾[٥] (آية : ١٩).

٥- قوله تعالى: ﴿ رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارَۢا ﴾[٦] (آية : ٢٨).

سورة الجن : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا ﴾[٧]
(آية : ١٦).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤)تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) تفردت به ط. الملك الثالثة .

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا فقط.

٢- قوله تعالى : ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۙ﴾(١) (آية : ٢٦).

سورة المزمل : وفيها خمسة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۙ﴾(٢) (آية : ١).

٢- قوله تعالى : ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ۙ﴾(٣) (آية : ١٢).

٣- قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ﴾(٤) (آية : ٢٠).

سورة المدثر : وفيها تسعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۙ﴾(٥) (آية : ١).

٢- قوله تعالى : ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ۙ﴾(٦) (آية : ٨).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٣) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

(٤) ورد في ط. الملك الأولى وما بعدها وفيه موضعان : (مرضى ، من فضل الله) ، ووافقتها على ذلك ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا ، وزادت ط. الأزهر موضعا ثالثا (عند الله) ، وفي علل الوقوف جاء الموضعان الأولان ، ثم زاد موضعا آخر (منه) .

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

٣- قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[١] (آية : ٣١).

٤- قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[٢] (آية : ٣٨).

٥- قوله تعالى : ﴿ فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[٣] (آية : ٤٠).

٦- قوله تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾[٤] (آية : ٤١).

٧- قوله تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴾[٥] (آية : ٤٢).

سورة النازعات : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴾[٦] (آية : ٣٧).

٢- قوله تعالى : ﴿ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾[٧] (آية : ٣٨).

٣- قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴾[٨] (آية : ٤٠).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ،وفيه ثلاثة مواضع (ملائكة ، إيمانا ، والمؤمنون) ووافقتها ط. المدينة ، وط. ليبيا وفي ط. الأزهر موضعان : (إيمانا ، والمؤمنون) وفي حلل الوقوف موضعان (كفروا والمؤمنون فقط) .

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وط. ليبيا فقط .

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا فقط.

(٥) تفردت به ط. ليبيا.

(٦) ورد في ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

سورة عبس : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۙ﴾[1] (آية : ١).

٢- قوله تعالى : ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۙ﴾[2] (آية : ٥).

٣- قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ۙ﴾[3] (آية : ٨).

٤- قوله تعالى : ﴿وَهُوَ يَخْشَىٰ ۙ﴾[4] (آية : ٩).

سورة المطففين : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿أَلَا يَظُنُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۙ﴾[5] (آية : ٤).

٢- قوله تعالى : ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾[6] (آية : ١٤).

سورة الانشقاق : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۙ﴾[7] (آية : ٧).

٢- قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۙ﴾[8] (آية : ١٠).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

سورة الفجر : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾[١] (آية : ٢٧).

سورة البلد : وفيها موضع مواحد

١- قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾[٢] (آية : ١٤).

سورة الليل : وفيها موضعان

١- قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴾[٣] (آية: ٥-٦).

٢- قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴾[٤] (آية: ٩).

سورة العلق : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ﴾[٥] (آية : ٦).

٢- قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ ﴾[٦] (آية : ٩).

سورة الزلزلة : وفيها موضع مواحد

١- قوله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[٧] (آية : ٤).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثالثة وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، فقط.

(٣) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٤) تفردت به ط. الأزهر .

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

سورة القارعة : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ﴾[١] (آية : ١).

٢- قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾[٢] (آية : ٦).

٣- قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾[٣] (آية : ٨).

سورة التكاثر : وفيها موضع مواحد

١- قوله تعالى : ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾[٤] (آية : ١).

سورة الماعون : وفيها موضع مواحد

١- قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾[٥] (آية : ٤).

* * *

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

الباب الأول

ما اتفق على منع الوقف عليه

* * *

الفصل الأول

من أخلاق المؤمنين وجزائهم في الآخرة

* * *

الموضع الأول :

يقول الله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [آية رقم ٢٥ البقرة].

إضاءة :

يأمر الله نبيه محمداً ﷺ بأن يبشر المؤمنين العاملين للصالحات بأن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار «والبشارة المطلقة لاتكون إلا بالخير، وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾[(١)] . قال ابن سيدة : والتبشير : يكون بالخير والشر»[(٢)] .

وقال الراغب : (٥٠٢هـ)[(٣)] : ... وأبشرتُ الرجل وبشَّرته وبَشَرْتُه : أخبرته بسار بسط بَشَرة وجهه، وذلك أن النفس إذا سُرَّت انتشر الدم فيها انتشار الماء في الشجر» فهي إذن «الإخبار بالأمر المحبوب»[(٤)] ، وعلى ذلك فهي: «أخص من الخبر»[(٤)] . وبعض العلماء قيَّدها بأن يكون للمخبَر - بفتح الباء - غير عالم بذلك الخبر»[(٥)] .

ولكن ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[(٦)] - رحمه الله - يرفض هذا القيد حيث

---

(١) من الآية ٣٤ البقرة.

(٢) لسان العرب لابن منظور: مادة (بشر).

(٣) المفردات للراغب الأصفهاني : مادة (بشر).

(٤) التحرير والتنوير لابن عاشور : ٣٥٢/١ .

(٥) السابق نفس الموضع.

(٦)التحرير والتنوير :٣٥٢/١ .

يقول: «والحق أنه يكفي عدم تحقق المخبر - بكسر الباء - علم المخبَر - بفتح الباء - فإن المخبر - بكسر الباء - لايلزمه البحث عن علم المخاطب، فإذا تحقق المخبِر - بكسر الباء - علم المخاطب لم يصح الإخبار إلا إذا استعمل الخبَر في لازم الفائدة أو في التوبيخ ونحوه».

والجنات : جمع جنة «والجنة : البستان من النخل والشجر المتكاثف المظل بالتفاف أغصانه، والتركيب دائر على معنى الستر كأنها فَعْلَة من جنَّهُ إذا ستره»[1] - موصوفة بأنها تجرى من تحت أشجارها الأنهار.

«والأنهار : جمع نهْر - بفتح الهاء وسكونها - والفتح أفصح والنهر : الأخدود الجارى فيه الماء على الأرض، وهو مشتق من مادة نهَر - بفتح الهاء - الدالة على الانشقاق والاتساع ويكون كبيراً وصغيراً، وأكمل محاسن الجنات جريان الماء في خلالها»[2] .

قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ .

«في موضع نصب على الحال من الذين آمنوا تقديره : مرزوقين على الدوام، ويجوز أن تكون حالاً من الجنات، لأنها قد وصفت وفي الجملة ضمير يعود إليها وهو قوله : ﴿منها﴾»[3].

أما الزمخشري (٥٣٨هـ): - رحمه الله - فإنه يقول[4] : «وقوله :

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى: ١/ ٢١١ .

(٢) التحرير والتنوير : ١/ ٣٥٤ .

(٣) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى: ١/ ٢٤ .

(٤) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ١/ ٢٥٩ ، وانظر معه : غرائب القرآن: ١/ ٢١١ .

﴿كلما رزقوا﴾ لايخلو من أن تكون صفة ثانية لجنات أو خبر[1] مبتدأ محذوف أو جملة مستأنفة؛ لأنه لما قيل - أن لها جنات - لم يخل خلد السامع أن يقع فيه : أثمار تلك الجنات أشباه ثمار جنات الدنيا أم أجناس أخر لاتشابه هذه الأجناس فقيل: إن ثمارها أشباه ثمار جنات الدنيا أى أجناسها أجناسها وإن تفاوتت إلى غاية لايعلمها إلا الله».

والرزق : «يقال للعطاء الجارى تارة - دنيوياً كان أم أخروياً - وللنصيب تارة، ولما يصل إلى الجوف ويتغذى به تارة يقال: أعطى السلطان رزق الجند، ورزقت علماً»[2] فهو بمعنى العطاء والخير، وقد ورد في القرآن الكريم ست عشرة مرة[3] .

يقول الطبري (٣١٠هـ)[4] : «يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿كلما رزقوا منها﴾ من الجنات ، والهاء راجعة على الجنات، وإنما المعنىُ أشجارها، فكأنه قال: كلما رزقوا من أشجار البساتين التي أعدها الله للذين آمنوا وعملوا الصالحات في جناته، من ثمرة رزقاً قالوا: هذا الذي رزقنا من قبل».

واختُلف في هذا المرزوق : أهو ثمر كثمار الدنيا أم ثمر مختلف لوناً وطعماً؟

---

(١) أى : «هم كلما رزقوا ».

(٢) المفردات : مادة (رزق).

(٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وانظر معه المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي(مادة :رزق) .

(٤)جامع البيان عن تأويل آى القرآن :١/ ٣٨٥ .

يقول الطبري (٣١٠هـ)[١] : «ثم اختلف أهل التأويل فقال بعضهم في تأويل قولـه: ﴿هذا الذي رزقنا من قبل﴾ تأويل ذلك هذا الذي رزقنا مـن قبل هذا في الدنيا».

وقد قـال بهذا الرأي ابن كثير[٢] (٧٧٤هـ) وأبو السعود[٣] (٩٨٢هـ) وغيرهما.

ويرى بعضـهم أن المراد بقوله : ﴿هذا الذي رزقنا مـن قبل﴾ رزق الجنة من الثمار، وذلك لتشـابه ثمارها، فقد ورد في تفسير الجـلالين ما يفيد ذلك؛ حيث يقول الـسيوطي[٤] (٩١١هـ) : ﴿كلما رزقـوا منها﴾ أطعـموا من تلك الجنات ﴿من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقـنا﴾ أى مثل ما ﴿رزقنا من قبل﴾ أى قبله في الجنة لتشابه ثمارها بقرينة ﴿واتوا به﴾ أى جيئوا بالرزق ﴿متشابها﴾ يشبه بعضه بعضاً لوناً ويختلف طعماً».

أما النيـسابوري (٧٢٨هـ) فإنه يرى أن الرزق المذكور يعم مـا رزقوه في الدنيـا والآخرة؛ حيث يـقول[٥] : «ومعنى ﴿هذا الـذي﴾ أى مثل هذا الذى رزقناه من قبل، والضـمير في قوله: ﴿وأتـوا به﴾ يرجع إلى المرزوق في الدنيا والآخرة جـميعـاً؛ لأن قوله ﴿هذا الذي رزقنا من قـبل﴾ انطوى تحته ذكـر ما رزقـوه في الدارين، والغرض في تشـابه ثمـر الدنيا وثمـر الآخرة أن الإنسـان

(١) السابق نفس الموضع .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ١/ ٦٢ .

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم :١/ ٥٥ .

(٤) حاشية الصاوى على الجلالين :١/ ١٦ .

(٥)غرائب القرآن :١/ ٢١١ .

بالمألوف آنس، وإلى المعهود أميل، ولأنه إذا ظفر بشيء من جنس ما سلف له به عهد، ورأى فيه مزية ظاهرة أفرط ابتهاجه، وطال استعجابه، وتبين كنه النعمة فيه».

هذا ، والرأى عندى ما قال به النيسابوري ؛ حيث إنه يعم ما يرزق به المؤمنون في الجنة ما يشبه ثمر الدنيا والآخرة «وقد جمع الله في الآية جوامع اللذات من المسكن وهو الجنات، ومن المطعم وهو الثمرات، ومن المنكح وهو الأزواج المطهرات، ثم زال عنهن نقص الزوال ﴿وهم فيها خالدون﴾ إتماماً للنعمة والحبور، وتكميلاً للبهجة والسرور»[1] قوله تعالى: ﴿وأتوا به متشابهاً﴾ «أي يشبه بعضه بعضاً وليس من الاشتباه عليك، ولا مما يشكل عليك»[2] .

أما الأخفش (٢١٥هـ) فإنه يرى عكس هذا القول السابق حيث يقول[3] : «فأما قوله: ﴿متشابهاً﴾ فليس أنه أشبه بعضه بعضاً، ولكنه متشابه في الفضل أى كل واحد له من الفضل في نحوه مثل الذي للآخر في نحوه».

وعبارة الأخفش (٢١٥هـ) - رحمه الله - تدل على التشابه والتماثل في الكمال والجودة، لا في الشكل والمنظر، ولكني أري أن التشابه في الشكل واللون، لا في الطعم والحقيقة.

قال الراغب (٥٠٢هـ)[4] : ﴿وأتوا به متشابهاً﴾ أى يشبه بعضه بعضاً

---

(١) غرائب القرآن : ١/ ٢١٠ .

(٢) مجاز القرآن لأبى عبيدة معمر بن المثنى : ١/ ٣٤ .

(٣) معانى القرآن : ١/ ٢١٤ .

(٤) المفردات : مادة (شبه).

لوناً، لا طعماً وحقيقة، وقيل : متماثلاً في الكمال والجودة».

قوله تعالـى: ﴿ولهم فيها أزواجٌ مطهرة﴾ «واحـدها زوج الذكر والأنثى فيه سواء ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾»(١) [البقرة ٣٥].

وأجـاز الزجاج (٣١١هـ) أن يقـال: زوجة أيضـاً ؛ حيث يقـول(٢) : «ويجوز في الأزواج» أن يكون واحدتهن زوجاً وزوجـة» ويستدل الزجاج على رأيه بقول الشاعر(٣) :

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون إليَّ ثم تصدعوا

وأما ﴿مطهرة﴾ فمعناها : «أنهن لايحتجن إلى ما يحتاج نساء أهل الدنيا من الأكل والشرب، ولايحضن ولايحتـجن إلى ما يتطهر منه، وهن على هذا طاهرات طهارة الأخلاق والعـفة فمطهرة تجمع الطهـارة كلها، لأن مطهَّرة أبلغ في الكلام من طاهرة، ولأن مطهَّرة إنما يكون للكثير»(٤) .

وقوله : ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ .

يقـول الراغب (٥٠٢هـ): «والخلود في الجنة: بقاء الأشـياء على الحـالة

---

(١) مجاز القرآن : ١/ ٣٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه :١/١٠٢ .

(٣) البيت لعبـدة بن الطبيب الشاعر المخضـرم ، حارب مع المثنى بن حارثة الشيبـاني في فتح العراق ، وكان في جيـش النعمان بن مـقرن ، وله قصائد جـيدة في الفتـوحات الإسلامـية كان عبـدة قبل الإسلام من اللصـوص ، ولكنه ترفع عن الهجاء ، وعينيـته هذه أودعـها نصائح أبنائـه عند وفاته [هامش ص ٣ : ١ من جـ١ من المرجع السابق] .

(٤) السابق نفس الموضع ، وانظر معه : المفردات : مادة (طهر) ، وانظر أيضا : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٥٤٦) بتحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ١/١٠٨ .

التي عليها، ومن غير اعتراض الفساد عليها».

شاهد هذا الموضع :

الوقف على قوله تعالى : ﴿رزقًا﴾ ممنوع، وقد ورد هذا المنع في طبعة مصحف الملك فؤاد - الثانية - ، وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا .

فابن الأنباري (٣٢٨هـ) يقول[١] : «والوقف على ﴿الأنهار﴾ حسن، وليس بتام، لأن قوله: ﴿كلما رزقوا منها من ثمرة﴾ من وصف الجنات والوقف على قوله : ﴿متشابهاً﴾ وعلى قوله : ﴿مطهرة﴾ بمنزلة الوقف على ﴿الأنهار﴾، والوقف على ﴿خالدون﴾ تام».

فأنت ترى أن ابن الأنباري لم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله : ﴿رزقاً﴾، وهذا يدل على المنع.

وأما ابن النحاس (٣٣٨هـ) فإنه يقول[٢] : «ليس بقطع كاف لأنه لم يأت الجواب، لأن ﴿كلما﴾ يقول النحويون هي بمعنى (إذا) في مثل هذا يحتاج إلى جواب».

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٣] : « (رزقاً - ٢٥ - لا)؛ لأن ﴿قالوا﴾ جواب ﴿كلما﴾».

---

(١) إيضاح الوقف والابتدا: ٥٠٦/١ .

(٢) القطع والائتناف: ١٢٧ .

(٣) علل الوقوف : ١٩٢/١ .

وبهذا القول قال الأشموني[1] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - أيضاً .

ويقول السيوطي (٩١١هـ)[2] : «وأما مالايجوز الوقف عليه فكالشرط دون جزائه، والمبتدأ دون خبره، ونحو ذلك».

وبناءً على ما تقدم فإنه لايجوز الوقف على الشرط دون جوابه لأن المعنى لايتم إلا بذكر الجواب الذي هو ﴿قالوا﴾.

ولذا يقول الشهاب الخفاجي[3] (١٠٦٩هـ) مفصلاً لهذا :

«قال النحاة : إنها - أي كلما - منصوبة على الظرفية بالاتفاق وناصبها ﴿قالوا﴾ الذي هو جواب معنى، وجاءتها الظرفية من جهة ﴿ما﴾، فإنها : (ما مصدرية أو اسم نكرة بمعنى وقت وكونها شرطية ليس بالوضع، وإنما طرأ عليها في الاستعمال، لأن ﴿ما﴾ المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى؛ لذا احتاجت لجملتين مرتبة إحداهما على الأخرى».

وعلى هذا فإن ﴿كلما﴾ قد اشربت معنى الشرط، فاحتاجت إلى جملتين تترتب إحداهما على الأخرى ترتب الجزء على الشرط، وأما الكلمة التي لايجوز الوقف عليها وهي : ﴿رزقا﴾ فهي: «مفعول ثان لـ ﴿رزقوا﴾، لأنه يتعدى لمفعولين فيقال: رزقه الله مالا بمعنى أعطاه، وليس مفعولاً مطلقاً مؤكداً

---

(١) منار الهدى :٣٦ .

(٢) الإتقان فى علوم القرآن : ٢٣٦/١ .

(٣) حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضاوى : ٦٨/٢ ، وانظر معه التحرير والتنوير لابن عاشور: ٣٥٦/١ .

لعامله، لأنه بمعنى المرزوق أعرف، والتأسيس خير من التأكيد وتنكيره للتنويع، أو للتعظيم أى نوعـاً لذيذاً غير مـا تعرفونه وقـد جوزوا فيه المصـدرية، وكونه مفعولاً مطلقاً، والأول أرجح»[1].

والبلاغيون يزيدون منع الوقف على ﴿رزقاً﴾؛ لأن ما بعدها هو الجواب والجزاء للشرط، حيث إن جمـلة الشرط لايتم بها المعنى والوقف يأتى - دائماً - مع تمام المعنى، والمنع منه يأتى عندما لايتم المعنى ، وهذا مـا يفهم من كلام الإمام عـبد القـاهر (٤٧١هـ) - رحمـه الله تعالى - حـيث يقول[2] : - في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم المعنى (معنى التمثـيل) إلا بعد مجئ تمامه : «ووزان هذا أن الشرط والجـزاء جملتان، ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخـرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المـفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة فلو قلت : «إن تأتني» وسكتَّ لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت: «زيد» وسكت، فلم تذكـر اسـماً آخـر ولا فعـلاً، ولا كـان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

وكلام الإمـام عبد القاهر (٤٧١هـ) - رحـمه الله تعالى - هنا يفـيد أن جملتي الشرط والجزاء جملتان في التركـيب وفي الظاهر ولكنهما - في الحقيقة - بمثابة جملة واحـدة بسبب المعنى الذي يربط بين الجملتين، ويجـعل إحداهما مترتبة على الأخـرى؛ فلا يفهم المعنى إلا بتمام مجـيئ الجملتين، لذا كان المنع

(١) حاشـيـة الشـهاب الخـفاجى : ٦٨/٢ ، وانظر معه: التـبيان فى إعراب القـرآن للعكبرى : ٤٢/١ ، وغرائب القرآن : ٢١١/١

(٢) أسرار البلاغة بتحقيق: محمود شاكر (رحمه الله) ص ١١١ .

من الوقف هنا - في الاختيار - لهذه العلاقات النحوية، ومعلوم أن العلاقات النحوية - الصحيحة - تؤدى إلى الترابط المعنوى الذي تقوم عليه نظرية العلاقات بين الجمل أو «النظم» كما يسميه عبد القاهر (٤٧١هـ) في قوله[١] :

«اعلم أن ليس «النظم» إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشئ منها».

الموضع الثانى :

يقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى ۙ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝﴾ (آية رقم ٢٦٢ البقرة).

إضاءة :

«نزلت هذه الآية في حق عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهما - في غزوة تبوك؛ حيث جهز عثمان ألف بعير بأحلاسها وأقتابها ووضع بين يدى رسول الله ﷺ ألف دينار فصار رسول الله ﷺ يقلّبها ويقول : ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم.

وأتى عبد الرحمن النبى ﷺ بأربعة آلاف درهم أخبره بأنه أبقى لأهله نظيرها، فقال له : بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أنفقت، فصار بعد ذلك ما له كالتراب»[٢] .

---

(١) دلائل الإعجاز بتحقيق محمود شاكر (رحمه الله) : ٨١ .

(٢) حاشية الصاوى على الجلالين : ١/ ١٢٥ ، وانظر معه : أسباب النزول للواحدى ٧٦ ، ومفاتيح الغيب : ٧/ ٤٠ ، وإرشاد العقل السليم : ١/ ١٩٥ .

فمناسبة النزول تدلنا على أن هذه الآية تثني على المنفقين أموالهم في سبيل الله - بشرط عدم اتباع ذلك بالمن والأذى - وتبشرهم بالأجر العظيم عند الله تعالى وبالأمن والسرور الدائم. والمنُّ هو : «أن يعتدَّ على من أحسن إليه بإحسانه، ويريه أنه اصطنعه وأوجب عليه حقاً له»[1] ، وهذا المنُّ بهذا المعنى يفسد الصدقة «وهو حرام محبط للعمل إلا من الوالد على ولده والشيخ على تلميذه، والسيد على عبده فليس بحرام»[2] ، والأذى هو : «أن يتطاول عليه بسبب ما أسدى إليه»[3] وإذا برئت الصدقة من هاتين الآفتين فإنها تكون مقبولة عند الله تعالى، ويترتب عليها ما وعد الله من جزاء في هذه الآية.

«فالمقصود الشرعي: أن يكون إنفاق المنفق في سبيل الله مراداً به نصر الدين، ولاحظَّ للنفس فيه، فذلك هو أعلى درجات الإنفاق وهو الموعود عليه بهذا الأجر الجزيل، ودون ذلك مراتب تتفاوت أحوالها»[4] .

شاهد هذا الموضع

الوقف على قوله تعالى : ﴿ولا أذى﴾ ممنوع في طبعة مصحف الملك - الثانية وما بعدها، وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

---

(١) الكشاف : ١/ ٣٩٣ ، وانظر معه : أساس البلاغة للزمخشرى ، ولسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروزابادى: مادة (منن).

(٢) حاشية الصاوى على الجلالين : ١/ ١٢٥ .

(٣) الكشاف : ١/ ٣٩٤ ، وانظر معه : المفردات : مادة (أذى).

(٤) التحرير والتنوير : ٣/ ٤٢ .

فابن النحاس (٣٣٨هـ) يقول[١] : «قال نافع: تم وظاهر هذا القول غلط ؛ لأن ﴿الذين﴾ إذا كان في موضع رفع بالابتداء فلم يأت خبره، ومحال أن يتم الكلام وقد بقي خبر الابتداء إلا أن فيه حيلة يجوز أن يكون ﴿الذين﴾ بدلاً من ﴿الذين﴾ قبله حسن، ثم تبتدئ ﴿لهم اجرهم﴾، وليس بوقف إن جعل ﴿لهم﴾ خبر ﴿الذين﴾».

ولذلك عاب ابن النحاس على «نافع» قوله بالتمام على هذا الموضع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «ولا أذى - ٢٦٢ - لا» لأن ﴿لهم﴾ خبر ﴿الذين﴾».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿عليم﴾ تام إن جعل ﴿الذين﴾ بعد مبتدأ وخبره ﴿لهم اجرهم﴾ وجائز إن جعل بدلاً مما قبله ﴿ولاأذى﴾ حسن، ثم تبتدئ ﴿لهم اجرهم﴾ ، وليس بوقف إن جُعل ﴿لهم﴾ خبر ﴿الذين﴾.

والنحاة يقولون بمنع الوقف - أيضاً - كالعكبري (٦١٦هـ) الذي يقول[٤] : «قوله تعالى: ﴿الذين ينفقون أموالهم﴾ مبتدأ، والخبر ﴿لهم اجرهم﴾».

ويفهم من كلام العكبري - رحمه الله - أن ما بعد قوله : ﴿ولا أذى

---

(١) القطع والائتناف : ١٩٤ .

(٢) علل الوقوف: ٣٣٧/١ .

(٣) منار الهدى :٦٤ .

(٤) التبيان فى إعراب القرآن :٢١٣/١ .

هو خبر المبتدأ - ﴿الذين﴾ - وهو قوله : ﴿لهم أجرهم﴾ وهذا يعني أن الوقف هنا يفصل المبتدأ عن خبره والخبر - كما هو معلوم - هو الذي تتم به فائدة الكلام ويفيد المعنى المقصود، وبدونه الكلام ناقص مبتور المعنى .

والذي اعتمده أبو السعود (٩٨٢هـ) - طيب الله ثراه - أن «﴿الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله﴾ جملة مبتدأة جئ بها؛ لبيان كيفية الإنفاق الذي بين فضله بالتمثيل المذكور»[١] .

وعبارة الإمام أبي السعود تفيد أن الاسم الموصول وما بعده جملة مبتدأة، يراد بها كيفية الإنفاق - فهي منفصلة عما قبلها - حيث إنها تبين فضله بالتمثيل المذكور، ثم يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله - بعد ذلك:

«﴿لهم اجرهم﴾ أى حسبما وعد لهم في ضمن التمثيل وهو جملة من مبتدأ وخبر وقعت خبراً عن الموصول، وفي تكرير الإسناد، وتقييد الأجر بقوله: ﴿عند ربهم﴾ من التأكيد والتشريف ما لايخفى»[٢] .

وبناءً على ما سبق، فإن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولا اذى﴾ لأن خبر المبتدأ - الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله - هو قوله: ﴿لهم أجرهم﴾، والخبر هنا جملة مكونة من مبتدأ وهو ﴿اجرهم﴾، وخبر وهو الجار والمجرور، والجملة من هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول - الذين - ولايجوز - في الاختيار - الوقف قبل مجيئ الخبر، وإلا كان المعنى ناقصاً مبتوراً.

---

(١) إرشاد العقل السليم : ١٩٥/١ .

(٢) السابق نفس الموضع .

هذا ، ويؤيد البلاغيون منع الوقف هنا على قوله : ﴿ولا أذى﴾ حيث يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] - طيب الله ثراه - : «اعلم أن «الخبر» ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأول: خبر المبتدأ كـ «منطلق» في قولك : «زيد منطلق» والفعل كقولك : «خرج زيد»، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة.

والثاني : هو الحال كقولك: «جاءنى زيد راكباً» وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: «جاءني زيد راكباً» لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب، ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته.

وأما في الخبر المطلق نحو : «زيد منطلق» و«خرج عمرو» فإنك أثبت المعنى إثباتاً جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه».

فالإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) هنا يجعل الكلام ناقصاً مبتور المعنى بدون الإتيان بالخبر، فالخبر هو الذي تتم به فائدة الكلام حيث جعله جزءاً منها،

---

(١) دلائل الإعجاز بتحقيق : محمود شاكر - رحمه الله - ص . ٢١٢ .

وركناً لايستقيم المعنى بدون الإتيان به. كما نلحظ أنه جعل الفعل قائماً مقام الخبر في الجملة الإسمية لأن كلا من الخبر - في الاسمية - والفعل - في الجملة الفعلية - يؤدى وظيفة الإخبار، وإثبات حكم لكل من المبتدأ والفاعل ولايتم المعنى بدون الإتيان به.

كما أعطى هذا الحكم للحال فإنه جعله يؤدى وظيفة الخبر في الإثبات، إلا أن هناك فرقاً «وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئة، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداءً بل بدأت فأثبت المجيئ، ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته»[1].

ومن ثم فقد ثبت أن المعنى لايتم بدون الخبر، ولذا لايُقبل الوقف - في الاختيار - قبل الإتيان به، وإلا أدّى ذلك إلى فساد المعنى.

وكلام الله تعالى أولى بمراعاة ذلك من أى كلام آخر. هذا، وقد عُنى الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[2] - رحمه الله - بهذه القضية - قضية حتمية الإتيان بالخبر - فنراه يقول: «اعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لا تتصور إلا فيما بين شيئين، وا لأصل والأول هو «الخبر»، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفت في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبّر به، ومخبَر عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفى، والإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له والنفى يقتضى منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له، ومنفى عنه حاولت مالا

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢١٢ .

(٢) السابق : ٥٤١ .

يصح في عقل، ولايقع في وهم.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت : (اضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك، وصوتاً تصوته سواء».

وهكذا يوضح لنا الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) أهمية الإتيان بالخبر في الكلام إذ لايتصور مثبت من غير مثبت له، ومنفى من دون منفى عنه.

«فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك ألا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا : «خرج زيد» أو اسم مع اسم كقولنا : «زيد منطلق» فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة»[١].

وإن من يطيل النظر في هذا السياق الكريم - في هذه الآية - يجد الألفاظ مترابطة كأنها قد حزمت بحزام يجعل المعنى فيها غير قابل للتجزئة، ولايتم الفهم الكامل لهذه الآية إلا بتمام الإتيان ببقية أجزاء هذه الحزمة اللفظية المختارة، فالآية تخبرنا عن الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كالجهاد دفاعاً عن بيضة الإسلام، والذود عن حرمات المسلمين، وحماية الثغور، وإقامة المشروعات الخيرية النافعة للمجتمع، لأن هذه العبارة - في سبيل الله - كلمة واسعة المدلول فهي تشمل كل ما فيه نفع للإسلام والمسلمين في دينهم

---

(١) دلائل الإعجاز : ٥٤٢ ، وانظر معه : الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى بتحقيق د/ عبد القادر حسين . ص ١٩٨ .

ودنياهم، ثم تضيف قيداً لابد منه لكي تقع النفقة في سبيل الله موقعها الصحيح، هذا القيد ﴿ثم لايتبعون ما أنفقوا مناً ولا أذى﴾ لأن المن والأذى - مجتمعين أو انفرد أحدهما - يحبطان - أو يحبط - العمل فتذهب بركته، ثم بعد هذا القيد إن تحقق يأتي الجزاء والثواب على هذا العمل فكأن الآية دعوة إلى إنفاق في سبيل الله مشروط بعدم المن والأذى ليتحقق الثواب وهو الأجر عند الله متمثلاً في رضاه في الدنيا والآخرة مع الأمن وعدم الحزن أي سعادة في الدنيا والآخرة، وأمان واطمئنان في كنف الله . يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[1] : «﴿لهم أجرهم﴾ حسبما وعدهم في ضمير التمثيل، وهو جملة من مبتدأ وخبر وقعت خبراً عن الموصول وفي تكرير الإسناد، وتقييد الأجر بقوله تعالى: ﴿لهم﴾ ﴿عند ربهم﴾ من التأكيد والتشريف مالايخفى، وكان مقتضى الظاهر أن يدخل الفاء في حيز الموصول، لتضمنه معنى الشرط، كما في قولك : «الذي يأتيني فله درهم» ، لكنه عدل عن ذلك إيهاماً بأن هؤلاء المنفقين مستحقون للأجر لذواتهم، وما ركز في نفوسهم من نية الخير لابوصف الإنفاق، فإن الاستحقاق به استحقاق وصفي، وفيه ترغيب دقيق لايهتدى إليه إلا بتوفيق، وجوز أن يكون تخلية الخبر عن الفاء المفيدة لسببية ما قبلها لما بعدها للإيذان بأن ترتيب الأجر على ما ذكر من الإنفاق، وترك إتباع المن والأذى أمر بين لايحتاج إلى التصريح بالسببية».

الموضع الثالث :

يقول الله تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ

---

(١) روح المعاني للألوسي : ٣/ ٣٣ .

ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٣٥﴾(آية ٣٥ الأعراف).

إضاءة :

في هذه الآية نداء من الله لبنى آدم بأن يطيعوا الرسل ويتبعوهم ولايخالفوهم في أمر ولا نهى ، ومن يفعل ذلك منهم فجزاؤه الأمن من الخوف والنجاةج من الحزن يوم القيامة، فلا يلحقهم رعب ولا فزع، وفي قوله تعالى: ﴿إما يأتينكم رسل منكم... الآية﴾ هذا أسلوب شرط مكون من (إن) الشرطية أضيفت إليها (ما) التي أدغمت فيها، وإذا أدغمت (إنْ) في (ما) لزم الفعل النون الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الشرط قوله : ﴿فمن اتقى وأصلح...﴾ وهذا الجواب مكون من جملة شرطية وجزائها، وعلى هذا فجواب الأولى - إما يأتينكم - الشرط وجزاؤه في قوله: ﴿فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «وقوله : ﴿إما يأتينكم رسل منكم﴾ هذه (إن) التي للجزاء، ضمت إليها (ما) والأصل في اللفظ «إن ما» مفصولة ولكنها مدغمة، وكتبت على الإدغام، فإذا ضُمَّت «إن» إلى «ما» لزم الفعل النون الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الجزاء في الفاء أى في قوله: ﴿فمن اتقى وأصلح﴾ فإنما تلزم (ما) النون؛ لأن «ما» تدخل مؤكدة فتلزمها النون كما تلزم اللام النون في القسم إذا قلت: والله لتفعلن، فما توكيد، كما أن اللام توكيد فلزمت النون كما لزمت لام القسم».

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٣٣٤ ، وانظر معه : الكشاف : ٢/ ٧٧ ومفاتيح الغيب : ١٤/ ٥٧ ، وإرشاد العقل السليم : ٢/ ١٦٥ .

والآية : معناها العلامة الظاهرة، يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «والآية هي العلامة الظاهرة، وحقيقته لكل شيء ظاهر هو ملازم لشيء لايظهر ظهوره، فمتى أدرك مدرك الظاهر منهما علم أنه أدرك الآخر الذي لم يدركه بذاته إذا كان حكمهما سواء . . . وقيل للبناء العالى آية نحو ﴿أتبنون بكل ريع آية تعبثون﴾ (الشعراء : آية ١٢٨)، ولكل جملة من القرآن دالة على حكم آية».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿آياتي﴾ في طبعة مصحف الملك، وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف ، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا ، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

كالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ) الذي يقول[٢] : ﴿آياتي﴾ - ٣٥ - لا؛ لأن الفاء جواب (إن) الشرطية في قوله : ﴿إما يأتينكم﴾ وبقوله - أى السجاوندي - قال النيسابوري[٣] (٧٢٨هـ).

والأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - يقول[٤] : «﴿آياتي﴾ ليس بوقف، لأن الفاء في جواب (إنْ) الشرطية في قوله ﴿إما يأتينكم﴾».

---

(١) المفردات : مادة (أى) .

(٢) علل الوقوف : ٢/٤٩٩ .

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان : ٨/١٠٩ .

(٤) منار الهدى : ١٤٥ .

وكذلك يفهم من كلام النحاة ما يفيد منع الوقف هنا:

فابن الأنباري (٥٧٧هـ) يقول[1] : «﴿إما﴾ أصلها (إنْ) الشرطية زيدت عليها (ما) للتأكيد، وتسمى المسلِّطة؛ لأنها سلَّطت نون التوكيد على الفعل بعدها، وهو مبنى لدخول نون التوكيد عليه؛ لأنها أكدت فيها الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء».

والعكبري (٦١٦هـ) يقول[2] : « ﴿فإما﴾ : (إنْ) حرف شرط و«ما» حرف مؤكدٌ له، و﴿يأتينكم﴾ فعل الشرط مؤكدٌ بالنون الثقيلة، والفعل يصير بها مبنياً أبداً، وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عقيب (إما) كله مؤكد بالنون، وهو القياس؛ لأن زيادة (ما) تؤذن بإرادة شدة التوكيد، وقد جاء في الشعر غير مؤكد بالنون وجواب الشرط «فمن تبع»».

وكلام العكبري - رحمه الله - هنا في البقرة[3] ، وما قاله هنا ينطبق على آية الأعراف التي معنا إلا أن جواب الشرط هنا - قياساً على كلامه - يكون (فمن اتقى).

وقد آثر التعبير القرآني القص - الذي هو تتبع الأثر - في قوله: ﴿يقصون عليكم آياتي﴾ لمناسبة المقصد العام من هذه السورة يقول البقاعي (٨٨٥هـ)[4] «ولما كان الأغلب على مقصد هذه السورة العلم كما تقدم في

---

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن : ١/ ٧٦ .

(٢) التبيان فى إعراب القرآن : ١/ ٥٤ .

(٣) آية ٣٨ .

(٤) نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور : ٣/ ٣٠ .

قوله: ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ ⑦﴾ (الأعراف: ٧)، ويأتى في ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ (الأعراف : ٥٢) وغيرها كان التعبير بالقص... التي.».

هذا، وقد خالف التعبير القرآني هنا ما يتوقعه السامع، حيث إنه يتوقع أن يكون (مثلاً) على هذه الصورة: إن جاءكم رسل منكم يبلغونكم فرائضى وشرائعي فأطيعوهم، لكن خالف القرآن هذا المتوقع وجاء على هذا النسق : ﴿فمن اتقى وأصلح .... الآية) ليقول لنا: إن المناسب بل الأفضل والأمثل عندما يأتى الرسول ليبلغنا شرائع الله ، وجب علينا المسارعة، وحسن الامتثال حتى لكأن ذلك - لسرعة الإجابة وحب الطاعة - كأنه ماض يخبر عنه بهذه الصورة ﴿فمن اتقى وأصلح .. الآية﴾ ، وهذا أدعى إلى حض المنادى - بنى آدم - بل دفعهم إلى سرعة الإجابة، وخصوصاً إذا كان هؤلاء الرسل منا نعرفهم، ونعرف أخلاقهم، وكلّ ما يتصل بهم من كريم الصفات وطيب السجايا، وأنهم لم يأتوا لمصلحة خاصة بهم، وإنما لمصلحتنا نحن.

وأسلوب الآية - هنا - جاء مبنياً على نداء بنى آدم، والمنادى هو الله تعالى، القصد من هذا النداء: إعلامهم بأن يتبعوا الرسل حين يبلغونهم شرع الله؛ لأن ذلك لنفعهم، ولنجاتهم من غضب الله وعقابة في الدنيا والآخرة، وقد جاء بهذا الخبر على صورة شرط وجوابه مكون من جملة شرطية وجواب شرطها، ليكون هذا الشرط الثاني وجزاؤه جواباً للشرط الأول».

والقارئ لهذه الآية لايُقبل منه أن يقف حتى يصل إلى نهايتها ليقع المعنى موقعه اللائق به من نفس السامع، وليكون المعنى كاملاً غير ناقص ولا مبتور.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف هنا، وقد ذكرت حجتهم في الموضع الأول من الفصل الأول، فارجع إليه إن شئت[1] .

الموضع الرابع :

يقول الله تعالى : ﴿ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ (الآيتان ١٥٦ ، ١٥٧ من الأعراف).

إضاءة :

في الآية الأولى يتحدث الله تعالى ممتنا على أمة محمد ﷺ بأنه سيكتب لهم رحمته التي وسعت كل شيء، والذين وصفهم بهذه الصفات :

١- ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ أي يخافون عذابه، ويجعلون بينهم وبين كل ما يغضب الله تعالى وقاية وحاجزاً .

٢- ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ أي يتصدقون ببعض أموالهم؛ لأن الزكاة لم تكن شرعت بعد؛ لأن السورة مكية[2] .

---

(١) انظر ص ٦٩ من هذا البحث .

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/٢٥١ .

٣- ﴿وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ أى يصدقون بآيات الله ، وتعريف الطرفين يفيد تأكيد اتصافهم بهذه الصفة، وتقديم الجار والمجرور مؤكد آخر يؤكد ذلك المعنى.

٤- ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ أى يؤمنون به من اليهود كعبد الله بن سلام وغيره، وقيل: ما يعمهم وغيرهم من أمته ﷺ؛ يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «والمراد من الموصول ا لمخبر عنه بهذه الجملة عند ابن عباس - رضي الله عنهما - اليهود الذين آمنوا برسول الله ﷺ، وقيل : ما يعمهم وغيرهم من أمته ﷺ المتصفين بعنوان الصلة إلى يوم القيامة» والرسول : ذكر حر من بني آدم أوحى الله إليه بشرع وأمره بتبليغه، أما النبى : فإنه ذكر حر من بني آدم أوحى الله إليه بشرع سواء أمره بتبليغه أو لم يأمره، فالنبى أعم من الرسول، فكل رسول نبى ولا عكس.

و﴿الْأُمِّيَّ﴾ : «بضم الهمزة نسبة إلى الأم كأنه باق على حالته التي ولد عليها من أمه، أو إلى أمة العرب، كما قال ﷺ: «إنا أمة أمية لانحسب ولا نكتب»[٢] .

٥- ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ﴾ والتوراة : كتاب موسى عليه السلام والإنجيل : كتاب عيسى عليه السلام.

«وهذا أبلغ في الاحتجاج عليهم؛ لأنه إخبار بما في كتبهم، والنبى ﷺ لم يكن يكتب ولا قرأ التوراة والإنجيل ولا عاشر أهلهما، فإتيانه بما فيهما من

---

(١) روح المعانى : ٩/ ٨٢ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٢٠١ .

آيات الله العظام، ومحال أن يجيء مدع إلى قوم فيقول لهم: ذكرى في كتابكم وليس ذلك فيه، وذكره قد أنبأ من آمن من أهل الكتاب به»[1] .

٦- ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾. و﴿المعروف﴾ : «اسم لكل فعل يعرف بالعقل أو الشرع حسنه و﴿المنكر﴾ ما ينكر بهما»[2] .

٧- ﴿يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ اى يحل لهم ما حرم عليهم من طيبات الطعام «والطعام الطيب في الشرع: ما كان متناولاً من حيث ما يجوز وبقدر ما يجوز، ومن المكان الذي يجوز فإنه متى كان كذلك كان طيباً عاجلاً وآجلاً، لايستوخم، وإلا فإنه وإن كان طيباً عاجلاً لم يطب آجلاً»[3] .

٨- ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ «اى مالا يوافق النفس من المحظورات»[4] ، ذلك لأن «الخبيث: ما يكره رداءة وخساسة محسوساً كان أو معقولاً، وأصله الرديء الدخلة الجاري مجرى خبث الحديد»[5] .

٩- ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ «اى الأمور التي تثبطهم وتقيدهم عن الخيرات، وعن الوصول إلى الثوابات، وعلى ذلك ﴿ولاتحمل علينا إصراً﴾ وقيل ثقلاً وتحقيقه ما ذكرت والإصر : العهد المؤكد الذي يثبط ناقضة عن الثواب والخيرات»[6] .

﴿والاغلال﴾ : جمع مفرده (غُل) وهو القيد. «فالغُل مختص بما يقيد

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٣٨١ .

(٢، ٣) المفردات : مادة (عرف) ومادة طيب).

(٤، ٥) السابق : مادة (خبث).

(٦) السابق : مادة (أصر) .

به، فيجعل الأعضاء وسطه، وجمعه أغلال وغُلَّ فلان قُيِّد به»[1] .

هذا، ويقصد بالأغلال تلك التكاليف الشاقة ؛ يقول الزجاج (٣١١هـ)[2] : «كان عليهم أن من قَتَلَ قُتِل، لايُقبل في ذلك دية وكان عليهم إذا أصاب جلودهم شيء من البول أن يقرضوه، وكان عليهم الا يعملوا في السبت، فهذه الأغلال التي كانت عليهم».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «الإصْر : الثقل الذي يأصر صاحبه أى يحبسه من الحراك لثقله، وهو مثل لثقل تكليفهم وصعوبته نحو اشتراط قتل الأنفس في صحة توبتهم، وكذلك الأغلال مثل لما كان في شرائعهم من الأشياء الشاقة نحو بت القضاء بالقصاص عمداً كان أو خطأ من غير شرع الدية، وقطع الأعضاء الخاطئة، وقرض موضع النجاسة من الجلد والثوب، وإحراق الغنائم، وتحريم العروق في اللحم ، وتحريم السبت».

ومن هذه الآراء السابقة يتضح لنا صعوبة القيام بهذه التكاليف الشاقة.

قوله تعالى : ﴿فالذين آمنوا به﴾ أى بمحمد ﷺ ﴿وعزروه﴾ أى نصروه ومنعوه حتى لايقوى عليه عدو، يقول الراغب (٥٠٢هـ)[4] : «التعزير : النُّصرة مع التعظيم».

قوله تعالى : ﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ﴾ «وهو القرآن أى أنزل مع

---

(١) المفردات : مادة (غل) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٣٨١ .

(٣) الكشاف : ٢/ ١٢٢ .

(٤) المفردات : مادة (عزر).

نبوته؛ لأن نبـوته ظهرت مع ظهور القرآن، أو يتـعلق باتبعوا أى اتبعـوا القرآن المنزل مع اتباع النبي والعمل بسنته أو اتبعوا القرآن كـما اتبعه النبى مصاحبين له في اتباعه»[١] .

قوله تعالى : ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ «﴿اولئك﴾ إشارة إلى المذكورين من حيث اتصافهم بما فصل من الصفات الفاضلة للإشعار بعليتها للحكم، وما فيه من معنى البـعد للإيذان بعلو درجتهم وسـمو طبقتهم في الـفضل والشرف أى أولئك المنعـوتون بتلك النعـوت الجـليلة ﴿هم المفلحـون﴾ أى هم الفـائزون بالمطلوب، الناجون عن الكروب لاغيرهم من الأمم»[٢] .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله تعالى : ﴿أنزل معـه﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يمنعـون الوقف هنا: فالإمام الـسجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] يقول : «﴿أنزل مـعـه - ١٥٧ - ﻻ﴾، لأن ﴿اولئك﴾ خـبـر ﴿فـالذين﴾». والإمـام النيـسـابوري[٤] (٧٢٨هـ) يقـول: «﴿أنزل مـعـهﻻ﴾؛ لأن مـا بعـده خـبـر ﴿فالذين﴾». وكذلك الأشموني[٥] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - يقول: «﴿أنزل معه﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿أولئك﴾ خبر قوله : ﴿فالذين﴾».

---

(١) غرائب القرآن : ٩/٦٤ ، وانظر معه : الكشاف : ٢/١٢٢ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢/٢٠٢ .

(٣) علل الوقوف : ٢/٥١٨ .

(٤) غرائب القرآن : ٩/٥٨ .

(٥) منار الهدى : ١٥٢ .

ويفهم من كلام النحاة المنع أيضاً، حيث يقول العكبري[١] (٦١٦هـ): «قوله تعالى: ﴿الذين يتبعون﴾ في ﴿الذين﴾ ثلاثة أوجه: أحدها : هو جر على أنه صفة لـ ﴿الذين﴾ يتقون أو بدل منه. والثاني: نصب على إضمار أعنى، والثالث : رفع أى هم الذين يتبعون. ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر ﴿يأمرهم﴾ أو ﴿أولئك هم المفلحون﴾». ومن كلام العكبري - رحمه الله- يفهم أن ﴿الذين﴾ في قوله: ﴿الذين يتبعون﴾ بدل من قوله : ﴿للذين يتقون﴾ أو مبتدأ خبره ﴿أولئك هم المفلحون﴾؛ لأن الخبر هنا جملة ﴿فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون﴾ على أن ﴿فالذين﴾ مبتدأ ثان. وجملة ﴿أولئك هم المفلحون﴾ خبر المبتدأ الثانى، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ﴿الذين يتبعون﴾، ودخلت الفاء في المبتدأ الثانى، لأن الاسم الموصول فيه معنى الشرط، وعلى هذا فإن ما بعد الفاء مرتبط بما قبلها ارتباط الخبر بالمبتدأ الذي يجعل الآية كلها متصلة المعنى، ولايصح الوقف على المبتدأ دون الخبر. وأما رأى أبي السعود[٢] (٩٨٢هـ) الذي يقول فيه : «وأما جعله مبتدأ على أن خبره ﴿يأمرهم﴾ أو ﴿أولئك هم المفلحون﴾ فغير سديد». فإنه مخالف لما عليه جمهور القراء والنحاة؛ حيث إنهم يقولون: بأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿فالذين﴾ الذي هو المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر ﴿الذين يتبعون﴾ وعلى هذا فإن رأى أبي السعود هو الذي جانبه الصواب، ويؤيد ما ذهبت إليه الآلوسي (١٢٧٠هـ) في تفسيره[٣] .

(١) التبيان : ١/٥٩٨ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢/٢٠١ .

(٣) روح المعانى : ٩/٨٢ .

هذا، وعلماء البلاغة يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد قوله : ﴿أنزل معه﴾ هو خبر المبتدأ - أولئك هم المفحون - كما قلنا سابقاً ولايتم المعنى إلا بذكر الخبر، وقد فصلت كلام البلاغيين في نظير هذا الموضع فارجع إليه إن شئت[١] .

الموضع الخامس :

يقول الله تعالى : ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ۝ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَٰلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝﴾ (الآيات من ٣٠ - ٣٢ من سورة النحل) .

إضاءة :

حديثنا يتناول الآية الأخيرة -٣٢- حيث موضع الشاهد ﴿طيبين﴾ وفي الآية السابقة -٣١- يصف الله المتقين الذين ورد ذكرهم في قوله ﴿كذلك يجزى الله المتقين﴾ بأنهم ﴿الذين تتوفاهم الملائكة طيبين﴾ «وقد عبر عن الموت والنوم بالتوفى . .»[٢] أى تقبض أرواحهم الملائكة حالة كونهم طيبين؛ يقول الراغب[٣] (٥٠٢ هـ) : «والطيب من الإنسان : من تعرى من نجاسة الجهل والفسق وقبائح الأعمال، وتحلى بالعلم والإيمان ومحاسن الأعمال، وإياهم

---

(١) انظر : ص ٧٢ من هذا البحث .

(٢) المفردات : مادة (وفى) .

(٣) السابق : مادة (طيب) .

قصد بقوله : ﴿الذين تتوفاهم الملائكة طيبين. . .﴾».

قوله ﴿يقولون سلام عليكم﴾ أى قائلين لهم سلام عليكم، وهذه الجملة حال من الملائكة. «وهي حال مقارنة لـ (تتوفاهم) أى يتوفونهم مسلمين عليهم، وهو سلام تأنيس وإكرام حين مجيئهم ليتوفوهم؛ لأن فعل ﴿تتوفاهم﴾ يبتدئ من وقت حلول الملائكة إلى أن تنتزع الأرواح»[1].

ويقول القرطبي (٦٧١هـ)[2] : «يحتمل وجهين: أحدهما : أن يكون السلام إنذاراً لهم بالوفاة. الثاني : أن يكون تبشيراً لهم بالجنة؛ لأن السلام أمان».

قوله : ﴿ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾ «يحتمل وجهين :

أحدهما: أن يكون معناه أبشروا بدخول الجنة. الثاني: أن يقولوا لهم ذلك في الآخرة»[3].

ومما تقدم يتبين لنا أن المتقين عندما تقبض الملائكة أرواحهم، تسلّم عليهم وتبشّرهم بالجنة التي جعلها الله لهم مقراً، وجزاء بما عملوا في الدنيا من أعمال صالحة.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿طيبين﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

(١) التحرير والتنوير : ١٤/١٤٤ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٠/١٠٧ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٠/١٠٧ .

فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول : «﴿طيبين - ٣٢ - لا ﴾؛ لأن قوله : ﴿يقولون﴾ حال بعد حال أى طيبين قائلين».

أما الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - فإنه يقول[٢] : «﴿طيبين﴾ جائز على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل ما بعده متعلقاً بما قبله، و﴿طيبين﴾ حال من مفعول ﴿تتوفاهم﴾..».

وهذا القول من الأشموني - رحمه الله - يخالف ما أجمع عليه النحاة كالعكبري (٦١٦هـ) الذي يقول[٣] : «﴿طيبين﴾ حال من المفعول و﴿يقولون﴾ حال من ﴿الملائكة﴾». كما يخالف إجماع العلماء كأبي السعود (٩٨٢هـ) الذي يقول[٤] : ﴿يقولون﴾ حال من ﴿الملائكة﴾ أى قائلين لهم ﴿سلام عليكم﴾». وابن عاشور[٥] (١٣٩٤هـ) - أيضاً - الذي يقول: «وجملة ﴿يقولون سلام عليكم﴾ حال من ﴿الملائكة﴾».

وخلاصة أقوالهم أن ﴿طيبين﴾ و﴿يقولون﴾ كل منهما حال: الأولى : حال من الضمير الذي هو في موقع المفعول به في ﴿تتوفاهم﴾ والثانية : حال من ﴿الملائكة﴾ وهذه الكلمة في موقع الفاعل.

هذا، ولم أر من العلماء من يجوّز أن يكون قوله ﴿يقولون﴾ استئنافًا - سوى الأشموني كما ذكرت - لأن السياق يرفضه حيث إن الملائكة تقبل على

---

(١) علل الوقوف : ٢/ ٦٣٧ .

(٢) منار الهدى : ٢١٤ .

(٣) التبيان : ٢/ ٧٩٥ .

(٤) إرشاد العقل السليم : ٣/ ١٧٢ .

(٥) التحرير والتنوير : ١٤/ ١٤٤ .

المتقين لتتوفاهم قائلة ﴿سلام عليكم﴾ وهذا فيه ما فيه من إضفاء روح الأمان والبشر على هذا اللقاء الذي تظهر آثاره على وجوه المؤمنين في هذا الموقف.

وإذن فالقول بجواز الاستئناف يذهب هذا كله، ويكون كلاماً جديداً فصل عن قائلة.

ولكن الأولى - رعاية لحق المقام - أن تجعل القارئ ملزماً بذكر الكلام كله؛ حتى لايحدث خلل في المعنى؛ ولئلا تتقطع أواصر الكلام الذي ينقل إلينا الموقف نابضا بالحياة.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى لايستقيم ولايتم إلا بذكر الحال مع صاحبه، وقد فصّلت هذا في موضع سابق[1] فارجع إليه إن شئت.

ويقول الأستاذ الدكتور عبد العظيم المطعني[2] : «وفي سبيل الوصول إلى لطائف منع الوقف هنا نسأل هذا السؤال: لماذا يمتنع الوقف على كلمة ﴿طيبين﴾ في هذه الآية؟

والجواب من وجهين:

الأول: أن كلا من كلمتي ﴿طيبين﴾ و﴿يقولون﴾ التي بعدها حالان من حيث الحكم الإعرابي فـ ﴿طيبين﴾ حال من الضمير ﴿هم﴾ في قوله ﴿تتوفاهم﴾ و﴿يقولون﴾ حال من ﴿الملائكة﴾.

---

(١) انظر ص ٧٢ من هذا البحث .

(٢) مجلة منبر الإسلام السنة ٥٩ العدد ١٠شوال ١٤٢١هـ -يناير ٢٠٠١ ص ٥٤ .

الأولى: ﴿طيبين﴾ حال من المفعول وهم ﴿المتوفون﴾.

والثانية : ﴿يقولون﴾ حال من الفاعل وهم ﴿الملائكة﴾ والحال وصف في المعنى، ووصف الفاعل، والفاعل عمدة في الجملة إذا فصل عن صاحبه بالسكوت عقب ذكر وصف المفعول كان في ذلك نوع إخلال بكمال البيان؛ لذلك لايقال هنا ﴿الذين تتوفاهم الملائكة طيبين﴾، ثم يسكت القارئ ثم يقول بعد لحظة : ﴿يقولون سلام عليكم﴾ وإنما يواصل تلاوة الآية بلا فاصل زمنى بين الموصوف ﴿الملائكة﴾ وبين وصفه ﴿يقولون﴾، وبقيت لطيفة أخرى في منع الوقف هنا وهي: الإسراع إلى ذكر البشرى التي يبشرها الملائكة لمن يتوفونهم من عباد الله الصالحين، وهذه البشرى تتكون من جزءين:

الأول : ﴿سلام عليكم﴾. والثاني ﴿ادخلوا الجنة﴾.

والوقف على ﴿طيبين﴾ يؤخر هذه البشريات بمقدار زمن الفصل السكوتي بين كلمتي ﴿طيبين﴾ و﴿يقولون﴾، وللزمن في علم البلاغة ميزان دقيق حساس ذو شأن عظيم».

هذه نظرة أستاذنا الدكتور المطعنى في سر منع الوقف هنا، وهي نظرة صائبة - كما ترى - تتفق مع كل ما ذكرته آنفاً مدعماً بأدلة العلماء من القراء والنحاة والبلاغيين.

الموضع السادس :

يقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ۝ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ۝﴾ (الآيتان ٣٢، ٣٣ من الزمر).

إضاءة :

الآية الثانية «٣٣» - موضع الشاهد - تقابل الآية الأولى، حيث إن الثانية تثنى على النبي ﷺ الذي جاء بالصدق والمراد بالصدق: القران الكريم - كما توضحه الاية الأولى - وتثنى على من صدق به، وهو أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - أو على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أو المؤمنون.

وما الثناء ؟ إنه الإخبار بالتقوى فهي تصفهم بصفة جامعة لكل خصال الخير والبر.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «روى عن على - رحمه الله - أنه قال: ﴿الذي جاء بالصدق﴾ محمد ﷺ، والذي ﴿صدق به﴾ أبو بكر - رحمه الله - ، وروى أن ﴿الذي جاء بالصدق﴾ جبريل، والذي ﴿صدق به﴾ محمد ﷺ، وروى أن ﴿الذي جاء بالصدق﴾ محمد ﷺ والذي ﴿صدق به﴾ المؤمنون. وجميع هذه الوجوه صحيح.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿وصدق به﴾ في طبعة مصحف الملك - الثانية - وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا .

والقرّاء يمنعون الوقف هنا: كالأشموني - من علماء القرن الحادي عشر

(١) معانى القرآن : ٤/ ٣٥٣ ، ٣٥٤ . وانظر معه : الكشاف : ٣/ ٣٩٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥/ ٢٤٥ ، وإرشاد العقل السليم : ٤/ ٣٠٩ ، والتحرير والتنوير : ٢٤/ ٧ .

الهجري - الذي يقول[1] : ﴿وصدّق به﴾ ليس بوقف، وذلك أن خبر ﴿والذي﴾ لم يأت وهو ﴿أولئك﴾».

وكذلك يفهم المنع من كلام النحاة كابن الأنباري[2] (٥٧٧هـ) الذي يقول: «﴿الذي﴾ مبتدأ وخبره ﴿أولئك﴾، وإنما جاز أن يقع ﴿أولئك﴾ خبراً لـ ﴿الذي﴾، و﴿أولئك﴾ جمع و﴿الذي﴾ واحد؛ لأن ﴿الذي﴾ يراد به الجنس، فلهذا جاز أن يقع خبره جمعاً».

فهذه العبارة تفيد أن ﴿الذي﴾ مبتدأ وخبره ﴿أولئك﴾، ولايصح الوقف إلا بعد الإتيان بالخبر حتى يتم المعنى.

وعلماء البلاغة يؤيدون منع الوقف هنا ؛ ذلك لأن المعنى لايتم إلا بعد مجئ الخبر في الكلام وهو ﴿أولئك هم المتقون﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[3] : «وجملة ﴿أولئك هم المتقون﴾ خبر عن اسم الموصول، وجئ باسم الإشارة للعناية بتمييزهم أكمل تمييز، وضمير الفصل في قوله : ﴿هم المتقون﴾ يفيد قصر جنس المتقين على ﴿الذي جاء بالصدق وصدق به﴾ لأنه لامتقي يومئذ غير الرسول ﷺ وأصحابه، وكلهم متقون؛ لأن المؤمنين بالنبي ﷺ لما أشرقت على نفوسهم أنوار الرسول ﷺ تطهرت ضمائرهم من كل سيئة، فكانوا محفوظين من الله بالتقوى».

هذا، وقد فصّلت كلام البلاغيين[4] - في موضع سابق - الذين يمثلهم

---

(١) منار الهدى : ٣٣٤ .

(٢) البيان : ٢/٣٢٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ٨/٢٤ .

(٤) انظر ص : ٧٢ من هذا البحث .

الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) رحمه الله - فارجع إليه إن شئت.

الموضع السابع:

يقول اللـه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ۝﴾ (الآيتان: ١، ٢ من سورة القتال).

إضاءة:

في الآية الثانية - موضع الشاهد - حديث عن المؤمنين بالله والذين يعملون الصالحات، والذين يؤمنون بالقرآن المنزل على محمد ﷺ الذي هو الحق الثابت من ربهم الذي ربّاهم على موائد نعمه وفضله، ثم إخبار عن جزائهم الذي أعده الله لهم في الآخرة، وهو ستر السيئات وإخفاؤها بمغفرة الله ورضوانه، وفي الدنيا إصلاح حالهم.

يقول الراغب[١] (٥٠٢هـ): «الكفر في اللغة: ستر الشيء، ووصف الليل بالكافر لستره الأشخاص، والزرّاع لستره البذر في الأرض».

وإصلاح البال معناه إصلاح الحال؛ لذا يقول الراغب[٢] (٥٠٢هـ): «البال: الحال التي يكترث بها، ولذلك يقال: ما باليت بكذا بالة أى ما اكترثت به قال: ﴿كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم﴾ وقال: ﴿فما بال القرون الأولى﴾ أى حالهم وخبرهم، ويعبر بالبال عن الحال الذي ينطوى عليه الإنسان، فيقال: خطر ببالي كذا».

(١، ٢) المفردات: مادة (كفر)ومادة (بال).

يقول ابن عطية (٥٤٦هـ) - رحمه الله - [١] «﴿الذين كفروا﴾ الآية إشارة إلى أهل مكة الذين أخرجوا رسول الله ﷺ وقوله: ﴿والذين آمنوا﴾ الآية إشارة إلى الأنصار أهل المدينة الذين آووه، وفي الطائفتين نزلت الآيتان قاله ابن عباس ومجاهد ثم هي بعد تعم كل من دخل تحت ألفاظها».

ومعنى ﴿أضل أعمالهم﴾ أتلفها ولم يجعل لها فائدة؛ يقول ابن عطية[٢] (٥٤٦هـ): «روى أن هذه الآية نزلت بعد «بدر»، وأن الإشارة بقوله: ﴿أضل أعمالهم﴾ هي إلى الإنفاق الذي أنفقوه في سفرتهم إلى بدر، وقيل: المراد بالأعمال البرة في الجاهلية من صلة رحم ونحوه واللفظ يعم ذلك».

شاهد هذا الموضع :

الوقف هنا ممنوع على قوله : ﴿وهو الحق من ربهم﴾ في طبعة مصحف الملك - الثانية - ، وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا.

والقرّاء يمنعون الوقف هنا : كالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] الذي يقول: «﴿الحق من ربهم - ٢- لا ﴾؛ لأن ﴿كفَّر﴾ خبر ﴿والذين﴾».

وكذلك الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - الذي يقول: «﴿وهو الحق من ربهم﴾ ليس بوقف ؛ لأن خبر ﴿والذين آمنوا﴾ لم

(١، ٢) المحرر الوجيز : ١٠٩/٥ .

(٣) علل الوقوف : ٩٤٦/٣ .

(٤) منار الهدى : ٣٦١ .

يات وهو ﴿كفَّر عنهم سيئاتهم..﴾.

وكذلك يُفهم المنع من كلام النحاة كالعكبري (٦١٦هـ) الذي يقول[١] : «قوله تعالى : ﴿الذين كفروا﴾ مبتدأ و﴿أضل أعمالهم﴾ خبره، ويجوز أن ينتصب بفعل دل عليه المذكور، أى أضل الذين كفروا، ومثله: ﴿والذين آمنوا﴾»، وعلماء البلاغة يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر، وقد فصَّلت القول في نظير هذا الموضع[٢] فارجع إليه إن شئت.

وهذه الآية - الثانية وقعت موقع المقابلة من الآية الأولى، فالأولى : حديث عن فريق الكافرين الموصوفين بالصد عن سبيل الله والذين أخبر عنهم بضلال الأعمال. «وإيراد الموصول وصلته، للإيماء إلى وجه بناء الخبر وعلته»[٣] كأنه قال: لأجل كفرهم وصدهم عن سبيل الله أضل أعمالهم، وفي الآية - الثانية - قابل بين هذه الصفات «وهي الإيمان مقابل الكفر، والإيمان بما نزل على محمد ﷺ مقابل الصد عن سبيل الله، وعمل الصالحات مقابل بعض ما تضمنه ﴿أضل أعمالهم﴾ و﴿كفر عنهم سيئاتهم﴾ مقابل بعض آخر مما تضمنه ﴿أضل أعمالهم﴾. ﴿وأصلح بالهم﴾ مقابل بقية ما تضمنه ﴿أضل أعمالهم﴾ وزيد في جانب المؤمنين التنويه بشأن القرآن بالجملة المعترضة - قوله: ﴿وهو الحق من ربهم﴾ - وهو نظير لوصفه بسبيل الله في قوله:

---

(١) التبيان فى إعراب القرآن : ٢/ ١١٦٠ .

(٢) انظر ص ٧٢ من هذا البحث .

(٣) التحرير والتنوير : ٧٤/٢٦ ،وانظر معه : الإيضاح للخطيب القزوينى بتحقيق د/ عبد القادر حسين: ٦٨ .

﴿وصدوا عن سبيل الله﴾[1] ». وهذه المقابلة - بين الآية الثانية والآية الأولى - تؤكد المعنى المقصود، وتبرزه بالتضاد؛ لأن الضد يظهره الضد؛ ولذا قيل « وبضدها تتميز الأشياء.

فهذا التميز الذي حدث إنما أبرز حقيقة الإيمان العام ﴿آمنوا وعملوا الصالحات﴾ ثم الإيمان الخاص بمحمد ﷺ حيث عطف الخاص على العام اعتناءً بشأنه واهتماماص بأمره، ليؤكد على أهمية الإيمان بمحمد ﷺ الذي نسخت شريعته الشرائع السابقة، وكأن الله تعالى يقول لأصحاب الكتب السابقة: لن يقبل منكم إيمان إلا بعد الإيمان بمحمد ﷺ ومن ثم تأتى أهمية الاعتراض بهذه الجملة - ﴿وهو الحق من ربهم﴾ - ويأتى بها معرفة الطرفين لمزيد من التأكيد؛ لإقناع السامع وحثه على الإيمان، وللإشعار بأنها الرسالة الناسخة الباقية العامة التي لاتتبدل ، ولا تتغير أبد الدهر.

الموضع الثامن :

الموضع التاسع :

يقول الله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴿٢٠﴾ ﴾ (آية ٢٠ المزمل).

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٦/ ٧٤ .

إضاءة :

هذه الآية تتحدث عن قيام الليل - وقد كان الله تعالى قد فرضه على النبي ﷺ فى أول هذه السورة، فكان النبى ﷺ يجتهد في أدائه هو وأصحابه، حتى كانت تتورم أقدامهم من ذلك الجهد، وظل الأمر على ذلك سنةً كاملة حتى نزلت هذه الاية وفيها التخفيف وأسبابه - يقول القرطبي (٦٧١هـ)[(١)] : «الثالث : قول عائشة وابن عباس أيضاً وهو الصحيح كما في صحيح مسلم عن زرارة بن أوفى أن سعد بن هشام بن عامر أراد أن يغزو في سبيل الله . . . الحديث وفيه: فقلت لعائشة: أنبئيني عن قيام رسول الله ﷺ- فقالت: ألست تقرأ ﴿ياأيها المزمل﴾؟ قلت : بلى. قالت : فإن الله عز وجل افترض قيام الليل في أول هذه السورة فقام ﷺ وأصحابه حولاً وأمسك الله عز وجل خاتمتها اثنى عشر شهراً في السماء، حتى أنزل الله عز وجل في آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضه . . . وقال سعيد بن جبير: مكث النبى ﷺ وأصحابه عشر سنين يقومون الليل فنزل بعد عشر سنين ﴿إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثى الليل﴾ فخفف الله عنهم».

ففى هذه الآية جاء التخفيف من الله تعالى عن النبى ﷺ وأصحابه، الذين كانوا يقومون من الليل حتى تورمت أقدامهم؛ لأنهم لم يكونوا يستطيعون تقدير الأوقات بالليل فكانوا يأخذون بالأحوط؛ لذا كانوا يقومون أكثر الليل، وفي ذلك ما فيه من معاناة نفسية وجسدية، فقال تعالى: ﴿علم أن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٣٥/١٩ ، وانظر معه : تفسير القرآن العظيم : ٤٣٦/٤ وصحيح مسلم (كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل) : ٥١٣/١ .

لن تحصوه﴾ ومعناه: (أن لن تحفظوا مواقيت الليل)»[١].

قوله تعالى: ﴿فتاب عليكم﴾. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢]: «عبارة عن الترخيص في ترك القيام المقدر». وعلة هذا الترخيص في ترك قيام الليل عدم القدرة على معرفة مواقيت الليل معرفة دقيقة مما كان يسبب لهم المعاناة التي ذكرتها من قبل.

﴿فاقرءوا ما تيسر من القرآن﴾ أى «فصلوا ما تيسر لكم من صلاة الليل، عبر عن الصلاة بالقراءة، كما عبر عنها بسائر أركانها... وقيل: هي قراءة القرآن بعينها، قالوا: من قرأ مائة آية من القرآن في ليلة لم يحاجه»[٣].

قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ۙ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤]: «هذه الجملة بدل اشتمال من جملة ﴿علم أن لن تحصوه﴾، وهذا تخفيف آخر لأجل أحوال أخرى اقتضت التخفيف، وهذه حكمة أخرى لنسخ تحديد الوقت في قيام الليل، وهي مراعاة أحوال طرأت على المسلمين» وهذه الأحوال كما حددتها الآية:

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٣/١٩٩.

(٢) الكشاف: ٤/١٧٨.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٥/٢٠٦، وانظر معه: الكشاف: ٤/١٧٩، حاشية الصاوى على الجلالين: ٤/٢٦٢.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٩/٢٨٥.

١- حالة المرض: أى «الخروج عن الاعتدال الخاص بالإنسان»[١] .

٢- حالة الخروج لطلب الرزق وكسب القوت: ويشملها قوله تعالى: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾ ومعني الضرب: «الإسراع في السير»[٢] . والابتغاء: أى «الاجتهاد في الطلب فمتى كان الطلب لشيء محموداً كان الابتغاء محموداً»[٣] .

٣- حالة المجاهدين في سبيل الله الذين يدافعون عن المقدسات والحرمات ومن يعينهم على أداء هذه الواجبات.

فهذه الحالات الثلاث اقتضت التخفيف وترك قيام الليل.

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٤] : «اى علم أن سيكون من هذه الأمة ذوو أعذار في ترك قيام الليل من مرضى لايستطيعون ذلك، ومسافرين في الأرض يبتغون من فضل الله في المكاسب والمتاجر، وآخرين مشغولين بما هو الأهم في حقهم من الغزو في سبيل الله».

قوله تعالى : ﴿فاقرءوا ما تيسر منه﴾ «أى قوموا بما تيسر عليكم منه»[٥] «وإنما كرره تأكيداً، ولكونه قرنه بحكم أخرى غير الأولى»[٦] .

قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾

---

(١) المفردات للراغب : مادة (مرض) .

(٢) بصائر ذوى التميز : ٣/ ٤٦٥ .

(٣) السابق : ٢/ ٢٦٣ .

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٤/ ٤٣٩ .

(٥) السابق : نفس الموضع .

(٦) حاشية الصاوى على الجلالين : ٤/ ٢٦٢ .

أى أدوا الصلاة المفروضة، وآتوا الزكاة الواجبة، ﴿وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾ «القرض: ضرب من القطع ، قرضه يقرضه كضربه يضربه.. وأقرضه: قطع له قطعة من ماله بشرط أن يجازى عليها»[1] .

وهذا أمر بالإنفاق في سبيل الله في وجوه البر والخير جميعها.

قوله : ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجرا﴾.

وهذا عام في كل ما يقدمه الإنسان بين يديه من أوجه الخير والبر وهذا من ذكر العام بعد الخاص، تأكيداً على الأمر المطلوب، فقد ذكر فيما سبق أنواعاً من أوجه الإنفاق وصوره علي التخصيص ، ثم ذكر بعد ذلك في هذا الموضوع من الآية الحث على الإنفاق بصورة عامة، فقال مامعناه : وأى شيء تقدمونه من الخير أياً كان هذ الخير، صغيراً كان أو كبيراً، فإن الله يتقبله وينميه لأحدكم حتى إذا جاء يوم القيامة وجده عظيماً، وهذا فيه ما فيه من الترغيب والحث على الإنفاق في سبيل الله. ﴿واستغفروا الله﴾ في جميع أحوالكم فإن الإنسان كثير الخطأ، والله سبحانه يطلب إلينا أن نكثر من الاستغفار، وهو - سبحانه - يقبل ذلك ﴿إن الله غفور رحيم﴾.

شاهد هذه المواضع

في هذه الآية ثلاثة مواضع من الوقف الممنوع :

الأول: على قوله : ﴿مرضى﴾ . والثاني : على قوله: ﴿فضل الله﴾.

---

(١) بصائر ذوى التمييز : ٤/٢٥٨ .

وهذان الموضعان اتفق على المنع فيهما جميع طبعات المصاحف الأربعة ، أما الموضع الثالث: فقد تفردت به طبعة مصحف الأزهر الشريف على قوله: ﴿تجدوه عند الله﴾.

وسوف أكتب عن الموضعين - الأول والثاني - اللذين اتفقت عليهما طبعات المصاحف المعتمدة لهذا البحث.

أما الثالث : فسوف أكتب عنه بعدهما، فأقول وبالله التوفيق .

اتفق القرّاء على منع الوقف على الموضعين - الأول والثاني - : فالإمام أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : ﴿من الذين معك - ٢٠-﴾ كاف ومثله: ﴿... ما تيسر من القرآن﴾ - ٢٠- ومثله: ﴿في سبيل الله﴾ - ٢٠- ﴿فاقرءوا ماتيسر منه ...﴾ - ٢٠- تام، وقيل هو كاف ﴿... قرضاً حسناً ...﴾ --٢٠ كاف ﴿وأعظم أجراً..﴾ - ٢٠- تام وقيل: كاف».

وعبارة الداني - رحمه الله - لم يرد فيها موضع واحد من هذين الموضعين، وهذا يدل على المنع فيهما.

أما السجاوندي (٥٦٠هـ) فإنه يقول: ﴿مرضى - ٢٠- ﻻ﴾ للعطف، ﴿من فضل الله - ٢٠- ﻻ كذلك»[٢] .

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري :

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٥٩٣ ، وانظر معه : إيضاح الوقف والابتدا لابن الأنبارى : ٢/ ٩٥٤، والقطع والائتناف لابن النحاس : ٧٤٨ .

(٢) علل الوقوف: ١٠٥٨/٣ .

(٣)منار الهدى : ٤٠٨ .

«﴿مرضى﴾ ليس بوقف؛ لعطف ما بعده على ما قبله ﴿من فضل الله﴾ حسن؛ للفصل بين الجملتين؛ لأن الضاربين في الأرض للتجارة غير المجاهدين في سبيل الله»..

ونلحظ هنا أن الأشموني وافق على المنع في الأول، ولم يوافق على المنع في الثاني، بل جعله حسناً، وعلّل بتعليل غير مقبول. ذلك لأنه يقول : «للفصل بين الجملتين؛ لأن الضاربين في الأرض للتجارة غير المجاهدين في سبيل الله ».

والأولى هو المنع؛ لأن السياق - هنا - حديث عن الحالات التي كانت سبباً لنسخ فرضية قيام الليل، فهي حالة المرضى، وحالة الضاربين في الأرض، وحالة المجاهدين في سبيل الله فلابد أن يذكر القارئ هذه الحالات جميعها، ولايتوقف بعد ذكر حالة واحدة، فقد يظن السامع أن علة النسخ هي حالة واحدة، بينما الآية تفيد أن علة النسخ مجتمعة في هذه الحالات الثلاث جميعها؛ لذا يمنع الوقف.

فإن جاء بها كلها صح الوقف بعد ذلك، وأيضاً فإن الأشموني - رحمه الله - يناقض نفسه، حين منع الوقف على ﴿مرضى﴾ لعطف ما بعده على ما قبله، فإن علة المنع في الحالتين الأخريين هي نفس العلة، فهذا اضطراب في التعليل وقع فيه الشيخ - رحمه الله - .

وخلاصة القول: إن علماء القراءات[1] قد أجمعوا على أنه لايجوز الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف.

---

(١) تنظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ١/ ٢٣٠ ، وانظر معه : منار الهدى : ١٧ .

هذا، وعلماء البلاغة يزيدون منع الوقف على المعطوف عليه، لأن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وكالكلمة الواحدة وذلك لأن المعنى لايكمل إلا بعد الإتيان بالمعطوف، وفي الحالة التي معنا يتحدث الله تعالى عن الحالات التي كانت سبباً في التخفيف ونسخ الأمر بفرضية قيام الليل على النبي ﷺ وأصحابه، وهي - كما ترى - أحوال ثلاث - ، فلا يقبل من القارئ أن يأتي بحالة واحدة منها ثم يقف؛ فإن ذلك يجعل السامع يظن أن هذه فقط هي الحالة الوحيدة التي كانت سبباً في نسخ هذا الحكم المذكور؛ ولأننا إذا أجزنا للقارئ أن يقف على قوله ﴿مرضى﴾ فإنه يجوز تبعاً لذلك أن يستأنف القارئ التلاوة بقوله: ﴿وآخرون يضربون في الأرض... الآية﴾ وبهذا يتغير حال الواو من عاطفة إلى استئنافية، وهي هنا عاطفة لاغير، لأنها جئ بها لإشراك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم - الإعرابى والمعنوى - ونقصد بالمعنوى - هنا - اشتراك هذه الحالات الثلاث في علة التخفيف، ونسخ هذا الحكم المذكور، ولو قلنا بجواز الوقف لحدث الخلط والخلل في المعنى الذي استهدفه القرآن الكريم.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) - في معرض الحديث عن عطف الجمل-[١] : «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته..».

(١)دلائل الإعجاز : ص ٢٤٤ .

الموضع العاشر :

وهذا الموضع من مـواضع المنع في هذه الآية، والذي تفـردت به طبعـة مصحف الأزهر الشريف؛ حـيث قالت بمنع الوقف على قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾، ولم يقل بالمنع غيرها.

هذا، وقد ذكرت المعنى أثناء الحديث عن الموضعين السابقين.

شاهد هذا الموضع :

قلنا إن هذا الموضع قد تفردت به طبعة مصحف الأزهر الشريف.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمـام أبو عمـرو الداني[١] (٤٤٤هـ) - في عبـارته التي ذكرناها في ص٩٢ من هذا البحث - لم يذكر وقفاً هنا من أى نوع، وهذا يفيد المنع.

أما الإمام ابن الجـزري (٨٣٣هـ) فإنه يقول[٢] : «قول الأئمة: لايجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليـه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول . . إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي. .».

ويفهم مـن كلام ابن الجزري - رحـمه الله - منع الوقف علـى الفاعل حتى يؤتى بالمفعول به.

ويقول الأشـموني[٣] - من علمـاء القرن الحادى عـشر الهـجري - :

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٥٩٣ ، وانظر معه : الإيضاح لابن الأنبـارى: ٢/ ٩٥٤ ، والقطع لابن النحاس : ٧٤٨ .

(٢) النشر فى القراءات العشر : ١/ ٢٣٠ .

(٣) منار الهدى : ١٧ .

«اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها، كالمضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية، ولا على الشرط دون جوابه ولا على الموصوف دون صفته، ولا على الرافع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه... إلخ».

هذا، ولم يلتزم الأشموني بما قال في كتابه حين طبّق هذه القواعد فقد سقط منه هذا الموضع، فلم يبين فيه الحكم، ولم يقل كما عوّدنا: «ليس بوقف»، وهذا مما يؤخذ عليه، كما أخذت عليه اضطرابه في تعليل الوقف على الموضع الثاني من هذه الآية ولعله سهو منه - رحمه الله- .

ويقول د. ضياء الدين الجماس[(١)] : «والقاعدة: أن كل كلمة يكون ما بعدها ضروري لتمام معناها، ومتعلق بها لايوقف عليها، ومن أمثلة هذا التعليق : ... الناصب دون المنصوب: ﴿نطوى السماء﴾ فلا يوقف على ﴿نطوى﴾».

أما النحاة فإنه يفهم من كلامهم منع الوقف هنا - أيضاً - كالزجاج (٣١١هـ) الذي يقول[(٢)] : «... و﴿خيراً﴾ منصوب مفعول ثان لـ ﴿تجدوه﴾، ودخلت ﴿هو﴾ فصلاً - وقد فصلنا ذلك فيما سلف من الكتاب - ولو كان في غير القرآن لجاز ﴿تجدوه هو خيرٌ﴾ فكنت ترفع بـ ﴿هو﴾، ولكن النصب أجود في العربية ولايجوز في القرآن غيره».

وكلام الزجاج يفيد المنع؛ لأنه لايجوز في القرآن إلا النصب - نصب

(١) النطق بالقرآن العظيم : ١/ ٤٣٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٤٤ .

﴿خيراً﴾ على أنه مفعول ثان لـ ﴿تجدوه﴾ - ولأنه الأجود في العربية.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿خيراً﴾ منصوب لأنه مفعول ثان لـ ﴿تجدوه﴾، والهاء هي المفعول الأول، و﴿هو﴾ فصل على قول البصريين ولا موضع له من الإعراب، ويسميه الكوفيون عماداً ويحكمون له بموضع من الإعراب، فمنهم من يحكم عليه بإعراب ما قبله ومنهم من يحكم عليه بإعراب ما بعده».

هذا، والبلاغيون يؤيدون المنع هنا - أيضاً - لأن المعنى لايتم إلا بذكر المفعول الثاني وهو ﴿خيراً﴾ وذلك لأن جملة ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾ جميعها جواب الشرط وجزاؤه، والشرط هو ﴿ما﴾ وفعل الشرط وما يتعلق به هو قوله: ﴿تقدموا لأنفسكم من خير﴾ وتقديم الخير : هو فعله في الحياة الدنيا، وكلمة الخير كلمة جامعة لكل أنواع البر والطاعات، فالإنسان عندما يفعل هذه الطاعات في الحياة الدنيا إنما يفعلها استجابة لأمر الله تعالى له، وليلقى جزاءها في الآخرة، والله تعالى قد وعد - فضلاً منه وكرماً - أن يضاعف الجزاء في الآخرة ليكون خيراً مما قدم الإنسان في الدنيا مضاعفة ثواب، وعلو منزلة وسمو مكانة عند ربه، ولايفهم هذا إلا بذكر القارئ جملة الجزاء وما اشتملت عليه من فعل وفاعل ومفعوليه.

هذا ، والمفعول الثاني وهو ﴿خيراً﴾ اسم تفضيل ففي باطنه معنى يومئ إلى أن الجزاء من الله دائماً يكون أفضل مما يقدم الإنسان لأن الله أكرم من أن

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٧٢ .، وانظر معه : الإنصاف في مسائل الخلاف . المسألة ١٠٠ : ٢/ ٤١٥ .

يكافئ على الخير بمثله، فكأني بالقارئ لو وقف عند قوله : ﴿تجدوه عند الله﴾ إنما يكون كمن أساء الأدب مع الله تعالى؛ لأن الكريم لايكافئ بمثل العمل، فما بالك بالله تعالى الذي وعد بجزاء الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (٢٦١)﴾[1] وأيضاً لو أجزنا للقارئ أن يقف هنا لأجزنا له بالتبع أن يستأنف القراءة بقوله : ﴿هو خيراً﴾، وعندئذ سيكون ضمير الفصل مبتدأ ويكون ﴿خيراً﴾ هو الخبر، فيرفع بـ ﴿هو﴾ وعندئذ يفقد الفعل (وجد) أحد مفعوليه، وهو المفعول الثاني وذلك مخالف للقواعد النحوية، لذا يقول الزجاج (٣١١هـ): «ولكن النصب أجود في العربية، ولايجوز في القرآن غيره»[2] .

وكلام الزجاج يدل على أن نصب ﴿خيراً﴾ هو الأجود على أنه مفعول ثان لـ ﴿تجدوه﴾ في العربية، هذا بالنسبة للغة العرب.

أما في القرآن فلا يجوز إلا النصب، ولايتأتى النصب إلا بمنع الوقف على لفظ الجلالة ﴿الله﴾.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[3] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول

---

(١) آية رقم ٢٦١ من البقرة .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٤٤ ، انظر معه : التحرير والتنوير : ٢٩/ ٢٨٨ .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة بتحقيق د/ عبد القادر حسين ص : ١٣٥ .

كان غـرضك أن تفيد وقوعـه عليه، لا أن تفيد وجـوده في نفسه فقط، فـقد اجتمع الفاعل والمفعـول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التـباسه بهما، فعـمل الرفع في الفاعل ليعلـم التباسه بـه من جهة وقوعـه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وعبارة الخطيب - رحمه الله - تفيد أن المفعول أثر من آثار الفعل يلتبس به فيقع عليه الحدث، كما أن الفـاعل يلتبس بالفعل - أى يتصل به - فيقع منه الحدث، وإذن فاتصال الفعل بمفعوله أمر حيوي هام يكتمل به المعنى.

***

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

تمهيد :

تحت هذا العنوان سأحاول - بإذن الله تعالى - جهد الطاقة أن أنظر إلى هذه المواضع التي يشتمل عليها هذا الفصل - وكل فصل بعد ذلك - نظرة شاملة تستوعب الملامح المشتركة والجامعة بين هذه الآيات ليقوم بينها رباط ينظمها في قرن واحد، ويتمثل ذلك في مضمونها وموضوعها وما يمكن أن يجمع بينها من وجوه التشابه والتماثل، وأثر ذلك بلاغياً فأقول وبالله التوفيق.

في الموضع الأول : {آية ٢٥ البقرة}.

حديث عن بشارة المؤمنين الذين يعملون الصالحات بأن لهم في الآخرة جنات فيها من أصناف النعيم وألوانه ما يدخل السرور والسعادة لأهلها، فهذه أنهار جارية في الجنات التي يملكونها - أو هي خاصة بهم - والتي يقدم لهم من ثمرها ما يتشابه لوناً وشكلاً، ويختلف طعماً ومذاقاً، ولهم فيها أزواج خاصة بهم مطهرة من كل قذر وحيض ونفاس من أقذار النساء التي كانت في الدنيا، ففيها متعة المنظر والمطعم والمشرب والمنكح، فيها كل ما يُسعد المؤمن مع متعة الخلود السرمدى فيها.

وفي الموضع الثالث : {آية ٣٥ الأعراف}

حث أتباع الرسل على إجابتهم إلي ما يدعون إلى الله من شرائع وتعاليم، فيها سعادة الخلق جميعاً، وتبشر المستجيبين لهم بالأمن في الدنيا والآخرة، والسرور الدائم في الدنيا والآخرة.

فهذان الموضعان: يجمع بينهما بشارة المؤمنين برسالات الأنبياء العاملين بها بما ينتظرهم في الآخرة مع سعادة الدنيا ومنع الوقف فيهما بسبب عدم مجيء جواب الشرط.

أما المواضع الآتية :

الموضع الثاني : {آية ٢٦٢ البقرة}، الموضع الرابع : {١٥٧ الأعراف}.

الموضع السادس: {آية ٣٣ الزمر} ، الموضع السابع : {آية ٢ محمد}.

فإنها جميعاً بدأت بالاسم الموصول، وجاء المنع فيها بسبب عدم ذكر الخبر.

ففي الموضع الثاني: {٢٦٢ البقرة}.

دعوة إلي الإنفاق في سبيل الله، وبيان جزائه.

وفي الموضع الرابع : {١٥٧ الأعراف}.

دعوة اليهود والنصارى إلى اتباع النبى ﷺ الذي وصف بصفات هم يعرفونها جيداً، وبيان جزاء من آمن منهم به.

وفى الموضع السادس : {آية ٣٣ الزمر}.

ثناء على النبى ﷺ وعلى المؤمنين به، فهو الصادق الذي جاء بالصدق، وصدق به المؤمنون.

وفي الموضع السابع : {آية ٢ محمد}.

إخبار عن المؤمنين الذين يعملون الصالحات بتكفير سيئاتهم وإصلاح

بالهم .

أما الموضع الخامس : { آية ٣٢ النحل }.

فإنه يشترك مع المواضع السابقة في البدء باسم الموصول، والثناء علي المؤمنين المتقين وبشارتهم بالجنة، ولكنه يختلف عنهم في أن منع الوقف بسبب تأخر الحال، وفصله عن صاحبه.

وفي الموضع الثامن والتاسع : {آية ٢٠ المزمل}

بيان لعلة التخفيف بنسخ فرضية قيام الليل مع الثناء على النبى ﷺ وعلى المؤمنين معه، وهذه الأسباب هي : المرض ، أو الخروج لطلب الرزق في أرض الله، أو الخروج للجهاد في سبيل الله، ومنع الوقف هنا للعطف بين هذه الأصناف الثلاثة.

وفي الموضع العاشر : {آية ٢٠ المزمل}

حث على الإنفاق في سبيل الله، لما يكون في الآخرة من جزاء والمانع للوقف: عدم ذكر المفعول الثاني ﴿خيراً﴾.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

تمهيد :

تحت هذا العنوان سوف أعالج - بتوفيق الله تعالى - الفروق اللفظية التي جاءت في هذه المواضع المتماثلة أو المتشابهة، والاختلافات بين كل آية وآية، لأبين أثر هذه الفروق وما توحى به من دلالات بلاغية في هذا الفصل، وفيما بعده من فصول البحث. فأقول وبالله التوفيق :

في الموضع الأول : [آية ٢٥ البقرة]

بدأت الآية بالأمر ﴿بشّر﴾ وهو يوحى بأن الخبر المبشَّر به أمر محبوب، يعم جميع نواحي جسم المبشَّر، ليظهر أثر ذلك على بشرته وجلده في هيئة انبساط أسارير، وإشراقة وجه، والذين وقع عليهم الأمر هم المؤمنون العاملون بإيمانهم، والمبشَّر به جنات وصفت بما يليق بها، وهم في الجنة محاطون بكل أنواع الرعاية والخدمة، يدل على ذلك (رُزقوا - وأُتوا)، وكل ما في الجنة ملك لهم، يدل على ذلك لفظ ﴿لهم﴾، والتعبير بـ ﴿مطهرة﴾ يدل على المبالغة في طهارة الأزواج وجملة : ﴿وهم فيها خالدون﴾ تدل على أن أهل الجنة مستقرون فيها استقراراً دائماً؛ ولذا قدم الجار والمجرور (وحرف الجر - فى - يفيد الظرفيه) علي الخبر، لان ﴿هم﴾ مبتدأ والخبر ﴿خالدون﴾ و﴿فيها﴾ متعلق بـ ﴿خالدون﴾، لكنه قدم ليفيد تمام الاستقرار، وتمكن أهل الجنة منها مع الإخبار بدوام البقاء والخلود فيها، وذلك أدعى إلى شعورهم بتمام السعادة بهذا النعيم السرمدي.

أما الموضع الثالث : { آية ٣٥ الأعراف }

فقد بدأ بالنداء ﴿يابني آدم﴾، وهو نداء لكل البشر جميعاً المنحدرين من آدم - عليه السلام - وفي هذا النداء - بهذه الصورة - إيحاء بأن كل بني آدم إخوة بسبب بنوتهم لآدم - عليه السلام - ، وهذا أدعى إلى قيام الثقة بين الإخوة. وفي قوله : ﴿رسل منكم﴾ دليل على أن هؤلاء الرسل هم إخوانكم، يشتركون معكم في النسب لآدم، وهذا يوجب عليكم أن تصدقوهم، وأن تستجيبوا إلى دعوة الخير، لأن الرائد لايكذب أهله، ولذا كان تعبيراً لقرآن ﴿فمن اتقى وأصلح﴾ يدل على هذه الصلة وتلك الرابطة التي توجب الاتباع، وتدعو إلى الثقة، وكأن ذلك صار أمراً واقعاً يمكن أن يعبّر عنه بلفظ الماضي دلالة على تحقق وقوعه.

ثم يأتي بالجزاء على ذلك في قوله: ﴿فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ بنفي الخوف ونفي الحزن، وتكرار ﴿لا﴾ يؤكد ذلك ويقوية. وهذا التأكيد مدعاة إلى المسارعة في الاتباع لهؤلاء الرسل.

أما المواضع :

الثاني : { آية ٢٦٢ البقرة }، والرابع : {١٥٧ الأعراف}.

والسادس: { آية ٣٣ الزمر} ، والسابع : {آية ٢ محمد}.

فإنها اتفقت جميعاً في البدء بالاسم الموصول، وفي منع الوقف قبل مجيء الخبر الذي يتم به الكلام مع المضمون والموضوع ولكنها اختلفت في أمور منها :

في الموضع الثاني [٢٦٢ البقرة]

يذكر الله تعالى المبتدأ مع إضافة قيود عليه، ليدل على أن المطلوب إنفاق للمال على وجه مخصوص : أن يكون ﴿في سبيل الله﴾، وهذا يخرج أى إنفاق آخر للمال ليقع عليه الجزاء المذكور، وأن يكون هذا الإنفاق بلا منٍّ ولا أذى، والتعبير بقوله ﴿يتبعون﴾ يوحى بأن المنفق غير الصادق في الإنفاق يلاحق المتصدَّق عليه ملاحظة تؤذية وتحرجه، فهو يذكِّره - دائماً - بفضله عليه، متعالياً عليه بسبب إنفاقه مؤذياً له، فلفظ ﴿يتبعون﴾ دقيق كل الدقة في تصوير حال المرائين، الذين يحاصرون من يتصدقون عليهم بإظهار الفضل عليهم وأذيتهم، ويأتى التعبير عن الجزاء على الإنفاق الذي اتصف بما ذكر مصدَّراً بقوله: ﴿لهم أجرهم﴾ وتقديم الخبر هنا يفيد القصر والتخصيص والحصر، واختيار «اللام» ليفيد الملكية لهذا الأجر - تفضلاً من الله وكرماً - وإسناد الأجر إلى ضمير المتصدقين في قوله ﴿أجرهم﴾ تأكيد آخر على أحقية هذا الأجر وملكيته للمتصدقين والمنفقين، والتعبير بقوله: ﴿عند ربهم﴾ يفيد أن هذا الأجر عند الله عِنْدية شرف وسمو مكانة، وإسناد ﴿عند﴾ إلى ﴿ربهم﴾ ذلك الذي ربى على موائد كرمه وجوده، فهو صاحب الفضل أولاً وآخراً.

ثم يتفضل الله أكثر وأكثر فيضيف إلى الجزاء أمنا في الدنيا والآخرة وسعادة كذلك بنفى المقابل، وتكرار ﴿لا﴾ لتأكيد هذا العطاء واستقراره.

وفي الموضع الرابع : [١٥٧ الأعراف]

نجد اتفاقاً في البدء بالاسم الموصول وفي غيره - كما قلت سابقاً - ولكننا نجد اختلافاً في أمور منها :

ذكر ﴿النبي﴾ بعد ذكـر ﴿الرسول﴾ وكان الإتيان بـ ﴿الرسول﴾ كـافياً، لأن ﴿الرسول﴾ جمع بين النبوة والرسـالة، فكل رسول نبي ولا عكس - كما قلت سابقـاً - لكن النص الكريم جاء بلفظ ﴿النبي﴾ - فيـما أظن - زيادة في التأكيد على وصف ﴿الرسول﴾ بعد وصفه بالرسالة وصفه بالنبوة؛ وذلك لإلف بني إسرائيل بذكـر الأنبياء؛ وذلك لكثـرة الأنبياء فـيهم، لذا نص على وصف «الرسول﴾ بـ «النبي» الذي ألفوه في مجتمعهم.

ولفظ ﴿يجدونه﴾ يوحي بذكـر نعته ﷺ في كتـبهم المقدسة كـالتوراة والإنجيل مـؤكداً، وكان يكفي - في غيـر القرآن - (المكتوب) مـثلاً، لكنه آثر ﴿يجـدونه﴾ ليـوحي إلينا كـأنه مـوجـود قائم فـيـهم ﴿يأمـرهـم﴾ بالمعـروف ﴿وينهـاهم﴾ عن المنكر ﴿ويحل﴾ لهم الطيـبات ﴿ويحـرم﴾ عليـهم الخبـائث ﴿ويضع﴾ عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم.

ولولا التوطئة بذكر ﴿يجدونه﴾ مـا ساغ للنص الكريم - فيما أظن - أن يأتي بهذه الأفـعال المضارعة التي تفـيد التجدد والحدوث وتـصور الحدث وقت وقوعه، كأنها تقول لنا : هاهو ذا رسول الله ﷺ موجود قائم في بني إسرائيل كأنه شـاخص للعيان يـفعل كذا وكـذا، وما دام النبي ﷺ له هذا الفضل كله على بني إسـرائيل فالواجب عليـهم أن يردوا الإحســان بمثله؛ لذا تحثـهم على الإيمان به ﷺ وتغريهم بمسارعة إلى إيمان به ﷺ وتوقيره ونـصرته؛ لأن جزاء من يفعل ذلك هو الفلاح في الدنيا والآخرة.

ولفظ ﴿واتبـعوا - النور﴾ يوحي بأن القـرآن كالنور الذي يهـتدى به في ظلمات الحياة ودياجير الشرك، «فالنور» هنا استـعارة تصريحية للقرآن، واختيار

﴿اتبعوا﴾ يصور القرآن في هذه الحيـاة نوراً يستضيء به الناس، والعادة أن يتبع الناس النور فيـسيروا على ضوئه فلفظ ﴿اتبـعوا﴾ يوحى بأهمية النـور في حياة الناس المادية، ليـسهل عليهم تصوُّر أهميـة القرآن في حياتهم المعنوية والقـلبية والأخروية.

والتعبير بـ ﴿أولئك هم المفلحون﴾ يوحى بعلو منزلة المهتدين بنور القرآن وبـسمو مكانهم عند الله تعالى .

وتعريف الطرفين يفـيد القصر، وا لإتيـان بضمير الفصـل ﴿هم﴾ ليؤكد معنى الحصر، ويفيد تقوية المعنى.

وفي للموضع السادس : [آية ٣٣ الزمر]

تفـرد هذا الموضـع بذكـر (الصِّدْق)، ووصف من آمن بالـقـرآن بلفظ ﴿صدّق﴾؛ ليوحى لنا بأن القرآن حق من عند الله وهو (الصدق) الذي لايجوز أن تجول أدنى خاطرة شك في قلب أى مؤمـن به فهو ﴿الصدق﴾ المطلق؛ ولذا وصف بالمصدر مبالغة في كونه حقاً خالصاً، وصدقاً محضاً.

والمؤمنون مصدقون به؛ لذا استحقوا الجزاء المذكور.

وفي للموضع السابع : [آية ٢ محمد]

تفرد هذا الموضع بذكـر ﴿آمنوا بما نزل على محـمد﴾، والذي نزل على محمد ﷺ هو القرآن، وتكرير لفظ ﴿آمنوا﴾ يفيد التـأكيد على أهمية الإيمان، وتضعيف الفعل ﴿نُزِّل﴾ وبناؤه للمجهول يوحى بقوة الإنزال ومشقته علي النبي ﷺ وأنه من عند الله بلا شك في ذلك، فمصـدره هو الله ولذا لايحتاج إلى بنائه للمعلوم، فالمنَزِّل معلوم وإن لم يُذكر .

ثم أكد ذلك بالاعتراض بقوله : ﴿وهو الحق من ربهم﴾ لينزع أية شائبة من الشك في قلب أى مؤمن به؛ ولذا جاء بتعريف الطرفين؛ ليؤكد المعنى ويقويه في نفس السامع على طريق القصر الذي يدل على تأكيد المعنى، وتقويته في نفس السامع، ونزع المعنى للمخالف وإبطاله، ثم كان الجزاء هنا ﴿كفَّر﴾ عنهم سيئاتهم أى سترها بالمغفرة ﴿وأصلح بالهم﴾ أى حالهم في الدنيا والآخرة.

وفى الموضع الخامس : [آية ٣٢ النحل]

تفرد هذا الموضع بالنص على ﴿الملائكة﴾ التي تتولى قبض أرواح المؤمنين الذين أخبر عنهم بأنهم ﴿طيبين﴾ إعلاناً بخيريتهم وطهرهم، والملائكة تبشرهم بأنهم يقولون لهم ﴿سلام عليكم﴾ وحين تسلم الملائكة على المؤمنين فهذا يوحى بحسن المآل والرضا من الله تعالى ودخول الجنة.

وفي الموضع الثامن والتاسع [آية ٢٠ المزمل]

تكررت هنا - في هذه الآية - مادة (ع . ل. م) - (يعلم، علم) ليستقبل النبى ﷺ وأصحابه التخفيف عنهم بنسخ فرضية قيام الليل من منطلق أن ذلك ناشئ عن علم الله تعالى الذي لايخفى عليه اجتهاد النبى ﷺ وأصحابه وتحريهم أوقات القيام بالليل، وليس لديهم ما يحصون به هذه الأوقات، فهم يأخذون أنفسهم بالمشقة حتى تورمت أقدامهم، فجاء النسخ رحمة بالنبى ﷺ وأمته نابعاً من العلم بالمصلحة لكل الطوائف التي قد يصيبها العنت والمشقة في المستقبل، وفي الإشارة إلى فريق المقاتلين في سبيل الله إعلام بغيب لم يكن موجوداً حال نزول هذه السورة لأنها نزلت قبل مشروعية

الجهاد في سبيل الله؛ فهي من إعجاز النبوة، وإعجاز القرآن الذي أخبر بهذا الغيب.

كذلك تكرار لفظ ﴿تيسر﴾ ليوحي بأن اليسر شعار أمة الإسلام وشعار هذا الدين ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[1] واختيار لفظ ﴿يضربون في الأرض﴾ يوحي بمشقة طلب الرزق وابتغاء الفضل من الله تعالى، وكأن الساعي على رزقه في التجارات والسفر إلى البلاد كأنه يعالج الأرض بضربها إعلاماً بالمشقة الحاصلة من السفر في التجارة، وطلب الكسب الحلال؛ ولذلك كان «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله»[2] .

وفي الموضع العاشر : [آية ٢٠ المزمل]

تفرد هذا الموضع بذكر ﴿تُقَدِّمُوا﴾ فعل الشرط الذي جاء به على هيئة المضارع؛ ليفيد تجدد الحدث واستمراره، وتصوير الفاعل وقت إحداث الحدث، ومادة الفعل توحي بأن الذين يقدمون الخير في الحياة الدنيا سابقين به أهلٌ لأن ﴿يجدوا﴾ في الآخرة خيراً مما قدموا ؛ لأن الله أكرم من أن يجزيهم بمثل ما قدموا ولذلك قال : ﴿تجدوه﴾ كأنه أى الجزاء - شيء محسوس ملموس، والتعبير بضمير الفصل ﴿هو﴾ ليفيد التأكيد والإتيان بالمفعول الثاني على صورة اسم التفضيل ﴿خيراً﴾ ليومئ إلى أن الجزاء مضاعف أضعافاً كثيرة فضلاً من الله وكرماً. والله أعلم.

* * *

---

(١) من الآية ١٨٥ البقرة.

(٢) هذا جزء من حديث روى عن أبي هريرة - رضى الله عنه - وتمامه - كما رواه البخارى ومسلم (... وأحسبه قال: «وكالقائم لايفتر، وكالصائم لايفطر»). الترغيب والترهيب : ٣/ ٢٣٢.

الفصل الثاني

من أخلاق الكفار وجزائهم في الآخرة

* * *

الموضع الأول :

يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [آية رقم ٣١ الأنفال]

إضاءة :

نزلت هذه الآية في النضر بن الحارث - لعنة الله - «كما قد نص على ذلك سعيد بن جبير والسدى وابن جريج وغيرهم.

فإنه - لعنه الله - كان قد ذهب إلى بلاد فارس، وتعلم من أخبار ملوكهم «رستم واسفنديار» ولما قدم وجد رسول الله ﷺ قد بعثه الله، وهو يتلو على الناس القرآن، فكان ﷺ إذا قام من مجلس جلس فيه النضر فحدثهم من أخبار أولئك ثم يقول: بالله أينا أحسن قصصاً أنا أو محمد ؟، ولهذا لما أمكن الله تعالى منه يوم «بدر» ووقع في الأسارى أمر رسول الله ﷺ أن تُضرب رقبته صبراً بين يديه ففُعِل ذلك ولله الحمد، وكان الذي أسره المقداد بن الأسود - رضى الله عنه - كما قال ابن جرير : حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال:

قتل النبي ﷺ يوم «بدر» صبراً «عقبة بن أبي معيط»، و«طعيمة بن عدى»، و«النضر بن الحارث»، وكان المقداد أسر النضر، فلما أُمِر بقتله قال المقداد : يارسول الله أسيري، فقال رسول الله ﷺ : إنه كان يقول في كتاب الله - عز وجل - ما يقول، فأمر رسول الله ﷺ بقتله، فقال المقداد: يارسول الله أسيري فقال رسول الله ﷺ: «اللهم أغن المقداد من فضلك». فقال

المقداد: هذا الذي أردت. قال: وفيه أنزلت هذه الآية»[1] .

هذا، وإن كان القائل واحداً وهو النضر بن الحارث، لكنه لما كان مسموع الكلمة فيهم ورئيسهم ا لذي يأخذون برأيه ويقولون بقوله صح الإسناد إلى الكل.

و﴿إذا﴾ هنا شرطية، وفعل الشرط ﴿تتلى﴾ والجواب هو ﴿قالوا﴾ وهو الفعل الماضي.

يقول أستاذنا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[2] - رحمه الله تعالى : «... فلم يقع من الأفعال المضارعة بعد ﴿إذا﴾ الشرطية في القرآن إلا فعل واحد هو مضارع ﴿تلا﴾ جاء بعد ﴿إذا﴾ الشرطية مبنياً للمجهول في ثلاث عشرة آية».

ثم يقول[3] : «... جاء الشرط مضارعاً بعد ﴿إذا﴾ والجواب ماضياً في القرآن في إحدى عشرة آية، الشرط مضارعاً بعد ﴿إذا﴾ والجواب ماضياً في القرآن في إحدى عشرة اية، الشرط فيها كلها مضارع ﴿تلا﴾ مبنياً للمجهول...».

وقوله : ﴿تتلى﴾ يقول فيه الراغب (٥٠٢هـ)[4] : «والتلاوة : تختص

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير : ٣٠٣/٢ ، وانظر معه : جامع البيان : ١٥٢/٩، والكشاف : ١٥٥/٢ ، والمحرر الوجيز : ٥٢٠/٢ ، ومفاتيح الغيب : ١٢٦/١٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٨٠/٧ ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان : ١٤٨/٩ ، وإرشاد العقل السليم ٢٣٧/٢ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ٧٨/١ .

(٣) السابق : ٧٩/١ .

(٤) المفردات : مادة (تلى) .

باتباع كتب الله المنزلة تارة بالقراءة، وتارة بالارتسام لما فيها من أمر ونهى، وترغيب وترهيب، أو ما يتوهم فيه ذلك. وهو أخص من القراءة، فكل تلاوة قراءة، وليس كل قراءة تلاوة؛ لايقال: تَلَوْتُ رقْعَتَكَ، وإنما يقال في القرآن في شيء إذا قرأته وجب عليك اتباعه».

ويفهم مما سبق أن التلاوة لفظ خاص بقراءة الكتب المنزلة من لدن الله تعالى بقصد الالتزام بما جاء فيها من أوامر ونواه وغير ذلك فهي - بهذه المثابة - أخص من القراءة؛ إذ القراءة عامة في كل ما يقرأ سواء كان كتباً مقدسة أو غير ذلك.

قوله : ﴿عليهم﴾ أى على كفار مكة.

وقوله: ﴿آياتنا﴾ جمع آية وهي[1] : «في أصل اللغة : بمعنى العجب، وبمعنى العلامة، وبمعنى الجماعة سميت آية القرآن (آية) لأنها علامة دالة على ما تضمنته من الأحكام وعلامة دالة على انقطاعة عما بعده وعما قبله، أو لأن فيها عجائب من القصص والأمثال، والتفصيل والإجمال، والتميز عن كلام المخلوقين؛ ولأن كل آية جماعة من الحروف وكلام متصل المعنى إلى أن ينقطع وينفرد بإفادة المعنى».

والآية من القرآن يقع عليها كل ما سبق من كلام أهل اللغة فهي علامة دالة على قدرة الله تعالى، وبديع أحكامه وإحكامه.

وهي - أيضاً - دليل على تميز القرآن بألفاظه وخصائصه البلاغية فالقارئ

(١) بصائر ذوى التمييز : ١/ ٨٥ .

يحس بالفرق بين كلام الله وكلام غيره عندما يُقصد الخلط بين كلام الله وكلام غيره، بالإضافة إلى ما فيها من عجائب القصص والأمثال، وغير ذلك مما يدل على تفرد كلام الله، كما أنها جماعة من الحروف تجمعت لتدل على معنى خاص.

﴿قالوا قد سمعنا﴾ : وهذا جواب الشرط ﴿إذا﴾ ، وهو - كما ترى - جاء فعلاً ماضياً ﴿قالوا﴾، والقائلون هم كفار مكة الذين اتبعوا زعيم الكفر وهو «النضر بن الحارث» فقالوا بمثل ما قال.

وقوله : ﴿قد سمعنا﴾ أى سمعنا ما قاله النبى ﷺ من الوحي سماع من يسمع ما يقال، لاسماع اتباع واهتداء وإيمان؛ ولذلك قالوا - مسارعين - : ﴿لو نشاء لقلنا مثل هذا إن هذا إلا أساطير الأولين﴾.

و﴿لو﴾ «حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»[1] ، وقال ابن الحاجب: «هي لامتناع الأول لامتناع الثاني»[2]

و«ضعّف أبو حيان وابن هشام رأى من يقول: ﴿لو﴾ لامتناع الثانى لامتناع الأول»[3] .

واختار ابن هشام (٧٦١هـ) أن تكون[4] : «﴿لو﴾ حرف يقتضى في الماضى امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه»، وعلق بقوله: «كان ذلك أجود العبارات».

(١) الكتاب لسيبويه : ٣٠٧/٢ .

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب : ٣٦٣/٢ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ٢/ ٦٤٠ .

(٤) معنى اللبيب: ١/ ٢٦٠ .

يقول الـزجاج (٣١١هـ)[١] : «وقوله: ﴿إن هذا إلا أسـاطير الأولين﴾ واحدتها أسطورة يعنون ما سطره الأولون من الأكاذيب».

والمعنى : عندما سمعوا ما تلاه النبى ﷺ من الوحي الصادق ﴿قالوا لو نشـاء﴾ القول لقلنا مـثل هذا القـول ثم أردفوا قـائلين: ﴿إن هذا إلا أساطيـر الأولين﴾ أى ما هذا إلا أكاذيب الأولين الأقدمين.

«وهذا - كـمـا ترى - غـاية في المكابرة ونـهايـة العناد، كـيف لا ولو استطاعوا شيئاً من ذلك فما الذي كان يمنعهم من المشيئة وقد تحدوا عشر سنين، وقرعوا علي العجز، وذاقوا من ذلك الأمـرين ثم قورعوا بالسيف فلم يعارضوا بما سواه مع أنفتهم وفرط استنكافهم أن يغلبوا، لاسيما في باب البيان»[٢] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مـثل هذا﴾ في جميع طبعـات المصاحف الأربعة .

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا؛ فإن الإمام أبا عمرو الداني (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وهذا يفهم منه المنع[٣] .

ويقول الـسـجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : ﴿مثل هذا - ﻻ ﴾؛ لأن الابتداء بـ

---

(١) معانى القرآن : ٢/ ٤١١ وانظر معه : بصائر ذوى التمييز : ٣/ ٢٢٠ .

(٢) إرشـاد العقل السليـم : ٢/ ٢٣٧ ، وانظر معـه : الكشاف : ٢/ ١٥٥ ، ونـظم الدرر للبقـاعى : ٣/ ٢١١.

(٣) انظر المكتفى ص ٢٨٥ .

(٤) علل الوقوف : ٢/ ٥٣٥ .

﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ يقبح».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿مثل هذا - ﴾ لا؛ لأن الابتداء بـ ﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ قبيح».

هذا، وكلام القراء السابق يفهم منه منع الوقف هنا على قوله: ﴿مثل هذا﴾، ولم يخالف في المنع إلا الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - حيث يقول[٢] : ﴿مثل هذا﴾ حسن، ولا بشاعة في الا بتداء بما بعده، لأنه حكاية عن قائلى ذلك».

فأنت ترى أن الأشموني يجعل الوقف حسناً على قوله: ﴿مثل هذا﴾ ولايرى قبحاً في البدء بقوله: ﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾.

ورأى شيخنا الأشموني - رحمه الله - هنا جاوز الصواب وتخطاه حيث إن السياق ينعى على كفار مكة استهزاءهم بالقرآن الكريم ويقصصه الحق عندما يقولون بعد سماعه - سماع استهزاء وتهكم - لو أردنا أن نقول مثل هذا لقلناه، ولايعقل أن يؤذن للقارئ بالوقف هنا؛ لأن الوقوف هنا قد يوحى إلى السامع بقدرتهم على ذلك، وهذا محال فالوقف هنا قبيح لهذا، وإذا أجزنا الوقف أجزنا الابتداء بما بعده، والابتداء بما بعده قبيح، لأنك تبتدئ بـ ﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ الدالة على القصر والحصر والتخصيص، واسم الإشارة هنا يعود إلى المسموع، وهو آيات القرآن الكريم، وهذا البدء بهذا الأسلوب - أسلوب القصر - يؤكد أن القرآن الكريم أساطير الأولين، وهذا

---

(١) غرائب القرآن : ١٤٨/٩ .

(٢) منار الهدى : ص ١٥٨ .

لايقول به عاقل.

وإذن فقــول الأشمــوني - رحمــه الله - : «ولا بشاعة فــي الابتداء بما بعده، لأنه حكاية عن قائــلي ذلك». مردود عليه بأن البشاعــة في الابتداء بهذا قــائمة ومــوجودة، لأن الابتــداء بما بعده قــطع الحكاية، وصار الكلام جــديداً منفصلاً عــما قبله، ولا صلة للحكاية به، كأنه يؤسس حكمــاً جديداً لذا نقول للأشموني: إن الوقف قبيح، والابتداء قبيح كما قال القراء.

هذا، والأشــموني - رحــمــه الله - ناقض نفــسه؛ لأنه قــال[1] - في معرض الحــديث عن الأنواع التي يمنع الوقف عليها لتعلق ما بعــدها بما قبلها : «... ولا علي القول دون مقوله؛ لأنهما متلازمان، كل واحد يطلب الآخر».

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الآية تتــحدث عن موقف كفار مكة من القصص القرآني الحق، وادعائهم - كذباً ووقاحة - القدرة على الإتيان بمثله لو أرادوا ذلك.

وقد بدأت الآية بـ ﴿إذا﴾ الشــرطية، وجــاء فعل الشرط مــضارعاً مــبنياً للمجهول، وجــاء الجواب فعلاً ماضياً ﴿قــالوا﴾ ثم جيء بـ ﴿لو﴾ الشرطية - غــير الجــازمة - وفــعل الشــرط ﴿نشاء﴾، وجــواب ﴿لو﴾ ﴿لقلنا مــثل هذا﴾ فجــواب ﴿لو﴾ هنا القول ومقــوله، ومعلوم أن مقــول القول والقول كــالجملة الواحدة، والقول ومقوله وقع جواباً لـ ﴿لو﴾ الشرطية.

وقــد أثبتنا - من قــبل - أن الجــملة الشــرطية - بمكوناتهــا وهي الأداة

---

(١) منار الهدى : ص ١٨ .

وفعل الشرط وجواب الشرط - كالكلمة الواحدة كما هو رأى عبد القاهر[1] - رحمه الله تعالى -.

ونلحظ هنا أن الآية جاءت متصلة الألفاظ، فبدأت بالشرط وفعله، وجوابه الذي هو فعل القول ﴿قالوا﴾، ثم أسلمنا فعل القول إلى أسلوب شرط آخر هو : ﴿لو نشاء لقلنا مثل هذا إن هذا إلا أساطير الأولين﴾، فالأداة هنا ﴿لو﴾ وفعل الشرط ﴿نشاء﴾ والجواب ﴿لقلنا﴾ إلى آخر الآية هو مقول القول الذي لاينفصل عن القول بحال.

فالآية - هنا - قد اتصل أولها بآخرها بأسلوبي شرط، وكل من الشرطين جاء الجواب فيه مأخوذا من مادة القول - الأول ﴿قالوا﴾ والثاني ﴿قلنا﴾ ولكل منهما مقول قول الذي يُعَد جزءاً منه، ولايكمل معناه إلا بذكر مقول القول.

ومن ثم لايتم المعنى إلا بالانتهاء من الآية جميعها، لأنها ختمت بأسلوب قصر طريقه النفي ﴿إن﴾ والاستثناء ﴿إلا﴾ وكان المقصور ﴿هذا﴾ هو نفسه المضاف إلى ﴿مثل﴾ مفعول القول وهو : ﴿هذا﴾.

بل إن ابن عاشور (١٣٩٤هـ) - رحمه الله تعالى - يقول[2] : «ولايبعُد عندى في مثل هذا التركيب - ﴿لو نشاء لقلنا مثل هذا﴾ أن يكون احتباكاً قائماً مقام شرطين وجزاءين، فإحدى الجملتين مستقبلة، والأخرى ماضية، فالتقدير: لو نشاء أن نقول نقول، ولو شئنا القول في الماضى لقلنا

---

(١) أسرار البلاغة ص : ١١١ .

(٢) التحرير والتنوير : ٣٢٩/٩ .

فيه، فذلك أوعب للأزمان».

وكلام الإمام ابن عاشور يضيف زيادة على ما قلناه شرطين وجزاءين.

والاحتباك[١] هو : «أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول».

الموضع الثاني : آية ٥٠ الأنفال .

الموضع الثالث : آية ٥٢ الأنفال .

الرابع : آية ٥٣ الأنفال .

الموضع الخامس : آية ٥٤ الأنفال .

يقول الله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ۝﴾ [الآيات من ٥٠ - ٥٤ الأنفال].

---

(١) التحبير في علم التفسير للسيوطي بتحقيق د. فتحي فريد : ٢٨٤، وانظر معه : حاشية الشهاب : ٥/٧، ومعجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم للدكتور / عبد الفتاح الحموز ص : ١٨ .

في هذه الآية - رقم ٥٠ الأنفـال - يخاطب الله تعـالى كل من يصلح للخطاب مصوراً حال كفـار قريش يوم «بدر» إذ يقتلهم المسلمون والملائكة تنزع أرواحهم نزعاً فيه عنف وشدة وألم مع إهانتهم، وذلك بضربهم على وجوههم وأدبارهم، وتبشيرهم بأن يذوقوا عذاب الحريق، وهي النار التي تحرق أجسامهم وتذيب الجلود.

يقول ابن عـاشور (١٣٩٤هـ - رحـمه الله - [١] : «وابتدئ الخـبر بـ ﴿ولو ترى﴾ مخاطباً به غير معين؛ ليعم كل مخاطب أي لو ترى أيها السامع؛ إذ ليس المقـصود بهـذا الخبـر خصـوص النبي ﷺ حتى يحـمل الخطاب على ظاهره، بل غير النبي ﷺ أولى به منه؛ لأن الله قادر أن يطلع نبيه على ذلك كمـا أراه الجنة في عرض الحائط، ثم إن كـان المراد بالذين كفروا مـشركي يوم «بدر»، وكان ذلك قد مضى يكن مـقتضى الظاهر أن يقال: ولو رأيت إذ توفى الذين كـفروا الملائكة فـالإتيان بالمضـارع في الموضـعين مكان الماضي؛ لقصـد استـحضـار تلك الحالة العـجيبـة وهي حالة ضـرب الوجوه والأدبار، ليـخيل للسامع أنه يشاهد تلك الحالة، وإن كان المراد المشركين حيثـما كانوا كان التعبير بالمضارع على مقتضى الظاهر».

وفي الاية التالية يعلل الله تـعالى ما يحدث للكفار موضـحاً سبب هذا النكال والهوان فيقـول: ﴿ذلك﴾ أي بسبب ما قدمته أيديكم من أعـمال وفعال

(١) التحرير والتنوير : ١٠/ ٤٠ ، وانظر معه : الكشاف : ٢/ ١٦٣ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٨/ ٣١ ، نظم الدرر للبقاعي : ٣/ ٢٢٨ ، وحاشية الشهاب الخفاجي : ٤/ ٢٨٢ .

قبيحة، كإيذاء النبى ﷺ وأصحابه، ووضع العقبات في طريق نشر الدعوة المحمدية وغير ذلك لأن الله لايظلم أحداً من عباده أبداً .

ثم يقول الله تعالى - في الآية رقم (٥٢) الأنفال - ﴿كدأب آل فرعون﴾ أى عادة هؤلاء الكفار الذين تحدثنا عنهم فيما سبق، كعادة آل فرعون في العناد والمكابرة، وترك الإيمان بالرسل، فكان جزاء كفار مكة بالقتل والسبي، وكان جزاء آل فرعون بالإغراق.

وأصل الدأب في اللغة - كما يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «هذا دأبك أى شأنك وعملك ﴿كدأب آل فرعون﴾ ، والليل والنهار يدأبان في اعتقابهما».

فالدأب هنا بمعنى العادة ا لتي يلزم الإنسان بها نفسه ويداوم عليها.

قال ابن منظور (٧١١هـ) - رحمه الله-[٢] : ﴿دأب﴾ الدَّأْبُ: العادة والملازمة يقال: مازال ذلك دينَك ودأْبَك ودِيدَنَك ودَِهْدَبونَك كله من العادة، دأب فلان فى عمله أى جد وتعب يدْأبُ دأبًا ودأبا ودُءُوباً فهو دَئِب».

وقال الفيروزآبادي (٨١٧هـ)[٣] : «الدَّأْبُ والدَّأَبُ : الشأن والعادة، والسوق الشديد، والطرد، قال الله تعالى : ﴿كدأب آل فرعون﴾، ودأب في عمله - كمنَعَ - دأْبًا ودَأَبًا ودُءُوبًا جد وتعب، وأدْأبه الدائبان : الليل والنهار».

والمعنى : «عادة هؤلاء في كفرهم، كعادة آل فرعون في كفرهم فجوزى

---

(١)أساس البلاغة : مادة (دأب) ، وانظر معه : الكشاف ٢/ ١٦٤ ، واللسان : مادة (دأب).

(٢) لسان العرب : مادة (دأب) .

(٣) بصائر ذوى التمييز : ٢/٦١٣ ، وانظرمعه القاموس للمحيط مادة (دأب) .

هؤلاء بالقتل والسبى، كما جوزى آل فرعون بالإغراق والإهلاك»[1] .

هذا، ويعلل الله تعالى أخذهم بهذا العقاب على ذنوبهم، لأنه قوى لايغلبه شيء، شديد العقاب لمن عصاه.

واختيار لفظ (الدأب) هنا يدل على اجتهاد كفار مكة في كفرهم وتظاهرهم على النبى ﷺ كتظاهر آل فرعون على موسى - عليه السلام -

قال الأزهري (٣٧٠هـ)[2] : «والقول عندى فيه - والله أعلم - أن (دأب) ههنا اجتهادهم في كفرهم، وتظاهرهم على النبى ﷺ كتظاهر آل فرعون على موسى - عليه السلام».

وفي الموضع الرابع - آية ٥٣ الأنفال - يخبر الله تعالى بطريق الاستئناف البياني «والإشارة إلى مضمون قوله : ﴿فأخذهم الله بذنوبهم إن الله قوى شديد العقاب﴾ .

أي ذلك المذكور بسبب أن الله لم يك مغيراً . . إلخ أى ذلك الأخذ بسبب أعمالهم التي تسببوا بها في زوال نعمتهم، والإشارة تفيد العناية بالمخبر عنه وبالخبر، والتسبيب يقتضى أن آل فرعون، والذين من قبلهم كانوا في نعمة، فغيرها الله عليهم بالنقمة، وأن ذلك جرى على سنة الله أنه لايسلب نعمة أنعمها على قوم، حتي يغيروا ذلك بأنفسهم، وأن قوم فرعون والذين من قبلهم كانوا من جملة الأقوام الذين أنعم الله عليهم، فتسببوا بأنفسهم في زوال

---

(١) معاني القرآن للزجاج : ٢/ ٤٢٠ ، وانظر معه : مفاتيح الغيب : ١٥/ ١٤٤ ، وغرائب القرآن : ١٠/ ١٤ ، وروح المعاني: ١٠/ ١٩ .

(٢) لسان العرب : مادة (دأب) .

النعمة»[1] .

ثم يخبر الله تعالى عن نفسه بأنه ﴿سميع﴾ للأقوال كلها أى لكل ما يقال سواء كان من فرد، أو من جماعة، وسواء كان الصوت عالياً أو خفيضاً ولذا جاء بصيغة المبالغة، وقدم صفة ﴿سميع﴾ على صفة ﴿عليم﴾.

كما يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : لـ «يومئ إلى أن التغيير الذي أحدثه المعرض بهم متعلق بأقوالهم، وهو دعوتهم آلهة غير الله تعالى».

أما الموضع الخامس - وهو آية ٥٤ الأنفال - فإن الله تعالى يؤكد المعنى الذي ذكره في الآية التي سبقت هذه الآية بآية واحدة - آية ٥٢ الأنفال - بذكره بأكثر هذه الألفاظ مع الاختلاف في ذكر بعضها مما سنذكره فيما يأتي عندما نتحدث عن السمات الجامعة بين هذه الآيات والسمات الفارقة في نهاية كل فصل.

والمعني بإجمال : ينعي الله تعالى على كفار مكة إنكارهم لدعوة الحق وتوحدهم ضد النبي ﷺ، واجتماعهم علي الباطل وعبادة الأصنام، وسعيهم الحثيث لصد الناس عن الإيمان بمحمد ﷺ هم في هذا يشبهون آل فرعون ومن قبلهم حين تحزبوا ضد موسى - عليه السلام - ودعوته ، وآذوه بكل أنواع الإيذاء، فكذبوا بآيات ربهم الذي رباهم على موائد كرمه، فكان الجزاء إهلاكهم غرقاً، ونجاة موسى - عليه السلام - ومن معه، كما كان جزاء كفار مكة القتل والسبى في «بدر» وغيرها، وذلك لأن جميعهم كانوا ظالمين لأنفسهم

---

(١)التحرير والتنوير : ٤٤/١٠ .

(٢) السابق نفس الموضع .

حين أبعدوها عن الإيمان، ولغيرهم حين زينوا لهم الكفر بعد أن شهدت الأدلة على بطلانه.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿كفروا﴾ في الموضع الثاني [آية ٥٠ الأنفال] في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول: «﴿كفروا - ٥٠-لا ﴾؛ لأن فاعل ﴿يتوفى﴾ ﴿الملائكة﴾ وما قيل إن المتوفى ههنا الله لايصح؛ إذ لااتصال للملائكة بالجملة إلا بإسناد الفعل إليهم، على أن الكفار لايستحقون أن يكون الله تعالى متوفيهم بلا واسطة».

والإمام النيسابوري (٧٢٨هـ) يقول[٢] : «﴿كفروالا ﴾ لأن فاعل ﴿يتوفى﴾ ﴿الملائكة﴾، وما قيل إن المتوفى هنا الله غير صحيح لاختلال النظم وفساد المعنى؛ لأن الكفار لايستحقون أن يتوفاهم الله بلا واسطة».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «... والأولى ألا يوقف على ﴿كفروا﴾، ولا على ﴿الملائكة﴾ بل على قوله: ﴿وأدبارهم﴾ أي حال الإدبار والإقبال».

ومما سبق يتضح لنا أن المعنى لايتم عند الوقوف على قوله: ﴿كفروا﴾؛ لأن الفاعل وهو ﴿الملائكة﴾ لم يأت بعد، وعندما يأتي الفاعل لابد أن نذكره

---

(١) علل الوقوف : ٥٣٩/٢ .

(٢) غرائب القرآن : ١٤/١٠ .

(٣) منار الهدى : ١٦٠ .

موصولاً بـ ﴿يضربون وجوههم وأدبارهم﴾، لأن هذا حال من ﴿الملائكة﴾، والحال تأتي موصولة بصاحبها، كما ذكرنا ذلك من قبل[١] .

والنحاة يؤيدون هذا المنع أيضاً : فابن الأنباري[٢] (٥٧٧هـ) يقول: «﴿يضربون﴾ جملة فعلية في موضع نصب على الحال من ﴿الملائكة﴾ ولو جعل حالاً من ﴿الذين كفروا﴾ لكان جائزاً».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٣] : «قوله تعالى : ﴿يتوفى﴾ قرأ بالياء وفي الفاعل وجهان:

أحدهما : ﴿الملائكة﴾ ولم يؤنث للفصل بينهما، ولأن تأنيث ﴿الملائكة﴾ غير حقيقي فعلى هذا يكون ﴿يضربون وجوههم﴾ حالاً ﴿من الملائكة﴾ أو حال من ﴿الذين كفروا﴾ لأن فيها ضميراً يعود عليهما.

والثاني: أن يكون الفاعل مضمراً أى إذ يتوفى الله، والملائكة على هذا مبتدأ، ويضربون الخبر، والجملة حال، ولم يحتج إلى الواو لأجل الضمير أى يتوفاهم والملائكة يضربون وجوههم ويقرأ بالتاء والفاعل الملائكة».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٤] : «والظاهر أن ﴿الملائكة﴾ فاعل ﴿يتوفى﴾ ويدل عليه قراءة ابن عامر والأعرج ﴿تتوفى﴾ بالتاء وذكر في قراءة غيرهما؛ لأن تأنيث ﴿الملائكة﴾ مجاز وحسنه الفصل».

---

(١)انظر ص ٧٢ من هذا البحث .

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن : ٣٨٩/١ .

(٣) التبيان : ٦٢٧/٢ ، وانظر معه : حاشية الشهاب :٢٨٢/٤ .

(٤) البحر المحيط : ٥٠٦/٤ ، وانظر معه : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى:٢٩٣/١ .

هذا، وكلام القــراء والنحاة يفـيد أن المعنى لايتم إلا بذكـر الفاعل وهو ﴿الملائكة﴾ والحـال التي جـاءت بعـده، وهـي جـملة ﴿يضـربون وجـوههم وأدبارهم﴾ .

والبلاغيون يؤيدون المنع هنا أيضاً، فيقول عبد القاهر (٤٧١هـ) - رحمه الله - [١] : «اعلم أن «الخبر» ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، و«خبر» ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فـالأول : خبـر المبتـدأ كـ «منطلق» في قـولك: «زيد منطلق» والفـعل كقولك: «خرج زيد»، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة.

والثانى : هو الحال كقولك: «جاءني زيد راكباً» وذاك لأن الحال خبر في الحقـيقة من حـيث إنك تثبت بها المعني لذي الحـال، كما تثـبت بخبر المبـتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل . . . إلخ».

ومن كلام عـبد القاهر (٤٧١هـ) - رحـمه الله - يتـضح لنا أن الفاعل وهو ﴿الملائكة﴾ ركن الإسناد، ولايتم المعنى إلا بذكره وعلى هذا فالوقف على قوله: ﴿كفروا﴾ يفسد المعنى، ويحدث الخلل في النظم القرآني؛ إذ يترتب على ذلك أن تبـدأ بقـولـه: ﴿والملائكة يضـربون وجـوههم وأدبـارهم﴾، فـيكون ﴿الملائكة﴾ مبتدأ والخبر جملة ﴿يضربون﴾ بعده، وهذا يفهم منه أن ﴿الملائكة﴾ يضربون وجوه أنفسـهم وأدبار أنفسهم؛ لأنك جعلت هذا كلاماً جديداً مقطوعاً عن سابقـه، وهذا مما لايخفى فسـاده، فوجب عندئذ اتصـال الكلام حتى يتم

---

(١)دلائل الإعجاز ص ٢١٢ ، وانظر معه : الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص ١٩٨ .

عود الضمائر إلى أصحابها، ويتصل الفعل بفاعله، والحال بصاحبها وبذلك يستقيم المعنى، ويفيد الكلام فائدته المقصودة منه.

ويضاف إلى ذلك أن الآية تصور مشهد الكفار حين تتوفاهم ﴿الملائكة﴾ حالة كونهم يضربون وجوه الكفار وأدبارهم في موقف غاية الذلة والهوان قائلين لهم: ذوقوا عذاب الحريق والوقف على ﴿كفروا﴾ يقطع تصوير هذا المشهد ويفسد المعنى.

لذا يقول الزمخشري (٥٣٨هـ) رحمه الله[١] : «﴿ولو ترى﴾ ولو عاينت وشاهدت؛ لأن ﴿لو﴾ ترد المضارع إلى معنى الماضي كما ترد ﴿إن﴾ الماضي إلى معنى الاستقبال».

وفي الموضع الثالث : {آية ٥٢ الأنفال}

وفي الموضع الخامس: {آية ٥٤ الأنفال}

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿فرعون﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ) يقول[٢]: ﴿فرعونۘ ﴾ للعطف».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٣] : «﴿فرعونۘ ﴾ للعطف».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري- :

---

(١) الكشاف : ٢/١٦٣ .

(٢) علل الوقوف : ٢/ ٥٤٠ .

(٣) غرائب القرآن : ١٠/١٤ .

(٤) منار الهدى : ٧١ .

﴿كدأب آل فرعون﴾ تام إن جعل ما بعده مبتدأ منقطعاً عما قبله وخبره ﴿كذبوا﴾ ، أو خبر مبتدأ، وليس بوقف إن عطف على ما قبله».

وعبارة الأشموني - رحمه الله - هنا تفيد أن ما بعد ﴿فرعون﴾ إن جعل منقطعاً عما قبله، فسيكون مبتدأ وخبره جملة ﴿كذبوا﴾ يكون الوقف على ﴿فرعون﴾ تاماً، وإن جعل ما بعد ﴿فرعون﴾ معطوفاً على ما قبله يكون الوقف ممنوعاً، وقد رجح السجاوندي والنيسابوري العطف.

وكلام النحاة يفهم منه المنع أيضاً، فيقول العكبري[1] (٦١٦هـ): «قوله تعالى: ﴿كدأب﴾ الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، وفي ذلك المحذوف أقوال:

أحدها: تقديره كفروا كفراً كعادة آل فرعون، وليس الفعل المقدر ههنا هو الذي في صلة ﴿الذين﴾ لأن الفعل قد انقطع تعلقه بالكاف لأجل استيفاء ﴿الذين﴾ خبره، ولكن بفعل دل عليه ﴿كفروا﴾ التي هي صلته.

والثاني: تقديره عذبوا عذاباً كدأب آل فرعون، ودل عليه ﴿أولئك هم وقود النار﴾.

والثالث : تقديره بطل إنتفاعهم بالأموال والأولاد كعادة آل فرعون.

والرابع : تقديره كذبوا تكذيباً كدأب آل فرعون، فعلي هذا يكون الضمير في ﴿كذبوا﴾ لهم، وفي ذلك تخويف لهم لعلمهم بما حل بآل فرعون، وفي أخذه لآل فرعون ﴿والذين من قبلهم﴾ على هذا في موضع جر عطفاً على آل فرعون.

(١) التبيان : ١/ ٢٤١ .

وقيل: الكاف في موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره : دأبهم في ذلك مثل دأب آل فرعون، فعلى هذا يجوز في ﴿والذين من قبلهم﴾ وجهان:

أحدهما : هو جره بالعطف أيضاً، وكذبوا في موضع الحال و﴿قد﴾ معه مراده، ويجوز أن يكون مستأنفاً لاموضع له ذكر لشرح حالهم.

والوجه الآخر: أن يكون الكلام تم على ﴿فرعون﴾، ﴿والذين من قبلهم﴾ مبتدأ، و﴿كذبوا﴾ خبره».

وكلام العكبري (٦١٦هـ) - رحمه الله - يفيد أن ما بعد ﴿فرعون﴾ يجوز فيه العطف على ما قبله سواء كانت الكاف في موضع نصب أو في موضع رفع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ حيث إن النظرة الشاملة المستوعبة لمضمون الآية تدلنا على أن الله تعالى يشبه حال كفار مكة في تكذيبهم لرسول الله ﷺ وتعاهدهم ذلك، وانتظامهم في هذا العناد حتى صار ديدنا لهم وعادة مستمرة لهم بحال آل فرعون الذين تظاهروا على موسى عليه السلام، وتعودوا على إيذائه ومطاردته والكفر به وبدعوته، وليس الأمر قاصراً على كفار مكة وآل فرعون، بل هناك أمم من قبلهم كقوم نوح وعاد وثمود كذبوا رسلهم، فكان العقاب جزاءً وفاقاً لهم بما قدموا من الكفر، فالصورة التشبيهية هنا تلزم القارئ أن يستمر في القراءة حتى يأتي بمكونات الصورة التشبيهية.

ومكوناتها الأساسية :

١- كفار مكة ٢- آل فرعون

٣- الذين من قبلهم كقوم نوح وعاد وثمود.

وهؤلاء جميعاً اشتركوا في جريمة الكفر والتكذيب بايات الله فكان العقاب للجميع في الدنيا والآخرة بما ذكر.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله تعالى- [١] : «﴿كدأب آل فرعون﴾ في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة استئناف مسوق لبيان أن ما حل بهم من العذاب بسبب كفرهم لابشيء آخر من جهة غيرهم بتشبيه حالهم بحال المعروفين بالإهلاك بسبب جرائمهم، لزيادة تقبيح حالهم، وللتنبيه على أن ذلك سنة مطردة فيما بين الأمم المهلكة، أى شأنهم الذي استمروا عليه مما فعلوا وفعل بهم من الأخذ ﴿كدأب آل فرعون﴾ المشهورين بقباحة الأعمال، وفظاعة العذاب والنكال ﴿والذين من قبلهم﴾ أى من قبل آل فرعون من الأمم التي فعلوا من المعاصى ما فعلوا ، ولقوا من العذاب ما لقوا، كقوم نوح وعاد وأضرابهم من أهل الكفر والعناد».

وقد يقول قائل : من أين أخذت دأب قريش وكفار مكة؟

فيأتي الجواب من الإمام الألوسي (١٢٧٠هـ) حيث يقول[٢] : «وأما دأب قريش فمستفاد مما ذكر بحكم التشبيه، فلله در التنزيل، حيث اكتفى في كل من التشبيهين بتفسير أحد الطرفين».

ومن المعلوم أن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وكالجملة الواحدة؛ فلا يجوز أن يوقف على المعطوف عليه دون ذكر المعطوف وخصوصاً

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٢٤٢ ، وانظر معه : روح المعانى: ١٠/ ٢٠ .

(٢) روح المعانى: ١٠/ ٢٠ .

إذا كان العطف بالواو، لأنها - والحالة هذه - تأتي لإشـراك شيئين أو أكثر في حكم واحد، فالوقف على أحدهما دون الإتيان بالآخر يخل بالمعنى، لذا يقول عبد القاهر (٤٧١هـ) - في مـعرض الحديث عن عطف الجمل-[١] : «. . وإذا كان كذلك كانـت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منهـا منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيء بعـد تمام الجملة من معمـولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته. . ».

وفي الموضع الرابع [آية ٥٣ الأنفال]

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿مـا بأنفسـهم﴾ في طبـعات المصـاحف الأربعة.

والقـرّاء يقولـون بمنع الوقف هنا: فـالسجـاوندي[٢] (٥٦٠هـ) يقول: «﴿بأنفسـهم ٥٣ لا ﴾ لعطف (أنَّ) على (بأنَّ)».

ويقـول النيـسابوري (٧٢٨هـ[٣]) : «﴿بأنفسـهم لا ﴾ لعطف (أنَّ) على (أنَّ)».

ولم يذكر فيه الأشموني[٤] وقفاً من أى نوع.

أمـا الداني (٤٤٤هـ) - رحـمـه الله - فـقـد قـال[٥] : «﴿. . . مـا

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤ .

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٤٠ .

(٣) غرائب القرآن : ١٠/ ١٤ .

(٤) منار الهدى : ١٦٠ .

(٥) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٢٨٧ .

بأنفسهم﴾ كاف». ، والوقف الكافي عنده[١] - كما ذكرنا من قبل: «هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً، والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ».

ومعلوم أن التعلق المعنوى يجعل المعنى متصلاً أوله بآخره والوقف دون الإتيان بآخر المعنى يفسد النظم؛ ولذا فما يراه الداني كافياً يراه غيره قبيحاً ممنوعاً؛ لأن المعنى غاية ما ينشده القارئ والسامع لكتاب الله تعالى.

أما النحاة فإنهم يؤيدون منع الوقف هنا أيضاً: كالعكبري[٢] (٦١٦هـ) الذي يقول: «قوله تعالى : ﴿وأن الله سميع عليم﴾ يقرأ بفتح الهمزة تقديره: ذلك بأن الله لم يك مغيراً، وبأن الله سميع، ويقرأ بالكسر على الاستئناف».

وكلام العكبري - رحمه الله - يفيد أن ما بعد قوله : ﴿بأنفسهم﴾ مشترك مع ما قبله في التعليل.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، ولايتم المعنى بذكر جزء من المعنى دون ذكر الجزء الآخر المكمل له، وقد ذكرنا عبارة عبد القاهر في الموضع السابق[٣] .

وعندما نتأمل معنى الآية ندرك أنها تعليل لنزول العقاب والعذاب بكفار مكة، وبآل فرعون والذين من قبلهم في الآية السابقة بأن الله اقتضت حكمته ألا يغير النعمة بالنقمة إلا إذا غير الإنسان من نفسه فاستبدل الخير بالشر،

---

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا: ١٤٣ .

(٢) التبيان :٢/٦٢٨ .

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٤٤ .

والصلاح بالفساد فيستحق عندئذ أن ينزل به العقاب والعذاب، فلا يغير الله النعمة ويبدلها بالنقمة إلا إذا غير الإنسان حاله، فيصير أهلا لذلك التغيير سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله-[١] : «﴿... وأن الله سميع عليم﴾ عطف على ﴿أن الله﴾ إلخ داخل معه في حيز التعليل أى وبسبب أنه تعالى سميع عليم، يسمع ويعلم جميع ما يأتون وما يذرون من الأقوال والأفعال السابقة واللاحقة، فيرتب على كل منها ما يليق بها من إبقاء النعمة وتغييرها».

وعبارة أبي السعود - رحمه الله - تفيد اشتراك ما بعد قوله ﴿ما بأنفسهم﴾ مع ما قبله في التعليل أى تعليل إهلاك كفار مكة وآل فرعون والذين من قبلهم كقوم عاد وثمود، وهذا قانون عام ينسحب على كل ذي نعمة لايحسن جوارها، فإن نعم الله تعالى يحافظ عليها بشكر الله عليها لتدوم، وردها إلى مصدرها وهو الله تعالى مع حسن التوجه إلى الله ودوام الشكر، واستعمال النعمة فيما خلقت له، لذا نجد المعنى لايكون تاماً كاملاً إلا إذا ذكرت التعليل كاملاً، والتعليل يبدأ ببيان أن الله لايغير نعمة أنعم بها على قوم حتى يحدثوا بأنفسهم ما يجعل الله ينحيها عنهم، ويبدلها بالنقم، لأن المنعم بها سميع للأقوال، عليم بالأفعال فلا يخفى عليه شيء.

لذا، فليحذر الذين يخالفون هذه النواميس الإلهية، ومن ثم وجب ذكر الآية كاملة بدون توقف ليتم المعنى. والله أعلم.

---

(١) إرشاد العقل السليم :٢/ ٢٤٣ ، وانظر معه : روح المعاني: ١٠/ ١٩ .

الموضع السادس : آية ٢ التوبة

الموضع السابع : آية ٣ التوبة

يقول الله تعالى : ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ۝ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝﴾ [الآيتان : ٢ ، ٣ التوبة] .

إضاءة

قال البيضاوي (٦٨٥هـ)[١] : « ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر﴾ شوال وذي العقدة وذى الحجة والمحرم، لأنها نزلت في شوال.

وقيل هي: عشرون من ذي الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول وعشر من ربيع الآخر؛ لأن التبليغ كان يوم النحر؛ لما روى أنها لما نزلت أرسل رسول الله ﷺ علياً - رضى الله عنه - راكباً العضباء ليقرأها على أهل الموسم، فقيل له: لو بعثت بها إلى أبي بكر فقال: لايؤدى عني إلا رجل مني، فلما دنا على - رضى الله تعالى عنه - سمع أبو بكر - رضي الله عنه - الرغاء فوقف وقال: هذا رغاء ناقة رسول الله ﷺ فلما لحقه قال: أمير أو مأمور، قال : مأمور فلما كان قبل يوم التروية خطب أبو بكر - رضي الله عنه - وحدثهم عن مناسكهم، وقام على يوم النحر عند جمرة العقبة وقال: «أيها الناس إني رسول رسول الله إليكم، فقالوا : بماذا؟ فقرأ عليهم ثلاثين أو أربعين آية ثم قال: أمرت بأربع:

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجي : ٢٩٧/٤.

* ألا يقرب البيت بعد هذا العام مشرك.

* ولا يطوف بالبيت عريان.

* ولايدخل الجنة إلا كل نفس مؤمنة.

* وأن يتم إلى كل ذي عهد عهده.

ومعنى قوله: ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر﴾- كما يقول الفراء (٢٠٧هـ)(١) : «تفرقوا آمنين أربعة أشهر مدتكم». و«السياحة والسيح: الذهاب في الأرض والسير فيها بسهولة على مقتضى المشيئة»(٢) .

وفي لسان العرب : «السياحة : الذهاب في الأرض للعبادة والترهب وساح في الأرض يسيح سياحة، وسيوحاً وسيحا وسيحاناً أى ذهب»(٣) .

قوله: ﴿واعلموا أنكم غير معجزي الله﴾ أى : «لاتفوتونه وإن أمهلكم، وهو مخزيكم أى مذلكم في الدنيا بالقتل، وفي الآخرة بالعذاب»(٤) .

ومعنى ﴿معجزين﴾ كما يقول الراغب (٥٠٢هـ)(٥) : «وأعجزت فلاناً وعجّزته، وعاجزته: جعلته عاجزاً».

ومعنى الآية - في إيجاز - : «قال المفسرون(٦) : هذا تأجيل من الله

---

(١) معاني القرآن:١/ ٤٢٠ ، وانظر معه : مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى:١/ ٢٥٢ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٢٥٢ .

(٣) لسان العرب: مادة (سيح) .

(٤) الكشاف : ٢/ ١٧٢ .

(٥) المفردات : مادة (عجز) .

(٦) غرائب القرآن : ١٠/ ٤٠ .

للمشركين ، فمن كانت مدة عهده أكثر من أربعة أشهر حطت إلى أربعة، ومن كانت مدته أقل رفعت إليها، والمقصود من هذا التأجيل: أن يتفكروا في أنفسهم، ويحتاطوا في الأمر، ويعلموا أنه ليس لهم بعد هذه المدة إلا أحد أمور ثلاثة:

الإسلام، أو قبول الجزية، أو السيف، فيصير ذلك حاملاً لهم على قبول الإسلام ظاهراً، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: ﴿واعلموا أنكم غير معجزي الله﴾ أي اعلموا أن هذا الإمهال ليس لعجز، ولكن لمصلحة ولطف؛ ليتوب من تاب».

الموضع السابع : [آية ٣ التوبة]

في هذه الآية: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ اى إعلام أو إعلان من الله ورسوله «يقال: آذنته بالشيء إذا أعلمته به»[١] ، ﴿إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

ما المقصود بالحج الأكبر ؟

قيل : هو يوم عرفة، وقيل : هو يوم النحر. ومعلوم أنه سمى بهذا لأن من فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج كله، وأصبح حجه باطلاً، وعليه الإعادة من عام قابل، ومن ثم صح قوله ﷺ: «الحج عرفة»[٢] ، لأنه أعظم أركان الحج.

---

(١)معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٤٢٩ .

(٢) رواه أحمد والأربعة عن عبد الرحمن بن يعمر،وهو متفق عليه .

قال الزجاج (٣١١هـ)[١] : «والحج الأكبر هو الوقـوف بعرفة» وقال الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «يوم عرفة، وقيل : يوم النحر لأن فيه تمام الحج، ومعظم أفعاله من الطواف والنحر والحلق والرمي».

«والإجماع أنه من فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج»[٣] .

«﴿فإن تبتم﴾ من الكفر والغدر ﴿فهو خير لكم وإن توليتم﴾ عن التوبة، أو تبـتم عن التولي والإعـراض عن الإسـلام والوفاء ﴿فـاعلمـوا أنكم غيـر سابقين الله تعالى، ولافائتين أخذه وعقابه»[٤] .

ثم تختم الآية ببـشارة الكفار بـعذاب أليم، وفي هذا الأمر سـخرية من الكفار؛ حيث استعمل البشارة - التـي هي خاصة بالخبر السار - في هذا الخبر بالعذاب سخرية واستهزاء بالكفار، فإن من يستمع إلى قوله: ﴿وبشر﴾ يظن أن الخبر سار، وعندما يفاجأ بذلك الخبـر الذي يفيد العذاب فإنه يصاب بالصدمة مرتين: مرة عندما توقع الخير بعد الأمر بالبشارة، ومرة أخرى عندما يذوق هذا العذاب، وليس العذاب مجرد عذاب، ولكنه موصوف بصيغة المبالغة ﴿أليم﴾، وتأمل حال الكفار وقت هذا الإخـبار فقد تعلقت قلوبهم بخبـر سار عند الأمر ﴿بشر﴾، ثم كانت خيبة الأمل عندما انقلبت البـشارة سخرية وتهكماً، ليعلموا بالعذاب، وهذا العذاب موصوف بالإيلام المبالغ فيه.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٩/٢ .

(٢) الكشاف : ١٧٣/٢ .

(٣) معاني القرآن للزجاج :٤٣/٢ .

(٤) الكشاف: ١٧٤/٢ .

شاهد هذين الموضعين

الموضع السادس : [آية ٢ التوبة]

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ في طبعات المصاحف الأربعة .

والقرّاء يقولون بمنع الوقف : فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول: ﴿غير معجزي الله -٢-ﻻ ﴾ لعطف أن».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] : «﴿معجزي الله -ﻻ ﴾ للعطف».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿غير معجزي الله﴾ ليس بوقف؛ لعطف ﴿وأن الله﴾ علي ما قبله».

هذا، وكلام القراء السابق يفيد منع الوقف هنا بسبب العطف أى عطف جملة ﴿وأن الله مخزي الكافرين﴾ على قوله: ﴿أنكم غير معجزي الله﴾، وذلك لأن كليهما داخل في حيز الأمر في قوله : ﴿واعلموا﴾ .

والنحاة يؤيدون المنع أيضاً: فهذا الإمام الزجاج[٤] (٣١١هـ) يقول: «﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾ الأجود فتح ﴿أنَّ﴾ على معنى ﴿اعلموا أن الله مخزي الكافرين﴾».

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٥٤٤ .

(٢) غرائب القرآن : ١٠/ ٣٧ .

(٣) منار الهدى : ١٦٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٤٢٩ .

وهذا القول من الزجاج يفيد أن الأمر في قوله ﴿واعلموا﴾ يشتمل على شيئين هما:

﴿أنكم غير معجزي الله﴾ والثاني: ﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾ فهذان داخلان في حيز الأمر ﴿اعلموا﴾، وعلى هذا يمنع الوقف على قوله: ﴿غير معجزي الله﴾؛ لأن بقية المأمور به أن يكون معلوماً لم يأت به، فالوقف قبل مجيئه يفسد المعنى، ويحدث خللاً في النظم.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى يفسد عند الوقف على قوله: ﴿غير معجزي الله﴾ قبل الإتيان ببقية المعنى المقصود، لأن المقصود بالعلم المأمور به - في قوله : ﴿واعلموا﴾ شيئان هما:

الأول : ﴿أنكم غير معجزي الله﴾ ، والثاني : ﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾، والإتيان بواو العطف يفيد التشريك في الحكم كأنه تعالي قال:

واعلموا أنكم غير معجزي الله . واعلموا أن الله مخزي الكافرين.

لذا يقول ابن عاشور[1] (١٣٩٤هـ) رحمه الله : «وعطف قوله ﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾ على قوله: ﴿أنكم غير معجزي الله﴾ فهو داخل في عمل ﴿واعلموا﴾، فمقصود منه وعيه العلم به كما تقدم آنفاً، وكان ذكر ﴿الكافرين﴾ إخراجاً على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضى الظاهر أن يقول: وأن الله مخزيكم، ووجه تخريجه على الإظهار: الدلالة على سببية الكفر في الخزي».

---

(١) التحرير والتنوير : ١٠٦/١٠ ، وانظر معه: مفاتيح الغيب :١٧٦/١٥ وإرشاد العقل السليم : ٢٥٢/٢، وروح المعاني: ٤٦/١٠ .

وعبارة ابن عاشور هنا تفيد ما قلناه من قبل، وهو الدلالة على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وقد تم إيضاح ذلك بحمد الله، وهذا - أيضاً - مفهوم عبارة الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ - رحمه الله - التى ذكرناها من قبل»[١] .

والمتأمل لهذه الآية - منذ بدايتها يدرك أن الأمر بالسياحة في الأرض هذه المدة المعلومة، مع الأخذ في العلم والاعتبار أنكم غير قادرين على الهرب من الله والإفلات من عقابه وأن الله مخزى الكافرين ومذلهم - يلحظ أمراً هاماً وهو عدم صحة الوقوف أثناءها بأى حال، لأن المعنى لايمكن تجزئته فيها. والله أعلم .

الموضع السابع : [آية ٣ التوبة]

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ۙ﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يؤيدون منع الوقف هنا : فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)يقول[٢] : «﴿من المشركين - ٣-ۙ ﴾ للعطف».

ويقول النيسابوري[٣] (٧٢٨هـ) : «﴿من المشركين -٣-ۙ ﴾ للعطف».

وكلام هذين العالمين الجليلين يفيد منع الوقف هنا بسبب العطف. والنحاة يؤيدون منع الوقف هنا : فيقول ابن الأنباري[٤] (٥٧٧هـ) :

---

(١)انظر دلائل الإعجاز: ٢٤٤ .

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٤٤ .

(٣) غرائب القرآن: ١٠/ ٣٧ .

(٤) البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٩٣ ، وانظر معه: التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى: ٢/ ٦٣٤ .

«﴿ورسوله﴾ قرئ بالرفع والنصب، فالـرفع من وجهين : أحدهما : أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف وتقديره : ورسوله برئ فحذف لدلالة الأول عليه، ونظائره كثيرة.

والثانـي : أن يكون مرفوعـاً بالعطف على الضـمير المرفـوع في ﴿برئ﴾ وجـاز العطف علي الضـمـيـر المرفوع، وإن لـم يؤكد لوجـود الفـصل بالجـار والمجرور؛ لأنه يقـوم مقامه. وقـيل : إنه معطوف على مـوضع اسم الله تعالى قبل دخول ﴿أنَّ﴾ وهو الابتـداء، وذلك غير جائز؛ لأن ﴿أنَّ﴾ قد غـيرت معنى الابتداء، لأنها مع ما بعـدها في تأويل المصدر، فليست كـ ﴿إنَّ﴾ المكسورة التي لاتدل على غير التأكيد، فلا يفيد دخولها معنى الابتداء. والنصب بالعطف على اللفظ، وهذا ظاهر».

ويقول العكبـري (٦١٦هـ) - رحمه الله -[١] : «ويقرأ بالنصب عطفاً على اسم أن، ويقـرأ بـالجـر شـاذاً، وهو على القـسم ولايكـون عطفـاً على المشركين؛ لأنه يؤدى إلى الكفر».

وقد نقل الأشـموني[٢] - من علمـاء القرن الحادى عـشر الهـجري - إجماع القـراء على رفع ﴿ورسولُه﴾، وأما من قرأ بالنصب والجـر، فقد نسب كلا منهما إلى من قرأ بهما فقال:

«... وقد اجتـمعت القراء على رفع ﴿ورسوله﴾ إلا عيـسى بن عمر، وابن أبي إسحـاق فإنهـما كانا يـنصبان فـعلى مذهبـهما يحـسن الوقف على

---

(١) التبيان في إعراب القرآن :٢/ ٦٣٤ .

(٢) منار الهدى: ١٦٢ .

﴿ورسوله﴾، ولايحسن على المشركين لأن ﴿ورسوله﴾ عطف على لفظ الجلالة، أو على أنه مفعول معه. وقرأ الحسن ﴿ورسوله﴾ بالجر على أنه مقسم به أي ورسوله إن الأمر كذلك، وحذف جوابه لفهم المعنى وعليها يوقف على المشركين أيضاً، وهذه القراءة يبعد صحتها عن الحسن للإيهام حتى يحكي أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأ ﴿ورسوله﴾ بالجر، فقال: الأعرابي: إن كان الله بريئاً من رسوله فأنا برئ. فأنفذه القارئ إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فحكى الأعرابي الواقعة، فحينئذ أمر بتعليم العربية. ويحكى أيضاً عن علي - كرم الله وجهه - ، وعن أبي الأسود الدؤلي».

وبالنظر إلى أقوال العلماء السابقين، فإننا نلحظ إجماع القراء على رفع ﴿ورسولُه﴾ ، والرفع على العطف هو الأصح، لاتساقه مع المعنى؛ حيث تجتمع براءة الله وبراءه رسوله من المشركين ويؤيد هذاالمعنى قراءة النصب، ومن ثم فإن الذي تطمئن إليه النفس هو القول بالرفع على العطف الذي يؤدى إلى منع الوقف على ﴿من المشركين﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا، فيقول ابن عاشور[1] (١٣٩٤هـ) رحمه الله: «وعطف ﴿ورسولُه﴾ - بالرفع - عند القراء كلهم؛ لأنه من عطف الجملة؛ لأن السامع يعلم من الرفع أن تقديره: ورسولُه برئ من المشركين، ففي هذا الرفع معنى بليغ من الإيضاح للمعنى مع الإيجاز في اللفظ وهذه نكتة قرآنية بليغة، وقد اهتدى بها ضابئ بن الحارث في قوله:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله ۞ فإني وقيار بها لغريب

(١) التحرير والتنوير: ١٠/١٠٩ .

برفع (قيار)، لأنه أراد أن يجعل غربة جَمَلِه المسمى (قياراً) غربة أخرى غير تابعة لغربته».

وسياق الآية - كما ترى - فيه أذان من الله ورسوله أى إعلام وإعلان مشترك من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر بماذا ؟

يقول ربنا بالبراءة من المشركين، وكما اشترك الرسول ﷺ مع الله في الأذان، اشترك في البراءة كذلك معه، وهذا هو الأوفق للسياق ولتمام المعنى؛ وليستقيم أول المعنى مع آخره.

ويقول الدكتور عبد العظيم المطعني[1] : «. . . أما سر أو لطيفة هذا المنع فلأن (رسول) معطوف على مضمون جملة ﴿أن الله برئ من المشركين﴾ أو الواو التي قبل ﴿رسوله﴾ للاستئناف، وإن كان التقدير فإن المعنى (ورسوله برئ منهم) فالبراءة من المشركين حاصلة من الله ورسوله، وكمال البيان هنا يتوقف على وصل ﴿ورسوله﴾ بما قبله، فإذا تم الوقوف على ﴿المشركين﴾ حدثت جفوة عارضة بين البراءتين؛ لذلك امتنع الوقف هنا؛ لئلا يقطع بين النظيرين: وهما براءة الله من المشركين، وبراءة رسوله منهم» والله أعلم .

الموضع الثامن : [آية ١٢ التوبة]

يقول الله تعالى: ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾ ﴾.

---

(١) مجلة منبر الإسلام ص ٥٥ من العدد ١٠(شوال ١٤٢١هـ- يناير ٢٠٠١م) السنة ٥٩ .

إضاءة

هذه الآية «نزلت في أبي سفيان بن حرب، والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو، وعكرمة بن أبي جهل، وسائر رؤساء قريش الذين نقضوا العهد، وهم الذين هموا بإخراج الرسول»[١] .

والصحيح - كما يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٢] : «أن الآية عامة وإن كان سبب نزولها مشركي قريش، فهي عامة لهم ولغيرهم والله أعلم» .

والنكث معناه : «نكث الأكسية والغزل قريب من النقض واستعير لنقض العهد، قال تعالى: ﴿وإن نكثوا أيمانهم. . .﴾ والنكث كالنقض»[٣] .

والطعن معناه: «الضرب بالرمح وبالقرن وما يجرى مجراهما وتطاعنوا واطعنوا، واستعير للوقيعة قال: ﴿وطعنا في الدين - وطعنوا في دينكم﴾[٤] .

والمعنى: «يقول تعالى: وإن نكث هؤلاء المشركون الذين عاهدتموهم على مدة معينة أيمانهم، أى عهودهم ومواثيقهم ﴿وطعنوا في دينكم﴾ أى عابوه وانتقصوه»[٥] فقد وجبت عليكم مقاتلتهم، لأنهم صاروا بذلك النقض والغدر قادة في الكفر، وزعماء للكفار، وقد كانوا كذلك إذا نظرنا إلى سبب النزول، ثم عللت الآية هذا الأمر بالقتال ﴿إنهم لاأيمان لهم﴾ «أى علي الحقيقة؛ حيث لايراعونها ولايعدون نقضها محذوراً، وإن أجروها على ألسنتهم»[٦] .

---

(١) أسباب النزول للواحدى ٢٠٠ .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٢/ ٣٣٩ .

(٣) المفردات : مادة (نكث) .

(٤) المفردات : مادة (طعن).

(٥) تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٣٣٩ .

(٦) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٢٥٧ .

وإن كان بعض المفسرين كأبي السعـود (٩٨٢هـ) يختار أن يجعل التعليل لمضمـون جملة الشـرط فيـقول[١] : «ولعل الأولى جعلـها تعليلاً لمضـمون الشرط، كـأنه قيل: وإن نكثـوا وطعنوا كما هو ا لمتـوقع منهم، إذ لاايمان لهم حقيقة حتى ينكثوها أو لاستمرار القتال المأمور به المستفاد من سياق الكلام كأنه قيل: فقاتلوهم إلى أن يؤمنوا إنهم لا ايمان لهم حتى يعقد معهم عهد آخر».

وهذا الرأى هو المختار عنـدى كذلك؛ لأن مـشركي مـكة حالهم قـبل النكث والطعن، كحالهم بعد النكث والطعن، فهـم لايفون بعهد، ولايلتزمون بيمين، فجعل التعليل خاصاً بمضمون الشرط أنسب للسياق والمقام.

وهذا الرأي يجعل الآية كلها من أولها إلى آخرها تدل على معنى متصل لايمكن تجزئته، كأنه تعـالى يقول: المتوقع والمعهود في الكفار عـدم الوفاء بعهد أو يمين ؛ ولذا فإن نقضوا العهد وخانوا، فـقاتلوهم رجاء أن ينتهوا، لذا يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله[٢] : «وجعل الجملة تعليـلاً للأمر بالقتال لايساعـده تعليقه بالنكث والطعن، لأن حـالهم في أن لاايمان لهم حقيقـة بعد النكث والطعن كـحالهم قـبل ذلك وحمـله على معنى عـدم بقاء أيمانهم بـعد النكث والطعن مع أنه لاحاجة إلى بيانه خلاف الظاهر».

هذا ، والقـراءة التي أجمع عليـها القـراء - ما عـدا ابن عامر - بـفتح الهـمزة؛ لـذا يقول صـاحب الكشف - مكي الـقيـسي[٣] (٤٣٧هـ): «وقرأ

---

(١) السابق: نفس الموضع ..، وانظر معه: روح المعانى: ٥٨/١٠ .

(٢) إرشاد العقل السليم: ٢٥٧/٢ ، وانظر معه : روح المعانى: ٥٨/١٠ .

(٣) الكشف: ٥٠٠/١ .

الباقون بفتح الهمزة أى جعلوه جمع يمين، ودل على ذلك قوله قبل ذلك ﴿إلا الذين عاهدتم﴾ ، والمعاهدة بالأيمان تكون، ودل على ذلك قوله: ﴿ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم﴾ والفتح الاختيار؛ لأن المعنى عليه، ولأن الجماعة عليه».

وأما على القراءة بالكسر فإنه يكون مصدر أمنته من الأمان يقول مكي القيسي (٤٣٧هـ)[(١)] : «قرأه ابن عامر بكسر الهمزة جعله مصدر (أمنته) من الزمان أى لايؤمنون في أنفسهم وقيل: معناه لايوفون لأحد بأمان يعقدونه له».

وقوله: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ يقول الزمخشري[(٢)] (٥٣٨هـ) : «فقاتلوهم فوضع أئمة الكفر موضع ضميرهم إشعاراً بأنهم إذا نكثوا في حال الشرك تمرداً وطغياناً، وطرحاً لعادات الكرام الأوفياء من العرب، ثم آمنوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، وصاروا إخوانا للمسلمين في الدين، ثم رجعوا فارتدوا عن الإسلام ونكثوا ما بايعوا عليه من الإيمان والوفاء بالعهود، وقعدوا يطعنون في دين الله ويقولون : ليس دين محمد بشيء فهم أئمة الكفر، وذووا الرياسة والتقدم فيه لايشق كافر غبارهم».

قوله: ﴿لعلهم ينتهون﴾ «متعلق بقوله: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ أى ليكن غرضكم في مقاتلتهم بعدما وجد منهم ماوجد من العظائم أن تكون المقاتلة سبباً في انتهائهم عما هم عليه وهذا من غاية كرمه وفضله وعوده على المسيء بالرحمة كلما عاد»[(٣)] .

---

(١) السابق نفس الموضع وانظر معه: معانى القرآن للفراء: ١/ ٤٢٥ ، ومعانى القرآن للزجاج: ٢/ ٤٣٥ .

(٢) الكشاف : ٢/ ١٧٧ ، وانظر معه: مفاتيح الغيب : ١٥/ ١٨٧ ، وغرائب القرآن: ١٠/ ٤٨ .

(٣) الكشاف: ٢/ ١٧٧، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٥/ ١٨٧، وغرائب القرآن: ١٠/ ٤٨، وإرشاد العقل السليم: ٢/ ٢٥٧، وروح المعانى: ١٠/ ٥٨ .

وعبارة الكشاف تفيد أن المقاتلة هدفهـا رجاء انتهاء الكفار عما هم عليه.

قال الزجاج (٣١١هـ)[١] : «أي ليرجى منهم الانتهاء».

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أئمة الكفر﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف كالإمام السجاوندي[٢] (٥٦٠هـ) الذي يقول ﴿أئمة الكفر - ١٢-ˇ﴾ لتعلق ﴿لعلهم﴾ بقوله: ﴿فقاتلوا﴾ وجملة ﴿إن﴾ معترضة».

والنيسابوري (٧٢٨هـ) الذي يقول[٣] : «﴿أئمة الكفر ˇ﴾ لتعلق ﴿لعلهم﴾ بقوله: ﴿فقاتلوا﴾ وما بينهما اعتراض».

ومما سبق يتبين لنا أن الوقف ممنوع هنا؛ لأن ما بعد ﴿أئمة الكفر﴾ جملة معترضة لامحل لها من الإعراب، وقوله: ﴿لعلهم ينتهون﴾ من تتمة الكلام السابق وهو قوله: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾، فهو متعلق به؛ لأن الغاية من القتال رجاء الانتهاء.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ) - رحمه الله[٤] : «﴿لعلهم ينتهون﴾ متعلق بقوله : ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ أي ليكن غرضكم في مقاتلتهم بعدما وجد منهم ما وجد من العظائم أن تكون المقاتلة سبباً في انتهائهم عما هم عليه».

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٣٦ .

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٤٥ .

(٣) غرائب القرآن: ١٠/ ٣٧ .

(٣) الكشاف: ٢/ ١٧٧ .

والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ ذلك لأن الآية كلهـا من أولها إلى آخرها تدل على معنى متصل لايمكن تجزئته فقد بدأت بأداة الشرط ﴿إن﴾ التي تتطلب فعل شرط وهو قوله: ﴿نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم﴾ وما عطف عليه وهو قـوله: ﴿وطعنوا في دينكم﴾، ثـم يأتي جـواب الشرط ﴿فـقـاتلوا أئمـة الكفر﴾، ولو كـان هذا الجواب لامتعلق له لـتم المعنى هنا ولكنه - أى جواب الشرط - له تتـمة تتعلق به، بحيث لايتم مـعناه إلا بالإتيان بها، وهذه التـتمة ﴿لعلهم ينتهـون﴾ فهذه غاية الأمـر بالقتال، وأمـا قوله : ﴿إنهم لاأيمان لهم﴾ فهي جملة معترضة.

ولو أجزنا الـوقوف على قوله: ﴿أئمـة الكفر﴾ لأجـزنا تبعـاً له الابتداء بقوله: ﴿إنهم لاأيمان لهم﴾ التي جـيء بها اعتراضـاً - بين هذا المعنى المتصل، وهو الأمر بالقتال وغايته - لبيان التعليل لمضمون الشرط، كأنه قيل: وإن نكثوا وطعنوا كما هو المتوقع منهم؛ إذ لاأيمان لهم حقيقة حتى ينكثوها.

وعبـارة الزمخـشري - رحمـه الله - التي ذكرنـاها سابقاً تنـهض دليلاً للبلاغيين في تأييد منع الوقف، وهي عبارة سديدة تفيد ما نقصد إليه؛ ولذلك أخذها بحروفهـا كاملة من غير تبديل ولا تغيـير، ولازيادة ولا نقصان كل من الرازي(١) (٦٠٦هـ) ، والنيسابوري(٢) (٧٢٨هـ)، وأبي السعود(٣) (٩٨٢هـ) والآلوسي(٤) (١٢٧٠هـ).

---

(١) مفاتيح الغيب: ١٨٧/١٥ .

(٢) غرائب القرآن: ٤٨/١٠ .

(٣) إرشاد العقل السليم :٢٥٧/٢ .

(٤) روح المعاني: ٦٠/١٠

ونختار هنا عبارة أبي السعود - رحمه الله - حيث يقول[1] : «﴿لعلهم ينتهون﴾ متعلق بقوله تعالى : ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ أى قاتلوهم إرادة أن ينتهوا أى ليكن غرضكم من القتال انتهاءهم عما هم عليه من الكفر، وسائر العظائم التي يرتكبونها لإيصال الأذية بهم، كما هو ديدن المؤذين».

الموضع التاسع :

يقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَـٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾﴾ [آية ٢٥ الرعد].

إضاءة

في هذه الآية حديث عن صفات أصناف من الناس يخالفون من تحدث القرآن عنهم من قبل في هذه الآيات: ﴿. . . إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ ﴿٢٠﴾ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴿٢١﴾ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ (الآيات من ١٩ - ٢٤ الرعد).

فأولئك السابقون الموصوفون بصفات الكمال الإنساني يخالفهم ويعاندهم، ويضادهم أقوام من الناس اتصفوا بهذه الصفات المرذولة السيئة فقال عز من قائل : ﴿والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه. . . الآية﴾.

(١) إرشاد العقل السليم :٢/٢٥٧ .

والمعنى : تصف لنا الآية أقواماً من الناس، اتصفوا بصفات مرذولة، فهم لايتمسكون بعهودهم مع الله تعالي بعدما أخذت عليهم موثقة ومؤكدة مثل ذلك العهد الذي أخذه الله علينا ونحن في عالم الذر ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ (١٧٢) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ (١٧٣)﴾ (الآيتان ١٧٢، ١٧٣ الأعراف). فهذا عهد الذر المأخوذ على جميع من خلق الله من ذرية ذرأها من آدم - عليه السلام - فالكفار ستروا هذا العهد وتركوه وأنكروه، وكل من نقض العهد مع الله، فهو على نقض العهد مع غيره أكثر جرأة.

والنقض : «انتشار العَقْد من البناء والحَبْل والعِقْد وهو ضد الإبرام . . ومن نقض الحَبْل والعِقْد استعير نقض العهد»[١] والعهد هو : «حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال، وسمى الموثق الذي يلزم مراعاته عهداً»[٢] .

والميثاق : «عقد مؤكد بيمين وعهد. . .»[٣] وهذه هي الصفة الأولى من صفات هؤلاء الأقوام.

والصفة الثانية: أنهم يقطعون كل ما أمر الله به أن يوصل كقطع الأرحام، وإساءة معاملة أمهاتهم وآبائهم وذوي قراباتهم؛ لأنهم لايرعون حرمة لهذه الوشائج التي تجمع بين أولى الأرحام. يقول الراغب (٥٠٢هـ)[٤]:

---

(١) المفردات للراغب: مادة (نقض).

(٢) السابق: مادة (عهد).

(٣) السابق: مادة (وثق).

(٤) السابق: مادة (قطع).

«القطع : فصل الشيء مدركاً بالبصر كالأجسام، أو مدركاً بالبصيرة كالأشياء المعقولة .. وقطع الوصل هو الهجران، وقطع الرحم يكون بالهجران ومنع البر».

ويوضح الراغب (٥٠٢هـ) - أيضاً - معنى الوصل والاتصال فيقول[١] : «والاتصال: اتحاد الأشياء بعضها ببعض كاتحاد طرفي الدائرة، ويضاد الانفصال، ويستعمل الوصل في الأعيان وفي المعاني يقال: وصلت فلاناً، قال الله تعالى : ﴿ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل﴾».

والصفة الثالثة : أنهم يفسدون في الأرض، والفساد: «خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج أو كثيراً، ويضاده الإصلاح»[٢] وللفساد صور شتى لاتقع تحت حصر.

هؤلاء الموصوفون بهذه الصفات ما جزاؤهم؟ فقال تعالى : ﴿أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾. هذا هوالجزاء الذي أعده الله تعالى لهؤلاء، والتعبير بـ ﴿أولئك﴾ يوحى بالبعد المستقبح المرذول، فهم مبعدون من رحمة الله تعالى وتقديم الجار والمجرور - الخبر - في قوله: ﴿لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾ على المبتدأ يفيد القصر والتخصيص فكأن اللعنة وسوء الدار مقصورتان عليهم لاتتعداهم إلى غيرهم والتعبير بلام الملكية يقوى هذا التخصيص وهذا القصر فكأن هاتين الصفتين صارتا مملوكتين لهم وملازمتين لهم كما يلازم المالكُ الشيء الذي يملكه.

---

(١) المفردات للراغب: مادة (وصل).

(٢) السابق: مادة (فسد).

واللعنة هي : «الطرد والإبعاد على سبيل السخط، وذلك من الله تعالى في الآخرة عقوبة، وفي الدنيا انقطاع من قبول رحمته وتوفيقه، ومن الإنسان دعاء على غيره»[(١)] .

والجزء الثاني من العقاب هو قوله: ﴿ولهم سوء الدار﴾ والسوء : «كل ما يغم الإنسان من الأمور الدنيوية والأخروية ومن الأحوال النفسية والبدنية والخارجة من فوات مال وجاه وفقد حميم»[(٢)] وسوء الدار هنا يعم الدنيا والآخرة.

شاهد هذا للوضع

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿ويفسدون في الأرضۚ ﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا كالإمام السجاوندي ـ٥٦٠هـ) الذي يقول[(٣)] : ﴿في الأرض - ٢٥-ۚ ﴾؛ لأن قوله: ﴿أولئك﴾ خبر المبتدأ».

ويقول الأشموني[(٤)] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - «﴿ويفسدون في الأرض﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿أولئك﴾ خبر ﴿والذين ينقضون﴾ فلا يفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ) - رحمه الله[(٥)] : «وجملة ﴿أولئك لهم

(١) المفردات: مادة (لعن).

(٢) السابق: مادة (سوأ).

(٣) علل الوقوف: ٢/ ٦١٦ .

(٤) منار الهدى: ٢٠٢

(٥) التحرير والتنوير: ١٣/ ١٣٣ .

اللعنة﴾ خبر عن ﴿والذين ينقضون﴾.

ومما تقدم يتبين لنا أن جملة ﴿أولئك لهم اللعنة﴾ خبر عن المبتدأ الذي بدأت به الآية، وهو الاسم الموصول - ﴿والذين ينقضون﴾.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الآية بدأت بالمبتدأ وهو الاسم الموصول - ﴿والذين﴾ - ثم بصلته وما يتعلق بها - ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه - ثم ما عطف على هذه الصلة وما تعلق بها - ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل - ثم تلت بعطف الصلة الثالثة وما تعلق بها - ويفسدون في الأرض - فهذه - كما ترى - جمل ثلاث وقعت صلة للموصول - والذين - وهو المبتدأ، وقد عطفت الجملتان - الثانية والثالثة - بالواو التي تفيد الاشتراك في الحكم الإعرابي والمعنوي من غير ترتيب ولا تعقيب، وهذا العطف يوحي بتكرار الاسم الموصول ﴿والذين﴾ فكأنه قال: ﴿والذين يقطعون ..﴾ ثم ﴿والذين يفسدون..﴾ فهذه الواو أفادت هذا.

والآية - هنا - تصور لنا هؤلاء الموصوفين بتلك الصفات تصويراً حياً نابضاً بالحياة، فهم قوم ﴿ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه﴾ كما ينقض صاحب الحبل المبرم حبله بعد قوة حبك، وكأنك تلمس المشهد، ثم - يقطعون ما أمر الله به أن يوصل - تشهد قطعاً يشبه القطع الحسي للأشياء المحسوسة، ثم تأمل هذا التقابل والتضاد بين (ينقضون - ميثاقه)، وبين (يقطعون - يوصل)، وكل ذلك يؤكد المعنى ويقويه، ثم تأتي الصفة الثالثة - ﴿ويفسدون في الأرض﴾، والتعبير بالمضارع - في هذه المشاهد الثلاثة - ينقلك إلى موضع الحدث، كأنك ترى هذه الأحداث رأي العين، وتكاد تعايشها بكل أدوات المعايشة، وهو إلى

جانب ذلك يفيد التكرار والتجدد والاستمرار، فكأن هذه الأفعال المضارعة - المذكورة - متجددة مستمرة، تكاد تشير إلى هؤلاء الذين يباشرون تلك الأحداث والأفعال المشينة.

وإلى هنا والكلام ما زال متصلاً بالمبتدأ - والذين - وما في حيز الصلة، ولم يأت الخبر، ولذا لايصح الوقف على قوله: ﴿ويفسدون في الأرض﴾، لأن هؤلاء المذكورين الذين تحدثنا عنهم، ووصفناهم بما وصفناهم به ما جزاؤهم؟ لأن السامع متشوف إلى الحكم المناسب لهؤلاء الموصوفين بتلك الصفات؛ لذا لايقبل السكوت والوقف حتى تأتى بالخبر الذي يدمغ هؤلاء باللعنة وسوء الدار، فالكلام ناقص قبل مجيء الخبر ﴿أولئك﴾ ؛ لذا يمنع الوقف على قوله: ﴿ويفسدون في الأرض﴾ لما ذكرنا؛ لأن الكلام لم يتم معناه، ولايتم المعنى إلا بالإتيان بالخبر.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «اعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له فالأول: خبر المبتدأ كـ«منطلق» في قولك : «زيد منطلق» والفعل كقولك: «خرج زيد»، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة . . . إلخ».

فالإتيان بالخبر ﴿أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾ يتوقف عليه تمام المعنى. «أى أولئك الموصوفون بما ذكر من القبائح ﴿لهم﴾ بسبب ذلك ﴿اللعنة﴾ أى الإبعاد من رحمة الله تعالى ﴿ولهم﴾ مع ذلك ﴿سوء الدار﴾ أى

(١) دلائل الإعجاز :٢١٢ ، وانظر ص ٧٢ من هذا البحث.

سوء عاقبة الدنيا، وعذاب جهنم فإنها دارهم؛ لأن ترتيب الحكم على الموصول مشعر بعلّية الصلة له»[1] .

وعبارة أبي السعود (٩٨٢هـ) رحمه الله - تفيد أن الخبر هنا رتب حكما على الموصول الذي هو المبتدأ، وهذا الترتيب يشعر بكون الصلة علة، وهذا كله يوجب اتصال الآية أولها بآخرها؛ لئلا نفصل بين الحكم - الخبر - والمحكوم عليه وهو المبتدأ - الاسم الموصول وما فيه حيزه - والله أعلم .

الموضع العاشر :

يقول الله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ۝﴾ {الآيات من ٥٧ - ٦٠ الحجر}

إضاءة

في هذه الآيات حوار بين سيدنا إبراهيم - عليه السلام - والملائكة - جبريل وميكائيل وإسرافيل - عليهم السلام - عندما نزلوا ضيوفاً عليه، وبشروه بغلام عليم، يولد له من سارة وهو سيدنا إسحاق - عليه السلام - ثم سألهم : ماشأنكم وما خبركم أيها المرسلون؟ قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين وهم سكان قرية سدوم وما حولها، ثم استثنى من المجرمين آل لوط - عليه السلام - ثم استثنى من آل لوط امرأته الكافرة ؛ فإنها من الباقين في العذاب.

---

(١) إرشاد العقل السليم :١٠٧/٣ ، وانظر معه :الكشاف : ٣٥٨/٢، وللمحرر الوجيز:٣/ ٣١٠، ومفاتيح الغيب : ٣٨/١٩٠ والجامع لأحكام القرآن :٣٢٢/٩ ، وتفسير القرآن العظيم :٢/ ٥١١ .

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «الغابـر: الماكث بعد مـضى ما هو مـعه قال: ﴿إلا عجوزاً في الغابرين﴾ يعنى فيمن طال أعمارهم، وقيل : فيمن بقى ولم يسر مع لوط، وقيل : فـيمن بقى بعد في العذاب .. قـال: ﴿قدرنا إنها لمن الغابرين﴾.

وقال الزجاج (٣١١هـ)[٢] : «المعنى : علمنا إنها لمن الغـابرين وقيل: دبرنا إنهـا لمن الغابرين، و﴿قـدرنا﴾ ههنا لايحتـاج إلى تفسيـر. المعنى : إلا امرأته قدرنا إنها لمن الباقين في العذاب، والغابر: الباقي قال الشاعر[٣] :

فما ونيَ محمد مذ أن غفر ۞ له الإله ما مضى وما غبر

المعنى : وما بقى».

هذا، وقد توقف المفسرون عند هذه الاستثناءات المتعددة التي وقعت في هذه الآيات، التي تحـدثنا عن معناهـا - في إيجار - وكلهم قـد تناقل عبـارة الزمـخشـري[٤] (٥٣٨هـ) - رحـمه اللـه - كابن الأنبـاري[٥] (٥٧٧هـ) ، والرازي[٦] (٦٠٦هـ) والعكبري[٧] (٦١٦هـ) ، والبيـضاوي[٨] (٦٨٥هـ)،

(١) المفردات : مادة (غبر).

(٢) معانى القرآن وإعرابه: ٣/ ١٨١ .

(٣) العجاج والبيت فى الطبرى: ١١/ ١٩٨ ، ومجاز القرآن لأبى عبيدة: ١/ ٢١٩ .

(٤) الكشاف: ٢/ ٣٩٣ .

(٥) انظر البيان: ٢/ ٧١ .

(٦) انظر مفاتيح الغيب: ١٩/ ١٥٨ .

(٧) انظر التبيان فى إعراب القرآن : ٢/ ٧٨٥ .

(٨) حاشية الشهاب الخفاجى: ٥/ ٣٠٠ .

وأبي السعود[1] (٩٨٢هـ)، وابن عاشور[2] (١٣٩٤هـ).

ولكني اختار عبارة الإمام القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله وذلك لوضوحها حيث يقول[3]: «لاخلاف بين أهل اللسان وغيرهم أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي فإذا قال رجل: له عشرة دراهم إلا أربعة إلا درهما ثبت الإقرار بسبعة؛ لأن الدرهم مستثنى من الأربعة وهو مثبت؛ لأنه مستثنى من منفى، وكانت الأربعة منفيه؛ لأنها مستثناة من موجب، وهو العشرة فعاد الدرهم إلى الستة فصارت سبعة، وكذلك لو قال: عليٌّ خمسة دراهم إلا ثلثيه كان عليه أربعة دراهم وثلث وكذلك إذا قال: «لفلان عليٌّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة» كان الاستثناء الثاني راجعاً إلى ما قبله والثالث إلى الثاني، فيكون عليه درهمان... ثم يقول: فقوله سبحانه: ﴿إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين ، إلا آل لوط﴾ فرجعت في التأويل إلى القوم المجرمين كما بينا».

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إلا امرأته قدَّرنا لا ﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يمنعون الوقف هنا كالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ) الذي يقول[4] : ﴿قدَّرنا - ٦٠ لا﴾؛ لأن ﴿إنها﴾ وخبرها مفعول ﴿قدَّرنا﴾، وإنما كسرت ألف ﴿إنها﴾ لدخول اللام في خبرها.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٣/١٥٣ .

(٢) التحرير والتنوير: ١٤/٦١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٠/٤٢

(٤) علل الوقوف: ٢/٦٣٢ .

ويقــول النيـــسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿قــدَّرنا﴾؛ لأن الجـملة بعـده مفعول، والكسر لدخول اللام في الخبر».

ويقــول الأشمــوني[٢] - من علمـاء القرن الحـادى عشــر الهجـري - «﴿قدرنا﴾ جائز، وقـيل: ليـس بوقف؛ لأن ﴿إنها﴾ واسمها وخـبرها في محل نصب مـفعول ﴿قــدرنا﴾ وإنما كــسرت الهمــزة من ﴿إنها﴾ لدخـول اللام في خبرها».

وكلام القـراء هنا يفيـد منع الوقف؛ لأن مـا بعد ﴿قدَّرنا﴾ فـي موضع المفعول به من الفعل ﴿قــدرنا﴾ فهو من تتمة الكلام أما قـول الأشموني بجواز الوقف على ﴿قدرنا﴾ فـقول مردود عليه بما قلناه سابـقاً، وأيضاً : لأن الوقف على ﴿قدرنا﴾ لو اجزناه لتبادر إلى ذهن الســامع والقارئ أن ﴿قدَّرنا﴾ مقصود به تقدير امرأة ﴿لوط﴾ وتـكريمها؛ لأن من معاني هذا الفعل الـتقدير والتكريم وعلو المكانة، وهذا ما لم يقل به أحـد، ولايجوز أن يكون من مقـصود القرآن الكريم، بل هو على خلاف المقصود من الآية.

هذا، وكلام النحـاة يفيـد أنها - أى امرأة لوط - بعـيدة كل البـعد عن التقدير بمعنى التكريم، بل هي للمهانة الباقية في العذاب.

يقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٣] : «﴿إلا آل لوط﴾ منصوب لأنه استثناء منقطع؛ لأن قوم لوط ليـسوا من القوم المجرمين، وقولـه : ﴿امرأته﴾ منصوب

(١) غرائب القرآن: ١٤/ ٢٧ .

(٢) منار الهدى: ٢١٠ .

(٣) البيان فى غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧١ ، وانظر مـعه: الكشاف: ٢/ ٣٩٣ ، ومفاتيح الغيب :١٥٨/ ١٩ ، والتبيان فى إعراب القرآن: ٢/ ٧٨٥ .

علي الاستثناء من آل لوط وهذا الاستثناء ههنا يدل علـى أن الاستثناء من الإيجاب نفي ومن النفي إيجاب؛ لأنه استثنى آل لوط من المجرمين فلم يدخلوا في الإهلاك، ثم استثنى من آل لوط امـرأته فدخلت في الهلك، ولو قيل: إن قوله: ﴿إلا امرأته﴾ ليس استثناء في اللفظ من قوم لوط، وإنما هو استثناء من الهاء والميم في ﴿لمنجوهم أجمعين إلا امرأته﴾ لكان وجهاً جائزاً».

وعلى هذا فامرأة لوط استثنيت من ﴿آل طول﴾ الناجين من العذاب، والمستثنى من الناجين من الهلاك يقع فيه.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الكلام لم يقع تام المعنى عند الوقوف على ﴿قدرنا﴾ لأن بقية الكلام لم تأت بعد فما بعد ﴿قدرنا﴾ في موضع المفعول به، كما ذكرنا من قبل.

وايضاً ما ذكرناه في (التمهيد) من كلام الأشموني ما يفيد منع الوقف على الناصب دون منصوبه، حيث يقول[1] : «اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه . . . ولا على الناصب دون منصوبه».

ومعلوم أن متعلقات الفعل من تمام المعنى، فلا يقبل الوقف علي الفعل دون فاعله ولا على الفاعل دون المفعول.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[2] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع

---

(١) منار الهدى: ١٧ .

(٢) الإيضاح فى علوم البلاغة : ١٣٥ ؛ وانظر معه: المطول على التلخيص ص ١٩٠، ١٩١ ، وشروح التلخيص : ٢/ ١٢٠، ١٢١.

الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وكلام الخطيب القزويني - رحمه الله - هنا يفيد أن تعلق الفعل بفاعله وبمفعوله، تعلق يرتبط بوقوع الحدث من الفاعل ويرتبط بالمفعول من حيث وقوعه عليه، وهذا الحدث جزء من معنى الفعل؛ لأن الفعل في لغة العرب يدل على حدث وقع في زمن وحين تسند هذا الفعل إلى فاعل، فهذا إسناد يفيد ملابسة هذا الفعل بالفاعل من حيث وقوعه منه، فهذا القياس أساسى في إفادة المعنى، وكذلك حين تسند الفعل وتعديه إلى مفعول به، فإنما تقصد إيصال أثر الفعل إلى المفعول لتفيد وقوعه عليه من الفاعل.

وعلى هذا فارتباط الفعل بمفعوله، واتصاله به من مكونات المعنى ؛ حيث لايتم المعنى إلابذكر هذا المفعول.

ونحن هنا في مقامنا هذا حين نقف على ﴿قدّرنا﴾ نقع في عدة محظورات :

الأول: الفصل بين الفعل ﴿قدّرنا﴾ وبين مفعوله وهو ﴿إنها لمن الغابرين﴾، وهذا الفصل يؤدى إلى تقطيع أوصال المعنى المقصود من النظم الكريم.

الثاني : ما يقع من إيحاء اللفظ ﴿قدّرنا﴾ علي السامع والقارئ من معنى التقـدير أو التكريم الذي قد يتـبادر إلى الذهن حين نقف عليه مـفصولاً عـما بعده.

الثالث : مقـدار هذا الفصل الزمنى الذي يستغرقـه الوقف يضر بتلاحم المعنى، وإيصـال أثره إلى المتلقى حتى لانسـمح بتوارد مـعنى مخالف للـمعنى المقصود من السياق، وتقدير الزمن مما يراعيه البلاغيون في مثل هذا المقام.

لذا يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «قوله: ﴿إنها لمن الغابرين﴾ في موضع مفـعول التـقدير : قضـينا أنها تـخلف وتبقى مع من يـبقى حتى تهلك كـما يهلكون، ولاتكون ممن يبقى مع لوط فتصل إلى النجاة. والله أعلم ».

الموضع الحادي عشر : [آية ٢٤ النحل]

الموضع الثاني عشر : [آية ٢٥ النحل].

يقول الله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الآيتان ٢٤، ٢٥ النحل].

إضاءة

في الآية الأولى - ٢٤ الـنحل - حـديـث عن حـوار دار بـين المؤمنين والكفـار؛ حيث قال المـؤمنون للكفار - على سـبيل الاخـتبـار : ﴿ماذا أنزل ربكم﴾ وقيل: هو قـول الكفار بعـضهم لبعض، وقـيل : هو قول المقتـسمين

---

(١) مفاتيح الغيب : ١٩/١٥٩.

الذين اقتسموا مداخل مكة ينفرون عن رسول الله ﷺ إذا سألهم وفود الحجاج عما أنزل الله على رسوله ﷺ قالوا أساطير الأولين وأباطيلهم.

فالآية - كما ترى - تصف حواراً جرى بين المؤمنين والكفار، أو بين الكفار والكفار، أو بين المقتسمين ووفود الحجاج السائلين عما أُنزل على رسول الله ﷺ من الوحي.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «... وإذا قيل لمن تقدم ذكره ممن لايؤمن بالآخرة، وقلوبهم منكرة بالبعث ﴿ماذا أنزل ربكم﴾ قيل القائل النضر بن الحارث، وأن الآية نزلت فيه، وكان خرج إلى الحيرة فاشترى أحاديث (كليلة ودمنة)، فكان يقرأ على قريش ويقول: ما يقرأ محمد على أصحابه إلا أساطير الأولين، أى ليس هو من تنزيل ربنا وقيل إن المؤمنين هم القائلون لهم اختباراً فأجابوا بقولهم: ﴿أساطير الأولين﴾ فأقروا بإنكار شيء هو أساطير الأولين» ، والأساطير معناها: الأكاذيب والأباطيل.

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[٢] : «وأما قوله : ﴿أساطير الأولين﴾ فقد قال المبرد: هي جمع أسطورة نحو أرجوحة وأراجيح، وأثفيه وأثافى، وأحدوثه وأحاديث، وقوله تعالى : ﴿وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين﴾ أى شيء كتبوه كذباً ومَيْناً فيما زعموا».

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٠١/١٠ ، وانظر معه : الكشاف: ٤٠٦/٢، ومفاتيح الغيب ١٥/٢٠، وغرائب القرآن : ٦٢/١٤ ، وإرشاد العقل السليم : ١٦٩/٣ ، والتحرير والتنوير ١٤/ ١٣٠.

(٢) المفردات : مادة (سطر) .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أنزل ربكم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام السجاوندى (٥٦٠هـ) يقول[١]: «﴿أنزل ربكم - ٢٤-ﻻ ﴾ ؛ لأن ﴿قالوا﴾ جواب ﴿إذا﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] : «﴿ربكمﻻ ﴾ ؛ لأن ما بعده جواب ﴿إذا﴾».

أما الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - فإنه يقول: «﴿ماذا أنزل ربكم﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿قالوا﴾ جواب ﴿ماذا﴾ فلا يفصل بينهما بالوقف ، و﴿ما﴾ و﴿ذا﴾ كلمة واحدة استفهام، مفعول بأنزل، ويجوز أن تكون ﴿ما﴾ وحدها كلمة مبتدأ، و﴿ذا﴾ بمعنى الذي خبر ﴿ما﴾، وعائدها في ﴿أنزل﴾ محذوف أى : أى شيء أنزل ربكم ؟ فقيل: أنزل أساطير الأولين».

وكلام القرّاء هنا يفيد أن الوقف ممنوع هنا؛ لأن ما بعد ﴿أنزل ربكم﴾ جواب ﴿إذا﴾ المضمنة معنى الشرط، وبه قال السجاوندي والنيسابوري.

أما الأشموني فإنه يرى أن ما بعد ﴿أنزل ربكم﴾ جواب ﴿ماذا﴾ وهو قوله : ﴿قالوا﴾، فلا يفصل بينهما بالوقف فالأشموني يرى أن ﴿قالوا﴾ وما

(١) علل الوقوف: ٢/٦٣٧ .

(٢) غرائب القرآن : ١٤/٦١ .

(٣) منار الهدى: ٢١٣ .

بعدها جواب الاستفهام. والسجاوندي والنيسابوري يقولان بأن ﴿قالوا﴾ وما بعدها جواب ﴿إذا﴾ المضمنة معنى الشرط.

ويفهم من كلام النحاة المنع أيضاً؛ حيث يقول الزجاج[1] (٣١١هـ): «﴿ما﴾ مبتدأ، و﴿ذا﴾ في موضع الذي .

المعنى : ما الذي أنزل ربكم؟ و﴿أساطير﴾ مرفوعة على الجواب كأنهم قالوا: الذي أنزل أساطير الأولين».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[2] : « ﴿ما﴾ استفهامية في موضع رفع لأنه مبتدأ، و﴿ذا﴾ بمعنى الذي وهو خبره و﴿أنزل ربكم﴾ صلته، والعائد محذوف، وتقديره: أنزله فحذف تخفيفاً ولما كان السؤال في موضع رفع، كان الجواب كذلك فرفع ﴿أساطير الأولين﴾ على تقدير مبتدأ محذوف وتقديره : هو أساطير الأولين».

وكلام النحاة هنا يفيد منع الوقف كذلك؛ لأنهم قالوا: ﴿ماذا﴾ جملة استفهامية مكونة من مبتدأ ﴿ما﴾ وخبر وهو ﴿ذا﴾ وصلته ﴿أنزل ربكم﴾ ، والعائد محذوف، وقوله: ﴿أساطير الأولين﴾ هو جواب الاستفهام على تقدير مبتدأ محذوف وتقديره: هو أساطير الأولين.

وسواء قلنا بأن ما بعد ﴿أنزل ربكم﴾ هو جواب ﴿إذا﴾ المضمنة معنى الشرط - كما قال السجاوندي وغيره - أو قلنا بما قال به النحاة فالوقف ممنوع؛ لأن ما بعد ﴿أنزل ربكم﴾ هو جواب الشرط. أو جواب الاستفهام باعتبار أنه

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ١٩٤ .

(٢) البيان : ٢/ ٧٧ ، وانظر معه : التبيان للعكبري: ٢/ ٧٩٣ .

مبتدأ وما بعده خبره، وكما هو معلوم : لايصح الوقف «على شرط دون جوابه . . . ولا على المبتدأ دون خبره»[1] .

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف كذلك؛ لأن المعنى هو سيد الموقف عندهم، ولايتم المعنى إلابذكر جواب الشرط في الجملة الشرطية، وفي الجملة المكونة من مبتدأ وخبر لايتم المعنى إلا بذكر الخبر، فالخبر هو : الجزء الذي تتم به فائدة الكلام وكذلك جواب الشرط في الجملة الشرطية.

يقول عبد القاهر[2] (٤٧١هـ) - رحمه الله - (في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم معنى التمثيل إلا بعد مجيء تمامه) : «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة فلو قلت: «إن تأتني» وسكت لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت : «زيد» وسكت، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

وكلام الإمام عبد القاهر هنا يفيد أن جملتي الشرط والجواب هما في الحقيقة كالجملة الواحدة؛ لذا لايصح السكوت على الشرط حتى يؤتى بالجواب، لأن المعنى لايتم إلا بذكر الجواب، وكذلك خبر المبتدأ لايتم المعنى إلا بذكره مع المبتدأ، فكأن جملتى الشرط والجزاء - وإن كانتا جملتين في الظاهر - بمثابة جملة واحدة، ولايعقل أن تسكت في أثناء الجملة الواحدة لأن

---

(١) منار الهدى: ١٧ .

(٢) أسرار البلاغة : ١١١ .

ذلك لايفيد معنى، وكذلك القول في جملة المبتدأ والخبر. وأنت - أيها القارئ الكريم - إذا تأملت الآية المباركة وجدتها تبدأ بـ ﴿إذا﴾ الظرفيه المضمنة معني الشرط، ثم يأتى بعدها القول ﴿قيل﴾ فهذا يشعر بقول قاله قائل ، وماذا قال هذا القائل؟ قال: ﴿ماذا أنزل ربكم﴾؟ وهذا يحتاج إلى جواب لقوله، وردّ على استفهامه، فتأتى الجملة التالية، وعلى هذا فإن المعنى لايتم إلا بذكر نهاية هذا الحوار، لكن إن توقفت قبل نهايته لم تفد شيئاً.

للموضع الثاني عشر : [الآية ٢٥ النحل]

إضاءة

في هذه الآية -٢٥ النحل - بيان لعاقبة القائلين بأن القرآن الكريم أساطير الأولين - في الآية السابقة - لأنهم بهذا القول قد ضلوا وأضلوا غيرهم، فهم يوم القيامة يحملون وزر ضلالهم لأنفسهم ووزر إضلالهم لغيرهم؛ فإن الله تعالى قد قضى بعدله أن يجازى المضلين لغيرهم بجزاءين:

جزاء خاص بضلالهم هم لأنفسهم .

وجزاء آخر هو أكبر وأشد وأعظم، وهو إضلالهم لغيرهم.

وفي هذا المعنى يقول النبي ﷺ(١) : «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه، لاينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من اتبعه. لاينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

ولذلك قال تعالى : ﴿ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة﴾ أى يكون

(١) رواه مسلم وغيره . [الترغيب والترهيب للمنذري: ١/ ٧٢] .

جزاؤهم يوم القيامة أن يحملوا آثامهـم كاملة وهي الخاصة بضلال أنفسهم «لم يكفر منها شيء بنكبة أصابتهم في الدنيا كما يكفر بها أوزار المؤمنين»[1] .

وعلى هذا فاللام للعاقبة في قوله: ﴿ليحملوا﴾ كما يقول الرازي[2] (٦٠٦هـ): «وذلك لأنهم لم يصفوا القرآن بكونه أساطير الأولين، لأجل أن يحملوا الأوزار، ولكن لما كانت عاقبتهم ذلك حسن ذكر هذه اللام».

ذلك الجزاء السابق خاص بضلالهم في أنفسهم.

وهناك جزاء آخر خاص بإضلالهم لغيرهم؛ ولذلك قال - عز من قائل - ﴿ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم﴾ أى أنهم سيضاف إليهم آثام من اضلوهم من غير أن ينقص ذلك من آثام المضلَّلين شيئاً - كما ذكرنا في الحديث السابق - ؛ ولذا فإن ﴿من﴾ هنا ليست لـلتبعيض «ولكنها للجنس أى ليحملوا من جنس أوزار الأتباع»[3] .

«لأنها لو كانت للتبعيض لخف عن الأتباع بعض أوزارهم وذلك غير جائز»[4] .

والوِزْر: «الثِّقْل تشبيهاً بوَزَر الجبل، ويُعَبَّر بذلك عن الإثم كما يُعبَّر عنه بالثقل»[5] .

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٣/ ١٧٠ .

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٠/١٦، وانظر معه : للمحرر الوجيز: ٣/ ٣٨٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ١٠٢ .

(٣) مفاتيح الغيب : ٢٠/١٦ .

(٤) السابق نفس الموضع .

(٥) المفردات : مادة (وزر) ، وانظر معه: بصائرذوى التمييز: ٥/ ٢٠٢ ، وأساس البلاغة : مادة (وزر) .

وفي اللسان[١] : «الوِزْر: الحمل الثقيل. والوِزْر: الذنب لثقله وجمعهما أوزار». ثم يأتي ختام الآية بهذا التذييل ﴿ألا ساء ما يزرون﴾ الذي يدل على قبح ما فعلوا، وعلى شناعة جرمهم، والمعنى: ألا بئس ما يحملون من أوزار وآثام .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يوم القيامة﴾ في طبعات المصاحف الأربعة . والقرّاء يمنعون الوقف هنا :

فالإمام أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) يقول[٢] : «﴿بغير علم..﴾ (٢٥) كاف، ورأس الآية [وهي ما يزرون ٢٥] أكفى».

وكلام الداني - رحمه الله - يدل على أن هذه الآية ليس فيها وقف إلا ما ذكره، وأى وقف آخر في أى موضع منها ممنوع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿يوم القيامة - ٢٥-ˡ ﴾؛ لأن قوله : ﴿ومن أوزار الذين﴾ مفعول ﴿ليحملوا﴾ أيضاً».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٤] : «﴿يوم القيامةˡ ﴾ ؛ لأن قوله: ﴿ومن أوزار﴾ مفعول ليحملوا».

ومما سبق يتضح لنا منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد يوم القيامة مفعول

---

(١) لسان العرب : مادة (وزر) .

(٢) المكتفى: ٢٤٩ .، وانظر معه: القطع : ٤٢٧ .

(٣) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٧ .

(٤) غرائب القرآن: ١٤ / ٦١، ٦٢ .

﴿ليحملوا﴾ أيضاً، وهذا معناه أن الحمل يقع منهم على أوزارهم ويقع أيضاً على أوزار من يضلونهم، ولو أجزنا للقارئ الوقف على ﴿يوم القيامة﴾ لفهم السامع أن الحمل يقع منهم على أوزارهم فقط، وهذا غير مراد، وإنما المراد - والله أعلم بمراده - أن الحمل يقع منهم على أوزارهم، وعلى أوزار من أضلوهم بغير علم.

أما الأشموني[1] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - فإنه يقول: «﴿يوم القيامة﴾ جائز بتقدير : ويحملون من أوزار الذين يضلونهم».

وهذا القول من الأشموني - رحمه الله - يرده ما ذكرناه من قبل، ولاوجه للقول بالجواز؛ لأنه لايقبل تقدير ما هو موجود بلفظه في الآية، وعلى هذا فالمنع هو الأصح.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[2] : «﴿ليحملوا﴾ أى قالوا ذلك ليحملوا وهي لام العاقبة، ﴿ومن أوزار الذين﴾ أى وأوزار الذين» ومن كلام العكبري - رحمه الله - يفهم أن الواو عاطفة وأن الحمل يقع منهم على أوزارهم الخاصة بهم وعلى أوزار من أضلوهم فالوقف على قوله: ﴿يوم القيامة﴾ قد يوحى إلى السامع والقارئ أن الحمل يقع منهم على أوزارهم التي وقعت منهم فقط، وهذا غير المقصود من سياق الآية الكريمة.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا أيضاً ؛ لقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[3] : «. . . وليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه

---

(١) منار الهدى : ٢١٤ .

(٢) التبيان فى إعراب القرآن : ٢/ ٧٩٣ .

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٢٤ .

الإعراب الذي أتبعت فيه الثاني الأول فـإذا قلت: «جاءني زيد وعمرو» لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبته لزيد، والجمع بينه وبينه ولايتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه، وإذا كان ذلك كـذلك، ولم يكن معنا في قـولنا: «زيد قائم وعـمرو قاعـد» معنى تزعم أن الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكال المسألة، ثم إن الذي يوجـبه النظر والتـأمل أن يقـال في ذلك : إنا وإن كنا إذا قلنا: «زيد قـائم، وعـمرو قـاعـد» فإنا لانرى ههنـا حكماً نزعم أن «الواو» جـاءت للجـمع بين الجملتين فـيه، فإنا نرى أمـراً آخر نحصل مـعه على مـعنى الجمع، وذلك أنا لانقول «زيـد قائم، وعمـرو قاعـد» حتى يكون «عـمرو» بسـبب من «زيد» ، وحتى يكونا كالنظيرين والشـريكين، وبحيث إذا عرف السـامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أنك إذا جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسـبب، ولا هـو مما يذكـر بذكـره ، ويتـصل حـديثـه بحـديثـه لم يستقم. . .».

وكلام الإمـام عبد القـاهر - رحمه الله - يفـيد أن العطف بالواو يفـيد اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الإعرابى والمعنوى وأيضاً لكي يصح العطف لابد أن يكون المعطوف والمعطوف عليه بينهما علاقة من أى نوع بحيث إذا ذكـر المعطوف عليه احـتاج الســامع أن يعـرف المعطوف؛ لأن هناك علاقـة جامعة بينهمـا تجعل السـامع مترقباً لأن يعرف حـال المعطوف وعلاقته بالمعطوف عليه.

وفي حالتنا هذه تتـحدث الآية عن عاقـبة الكفار ومـنكري البعث الذين قالوا في القرآن ما قالوا - في الآية السابقـة - وأنهم يأتون يوم القيامة يحملون

أوزارهم كـاملة عن ضلالـهم الخاص بهم، وأيضـاً يأتون حـاملين أوزار الذين أضلوهم بغير علم.

وتكرار كلمة الأوزار، ومجيـئها جمعاً، والتعبيـر بالمضارع في ﴿ليحملوا - يضلونهم - يزرون﴾ كل ذلـك يوحى ببشـاعـة هذه الذنوب، وفـداحة مـا ارتكب هؤلاء الكفار، لأن اختيار كلمة «الوِزْر» هـنا - التي تفيد الحمل الثقيل - يدلنا على أن الكفار وقعوا في داهية دهياء، فليس الذنب ذنباً عادياً وإنما هو حمل ثقيل، ثم يأتى به على هيئة الجمع ليوحى بما قلناه مع تكرار هذا الجمع، واختيار هذه المادة بذاتها مع التعبير بالمضارع - في الصيغ التي ذكرناها سابقاً - ليصـور لنا حال هؤلاء الكفار وقـد جاءوا يحمـلون هذه الأحمال الثـقيلة من الذنوب والآثام، وليست هذه الذنوب جزاء على ضلال أنفسهم فقط، وإنما هي ذنوبهم وذنوب من كانوا سبباً في إضلالهم، وهكذا يتبين لنا أنه لكي يتم نقل الصورة التي سيأتي عليها الكفار يوم القيامة نقلاً معبراً تعبيراً تاماً ومفيداً الفائدة المرجوة يتعين على القـارئ ألا يقف حتى ينتهى من نقل المشهد كـاملاً؛ ليعلم السامع فداحة الجرم الذي اقترفه هؤلاء بما قالوا في حق القرآن الكريم فضلوا به في أنفـسهم، وأضلوا بـه غيـرهم، ولايتم هذا المعنى المراد إلا بالوقـوف على قوله: ﴿بغير علم﴾ والله أعلم .

الموضع الثالث عشر :

﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [آية ٣٨ النحل].

يقول السيوطي (٩١١هـ)[١] : «أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي العالية قال: كان لرجل من المسلمين على رجل من المشركين دين فأتاه يتقاضاه، فكان فيما تكلم به : والذي أرجوه بعد الموت إنه كذا وكذا، فقال له المشرك: إنك لتزعم أنك تبعث من بعد الموت فأقسم بالله جهد يمينه : لايبعث الله من يموت. فنزلت».

فالآية تحكي حواراً بين أحد مشركي مكة وأحد المسلمين جعل هذا المشرك يحلف بالله حلفاً مؤكداً أن الله لايبعث الناس بعد الموت، ولما كانت هذه عقيدة كل مشركي مكة عبّر القرآن عن ذلك الحالف بضمير الجمع فقال: ﴿وأقسموا﴾.

والجَهْد معناه : الطاقة والمشقة؛ يقول الفيروزابادى[٢] (٨١٧هـ): «والجَهْدُ - بالفتح والضم - هو الطاقة والمشقة، وقيل: بالفتح المشقة، وبالضم الوُسع، وقيل: الجُهد: ما يجهد الإنسان قوله تعالى: ﴿لايجدون إلا جُهدهم﴾، و﴿أقسموا بالله جَهد أيمانهم..﴾ أى حلفوا واجتهدوا في الحلف أن يأتوا به على أبلغ ما في وُسعهم والاجتهاد: أخذ النفس ببذل الطاقة وتحمل المشقة في العبادة...».

والمعنى : لقد حلف الكفار، وبالغوا في الحلف أن الله تعالي لايبعث

---

(١) لباب النقول فى أسباب النزول: ٢٣٧ ، ولنظر معه : جامع البيان: ٧٣/١٤ ، وأسباب النزول للواحدى: ٢٣٣ ، والمحرر الوجيز: ٣٩٣/٣

(٢) بصائر ذوي التمييز: ٤٠١/٢، وانظر معه: المفردات للراغب مادة (جهد).

الناس بعد الموت للحساب والجزاء ، وإنما اعتقدوا أن الحياة هي الدنيا فقط، ثم ينتهي الأمر فلا بعث ولا حساب ولاجزاء في الآخرة ولكن الله تعالى - الذي أقسموا به كذباً وزوراً - رد عليهم وأبطل حلفهم ووعد - سبحانه - وعداً مؤكداً عليه بأن البعث حق لاريب فيه، وهو آت لاشك فيه، ولكن أكثر الناس لايعلمون ذلك.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «قوله: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لايبعث الله من يموت﴾ معناه أنهم كانوا يدعون العلم الضروري بأن الشيء إذا فنى وصار عدماً محضاً، ونفياً صرفاً فإنه بعد هذا العدم الصرف لايعود بعينه، بل العائد يكون شيئاً آخر غيره».

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿جهد أيمانهم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة . والقرَّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[٢] : «﴿... لايبعث الله من يموت - ٣٨-﴾ كافٍ». وكلام الداني - رحمه الله - يفهم منه أنه لاوقف في هذه الآية على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾، وإنما الوقف على قوله : ﴿لايبعث الله من يموت﴾، وهو كاف عند ابن الأنباري (٣٢٨هـ)[٣] أيضاً، بل هو القائل به أولا، وهو تام عند الأخفش وابن أبي حاتم وأحمد بن جعفر كما قال بذلك

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٠/٢٦ .

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا: ٣٥١ .

(٣) إيضاح الوقف والابتدا: ٧٤٩/٢ .

ابن النحاس[١] (٣٣٨هـ) وقد رجح الأشموني[٢] قول الداني.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿أيمانهم -٣٨- ﴾ لا؛ لأن جواب القسم ﴿لايبعث الله من يموت﴾».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري: «﴿جهد أيمانهم﴾ ليس بوقف، لأن ما بعده جواب القسم، كأنه قال: قد حلفوا لايبعث الله من يموت».

ومما تقدم يتضح لنا أن الوقف ممنوع؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد؛ لذا فإن المعنى يكون ناقصاً حين نقف على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ .

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٥] : «﴿جهد أيمانهم﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال وهو هنا معرفة والتقدير: وأقسموا بالله يجهدون جَهْد أيمانهم فالحال في الحقيقة مجتهدين، ثم أقيم الفعل المضارع مقامه، ثم أقيم المصدر مقام الفعل لدلالته عليه.

والثاني: أنه مصدر يعمل فيه أقسموا وهو من معناه لامن لفظه».

وكلام العكبري يفيد أن ﴿جهد أيمانهم﴾ حال أو مصدر يعمل فيه ﴿أقسموا﴾ ، وجواب القسم - كما هو معلوم - ما بعده وهو قوله: ﴿لايبعث

---

(١) القطع والائتناف: ٤٢٩ .

(٢) منار الهدى: ٢١٥ .

(٣) علل الوقوف : ٢/٦٣٨ .

(٤) منار الهدى: ٢١٥ .

(٥) التبيان فى إعراب القرآن: ١/٤٤٥ .

الله من يموت﴾ .

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وجملة : ﴿لايبعث الله من يموت﴾ عطف بيان لجملة ﴿أقسموا﴾، وهي ما أقسموا عليه». وابن عاشور يرى أن جملة : ﴿لايبعث الله من يموت﴾ بالنسبة لما قبلها عطف بيان وهي المقسم عليه.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن جملة القسم وجواب القسم - وإن كانتا جملتين في ظاهر العبارة - جملة واحدة، أو كالكلمة الواحدة في المعنى.

والمعنى هو المعول عليه عندهم، ولايتم المعنى عند الوقف على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد، وجواب القسم فيه تمام الكلام؛ لذا يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٢] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وكلام الزركشي - رحمه الله - يفيد أن كل ماله تعلق بما قبله لايصح الوقف عليه حتى يؤتى بما تعلق به، ليتم المعنى كالشرط وجزائه والقول ومقوله، والقسم وجوابه، وفي هذا يقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري-[٣] : «اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه . . ولا على القسم دون

(١) التحرير والتنوير : ١٤/١٥٣ .

(٢) البرهان فى علوم القرآن: ١/٣٥٥ .

(٣) منار الهدى: ١٧ .

جوابه، ولاعلى القـول دون مقوله؛ لأنهما مـتلازمان كل واحد منهـما يطلب الآخر ».

هذا، ولو اجزنا الوقف على قـوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ فـإننا نجيز - تبـعاً لذلك - الابتـداء بقوله: ﴿لايبعث الـله من يموت﴾، وهذا ابتداء قـبيح؛ لأنه يتعارض مع ما قرره القـرآن الكريم من ثبوت البعث بعد الموت، وأن هذا الأمر مجمع عليه، فهو معلوم من الدين بالضرورة ، وقد تواترت الآيات والأحاديث الصحيـحة بإثباته فأصبح مجـرد الابتداء بما يخالف ذلك كفراً صُـراحاً لايجوز النطق به، لذا كان الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿جـهد أيمانهم﴾ وصار لزاماً على القارئ أن يـستمر في القـراءة إلى قوله: ﴿لايبعث اللـه من يموت﴾ حتى يأتي بالمقسم عليه - وهو جواب القـسم - ليتم المعنى.

أضف إلى هذا أن في القسم معنى القول، وهذا الجواب يُعد بمثابة مقول القول الذي يؤتى به ليتم المعنى.

هذا، وقـد وردت هذه الجملة - ﴿جَـهـد أيمانهم﴾- خمس مـرات في القرآن الكريم في هذه الآيات:

١- في الآية (٥٣) من المائدة. . يقـول الله تعـالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ. . . الآية﴾،

وهذه ورد فيها منع الوقف[١] بإجماع طبعات المصاحف الأربعة.

٢- في الآية ١٠٩ من الأنعام يقول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ

(١) سيأتي شرح لهذه الآية في ص : ٢٢٤ من هذا البحث .

لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها . . . الآية﴾ .

وهذه الآية لم يرد فيها منع الوقف على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ في جميع طبعات المصاحف، ولم يعرض لها بالحديث السجاوندي[1] (٥٦٠هـ) ولا الأشموني[2] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - ولا غيرهما ولم تعرض لها - أيضاً - طبعة مصحف العراق. وهي تستحق المنع.

٣- وهذه الآية التي معنا ٣٨ النحل ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ . . .﴾. وهذه ورد فيها المنع بإجماع - كما ذكرنا-.

٤- في الآية ٥٣ من سورة النور يقول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ . . . الآية﴾.

وهذه الآية لم يرد فيها منع؛ فقد أهملها السجاوندي[3] ـ٥٦٠هـ) وكذلك الأشموني[4]، ولم تعرض لها طبعة مصحف العراق. وهذه الآية حقها - أيضاً - المنع.

٥- في الاية ٤٢ من سورة فاطر يقول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ . . .﴾ .

وهذه الآية لم يرد فيها منع في طبعات المصاحف الاربعة، ولا في طبعة

---

(١) انظر : علل الوقوف : ٤٨٧ .

(٢) انظر : منار الهدى: ١٣٦ .

(٣) انظر : علل الوقوف: ٧٤٢ .

(٤) انظر : منار الهدى: ٢٧٠ .

مصحف العراق، وقد أهملها السجاوندي[1] (٥٦٠هـ)، والأشموني[2] ، وهذه الآية حقها منع الوقف على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾.

وعندما نتأمل الآيات الثلاث نجد أن المنع فيها حتم على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾، لأن جواب القسم لم يأت بعد، وهذه الآيات الثلاث جاء فيها جواب القسم قسماً آخر بما يتصل به من جواب.

فالأولى : ١٠٩ الأنعام - جاء فيها جواب القسم ﴿لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها﴾ . وفي الثانية ٥٣ النور - جاء بها جواب القسم قسماً أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿لئن أمرتهم ليخرجن﴾.

وفي الثالثة ٤٢ فاطر - جاء فيها جواب القسم قسماً وجوابه ومن هذا القسم وجوابه يكون جواب القسم الأول وهو قوله تعالى: ﴿لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم﴾.

فهذه الآيات الثلاث حقها المنع على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾، لأن المعنى لايتم إلا بعد مجيء جواب القسم - كما ذكرنا من قبل - .

الموضع الرابع عشر :

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝﴾ [آية ٥٧ النحل]

إضاءة

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[3] : «... نزلت في خزاعة وكنانة؛ فإنهم

---

(١) انظر: علل الوقوف : ٣/ ٨٤١ .

(٢) انظر : منار الهدى : ٣١٧ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ١٢٢ ، وانظر معه : المحرر الوجيز : ٣/ ٤٠١ .

زعموا أن الملائكة بنات الله، فكانوا يقولون: ألحقوا البنات بالبنات».

فهاتان القبيلتان كانتا تزعمان أن الله - سبحانه - له ولد، وأن أولاده بنات؛ لذلك نعى عليهم القرآن هذه الفرية، فقال: ﴿ويجعلون لله البنات﴾، وقد رد الله عليهم ذلك قائلاً: ﴿سبحانه﴾ تنزيها له عن أن يوصف بأن له ولداً مطلقاً، وتنزيها له أيضاً أن تكون الملائكة بناته، فإن الملائكة لايوصفون بذكورة ولا بأنوثة.

قال الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «﴿سبحانه﴾ وفيه وجوه: الأول: أن يكون المراد تنزيه ذاته عن نسبة الولد إليه. الثاني: تعجيب الخلق من هذا الجهل القبيح، وهو وصف الملائكة بالأنوثة ثم نسبتها بالولدية إلى الله تعالى. والثالث: قيل في التفسير معناه: معاذ الله، وذلك مقارب للوجه الأول».

قوله: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ أى إن هؤلاء الذين افتروا على الله الكذب بأن نسبوا إليه الولد، وجعلوه بنتا جعلوا لأنفسهم البنين، وهذه طبيعة العرب في جاهليتهم يفضلون البنين على البنات، ويرون البنات عاراً؛ ولذلك سجل الله عليهم هذا الخلق القبيح فقال[٢] : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾﴾.

والمعنى : ينعى الله تعالى على هؤلاء الكفار الذين يفترون على الله

(١) مفاتيح الغيب : ٢٠/ ٤٤ . وانظر معه : تفسير القرآن العظيم : ٢/ ٥٧٣ ، وإرشاد العقل السليم : ٣/ ١٧٩ .

(٢) الآيتان : ٥٨، ٥٩ النحل .

الكذب، بأن نسبوا إليه الولد، ثم زادوا في الاجتراء فخصوه بالبنات التي يزعمون أنها لاتحمل سلاحاً، ولا تدافع عن العشيرة، وإنما «نصرها بكاءٌ وبرها سرقة»[1] ، لذا نفروا منها، وكرهوا أن تكون لهم، وأحبوا دائماً أن تكون لهم الذرية من الذكور.

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله ﴿سبحانه﴾ في طبعات المصاحف الأربعة ، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالسجاوندي (٥٦٠هـ) يقول [2] : «﴿سبحانه-٥٧-لا ﴾؛ لأن قوله: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ مفعول ﴿ويجعلون﴾ و«سبحانه» تنزيه معترض».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : «﴿سبحانه لا ﴾؛ لأن ما بعده من جملة مفعول ﴿يجعلون﴾ و﴿سبحانه﴾ معترض للتنزيه».

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري- : «﴿سبحانه﴾ تام: على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن عطف ما بعده على ﴿لله البنات﴾ : أي ويجعلون لهم ما يشتهون، ويصير : ولهم ما يشتهون مفعول ﴿ويجعلون﴾ فلا يوقف على ﴿سبحانه﴾».

ومن كلام القرّاء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿سبحانه﴾ لأن

---

(١) شرح ابن عقيل : ٣/ ١٦١ .

(٢) علل الوقوف : ٢/ ٦٤٠ .

(٣) غرائب القرآن : ١٤/ ٧٠ .

(٤) منار الهدى : ٢١٦، وانظر معه: القطع لابن النحاس: ٤٣٠ .

ما بعده مفعول ﴿ويجعلون﴾ وسبحانه﴾ اعتراض للتنزيه.

أما الأشموني فقد قال بأن الوقف على ﴿سبحانه﴾ يجوز أن يكون تاماً على أن ما بعدها مستأنف - وبهذا قال ابن النحاس[1] (٣٣٨هـ)، وارتضاه الداني[2] (٤٤٤هـ) ويجوز أن يكون: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ مفعولاً لقوله: ﴿ويجعلون﴾ فلا يوقف على ﴿سبحانه﴾.

ولكني أميل إلى أن يكون الوقف ممنوعاً على ﴿سبحانه﴾؛ لأن كلام الكفار لم يتم، وإنما جملة كلامهم أنهم يجعلون لله البنات ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون من البنين، فهذا هو تمام الكلام.

ولذا يقول الفراء (٢٠٧هـ)[3] : «وقوله: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ ﴿ما﴾ في موضع رفع، ولو كانت نصباً على : ﴿ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون﴾ لكان ذلك صواباً، وإنما اخترت الرفع؛ لأن مثل ذا من الكلام يجعل مكان ﴿لهم﴾ لأنفسهم، ألا ترى أنك تقول قد جعلت لنفسك كذا وكذا، ولاتقول: قد جعلت لك».

ولكن الزجاج (٣١١هـ) اختار أن تكون ﴿ما﴾ في موضع رفع فقط وعلى هذا فإنه يخطئ الفرّاء في تجويزه أن تكون ﴿ما﴾ في موضع نصب مفعولاً لقوله: ﴿ويجعلون﴾؛ لأن العرب لاتقول : جعل فلان له كذا، وإنما تقول: جعل فلان لنفسه كذا وتلك عبارته[4] : «﴿..ولهم ما يشتهون﴾ في

(١) القطع : ٤٣٠ .

(٢) انظر : المكتفى للداني : ٣٥٣ .

(٣) معاني القرآن : ١٠٥/٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٠٥/٣ .

موضع رفع لا غير المعنى: سبحانه ولهم الشيء الذي يشتهون، كما قال: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور : ٣٩] فإن قال قائل: لم لايكون المعنى: ويجعلون لهم ما يشتهون؟ قيل: العرب تستعمل في هذا الموضع: جعل لنفسه ما يشتهي ولا يقولون: جعل زيد له ما يشتهي، وهو يعني نفسه».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿ما﴾ في موضعها وجهان: أحدهما : الرفع على أنه مبتدأ وخبره ﴿لهم﴾ مقدم عليه.

والثاني: أن يكون في موضع نصب، لأنه معطوف على قوله: ﴿البنات﴾ ، وقوله تعالى : ﴿سبحانه﴾ اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه».

ومن كلام النحاة يتضح لنا أن ﴿ما﴾ يجوز أن تكون في موضع رفع مبتدأ مؤخراً، وخبره ﴿لهم﴾ مقدم عليه، ويجوز أن تكون في موضع نصب عطفاً على قوله: ﴿البنات﴾.

والبلاغيون يقولون بمنع الوقف على ﴿سبحانه﴾؛ لأن ما بعده من تمام كلام الكفار؛ فهم يقسمون الذرية قسمة جائرة بينهم وبين الله؛ حيث يجعلون لله البنات منسوبة إليه كذرية وولد ويجعلون لأنفسهم ما يحبون ويشتهون من البنين ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾﴾ [النجم: ٢٢].

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله[٢] - : «﴿ولهم ما يشتهون﴾

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧٨، ٧٩ ، وانظر معه: مفاتيح الغيب : ٢٠/ ٤٤ ، والتبيان للعكبري : ٢/ ٧٩٨ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٣/ ١٧٩ . ، وانظر معه : الكشاف : ٢/ ٤١٤ .

من البنين، و﴿مـا﴾ مرفـوعة المحل على أنه مـبتـدأ، والظرف ا لمقدم خـبره، والجملة حالية و﴿سبحانه﴾ اعتـراض في حاق موقعه وجعلها منصوبة بالعطف على «البنات» أى يجعلون لأنفسهم ما يشتهون من البنين يؤدى إلى جعل الجعل بمعنى يعم الزعم والاختيار».

وكلام أبي السعود يفيد أن جـملة : ﴿ولهم ما يشتهون﴾ من تمام الكلام على وجهي الإعراب اللذين ذكرهما في حـديثه، فعلى إعراب ﴿ما﴾ في محل رفع بالابتداء، وقوله: ﴿لهم﴾ خبر مقدم، فـإن الجملة حالية وجملة الحال من تمام الكلام؛ فهى بمثابة الخبر، كما قال عبد القاهر - وسنذكر عبارته بعد قليل.

وعلى الإعراب أنـها منصوبة بالعـطف على «البنات» أى تكون مفـعولاً لقوله: ﴿ويجـعلون﴾ أى يجعلون لأنفـسهم ما يشـتهون من البنين فـعلى كلا الإعرابين يكـون قوله: ﴿ولهم ما يشـتهـون﴾ من تمام كلام الكفـار، ولا يقبل الوقوف قبل تمام الكلام، فعلى أن الجملة حال فهي خبر، كما يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «... لأن الحال خـبر في الحقيـقة؛ من حيث إنك تثـبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت «الركوب» في قولك: «جاءني زيد راكـباً» لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهـذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به، بل ابتدأت فأثبت المجئ، ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سـبيل التبع للمجئ، وبشرط أن يكون في صلته».

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٧٣ .

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - هنا يفهم منه أن الحال يأتي في الكلام ليتم به المعني كالخبر الذي يؤتى به بعد المبتدأ، فبالحال يتم معنى الكلام، كما يتم المعنى بذكر خبر المبتدأ بعد المبتدأ .

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «فقوله: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ جملة في موضع الحال، وتقديم الخبر في الجملة للاهتمام بهم في ذلك على طريق التهكم».

أما على الإعراب الثاني وهو أن ﴿ما﴾ في موضع نصب بالعطف على ﴿البنات﴾ مفعولاً لـ ﴿ويجعلون﴾ فإنه أيضاً يكون من تمام الكلام؛ حيث إن المفعول من متعلقات الفعل.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[٢] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنماكان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع، في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وكلام الخطيب - رحمه الله - يفيد قوة العلاقة التي تربط بين الفعل ومفعوله، كما تربط بين الفعل وفاعله، وهذه العلاقة هي التي تجعل الكلام

(١) التحرير والتنوير : ١٤/ ١٨٢ .

(٢) الإيضاح : ١٣٥ .

ناقصاً بدون ذكر المفعول.

ومن ثم يتضح لنا أن جملة : ﴿ولهم ما يشتهون﴾ من تمام الكلام ولايقبل الوقوف قبل المجئ بها؛ لأن كلام الكفار يقوم على دعامتين :

الأولى : أنهم يجعلون البنات منسوبة إلى الله تعالى.

والثانية : أنهم يجعلون لأنفسهم ما يشتهون من البنين ولايكمل المعنى إلا بذكر دعامتيه معاً. والله أعلم .

الموضع الخامس عشر :

يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [آية ١٠١ النحل].

إضاءة

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «... نزلت حين قال المشركون : إن محمداً ﷺ سخر بأصحابه يأمرهم اليوم بأمر ، وينهاهم عنه غداً، أو يأتيهم بما أهون عليهم، وما هو إلا مفتر تقوله من تلقاء نفسه، فأنزل الله تعالي هذه الآية والتي بعدها».

وروى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال[٢] : «كان إذا نزلت آية فيها شدّة، ثم نزلت اية ألْين منها يقول كفار قريش: والله ما محمد إلا يسخر بأصحابه اليوم يأمر بأمر وغداً ينهى عنه، وانه لايقول هذه الأشياء إلا

(١) أسباب النزول : ٢٣٥ ، وانظر معه : معانى القرآن للفراء : ١١٣/٢ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢١٨/١٤ .

من عند نفسه».

قال ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وهذه الكلمة أحسن ما قاله المفسرون في حاصل معنى هذه الآية».

والمعنى : أن الله تعالى إذا نسخ آية بآية لحكمة يعلمها هو سبحانه بما فيه مصلحة الإنسان تقوّل المشركون على رسول الله ﷺ واتهموه بأنه يفترى هذا القرآن، ويأتى به من عند نفسه «ويتعلمه من عائش مملوك كان لحويطب بن عبد العزى، كان قد أسلم فحسن إسلامه وكان أعجم»[٢] .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ينزل﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) لم يذكر في هذا الموضع وقفاً من أى نوع وإنما قال[٣] : «﴿. . .إنما أنت مفتر. . . ١٠١﴾ كاف».

وهذا يدل على أن الآية ليس فيها من وقف إلا هذا، ويمنع الوقف قبل هذا في أى موضع منها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : ﴿مكان آية - ١٠١ لا﴾ لأن جواب ﴿إذا﴾ منتظر وهو ﴿قالوا﴾، وقوله: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ جملة معترضة».

(١) السابق نفس الموضع .

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢/١١٣ .

(٣) المكتفى فى الوقف والابتدا : ٣٥٦ .

(٤) علل الوقوف : ٢/٦٤٣ .

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿مكان آية﴾ ؛ لأن جواب ﴿إذا﴾ هو ﴿قالوا﴾ وقوله: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ جملة معترضة».

ويقـول الأشمـوني[٢] - من علمـاء القرن الحـادي عشـر الهجـري : «﴿مكان آية﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿قالوا﴾ جواب ﴿إذا﴾ فـلا يفصل بين الشرط وجوابه، وقوله: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه».

والذي ورد في طبعـات المصاحف ذكر علامـة المنع على قوله: ﴿ينزل﴾ أما القـراء فقد ذكـروا المنع على ﴿مكان آية﴾، وكلاهمـا صحـيح؛ لأن القرّاء يرون أن قوله: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ جملة اعتـراضية، فهي ليست مما يوقف عليه، وليـست من أركان الآية وصُلبهـا، ولذا ذكروا المنع على ما قـبلها وهو قوله: ﴿مكان آية﴾، وأما المشـرفون على طبعات المصاحف الأربعـة فقد ذكروا علامة المنع على آخر الجملة الاعتـراضية كأنهم يقولون بمنع الوقف على الجملة الاعتراضـية وعلى ما قـبلها، لأن الآية بدئت بـ ﴿إذا﴾ الشرطية وفـعل الشرط ﴿بدّلنا﴾ ومـا تـعلق به، ثم لم يأت الجـواب بعـد، وهـو قـوله: ﴿قـالوا﴾، ولايصح الوقف قبل مجيء الجواب.

هذا، ويقول العـكبري (٦١٦هـ)[٣] : «قـوله تعـالى: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ الجملة فـاصلة بين ﴿إذا﴾ وجوابها، فيجـوز أن تكون حالاً، وألا يكون لها موضع وهي مشدّدة».

---

(١) غرائب القرآن : ١٤/ ١٢٠.

(٢) منار الهدى: ٢١٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٨٠٦.

ومن كلام القرّاء والنحاة يتضح لنا أن الآية بدئت بـ ﴿إذا﴾ الشرطية، ثم فعل الشرط ﴿بدّلنا﴾ وما تعلق به، ثم جيء بالجملة الاعتراضية - ﴿والله أعلم بما ينزل﴾، ثم يأتي الجواب بعد ذلك وهو ﴿قالوا﴾، ومن ثم فلا يصح الوقف في أي موضع من الآية قبل مجيء الجواب وهو ﴿قالوا﴾.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا ؛ لأن المعنى لايتم إلا بالإتيان بجواب الشرط وهو ﴿قالوا﴾؛ لأنه لايُقبل الفصل بين الشرط وجوابه بفاصل، ولايصح الوقف قبل الإتيان بالجواب؛ لأن المعنى معلق به، ولايكمل إلاّ به.

لذا يقول عبد القاهر (٤٧١هـ) رحمه الله[1] : في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم معنى التمثيل إلا بعد مجيء تمامه - «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: (إن تأتني) وسكتّ لم تفد، كما لا تفيد إذا قلت : «زيد» وسكتّ، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

ومن كلام عبد القاهر يتبين لنا أن جملتي الشرط والجزاء - وإن كانتا في الكلام بمثابة جملتين في الظاهر - بمثابة جملة واحدة، أو كالكلمة الواحدة، أو الاسم المفرد بمعنى أن المعنى الذي يسرى بين الشرط وجزائه لايكمل إلا بالإتيان بالجواب أما قبل ذلك فلا يعتد به كلاماً يؤدى معنى صحيحاً، وأيّ وقف قبل ذلك فهو مفسد للمعنى وغير مقبول.

---

(١) أسرار البلاغة : ١١١ .

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «والله أعلم بما ينزل» أولاً وآخراً. ثم يقول: والجملة إما معترضة لتوبيخ الكفرة والتنبيه على فساد رأيهم، وفي الالتفات إلى الغيبة مع إسناد الخبر إلى الاسم الجليل المستجمع للصفات ما لايخفى من تربية المهابة، وتحقيق معنى الاعتراض أو حالية».

وكلام أبي السعود - رحمه الله - يفيد أهمية الاعتراض بهذه الجملة وفائدتها في الكلام، حيث دلت على فساد رأى الكفار مع توبيخهم على قولهم، ثم هذا الالتفات في الآية من التكلم ﴿بدلنا﴾ إلى الغيبة ﴿ينزل﴾؛ ليوقظ السامع ويحرك ذهنه؛ ليعلم أن من يقوم بعملية تبديل الآيات ونسخها، والإتيان بغيرها إنما يفعل ذلك الله، الذي هو عالم بما ينزل، وعلمه محيط بكل صغيرة وكبيرة، ولايفوته شيء. **والله أعلم** .

الموضع السادس عشر :

يقول الله تعالى : ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ۝ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ وَكِيلًا ۝ أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ۙ ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا ۝﴾ [الآيات من الإسراء].

إضاءة :

يقول السيوطي (٩١١هـ)[٢] : «﴿وإذا مسكم الضر﴾ الشدة ﴿في

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٣/ ١٩٣ .

(٢) حاشية الصاوى على الجلالين : ٣/ ٣٥٦ .

البحر﴾ خوف الغرق ﴿ضل﴾ غاب عنكم ﴿من تدعون﴾ تعبدون من الآلهة فلا تدعونه ﴿إلا إياه﴾ تعالى فإنكم تدعونه وحده؛ لأنكم في شدة لايكشفها إلا هو ﴿فلما نجاكم﴾ من الغرق، واوصلكم ﴿إلى البر أعرضتم﴾ عن التوحيد ﴿وكان الإنسان كفورا﴾ جحوداً للنعم ﴿أفأمنتم أن يخسف بكم جانب البر﴾ أى الأرض كقارون ﴿أو يرسل عليكم حاصباً﴾ أى يرميكم بالحصباء كقوم لوط ﴿ثم لاتجدون لكم وكيلاً﴾ حافظاً منه».

في هاتين الآيتين حديث عن الإنسان وبيان لطبيعة فطر عليها وهي أنه إذا مسه ما يخاف منه دعا ربه منيباً إليه، وبخاصة في البحر حين يشرف على الغرق، فإذا نجاه الله من الغرق ووصل إلى البر نسى فضل الله عليه، وجحد النعمة، هل يظن الإنسان أن البر يحميه من عقاب ربه؟ ألم يخسف الله بقارون الأرض؟ ألم يرسل الله على قوم لوط حجارة من سجيل نزلت عليهم من السماء؟ فإذا نزل بالإنسان ذلك فمن يحميه؟

ثم هل يأمن الإنسان ألا يعيده الله إلى البحر مرة أخرى، ثم يرسل عليه ريحاً قاصفة تكسر المراكب والسفن، ثم تغرقه جزاء كفره، ثم لايجد له ناصراً ولا مطالباً بنصره والثأر له؟

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «قال الله تعالى : ﴿فيرسل عليكم قاصفاً من الريح﴾ وهي التي تقصف ما مرت عليه من الشجر والبناء، ورعب قاصف في صوته تكسُّر».

ويقول أبو عبيدة (٢١٠هـ)[٢] : ﴿ثم لاتجدوا لكم علينا به تبيعاً﴾ اى

(١) المفردات : مادة (قصف) .

(٢) مجاز القرآن : ١/٣٨٥ .

من يتبعنا لكم تبيعة، ولا طالباً لنا بها».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿بما كفرتم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالداني (٤٤٤هـ) لم يذكر فيها وقفاً من أى نوع إلا على رأس الآية حيث يقول[1] : «﴿. . .به تبيعا -٦٩-﴾ تام». وعلى هذا فليس في الآية وقف قبل رأس الآية، وهذا يعنى منع الوقف.

أما السجاوندي (٥٦٠هـ) فإنه يقول[2] : «﴿بما كفرتم - ٦٩-ٰ ﴾ للعطف».

أما الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول[3]: «﴿بما كفرتم﴾ جائز».

ولست أدري على أى معنى يجوز الوقف هنا ؟ مع أن العطف قائم وأداته ﴿ثم﴾، وهو يمنع العطف إن كان هناك عطف كما ذكر ذلك في الموضع[4] الثالث من الفصل الثاني من هذا الباب [آية ٥٢ الأنفال] وفي الموضع الخامس من الفصل نفسه [آية ٥٤ الأنفال]، وهذا اضطراب من شيخنا الأشموني - رحمه الله - في التعليل والحكم فما يجعله ممنوعاً في موضع

---

(١) المكتفى : ٣٦٠ .

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٦٥٠ .

(٣) منار الهدى : ٢٢٥ .

(٤) السابق: ٧١ . وانظر معه: ١١٤ من هذا البحث .

يجعله جائزاً في موضع آخر مع الاتفاق في العلة.

ويقول ابن هشام (٧٦١هـ)[١] : «﴿ثم﴾ ... حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب والمهلة».

ويقول الشيخ عضيمة (رحمه الله)[٢] : «جاءت ﴿ثم﴾ في ٣٣٠ موضع من القرآن الكريم، وجاءت في هذه المواضع عاطفة للجملة، وللفعل المنصوب والمجزوم وللجار والمجرور، فلم تقع في القرآن عاطفة اسماً مفرداً على اسم مفرد».

ويقول أيضاً[٣] : تحت عنوان : عطف الفعل على الفعل «عطف فعل منصوب على آخر ... ١٧/ ٦٨، ٦٩..».

ومما سبق يتضح لنا أن ﴿ثمَّ﴾ تأتي للعطف مقتضية التشريك في الحكم والترتيب والمهلة - التراخي - وقد جزم الشيخ عضيمة - رحمه الله - بأنها في هذه الآية عاطفة عطفت فعلاً مضارعاً منصوباً على آخر منصوب، وهي هنا «للترتيب الرتبي كشأنها في عطفها الجمل، وهو ارتقاء في التهديد بعدم وجود منقذ لهم بعد تهديدهم بالغرق، لأن الغريق قد يجد منقذاً»[٤] .

ومن كلام القرّاء والنحاة يتأكد لنا أن ﴿ثم﴾ هنا عاطفة، وأنها تفيد الترتيب الرتبي الذي هو - هنا - «ارتقاء في التهديد بعدم وجود منقذ لهم بعد

---

(١) المغني: ١/١١٧

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول: ٢/١٠٢ .

(٣) السابق : ٢/ ١٣٣ .

(٤) التحرير والتنوير : ١٥/ ١٦٣ .

تهديدهم بالغرق، لأن الغريق قد يجد منقذاً»[١] .

وبناءً على ذلك فإن البلاغيين يقولون بمنع الوقف هنا؛ لأن الوقوف على قوله: ﴿بما كفرتم﴾ لايفيد المعنى المقصود من الآية إذ المقصود - والله أعلم - أن يخاطب الله تعالى الكافرين الجاحدين المنكرين لوحدانيته، وتصرفه الكامل في هذا الكون فيقول لهم[٢] : ﴿أم أمنتم﴾ أيها المعرضون عنا بعدما اعترفوا بتوحيدنا في البحر ، وخرجوا إلى البر أن يعيدكم في البحر مرة ثانية فيرسل عليكم قاصفاً من الريح أن يقصف الصواري ويغرق المراكب». فيغرقكم بسبب كفركم، وحين نغرقكم فإنه لن ينقذكم أحد منا؛ لأننا لن نمكن احداً من إنقاذكم، ولن يوجد من أحد - مهما علا وعظم - أن يتبعنا لكم بتبيعة يطالبنا بالثأر لكم، وعلى هذا فإن الآية قد بدأت بـ ﴿أمْ﴾ العاطفة للاستفهام «وهي للإضراب الانتقالي اى بل آأمنتم فالاستفهام مقدر مع ﴿أمْ﴾؛ لأنها خاصة به اى أو هل كنتم آمنين من العود إلى ركوب البحر مرة أخرى فيرسل عليكم قاصفاً من الريح[٣] . فيغرقكم بسبب كفركم، وإذا أغرقكم الله فلن ينقذكم أحد، بل ولن يوجد من يطالب بثأركم أو يتبعنا بشئ من ذلك.

فالمعنى الساري في الآية، والذي تصوره الأفعال المضارعة المتابعة - التي تنقلنا إلى مواقع الأحداث وتصور لنا ما يحدث كأننا نراه رأى العين - في قوله: ﴿يعيدكم - فيرسل - فيغرقكم - ثم لاتجدوا﴾ ، فهذه الأفعال المضارعة أفادت تجدد الحدث واستمراره وتصويره.

---

(١) السابق : نفس الموضع .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٣/٥١ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٥/١٦٣ .

وتأمل إنساناً أعيد إلى البحر، فأرسِل إليه ريح عاصف قاصف فأغرِق في البحر، من غير أمل في النجاة؛ لأن الله تعالى أراد إغراقه دون أن يكون له من يتبعه بإنقاذه والانتصار له.

ثم تأمل الفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب في قوله: ﴿فيرسل عليكم﴾ - فيغرقكم - وهذا يُشعر بقدرته تعالى التي لايقف دونها شيء ولا يعجزها شيء، ثم تأتى ﴿ثم﴾ بعد ذلك عاطفة على هذه الأفعال المضارعة لتلقى الإحباط واليأس في قلوب الكافرين؛ حيث لن يوجد لهم مطالب بثأر، ولا منقذ ولا مدافع، ومن ذا الذي يستطيع أن يقف مدافعاً أمام الله القادر؟ لاأحد.

ومن هذا المنطلق في فهمنا لهذه الآية لايصح الوقف - عند البلاغيين - على قوله: ﴿بما كفرتم﴾؛ لأن تمام المعنى يقع بعد ﴿ثم﴾ العاطفة، التي أشركت ما بعدها مع ما قبلها في المعنى والحكم، ورتبت على الإعادة إلى البحر إرسال الريح القاصف الذي يكسِّر المراكب والصوارى، فيحدث الإغراق في البحر، وهذا الإغراق مقضى فيه بعدم النجاة - لأن بعض الغرقى قد يجدون منقذاً لهم - حيث لايوجد من يتبعنا بإنقاذكم أو نصركم أو الثأر لكم.

فأنت تلحظ أن ما بعد ﴿ثم﴾ يجب التعجيل بذكره، حتى يقع الإحباط واليأس في قلوب الكفار موقعه المراد من الآية.

ولو أجزنا الوقف على قوله : ﴿بما كفرتم﴾ لظن بعض الكفار أنه قد يقع إنقاذ لمن يغرق، فيتسرب الأمل في النجاة ثم في الحياة إلى نفوس الكفار، مع أن المقصود المسارعة إليهم بالنتيجة الحاسمة التي تقع على رءوسهم

كالصاعقة المدمرة، ولايتم ذلك إلا بمنع الوقف على أى لفظ فيها قبل بلوغ ختامها؛ لأن الوقف يستغرق زمناً، وهذا يؤخر وقت إنزال الحكم المطلوب على هؤلاء الكفار بمقدار زمن الفصل السكوتي «وللزمن في علم البلاغة ميزان دقيق حساس ذو شأن عظيم»(١) .

ويضاف إلى ذلك أن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد وكالكلمة الواحدة، وقد ذكرت رأى عبد القاهر (٤٧١هـ) - رحمه الله - في موضع شبيه بهذا فارجع إليه إن شئت(٢) . والله أعلم .

الموضع السابع عشر :

يقول الله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى بِمَا كَذَّبُونِ ۝ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ۝ ﴾ [الآيتان من سورة المؤمنون].

إضاءة :

يخبر الله تعالى عن نوح - عليه السلام - أنه دعا الله تعالى أن ينصره فاستجاب الله دعاءه سريعاً، فأوحى إليه عن طريق جبريل - عليه السلام - أن يصنع السفينة، وعلمه كيفية صناعتها، وجميع ما يتصل بإحكامها وإتقانها، ثم أعلمه جبريل - عليه السلام - بعلامة البدء في ركوب السفينة ﴿فإذا جاء أمرنا

---

(١) من مقال الدكتور عبد العظيم المطعنى بمجلة منبر الإسلام ص٥٤العدد ١٠ (شوال ١٤١٢هـ - يناير ٢٠٠١م) السنة ٥٩

(٢) انظر دلائل الإعجاز: ٢٤٤ . ، وانظر معه : ص ٩٤ من هذا البحث .

وفار التنور﴾ عندما يفور الماء في تنور الخبز كإشارة إلى ركوب السفينة[1] وعليه أن يدخل فيها من كل صنف من المخلوقات: من حيوان ونبات وثمار وغير ذلك زوجين - ذكر وأنثى - وأهله إلا ابنه وامرأته؛ فإنه قد سبق القضاء فيهما أن يغرقا ويموتا كافرين وعليه - أى على نوح -عليه السلام- الاَّ تأخذه شفقة ولا رحمة بقومه الكافرين حينما يأتيهم الطوفان ويغرقون أمام عينيه فذلك قوله تعالى: ﴿ولاتخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون﴾. وهكذا نجىً الله نوحاً - عليه السلام - ومن معه من المؤمنين، وأغرق الكافرين[2] .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وفار التنور﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا: ،

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[3] : ﴿... ووحينا -٢٧-﴾ كاف[4] وقيل: تام، ومثله ﴿... زوجين اثنين﴾[5] ، ومثله ﴿... وأهلك -٢٧-﴾

---

(١) انظر : الكشاف : ٣/ ٣٠ ، والمحرر الوجيز : ٤/١٤١ ، ومفاتيح الغيب : ٢٣/ ٨٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٢/ ١٢٥ ، وغرائب القرآن : ١٨/ ١٥ ، وتفسير القرآن العظيم : ٣/ ٢٤٤ ، وحاشية الصاوى على الجلالين : ٣/ ١١٥

(٢) انظر : الكشاف : ٣/ ٣٠ ، والمحرر الوجيز : ٤/ ١٤١ ، ومفاتيح الغيب : ٢٣/ ٨٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٢/ ١٢٥ وغرائب القرآن : ١٨/ ١٥ ، وتفسير القرآن العظيم : ٣/ ٢٤٤ وحاشية الصاوى على الجلالين : ٣/ ١١٥.

(٣) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٤٠٠ .

(٤) يقول محقق كتاب المكتفى : « رجح الدانى قول ابن الأنبارى (الإيضاح : ٢/ ٧٩١) ، وابن النحاس : (القطع : ٤٩٩) »

(٥) فى حاشية ٢ من هامش ص ٤٠٠ من كتاب المكتفى: « قال الأشمونى » منهم من وقف عليه ثم قال : «(وأهلك) من الهلاك أى أهلك الله جميع الخلائق . إلا من سبق عليه القول منهم ، فما بعد الاستثناء خارج مما قبله يعنى ابليس (المنار : ١٦٦) .

كـاف[١]، ومـثله : ﴿القـول منـهـم..﴾ -٢٧- وهو أتم منه، ورءوس الآي كافية».

ومن كلام الداني - رحمـه الله- يفهم أن الآية ليس فيها وقف غـير ما ذكر وأي وقف فيها عدا ذلك فهو ممنوع، وعلى هذا فالوقف على قوله: ﴿وفار التنور﴾ ممنوع لايجوز الوقف عليه - في الإختيار - .

ويقـول السجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿التنور- لا ﴾، لأن ﴿فاسلك﴾ جواب ﴿فإذا﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٣] : «﴿التنور - لا ﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿فإذا﴾». ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عـشر الهجري - : «﴿التنور﴾ ليس بوقـف؛ لأن قوله: ﴿فـاسلك﴾ جـواب ﴿فـإذا﴾ وليس رأس آية».

ومن كلام القرّاء يفهم أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿التنور﴾ لأن ما بعده وهو ﴿فاسلك﴾ جواب ﴿فإذا﴾ ولايصح الوقف على الشرط دون جزائه.

يقول أستاذنا الشيخ عضيمة - رحمه الله[٥] - :

---

(١) حاشيـة ٣ وهوتام عند أبي حاتم ويعد عليه خطأ لأن بعـده استثناء خارجا مما قـبله (ابن النحاس : القطع : ٤٩٩) .

(٢) علل الوقوف : ٢/٧٠٧ .

(٣) غرائب القرآن : ١٨/٥ .

(٤) منار الهدى : ٢٦١ .

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ١/ ٧٠ .

١- الأصل في استعمال ﴿إذا﴾ أن تدخل على الذي تيقّن وقوعه أو رجح، والأصل في استعمال ﴿إنْ﴾ أن تدخل على المشكوك فيه، وقد يقع كل منهما موقع الآخر.

٢- ﴿إذا﴾ ظرف لما يستقبل من الزمان، وقد جاءت في بعض آيات من القرآن مستعملة استعمال ﴿إذْ﴾ في الزمن الماضي، كما جاءت للحال بعد القسم.

٣- ﴿إذا﴾ ظرف متضمن لمعنى الشرط غالباً فهو مختص بالجملة الفعلية».

ثم يقول - أيضاً - (١) : «كل ما جاء في القرآن من ﴿فإذا﴾ ﴿إذا﴾ فيه

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ١/١٠٦ ، ١٠٧ . وهذه المواضع الخمسة هي:
« ١- ﴿فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة﴾ ٧/١٧ .
جواب (إذا) محذوف يدل عليه جواب (إذا) الأولى تقديره: بعثناهم عليكم. البحر ٦/ ١٠.
٢- ﴿فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان﴾ ٥٥/٣٧. جواب (إذا) محذوف، أي فما أعظم الهول. البحر ٨/١٩٥، وانظر الجمل: ٤/٢٥٦، وأبو السعود ٥/١٢٥.
٣- ﴿فإذا النجوم طمست * وإذا السماء فرجت * وإذا الجبال نسفت * وإذا الرسل أقتت * لأي يوم أجلت*﴾ ٧٧/ ٨-١٢ . جواب (إذا) محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره: إذا كان كذا وكذا وقع ما توعدون. البحر ٨/٤٠٥.
٤- ﴿فإذا جاءت الطامة الكبرى * يوم يتذكر الإنسان ما سعى﴾ ٧٩/ ٣٤-٣٥ . جواب (إذا) محذوف تقديره: فإن الأمر كذلك. الكشاف ٤/١٨٣ وفي البحر ٨/ ٤٢٣ : «وقيل: عاينوا وعلموا، ويحتمل أن يكون التقدير : انقسم الراءون قسمين. والأولى أن يكون الجواب (فأما) وما بعده كما تقول: إذا جاءك بنو تميم فأما العاصي فأهنه وأما الطائع فأكرمه».
٥- ﴿فإذا جاءت الصاخة * يوم يفر المرء من أخيه * وأمه وأبيه * وصاحبته وبنيه*﴾ ٨٠/ ٣٢ - ٣٦. جواب (إذا) محذوف تقديره: اشتغل كل إنسان بنفسه يدل عليه ﴿لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه﴾ البحر ٨/٤٢٩».

شرطية ظرفية صرح بجوابها إلا في خمسة مواضع حذف فيها جوابها لدلالة المقام عليه».

ومن كلام شيخنا - رحمه الله - السابق يتضح لنا أن ما قاله النحاة في ﴿إذا﴾ ينطبق على التي معنا، فهي هنا قد تيقن وقوع مدخولها، فقد وقع بالفعل ، وهي ظرف لما يُستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولذلك اختصت بالجملة الفعلية؛ حيث جاء بعدها ﴿جاء أمرنا﴾، وقد دخلت الفاء في جوابها الذي صرح به وهو ﴿فاسلك﴾ وقد تحقق فيها هنا كونها شرطية، وكونها ظرفية.

ويقول الشيخ عضيمة - أيضاً-[1] : «بين النحويين خلاف في ناصب ﴿إذا﴾ الشرطية: الجمهور يرى أنه الجواب، والمحققون على أنه الشرط وجاء في القرآن جواب ﴿إذا﴾ مقترناً بالفاء الرابطة وبإذا الفجائية وبلام الابتداء. . . . إلخ وكل هذا يؤيد من يرى أن الناصب لإذا شرطها، ومن يرى أن الناصب جوابها يقدر جواباً محذوفاً يصلح للعمل في ﴿إذا﴾ دل عليه المذكور».

ومما تقدم يتبين لنا أن الذي عمل النصب في ﴿إذا﴾ الشرطية هو الجواب على رأى الجمهور، وعلى رأي المحققين أن العامل فيها هو شرطها، ومن أدلتهم على ذلك مجيء جوابها في القرآن مقترناً بالفاء الرابطة، وغير ذلك من الأدلة التي ذكرها المحققون أما على رأى الجمهور فإنهم يقدرون جواباً محذوفاً يصلح للعمل في ﴿إذا﴾ دل عليه المذكور.

وثمرة الخلاف تظهر فيما يأتي :

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول : ١/ ٧٢ .

على رأي الجمهور تصير جملتا الشرط والجواب جملة واحدة - كما يقول ابن هشام[1] (٧٦١هـ): «الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله».

وعلى رأي المحققين يكون كل منهما - أي الشرط والجزاء - جملة مستقلة.

ولكن الذي اعتمده عبد القاهر الجرجاني[2] (٤٧١هـ) أن جملتي الشرط والجزاء بمثابة جملة واحدة، فهما كالكلمة الواحدة، وكالاسم المفرد؛ لذا يقول - رحمه الله - في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم المعنى (معنى التمثيل) إلا بعد مجيء تمامه - : «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة فلو قلت: «إن تأتني» وسكتّ لم تفد، كما لا تفيد إذا قلت: «زيد» وسكت فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً ولا كان منويًا في النفس معلوماً من دليل الحال».

ومن كلام الإمام عبد القاهر يُفهم أن جملة الشرط وجملة الجواب دخل فيهما معنى يربط إحداهما بالأخرى، وهذا المعنى هو الذي جعل الجملتين جملة واحدة، وهذا المفهوم يسرى على رأى الجمهور، كما يسرى على رأى

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٩٦/١ .

(٢) أسرار البلاغة : ١١١ .

المحققين في العامل في ﴿إذا﴾؛ حيث إن المعنى الذي ربط بينهما جعل إحداهما مترتبة على الأخرى ، أى جعل الجواب مترتباً على الشرط؛ لذا صارت الجملتان جملة واحدة.

وحين نطبق هذا على الآية التي معنا نجد أن سيدنا نوحاً - عليه السلام - دعا ربه أن ينصره، فأسرع الله إليه بالإجابة حيث استعمل الفاء - التي هي للترتيب والتعقيب - مع الأفعال الرئيسة في الآية وهي قوله: ﴿فأوحينا - فإذا جاء - فاسلك﴾ ذلك لأن كل فعل من هذه الأفعال يمثل مرحلة مستقلة من مراحل الفعل الذي كان بصدده سيدنا نوح - عليه السلام -

المرحلة الأولى : أوحى الله إليه أن يصنع السفينة، وعلمه كيف يصنعها عن طريق جبريل - عليه السلام - .

والمرحلة الثانية : فإذا انتهيت من صنع السفينة ، وصارت صالحة للاستعمال فإن هناك علامة إذا رأيتها عليك أن تفعل ما يناسبها فقال: ﴿فإذا جاء أمرنا وفار التنور﴾ ثم تأتي:

المرحلة الثالثة : بعد أن يفور الماء في التنور عليك يانوح أن تفعل ما يناسبها فقال: ﴿فاسلك فيها من كل زوجين اثنين﴾ فجاء بالفاء مع هذا الفعل الرئيس الدال على هذه المرحلة أن يقوم بإدخال الأصناف التي أمره الله بأخذها معه في السفينة، فأنت تلحظ أن الأفعال التي اقترنت بها الفاء - في هذه الآية - كل فعل منها يمثل مرحلة من مراحل العمل الذي كان سيدنا نوح - عليه السلام - بصدده، والتعبير بالفاء يُلزم القارئ أن يستمر في القراءة ولايتوقف ؛ لأن المعنى مبنى على الموالاة والمتابعة والترتيب والإسراع بذكر ما ارتبطت به

الفاء الدالة على هذه المعانى المستفادة منها.

فلو أجزنا للقارئ أن يقف على قوله: ﴿التنور﴾ نكون قد أخرنا الجواب، وتأخير الجواب هنا يترتب عليه المخالفات الآتية :

١- المعنى يفسد؛ لأن الجواب مترتب على الشرط، فالسامع قد تعلق بالشرط عندما جيء به، لذا فإنه ينتظر له جواباً.

٢- الوقف يترتب عليه الإبطاء والتأخير، لأن الفاصل الزمنى الذي يستغرقه الوقف، ثم الابتداء بعد ذلك يكون فيه مخالفة من سيدنا نوح - عليه السلام - لأمر ربه؛ لأن ربه يأمره عندما يرى فوران الماء من التنور أن يسارع بإدخال الأصناف ا لمطلوب أن يأخذها معه في السفينة، وتصورٌ هنا آمراً وهو الله تعالى، ومأموراً وهو سيدنا نوح - عليه السلام - وشيئاً أمر به وهو إدخال المأمور بإدخاله في السفينة، وعامل الزمن هنا شيء ضروري، وله أثره الفعَّال في الإتيان بالفعل على الوجه الأكمل.

٣- أضف إلى ذلك أن فوران الماء من الأرض، وهطول المطر من السماء لن يعطى لسيدنا نوح - عليه السلام - فرصة للإبطاء والتأخير، وإلا فإن هذه المخلوقات المأمور بأخذها معه في السفينة ستغرق لو تأخر قليلاً؛ لذا كان منع الوقف هنا مناسباً للمعنى تماماً، بل هو الإعجاز البلاغي الذي تميز به ذلك الكتاب الخالد المعجز بكل ما فيه.

وهذا كله أثر من آثار الإتيان بالفاء التي ربطت بين جواب الشرط وفعل الشرط. والله أعلم.

الموضع الثامن عشر :

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾ (آية ٥٦ غافر).

إضاءة :

يقول ابن عطية (٥٤٦هـ)[(١)] : «ثم أخبر تعالى عن أولئك الكفار الذين يجادلون في آيات الله بغير حجة ولا برهان، وهم يريدون بذلك طمسها، والرد في وجهها أنهم ليسوا على شيء بل في صدورهم وضمائرهم كبر وأنفة عليك حسداً منهم على الفضل الذي آتاك الله، ثم نفى أن يكونوا يبلغون آمالهم بحسب ذلك الكبر فقال: ﴿ماهم ببالغيه﴾ وهنا حذف مضاف تقديره ببالغي إرادتهم فيه، وفي هذا النفي الذي تضمن أنهم لايبلغون أملاً تأنيس لمحمد ﷺ ثم أمره تعالى الاستعاذة بالله في كل أمره من كل مستعاذ منه؛ لأن الله يسمع أقواله وأقوال مخالفيه، وهو بصير بمقاصدهم ونياتهم، ويجازي كلا بما يستوجبه».

هذا، ويضيف الإمام الرازي[(٢)] (٦٠٦هـ) تعليلاً آخر لهذا الكبر وسبباً قوياً يجعلهم - أى كفار مكة - يجادلون في آيات الله بغير حجة ولا برهان، ألا وهو أن إسلامهم وإيمانهم برسول الله ﷺ يجعلهم - في نظرهم - تحت

---

(١) المحرر الوجيز : ٤/٥٦٥ ، وانظر معه : الكشاف : ٣/٤٣٢ ، ومفاتيح الغيب : ٢٧/٦٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥/٣١١ ، وتفسير القرآن العظيم : ٤/٨٤ ، وحاشية الصاوى على الجلالين : ٤/١٢ .

(٢) مفاتيح الغيب : ٢٧/٦٩ .

أمره وسلطانه؛ لأن النبـوة تحتها كل ملك ورياسة وتـلك عبارته: «... وذلك الكبر هو أنهم لو سلموا نبوتك[1] لزمهم أن يكونوا تحت يدك وأمرك ونهيك، لأن النبوة تحتها كل ملك ورياسـة، وفي صدورهم كبر لايرضون أن يكونوا في خـدمتك فـهـذا هو الذي يحملهم عـلى هذه المجادلة البـاطلة والمخـاصمـات الفاسدة».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله ﴿أتاهمۘ ﴾ في طبعات المصاحف الأربعة ، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمـام الداني (٤٤٤هـ) يقول[2] : «﴿... سوء الدار -٥٢-﴾ تام ، ومثله : ﴿...ببالغية -٥٦-﴾».

ومن كلام الداني - رحمـه الله - نعلم أنه ليس في الآية وقف قبل هذا الوقف المذكـور، أى أن الوقف على قـوله: ﴿أتاهم﴾ ممنوع كـما هو مـفهـوم كلامه.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] : «﴿أتاهم - ٥٦-ۘ ﴾؛ لأن ما بعده خبر ﴿إنّ﴾».

ويقـول النيسـابوري (٧٢٨هـ)[4] : «﴿أتاهمۘ ﴾؛ لأن ما بـعده خـبر

(١) هذا نص الكتاب ، لكنى اظن أن الصواب هو « لو سلموا بنبوتك ».

(٢) المكتفى فى الوقف والابتدا : ٤٩٥ .

(٣) علل الوقوف : ٨٩٣/٣ .

(٤) غرائب القرآن : ٢٨/٢٤ .

﴿إنَّ﴾».

أما الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: ﴿بغير سلطان أتاهم﴾ ليس بوقف هنا اتفاقاً لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت، وهو ﴿إنْ في صدورهم﴾».

ومن كلام القرّاء السابق يتضح لنا أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أتاهم﴾؛ لأن ما بعده هو خبر ﴿إنَّ﴾، ولايصح الوقف قبل مجيء الخبر.

هذا، ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[2] : «وقوله تعالى: ﴿إن في صدورهم إلا كبر﴾ خبر لـ ﴿إنَّ﴾ أى ما في قلوبهم إلا تكبر عن الحق، وتعظم عن التفكر والتعلم».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[3] : «قوله: ﴿إن في صدورهم إلا كبر﴾ أى ما في صدورهم إلا كبر، وهذه الجملة هي خبر ﴿إنَّ﴾».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[4] : «و﴿إنْ﴾ في قوله: ﴿إن في صدورهم إلا كبر﴾ نافية والجار والمجرور خبر مقدم، والاستثناء مفرغ و﴿كبر﴾ مبتدأ مؤخر والجملة كلها خبر عن الذين يجادلون».

ومما تقدم يتضح لنا أن ما بعد قوله: ﴿أتاهم﴾ هو خبر ﴿إنَّ﴾ باتفاق آراء العلماء.

---

(١) منار الهدى: ٣٤٠ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٥/ ١٢ .

(٣) حاشية الصاوى على الجلالين : ٤/ ١٢ .

(٤) التحرير والتنوير : ٢٤/ ١٧٣ .

هذا، والبلاغيـون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى لم يتم عند قوله: ﴿بغير سلطان أتـاهم﴾ حيث إن الخبر لم يأت بعد، ولا يتم المـعنى قبل مجيء الخبـر، لأن الآية بدأت بقوله: ﴿إنَّ﴾ وهي حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ودخولهـا على المبتدأ ينسـخ الابتداء به، أى يتحـول من مبتـدأ إلى اسم لها، ويتحول خـبره إلى خبر لهـا، واسم ﴿إنَّ﴾ هو ﴿الذين يجادلون في آيات الله بغيـر سلطان أتاهم﴾ الاسم الموصول وما في حـيزه ثم يأتى الخبـر بعد ذلك، وهو قولـه: ﴿إنْ في صدورهم إلا كـبر﴾ فـ ﴿إنْ﴾ نافـية بمعنى (مـا)، والجار والمجرور خبر مـقدم، و﴿إلاَّ﴾ أداة استثناء ملغاة لا عمل لها والاسـتثناء مفرغ و﴿كبر﴾ مبتدأ مؤخر، وهذه الجملة المكونة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر ﴿إنَّ﴾.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «اعلم أن «الخبر» ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة ، لاتتم الفائدة دونه، وخـبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فـالأول : خبـر المبتـدأ كـ «منطلق» في قـولك: «زيد منطلق» والفـعل كقـولك : «خرج زيد». وكل واحد من هذين جـزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة. . . إلخ».

ويقول - أيضـاً - (رحمه الله) في مـوضع آخر[٢] : «اعلم أن معاني الكلام كلها معـان لاتتصور إلا فيما بين شيـئين، والأصل والأول هو «الخبر»،

(١) دلائل الإعجاز : ٢١٢ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٥٤١ .

وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيـه عرفته في الجميع، ومن الثـابت في العقول والقائم في النفـوس أنه لايكون خبر حتى يكون مـخبَر به، ومخـبَر عنه، لأنه ينقسم إلى : إثبات ونفي، والإثـبات يقتضى مثبـتاً ومثبتـاً له، والنفى يقتضى منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصـور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفى عنه حاولت مالايصح في عقل ولايقع في وهم.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: «اضرب» لم تستطـع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظـهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواء».

ومن كلام الإمام عبد القـاهر - السابق - يتبين لنا أن الخبر ركن الكلام، ولايتم المعنى بدونه، ولايعـقل أن يكون هناك مبتـدأ بدون خبـر، لأن السـامع يتعلق ذهنه بهـذا الخبر بمجرد ذكر المـبتدأ، وكل من المبتدأ والخـبر ركن الإسناد ولايُقبل أن يُذكـر ركن ويُترك الركن الثـاني؛ لأن كلا منهـما يشتـرك في إفادة المعنى، والمعنى لايتم إلا إذا جيء بركنى الإسناد.

«فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك الاّ يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقـولنا : «خرج زيد» ، أو اسم مع اسم كقـولنا: «زيد منطلق»، فليس في الدنيا خبر يُعرف من غير هذا السـبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة»(١) .

---

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤٢ ، وانظر معه : الإيضاح فى علوم البلاغة للقزوينى : ١٩٨ .

وعندما نطبق كلام الإمام عبد القاهر على هذه الآية الكريمة نجد أنها بدأت بـ ﴿إنَّ﴾ التي تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ تحوله إلى اسم لها ، وخبر تجعله خبراً لها، وهي هنا إخبار مؤكد من الله تعالى عن الذين يجادلون في آيات الله بغير دليل يعتمدون عليه، ماذلك العمل إلا بسبب كبرهم وحقدهم على رسول الله ﷺ الذي لن يفيدهم شيئاً ولن يبلغهم آمالهم في وقف تيار الدعوة الإسلامية وانتشارها.

ولو أجزنا الوقف على قوله: ﴿أتاهم﴾ لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه..﴾ وهذا يؤدى إلى أن يعود الضمير في قوله: ﴿صدورهم﴾ وفي قوله: ﴿ماهم﴾ إلى غير مرجع، ولايُقبل في الكلام العربي الفصيح فضلاً عن القرآن الكريم أن يقع الضمير على غير مرجع لذا امتنع الوقف على قوله: ﴿أتاهم﴾ لهذه المخالفات المذكورة، التي سوف تترتب على ذلك. والله أعلم .

الموضع التاسع عشر :

يقول الله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (٣٦) أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ (٣٧) إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ (٣٨) أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ (٣٩)﴾ [الآيات من سورة القلم].

إضاءة :

هذه الآيات تصور حال مشركي مكة، الذين كانوا يعتقدون أنهم سيكونون من العالين في الآخرة ومن المكرمين فيها قياساً على منزلتهم في الدنيا؛ ولذا لما نزلت هذه الآية ﴿إن للمتقين عند ربهم جنات النعيم﴾ «قالت

قريش: إن كان ثم جنة فلنا فيها أكثر الحظ فنزلت : ﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين﴾ وقال مقاتل: قالوا فضلنا الله عليكم في الدنيا، فهو يفضلنا عليكم في الآخرة، وإلا فالمشاركة فأجاب تعالى : ﴿أفنجعل﴾ أى لايتساوى المطيع والعاصى، هو استفهام فيه توقيف على خطأ ما قالوا وتوبيخ»[1]. «أى أفنساوي بين هؤلاء وهؤلاء في الجزاء؟ كلا ورب الأرض والسماء؛ ولهذا قال: ﴿مالكم كيف تحكمون﴾ أى كيف تظنون ذلك؟ ثم قال تعالى : ﴿أم لكم كتاب فيه تدرسون * إن لكم فيه لما تخيرون﴾ يقول تعالى: أفبأيديكم كتاب منزل من السماء تدرسونه وتحفظونه وتتداولونه بنقل الخلف عن السلف متضمن حكماً مؤكداً كما تدعونه؟ ﴿إن لكم فيه لما تخيرون * أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون﴾ أى إنه سيحصل لكم ما تريدون وتشتهون»[2].

فهذه الآيات تنعى على كفار مكة - وكل من اعتقد عقيدتهم - اعتقادهم الخاطئ، وظنهم أنهم سيكونون عند الله في منزلة رفيعة ومكانة عالية؛ لأنهم في الدنيا كذلك؛ ولذا أنكر الله عليهم اعتقادهم هذا، وردهم إلى الصواب؛ حيث إنه لامساواة بين المسلمين والمجرمين في الآخرة، وإنما المسلمون هم الناجون، والكافرون هم الهالكون، ثم يأتى الاستفهام الإنكاري التوبيخي ﴿مالكم كيف تحكمون﴾؟ أى على أى أساس تحكمون هذا الحكم؟

ثم يأتى بـ ﴿أمْ﴾ المنقطعة التي تقدر ببل والهمزة، أى بل ألكم كتاب فيه تدرسون؟ أى هل بأيديكم كتاب جاءكم به نبى من قِبَل الله يقول لكم قولاً

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان : ١٠/٢٤٥.

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٤/٤٠٧ .

مؤكداً ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ أى تشتهون وتختارون، ثم يسأل الله تعالى - أيضاً - سؤالاً آخر بـ ﴿أمْ﴾ المنقطعة التي تحمل في طياتها استفهاماً إنكارياً وتوبيخاً وتقريعاً: ﴿أم لكم أيمان . . الآية﴾.

أى بل أمعكم عهود موثقة من الله تحكِّمكم وتحقق لكم ما تشتهون وتحبون وتريدون؟

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿يوم القيامة -٣٩- القلم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : ﴿. . .كيف تحكمون-٣٦﴾ كاف، ومثله ﴿. .لما تخيرون -٣٨-﴾ ومثله: ﴿. . .لما تحكمون -٣٩-﴾.

وكلام الإمام الداني - رحمه الله - لم يرد فيه وقف بأى وجه قبل قوله: ﴿لما تحكمون﴾، ومعنى هذا أن أى وقف قبل ما ذكره يعد ممنوعاً.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿يوم القيامة - ٣٩-لا ﴾ ؛ لأن ﴿إنّ﴾ جواب الأيمان، وقد قيل: المعنى ﴿أم لكم أيمان﴾ بأن لكم وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٣] : «﴿يوم القيامةلا ﴾ لأن ﴿إنّ﴾ جواب الأيمان».

---

(١) المكتفى : ٥٨٢ ، وانظر معه : الإيضاح لابن الأنبارى : ٢/ ٩٤٤ .

(٢) علل الوقوف : ٣/ ١٠٣٧ .

(٣) غرائب القرآن : ٢٩/ ١٧ .

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿يوم القيامة﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿إنَّ﴾ جواب الأيمان والمعنى: أم لكم أيمان بأن لكم، وإنما كُسرت ﴿أن﴾ لدخول اللام في خبرها».

وكلام القرّاء السابق يُفهم منه أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يوم القيامة﴾؛ لأن قوله: ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ هي جواب القسم، ولايُقبل الوقف - كما هو معلوم - على القسم دون جوابه.

أما النحاة فإنه - أى منع الوقف - يُفهم من كلامهم أيضاً : فيقول الزجاج (٣١١هـ)[٢]: «﴿أم لكم أيمان علينا بالغة﴾ معناه مؤكدة ﴿إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون﴾ أى حَلِفٌ على ما تدَّعون في حكمكم».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٣] : «... ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ جواب القسم؛ لأن معنى ﴿أم لكم أيمان علينا﴾ أم أقسمنا لكم».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤] : «... قوله تعالى ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ كسرت ﴿إنَّ﴾ لوجهين :

أحدهما : أن تكون كسرت لمكان اللام، كما كسرت فيما قبله.

والثاني: أن تكون كسرت، لأن ما قبله قسم، وهي تكسر في جواب القسم».

---

(١) منار الهدى : ٤٠١ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٥/٢٠٩ .

(٣) الكشاف: ٤/١٤٦ .

(٤) البيان فى غريب إعراب القرآن : ٢/٤٥٤ .

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «... ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ جواب القسم ؛ لأن معنى : أم لكم ايمان علينا﴾ أم أقسمنا لكم».

ومن كلام النحاة يتضح لنا أن قوله : ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ جملة مكونة من ﴿إنَّ﴾ وخبرها ﴿لكم﴾ و﴿ما﴾ اسمها، وهذه الجملة وقعت في جواب القسم المفهوم من قوله: ﴿أم لكم أيمان علينا﴾ كأنه قال: بل أحلفنا لكم.

ولايفصل بين القسم وجوابه؛ لأن الفصل يؤدى إلى فساد المعنى.

ولهذا يقول البلاغيون بمنع الوقف هنا أيضاً؛ لأن الآية بدأت بقسم وانتهت بجوابه، ولايجوز - في الاختيار - الفصل بين القسم وجوابه؛ لأن هذا يفسد المعنى؛ ولهذا كانت عبارة الزجاج (٣١١هـ) - رحمه الله - صائبة كل الإصابة؛ حيث يقول[٢] : «اي حَلِفٌ على ما تدعون في حكمكم». أى أنه يقول : هذا حلف ويمين وقسم على دعواكم في حكمكم الذي تزعمونه.

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٣] : «.. لفلان على يمين بكذا، إذا ضمنته منه، وحلفت له على الوفاء به يعنى: أم ضمنا منكم وأقسمنا لكم بأيمان مغلظة متناهية في التوكيد.

فإن قلت: بم يتعلق ﴿إلى يوم القيامة﴾؟ قلت: بالمقدر في الظرف أى هي ثابتة لكم علينا إلى يوم القيامة لانخرج عن عهدتها إلى يومئذ إذا حكمناكم

---

(١) إرشاد العقل السليم : ١٨٦/٥ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٢٠٩/٥ .

(٣) الكشاف: ١٤٦/٤ ، وانظر معه : غرائب القرآن : ٢٥/٢٩ .

وأعطيناكم ما تحكمون، ويجوز أن يتعلق ببالغة على أنها تبلغ ذلكم اليوم وتنتهى إليه وافرة لم تبطل منها يمين إلى أن يحصل المقسم عليه من التحكيم».

وكلام الزمخشري - رحمه الله - يفيد أن الآية تدل على قسم مؤكد عبرت عنه الآية بـ ﴿إيمان﴾ الموصوفة بأنها ﴿علينا﴾ أى على الله وبأنها ﴿بالغة إلى يوم القيامة﴾ أى مؤكدة بل متناهية في التوكيد، وأنها ممتدة إلى يوم القيامة إلى أن يحصل المقسم عليه من التحكيم.

فهذا يدل على أن الآية بدأت بقسم موصوف بصفات تفيد تأكيده، ثم جواب لهذا القسم، والقسم وجوابه كالجملة الواحدة وكالاسم المفرد، لذا فإن الوقف على القسم فقط يفسد المعنى ؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر جواب القسم.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «... والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله ، كتعلق البدل بالمبدَل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وكلام الزركشي - رحمه الله - يفيد أن أى جملة تتعلق بما قبلها تعلقاً قوياً لايجوز الوقف قبل الإتيان بهذه الجملة المتصلة بما قبلها اتصالاً قوياً فإن حدث وقف قبل الإتيان بهذه الجملة كان المعنى مبتوراً وناقصاً، وإن شئت فقل لايكون هناك ما يمكن أن يسمى معنى. والله أعلم .

* * *

(١) البرهان فى علوم القرآن : ١/٣٥٥ .

سمات جامعة بين مواضع الفصل الثاني

تمهيد :

تحت هذا العنوان سأحاول - بإذن الله - أى أبحث السمات الجامعة بين مواضع هذا الفصل، والتي اتفقت في علة منع الوقف المشتركة بين هذه المواضع وما يتبع ذلك من ملامح الاتفاق الأخرى بين هذه المواضع، وأثر ذلك بلاغياً، وقد جعلت المانع للوقف في هذه المواضع هو الركن الأهم بين هذه المواضع، نظراً لكثرتها في هذا الفصل؛ لذا جعلته القطب الذي تدور حوله سمات الاتفاق الأخرى، وقد جاء اشتراك هذه المواضع في علة منع الوقف بحسب الكثرة والقلة مرتباً كالتالى :

أ - مواضع اتفقت في علة منع الوقف فيها، وكان المانع هو العطف أى عطف ما بعد اللفظ الممنوع الوقف عليه على ما قبله، وقد اشتركت في هذه العلة ثمانية مواضع هي :

١- الموضع الثالث (آية ٥٢ الأنفال).

٢- الموقع الرابع: (آية ٥٣ الأنفال).

٣- الموضع الخامس : (آية ٥٤ الأنفال).

٤- الموضع السادس : (آية ٢ التوبة).

٥- الموضع السابع: (آية ٣ التوبة).

٦- الموضع الثاني عشر : (آية ٢٥ النحل).

٧- الموضع الرابع عشر : (آية ٥٧ النحل).

٨- الموضع السادس عشر : (آية ٦٩ الإسراء).

ب- مواضع اتفقت في علة منع الوقف، وكان المانع هو : تأخير جواب الشرط وما تعلق به، وقد اشتركت في هذه العلة خمسة مواضع هي :

١- الموضع الأول : (آية ٣١ الأنفال).

٢- الموضع الثامن : (آية ١٢ التوبة).

٣- الموضع الحادى عشر : (آية ٢٤ النحل).

٤- الموضع الخامس عشر : (آية ١٠١ النحل).

٥- الموضع السابع عشر: (آية ٢٧ المؤمنون).

جـ- ما كان فيه المنع بسبب تأخير جواب القسم وفيه موضعان هما:

١- الموضع الثالث عشر : (آية ٣٨ النحل).

٢- الموضع التاسع عشر : (آية ٣٩ القلم).

د- ما كان المنع فيه بسبب تأخير الخبر، وفيه موضعان - أيضاً - وهما:

١- الموضع التاسع : (آية ٢٥ الرعد).

٢- الموضع الثامن عشر: (آية ٥٦ غافر).

هـ - ما كان المنع فيه بسبب تأخير الفاعل، وفيه موضع واحد هو :

- الموضع الثاني : (آية ٥٠ الأنفال).

و - ما كان المنع فيه بسبب الفصل بين الفعل ومفعوله، وفيه موضع واحد هو: الموضع العاشر : (آية ٦٠ الحجر).

وبعد: فهذا إحصاء إجمالي بمواضع الفصل الثاني تمت فهرستها بحسب علة منع الوقف فيها.

هذا، وسأبدأ - بعون الله تعالى - بالحديث عن السمات الجامعة بين هذه المواضع فأقول وبالله التوفيق:

أ - ما كان المنع فيه بسبب العطف، وقد جاء في ثمانية مواضع هي:

١- الموضع الثالث: (آية ٥٢ الأنفال) وهي قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ۙ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ...﴾ الآية.

٢-الموضع الخامس[1]: (آية ٥٤ الأنفال) وهي قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ۙ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ...﴾ الآية.

وهذان الموضعان قد اتفقا فيما يأتى:

- في البدء؛ حيث بدأ كل منهما بقوله: ﴿كدأب آل فرعون والذين من قبلهم...﴾ أى بكاف التشبيه، والتشبيه له أربعة أركان هي: المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، ووجه الشبه.

ولما كانت الكاف تدخل على المشبه به دل ذلك على أن هنا مشبهاً يفهم من سياق الكلام وهو: دأب قريش في تكذيب النبى ﷺ وتعنتهم معه وعنادهم كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كقوم نوح وعاد وثمود، مع التطابق في الألفاظ المذكورة، ووجه الشبه - كما هو واضح - هو التكذيب والعناد والإصرار على الكفر وهذه هي الصفة الجامعة بين المشبه والمشبه به.

---

(١) هذا الموضع قدمته على الموضع الرابع؛ لأن الموضع الثالث والخامس قد اتفقا بل تطابقا فى الاستهلال والموضوع وفى كثير من الألفاظ لذا لزم التنويه.

في الموضوع : فإن الآية الأولى تتحدث عن جزاء الكافرين بآيات الله من كفار مكة وآل فرعون ومن قبلهم.

والآية الثانية: تتحدث عن جزاء المكذبين بآيات ربهم، وكلا الفعلين يندرج تحت جريمة الكفر بالله وإنكار نبوة الأنبياء .

استغراق جميع المنكرين والمكذبين بآيات الله والكفار من قبل كفار قريش ومن يأتى من بعدهم إلى يوم القيامة، فمادامو قد اشتركوا في هذا الفعل الشنيع فإن الجزاء سيكون للجميع كما ذُكر، وهذه عادة القرآن العظيم أنه قد يذكر شيئاً يفهم منه أشياء، وهذه بلاغته التي تفرد بها فهو هنا قد أشار إلى كفار مكة في إنكارهم وتكذيبهم للنبى ﷺ وكفرهم برسالته وشبههم بكل من كان قبلهم والذين كان لهم الجزاء المذكور على أفعالهم، هذا ما صرح به، وأما ما يفهم من سياق الكلام - والذي لم يصرح به - أن كل من شارك المذكورين وفعل فعلهم في المستقبل إلى أن تقوم الساعة فإن الجزاء سيقع عليه كما وقع على من كان قبلهم.

فذكر هؤلاء - هنا - ليس تاريخاً يذكر مجرداً، بل هو - بجانب ذلك - درس لكل الناس إلى يوم القيامة؛ لنأخذ منه العبرة؛ وليكون درساً لكل من تسول له نفسه أن يفعل فعلهم.

هذا ، وقد وردت كلمة ﴿دأب﴾[1] في القرآن الكريم في أربعة مواضع هي :

---

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي مادة : (دأب) وانظر معه معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

١- في سورة ال عمران : (آية ١١) وهي قوله تعالى : ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ۙ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١١﴾ ﴾ .

وهذا الموضع قد أغفلته جميع طبعات المصاحف فلم تذكره في مواضع الوقف الممنوع إلا طبعة مصحف العراق، فقد ذكرته في مواضع الوقف الممنوع، كما ذكره السجاوندي[1] (٥٦٠هـ) في علل الوقوف.

وهذا الموضع حقه أن يدرج في مواضع الوقف الممنوع؛ لأنه اشترك في الألفاظ مع الموضعين المذكورين في الوقف الممنوع اللذين ذكرتهما آنفاً وهما :

٢- آية (٥٢) الأنفال - وقد سبق الحديث عنها .

٣- اية (٥٤) الأنفال - وقد سبق الحديث عنها .

٤- قوله تعالي في سورة غافر (آية ٣١) : ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾ ﴾ .

وهذه الآية حقها أن تكون في مواضع الوقف الممنوع، وأن يوضع على قوله: ﴿ثمودَ ۙ﴾ لأن الضابط الذي طبق على موضعي الأنفال (آية ٥٢، وآية ٥٤) ينطبق عليها تماماً، ولكنها سقطت من جميع طبعات المصاحف حتى طبعة مصحف العراق لم تذكرها في مواضع الوقف الممنوع، وايضاً سقطت من علل الوقوف للسجاوندي[2] فلم يذكرها وحقها أن تكون في مواضع المنع؛ لأنها اشتركت مع موضعي الأنفال في حق المنع. والله أعلم .

---

(١) علل الوقوف : ١/ ٣٦٤ .

(٢) السابق : ٣/ ٨٩٠ .

٣- الموضع الرابع : (آية ٥٣ الأنفال) قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾.

هذه الآية اتفقت مع آيات هذه المواضع في:

- علة منع الوقف وهي العطف أى عطف ﴿وأن الله سميع عليم﴾ على قوله: ﴿ما بأنفسهم﴾، وذلك لاشتراكهما في تعليل نزول العقاب والعذاب بكفار مكة وآل فرعون ومن قبلهم.

- في موضوع الآيات فإن الآية هنا تعليل للأخذ بالذنوب الذي أشار إليه الله تعالى في الآية السابقة ﴿... فأخذهم الله بذنوبهم إن الله قوى شديد العقاب﴾.

٤- الموضع السادس : (آية ٢ التوبة) قوله تعالى : ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴿٢﴾﴾.

هذه الآية قد اتفقت مع آيات هذه المواضع فى :

- علة منع الوقف وهي : العطف أى عطف قوله: ﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾ على ما قبله وهو ﴿... غير معجزي الله﴾، لأن الأمر بقوله: ﴿واعلموا﴾ يدل على شيئين هما:

الأول : ﴿أنكم غير معجزي الله﴾ والثاني: ﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾ .

- تحذير الكافرين من الظن بأنهم قادرون على الهرب والإفلات من الله على الرغم من أمرهم بالسياحة في الأرض لمدة أربعة أشهر مع تبشيرهم بالخزى والنكال.

٥- الموضع السابع : (آية ٣ التوبة) قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣) ﴾ .

اتفقت هذه الآية مع آيات هذه المواضع فيما يلي:

- في علة منع الوقف وهي العطف: أي عطف قوله : ﴿ورسوله﴾ على لفظ الجلالة ﴿الله﴾ على المحل قبل دخول ﴿أنَّ﴾ عليه، ويصير المعنى ورسوله برئ كذلك .

- في موضوع الايات فهي تتحدث عن إعلان البراءة من الله ورسوله من المشركين؛ حيث أعلنهم رسول الله ﷺ يوم الحج الأكبر بما أعلنهم به - كما ذكرنا ذلك من قبل - .

- عقاب المشركين في الآخرة العذاب الأليم وذلك جزاء كفرهم.

٦- الموضع الثاني عشر : (آية ٢٥ النحل) قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ (٢٥) ﴾ .

هذه الآية قد اتفقت مع آيات هذه المجموعة في :

- علة منع الوقف وهي العطف: أى عطف قوله: ﴿ومن أوزار الذين يضلونهم . .﴾ على قوله: ﴿. . . أوزارهم كاملة يوم القيامة﴾ والعطف هنا عطف مفعول به على مفعول به، والعطف بالواو يفيد تكرار العامل فكأنه قال: ﴿ليحملوا أوزارهم . . وليحملوا من أوزار الذين يضلونهم﴾ والمنع هنا - كما

قلنا سابقاً - حتي لايتبادر إلى ذهن السامع أن الكافرين الذين وصفوا القرآن بأنه ﴿أساطير الاولين﴾ يحملون أوزراهم بسبب هذا القول فقط بل ويحملون - بسبب رياستهم وزعامتهم وإضلالهم لغيرهم - من أوزرار الذين يضلونهم بغير علم، فالوزر بالنسبة لهم وزر مضاعف، ولايفهم هذا كله إلا بذكر ما بعد الواو .

في موضوع الآيات فهي بيان لعاقبة من ضل واضل أى حدث له الضلالة في نفسه واضل غيره.

٧- الموضع الرابع عشر : (آية ٥٧ النحل) قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾.

- هذه الآية تتفق مع آيات هذه المجموعة في :

- علة منع الوقف وهي العطف: أى عطف ما بعد الواو وهو قوله ﴿ولهم ما يشتهون﴾ على قوله: ﴿البنات﴾ و﴿سبحانه﴾ اعتراض والعطف بالواو يفيد تكرار العامل، فكأنه قال : ﴿ويجعلون لله البنات﴾ ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون ، فما بعد الواو في موضع النصب على المفعول بالعطف على ﴿البنات﴾.

- ذم الكفار وإبطال زعمهم نسبة البنات إلى الله وجعلهم البنين لأنفسهم، وهذا باطل من القول .

٨- الموضع السادس عشر (آية ٦٩ الإسراء) قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ۙ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا ﴿٦٩﴾﴾ .

- هذه الآية تتفق مع آيات هذه المجموعة في :

- علة منع الوقف وهي العطف : أى عطف قوله : ﴿ثم لاتجدوا لكم علينا به تبيعاً﴾ على قوله: ﴿فيغرقكم بما كفرتم﴾.

- فى موضوع هذه الآيات ففيها يتهدد الله الكفار وهو قادر على أن ينزل بهم ما يريد من غير أن يكون هناك من يطالبه بثأر لهم.

(ب) ما جاء فيه المنع بسبب تأخير جواب الشرط وما تعلق به، وقد اشتركت في هذه العلة خمسة مواضع وهي :

١- الموضع الأول : (آية ٣١ الأنفال) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا ۙ . .﴾ الآية .

٢- الموضع الثامن : (آية ١٢ التوبة) قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ۙ ..﴾ الآية .

٣- الموضع الحادى عشر : (آية ٢٤ النحل) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾.

٤- الموضع الخامس عشر: (آية ١٠١ النحل) قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾﴾.

٥- الموضع السابع عشر : (آية ٢٧ المؤمنون) قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴿٢٧﴾﴾.

فهذه الآيات قد اتفقت فيما يلي:

- كلها بدأت بـ ﴿إذا﴾ الظرفية المضمنة معنى الشرط والتي تفيد تحقق وقوع ما بعدها إلا الموضع الثاني منها - آية ١٢ - التوبة - فقد بدأ بـ ﴿إنْ﴾ الشرطية التي تفيد الشك في تحقيق وقوع مدخولها وهي شرطية جازمة تجزم فعلين.

- في موضوع الآيات : حيث تحدثت عن الكفار ومخالفاتهم وإنكارهم لآيات الله وتكذيبهم للرسل وإصرارهم على الباطل.

- اتفقت في علة منع الوقف بسبب تأخير جواب الشرط وما تعلق به مع مراعاة اعتبارات أخرى كقبح الوقف في الموضع الأول - آية ٣١ الأنفال - وقبح الابتداء فيه أيضاً؛ لأنه يؤدى إلى الكفر الصريح وفي الموضع الثامن - آية ١٢ التوبة - كانت علة المنع تأخير ما تعلق بجواب الشرط ﴿لعلهم ينتهون﴾.

(جـ) ما كان المنع فيه بسبب تأخير جواب القسم وفيه موضعان :

١- الموضع الثالث عشر (آية ٣٨ النحل) قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (٣٨)﴾.

٢- الموضع التاسع عشر : (آية ٣٩ القلم) قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۙ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ (٣٩)﴾.

وقد اتفقت هاتان الآيتان فيما يلي:

- بدأت كل منهما بقسم {وأقسموا - في الأولى - وأم لكم أيمان علينا - في الثانية}.

- تحدثت كلتاهما عن رأى الكفار واعتقادهم في البعث، وأنهم سيكون لهم الحكم فيما يشتهون في الآخرة.

جاء الحلف مؤكداً في كل منهما ليدل على ثقة الكفار فيما يحلفون عليه - من وجهة نظرهم - وليدل على الاستعلاء الذي سيطر عليهم.

(د) ما كان منع الوقف فيه بسبب تأخير الخبر، وقد تمثل هذا في موضعين هما :

١- الموضع التاسع : آية ٢٥ الرعد) قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۙ أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴿٢٥﴾﴾.

٢- الموضع الثامن عشر : (آية ٥٦ غافر) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ ۙ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿٥٦﴾﴾.

وقد اتفقت هاتان الآيتان فيما يلي:

- بدأت كل منهما بالاسم الموصول - الذين - في الأولى وقع مبتدأ وفي الثانية - أيضاً - كان مبتدأ قبل دخول ﴿إنَّ﴾ وجاءت صلة كل منهما مبدوءة بفعل مضارع ﴿ينقضون﴾ في الأولى وما عطف عليه) وفي الثانية ﴿يجادلون. . .﴾.

- في علة منع الوقف؛ حيث إن المنع كان بسبب تأخير الخبر في حال الوقف أى خبر المبتدأ - في الأولى -، وخبر ﴿إنَّ﴾ في الثانية، وهذا التأخير - كما قلتُ - يفسد المعنى.

- في الموضوع ؛ حيث إن الأولى تحدثت عن أخلاق الكفار بما يمثله ذلك من نقض للعهود . . . إلخ، ولايكون ذلك إلا بسبب التعالي والكِبْر وعدم الإيمان، وفي الثانية: حديث عن الجدال في القرآن وآيات الله، ولايكون ذلك إلا بسبب الكِبْر والحسد والتعالي أيضاً الناشىء عن الكفر . .

(هـ) ما كان منع الوقف فيه بسبب تأخير الفاعل، وقد تمثل ذلك في الموضع الثاني فقط - آية ٥٠ الأنفال - وذلك قوله تعالي: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾﴾.

وهذا الموضع قد اتفق مع آيات هذا الفصل في الحديث عن الكفار وعن كيفية قبض أرواحهم مع إذلالهم وإهانتهم في الدنيا، ثم في الآخرة لهم عذاب الحريق.

(و) ما كان منع الوقف فيه بسبب الفصل بين الفعل ومفعوله وقد تمثل ذلك في الموضع العاشر : (آية ٦٠ الحجر) وذلك قوله تعالى: ﴿. . . إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا ۙ إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾.

ففي هذه الآية حديث عن امرأة لوط - عليه السلام - الكافرة والتي قدّر الله لها أن تبقى مع قوم لوط الهالكين بعذاب الله ويصيبها ما أصابهم.

وعلة المنع هنا هي : الفصل بين الفعل ﴿قدّرنا﴾ وبين مفعوله ﴿إنها لمن الغابرين﴾ مع ملاحظة ما يوحى به لفظ ﴿قدرنا﴾ عند الوقوف عليه، فإنه يفيد عكس المقصود فمن معانية التقدير والتكريم.

* * *

سمات فارقة بين مواضع الفصل الثاني

تمهيد :

تحت هذا العنوان سوف أعالج - بإذن الله - الفروق التي ألحظها بين مواضع الفصل الثاني - والتي سبق أن تحدثت عنها تحت عنوان (سمات جامعة) - لنرى أثر هذه الفروق اللفظية بين هذه المواضع وإلى أى مدى أثرت في نقل المعنى إلينا، وما الأثر البلاغي لتلك الفروق ؟ فأقول وبالله التوفيق .

(أ) ما كان منع الوقف فيه بسبب العطف، وقد تمثل ذلك في ثمانية مواضع اشتركت في هذه العلة وهي:

١- الموضع الثالث : (آية ٥٢ الأنفال) قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٥٢﴾﴾ .

٢- الموضع الخامس[١] : (آية ٥٤ الأنفال) قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ .

ويضاف إليهما الموضع الذي لم يذكره أحد من علماء الوقف ولا القراء - سوى الإمام السجاوندي ٥٦٠هـ كما ذكرت ذلك من قبل - كما أنه سقط من جميع طبعات المصاحف الأربعة وغيرها - سوى طبعة مصحف العراق التي ذكرته ضمن مواضع الوقف الممنوع - ذلكم الموضع هو الآية رقم (١١) من سورة آل عمران، وقد ذكرتها هنا لتتم المقارنة بينها وبين نظيرتيها، ولنؤكد - أيضاً - على أحقية هذا الموضع في المنع من الوقف.

---

(١) قدمت الكلام على هذا الموضع نظرا لاشتراكه فى كثير من الألفاظ مع الموضع الثالث .

وهذه الآية هي : ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

وفي هذه الآيات الثلاث نجد اختلافاً في التعبير بينها، وألفاظاً جاءت في آية لم تأت في أخرى، وهنا يقوم تساؤل في النفس: لم جاء بهذا اللفظ أو بهذه الجملة هنا، ولم يأت بها في الأخرى؟ مع أن المقام واحد في الآيات الثلاث، ومع ذلك خالف في آية ما التزمه في آية أخرى. فلم كان هذا الاختلاف؟ وما غايته؟

أولاً : في الآية الأولى : (آية ١١ آل عمران) قال تعالى: ﴿كذبوا بآياتنا فأخذهم الله بذنوبهم﴾ أنت تلحظ هنا تغيراً في التعبير فقد جاء بضمير المتكلم المعظم نفسه ﴿نا﴾، ثم عدل عنه إلى الاسم المظهر وهو لفظ الجلالة ﴿الله﴾، وكان مقتضى السياق أن يقول : (فأخذناهم) فلم عدل؟ وما فائدة هذا العدول؟

يقول الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ)[(١)] مجيباً عن هذا السؤال : «العدول عن المنهج الأول المستمر في الإخبار عن النفس إلى لفظ ظاهر هو لفائدة تضمنتها هذه اللفظة من الاحتجاج وليست هذه الفائدة في لفظة الإضمار، وكانت الآية التي قبلها قد وقع العدول في هذا المكان إليه وهو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ (٩)﴾ [آل عمران آية ٩].

فقوله: ﴿ربنا﴾ يقتضي أن يكون بعده ﴿إنك لاتخلف الميعاد﴾ كما قال : ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ (١٩٤)﴾ [آل عمران : آية ١٩٤].

---

(١) درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز : ص : ٤٥ .

فلمـا قال تعالـى في هذا الموضع: ﴿ربنا إنك جامع الناس ليـوم لاريب فيه﴾ فكان المعنى : إنك خلقت الدار الأولى للتكليف ومكنت العبـاد فيها من الطاعة والعصـيان، ورغبت المطيع في الثواب، وخوفت العـاصى من العقاب، فوقع منك وعد ووعيـد فرغبت من الوفاء بهما بأنك تجـمع الخلائق ليوم الجزاء لأن من خلق وأنعم نعمـة حقت بها العبادة، ولزمت من أجـلها الطاعة، وهو معنى قولنا : إن الله إذا وعد صدق، فلا خلف في قوله، ولا تبديل لكلماته، فلما كـان معنى قولـنا: ﴿الله﴾ معنى الإله والإله مشـتق من أله يأله إلاهة أى عبد يعبد عبادة فالإله هو الذي حـقت عبادته لما عظمت نعمته كان العدول إلى هذه اللفظة للاحتـجاج بمعناها فائدة لم تكن لتحـصل لو قال: ﴿إنك لاتخلف الميعاد﴾ فلما تقدمت هذه الآية التي وقع العدول فيها عن لفظ إلى لفظ لما قصد من الاحتـجاج بمعناه، فكذلك بـنيت هذه الاية التي تليهـا عليها فـي مثل هذا الحكم لما ثبت من مثل هذا المعنى فـقال تعالى: ﴿كداب آل فـرعون والذين من قبلهم كـذبوا بآياتنا﴾ فأتى بالضـمير الفـاعل، وكان يعقل من قـوله: ﴿كذبوا بآياتنا﴾ أى إنا عـرضناهم للإيمان ومكناهم من الإسلام وأزحنا العلـة، ونصبنا الأدلة، فكذبوا بهـا فالذى حـقت له العـبادة، وعظمت منه النعـمة أخـذهم بذنوبهم، والله يعاقب الكفار عقوبة تشتد عليهم ولا تخفف عنهم لما قدموا من العصيان مـا استمر مثله، ولم ينقل عنه قدم ولا عقبـه بعد الإصرار عليه ندم، فهذه فائدة العدول إلى لفظة ﴿الله﴾ في قوله تعالى: ﴿فأخذهم الله بذنوبهم﴾ دون قوله: ﴿فأخذناهم﴾».

هذا ما أجاب به الخطيب الإسكافي - رحمه الله - وهو جواب ملخصه أن الآية السابقة بنيت على إظهـار لفظ الجلالة الذي يوحى بالمهابة، فناسب هنا

أن يأتي بلفظ الجلالة مظهراً استمراراً لوتيرة الكلام.

وبجانب هذا فإن في الكلام التفاتاً؛ حيث عدل عن ضمير المتكلم في قوله: ﴿بآياتنا﴾ إلى لفظ الجلالة المظهر ﴿فأخذهم الله﴾، وكان السياق أن يقول: ﴿فأخذناهم﴾ والالتفات - كما عرفه ابن المعتز (٢٩٦هـ)[١] «انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة وما أشبه ذلك».

ويقول ابن الأثير (٦٣٧هـ)[٢] : «واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لايكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لايتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطلع على أسرارها، و فتش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كل كلام؛ فإنه من أشكل ضروب علم البيان وأدقها فهماً وأغمضها طريقاً».

وهذه الخصوصية التي يعنيها ابن الأثير أن السامع عندما يحدث الالتفات في الكلام يحدث له تنبيه، لأن وتيرة الكلام قد تغيرت فيثار انتباهه بما يطرد الملل والسآمة عنه، ويحدث له نشوة تجعله يتعلق ذهنه بما يلقى عليه من كلام، وقد رأينا في تعليل الخطيب (٤٢٠هـ) لهذا التغيير في الآية التي معنا ما يفسر كلام ابن الأثير، حيث دلنا على الخصوصية التي من أجلها تغير النسق في الآية.

ثانياً : في الآية ٥٢ الأنفال يقول الله: ﴿كفروا بآيات الله﴾ ولم يقل:

---

(١) معجم البلاغة العربية تأليف د/بدوى طبانة ط: ٣ ص ٦١٤ .وانظر معه : الإيضاح للخطيب القزويني ص: ١٠٣

(٢) المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر : ٢/ ١٨٠ ، وانظر معه : روح المعاني للآلوسي : ٣١/١٠.

﴿كفروا بآياتنا﴾ كما قال في الأولى: فما سر العدول عن الإضمار إلى الإظهار؟

يجيب الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) رحمه الله فيقول[1] : «والجواب عن ذلك أن يقال: إن الآية التي تقدمت هذه هي قوله: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰؤُلَاءِ دِينُهُمْ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٩﴾﴾ [الأنفال: ٤٩].

ثم جاء بعدها : ﴿ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة . . .﴾ ولم يكن فيها خبر عن ﴿الله﴾ تعالى:، وجاءت الآية التي هي ﴿كدأب آل فرعون. . .﴾ وفيها إخبار عن الله فكان بناؤها على الاية التي قبلها أولى، كما كان في الاية التي في سورة آل عمران يقتضي بناؤها على الآية التي قبلها العدول عن لفظ الإضمار إلى لفظ الإظهار، ثم كان لفظ الصريح في معناه احتجاجاً عليهم، كما كان في اللفظ الذي عدل إليه في الآيتين المتقدمتين من قوله: ﴿إن الله لايخلف الميعاد﴾ وقوله: ﴿فأخذهم الله بذنوبهم﴾».

والخطيب (٤٢٠هـ) في عبارته السابقة يقول لنا : إن الآية التي سبقت هذه الآية بآية واحدة بنيت أيضاً على اللفظ الظاهر وهو لفظ الجلالة ﴿الله﴾؛ لذا ناسب أن يأتي هنا بالاسم الظاهر وليلفت إلى المهابة التي يحدثها لفظ الجلالة عندما يساق الكلام.

وهذه الآية ٥٢ الأنفال خالفت الآية الأولى ١١ آل عمران في التعبير بـ ﴿كفروا﴾ بدلاً من ﴿كذبوا﴾ في الأولى والتعبير بـ ﴿كفروا﴾ أظهر في القبح،

---

(١) درة التنزيل : ٤٦ .

وأدل على التكذيب ورفض كل ما جاء به الرسول، بل كل ماجاء به الرسل؛ لذا ناسب أن يأتي التذييل في هذه الآية مؤكداً بـ ﴿إن﴾ وبلفظ ﴿قوى﴾ إعلاناً لسخط الله وغضبه على هؤلاء الكفار الذين جاهروا بالكفر.

ثالثاً : خالف في الآية الثالثة - ٥٤ الأنفال- بأن قال: ﴿كذبوا بآيات ربهم﴾ ولم يقل ﴿كذبوا بآياتنا﴾ كما جاء في الأولى - ١١ سورة آل عمران، ولا قال : ﴿بآيات الله﴾ كما جاء في الثانية - آية ٥٢ الأنفال - فلم خالف هنا فقال: ﴿كذبوا بآيات ربهم﴾؟ وما سر العدول عن قوله: ﴿فأهلكهم﴾ الى قوله: ﴿فأهلكناهم﴾؟

يجيب الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) فيقول[١] : «لما أخبر عن نعمته علي عباده وأن منهم من يغيرها بعصيانه فيستحق بذلك تغيير النعمة عليه، وهو معنى قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾ ﴾[٢] .

والمنعم على عباده ربهم؛ لأنهم مربَّون بنعمته كان القصد فى هذه الآية التي ذكر تنعيمهم في الدنيا وتغيير النعمة عليهم فيها إذا لم يقوموا بحقها بعقاب من عقاب الدنيا بما يفعله بعض الناس ببعض، فكذلك قال: ﴿فأهلكناهم بذنوبهم وأغرقنا آل فرعون﴾، فكأنه قال: كذبوا بآيات من أقام نفوسهم شواهد لربوبيته بتربيته إياهم بصنوف نعمته، ونقل الوليد عن أولى حاليه إلى غيرها مما يبلغ به غاية قوته».

---

(١) درة التنزيل وغرة التأويل: ٤٧ .

(٢) آية ٥٣ الأنفال .

وإجابة الخطيب هنا تدل على أن الآية مبنية على الاية السابقة حيث ذكر فيها حديثاً عن النعم، والحديث عن النعم يناسبه ذكر من يربى على موائد هذه النعم، وهو الرب، لذا ناسب أن يقول هنا ﴿كذبوا بآيات ربهم﴾.

وسر العدول هنا عن أهلكهم إلى قوله: ﴿فأهلكناهم بذنوبهم﴾ الالتفات من ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه ﴿نا﴾ ليدل على فداحة الجرم، وعظم الذنب وأن الله القوى الجبار حين يتولى الإهلاك يكون ذلك شيئاً فظيعاً مُريعاً؛ لذا يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)(١) : «والالتفات إلي نون العظمة في ﴿أهلكنا﴾ جرياً على سنن الكبرياء لتهويل الخطب».

رابعاً: في الآية الثالثة - ٥٤ الأنفال - خالف النسق الذي اتبعه - في الآية الأولى والثانية - فزاد ﴿وأغرقنا آل فرعون﴾ ثم التذييل بقوله: ﴿وكل كانوا ظالمين﴾ فلم كانت هذه الزيادة؟

والجواب : لما قال الله تعالى : ﴿كذبوا بآيات ربهم﴾ فذكر لفظ (الرب) الذي يربى على موائد نعمه، وحقٌّ على من يربيه بنعمه أن يعترف لله بالفضل عليه فيشكر نعمه، ويؤمن بالله رباً وبآياته وأنبيائه لذا لما خالفوا وجحدوا سارع الله بإهلاكهم وإغراق ال فرعون، ثم دمغ الجميع - كفار مكة وآل فرعون ومن لف لفهم - بهذا التذييل ﴿وكلٌّ كانوا ظالمين﴾ وهذا يوحى بعدل الله تعالى فهو - سبحانه - لايظلم أحداً، ولكن الناس بكفرهم يظلمون أنفسهم لذلك سجل عليهم ظلمهم لأنفسهم وظلمهم لغيرهم.

يقول الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ)(٢) : «﴿كذبوا بآيات ربهم﴾ فذكر

---

(١) روح المعاني: ٣١/١٠ ، وانظر معه : المثل السائر لابن الأثير ٢/ ١٨٠ .

(٢) درة التنزيل وغرة التأويل : ٤٨ .

هذا الاسم دون غيره؛ لأنه فيه معنى أنه نعمهم وثبتهم ورباهم وقام بمصالحهم حتى بلغوا حد التكليف، والمبلغ الذي قدروا فيه على أداء حق الإنعام، فلما غيروا ما أنعم الله به عليهم من جهته وصرفوه إلى معصيته، وتقووا بنعمه على مخالفته سلبهم ذلك في الدنيا بأن عجل هلاكهم فأغرقهم».

خامساً : ما فائدة التكرار في سورة الأنفال في موضعين لايحجز بينهما إلا آية واحدة؟

ويجيب عن هذا السؤال الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) فيقول[١] :

«والجواب عندي : أنه أخبر في الأولى عما عاقبهم به من العذاب الذي لم يملك الناس إيقاعه، ولم يمكن بعضهم من أن يفعل ببعض مثله وهو ضرب الملائكة وجوههم وأدبارهم عند نزع أرواحهم وإخبارهم إياهم بمصيرهم إلى عذاب يحرقهم.

وفي الثانية: أخبر عما أنزله بهم من العذاب الذي مكن الناس من فعل مثله وهو الإهلاك والإغراق؛ لأن ذلك مما أقدر ا لله العباد عليه».

وبهذا الجواب لايكون هناك تكرار بين هاتين الآيتين، كما يفهم من جواب الخطيب - رحمه الله - .

٣- الموضع الرابع: (آية ٥٣ الانفال) : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾.

هذه الاية تعليل لما قبلها، وهي بمثابة قانون عام يلزم الله به عباده مؤداه

---

(١) درة التنزيل: ٤٧، وانظر معه: البرهان في متشابه القرآن للكرماني : ٧١ .

أن نعم الله يحافظ عليها بالشكر ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾[1] وأنها تزول بعدم شكرها، وبعدم إحسان مجاورتها، ويكون ذلك بتغيير ما بأنفسهم من الشكر لله صاحب النعم، وعدم استعمالها فيما حرم استعمالها فيه، فإن حدث التغيير زالت النعم، وما ذلك إلا لأن الله سميع عليم.

٤- الموضع السادس: (آية ٢ التوبة) ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين ﴿٢﴾﴾.

بدأت الآية بفعل الأمر ﴿فسيحوا﴾ ثم عطف عليه فعل الأمر ﴿واعلموا﴾، وأفادت الواو - الثانية - فعل أمر آخر مفهوماً من ذكر الواو - الثانية - كأنه قال: واعلموا أن الله مخزى الكافرين فهنا السمة الفارقة هي هذه الأفعال المعطوفة التي ربطت المعنى برباط وثيق.

٥- الموضع السابع : (آية ٣ التوبة) ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله فإن تبتم فهو خير لكم وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله وبشر الذين كفروا بعذاب أليم ﴿٣﴾﴾.

بدأت الآية بقوله: ﴿وأذان﴾، وهذا يجعل السامع متشوقاً لسماع هذا الأذان - كما يتشوف السامع إلي الأذان للصلاة وغيرها من مهمات الأمور ، ذلك لأن الأذان لايستعمل إلا في كبريات الأمور وما يجد من عظائمها.

وهذا البدء بقوله: ﴿وأذان﴾ لفت السامع إلى ما يؤذّن به، وبم يؤذن؟ إنه إعلام ببراء الله من المشركين، وإعلام ببراءة رسوله ﷺ من المشركين أيضاً.

(١) سورة إبراهيم من الآية (٧) .

وكما يشترك رسول الله ﷺ مع الله تعالي في الأذان الذي يؤذَّن به للصلاة يشترك معه في هذا الأذان أيضاً، وهذا تشريف من الله تعالى لرسوله ﷺ أن يقترن ذكره بذكره في مهمات الأمور.

٦- الموضع الثاني عشر : (آية ٢٥ النحل) ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾.

بدأت الآية بقوله : ﴿ليحملوا﴾، وهذا الفعل يفيد تصوير الذنوب والآثام كأنها شيء مادى محسوس يحمله الإنسان على عاتقه، كما يحمل الشيء من أشياء الحياة الدنيا - لأن الإنسان تعود أن يحمل أشياءه في حياته، فهذا تذكير بما له به إلف - ، وإذا كانت الشريعة قد علمتنا أن الإنسان يأتى يوم القيامة حاملاً أوزاره الخاصة به، لأنه لاتحمل وازرة وزر أخرى، فهذا خاص بذنوب الإنسان الخاصة به، لكن هناك صنفاً من الناس - قد دلتنا عليهم الشريعة أيضاً - قد اجرموا جرماً آخر بأن أضلوا غيرهم، فهم يحملون مع أوزارهم الخاصة بهم أوزار من أضلوهم، لأن جريمتهم قد تعدتهم إلى غيرهم، فهم قد ضلوا في أنفسهم وأضلوا غيرهم؛ لذا يتضاعف عليهم الحمل، والفعل - ليحملوا - هو الذي لفت إلى كل هذا، كما لفت - أيضاً - إلى التنفير من الذنوب كلها جليلها وحقيرها، لأن كل ما يحمله الإنسان من أوزار يوم القيامة هو فضيحة على رءوس الأشهاد؛ لأن الأشياء المحمولة يراها كل من في الموقف، وفي هذا ما فيه من تنفير من ذلك المشهد، ودعوة حثيثة إلى المؤمن أن يربأ بنفسه عن كل ما يشينه خصوصاً يوم القيامة حيث يحس الإنسان بفداحة الجرم.

٧- الموضع الرابع عشر : (آية ٥٧ النحل) ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ (٥٧)﴾ .

بدأت الآية بالفعل ﴿يجعلون﴾، والجعل هنا محض افتراء على الله تعالى بأن له البنات كذرية وولد؛ فإن بعض القبائل كانت تعتقد أن الملائكة بنات الله؛ لذا جاء التنزيه لله سريعاً بقوله: - سبحانه - وهذا اعتراض والاعتراض دائماً لامحل له من الإعراب، لأنه خارج عن أركان الجملة، فلا يصح الوقف عليه، مع ملاحظة أن بقية اعتقاد الكفار لم تأت بعد فإنهم يعتقدون أن لهم ما يختارون من الذرية، وهم يحبون إنجاب البنين، لأنهم الذين يحملون السلاح، ويدافعون عن القبيلة ويحمون الأموال والأعراض، ألا ساء ما يحكمون ويشتهون.

٨- الموضع السادس عشر : (اية ٦٩ الإسراء) ﴿ أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا (٦٩)﴾ .

بدأت الآية بـ ﴿أمْ﴾ المنقطعة التي بمعنى (بل)، والاستفهام بعدها استفهام إنكارى، كأن الله تعالى يقول للكفار منكراً عليهم أن يأمنوا - إذا نجوا من البحر - ألا يعيدهم الله تعالى مرة أخرى إليه، ثم يرسل إليهم الريح القاصف الذي يكسر المراكب فيغرقهم، ثم لايوجد من يستطيع أن يثأر لهم أو يمنع الغرق عنهم؛ لأن إرادة الله لايمنعها شيء.

وتأمل صياغة الآية لتجد هذه الأفعال المضارعة (يعيدكم - فيرسل - فيغرقكم - ثم لاتجدوا) التي تنقلك إلى مواضع الأحداث، فتفيد التجدد

والاستمرار، وتـريك الفعل كأنك تشاهده، وتأمل استعـمال (كاف الخطاب) - مع أنهم ليسوا أهلاً للخطاب - ليلقى الفزع والهلع في قلوبهم مع اتصال الفاء بهذه الأفعال المضارعة التي تفيد الترتيب والتعقيب (فيرسل - فيغرقكم)، وهذا يوحى بأن الله هو الفاعل ولايوجد من يقف دون إرادته؛ لذا استعمل (الفاء)، ثم تأمل استعـمال (ثم) - التي تفيد الترتيب والتـراخي - أى أن الحدث بعدها يستغـرق وقتاً بعد الأحداث الـسـابقة عليها، وهذا مناسب للأفـعال التي معنا، فإن الله تعـالى عندما يعيـدهم إلي البحر ويرسل عليـهم الريح القاصف الذي يغرقهم، وعندما يحدث الإغراق يحـاول الغريق أن يصارع الأمواج ليصل إلى الشاطيء ولينجو مما هو فيه، وعلى أمل أن يراه أحد، فيلقى إليه بطوق النجاة، فهذا الوقت الذي يستـغرقه الغريق باحثاً عن النجـاة ولايجدها جعل (ثم) تأتى مناسبة لموقعـها من السياق كما جاءت (الـفاء) فيما قبل مناسبـة لموقعها، وهذا لون من إعجاز القرآن الكريم الذي تفرد به، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [من الآية ٨٢ النساء].

(ب) المجمـوعة الثـانية: وهي المواضع التى اتفـقت فى علة منع الوقف وهي : تأخير جواب الشرط وما تعلق به من قـول ومقوله - وقد اشتركت في هذا المانع خمسة مواضع وهي :

١- الموضع الأول : (آية ٣١ الأنفال) ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا ۙ إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٣١﴾﴾.

٢- الموضع الثامن : (آية ١٢ التوبة) ﴿ وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾﴾.

٣- الموضع الحادى عشر : (آية ٢٤ النحل) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾.

٤- الموضع الخامس عشر : (آية ١٠١ النحل) ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾﴾.

٥- الموضع السابع عشر : (آية ٢٧ المؤمنون) ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾.

هذه الآيات اختلفت فيما يأتى:

١- موضوع هذه الآيات لم يكن واحداً : فالموضع الأول آية ٣١ الأنفال ، والحادي عشر ٢٤ النحل ، والخامس عشر ١٠١ النحل، قد تناولوا قضية واحدة وهي : نظرة كفار قريش إلى القرآن الكريم.

أما الموضع الثامن آية ١٢ التوبة فإنه يتحدث عن الإجراء الذي يتخذه المسلمون إن نقض الكفار العهد وطعنوا في الدين.

أما الموضع السابع عشر : آية ٢٧ المؤمنون فقد تحدث عن أمر الله لنوح - عليه السلام - بأن يدخل في السفينة الأصناف التي أمره الله بإدخالها عندما يفور التنور.

٢- هذه المواضع الثلاثة التي تناولت قضية واحدة [٣١ الأنفال - آية ٢٤ النحل - ١٠١ النحل] اختلفت في طريقة التناول ؛ ففي الموضع الأول: قال الكفار ﴿لو نشاء لقلنا مثل هذا﴾ زيادة على وصف الكفار للقرآن بأنه ﴿أساطير

الأولين﴾ في الموضعين الأول (٣١ - الأنفال)، والحادي عشر ٢٤ النحل ، أما في الموضع الخامس عشر : آية ١٠١ النحل - فإن نوعية الموضوع قد اختلفت على الرغم من الاتفاق في العنوان العام - وهو نظرة الكفار إلى القرآن الكريم - إلا أن النوعية الخاصة هنا تتمثل في نسخ آية بآية أخرى، وتبديل حكم بحكم وكذلك قول الكفار عن النبي ﷺ ووصفه بالافتراء والكذب.

٣- اتفقت هذه المواضع الخمسة في الاستهلال بأداة الشرط ﴿إذا﴾ إلا في الموضع الثامن - آية ١٢ التوبة - فإنه بدأ بـ ﴿إنْ﴾ الشرطية - التي تفيد الشك في تحقق وقوع ما بعدها - وكأن الله تعالى يحث من أعطى عهداً أن يحافظ عليه وألا ينقضه بخلاف ﴿إذا﴾ التي هي لتحقق الوقوع.

٤- في الموضع السابع عشر (آية ٢٧ المؤمنون) اتصلت ﴿إذا﴾ الشرطية «بالفاء»، وجاء الجواب فعل أمر متصلاً بالفاء - أيضاً - ﴿فإذا جاء أمرنا - فاسلك﴾ ، وهذا يوحى بسرعة الفعل والحركة، حيث إن الطوفان لن يعطى فرصة للتأخير أو الإبطاء لذا كان الشرط (إذا) مقترناً بالفاء، وكان الجواب - أيضاً - متصلاً بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب؛ لأن الموقف لايسمح بغير السرعة وتنفيذ الأمر على عجل؛ لأنه الطوفان بخلاف المواضع الأربعة السابقة [وهي: الأول ٣١ الأنفال - والثامن ١٢ التوبة، والحادي عشر ٢٤ النحل - والخامس عشر ١٠١ النحل] فإنها جاءت مبدوءة بأداة الشرط مقترنة بالواو (وإذا تتلى - وإن نكثوا - وإذا قيل - وإذا بدلنا). وذلك لأن المقام لايقتضى السرعة ولا التعجيل، وذلك الإعجاز البلاغي للنظم الكريم الذي يضع كل حرف في موضعه دون زيادة ولا نقصان.

٥- كانت (الفاء) - أيضاً - عنصراً أساسياً في الموضع السابع عشر - آية ٢٧ المؤمنون - ؛ حيث بدأت الآية بالفاء، ثم اتصلت «الفاء» بكل الأفعال الرئيسة في الآية (فأوحينا - فإذا جاء أمرنا - فاسلك)، كل هذه الفاءات لم تأت بدون قصد أو جاءت مصادفة، وإنما جاءت لأن الموقف يتعلق بالطوفان الذي سوف يغرق كل شيء على الأرض، وكان الجو العام للموقف هنا مشحوناً بالخوف والحذر والترقب، والمناسب لهذا كله «الفاء» التي تفيد السرعة والتنفيذ بدون إبطاء بمجرد سماع الأمر وذلك هو الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم.

(جـ) ما كان منع الوقف فيه بسبب تأخير جواب القسم وفيه موضعان :

١- الموضع الثالث عشر : آية ٣٨ النحل) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾.

٢- الموضع التاسع عشر : (آية ٣٩ القلم) ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۙ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴿٣٩﴾﴾.

اختلفت هاتان الآيتان - على الرغم من مظاهر الاتفاق كما أشرت من قبل - ويتمثل ذلك فيما يلي :

- في الآية الأولى : جاء الحديث عن الكفار بضمير الغائبين، وفي الثانية: جاء الحديث عنهم بضمير المخاطبين.

- في الآية الأولى: أكد القسم بقوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ وفي الثانية : أكد القسم بقوله: ﴿بالغة﴾.

- في الأولى : كان القسم على عدم البعث مطلقاً بعد الموت ﴿لايبعث الله من يموت﴾، وفي الثانية : كان القسم على أن الكفار يختارون يوم القيامة ما يشتهون. - بحسب زعمهم -.

(د) ما كان المنع فيه بسبب تأخير الخبر وفيه موضعان أيضاً :

١- الموضع التاسع : (آية ٢٥ الرعد) ﴿وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۙ أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴿٢٥﴾﴾.

٢- الموضع الثامن عشر : (آية ٥٦ غافر) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿٥٦﴾﴾.

في هاتين الآيتين اختلاف يتمثل فيما يأتي :

- موضوع الآية الأولى خاص بالذين ينقضون عهد الله ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض، وفي الثانية: حديث عن المجادلين في آيات الله بدون دليل ولا برهان.

- في الآية الثانية : دخلت ﴿إنّ﴾ على المبتدأ، فأفادت التوكيد ولذلك جاء الخبر مؤكداً بأسلوب القصر - ﴿إن في صدورهم إلا كبر﴾ الذي طريقه النفي والاستثناء.

أما في الأولى : فقد جاء المبتدأ - الذين ينقضون - خالياً من أداة التأكيد، لذا جاء خبره ﴿أولئك﴾ بدون توكيد.

(هـ) ما كان المنع فيه بسبب تأخير الفاعل وفيه موضع واحد وهو :

الموضع الثاني : (آية ٥٠ الأنفال) ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ۙ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾ ﴾ .

هذا موضع فريد؛ لأن منع الوقف فيه كان بسبب تأخير الفاعل عن فعله لو حدث الوقف على قوله: ﴿كفروا﴾، وبسبب قبح الابتداء بما بعد ﴿كفروا﴾ لو أجزنا الوقف، لأنه يؤدى إلى أن يضرب الملائكة وجوه أنفسهم وأدبار أنفسهم وهذا يخالف مقصود الآية.

والتعبير بـ ﴿يضربون﴾ بصيغة المضارع يفيد تصور الحدث وتجدده واستمراره، ليؤكد بشاعة قبض الملائكة لأرواحهم وهذا خاص بالدنيا، وأما في الآخرة فالبشرى لهم من الملائكة - أيضاً - ﴿وذوقوا عذاب الحريق﴾.

(و) ما كان منع الوقف فيه بسبب الفصل بين الفعل ومفعوله وفيه موضع واحد وهو:

- الموضع العاشر : (آية ٦٠ الحجر) ﴿ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا ۙ إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ .

وهذا موضع فريد - أيضاً - إذ جاء فيه المنع بسبب الفصل بين الفعل ومفعوله: ﴿قدّرنا إنها لمن الغابرين﴾، وايضاً لو اجزنا الوقف لتبادر إلى ذهن السامع أن امرأة لوط - عليه السلام - مستثناة تقديراً لها وتكريماً، وهذا عكس المراد ونقيضه إذ المراد - والله أعلم - أنه قد سبق في علم الله تقدير أن امرأة لوط - عليه السلام - باقية في العذاب، كما بقى من كفر فهي ليست ناجية من العذاب، والوقف يوحى بعكس ذلك لذا منع الوقف على قوله: ﴿قدّرنا﴾

وتأكيداً على هذا المعنى جاء بعد هذا الفعل بما يفيد التأكيد على بقائها في العذاب وأكد بأكثر من مؤكد، فجاء بـ ﴿إنَّ﴾ واللام واسمية الجملة فقال: ﴿إنها لمن الغابرين﴾؛ لينزع من نفس السامع أى قدر من التكريم قد يتبادر من الفعل ﴿قدّرنا﴾.

* * *

الفصل الثالث

من أخلاق اليهود والنصارى

* * *

الموضع الأول :

يقول الله تعالى : ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [آية رقم ١٢٠ البقرة]

الموضع الثاني :

يقول الله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [آية رقم ١٤٥ البقرة]

إضاءة :

الموضع الأول (آية ١٢٠ البقرة)

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «قال المفسرون : إنهم كانوا يسألون النبي ﷺ الهدنة ويطمعون أنهم إذا هادنهم وأمهلهم اتبعوه ووافقوه، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، قال ابن عباس - رضي الله عنهما - هذا في القبلة، وذلك أن يهود المدينة ونصارى نجران، كانوا يرجون أن يصلي النبي ﷺ إلى قبلتهم، فلما صرف الله القبلة إلي الكعبة شق عليهم ذلك، ويئسوا منه أن يوافقهم على دينهم، فأنزل الله هذه الآية».

فهؤلاء اليهود والنصارى كانوا يطلبون المسالمة والمهادنة من النبي ﷺ ، لكي يؤمنوا به ويتبعوه، لكن الله اطلع على قلوبهم فأعلم النبي ﷺ بطريق

(١) أسباب النزول: ٤٠ ، وانظر معه : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢/١٠١ .

الوحي أنهم لن يَرضـوا عنه ولن يؤمنوا به، ثم يحـذره ربه من هؤلاء اليهـود والنصارى أن يتبع أهواءهم.

وقد بدأت الآية بـ ﴿لن﴾ التي تفيد النفى في المستقبل و﴿ترضى﴾ «يقال في مصدره : رَضِيَ - يَرْضَى - رضاً ومرضاةً ورِضْواناً. ورُضْواناً. . والمصادر تأتى على فِعْلان وفُعْـلان فأما فِعْلان فقولك : عـرفته عِرفاناً وحسبتـه حِسباناً وأما فُعْلان كقولك: غُفرانك لا كُفْرانك»[١] .

قوله : ﴿حتى تتبع ملـتهم﴾ قال القرطبي (٦٧١هـ)[٢] : «والمِلَّة اسم لما شرعه الله لعباده في كتبه وعلى ألسنة رسله، فكانت الملة والشريعة سواء، فأما الدين فقد فرق بينه وبين الملة والشريعة، فإن الملة والشريعة : ما دعا الله عباده إلي فعله والدين : ما فعله العباد عن أمره».

وعلى هذا فإن هناك فرقاً بين الدين والملة فإن الدين: فـعل العبد ما أمره الله به من صلاة وزكاة . . إلخ، وأما الملة والشريعة فهي: أمر الله لعباده بفعل الطاعات واجتناب المنهيات على ألسنة رسله في كتبه المقـدسة، وأفرد الملة لأن الكفر كله ملة واحدة ﴿ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم﴾.

اللام موطئة للقسم و﴿إنْ﴾ شرطية و﴿اتبعت﴾ فعل الشرط و﴿أهواءهم﴾ مفعول به. . وما الهـوى ؟ يقول ابن عاشور[٣] (١٣٩٤هـ) : «الهوى : رأى ناشيء عن شهوة لا عن دليل».

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٢٠١ ، وانظر معه : الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ١٠٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ١٠٠ .

(٣) التحرير والتنوير : ١/ ٦٩٤ .

ولم جمع الأهواء ؟ ولم أضافها إليهم ؟

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «والأهواء : جمع هوى، وكان الجمع دليلاً على كثرة اختلافهم، إذ لو كانوا على حق لكان طريقاً واحداً ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[٢] ، وأضاف الأهواء إليهم، لأنها بدعهم وضلالاتهم، ولذلك سمى أصحاب البدع أرباب الأهواء».

والعلم هو : «إدراك الشيء بحقيقته، وذلك ضربان : أحدهما : إدراك ذات الشيء، والثاني: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له، أو نفي شيء هو منفي عنه، فالأول : هو المتعدى إلى مفعول واحد نحو : ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[٣] والثاني: هو المتعدى إلى مفعولين نحو قوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[٤] ».

هذه هي حقيقة العلم - كما عرّفه الراغب (٥٠٢هـ) - أما تفسير العلماء له في هذا الموضع من الآية، فإن أبا حيان (٧٤٥هـ) يقول[٥] : «وقد فسر العلم هنا بالقرآن وبالعلم بضلال القوم وبالبيان بأن دين الله هو الإسلام وبالتحول إلى الكعبة قاله ابن عباس - رضي الله عنهما».

وبهذا يتضح لنا مفهوم العلم لغة وموقعاً من الآية، وفي هذا الموضع من الآية تحذير للنبي ﷺ والمقصود أمته حتى لاينخدعوا بأهواء أهل الكتاب

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٥٩٠، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١٠١ ، وروح المعاني: ١/ ٣٧٢.

(٢) من الآية ٨٢ النساء .

(٣) من الآية ٦٠ الأنفال .

(٤) من الآية ١٠ الممتحنة (المفردات : مادة علم).

(٥) البحر المحيط : ١/ ٥٩٠ .

المنحرفة، ويتركوا ما لديهم من العلم الحق، وهو القرآن وما فيه من هدى بيِّن.

قوله: ﴿مالك من الله من ولى ولا نصير﴾.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)(١) : «﴿مالك من الله﴾ من جهته العزيزة ﴿من ولي﴾ يلي أمرك عموماً ﴿ولا نصير﴾ يدفع عنك عقابة».

«وهذا جواب القسم، وجواب الشرط محذوف دل عليه المذكور لتأخير الشرط عن القسم لقول ابن مالك :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرْتَ فهو ملتزم

ولو كان جوابًا للشرط لاقترن بالفاء»(٢) .

«والوليُّ: القريب والحليف، والنصير: كل من يعين أحداً على من يريد به ضراً»(٣) .

ومعنى الآية باختصار: يخبر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ بأن اليهود والنصارى لن يرضوا عنه أبداً إلا إذا ترك دينه واتبع دينهم، وهنا يأمره الله أن يجهر بالقول بأن الهدى الحق هو هدى الله سبحانه ثم يتدرج الله من الخبر إلي التحذير لأمته ﷺ في خطابه لشخصه بأنه إن اتبع أهواءهم الباطلة المنحرفة - بعد الذي جاءه من العلم المتمثل في القرآن وهديه - فلن يجد له من دون الله ولياً يلى أمره، ولا نصيراً ينصره.

---

(١) إرشاد العقل السليم : ١/١١٩ .

(٢) حاشية الصاوى على الجلالين : ١/٥٦ ، وانظر معه : حاشية الشهاب : ٢/٢٣٢ ، وروح المعانى: ١/٣٧٢ .

(٣) التحرير والتنوير : ١/٦٩٤ ، وانظر معه : أساس البلاغة للزمخشرى : مادة : (ولى) و (نصر) .

الموضع الثاني : (آية ١٤٥ البقرة)

إضاءة :

في هذه الآية يقسم الله تعالى لنبيه ﷺ مخاطباً إياه بأنك لو أتيت اليهود والنصارى بجميع الآيات الدالة على صدقك ونبوتك ورسالتك ما اتجهوا إلي قبلتك في صلاتهم وذلك لكفرهم وعنادهم وتمسكهم بهذا الباطل الذي ورثوه.

وأنت لن تصلي إلى قبلتهم بعد أن جاءك الحق من ربك عن طريق الوحي وتحولت من التوجه إلى بيت المقدس إلى الكعبة، وهم يعلمون ذلك مما عرفوه من صفات النبي ﷺ وهؤلاء اليهود والنصارى، لكل منهم قبلة فلليهود قبلتهم، وللنصارى قبلتهم فقبلة اليهود إلى بيت المقدس، وقبلة النصارى إلى الشرق.

يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «وذهب ابن القيم إلى أن قبلة الطائفتين الآن لم تكن قبلة بوحي وتوقيف من الله تعالى، بل بمشورة واجتهاد منهم. أما النصارى فاجتهدوا وجعلوا الشرق قبلة وكان عيسى قبل الرفع يصلي إلى الصخرة.

وأما اليهود فكانوا يصلون إلي التابوت الذي معهم إذا خرجوا وإذا قدموا بيت المقدس نصبوه إلى الصخرة، وصلوا إليه فلما رفع اجتهدوا فأدى اجتهادهم إلي الصلاة إلى موضعه وهو الصخرة، وليس في التوراة الأمر بذلك».

---

(١) روح المعاني : ٢/ ١١ .

ثم يؤكد الله بقسم آخر على سبيل التهييج والإلهاب للثبات على الحق فيقول: ﴿ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذاً لمن الظالمين﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والأهواء: جمع هوى وهو الحب البليغ بحيث يقتضى طلب حصول الشيء المحبوب، ولو بحصوله ضر لمحصله، فلذلك غلب إطلاق الهوى على حب لايقتضيه الرشد ولا العقل، ومن ثم أطلق علي العشق، وشاع إطلاق الهوى في القرآن علي عقيدة الضلال، ومن ثم سمى علماء الإسلام أهل العقائد المنحرفة بأهل الأهواء».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «... وهذه الشرطية الفرضية واردة على منهاج التهييج والإلهاب للثبات على الحق، أى ﴿ولئن اتبعت أهواءهم﴾ فرضاً ﴿إنك إذا لمن الظالمين﴾. وفيه لطف للسامعين وتحذير لهم عن متابعة الهوى، فإن من ليس من شأنه ذلك إذا نهى عنه، ورتب على فرض وقوعه ما رتب من الانتظام في سلك الراسخين في الظلم فما ظن من ليس كذلك».

قلت: وحاشا لرسول الله ﷺ أن يتبع أهواء أهل الكتاب، وقد جاءه الحق الثابت بطريق الوحي الصادق عن الله تعالى لأنه ﷺ قدوة هذه الأمة في الالتزام بأوامر الله تعالى.

«والقِبلة في الأصل : اسم للحالة التي عليها المُقَابِلُ نحو: الجِلْسَة والقِعدة، وفي التعارف صار اسماً للمكان المقابل المتوجه إليه للصلاة»[٣] .

---

(١) التحرير والتنوير : ٣٧/٢ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ١٣٦/١ .

(٣) المفردات للراغب : مادة (قبل) .

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع على قوله: ﴿من العلم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا - في الموضعين - :

فعن الأول يقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿من العلم-١٢٠-ﻻ ﴾، لأن نفى الولاية والنصرة متعلق بشرط اتباع أهوائهم فكان في الإطلاق خطر».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] : «﴿من العلمﻻ ﴾ لأن نفى الولاية والنصرة يتعلق بشرط اتباع أهوائهم، فكان في الإطلاق خطر».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري[٣] :«﴿من العلم﴾ ليس بوقف، لأن نفي الولاية والنصرة متعلق بشرط اتباع أهوائهم، فكان في الإطلاق خطر، فلذلك جاء الجواب - ﴿مالك من الله من ولي ولا نصير﴾ - لأن اللام في ﴿ولئن اتبعت﴾ - مؤذنة بقسم مقدر قبلها، فلا يفصل بين القسم وجوابه بالوقف».

ومن كلام القرّاء يتضح لنا أن الوقف ممنوع هنا؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد، وهذا الجواب دليل على جواب الشرط المحذوف، فكأن هذا الجواب - جواب القسم - المذكور يقوم مقام جوابين - جواب الشرط المقدر ، وجواب القسم المذكور -؛ لذا منع الوقف على قوله: ﴿من العلم﴾، لأن الجواب لم يأت بعد.

---

(١) علل الوقوف: ١/ ٢٣٤ .

(٢) غرائب القرآن : ١/ ٤٣٠ .

(٣) منار الهدى: ٤٨ .

وعن الموضع الثاني:

يقــول الســجــاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿من العلم -١٤٥- ﴾ لا لأن ﴿إنك﴾ جـواب القسـم في ﴿لئـن﴾ فلو فصل كـان وصف الظلم مطلقـاً وفي الإطلاق خطر».

ويقول النيسـابوري (٧٢٨هـ)[٢] : «﴿من العلم ﴾ لا، لأن ﴿إنَّ﴾ جواب معنى القسم في ﴿لـئن﴾، فلو فصل كـان من الظالمين مطلقـاً، وفي الإطلاق خطر».

ويقول الأشـموني[٣] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - : «﴿من العلم﴾ ليـس بوقف، لأن ﴿إنَّك﴾ جـواب القسم ولا يفصـل بين القسم وجوابه بالوقف».

وكلام القرّاء يتضح منه المنع، وما قلته في الأول يقال هنا.

ومن كلام النحاة يفهم المنع أيضاً - في الموضعين - فمثلاً يقول أبو حيان (٧٤٥هـ) فيمـا يتعلق بالموضع الأول[٤] : «واللام في ﴿لئن﴾ تسـمى الموطئة والمؤذنة، وهي تشعر بقسـم مقدر قبلها؛ ولذلك يبنى ما بعد الشرط على القسم لا على الشرط إذ لو بنى علي الشرط لدخلت (الفاء) في قوله: ﴿مالك﴾».

وما يقوله أبو حيان - رحمه الله - قاعدة نحوية أصيلة ثابتة يشرحها ابن

(١) علل الوقوف : ١/ ٢٥١ .

(٢) غرائب القرآن : ٢/ ٥ .

(٣) منار الهدى ٥١ .

(٤) البحر المحيط : ١/ ٥٩٠ .

عقيل (٧٦٩هـ) فيقول[١] : «فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما، لدلالة جواب الأول عليه».

يقول ذلك ابن عقيل (٧٦٩هـ) رحمه الله عند شرحه لقول ابن مالك (٦٧٢هـ) في ألفيته:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

وعن الموضع الثاني :

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «﴿ما تبعوا قبلتك﴾ جواب القسم المحذوف سد مسد جواب الشرط».

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «﴿ما تبعوا قبلتك﴾ جواب القسم ساد مسد جواب الشرط لاجواب الشرط؛ لما تقرر أن الجواب إذا كان القسم مقدماً للقسم، لا للشرط..».

ومما تقدم يتبين لنا أن هذه الآية - الثانية - يكون فيها موضعان من مواضع الوقف الممنوع:

الأول : ما اتفقت عليه جميع طبعات المصاحف وهو قوله: ﴿من العلم﴾.

والثاني : على قوله: ﴿بكل آية﴾، لأنه ينطبق عليه جميع ما ينطبق على

---

(١) شرح ابن عقيل: ٤/ ٤٣ .

(٢) الكشاف: ١/ ٣٢٠ .

(٣) روح المعاني: ٢/ ١١ .

الموضع المذكور سابقاً؛ لأنه سبق بقوله: ﴿ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب...﴾، وقد بدئ باللام الموطئة للقسم ثم وليها أداة الشرط ﴿إن﴾ ثم فعل الشرط ﴿أتيت﴾ وما اتصل به من مفعول به ﴿الذين أوتوا الكتاب﴾ وما تعلق به من جار ومجرور ﴿بكل آية﴾، وهذا يمنع الوقف عليه، لأن ما بعده هو جواب القسم، كما قال الزمخشري وغيره.

وهذا الموضع قد أهملته جميع طبعات المصاحف، كما أهملته جميع كتب القراءات ، فلم يذكره السجاوندي ولا غيره، مع أنه تبعاً للقواعد المتبعة في منع الوقف على قوله: ﴿من العلم﴾ يكون هو أيضاً مما يمنع الوقف عليه، لأن جميع القواعد تنطبق عليه.

وفيما يتعلق بالموضع الثاني في الآية الثانية (١٤٥ البقرة) ﴿من العلم﴾ - والذي اتفق على منع الوقف عليه - يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «﴿إنك إذاً لمن الظالمين﴾ قد ذكرنا أن هذه الجملة هي جواب القسم المحذوف، الذي آذنت بتقديره (اللام) في ﴿لئن﴾ ودل على جواب الشرط».

ومن كلام أبي حيان - رحمه الله - يفهم أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿من العلم﴾؛ لأن ما بعده جواب القسم، ولايفصل بين القسم وجوابه بفاصل.

هذا، ومن المعلوم - نحوياً - أنه إذا اجتمع القسم والشرط وتقدم أحدهما يكون الجواب للمتقدم فقط، ولا يصح أن يكون الجواب لهما معاً.

---

(١) البحر المحيط : ٣١/٢ .

ولكن الآلوسي (١٢٧٠هـ) رحمه الله - نقل جواز أن يكون الجواب لهما معاً، وذلك قوله[١] : «. . .وقيل إنه جواب لكلا الأمرين القسم الدال عليه (اللام)، و﴿إنْ﴾ الشرطية لأحدهما لفظاً وللآخر معنى».

وقد منع أبو حيان (٧٤٥هـ) أن يكون الجواب لهما معاً؛ حيث يقول[٢]: «. . لايقال: إنه يكون جواباً لهما، لامتناع ذلك لفظاً ومعنى أما المعنى: فلأن الاقتضاء مختلف، فاقتضاء القسم على أنه لاعمل له فيه؛ لأن القسم إنما جيء به توكيداً للجملة المقسم عليها، وما جاء على سبيل التوكيد لايناسب أن يكون عاملاً، واقتضاء الشرط على أنه عامل فيه فتكون الجملة في موضع جزم، وعمل الشرط لقوة طلبه له.

وأما اللفظ: فإن هذه الجملة إذا كانت جواب قسم لم يحتج إلى مزيد رابط، وإذا كانت جواب شرط احتاجت لمزيد رابط وهو «الفاء»، ولايجوز أن تكون خالية من «الفاء» موجودة فيها «الفاء»، فلذلك امتنع أن يقال: إن الجملة جواب للقسم والشرط معا».

وحجة أبي حيان هنا مقنعة واضحة لاتحتاج إلى تعليق وهي رد واضح على شيخنا الألوسي (رحمة الله عليهما).

هذا، وقد تبين لنا من كلام القراء والنحاة أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿من العلم﴾ في الموضعين معاً ١٢٠ البقرة، و١٤٥ البقرة - وذلك لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين القسم وجوابه، والشرط وجزائه، وأيضاً لو أجزنا الوقف على قوله:

---

(١) روح المعانى : ١/ ٣٧٢ .

(٢) البحر المحيط : ٢/ ٣١ .

﴿من العلم﴾، لأجزنا تبعاً له الابتداء بما بعده، فنقول في الأولى : ﴿مالك من الله من ولى ولا نصير﴾ ونقول في الثانية : في الابتداء - ﴿إنك إذاً لمن الظالمين﴾. وهذا ابتداء قبيح؛ لذا يمنع الوقف هنا لقبح الوقف ولقبح الابتداء.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا - في الموضعين - وذلك لاتصال المعنى بين القسم وجوابه، وبين الشرط وجزائه والمعنى - كما قلنا من قبل - هو سيد الموقف عند البلاغيين ذلك لأن جملتي الشرط والجزاء - وإن كانتا جملتين في الظاهر والتركيب، لكنهما - في الحقيقة - بمثابة جملة واحدة بسبب المعنى الذي يربط بينهما، ويجعل إحداهما مترتبة على الأخرى مع إضافة ارتباط جملتي القسم والمقسم عليه هنا .

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : - في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل بين جملتين أو جمل، ولايتم المعنى (معنى التمثيل) إلا بعد مجيء تمامه- : «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول : إن حكمهما حكم جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة فلو قلت: «إن تأتني» وسكتَّ لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت : «زيد» وسكتَّ، فلم تذكر اسماً آخر ولافعلاً ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

ويقول الإمام الزركشي (٧٩٤هـ)[٢] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله، كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

---

(١) أسرار البلاغة : ١١١ ، وانظر معه أيضا : البرهان فى علوم القرآن للزركشى : ١/ ٣٥٥ .

(٢) البرهان فى علوم القرآن : ١/ ٣٥٥ .

وحين نطبّق كلام هذين الإمامين الجليلين على هذين الموضعين اللذين معناً يتضح لنا قوة ارتباط جواب القسم بما قبله، وجواب الشرط بما قبله، بحيث لايصح الوقف قبل الإتيان بهما وتفصيل ذلك:

في الموضع الأول: تجد قسماً وشرطاً ﴿ولئن﴾، وكل منهما يتطلب جواباً، والقارئ يستمر في قراءته حتى يصل إلى قوله: ﴿من العلم﴾، ولايكون قد أتى بجملة مفيدة.

فماذا يفيد قولك - وأنت تحلف : والله إن اتبعت أهواء اليهود والنصارى بعد الذي جاءك من العلم ..؟

لاشيء؛ لذلك يتحتم أن تأتي بالجواب حتى يكمل المعنى فتقول : ﴿مالك من الله من ولى ولا نصير﴾ أى إن اتبعت أهواءهم لاتجد لك ولياً يلي أمرك من دون الله ولا ناصراً ينصرك.

وفي الموضع الثاني: لو أنك حلفت فقلت: والله إن اتبعت أهواء اليهود والنصارى من بعد ما جاءك من العلم .. ثم تقف فماذا يفيد قولك هنا ؟

لاشيء؛ لأنك لم تأت بالجواب، لأن معنا في هذا الأسلوب قسم وشرط، وكل منهما يتطلب جواباً فإذا قلت: ﴿إنك إذا لمن الظالمين﴾ تم المعنى.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[(١)] : «﴿إنك إذاً لمن الظالمين﴾ أى المرتكبين

---

(١) روح المعانى : ١٢/٢ ، وانظر معه : إرشاد العقل السليم : ١٣٦/١ ، وحاشية الشهاب الخفاجى : ٢٥٤/٢ .

الظلم الفاحش، وهذه الجملة - أيضاً - تقرير لأمر القبلة، وفيها وجوه من التأكيد والمبالغة وهي :

القسم واللام الموطئة له ، وإن الفرضية ، وإنَّ التحقيقية واللام في حيزها، وتعريف الظالمين، والجملة الاسمية، وإذاً الجزائية وإيثار ﴿من الظالمين﴾ على ظالم أو الظالم، لإفادته أنه مقرر محقق، وأنه معدود في زمرتهم عريق فيهم، وإيقاع الاتباع على ما سماه هوى أى لايعضده برهان، ولانزل في شأنه بيان، والإجمال والتفصيل، وجعل الجائى نفس «العلم».

وهذه كلها مؤكدات وردت في جواب القسم الذي سد مسد جواب الشرط، والذي لايتم المعنى إلا به، لتدل على شناعة هذا الجرم الذي هو اتباع أهواء أهل الكتاب، ليقع التحذير موقعه المراد من نفوس المخاطبين.

الموضع الثالث :

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آية ١٧٤ البقرة].

إضاءة :

يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «عن ابن عباس - رضى الله عنهما : نزلت في رؤساء اليهود وعلمائهم كعب بن الأشرف وحيي بن أخطب

(١) غرائب القرآن : ٢/ ٧٥ ، وانظر معه : معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٢٤٤ ، وأسباب النزول للواحدى : ٤٧ ، ومفاتيح الغيب للرازى: ٥/ ٢٣ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير : ١/ ٢٠٦، ولباب النقول للسيوطى : ٣٦، وروح المعانى للألوسى : ٢/ ٤٣ .

ونحوهما، كانوا يصيبون من سفلتهم الهدايا والفضول وكانوا يرجون أن يكون النبي المبعوث منهم، فلما بعث من غيرهم خافوا ذهاب مأكلتهم، وزوال رياستهم فعمدوا إلى صفة رسول الله ﷺ فغيروها، ثم أخرجوها إليهم وقالوا: هذا نعت نبي آخر الزمان، لايشبه نعت هذا النبي الذي بمكة، فإذا نظرت السفلة إلي هذا النعت المغيّر وجدوه مخالفاً لصفة النبي ﷺ فلا يتبعونه».

والآية تخبرنا بخبر اليهود الذين يخفون صفة النبي ﷺ التي جاءت في كتابهم - التوراة - لأنهم خافوا على زوال سلطانهم ورياستهم، وما يحصلون من وراء ذلك من أموال، هم بفعلهم هذا إنما يأكلون في بطونهم المال الحرام الذي يؤدى بهم إلى النار في الآخرة، ولايكلمهم الله يوم القيامة ولايزكيهم بسبب ما فعلوا من قبيح الأفعال ولهم عذاب أليم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في الآية كلها من أى نوع وهذا يفهم منه المنع هنا.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿قليلاً - ١٧٤-﴾ لا لأن ما بعده خبر ﴿إنّ﴾».

---

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا : ١٧٩ .

(٢) علل الوقوف : ١/٢٦٦ .

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿قليلاً﴾ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾». ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري- «﴿ثمناً قليلاً﴾ ليس بوقف، لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يات بعد».

ومن كلام القرَّاء يتضح لنا منع الوقف هنا على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾ لأن ما بعده هو خبر ﴿إنَّ﴾، ولايتم المعنى إلا بذكر الخبر، ولذا يمنع الوقف قبل مجيئه.

ومن كلام النحاة يفهم المنع أيضاً إذ يقول الزجاج (٣١١هـ)[٣] : «و﴿الذين﴾ نصب بـ ﴿إنَّ﴾ وخبر إنَّ جملة الكلام وهي: ﴿أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار﴾ و﴿أولئك﴾ رفع بالابتداء وخبر ﴿أولئك﴾ ﴿ماياكلون في بطونهم إلا النار﴾».

وعلى هذا فإن خبر ﴿إنَّ﴾ هو الجملة المكونة من ﴿أولئك﴾ وهي المبتدأ الثاني وخبره وهو جملة : ﴿ما يأكلون في بطونهم إلا النار﴾ والجملة المكونة من المبتدأ الثاني وخبره خبر ﴿إنَّ﴾ وهذا يدل على أن ما بعد ﴿قليلاً﴾ هو خبر ﴿إنَّ﴾، ولذا يمنع الوقف حتى يؤتى بالخبر ليتم المعنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا، لأن ما بعد ﴿قليلاً﴾ هو خبر ﴿إنَّ﴾، ولايصح الوقف قبل مجيء الخبر، لأنه الذي يتم به المعنى.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٤] : «﴿أولئك﴾ إشارة إلي الموصول باعتبار

---

(١) غرائب القرآن : ٦٧/٢ .

(٢) منار الهدى : ٥٣ .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٢٤٥/١ .

(٤) إرشاد العقل السليم : ١٤٧/١ .

اتصافه بما في حيز الصلة من الوصفين الشنيعين المميزين لهم عمن عداهم أكمل تمييز الجاعلين إياهم بحيث كأنهم حُضَّار مشاهدون على ما هم عليه، وما فيه من معنى البعد للإيذان بغاية بُعد منزلتهم في الشر والفساد وهو مبتدأ خبره قوله تعالى: ﴿ما يأكلون في بطونهم إلا النار﴾ والجملة خبر لإنَّ».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «﴿أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار﴾ جيء باسم الإشارة لإشهارهم، لئلا يخفى أمرهم علي الناس، وللتنبيه على أن ما يخبر به عن اسم الإشارة استحقوه بسبب ما ذكر قبل اسم الإشارة».

ومن كلام هذين العالمين الجليلين يتضح لنا أن الخبر هنا - فوق أنه ركن الإسناد - له مزيد تعلق بما قبله فهو اسم إشارة إلى الاسم الموصول ﴿الذين﴾ وما في حيزه من صلة، وهذه الصلة - يكتمون ما أنزل الله من الكتاب. ويشترون به ثمناً قليلاً - هي السبب المباشر لما أخبر به بعد اسم الإشارة من استحقاق لعذاب النار وإعراض الله عنهم يوم القيامة فلا يكلمهم ولايزكيهم ولهم عذاب أليم.

ومن ثم لايتم المعنى إلا بذكر الخبر وهو اسم الإشارة الذي يجسد المشهد، فيجعل المشار إليهم كأنهم حضار مشاهدون يشار إليهم على رءوس الأشهاد يوم القيامة، وفي هذا ما فيه من فضيحة لهؤلاء اليهود الذين فعلوا ما فعلوا.

وهناك دليل آخر للبلاغيين يؤكد منع الوقف هنا حيث إن الآية كلها

---

(١) التحرير والتنوير : ٢/ ١٢٣ .

استعارة تمثيلية، فقد شبه الهيئة الحاصلة من أكلهم ما يتلبس بالنار بالهيئة المنتزعة من أكلهم النار من حيث إنه يترتب على أكل كلٍّ من تقطع الأمعاء والألم ما يترتب على الآخر فاستعمل لفظ المشبه به في المشبه.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(١) : «واختار عبد الحكيم أنه استعاة تمثيلية: شبهت الهيئة الحاصلة من أكلهم الرشا بالهيئة المنتزعة من أكلهم النار، وأطلق المركب الدال على الهيئة المشبه بها على الهيئة المشبهة.

قلت : ولايضر كون الهيئة المشبه بها غير محسوسة؛ لأنها هيئة متخيلة كقوله:

أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

فالمركب الذي من شأنه أن يدل على الهيئة المشبهة أن يقال: أولئك ما يأخذون إلا أخذا فظيعاً مهلكاً؛ فإن تناولها كتناول النار للأكل، فإنه كله هلاك من وقت تناولها باليد إلى حصولها في البطن».

وعبارة ابن عاشور التي يستشهد فيها برأى عبد الحكيم السيالكوتي تفيد أن الآية كلها استعارة تمثيلية، فهي كلها هيئة منتزعة من تشبيه الهيئة الحاصلة من أكلهم الرشا بالهيئة المتنزعة من أكلهم النار، وأطلق المركب الدال على الهيئة المشبه بها على الهيئة المشبهة ومعلوم أن أصل الاستعارة التشبيه، والتشبيه يعتمد على المشبه والمشبه به، ولايتم المعنى إلا بذكر المشبه به فيها.

---

(١) التحرير والتنوير : ١٢٣/٢ ، وانظر معه : روح المعاني للألوسى : ٤٣/٢ . وتلخيص البيان فى مجازات القرآن للشريف الرضى بتحقيق د/ على محمود مقلد : ٣٦ .

أما رأى عبد القاهر[1] (٤٧١هـ) الذي يفيد أن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر فقد ذكرناه أكثر من مرة، وهو حجة في منع الوقف بسبب عدم ذكر الخبر، لأن المعنى لايتم إلا بذكره.

المرضع الرابع :

يقول الله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾﴾ [آية ١٦٣ الأعراف].

إضاءة

بدأت الآية بأمر النبي ﷺ بأن يسأل اليهود المعاصرين له بقوله تعالى: ﴿واسألهم﴾ ﴿عن القرية﴾ والمراد أهلها ﴿التي كانت حاضرة البحر﴾ سؤال توبيخ وتقرير؛ لأن الله أعلمه بطريق الوحي ما كان يحدث منهم «وذكر أن بعض اليهود المعارضين للرسول ﷺ قالوا له: لم يكن من بني إسرائيل عصيان ولا معاندة لما أمروا به فنزلت هذه الآية موبخة لهم ومقررة كذبهم ومعلمة بما جرى على أسلافهم من الإهلاك والمسخ، وكانت اليهود تكتم هذه القصة، فهي مما لايُعلم إلا بكتاب أو وحي، فإذا أعلمهم بها من لم يقرأ كتابهم علم أنه من جهة الوحي»[2] .

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «وهذا السؤال معناه التقرير والتقريع

---

(١) انظر دلائل الإعجاز : ٢١٢ ، ٥٤٢ ، وانظر معه : الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨ .

(٢) البحر المحيط : ٥/٢٠٢ .

(٣) الكشاف : ٢/١٢٥ .

بقديم كفرهم وتجاوزهم حدود الله».

والقرية هي : «أيلة، وقيل : مدين، وقيل : طبرية والعرب تسمى المدينة قرية»[١] .

﴿حاضرة البحر﴾ أى «قريبة منه راكبة لشاطئه»[٢] .

قوله : ﴿إذ يعدون في السبت﴾ «أى إذ يظلمون في السبت يقال: عدا فلان يَعْدُو عُدْوَاناً، وعِـدَاءً، وعَدْوًا، وعُدُوًّا إذا ظلم»[٣] ، والمراد اصطيادهم في يوم السبت وقد نهوا عنه.

﴿إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً﴾ والحيتان: جمع حوت «وأكثر ما تسمى العرب السمك الحيتان والنينان»[٤] .

والمعنى : اسألهم يامحمد عن أهل القرية المعروفة لديهم والمعهودة عندهم عن هذا الفعل القبيح؛ حيث كانوا يعتدون على حرمة السبت عندما كانت تأتيهم الحيتان ﴿شرعاً﴾ أى ظاهرة «وكانت الحيتان تأتى ظاهرة، فكانوا يحتالون بحبسها في يوم السبت، ثم يأخذونها في يوم الأحد، ويقال: إنهم جاهروا بأخذها في يوم السبت»[٥] .

---

(١) الكشاف : ٢/ ١٢٥ .

(٢) السابق نفس الموضع .

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٣٨٤ .

(٤) السابق نفس الموضع «والنينان : جمع نون وهو الحوت ، وبه سمى يونس - عليه السلام - «ذا النون» أى صاحب الحوت » هامش ص ٣٨٤ من نفس المرجع المذكور .

(٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٣٨٤ .

﴿ويوم لايسبتون لاتأتيهم﴾ أى ويوم لايعظمون حرمة السبت - بأن يعدوا آلات الصيد، ويقع منهم قصد الاصطياد - لاتأتيهم أبداً، أو تأتى إتياناً قليلاً يتعب من أراد اصطياده، والقول الأول هو الأصح والأوضح.

«وهذا الإتيان من الحوت قد يكون بإرسال من الله كإرسال السحاب أو بوحي إلهام، كما أوحى إلى النحل أو بإشعار في ذلك اليوم على نحو ما يُشعر الله الدواب يوم الجمعة بأمر الساعة»[1] .

﴿كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون﴾ «أى مثل هذا الاختبارالشديد نختبرهم، وموضع الكاف نصب بقوله: ﴿نبلوهم بما كانوا يفسقون﴾ أي شددت عليهم المحنة بفسقهم»[2] .

قلت: وهذا يدل على ما انطوت عليه طبيعة اليهود من حب للمعصية، وعدم الوقوف عند حدود الله والالتزام بأوامره وذلك ديدنهم دائماً حيثما وجدوا لعنهم الله.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع على قوله: ﴿ويوم لايسبتون﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) لم يذكر في هذه الآية وقفا إلا على قوله: ﴿لاتأتيهم﴾، حيث يقول[3] : «﴿... لاتأتيهم - ١٦٣-﴾ كاف وقيل: تام».

---

(١) البحر للمحيط لأبى حيان : ٥/٢٠٤ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/٣٨٤ .

(٣) المكتفى فى الوقف والابتدا : ٢٧٧ ، وانظر معه : الإيضاح لابن الأنبارى : ٢/٦٦٧ ، والقطع والائتناف لابن النحاس: ٣٤٣ .

وهذا يدل على منع الوقف على ما قبل هذا في الآية.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿لايسبتون -١٦٣-ﻻ ﴾ لأن العامل في الظرف ﴿لاتأتيهم﴾ اى لاتأتيهم الحيتان يوم لايستبون».

ويفهم المنع أيضاً من كلام النحاة؛ حيث يقول الفراء (٢٠٧هـ)[٢] : «﴿ويوم لايسبتون﴾ منصوب بقوله: ﴿لاتأتيهم﴾».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٣] : «﴿ويوم لايسبتون﴾ ظرف لقوله: ﴿لاتأتيهم﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٤] : «والعامل في ﴿يوم﴾ قوله: ﴿لاتأتيهم﴾ وفيه دليل على أن ما بعد ﴿لا﴾ للنفي يعمل فيما قبلها».

ومما تقدم - من كلام القرّاء والنحاة - يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿لايستبون﴾، لأن ما بعده هو العامل فيه، وهو قوله: ﴿لاتأتيهم﴾ ولا يفصل بين العامل ومعموله.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى سيقع عكس المراد حين نقف؛ إذ سيكون المعنى عند الوقف: إذ تأتيهم حيتانهم شرعاً يوم يعظمون حرمة السبت فيمتنعون عن الصيد، ويوم لايعظمون حرمة السبت فيصيدون تأتيهم شرعاً كذلك.

---

(١) علل الوقوف : ٥١٩/٢ .

(٢) معانى القرآن : ٣٩٨/١ .

(٣) التبيان فى إعراب القرآن : ٦٠٠/١ .

(٤) البحر المحيط : ٢٠٤/٥ .

وهذا المعنى فاسد ولايستقيم مع السياق؛ إذ المراد - والله أعلم بمراده - أن الحيتان تأتي على وجه الماء بكثرة يفتتن بها اليهود، وتكون سهلة الاصطياد، ويحدث ذلك عندما يعظمون حرمة السبت، ويمتنعون عن الاصطياد، أما عندما لايعظمون حرمة السبت ويستعدون للصيد فإن الحيتان لاتأتي أبداً.

هذا هو المعنى الذي يستقيم مع السياق والتوبيخ والتقريع لليهود وعندما نقف على قوله ﴿ويوم لايسبتون﴾ يفسد المعنى ويختل السياق.

وإذا تأملت نظم الآية وجدته قد حُبك حبكاً خاصاً فجاء كالتالي: ﴿واسألهم عن القرية﴾ أى عن أهلها ﴿إذ يعدون في السبت﴾ هو بدل من القرية ﴿إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً﴾ بدل من قوله: ﴿إذ يعدون﴾ أو هو بدل بعد بدل من ﴿القرية﴾.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[1] : «فإن قلت (إذ يعدون، وإذ تأتيهم) ما محلهما من الإعراب؟ قلت: أما الأول: فمجرور بدل من القرية والمراد من القرية أهلها، كأنه قيل: واسألهم عن أهل القرية وقت عدوانهم في السبت، وهو من بدل الإشتمال ، ويجوز أن يكون منصوباً بـ ﴿كانت﴾ أو بـ ﴿حاضرة﴾ ، وأما الثاني: فمنصوب بـ ﴿يعدون﴾ ويجوز أن يكون بدلاً بعد بدل».

فالسؤال عن القرية الموصوفة بصفتها المعهودة لدى اليهود عندما كان أهلها يعتدون يوم السبت - فلا يلتزمون بحرمته والامتناع عن الصيد فيه - إذ تأتيهم الحيتان على وجه الماء بكثرة يسهل اصطيادها - يوم يعظمون حرمة

(١) الكشاف : ٢/ ١٢٥ .

السبت ولايصطادون - ويوم يقصدون انتهاك حرمة السبت ويستعدون للصيد فيه - لاتأتيهم أبداً .

فأنت أمام هذا المعنى الذي قُصد من سبك هذه الآية على هذا النمط فجاءت مترابطة متماسكة، فالقرية موصوفة بصفة معهودة لديهم - وهي مبدل منه - ثم جاء بعدها بدل ﴿إذ يعدون في السبت﴾ ثم بدل ثان ﴿إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً ويوم لايسبتون لاتأتيهم﴾ ولايتم المعنى إلا إذا قلت: ﴿لاتأتيهم﴾ ؛ لأنه بهذا الفعل المنفى يتم إظهار قبح فعالهم وفضح دخائل نفوسهم، لكنك إذا وقفت على قوله: ﴿ويوم لايسبتون﴾ فسد المعنى؛ لأن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد وكالكلمة الواحدة.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه، أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وبجانب هذا إن وقفت على قوله: ﴿ويوم لايسبتون﴾ تكون قد جئت بالظرف (يوم) بدون عامله - ﴿لاتأتيهم﴾ - ، وهذا إخلال بقواعد النظم، لأن قواعد النظم تلزمك أن تتبع قواعد النحو حين تصوغ كلامك، وتقف على الحدود المرسومة التي نهجها العلماء وتعارفوا عليها، لأن العامل في هذا الظرف (يوم) كما قلنا سابقاً هو الفعل المنفى - ﴿لاتأتيهم﴾ .

هذا، وقد كان المناسب لنسق الآية أن يقول: ولاتأتيهم يوم لايسبتون، لكنه خالف هذا النسق «لما أن الإخبار بإتيانها يوم سبتهم مظنة أن يقال: فماذا

---

(١) البرهان فى علوم القرآن : ١/ ٣٥٥ .

حالهم يوم لايسبتون؟ فقيل: يوم لايسبتون لاتأتيهم»[1] .

للوضع الخامس :

يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [آية ١٦٤ الأعراف].

إضاءة

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[2] : «يخبر تعالى عن أهل هذه القرية أنهم صاروا إلى ثلاث فرق: فرقة ارتكبت المحذور، واحتالوا على اصطياد السمك يوم السبت - كما تقدم بيانه في سورة البقرة - وفرقة نهت عن ذلك واعتزلتهم ، وفرقة سكتت فلم تفعل ولم تنه ولكنها قالت للمنكرة: ﴿لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً﴾ اى لم تنهون هؤلاء وقد علمتم أنهم قد هلكوا واستحقوا العقوبة من الله، فلا فائدة في نهيكم إياهم قالت لهم المنكرة: ﴿معذرة إلى ربكم﴾».

«والمعنى: قالوا موعظتنا إياهم معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون فالمعنى أنهم قالوا: الأمر بالمعروف واجب علينا فعلينا موعظة هؤلاء لعلهم يتقون أى وجائز عندنا أن ينتفعوا بالمعذرة»[3] .

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/٢٠٥ .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٢/٢٥٧ ، وانظر معه : الكشاف : ٢/١٢٦ ومفاتيح الغيب : ١٥/٣٣ ، وغرائب القرآن : ٩/٧٣ ، والبحر المحيط : ٥/٢٠٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/٣٨٥.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿قوماً﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : «﴿... عذاباً شديداً-١٦٤-﴾ كاف».

فهو لم يذكر فيها وقفاً من أى نوع قبل هذه، وهذا يدل على منع الوقف على أي لفظ قبل هذه الكلمة.

والسجاوندي (٥٦٠هـ) يقول[٢] : «﴿قوماً -١٦٤-ˡ ﴾؛ لأن الجملة بعده صفة لهم».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري[٣] : «﴿قوماً﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده صفة لقوله: ﴿قوماً﴾ كأنه قال: لم تعظون قوماً مهلكين».

ومن كلام القراء تفهم أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿قوماً﴾ لأن ما بعده صفة له، وهذه الكلمة نكرة، وحاجتها إلى الوصف شديدة؛ لذا يمنع الوقف قبل الإتيان بالصفة، وما بعدها لفظ الجلالة مبتدأ وقوله: ﴿مهلكهم﴾ خبره، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة لقوله: ﴿قوماً﴾.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا: ٢٧٧.

(٢) علل الوقوف : ٢/ ٥٢٠.

(٣) منار الهدى : ١٥٣.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الوقف قبيح؛ لأنه لايؤدى إلى معنى صحيح، فكلمة (قوماً) - «الجماعة من الرجال والنساء معاً أو الرجال خاصة أو تدخله النساء على تبعية ويؤنث والجمع أقوام»[1] - نكرة وما بعدها صفة لها، وحاجة النكرة إلى الوصف شديدة، لأن النكرة شائعة في جنسها شيوعاً يجعل التعبير بها وحدها لايفيد معنى تاماً؛ لذا احتاجت إلى الوصف الذي يأتى بعدها، فحين نقف على ﴿قوماً﴾ لايدرى السامع من أى الأقوام هو ؟ أهو من المهلكين أم من الناجين من الهلاك؟ أم من المكرمين في الدنيا والآخرة؟

وهكذا فإن النفس تذهب في تفسير القوم كل مذهب، لذا لزم الوصف للتخصيص.

والابتداء - أيضاً - قبيح - على فرض صحة الوقف ، لأن الابتداء بقولنا : ﴿الله مهلكهم﴾ يقع على الاستئناف ، وهذا معناه قطع الصلة بما قبلها، وعلى هذا يقع الضمير بدون مرجع، وهذا مخالف لقواعد العربية، وللنظم العربي الفصيح، لذا كان الوقف ممنوعاً.

أضف إلى هذا أن قوله: ﴿لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً﴾ هذا سؤال، أى هذه الجملة كلها سؤال : عن علة الوعظ لقوم موصوفين بأن الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً.

ولايعقل أن يقف السائل دون أن يكمل سؤاله، وهذا السؤال مقول القول الذي هو : (وإذ قالت أمة منهم) والقواعد العربية تلزمنا بعدم الفصل بين القول ومقوله.

---

(١) القاموس المحيط : مادة (قوم).

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول، قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضاً[٢] : «... وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

وكلام الزركشي - رحمه الله - يفيد أن مقول القول داخل في القول ففي الآية التي معنا قول: وهو ﴿وإذ قالت أمة منهم﴾ ومقول القول وهو السؤال: ﴿لم تعظون قوماً﴾ ولو وقفت هنا على جزء من السؤال لم تفد شيئاً، ولم يتم السؤال، وعليه فلا يقع جواب صحيح، لأن تمام الجواب يترتب على سؤال تام المعنى والمعنى لايتم إلا بذكر الوصف - وهو ﴿الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً﴾ ، لأن النكرة حاجتها إلى الوصف شديدة.

ولو لم يذكر الوصف لكان لفظ ﴿قومًا﴾ لفظاً مجهولاً، تذهب النفس في معناه المقصود منه كل مذهب، لذا يلزم ذكر الوصف ليتم التخصيص.

يقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها ، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية، ولا على الشرط دون جوابه، ولا على الموصوف دون صفته».

وعبارة الأشموني - رحمه الله - واضحة لاتحتاج إلى تعليق إلا أني

(١) البرهان في علوم القرآن : ٣٥٨/١.

(٢) السابق : ٣٦١/١.

(٣) منار الهدى : ١٧ ، وانظر معه : البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٣٥٥/١ .

توقفت عند ذكره «الموصوف دون صفته» لأنها تكرار لقوله: «ولا على المنعوت دون نعـته» إلا إذا قلنا : إنه أراد أن يرضى الكوفـيين والبصـريين مـعاً فـذكر العبارتين والمفهوم واحد.

* * *

سمات جامعة بين مواضع الفصل الثالث

مواضع هذا الفصل تجمع بينهـا سمات تجعلها متوافقة متجانسة، حيث إنها تتفق في الموضـوع العام لها ، فهي تتحدث عن أخـلاق اليهود والنصارى وإن اختلفت في نوعية القضية التي تتحدث عنها .

فالموضع الأول : (اية ١٢٠ البقرة)، والموضـع الثاني: (آية ١٤٥ البقرة) بينهما اتفاق في كثير من السمات فوق ما تقدم لدرجة أن بعض العلماء درسهما - مع موضع ثالث هو الآية ٣٧ من الرعـد - في الآيات المتشابهـات كالخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) وغيره، وآية الرعد هي : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾﴾ (٣٧ الرعد).

فهذه الآيات الثلاث بينها اتفاق في هذه السمات الآتية:

١- اتفـقت هذه المواضع في اللفظ الذي منع الوقف عـليه وهو قـوله: ﴿من العلم﴾.

٢- اتفقت في صيغـة القسم وأداة الشرط وفـعل الشرط والمفـعول به؛ حيث جاءت كلها بهذا التركيب : ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم﴾.

٣- في المقطع الذي ورد فـيه الوقف الممنوع جاء النص مـتفـقاً في هذه الآيات في البدء بالقسم ثم أداة الشـرط ثم فعل الشرط وكان الجواب للمـتقدم منهما، وحذف جواب المتأخر منهما، وصار الموجود دليلاً علي المحذوف، وفي هذا يقول ابن مالك (٦٧٢هـ) :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

٤- هذه الآيات اتفقت في أن أعداء النبي ﷺ لن يرضوا عنه، ولا عن دينه ولا عن قبلته، ولا عن الذي جاءه من العلم حتى يتبع ملتهم، ويترك ما جاءه من الوحي؛ ولذلك حذره الله تعالى منهم.

٥- اتفق الموضعان : (١٦٣ الأعراف، ١٦٤ الأعراف) في الحديث عن أهل القرية التي كانت تعتدى يوم السبت، فتصيد الحيتان ولا تلتزم بحرمته، ونقلت الخلاف الذي حدث بين أهل القرية بسبب هذا العمل، ففريق اشترك في الصيد، وفريق سكت لم يشترك ولم ينه، وفريق رفض الصيد ولم يسكت وإنما أمر بالمعروف ونهى عن المنكر.

* * *

سمات فارقة بين مواضع الفصل الثالث

بين مواضع هذا الفصل سمات فارقة تميز هذه المواضع بعضها عن بعض على الرغم من أن الموضوع العام للآيات هو : (من أخلاق اليهود والنصارى) لكن لكل موضع منها سمة في التعبير عن هذه الأخلاق، وتتجمع هذه السمات؛ لتكون دليلاً قوياً على إعجاز القرآن الكريم في التعبير عن الشيء الواحد بألوان مختلفة من التعبير، وكلها تخدم الموضوع وتثرى جوانبه المختلفة.

ونبدأ ببيان هذه السمات الفارقة بين الموضعين - الأول والثاني - فنقول:

أ - في الموضع الأول : (١٢٠ البقرة) والموضع الثاني : (١٤٥ البقرة) ويضاف إليهما موضع ثالث وهو (٣٧ الرعد) سمات فارقة بين هذه المواضع على الرغم من التشابه التام في كثير من ألفاظ هذه الآيات ، ويتلخص ذلك فيما يأتي:

١- اتفقت هذه المواضع الثلاثة في منع الوقف على قوله: ﴿من العلم﴾ لكن «العلم» في الأولى معناه مختلف عن الثاني وعن الثالث، فإن «العلم» في الأول مقصود به العلم التام الشامل الذي جاء به الوحي «الذي ثبت به الإسلام وصح الإيمان، وكما أن هذا العلم مانع من الكفر الذي هو أكبر الذنوب، فالعلم الذي يمنع منه أفضل العلوم»[١] .

فهذا العلم الكامل الشامل هو الذي يمنع من الكفر، وهو المقابل للملة

(١) درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي : ١٧ ، وانظر معه : البرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني : ٢٣ ، وبصائر ذوى التمييز: ١/١٤٦ .

عند اليهود والنصارى، وأما «العلم» في الموضع الثـاني فمقصود به بعض العلم وهو الخاص بالقبلة التي تم تحويلها من بيت المقدس إلي الكعبة.

يقول الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ)[١] : «... فمنع عز وجل عن اتباع أهوائهم في أمر القبلة، وهو بعض الشرع بما حصل له من العلم بأن القبلة هي التي أمر النبي ﷺ بالتوجه إليها، فإذا كان ذلك بعض الشرع كان العلم بصحته بعض علم الشـرع ولم يكن كالعلم في الآية الأولى الـذي هو محيط بـالشرع وكل الإيمان فلما كـان واقعاً على بعض مـا وقف عليه الأول لم يشهر شـهرته فعبر عنه باللفظ الأقصر[٢] لما خص الأول باللفظ الأشهر[٣] .

وأما «العلم» في المـوضع الثالث فهـو خاص ببعض الـعلم؛ حيث إن الآية السـابقـة لهذه الآية وهي : (٣٦ الرعد) وفـيها يقـول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُ قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَآبِ ﴿٣٦﴾ ﴾ «فنهي الله تعالى عن اتباع أهوائهم في البعض بما أنزل الله - عز وجل - إليه وهو الذي ينكره الأحـزاب بما ثبت له من العلم بصحة هذا البعض الذي ينكرونه ، كـما ثبت له بباقيه، فلمـا كان هذا العلم بعض العلم الذي عبّر عنه بلفظة (الذي) صار كالشائع في أبعاض هي مجموعة في الأول الذي عبّر عنه باللفظ الأشهر فكان العلم المانـع من اتباع أهوائهم فيه مثل العلم المانع من اتباع أهوائهم في أمر القبلة، فعبّر عنه بمثل ما عبّر به عن ذلك»[٤] .

---

(١) درة التنزيل : ١٧ .

(٢) أى: (ما) .

(٣) أى : (الذى) .

(٤) درة التنزيل للخطيب الإسكافى : ١٧ .

٢- استعمال ﴿الذي﴾ في الأولى ﴿بعد الذي جاءك من العلم﴾ واستعمال ﴿ما﴾ في الثاني ﴿من بعد ما جاءك من العلم﴾ واستعمال ﴿ما﴾ في الثالث : ﴿بعد ما جاءك من العلم﴾ هل هناك فرق ؟ وما السر فيه؟

نعم، هناك فرق، وأما عن السر في التعبير بـ ﴿الذي﴾ في الأولى وبـ ﴿ما﴾ في الآخرين فيقول الكرماني[1] (٥٠٥ هـ تقريباً): «... لأن العلم في الآية الأولى علم بالكمال، وليس وراءه علم، لأن معناه : بعد الذي جاءك من العلم بالله وصفاته، وبأن الهدى هدى الله، ومعناه: أن دين الله الإسلام، وأن القرآن كلام الله، فكان لفظ ﴿الذي﴾ أليق به من لفظ ﴿ما﴾؛ لأنه في التعريف أبلغ وفي الوصف أقعد؛ لأن ﴿الذي﴾ تعرفه صلته فلا يتنكر قط، وتتقدمه أسماء الإشارة نحو قوله: ﴿أمن هذا الذي هو جند لكم﴾ [الملك ٢٠]، ﴿أمن هذا الذي يرزقكم﴾[2] فيكتنف ﴿الذي﴾ بيانان هما:

الإشارة قبلها والصلة بعدها، ويلزمه الألف واللام ويثنى ويُجمع، وليس لـ ﴿ما﴾ شيء من ذلك؛ لأنه يتنكر مرة ويتعرف أخرى، ولايقع وصفاً لأسماء الإشارة، ولاتدخله الألف واللام، ولايثنى ولايجمع.

وخص الثاني بـ ﴿ما﴾؛ لأن المعنى: ﴿من بعد ما جاءك من العلم﴾ بأن قبلة الله هي الكعبة، وذلك قليل من كثير من العلم».

٣- لماذا جاء بـ ﴿مِن﴾ قبل ﴿بعد﴾ في الثاني دون الآخرين فقال: ﴿من

---

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن : ٢٣ ، وانظر معه : درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي: ١٧ ، وبصائر ذوي التمييز للفيروز ابادي ١/١٤٦ .

(٢) الملك : آية ٢١ .

بعد ما جاءك من العلم﴾ بينما قال في الأول : ﴿بعد الذي جاءك من العلم﴾، وقال في الثالث: ﴿بعد ما جاءك من العلم﴾؟

يقول الكرماني (٥٠٥هـ تقريباً)[١] : «... وزيدت معه[٢] ﴿مِن﴾ التي لابتداء الغاية، لأن تقديره: من الوقت الذي جاءك فيه العلم بالقبلة؛ لأن القبلة الأولى نسخت بهذه الآية وليست الأولى مؤقته بوقت، وقال في سورة الرعد : ﴿بعد ما جاءك -٣٧-﴾ فعبر بلفظ ﴿ما﴾ ولم يزد ﴿مِن﴾، لأن العلم هنا هو الحكم العربي أى القرآن، فكان بعضاً من الأول، ولم يزد فيه ﴿مِن﴾ لأنه غير مؤقت».

٤- اختلف جواب القسم في الثاني - ١٤٥ البقرة - عن الأول وعن الثالث فقال فيه : ﴿إنك إذاً لمن الظالمين﴾ بينما قال في الأول: ﴿مالك من الله من ولي ولا نصير﴾، وقال في الثالث : ﴿مالك من الله من ولى ولاواق﴾ فما سر هذا الاختلاف؟

قلت : إن سر هذا الاختلاف: أن الوعيد في الآية الأولى متعلق بالعلم الكامل الشامل الذي يشمل كل ما جاء به الإسلام فهذا العلم ينهى عن الكفر، والكفر عقابه أغلظ من العقاب على غيره؛ لذا يقال في الأولي ما قال.

أما في الثانية : فإن العلم المتعلق بها يتعلق ببعض الشرع، وهو تحويل القبلة، وهو قابل للنسخ، لذا كان العقاب عليها أخف من الأول ومن الثالث؛ لأن العلم به - أى الثالث - مانع من العمل بشطر من الدين، وترك شطر منه

---

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن : ٢٣.

(٢) الضمير يعود إلى العلم .

كان مثل الأول في استحقاق الوعيد، وكان مثله في الغلظة وهو قوله: ﴿مالك من الله من ولي ولا واق﴾.

يقول الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ)[١] : ». . فالموضع الذي منعه بعلمه عن اتباع أهوائهم في قوله: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ...﴾ [١٢٠ البقرة] هو منع عن الأعظم الذي هو الكفر فكان الوعيد عليه أغلظ وهو قوله: ﴿مالك من الله من ولي ولا نصير﴾، والآية الأخيرة أيضاً لما كان العلم بها مانعاً من العمل بشطر من الدين وترك شطر منه كان مثل الأول في استحقاق الوعيد، وكان مثله في الغلظة، وهو قوله: ﴿مالك من الله من ولي ولا واق﴾ وأما اتباع أهوائهم في أمر القبلة فلأنه مما يجوز نسخه فكان الوعيد عليه أخف من الوعيد على ما هو الدين كله أو بعضه مما لايصح تبديله وتغييره، فصار الوعيد المقارن له دون الوعيد المقرون بالموضعين الآخرين وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ (١٤٥)﴾ [١٤٥ البقرة] أى : إن فعلت ذلك وضعت الشيء غير موضعه، ونقصت الدين حقه«.

ب- بدأت الآية (١٧٤ البقرة) بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التأكيد، لأن اليهود كانوا يكتمون ما أنزل الله من الكتاب، ويشترون به ثمناً قليلاً، فلما كانت القضية فيها كتمان وخفاء بدأت بالتوكيد وكان سر المنع فيها هو خبر ﴿إنَّ﴾ بخلاف بقية المواضع في هذا الفصل.

---

(١) درة التنزيل وغرة التأويل : ١٩، ٢٠.

جـ- في الموضع الرابع (١٦٣ الأعراف) جاء سر المنع من الوقـف متمثلاً في الفصل بين الظرف (يوم) وبين ا لعـامل فيه وهو قوله: ﴿لاتأتيـهم﴾ ، كما بدأت الآية بالأمر بالسـؤال عن أهل القرية ولم تبـدأ بهذا آية أخرى من مواضع هذا الفصل، وذلك لأن المسـئول عنه كان الـيهود يخفـونه، وينكرون أن يكون معروفاً عنهم.

د- في الموضع الخامس : (١٦٤ الأعـراف) جاء سر منع الوقف متـمثلاً في الفصل بين الموصـوف وصفته، ولم يكن ذلك في مـوضع آخر من مواضع هذا الفصل.

* * *

الفصل الرابع

من أخلاق المنافقين

* * *

الموضع الأول :

يقول الله تعالى : ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُوا۟ خَٰسِرِينَ﴾ [آية ٥٣ المائدة].

إضاءة

قال أبو حيان (٧٤٥هـ)(١) : «قال المفسرون : لما أجلى بني النضير تأسف المنافقون على فراقهم، وجعل المنافق يقول لقريبه المؤمن إذا رآه جاداً في معاداة اليهود: هذا جزاؤهم منك، طال - والله - ما أشبعوا بطنك، فلما قتلت قريظة لم يطق أحد من المنافقين ستر ما في نفسه فجعلوا يقولون: أربعمائة حصدوا في ليلة؟ فلما رأى المؤمنون ما قد ظهر من المنافقين قالوا: أهؤلاء أي المنافقون الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم؟

والمعنى : يقول بعضهم لبعض تعجباً من حالهم إذ أغلظوا بالأيمان للمؤمنين إنهم معكم، وإنهم معا ضدكم على اليهود فلما حل باليهود ما حل ظهر من المنافقين ما كانوا يسرونه من موالاة اليهود والتمالؤ على المؤمنين، ويحتمل أن يقول المؤمنون ذلك لليهود ويكون الخطاب في قوله ﴿إنهم لمعكم﴾ لليهود، لأن المنافقين حلفوا لليهود بالمعاضدة والنصرة، كما قال تعالى : حكاية عنهم : ﴿وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ﴾ [الحشر : ١١] فقالوا ذلك لليهود يحسرونهم على موالاة المنافقين وأنهم لن يغنوا عنهم من الله شيئاً، ويغتبطون

---

(١) البحر المحيط : ٤/ ٢٩٤ ، وانظر معه : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ١٨١ ، ١٨٢ ، والكشاف : ١/ ٦٢٠ ، مفاتيح الغيب : ١٢/ ١٦ ، وروح المعاني : ٦/ ١٩٥ ، والتحرير والتنوير: ٦/ ٢٣٣ .

بما من الله عليهم من إخلاص الإيمان وموالاة اليهود».

ومعنى قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ «أغلظها وهو في الأصل مصدر ونصبه على الحال على تقدير : وأقسموا بالله يجهدون جهد أيمانهم ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، ولا يبالى بتعريفه لفظاً، لأنه مؤول بنكرة أى مجتهدين في أيمانهم، أو على المصدر أى أقسموا إقسام اجتهاد في اليمين»[1] .

والأيمان : جمع يمين و«اليمين : أصله الجارحة... واليمين في الحلف مستعار من اليد اعتباراً بما يفعله المعاهِد والمحالِف وغيره»[2] .

قوله: ﴿حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين﴾.

«المعنى : بطلت أعمالهم التي عملوها في شأن موالاتكم وسعوا في ذلك سعياً بليغاً، حيث لم تكن لكم دولة فينتفعوا بما صنعوا من المساعي، وتحملوا من مكابدة المشاق، وفيه من الاستهزاء بالمنافقين والتقريع للمخاطبين ما لا يخفى، وقيل: قاله بعض المؤمنين مخاطباً لبعض تعجباً من سوء حال المنافقين، واغتباطاً بما منّ الله تعالي على أنفسهم من التوفيق للإخلاص أهؤلاء الذين أقسموا لكم بأغلاظ الأيمان إنهم أولياؤكم ومعاضدوكم علي الكفار بطلت أعمالهم التي كانوا يتكلفونها في رأى أعين الناس»[3] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ في طبعات المصاحف

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٣٧ .

(٢) المفردات للراغب : مادة (يمن) .

(٣) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٣٧ .

الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمـام الداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : «﴿... خاسرين. (٥٣) تام﴾».

فهو لم يذكر فيها وقـفاً قبل هذا، وهذا يدل على منع الوقف على ما قبل هذا في الآية.

ويقـول السجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿جهـد أيمانهم - ٥٣-لا ﴾ لأن قوله: ﴿إنهم﴾ جواب القسم».

ويقـول النيسـابوري (٧٢٨هـ)[٣] : «﴿جهـد أيمانهم لا ﴾؛ لأن قوله: ﴿إنهم﴾ جواب القسم».

ويقول الأشـموني - من علمـاء القرن الحادى عـشر الهـجري[٤] - : «﴿جهد أيمانهم﴾ ليس بوقف، لأن قوله: ﴿إنهم﴾ جواب القسم فلا يفصل بين القسم وجوابه بالوقف».

ومن كلام القـرّاء يفهم المنع من الوقف هنا، لأن قـوله: ﴿إنهم لمعكم﴾ جواب القسم، ولايفصل بين القسم وجوابه.

أما النحاة فإنهم يقولون: ﴿يقول﴾ فعل مضارع و﴿الذين﴾ اسم موصول فـاعل ﴿يقـول﴾، والفـعل ﴿آمنوا﴾ صلة الموصـول، وقـوله: ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ الهـمزة للإستفهام الإنكارى و﴿هؤلاء﴾

---

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٢٤٢ .

(٢) علل الوقوف : ٤٥٧/٢ .

(٣) غرائب القرآن : ١٠٨/٦ .

(٤) منار الهدى : ١٢١ .

«اسم الإشارة مبتدأ وما بعده خبره»[1] .

أى الاسم الموصول وما في حيزه من صلة، والصلة فيها قسم ﴿أقسموا﴾ والمقسم به لفظ الجلالة المجرور بحرف القسم وهو الباء ﴿بالله﴾، والمقسَم عليه وهو جواب القسم قوله : ﴿إنهم لمعكم﴾ .

ففي هذا المقطع من الآية ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ تجمّعَ عدد من الأسباب التي توجب الوصل وتمنع الوقف على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ منها:

١- أن ما بعد همزة الاستفهام جميعه مقول القول، ولا يُفصل بين القول ومقوله أبداً.

٢- العبارة كلها جاءت على طريق الاستفهام الإنكاري، فهي كلها سؤال يبدأ بالهمزة، وينتهي بقوله: ﴿إنهم لمعكم﴾، ولايُقبل أن يتجزأ السؤال إلى أجزاء ليقع السؤال تاماً، ليكون الجواب كذلك.

٣- في العبارة قسَم ومقسَم به ﴿أقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ فلو أجزنا الوقف يكون المعنى ناقصاً، لأن جواب القسم لم يأت بعد وهو ﴿إنهم لمعكم﴾، ولايصح الوقف قبل مجيء الجواب.

٤- «وجملة : ﴿إنهم لمعكم لامحل لها من الإعراب؛ لأنها تفسير وحكاية لمعنى أقسموا، لكن لا بألفاظهم، وإلا لقيل: (إنا معكم)»[2] .

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٣٧ .

(٢) روح المعانى : ٦/ ١٦٠ ، وانظر معه : إرشاد العقل السليم: ٢/ ٣٧.

٥- ﴿هؤلاء﴾ اسم إشارة مبتدأ، والاسم الموصول ﴿الذين﴾ بعده ومافي حيزه من الصلة ومتعلقاتها خبره، ولايجوز الفصل بين المبتدأ وخبره بفاصل، لأن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن مقول القول من تمام القول، فلا يُفصل بين القول ومقوله بفاصل، وإلا فسد المعنى.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «... وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول قاله الجويني في تفسيره». ويقول الزركشي - أيضاً - «... وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه»[٢] .

وأيضاً جملة الاستفهام لايجوز الفصل بين أجزائها، لأن الاستفهام طلب الفهم - في الأصل-، وأنت عندما تطلب الفهم لابد أن تقدم الاستفهام كاملاً، ليفهم السامع سؤالك تاماً ليجيبك إجابة تامة، وتمام السؤال يتطلب منك أن تقول : ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ متصلة بلاتوقف أثناءها ليتم السؤال.

وأيضاً في العبارة أسلوب قسم والقسم وجوابه كالكلمة الواحدة فلا يجوز الفصل بينهما.

يقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري-[٣] : «اعلم

---

(١) البرهان فى علوم القرآن : ٣٥٨/١ .

(٢) السابق : ٣٦١/١ .

(٣) منار الهدى : ١٧ ، ١٨ ، وانظر معه : البرهان للزركشى : ٣٥٥/١ .

أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه . . . ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميِّز دون مميَّزه، ولا على القسم دون جوابه ولا على القول دون مقوله، لأنهما متلازمان كل واحد يطلب الآخر، ولا على المفسَّر دون مفسِّره، لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له، وجار مجرى بعض أجزائه».

ففي عبارة الأشموني السابقة ما يفيد منع الوقف على المبتدأ دون خبره، وفي الآية - التي معنا - مبتدأ وهو : ﴿هؤلاء﴾ والجملة بعده بكل متعلقاتها خبره، ولايصح الوقف على المبتدأ دون الخبر.

وفيها : «ولا على القسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله لأنهما متلازمان كل واحد يطلب الآخر». وفي الآية قول والمقول كل ما جاء بعده إلى قوله: ﴿إنهم لمعكم﴾ وفيها قسم وهو: ﴿أقسموا﴾ ومقسم به ﴿بالله﴾ ومقسم عليه ﴿إنهم لمعكم﴾ فلا يوقف على القسم دون جوابه، وإلا فسد المعنى.

وفيها أيضاً : «ولا على المفسَّر دون مفسِّره؛ لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له، وجار مجرى بعض أجزائه».

وفى الآية التي معنا - كما قال الألوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «وجملة ﴿إنهم لمعكم﴾ لامحل لها من الإعراب، لأنها تفسير وحكاية لمعنى ﴿أقسموا﴾ لكن لا بألفاظهم، وإلا لقيل (إنا معكم)».

وعلى هذا فإن جملة : ﴿إنهم لمعكم﴾ جملة مفسِّرة لجملة القسم والمفسَّر

---

(١) روح المعاني : ٦/ ١٦٠ ، وانظر معه : إرشاد العقل السليم : ٢/ ٣٧ .

والمفسَّر كالشيء الواحد؛ لذا لايوقف على أحدهما دون الآخر.

وخلاصة القول: أن جملة ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ فيها:

١- مبتدأ ﴿هؤلاء﴾ خبره ما بعده إلى قوله: ﴿إنهم لمعكم﴾، والخبر ركن الإسناد، ولايصح الوقف دونه، وقد ذكرنا - من قبل - عبارة الإمام عبد القاهر الجرجاني[١] (٤٧١هـ) في تعليل منع الوقف بسبب عدم الإتيان بالخبر؛ لأن المعنى يفسد بعدم الإتيان به.

٢- وفيها أسلوب إنشائي نوعه الاستفهام، وغرضه البلاغي الإنكار، وهذا الاستفهام يبدأ من قوله : ﴿أهؤلاء﴾ إلي قوله: ﴿إنهم لمعكم﴾، فلا يصح الفصل بين أجزائه.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٢] : «لايتم الوقف على ... المفسَّر عنه دون التفسير، ولا على المترجم عنه دون المترجم ولا على الموصول دون صلته، ولا علي حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه».

٣- وفيها أسلوب قسم وهو مكون من : أداة قسم، ومقسَم به ومقسَم عليه وهو جواب القسم، ولا يصح الوقف حتى يؤتى بجواب القسم وهو : ﴿إنهم لمعكم﴾ ، وإلا فسد المعنى.

٤- وفيها قول وهو : ﴿ويقول الذين آمنوا﴾ ومقول وهو قوله: ﴿أهؤلاء

---

(١) انظر دلائل الإعجاز : ٢١٢ ، ٥٤٢ ، وانظر معه : الإيضاح للخطيب القزويني : ١٩٨ ، وانظر : ص ٧٢ من هذا البحث .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١/ ٣٥٥ .

الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ ولايفصل بين القول ومقوله بفاصل، وإلا فسد المعنى.

٥- وفيها، جملة تفسيرية وهي : ﴿إنهم لمعكم﴾ فهي تفسّر القسم السابق، والمفسِّر والمفسَّر كالشيء الواحد، وكالكلمة الواحدة، فلا يجوز الفصل بينهما.

لكل ما سبق كان الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ والله أعلم.

الموضع الثاني:

يقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ۙ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [آية ٧٩ التوبة]

إضاءة

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)(١) : «قال قتادة وغيره: حث رسول الله ﷺ على الصدقة فجاء عبد الرحمن بن عوف بأربعة آلاف درهم، وقال: يارسول الله مالي ثمانية آلاف جئتك بنصفها، فاجعلها في سبيل الله، وأمسكت نصفها لعيالي، فقال رسول الله ﷺ : «بارك الله لك فيما أعطيت وفيما أمسكت»، فبارك الله في مال عبد الرحمن بن عوف، حتى إنه خلف امرأتين يوم مات، فبلغ ثُمن مال لهما مائة وستين ألف درهم، وتصدق يومئذ عاصم

---

(١) أسباب النزول : ٢١٠ ، وانظر معه : الجامع لأحكام القرآن : ٨/١٩٩ ، والبحر المحيط لأبي حيان: ٥/٤٦٨ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير : ٢/٣٧٥ .

بن عدى بن العجلان بمائة وسق من تمر، وجاء أبو عقيل الأنصارى بصاع من تمر وقال يارسول الله : بت ليلتى أجر بالجرير[١] الماء حتى نلت صاعين من تمر فأمسكت أحدهما لأهلي، وآتيتك بالآخر، فأمره رسول الله ﷺ أن ينثره في الصدقات، فلمزه المنافقون وقالوا: ما أعطى عبد الرحمن بن عوف وعاصم بن عدى إلا رياء، وإن كان الله ورسوله غنيين عن صاع أبي عقيل، ولكنه احب أن يذكر نفسه، فأنزل الله تعالى هذه الاية».

ومعنى ﴿يلمزون﴾ أى يعيبون، وهذه الآية تحكى صفة من صفات المنافقين، قال الزجاج (٣١١هـ)[٢] : «يلمِزون ، ويَلمُزون - بكسر الميم وضمها - يعيبون، وكانوا عابوا أصحاب رسول الله ﷺ في صدقات أتوا بها النبى ﷺ».

و﴿المطوعين﴾ : أى المتطوعين والمتبرعين «والتطوع : التنفل وهو الطاعة لله بما ليس بواجب»[٣] .

و﴿الذين لايجدون إلا جهدهم﴾ «الجُهد : بالضم والفتح - شيء قليل يعيش به المقل قاله الليث، وقال الفراء: الضم لغة أهل الحجاز، والفتح لغيرهم، وفرق ابن السكيت بينهما. فقال : الجُهد - بالضم - الطاقة ، وبالفتح - المشقة، وقال الشعبي: الأول في العمل، والثاني في القوة»[٤] .

---

(١) أجر بالجرير: «يريد أنه كان يستقى الماء بالحبل «اللسان » مادة : (جرر) .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٢/ ٤٦٢ .

(٣) غرائب القرآن : ١٠/ ١٣٦ .

(٤) السابق : نفس للموضع ، وانظر معه : معانى القرآن للفراء : ١/ ٤٤٧ .

والسخرية معناها : الاستهزاء . يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «وسخرت منه واستسخرته للهزء منه».

والمعنى - باختصار - : تذكر الآية صفة من صفات المنافقين، وهي أنهم كانوا يذمون المتصدقين من المؤمنين سواء كانوا فقراء أو أغنياء فالأغنياء - في زعمهم - يتصدقون رياءً، والفقراء يتصدقون ليذكروا لينالوا من الغنائم، يقولون ذلك سخرية منهم فجازاهم الله سخرية بسخريتهم في الدنيا، ثم الجزاء المنتظر في الآخرة العذاب الأليم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿فيسخرون منهم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة ، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني(٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿... سخر الله منهم..﴾ كاف». ولم يذكر في الآية قبل هذا وقفاً في أى موضع منها مما يدل على منع الوقف على قوله: ﴿فيسخرون منهم﴾.

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٣] : «والأحسن في الإعراب أن يكون ﴿الذين يلمزون﴾ مبتدأ و﴿في الصدقات﴾ متعلق بـ ﴿يلمزون﴾ و﴿الذين لايجدون﴾ معطوف على ﴿المطوعين﴾ كأنه قيل: يلمزون الأغنياء وغيرهم و ﴿فيسخرون﴾ معطوف على ﴿يلمزون﴾ و﴿سخر الله منهم﴾ وما بعده خبر عن

---

(١) المفردات : مادة (سخر) .

(٢) المكتفى : ٢٦٩ .

(٣) البحر المحيط: ٥/٤٦٩ .

﴿الذين يلمزون﴾».

ومن كلام أبي حيان - رحمه الله - يفهم منع الوقف على قوله: ﴿فيسخرون منهم﴾ لأن الخبر لم يأت بعد وهو قوله: ﴿سخر الله منهم﴾ .

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري-[1] : «ولا وقف من قوله ﴿الذين يلمزون﴾ إلي قوله: ﴿سخر الله منهم﴾ فلا يوقف على : ﴿في الصدقات﴾ ولا على ﴿جهدهم﴾ ولا على ﴿فيسخرون منهم﴾ لأن خبر المبتدأ لم يأت وهو ﴿سخر الله منهم﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿فيسخرون منهم﴾ لأن الخبر لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿سخر الله منهم﴾ .

وكلام أبي حيان (٧٤٥هـ - رحمه الله - ينهض دليلاً يمثل آراء النحاة والقرّاء معاً؛ لأنه من أئمة النحو والقراءات، ويضاف إليه رأى العكبري[2] (٦١٦هـ)، والشهاب الخفاجي[3] (١٠٧٩هـ).

وهكذا يبدو إجماع القراء والنحاة على منع الوقف هنا: لأن الخبر لم يأت بعد .

هذا، والبلاغيون يؤيّدون منع الوقف هنا؛ لأن الخبر هو جملة ﴿سخر الله منهم﴾، ولايصح الوقف قبل مجيء الخبر، لأنه ركن الإسناد، وبدونه لايتم المعنى، لذا منع الوقف.

---

(١) منار الهدى : ١٦٨ .

(٢) التبيان : ٢/ ٦٥٢ ،وانظر معه : البيان لابن الأنبارى : ١/ ٤٠٣ .

(٣) حاشية الشهاب الخفاجى : ٤/ ٣٤٧ .

يقول الشهاب الخفاجي (١٠٧٩هـ)[١] : «... يعنى أنه - أى قوله: ﴿سخر الله منهم﴾ خبر بمعنى جازاهم الله على سخريتهم، وعبّر به للمشاكلة وليست إنشائية للدعاء عليهم، بأن يصيروا ضحكة، لأن قوله ﴿ولهم عذاب أليم﴾ جملة خبرية معطوفة عليها، فلو كان دعاء لزم عطف الخبرية على الإنشائية، وإنما اختلفا فعليه واسمية؛ لأن السخرية في الدنيا وهي متجددة، والعذاب الأليم في الآخرة وهو ثابت دائم». «والتنوين في العذاب للتهويل والتفخيم»[٢] .

ومما سبق يتبين لنا أن الخبر هنا فيه - فوق أنه خبر وركن الإسناد - معنى المجازاة على سبيل المشاكلة، أى أن المنافقين يسخرون من المتصدقين، وهذه السخرية منهم تجعل الله تعالي يثأر لعباده المؤمنين، فيجاريهم بهذه السخرية سخرية مثلها، والمراد لازمها وهو فضح المنافقين في الدنيا، وعدم قبول أعمالهم التي يؤدونها من صلاة وصيام ... إلخ، ثم يوم القيامة لهم عذاب ثابت دائم مهول «أو المراد منه لازم السخرية، وهو إيقاع الذل والهوان بهم»[٣] .

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «... وإسناد ﴿سخر﴾ إلي الله تعالي على سبيل للمجار الذي حسنته المشاكلة لفعلهم، والمعنى : أن الله

(١) حاشية الشهاب الخفاجي : ٣٤٧/٤ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢٨٥/٢ ، وانظر معه : روح المعانى: ١٤٦/١٠ .

(٣) غرائب القرآن : ١٣٦/١٠ .

(٤) التحرير والتنوير : ٢٧٥/١٠، وانظر معه : تلخيص البيان فى مجازات القرآن للشريف الرضى : ٤٥ .

عاملهم معاملة تشبه سخرية الساخر على طريقة التمثيل وذلك في أن أمر نبيه بإجراء أحكام المسلمين على ظاهرهم زمناً ثم أمره بفضحهم، ويجوز أن يكون إطلاق ﴿سخر الله منهم﴾ على طريقة المجاز المرسل أى احتقرهم ولعنهم، ولما كان كل ذلك حاصلاً من قبل عبر عنه بالماضى في ﴿سخر الله منهم﴾».

ففي هذا الخبر ﴿سخر الله منهم﴾ ردّ على سخرية المنافقين بطريق التمثيل، كأن الله تعالى شبه حال المنافقين وهيئتهم الحاصلة من استهزاءٍ بالمؤمنين وتهكمٍ بهم في حال تصدقهم بالهيئة الحاصلة من ستر الله على المنافقين، وتركهم زمناً بين المؤمنين ثم أمر نبيه ﷺ بفضحهم، فقد استعار هذا التركيب الدال على هذا المعنى على طريق الاستعارة التمثيلية وهذا الجزاء الذي جاء

على صورة الخبر لابد من المسارعة بذكره ليقع العقاب موقعه، كما أن الوقف - على فرض إجازته - يؤدى إلى الابتداء بقوله: ﴿سخر الله منهم﴾ على الاستئناف فيقع الضمير على غير موقع، فيكون ابتداءً قبيحاً، وذلك ممنوع.

ويجوز عند ابن عاشور أن يكون ﴿سخر الله منهم﴾ من قبيل المجاز المرسل فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «.. ومنها[٢] تسمية المسبب باسم السبب كقولهم: رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث، وعليه قوله عز وجل : ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ سمى جزاء

---

(١) الإيضاح : ٣١٣.

(٢) أي من علاقات للمجاز المرسل . والآية : ١٩٤ البقرة.

الاعتداء اعتداءً؛ لأنه مسبب عن الاعتداء».

وبناءً على ما تقدم يكون الإخبار في الآية عن صفة خاصة بالمنافقين وهي أنهم يعيبون المتصدقين من المؤمنين سواء كانوا أغنياء أو فقراء، ويسخرون منهم، كل ما تقدم مبتدأ وما اتصل به ، يبقى بعد ذلك الخبر الذي يتم به الكلام وهو جزاء هذه السخرية والرد عليها، ولابد من الإتيان به كخبر وردٌ لسخرية المنافقين وردع لوقاحتهم، ومن ثم يمنع الوقف، ويلزم اتصال الكلام ليتم المعنى.

يضاف إلي هذا رأى الإمام عبد القاهر[1] (٤٧١هـ) الذي ذكرناه كثيراً في حكم الإتيان بالخبر، وأهميته في المعنى، ونقصان المعنى بدون ذكره.

الموضع الثالث :

﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۝﴾ . [الآيتان ٢٠، ٢١ من سورة القتال].

إضاءة

يقول الفراء (٢٠٧هـ)[2] : «كان المسلمون إذا نزلت الآية فيها القتال

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه؛ الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨، وانظر: ص٧٢ من هذا البحث.

(٢) معاني القرآن : ٦٢/٣ .

وذكره شق عليهم، وتواقعوا[١] أن تنسخ فذلك قوله: ﴿لولا نزلت سورة﴾ أي هلا أنزلت سوى هذه، فإذا نزلت وقد أمروا فيها بالقتال كرهوها، قال الله ﴿فأولى لهم﴾ لمن كرهها ثم وصف قولهم قبل أن تنزل سمع وطاعة».

وعبارة الفراء - رحمه الله - تفيد أن المسلمين - على العموم - إذا نزلت السورة وفيها الأمر بالقتال شق عليهم ذلك وترقبوا أن تنسخ؛ لذا قالوا: ﴿لولا نزلت سورة﴾ «أي هلا أنزلت سوى هذه»، وهذا التعميم للمسلمين جميعاً من الفراء (٢٠٧هـ) يوحي بأن المسلمين كانوا ينفرون من القتال، وهذا غير صحيح؛ لأن الذي يكره القتال صنف واحد من الأمة وهم المنافقون.

ولذا كان الزجاج (٣١١هـ) أدق من الفراء في عبارته؛ حيث يقول[٢] : «كان المؤمنون - رحمهم الله - يأنسون بالوحي، ويستوحشون لإبطائه؛ فلذلك قالوا : ﴿لولا نزلت سورة﴾ ﴿فإذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال﴾ ومعنى : ﴿محكمة﴾ غير منسوخة، فإذا ذكر فيها فرض القتال ﴿رأيت الذين في قلوبهم مرض﴾ يعنى المنافقين ﴿ينظرون إليك نظر المغشي عليه من الموت﴾ لأنهم منافقون يكرهون القتال؛ ولأنهم إذا قعدوا عنه ظهر نفاقهم فخافوا على أنفسهم القتل ﴿فأولى لهم﴾ وعيد وتهديد المعنى: وليهم المكروه».

والمعنى : يقول المؤمنون الصادقون : هلا نزلت سورة يأمرنا الله فيها بالقتال فإذا أنزلت سورة محكمة (غير منسوخة) «وعن قتادة: كل سورة فيها ذكر القتال فهي محكمة، وهي أشد القرآن على المنافقين، وقيل لها محكمة

---

(١) هكذا لفظ الكتاب (تواقعوا) وهي بمعنى توقعوا بمعنى ترقبوا وانتظروا.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٢.

لأن النسخ لايرد عليها من قِبَل أن القتال قد نسخ ما كان من الصفح والمهادنة وهو غير منسوخ إلى يوم القيامة»(١) - وذكر فيها الأمر بالقتال زلزل المنافقون من أعماقهم، وصاروا ينظرون إلى النبي ﷺ نظرًا كنظر الإنسان الذي حضره الموت؛ لأنهم جبناء يتعلقون بالحياة ويخافون الموت، فبعداً لهم وهلاكاً لهم، وكان الأجدر بهم أن يقولوا: أمرنا طاعة وسمع لله ولأمره وقول معروف «قال سيبويه والخليل: المعنى : طاعة وقول معروف أمثل ، وقيل : إنهم كان قولهم أولاً طاعة وقول معروف»(٢) ، والمعنى «الواجب عليهم أن يطيعوك ويخاطبوك بالقول الحسن»(٣) .

﴿فإذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيراً لهم﴾ «المعنى : فإذا جد الأمر ولزم فرض القتال، فلو صدقوا الله فآمنوا بالنبي وعملوا بما نزل عليه، وما أمروا به من فرض القتال لكان خيراً لهم المعنى: لكان صدقهم الله بإيمانهم خيراً لهم»(٤) .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿القتال﴾ في طبعات للمصاحف الأربعة. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني(٥) (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً فيه من أى نوع، ويقول السجاوندي

(١) الكشاف : ٥٣٥/٣، وانظر معه : غرائب القرآن: ٢٦/ ٣٠ وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٧٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ١٣ .

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/ ٩١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٣/٥.

(٥) المكتفى : ٥٢٤ .

(٥٦٠هـ)[١] : «(القتال) - ٢٠-٧)؛ لأن رأيت جواب (فإذا)».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولايوقف على ﴿محكمة﴾، ولا على ﴿القتال﴾؛ لأن جواب ﴿إذا﴾ لم يأت بعد وهو رأيت الذين)».

ومن كلام القرّاء يفهم أن الوقف ممنوع على ﴿القتال﴾؛ لأن جواب ﴿إذا﴾ لم يأت بعد.

أما النحاة فإن أستاذنا الشيخ عضيمة - رحمه الله - يلخص كلامهم فيقول[٣] : «كل ما جاء في القرآن من ﴿فإذا﴾ - ﴿إذا﴾ - فيه شرطية ظرفية صرح بجوابها إلا في خمسة مواضع حذف فيها جوابها لدلالة المقام عليه».

قلت: وهذا الموضع الذي معنا ليس من هذه المواضع الخمسة، وعلى هذا فقوله : ﴿رأيت الذين في قلوبهم مرض﴾ هو جواب ﴿إذا﴾ الشرطية الظرفية.

هذا، والبلاغيون يقولون بمنع الوقف أيضاً؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر جواب ﴿إذا﴾؛ حيث إن المعنى بدون ذكر الجواب يأتى ناقصاً بل لايفيد شيئاً.

وحين نتتبع السياق فإننا نلحص أن الآية بدأت بقول هو: ﴿ويقول الذين آمنوا﴾ ، ثم بمقول القول وهو : ﴿لولا نزلت سورة﴾ ثم بما عطف على مقول

---

(١) علل الوقوف : ٩٤٩/٣.

(٢) منار الهدى : ٣٦٢ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول : ١٠٦/١ وقد ذكرت هذه المواضع الخمسة في حاشية ص ١٦٧ من هذا البحث .

القول، وهو ﴿فـإذا أنزلت سورة محكمة وذكـر فيها القـتال﴾ كل هذا والمعنى ناقص لايستفيـد السامع منه شيئاً، فإذا ذكـرت قوله تعالى: ﴿رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إلـيك نظر المغشى عليه من الموت﴾ تم المعنى وأفـدت ما يحسن السكوت عليه.

وهذا الجواب - فـوق أنه يتم به المعنى - يصور حـال فريق من الناس - وهم المنافقـون - تصويراً يفـضح حالهم، ويبرز مـا انطوت عليه نفـوسهم من بغض للقـتال، وجبن وإعـراض عن طاعة الله ورسـوله، وتمسك بهذه الحـياة الفانية .

لذا يقـول أبو حيـان (٧٤٥هـ)[١] : «﴿رأيت الذين في قلوبهم مـرض ينظرون إليك﴾ أي تشخص أبصارهم جبناً وهلعاً ﴿نظر المغشي عليه﴾ أي نظراً كما ينظر من أصـابته الغشية من أجل حلول المـوت، وقيل: يفعلون ذلك وهو شخوص البصر إلى الرسول ﷺ من شدة العداوة، وقيل من خشـية الفضيحة فإنهم إن يخالفوا عن القتال: افتضحوا وبان نفاقهم».

وبناءً على مـا تقدم يتضـح لنا أن ﴿إذا﴾ الظرفيـة المضمنة معـنى الشرط المقـترنة بالفـاء قد وليـها فـعل الشرط وهو ﴿أنزلت﴾ - الفـعل الماضي المبنى للمجهول - كما يقـول النحاة - (ولكنه هنا معلوم؛ لأن الذي أنزل السـورة هو الله فهو معلوم لدرجة أنه من شدة ظهوره ذكره يقلل من روعة البيان عنه)، ثم فعل ماض آخر مبنى للمجهول مـعطوف على فعل الشرط وهو ﴿وذكر فيها﴾، ثم يأتي جـواب الشـرط لـيـتم به المعـنى - وهو ﴿رأيت الذين في قـلوبهم

(١) البحر المحيط : ٩/ ٤٧٠ .

مـرض. . .﴾ - وقد ذكـرنا من قـبل أن الجـملة الشـرطيـة - المكونة من أداة الشرط، وفعل الشرط وجوابه - كالجملة الواحدة ، بل كالكلمة الواحدة لاتفيد معنى إلا بذكر جواب الشرط.

يقول عـبد القـاهر (٤٧١هـ)[1] - في مـعرض الحديث عـن التمثـيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم مـعنى إلا بعد مجيء تمامه: «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جـملتان، ولكنا نقول: إن حكمهمـا حكم جملة واحدة من حيث دخـل في الكلام معنى يربط إحـداهما بالأخـرى، حتى صارت الجـملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: (إن تأتني) وسكت لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت: (زيد) وسكت فلم تذكر اسماً آخر، ولا فعلاً ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

ويستفاد من قول عبد القاهر - رحمه الله - أن جملتي الشرط والجزاء - من حـيث المعنى - بمثـابة جملة واحـدة، أو بمثابـة الكلمة الواحـدة أو الاسم المفرد، فكما أن الاسم المفرد لايفيد شيئاً وحده، ولا الكلمة الواحدة تفيد شيئاً وحدها، فكذلك جملة الشرط وحدها لاتفيد مـعنى مستقلاً، ولا جملة الجزاء وحدها تفيد معنى تاماً، وإنما لابد من الإتيـان بجملتي الشرط والجزاء متصلتين غير مفصولتين بفاصل زمني؛ وذلك لأن المعنى الساري الذي يجمع بين الشرط وجزائه يحتم الإسراع بالإتيان بجـملة الجزاء - جزاء الشرط - حتى يتم المعنى في ذهن السـامع والقارئ.

وعندما نطبق هنا الـقول على هذه الآية - التي معنا - نجـدها قد بدأت

---

(١) أسرار البلاغة : ١١١.

بقول هو : ﴿ويقــول الذين آمنوا﴾، ومقول القــول وهو : ﴿لولا نزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال﴾ والقول والمقول كالكلمة الواحدة، وكل منهما مرتبط بالآخر؛ لذا يقول الزركشي[١] (٧٩٤هـ): «..وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره».

ويقــول أيضــاً[٢] : «... ومــا يكون داخــلاً في القــول لايتم الوقف دونه». ثم يأتي بعد القول أداة الشرط ﴿إذا﴾ المتصلة بالفاء وبعدها فعل الشرط ﴿أنزلت﴾، وما اتصل به، ثم يأتي الجــواب - جواب الشرط - وهو ﴿رأيت﴾ الفعل الماضي وما اتصل به ليتم المعــنى، وقبل المجيء بهذا الجواب يكون المعنى ناقصاً لايفيد شيئاً. والله أعلم.

الموضع الرابع :

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ۝﴾ [آية ٢٥ من سورة القتال].

إضاءة

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[٣] : «قال قتادة: هم كفــار أهل الكتاب كفروا بالنبي ﷺ بعد ماعرفوا نعته عندهم قاله ابن جريج، وقال ابن عباس والضحاك والسدي: هم المنافــقون قعدوا عن القتــال بعد ما علموه في القــرآن ﴿الشيطان

(١) البرهان في علوم القرآن : ٣٥٨/١ .

(٢) السابق : ٣٦١/١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٢٣٩/١٦، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣/٥، والكشاف: ٥٣٧/٣، والبحر المحيط: ٤٧٣/٩، وإرشاد العقل السليم: ٧٦/٥.

سوّل لهم﴾ أي زين لهم خطاياهم قاله الحسن.

﴿وأملى لهم﴾ أي مد لهم الشيطان في الأمل ووعدهم طول العمر عن الحسن أيضاً، وقال: إن الذي أملى لهم في الأمل ومد في آجالهم هو الله عز وجل قاله الفراء والمفضل.

وقال الكلبي ومقاتل: إن معنى ﴿أملِى لهم﴾ أمهلهم فعلى هذا يكون الله تعالى أملى لهم بالإمهال في عذابهم». ومعنى ﴿أرتدوا على أدبارهم﴾: «رجعوا بعد سماع الهدى وتبينه إلى الكفر»[1].

ومعنى سوّل لهم: زين لهم وسهل لهم الوقوع في المعاصي.

يقول ابن جنى (٣٩٢هـ)[2]: «ومعنى سوّل لهم: أي دَلاَّهُم وهو من السَّوَل وهو استرخاء البطن رجل أسْوَل وامرأة سَوْلاَء إذا كانا مسترخيي البطون».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3]: «سوّل لهم: سهَّل لهم ركوب العظائم من السَّوَل وهو الاسترخاء».

والهدى: معناه الدلالة على الإيمان والإرشاد إليه.

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[4]: «الهداية: دلالة بلطف، ومنه الهديَّة

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣/٥.

(٢) المحتسب: ٢٧٢/٢.

(٣) الكشاف: ٥٣٧/٣، وانظر معه: أساس البلاغة، والقاموس المحيط: مادة (سول)، ومجاز القرآن: ٢١٥/٢.

(٤) المفردات: مادة (هدى).

وهوادي الوحش أي متقدماتها الهادية لغيرها، وخص ما كان دلالة بهديت، وما كان إعطاء بأهديت نحو: أهديت الهدية، وهديت إلى البيت..».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الهدى﴾ في طبعات المصاحف الأربعة. والقرَّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني[1] «٤٤٤هـ) ، لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2]: (الهدى - ٢٥ - لا)؛ لأن الجملة بعده خبر ﴿إنَّ﴾، وكذلك قال النيسابوري[3] (٧٢٨هـ) بمثل قوله.

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿الهدى﴾ ليس بوقف؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد وهو قوله : ﴿الشيطان سوّل لهم﴾ ».

ومن كلام القرَّاء يفهم منع الوقف على قوله: ﴿الهدى﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد.

والنحاة يقولون : ﴿إنَّ﴾ حرف توكيد ونصب، و﴿الذين﴾ اسم الموصول اسم ﴿إنَّ﴾ مبني على الفتح في محل نصب وخبرها جملة مكونة من «﴿الشيطان﴾ مبتدأ و﴿سول لهم﴾ خبره، والجملة خبر ﴿إنَّ﴾ و﴿أملى لهم﴾

---

(١) المكتفى: ٥٢٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٩٥٠.

(٣) غرائب القرآن: ٢٩/١٦.

(٤) منار الهدى : ٣٦٢.

معطوف على الخبر»[1] .

ومن كـلام النحاة يفـهم منع الوقف أيضـاً على ﴿الهـدى﴾؛ لأن خبـر ﴿إنَّ﴾ لـم يأت بعد.

هذا، والبلاغـيون يقـولون بمنع الوقف أيضاً؛ لأن المعنى لايـتم إلا بعد الإتيان بالخبر؛ لأنه ركن الإسناد.

وتأمل قارئًا قرأ قوله تعالى : ﴿إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى﴾ ثم سكت. ماذا أفاد بهذا الوقف أو بهذه القراءة؟

لاشيء، ومن هنا كان الإتيان بالخبـر أمراً ضرورياً؛ لأنه الركن الذي تـم به فائدة الكلام.

يقول الإمـام عبـد القاهر (٤٧١هـ)[2] : «اعلم أن معـاني الكلام كلها معانٍ لاتتصور إلا فيـما بين شيئين، والأصل والأول هو «الخبر»، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فـيه عرفـته في الجمـيع ومن الثابت في العقـول، والقائم في النفوس أنه لايكون خـبر حتى يكون مخـبَّر به، ومخبَّـر عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفى والإثبات يقتضى مثبتاً ومثـبتاً له، والنفى يقتضى منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تـصور إثبات مـعنى أو نفيه مـن غير أن يكون هناك مـثبت له ومنفى عنه حاولت مالا يصح في عقل، ولايقع في وهم؛ من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء وكنت إذا قلت:

---

(١) التبـيان في إعراب القـرآن : ٢/١١٦٣، وانظر معه: الـكشاف: ٣/٥٣٧، والبيـان لابن الأنباري: ٢/٣٧٦، وإرشاد العقل السليم ٥/٧٦.

(٢) دلائل الإعجاز : ٥٤١.

(اضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواء».

هذه هي عبارة الإمام عبد القاهر - طيب الله ثراه - التي تدلنا على أهمية الإتيان بالخبر، وأنه ركن الإسناد الذي لايستغنى عنه بحال؛ لأنه لايكون خبر حتى يكون مخبَر به ومخبَر عنه؛ لذا يقول أيضاً «فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك ألا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا : «خرج زيد»، أو اسم مع اسم كقولنا : «زيد منطلق»، فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة» (١) .

* * *

---

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

في هذا الفصل وردت أربعة مواضع: الأول - آية ٥٣ المائدة - والثاني: - آية ٧٩ التوبة - والثالث: - آية ٢٠ القتال - والموضع الرابع: - آية ٢٥ القتال - وقد اتفقت هذه المواضع الأربعة فيما يأتى :

أ - الموضوع: فقد جاءت كلها تتحدث عن بعض أخلاق المنافقين .

فالأول: يصور حالة المنافقين، وحزنهم على ماأصاب اليهود من بني النضير وبنى قريظة، وهذا يدل على كراهيتهم لرسول الله ﷺ، ويدل على محبتهم لليهود وموالاتهم لهم، وهذه الصفة تؤكد ما طبع عليه المنافقون من بغض للإيمان بالله ورسوله وحب للكفر وللكافرين، ولليهود ولكل من يخالف رسول الله ﷺ وعقيدة الإيمان.

والموضع الثاني: يؤكد على صفة أخرى من صفات المنافقين وهي أنهم يترصدون المؤمنين ليعيبوهم وليسخروا منهم، وهم هنا يلمزون المتطوعين بالصدقات، فيصفونهم بالرياء وحب الظهور إن كانوا من الأغنياء، أما إن كانوا من الفقراء. فإنهم يعيبونهم بأنهم ما أنفقوا إلا ليذكروا بأنهم متصدقون، ويذكروا عندما تأتى الغنائم أو أموال الصدقات إلى النبى ﷺ فيعطيهم منها، ولكن الله يرد عليهم سخرية بسخرية، ثم يتوعدهم بالعذاب الأليم في الآخرة.

وفي الموضع الثالث: يدمغهم الله بصفة الجبن والخوف من الموت وحب الحياة والحرص عليها أيًا كانت هذه الحياة ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾ [من الآية ٩٦ البقرة]؛ ولذلك حين تنزل آيات القتال ينظرون إلى النبى

ﷺ نظراً كنظر الإنسان المحتضر الذي تحضره الوفاة؛ لأنهم سينكشف نفاقهم حين يقعدون عن الخروج للجهاد.

وفي الموضع الرابع: تأكيد على هذه الصفة السابقة، فهم قد قعدوا عن القتال بعدما علموه - كما قال ابن عباس فيما رويناه من قبل - وهذا يدلنا على أصالة هذه الصفة في نفوس المنافقين.

ب - اتفق الموضعان : -الثاني - آية ٧٩ التوبة - ، والرابع: - آية ٢٥ القتال - في علة منع الوقف، وهي تأخير الخبر.

جـ - اتفقت هذه المواضع الأربعة في التعبير عن المنافقين بالاسم الموصول الذين﴾؛ وذلك لأن الموصول يحتاج إلى جملة الصلة التي ستأتى بما يكشف حال الموصول، ويزيل إبهامه، ويكون هذا الكشف بمثابة المقدمات التى تسبق النتائج حتى إذا تم الكلام وقعت النتائج مسبوقة بحيثياتها، فيقع الكلام موقع القبول من نفس السامع.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

في هذه المواضع الأربعة المذكورة من السمات الفارقة ما يلي:

أ - في الموضع الأول : - آية ٥٣ المائدة - جاء هذا المقطع من الآية ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ وفيه من مسوغات الوصل مايأتى :

١- ما بعد همزة الاستفهام الإنكاري كله مقول ا لقول ولايفصل بين القول ومقوله بفاصل زمني، وإلا فسد المعنى.

٢- العبارة كلها جاءت سؤالاً، ولايقبل تقطيع ا لسؤال حتى يقع لدى المسئول تاماً ليفهم السؤال.

٣- اشتملت على أسلوب قسم وهو قوله: ﴿أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ بكل مكوناته، ولايقبل الفصل حتى يؤتى بجواب القسم ليتم المعنى.

٤- وجملة : ﴿إنهم لمعكم﴾ تفسير وحكاية لمعنى ﴿أقسموا﴾ والمفسَّر والمفسِّر متلازمان كل منهما يطلب الآخر ويتعلق به.

٥- في هذه العبارة المذكورة - ﴿أهؤلاء . . . .﴾ إلخ - مبتدأ وهو اسم الإشارة ﴿هؤلاء﴾، والاسم الموصول ﴿الذين﴾ بعده وما في حيِّزه من الصلة خبر المبتدأ، ولايفصل بين المبتدأ وخبره بالوقف، وإلا فسد المعنى.

٦- من طباع المنافقين كثرة الحلف ؛ لأنهم يدركون أنهم كاذبون والكاذب دائماً يرتاب في نفسه؛ لذا يؤكد كلامه بكثرة الحلف ظناً منه أن ذلك

يقوى من موقفه، ولذلك وردت في هذه العبارة مجموعة من الألفاظ تؤكد هذا فتجد: ﴿أقسموا - جهد أيمانهم - إنهم - لمعكم -﴾، وكل هذه المؤكدات توحى بما قلناه.

ب- وفي الموضع الثاني: - آية ٧٩ التوبة - جاء وصف المنافقين بصفة أخرى، وهي أنهم يلمزون ويعيبون المتطوعين بالصدقات من الأغنياء والفقراء، ولهم تعليل في لمزهم لكلٍّ من الفريقين ثم يضيفون إلى ذلك السخرية والاستهزاء بكل الفريقين لذا رد الله عليهم سخرية بسخرية - على طريق المشاكلة - واحتقاراً باحتقار، مع إثبات الجزاء والعذاب الأليم لهم في الآخرة.

جـ- وفي الموضع الثالث: - آية ٢٠ القتال - جاء الوصف للمنافقين بالجبن والخوف من الموت والتعلق بالحياة؛ لأنهم لم يؤمنوا إيماناً صادقاً بالله وبرسوله وبما أعد الله للمجاهدين في سبيله من النعيم المقيم في الآخرة .

هـ - وفي الموضع الرابع: آية ٢٥ القتال - بدأت الآية بـ (إنَّ) المؤكدة، وجيء بالاسم الموصول - ﴿الذين﴾ - ليقع في موقع المبتدأ؛ وليصير اسماً لها؛ ولأن الاسم الموصول لابدَّ له من صلة، وهذه الصلة تكون بمثابة حيثيات الحكم؛ ليأتي بعد ذلك الخبر؛ ليكون كالنتيجة المسبوقة بمقدماتها التي مهدت لها؛ لتقع أفضل موقع، وحين يكون الخبر جملة مكونة من مبتدأ وخبر يكون ذلك بمثابة التأكيد على هذه النتيجة لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كأن الخبر يقول لنا : هؤلاء المنافقون قعدوا عن القتال؛ لأن الشيطان سول لهم وزين لهم القعود؛ ولعدم إيمانهم بما يجب عليهم نحو أمر الله ورسوله وقع ذلك من نفوسهم موقع الرضا والقبول.

الفصل الخامس

النهي عن عبادة غير الله

* * *

الموضع الأول :

﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قُل لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [آية ٥٦ الأنعام].

إضاءة :

يأمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ أن يعلن عن أنه نُهي وزُجر وصُرف عن عبادة غير الله من الأصنام وغيرها مما يُعبد من دون الله؛ وذلك بسبب ما ركب فيه من أدلة العقل، وما أوتي من الوحي.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[1] : «أمر عليه الصلاة والسلام بالرجوع إلى مخاطبة المصرين على الشرك إثر ما أمر بمعاملة من عداهم من أهل الإنذار والتبشير بما يليق بحالهم، أي قل لهم قطعاً لأطماعهم الفارغة عن ركونه - عليه الصلاة والسلام - إليهم، وبياناً لكون ما هم عليه من الدين هوى محضاً وضلالاً بحتًا إني صرفت وزجرت بما نصب لي من الأدلة، وأنزل عليّ من الآيات في أمر التوحيد».

ثم يأمره الله تعالي بأمر آخر وهو ﴿قل لاأتبع أهواءكم﴾ «أي ما تميل إليه أنفسكم من عبادة غير الله، ولما كانت أصنامهم مختلفة كان لكل عابد صنم هوى يخصه، فلذلك جمع»[2].

والهوى - كما يقول الراغب (٥٠٢هـ)[3] : «ميل النفس إلى الشهوة،

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/١٠٤، وانظر معه: الكشاف : ٢/٢٣ ومفاتيح الغيب : ١٣/٧، وغرائب القرآن : ٧/١١٩، والجامع لأحكام القرآن : ٦/٤١١.

(٢) البحر المحيط : ٤/ ٥٣٠.

(٣) المفردات: مادة (هوى).

ويقال ذلك للنفس المائلة إلى الشهوة، وقيل: سمي بذلك؛ لأنه يهوى بصاحبه في الدنيا إلى كل داهية، وفي الآخرة إلى الهاوية».

﴿قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين﴾ «المعنى: إن اتبع أهواءكم ضللت وما اهتديت»[١]، «والجملة من قوله: ﴿وما أنا من المهتدين﴾ مؤكدة لقوله: ﴿قد ضللت﴾ وجاءت تلك فعليه؛ لتدل على التجدد وهذه اسمية؛ لتدل على الثبوت، فحصل نفي تجدد الضلال وثبوته، وجاءت رأس آية»[٢] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أهواءكم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقراء يقولون بمنع الوقف أيضاً .

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] لم يذكر في الآية كلها وقفاً من أى نوع .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «أهواءكم - ٥٦ - لا »؛ لأن تعلق ﴿إذاً﴾ بقوله : ﴿لاأتبع﴾ أى قد ضللت إذا اتبعت».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٥] : «﴿أهواءكم - لا ﴾ لتعيين ﴿إذاً﴾ بما قبله، أي قد ضللت إذا اتبعت».

ويقول الأشموني[٦] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري :

(١) البحر المحيط : ٤/ ٥٣٠، وانظر معه: الكشاف : ٢/ ٢٣.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) المكتفى : ٢٥١.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٤٧٧.

(٥) غرائب القرآن: ٧/ ١١٤.

(٦) منار الهدى: ١٣١ .

«﴿أهواءكم﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿إذاً﴾ متعلقة بقوله: ﴿لا أتبع﴾ وإذاً معناها الجزاء أي قد ضللت إن اتبعت أهواءكم».

وكلام القراء هنا يفيد منع الوقف على ﴿أهواءكم﴾؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها .

ويفهم من كلام النحاة المنع أيضاً؛ لأن الزمخشري[1] (٥٣٨هـ) يقول: «﴿قد ضللت إذاً﴾ أي إن اتبعت أهواءكم فأنا ضال وما أنا من الهدي في شيء، يعنى أنكم كذلك».

ويوضح عبارة الزمخشري الإمامُ ابن عاشور (١٣٩٤هـ) فيقول[2] : «وجملة: ﴿قد ضللت إذاً﴾ جواب لشرط مقدر، أي إن اتبعت أهواءكم إذاً قد ضللت».

ومن كلام هذين الإمامين الجليلين يتضح لنا أن الجملة التي جاءت بعد قوله: ﴿أهواءكم﴾ متعلقة بقوله: ﴿لا أتبع﴾، وهي جملة : ﴿قد ضللت إذاً﴾ وهي جواب لشرط مقدر يفهم من السياق «أي إن اتبعت أهواءكم إذاً قد ضللت»[3] .

وعلى هذا فإن الوقف هنا - إن أجزناه - يؤدى إلى تقطيع المعنى والفصل بين أجزاء الكلام التي يترتب آخرها على أولها، ويتصل فيها اللاحق بالسابق اتصالاً وثيقاً، وأيضاً فإنه يترتب على إجارة الوقف هنا - لو أجزناه -

---

(١) الكشاف : ٢/٢٣.

(٢) التحرير والتنوير : ٧/٢٦٢.

(٣) السابق : نفس الموضع .

ابتداء قبيح وهو : ﴿قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين﴾ فإنه يؤدى إلى استئناف كلام جديد يَصف فيه النبى ﷺ نفسه بالضلال، وينفى الهداية عن نفسه مع أن ذلك كله مترتب على فرض كلام سابق لو تحقق فإنه تكون تلك النتيجة مترتبة عليه.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد ﴿أهوءكم﴾ جواب شرط مقدر أى إن اتبعت أهواءكم إذا قد ضللت وجواب الشرط المقدر كالمذكور في الكلام من حيث الأثر، ومن ثم فإن معنى الكلام يأتى ناقصاً إذا ذكر الشرط بدون الجواب وقد عرضنا من قبل لأهمية جواب الشرط في الكلام، وأنه الذي يتم به المعنى؛ فلا يقبل الإتيان بشرط دون جوابه.

يقول السيوطي (٩١١هـ)[١] : «وأما مالا يجوز الوقف عليه فكالشرط دون جزائه، والمبتدأ دون خبره، ونحو ذلك».

ويقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] : - في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم المعنى (معنى التمثيل) إلا بعد مجيء تمامه - «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة؛ من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: (إن تأتني) وسكتَّ لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت: (زيد) وسكتّ، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

(١) الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٢٣٦.

(٢) أسرار البلاغة : ١١١.

وكلام السيوطي - رحمه الله - يفيد أن الوقف ممنوع على الشرط دون جزائه، أي أن المعنى لايتم في أسلوب الشرط إلا بالإتيان بالجواب لأنه به يتم المعنى؛ لذا يمنع الوقف على الشرط قبل الإتيان بجوابه أما الإمام عبد القاهر فإنه يزيد الأمر بياناً فيقول: (ما خلاصته) إن الشرط والجزاء جملتان في الظاهر، ولكنهما في الحكم بمثابة جملة واحدة؛ لأنه قد دخل في الكلام معنى ربط بين الشرط وجزائه فكان الشرط وجزاؤه بسبب هذا المعنى الساري كالجملة الواحدة وقد ضرب الإمام مثالين يوضحان ذلك المعنى.

الموضع الثاني :

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ ﴾ {آية ٧٦ النحل}.

إضاءة :

«نزلت هذه الآية ﴿وضرب الله مثلاً رجلين . . ﴾ الآية ، في عثمان بن عفان ومولى له كافر، وهو أسيد بن أبي العيص، كان يكره الإسلام وكان عثمان ينفق عليه، ويكفله ويكفيه المؤنة، وكان الآخر ينهاه عن الصدقة والمعروف فنزلت فيهما»[١] .

والمعنى : ضرب الله هذا المثل ؛ ليقرب المعاني لعباده ويزيل الخفاء والإبهام عن كثير من أمور العقيدة فهو - كما قال القرطبي (٦٧١هـ)[٢]:

---

(١) روح المعاني: ٨/ ٢٩٢، وانظر معه: أسباب النزول للواحدي: ٢٣٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ١٥٥، وانظر معه: البحر المحيط: ٦/ ٥٧٠.

«ضربه الله تعالى لنفسه وللوثن، فالأبكم الذي لايقدر على شيء هو الوثن، والذي يأمر بالعدل هو الله تعالى قاله قتادة وغيره».

لكن الرازي (٦٠٦هـ) لم يرتض هذا التفسير؛ لأن الله تعالى ضرب المثل برجلين: أحدهما عالة على سيده لايسمع ولا يبصر ولاينطق أينما يرسله في أمر لايحسنه ولايأت بخير ولا فائدة وهذه صورة الكافر، أما المؤمن فهو على النقيض من ذلك فهو سميع بصير قادر على الفهم والإفهام والإبلاغ والأمر بالعدل والاستقامة على منهج الله.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «... والقول الثالث: أن المقصود منه كل عبدٍ موصوف بهذه الصفات المذمومة، وكل حر موصوف بتلك الصفات الحميدة، وهذا القول أولى من القول الأول؛ لأن وصفه تعالى إياهما بكونهما رجلين يمنع من حمل ذلك علي الوثن، وكذلك بالبكم وبالكلّ وبالتوجه في جهات المنافع، وكذلك وصف الآخر بأنه على صراط مستقيم يمنع من حمله على الله تعالى».

كذلك لم يرتض أبو حيان (٧٤٥هـ) تحديد اسمي الرجلين فيقول[٢]: «وكما قلنا في المثل السابق[٣] لايحتاج إلى تعيين المضروب بهما المثل، فكذلك هنا، فتعيين الابكم بأبي جهل، والآمر بالعدل بعمار، أو بأبيّ بن خلف وعثمان بن مظعون، أو بهاشم بن عمرو بن الحرث، كان يعادي الرسول ﷺ لايصح إسناده».

(١) مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٧٠.

(٢، ٣) يقصد قوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً﴾ الآية، في الآية السابقة على هذه الآية، والعبارة من : البحر المحيط: ٦/ ٥٧٠.

وعبارة أبي حيان تفيد أن الأولى عدم تعيين أسماء المضروب بهما المثل؛ لأنه لم يصح إسناده عنده، وأيا ما كان الأمر فإن ما يقوله العلماء: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» تخرجنا من هذه الدائرة، ويظل المثل مضروباً لكل من تنطبق عليهما صفات الرجلين.

والأبكم : «هو الذي يولد أخرس، فكل أبكم أخرس، وليس كل أخرس أبكم»[1] ، وفي اللسان[2] : «البكَم: أن يولد الإنسان لاينطق ولايسمع ولا يبصر، بكِمَ ، بكَمًا، وبكَامةً وهو أبْكمٌ، وبكِيمٌ أي أخرس بيِّن الخرس».

«والكَلُّ: - بفتح الكاف - العالة على الناس»[3] ، ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[4] : (وهو كل على مولاه) أي ثقل وعيال على من يلي أمره ويعوله».

والعدل : «هو الحق والصواب الموافق للواقع»[5] ، والصراط المستقيم هو: «للمحجة التي لاالتواء فيها»[6] .

وخلاصة المعنى :

ضرب الله مثلاً رجلين: أحدهما تعطلت عنده كل وسائل الحس

---

(١) المفردات : مادة (بكم).

(٢) لسان العرب: مادة (بكم).

(٣) التحرير والتنوير : ٢٢٧/١٤.

(٤) الكشاف : ٤٢١/٢.

(٥) التحرير والتنوير: ٢٢٧/١٤.

(٦) السابق : نفس الموضع.

والإدراك والإبلاغ والتلقى، فهو إن أرسل في مهمـة لايقوم بأدائها، ولايستطيع أن يقدم نفعاً أو يدفع ضراً. هذه صورة هذا الرجل تقابلها صورة رجل آخر فيه كل الصفات المؤهلة للحس والإدراك والبلاغ وتقديم الخير ودفع الضر والإلتزام بمنهج الله التـزاماً كامـلاً، فأيهمـا أجدى نفعـاً، وأيهما أولى بأن يـطلق عليه الإنسان النافع لدينه ولأمته، ومعلوم أن الرجل الأبكم هو الكافر ، والآخر هو المؤمن الذي سمع عن الله وبلّغ والتزم وأمر ونهى.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿بالعدل﴾ في طبـعات المصـاحف الأربعة والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا .

فالداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : ﴿مستقيم ٧٦﴾ تام، وكذا رؤوس الآي بعد إلى قوله : ﴿.. البلاغ المبين ٨٢﴾.

فهـو - أي الداني - لم يذكر وقفـاً من أى نوع في الآية قبل رأس هذه الآية ﴿... وهو على صراط مـستقـيم﴾، وهذا يدلنا على منع الوقف في أي موضع منها قبل الموضع الذي حدده.

ويقـول السجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿بالعدل - ٧٦ - ﻻ ﴾؛ لأن ما بعده من صلة ﴿مَن﴾ على تقدير الحال».

ويقـول الأشمـوني - من علمـاء القرن الحـادي عشـر الهجـري-[٣]:

---

(١) المكتفى : ٣٥٥.

(٢) علل الوقوف : ٢/ ٦٤٢.

(٣) منار الهدى: ٢١٨.

«﴿بالعدل﴾ صالح؛ لأن ما بعده يصلح مستأنفاً وحالاً».

وما قاله الأشموني - رحمه الله - هنا بصلاحية ما بعد قوله: ﴿بالعدل﴾ للاستئناف غير صحيح؛ لأنه معطوف على ما عطف عليه قوله: ﴿ومن يأمر بالعدل﴾ ، فإن قوله : ﴿ومن يأمر بالعدل﴾ معطوف على الضمير المرفوع المستكن في قوله: ﴿يستوى﴾، وجاء الضمير المنفصل المرفوع مؤكداً للضمير المرفوع المستتر في قوله: ﴿يستوي﴾ وقوله: ﴿هو﴾ تأكيد له.

يقول النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل﴾ معطوف على المضمر في ﴿يستوى﴾، وهو توكيد وحسن العطف على المضمر المرفوع لما وكدته؛ لأنه التوكيد بعينه، فكأنه بارز من الفعل».

وهذا يدلنا على أن قوله: ﴿وهو على صراط مستقيم﴾ معطوف علي ما عطف عليه قوله: ﴿ومن يأمر بالعدل﴾ فإنه معطوف على الفاعل المستكن في قوله: ﴿يستوى﴾ المؤكدُ بالضمير البارز للمرفوع المتفصل وهو قوله: ﴿هو﴾ وعلى هذا فيكون المعنى: هل يستوى ذلك الأبكم الذي لايقدر على شيء، وهو عالة على سيده وثقل عليه والذي ﴿لايأت بخير﴾ أبداً، أينما يوجهه إلى شيء صغر أو كبر، عظم أو حقر هل يستوى ذلك الموصوف بهذه الصفات القبيحة بمن اتصف بصفات الكمال، فهو يأمر بالعدل وهو مستقيم على منهج الله.

فأنت - أيها القارئ - تلحظ أن معنا صورتين: صورة رجل أبكم لايقدرعلى شيء وهو كَل على مولاه أينما يوجهه لايأت بخير، هذه صورة

---

(١) إعراب القرآن: ٢/٤٠٤.

ذلك الرجل وهي التي ترمز إلى الكافر.

والصورة المقابلة لها صورة رجل اتصف بصفات كمال عكس صفات الرجل السابق، ثم هو يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم، ولايجوز الفصل بين هاتين الصفتين لأن كلا منهما ركن في هذه الصورة، ولايمكن الاستغناء عن أحدهما في رسم هذه الصورة؛ لذا كان كلام الأشموني غير دقيق هنا.

ولذا يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿بخير. ط﴾ ، ثم لاوقف إلى ﴿مستقيم﴾ ؛ لاتحاد الكلام».

وكلام النيسابوري يفهم منه أن الوقف على قوله: ﴿بخير﴾ مطلق والوقف المطلق[٢] معناه: «ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به نحو ﴿الله يجتبي﴾[٣] . وما بعده وهو قوله: ﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ لايجوز الوقف في أثنائه بناءً على قول النيسابوري؛ لأنه كلام واحد؛ ولذا قال في تعليل ذلك: «لاتحاد الكلام»[٤] . ومن كلام القراء والنحاة يفهم منع الوقف على قوله: ﴿بالعدل﴾؛ لأن ما بعده من تتمة الكلام.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿بالعدل﴾ لأن ما بعده من تتمة الكلام، فهو كما قال النيسابوري[٥] (٧٢٨هـ): «﴿بخير. ط﴾

(١) غرائب القرآن: ٩٦/١٤.

(٢) علل الوقوف: ١١٦/١.

(٣) من الآية رقم ١٣ الشورى.

(٤) غرائب القرآن : ٩٦/١٤.

(٥) السابق : نفس الموضع .

ثم لاوقف إلى ﴿مستقيم﴾ لاتحاد الكلام».

وذلك لأن الآية بدأت بقوله: ﴿ضرب الله مثلاً رجلين﴾ الأول: ﴿أحدهما أبكم لايقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لايأت بخير﴾ هذه صفات الرجل الأول الذي ضرب مثلاً للكافر.

أما الرجل الثاني: فقد قال الله في شأنه ﴿هل يستوى هو﴾ أي الرجل الأول ﴿ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ فالرجل الثاني متصف بصفات كمال؛ حيث أثبت القرآن نقيض ما وصف به الأول ليكون صفات كمال للثاني، ثم هو بعد ذلك يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم.

وعلى هذا فأمامنا صورتان: الأولى: صورة الكافر بما صورة القرآن والصورة الثانية: صورة المؤمن بما صوره به القرآن، فهنا تشبيه صورة بصورة، ولايقبل أن نعرض الصورة ناقصة؛ لأن لكل منهما أركاناً تعتمد عليها في نقل الصورة المقصودة، وهما أيضاً نقيضان لذا يلزم عندما ننقل الصورة أن نعبر عنها بكل أركانها ومقوماتها حتى يستقبلها السامع فتقع من نفسه موقع الفهم، ثم نأتي له بالصورة الأخرى أيضاً كاملة.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)(١) : «فالمقصود تشبيه صورة بصورة في أمر من الأمور، وذلك التشبيه لايتم إلا عند كون إحدى الصورتين مغايرة للأخرى».

فهذه الصورة الثانية بدأت بـ ﴿هل﴾ التي هي للاستفهام وجاء بعدها الفعل المضارع ﴿يستوى﴾، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره ﴿هو﴾ ثم جاء ﴿هو﴾ ضمير رفع بارز منفصل توكيداً للضمير المرفوع المستتر في ﴿يستوى﴾

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٧٠.

والواو هنا عاطفة على قول النحاس (٣٣٨هـ)[١]، وقوله: ﴿مَنْ﴾ اسم موصول بمعنى الذي وما بعده من صلة الموصول، وقوله: ﴿وهو على صراط مستقيم﴾ معطوف على ما عطف عليه الأول أو الواو للحال، والمعنى على هذا: هل يستوى هو - أي ذلك الموصوف بتلك الصفات القبيحة - والذي يأمر بالعدل، وهو على صراط مستقيم.

وخلاصة القول أن قوله: ﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ لايجوز الوقف في أثنائه لهذه الموانع:

١- الأسلوب هنا إنشائي نوعه الاستفهام غرضه البلاغي النفى كما قال الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة[٢]: «جاءت ﴿هل﴾ للنفى من غير أن تقع بعدها (إلا) في هذه المواضع .. قوله: ﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾». فهذا الاستفهام سؤال ولابد للسائل أن يذكر سؤاله كاملاً؛ ليفهم السؤال ليأتي الجواب تاماً.

٢- هذه صورة تشبيهية مقابلة للصورة التشبيهية الأولى وهي ضدها، ولابد أن تذكر كاملة كما قال الرازي (٦٠٦هـ)[٣] حتى يتم التفاضل والتمايز بين الصورتين التشبيهيتين.

٣- يُمنع الوقف على قوله: ﴿بالعدل﴾؛ لأن قوله: ﴿وهو على صراط مستقيم﴾ من صلة ﴿مَن﴾ على تقدير الحال، فيكون المعنى: هل يستوى هو -

---

(١) انظر: إعراب القرآن: ٢/ ٤٠٤.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٣/ ٤٩٢.

(٣) مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٧٠.

أي ذلك الموصوف بالصفات القبيحة - والذي يأمر بالعدل والحال أنه على صراط مستقيم، والحال كالخبر في المعنى، والخبر لايُستغنى عنه وكذلك الحال[1] لأنه خبر في المعنى.

٤- وإن قلنا إن الواو عاطفة - كما قال النحاس (٣٣٨هـ)[2] - فالوقف ممنوع كذلك؛ لأن القاعدة تمنع الوقف على المعطوف عليه حتى يؤتى بالمعطوف؛ لأنهما - أي المعطوف عليه والمعطوف - كالشيء الواحد وهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[3] : «.. وليس (للواو) معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعت فيه الثاني الأول فإذا قلت: (جاءني زيد وعمرو) لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبته لزيد، والجمع بينه وبينه ولايتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه».

وهذا الإشراك في الحكم إن انطبق عليه وصف البلاغيين للتوسط بين الكمالين - كمال الاتصال وكمال الانقطاع - فهو الوصل البلاغي وهو الذي عرّفه الخطيب[4] (٧٣٩هـ) بقوله:

«وهو ضربان : أحدهما: أن تتفقا خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى كقوله

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢.

(٢) إعراب القرآن: ٢/ ٤٠٤.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٢٤.

(٤) الإيضاح : ١٩٢، وانظر معه: المطول بتحقيق د/ عبد الحميد هنداوي (٤٥٣).

تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾(١) ، وقوله ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴿١٩﴾﴾(٢) وقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾(٣) وقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا﴾(٤) .

والثاني : أن تتفقا كـذلك معنى لا لفظاً كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا﴾(٥) عطف قوله: ﴿قـولوا﴾ على قوله: ﴿لاتعـبدون﴾ ، لأنه بمعنى : ﴿لاتعبـدوا﴾ وأما قوله : ﴿وبالوالدين إحســاناً﴾ فتقديره: إمـا وتحـسنون بمعنى (وأحـسنوا) وإمـا (وأحـسنوا)، وهذا أبلغ مـن صريح الأمر والنهـي، لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه».

وما عـبّر به الخطيب - رحـمه الله - مـأخوذ من قـول عبد الـقاهر(٦) (٤٧١هـ) عندمـا تحدث عن الفصـل والوصل فقال: «وجـملة حالهـا مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسـمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليـه فيكون حقها العطف».

(١) الانفطار : ١٣، ١٤.

(٢) الروم: آية ١٩.

(٣) النساء: ١٤٢.

(٤) الأعراف : ٣١.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) دلائل الإعجاز: ٢٤٣.

٥- وأيضاً هنا اتحد الكلام - كما قال النيسابوري[١] (٧٢٨هـ) - «﴿بخير. ط﴾ ثم لاوقف إلى ﴿مستقيم﴾ لاتحاد الكلام». والكلام الواحد لايجوز الفصل بين أجزائه؛ لئلا يؤدى ذلك إلى تقطيع أوصال المعنى. والله أعلم.

* * *

(١) غرائب القرآن: ١٤/٩٦.

سمات جامعة بين موضعي هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على موضعين هما: - أية ٥٦ الأنعام - والموضع الثاني: - آية ٧٦ النحل - ، وكان العنوان المناسب لهذا الفصل هو : النهي عن عبادة غير الله تعالى.

ومن السمات الجامعة بين موضعي هذا الفصل ما يأتي:

أ- اتفقت الآيتان في الموضوع، فكل منهما جاء ينهى عن عبادة غير الله تعالى من وثن وصنم .. إلخ.

ب- التنفير من هذا العمل وتقبيحه، وقد سلكت الآيتان في هذا التنفير مسلكاً يختلف في الأولى عن الثانية نوضحه في موضعه.

جـ - كل منهما سكلت مسلك الإيجاز فالأولى: فيها قوله: ﴿قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين﴾ أي إن اتبعت أهواءكم قد ضللت وما أنا من الهدي في شيء فهذا الإيجاز بالحذف افادته ﴿إذاً﴾.

أما الثانية : فإن الإيجاز فيها يتمثل في الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، فقد صورت الآية الرجل الأول - الكافر - بصورة موصوفة بصفات حذفت نقيض هذه الصفات من صورة الرجل الثاني - المؤمن - ثم جاءت بما يؤكد كماله واستقامته؛ حيث قال تعالى : ﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ فقد اكتفى بهذا الاستفهام عن أن يعيد الصفات التي حذفها من الثاني دلالة على وجود ضدها في الأول، ثم زاد على أن وصف الثاني بأنه ﴿يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ وهذا لون من ألوان الإعجاز البلاغي في النظم الكريم.

د - كل منهما سلكت مسلك التوكيـد في الإقناع بقضية النهي عن عبادة غير الله تعالى، وإن اختلفتا في أساليب هذا التوكيد كما سنوضحه فيما بعد.

* * *

سمات فارقة بين موضعي هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين موضعي هذا الفصل فنجملها فيما يأتي :

أ - إن الآيتين - وإن كان موضوعهما واحداً - قد اختلفتا في التعبير عن النهي عن عبادة غير الله تعالى :

فإن الأولى : قد بدأت بالأمر (قل) وهذا يدل على أن النبي ﷺ يأمره ربه أن يقول للكفار بأن ربه ينهاه عن عبادة غيره، وهذا يوحي بأن ذلك هو الوحي الذي لاينطق عن الهوى بجانب ما ركب فيه من فطرة سليمة تنفر من هذا العمل، فنحن أمام أمر صادر من الله تعالى عن طريق الوحي، وأمر آخر صادر عن هذه الفطرة السوية التي تنفر من عبادة غير الله تعالى وقد اجتمعا عنده ﷺ .

ثم الأمر الثاني بـ ﴿قل﴾ جاء ليؤكد أن عبادة غير الله تعالى لاتصدر إلا عن الهوى الفاسد، ولا تصدر عن فطرة سليمة، ولا عن وحي صادق؛ لذلك كان التأكيد على أن من يتبع هواه في العبادة فهو ضال بعيد عن الهداية.

أما الثانية: فإنها سلكت في التعبير عن النهي عن عبادة غير الله تعالى مسلك ضرب المثل والتصوير فإن الله تعالى ؛ لينفر من عبادة غيره صور لنا حال الكافر بحال رجل ﴿أبكم لايقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لايأت بخير﴾ فهذه صورة الكافر.

أما الرجل المؤمن فهو على النقيض من ذلك فهو ﴿يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾.

ولاشك أن المتأمل لصورتي الرجلين يبغض الأولى ويحب الثانية فإن الأولى صورة منفرة من حال الرجل الكافر، والصورة الثانية صورة مرغبة في الإيمان.

ب- استخدمت الآية الأولى أسلوب التوكيد بعد الأمر بـ ﴿قل﴾ لتؤكد هذا النهي عن عبادة غير الله، وأسندت الفعل ﴿نهيت﴾ إلى ما لم يسمّ فاعله؛ لأن الفاعل معلوم وهو الله تعالى وإن لم يذكر، ثم جاءت بهذه الأفعال مضارعة (أعبد - تدعون - أتبع)؛ لتدل على التجدد والاستمرار، وهذه حال الصراع دائماً بين العقائد الباطلة وعقيدة الإيمان بالله.

أما الثانية: فإنها استخدمت أسلوب التوكيد بذكر الشيء وضده فإن صورة الرجل الأول - الكافر - ضد الصورة الثانية وهي صورة الرجل المومن، وهذا لون من التوكيد؛ حيث قابل بين هاتين الصورتين مقابلة تبرز المعنى وتقويه فوق ما يفيده التصوير وضرب المثل.

جـ - لماذا جاء هذا الاختلاف في النهي عن عبادة غير الله تعالى في صياغة هاتين الآيتين؟

والجواب : لأن الآية الأولى أسبق نزولاً من الآية الثانية فإن سورة الأنعام - المكية نزلت قبل سورة النحل - المكية أيضاً - بأربع عشرة سورة[1]، وهذه الأسبقية في النزول جعلت صياغة الآية الأولى تختلف عن صياغة الآية الثانية.

---

(١) انظر : البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٩٣.

فالأولى : جاءت مصدرة بالأمر ﴿قل﴾ في النهي عن عبادة غير الله تعالى، ومصدرة بالأمر ﴿قل﴾ في النهي عن اتباع الأهواء في العبادة؛ لتضع أساس العقيدة الصحيحة، وتبطل العقائد الفاسدة.

فلما جاءت الآية الثانية وجدت أساساً صحيحاً، قد ثبت في نفوس المأمورين بالدعوة؛ لذا سلكت مسلك التشبيه والتصوير والمقارنة بين صورتي الرجلين - الرجل الكافر والرجل المؤمن - وعلى صاحب الفطرة السليمة أن يختار ومن ثم فإن الآية الثانية قد رفعت البناء الذي أرسته الآية الأولى؛ لذا كان الاختلاف في التعبير.

د - اختلفت الآيتان في سر منع الوقف فالأولى : منع الوقف فيها على قوله: ﴿أهواءكم﴾؛ لأن ما بعده جواب لشرط مقدر يفهم من السياق؛ لأن ﴿إذاً﴾ متعلقة بقوله: ﴿لاأتبع﴾.

أما الثانية : فإن المنع من الوقف على قوله: ﴿بالعدل﴾ بسبب العطف أو الحال، كما بينا من قبل.

* * *

الفصل السادس

من نعم الله على عباده

* * *

الموضع الأول :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ [آية ١٠٦ المائدة].

إضاءة :

روى الواحدي (٤٦٨هـ) بسنده إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - قال[١] : «كان تميم الداري، وعدى بن بدّاء يختلفان إلى مكة فصحبهما رجل من قريش من بني سهم، فمات بأرض ليس بها أحد من المسلمين فأوصى إليهما بتركته، فلما قدما دفعاها إلى أهله، وكتما جاما كان معه من فضة كان مخوصاً بالذهب فقالا: لم نره بها، فأُتي بهما إلى النبي ﷺ - فاستحلفهما بالله ماكتما ولا أطلعا، وخلى سبيلهما، ثم إن الجام وجد عند قوم من أهل مكة فقالوا: ابتعناه من تميم الداري وعدى بن بدّاء فقام أولياء السهمي فأخذوا الجام، وحلف رجلان منهم بالله: إن هذا الجام جام صاحبنا، وشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا فنزلت هاتان الآيتان»[٢] .

ففي مناسبة النزول ما يشرح هذه الآية، ويوضح معناها.

(١) أسباب النزول : ١٧٥، وانظر معه: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٤، والكشاف : ١/ ٦٥٠، ومفاتيح الغيب: ٩٤/١٢، والبحر المحيط: ٣٨٩/٤، وتفسير القرآن العظيم: ٢/ ١١.

(٢) أي هذه والتي بعدها (١٠٦، ١٠٧).

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿قربى﴾ في طبعات المصاحف الأربعة ، والقراء يقولون بمنع الوقف.

فالداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : «﴿... مصيبة الموت﴾ ١٠٦» تام». وهو هنا لم يذكر وقفاً من أى نوع في الآية قبل نهايتها، وهذا يدل على منع الوقف على ﴿قربى﴾ .

ويقول السجاوندي ـ٥٦٠هـ)[٢] : «﴿قربى - ١٠٦ - لا ﴾؛ لأن قوله : ﴿ولا نكتم شهادة﴾ من جواب القسم».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري[٣] : «﴿من بعد الصلاة - ولو كان ذا قربى﴾ ليسا بوقف للعطف في الأول وفي الثاني؛ لأن ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ عطف على قوله: ﴿لانشترى﴾، فتكون من جملة المقسم عليه، فلا يفصل بينهما بالوقف».

ومن كلام القراء يتضح أن الوقف ممنوع هنا؛ لأن ما بعد قوله: ﴿قربى﴾ من تتمة جواب القسم، فهو من جملة المقسم عليه، ولايجوز الفصل بين أجزاء جملة جواب القسم.

وقد زاد الأشموني هنا موضعاً يمنع الوقف عليه، وهو قوله: ﴿من بعد الصلاة﴾ لم يقل به غيره من القراء، ولا طبعة من طبعات المصاحف التي

(١) المكتفى : ٢٤٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٦٧.

(٣) منار الهدى : ١٢٥.

بأيدينا، ولم يرد عند السجاوندي ولا غيره.

أما النحاة فإن منع الوقف يفهم من كلامهم أيضاً؛ فيقول النحاس[1] (٣٣٨هـ): «﴿إن ارتبتم﴾ معترض، والتقدير: فيقسمان بالله يقولان ﴿لانشترى به ثمناً﴾ أي بقسمنا ﴿ولو كان ذا قربى﴾ معترض أي ولو كان الميت ذا قربى ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ متصل بقوله: ﴿ثمناً﴾. وهذا يفيد أن قوله: ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ معطوف على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾، فهو من جواب القسم؛ لأن قوله: ﴿ولو كان ذا قربى﴾ معترض عنده.

ويقول الرازي (٦٠٦هـ)[2]: «ثم قال تعالى: ﴿ولا نكتم شهادة الله﴾ وفيه مسألتان: المسألة الأولى: هذا عطف على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾ يعني: أنهما يقسمان حال ما يقولان ﴿لانشترى به ثمناً﴾ ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ أي الشهادة التي أمر الله بحفظها وإظهارها».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[3]: «﴿ولانكتم﴾ معطوف على ﴿لانشترى﴾ وأضاف الشهادة إلي الله؛ لأنه أمر بها فصارت له».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[4]: «والجملة من قوله: ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ معطوفة على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾ فيكون من جملة المقسم عليه».

ومن كلام النحاة السابق يتضح لنا أن جملة: ﴿ولانكتم شهادة الله﴾

---

(١) إعراب القرآن: ٢/٤٦.

(٢) مفاتيح الغيب: ١٢/٩٨، وانظر معه: غرائب القرآن: ٧/٤٠.

(٣) التبيان: ١/٤٦٨.

(٤) البحر المحيط: ٤/٣٩٦.

معطوفة على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾، ومن مجموعة الجملتين يتكون جواب القسم.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿قربى﴾؛ لأن قوله: «﴿فيقسمان بالله﴾ الفاء فيه لعطف جملة على جملة.. وقوله تعالى: ﴿لانشترى به ثمناً﴾ جواب لقوله: ﴿فيقسمان﴾ لأن أقسم يجاب بما يجاب به القسم»[1].

فالفعل: ﴿يقسمان﴾ هو فعل القسم والمقسم به لفظ الجلالة المجرور بباء القسم ﴿بالله﴾، وقوله: ﴿إن ارتبتم﴾ معترضة بين القسم وجوابه، وجواب القسم ﴿لانشترى به ثمناً﴾ ، وقوله: «﴿ولو كان ذا قربى﴾ حال من قوله: ﴿ثمناً﴾ الذي هو بمعنى العوض أي ولو كان العوض ذا قربى أى ذا قربى منا»[2].

أما النحاس (٣٣٨هـ) فيقول[3] : «﴿ولو كان ذا قربى﴾ معترض، أي ولو كان الميت ذا قربى». وقوله: ﴿ولا نكتم شهادة الله﴾ معطوف على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾، الذي هو جواب القسم.

وعلى هذا فإن جواب القسم مكون من جملة ﴿لانشترى به ثمناً﴾ وجملة : ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ ؛ ولذا يقول النحاس[4] : «﴿ولانكتم شهادة الله﴾ متصل بقوله: ﴿ثمناً﴾».

(١) البيان لابن الأنباري: ٣٠٨/١.

(٢) التحرير والتنوير : ٨٧/٧.

(٣) إعراب القرآن: ٤٦/٢ .

(٤) إعراب القرآن: ٤٦/٢ .

هذا، ولايجوز الفصل بين جواب القسم والمقسم به، ولا بين مكونات جملة جواب القسم أيضاً؛ لأن الوقف أثناء جملتي الجواب - جواب القسم - يمزق المعنى ويفسده؛ ولذا منع الوقف؛ حيث إن الشاهدين يقولان: «إن ارتبتم في شهادتنا فنحن نقسم بالله لانشترى به ثمناً ولو كان ذا قربى ولا نكتم الشهادة»[1] .

فالقسم يقع على هذا المعنى: لانشترى بحلفنا ثمناً أى ذا ثمن وهو العوض «يعنى لانستبدل بصحة القسم بالله عرضاً من الدنيا أي لانحلف بالله كاذبين لأجل المال، ولو كان من نقسم له قريباً منا»[2] ، ولانكتم شهادة الله التي أمر بها، فالجواب مكون من الجملتين معاً، ولايقبل تجزئة الجواب؛ لأن ذلك يفسد المعنى.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[3] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وقول الزركشي هنا واضح في أن كل ما يتعلق بما قبله تعلقاً قوياً بحيث يتوقف فهم المعنى عليه لايصح الوقف دون الإتيان به.

وقوله تعالى هنا: ﴿ولا نكتم شهادة الله﴾ من تتمة الجواب، فلا يوقف حتى يؤتى به ليتم المعنى؛ وليقع جواب القسم تاماً.

---

(١) التحرير والتنوير: ٧/ ٨٦ .

(٢) الكشاف : ١/ ٦٥٠ .

(٣) البرهان: ١/ ٣٥٥.

الموضع الثاني :

﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [آية رقم ٢٢ يونس].

إضاءة :

المفردات : ﴿الفلك﴾ أي السفن «يكون واحداً ويكون جمعاً كما أن فُعْلاً في قولك أُسْد جمع أسد وفُعْل وفَعَل من باب واحد جاز أن يكون جمع الفَلَك فُلْكا»[١] . «ويذكر ويؤنث»[٢] ﴿وجرين بهم﴾ «الضمير في ﴿جرين﴾ للفلك لأنه جمع فَلَك»[٣] ﴿جاءتها﴾ «جاءت الريح الطيبة أى تلقتها وقيل الضمير للفلك»[٤] ﴿ريح عاصف﴾ «أى ذات عصف فهو من باب النسب كلابن وتامر ويستوى فيه المذكر والمؤنث كما صرحوا به؛ فلذا لم يقل عاصفة مع أن الريح مؤنثة لاتذكر بدون تأويل»[٥] ﴿احيط بهم﴾ «أى هلكوا جعل إحاطة العدو بالحي مثلاً في الهلاك»[٦] .

والمعنى : يمتن الله تعالى - في هذه الآية - على عباده بأنه هو بقدرته وحده الذي يحملهم في البر على الدواب ونحوها، ويحملهم في البحر على

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ١٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٥٠.

(٣) الكشاف : ٢/ ٢٣١.

(٤) السابق نفس الموضع.

(٥) روح المعاني: ١١/ ١٤٠.

(٦) الكشاف : ٢/ ٢٣١.

السفن، وأنه هو الـذي يتحكم في الريح التي تحرك هذه الـسفن على صفـحة الماء، وهذه الريح إن كانت ليِّنة فـرح بها ركاب هذه الـسفن أمـا إن جاءت هذه الريح شديدة الهبوب عاصفة قويةً، وارتفعت أمواج البحر، وظن ركاب السفن أنهم مـغرقـون لامحالـة يلجأون إلى الله بالدعـاء والتضـرع قائلين مـخلصين مقـسـمين بأغلظ الأيمان وآكدها لئن أنجيتـنا ياربنا من هذا الموت المحقق لنكونن من المقيمين على شكرك على الدوام.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا عـلى قوله : ﴿أحـيط بهم﴾ في طـبعـات المصـاحـف الأربعة وزادت طبعـة مصحف الأزهر الشريف موضـعاً آخر في هذه الآية يمنع الوقف عليه، وهو قوله: ﴿له الدين﴾، وسـأتحدث - بعون الله - عن الأول، ثم أتحدث عن الثاني الذي تفردت به طبعة مصحف الأزهر الشريف.

فعن الأول : يقول القـراء بمنع الوقف على قوله: ﴿أحيط بهم﴾ فـمثلاً الداني (٤٤٤هـ) لم يذكـر وقفـاً في هذه الآية إلا على قوله: ﴿... في الـبر والبحر﴾ فيقول[١] : «... ومثله[١] ﴿في البر والبحر﴾[٢٢]».

ويقـول الـسجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : ﴿احيط بهم﴾ - ٢٢ - ٧)؛ لان قوله: ﴿دعوا الله﴾ من بيان حـالهم، ووجه اتصاله - إن شاء الله - أن ﴿إذا﴾ كأنهـا كررت على تقدير: وإذا جـاءتها ريح عـاصف وجاءهم الموج ﴿من كل

(١) المكتفى: ٣٠٥ ومثله أى في التمام والضمير يعود إلى قوله: ﴿ما تمكرون﴾ في الآية الـسابقة وهو تام عند ابن النحاس (القطع والإئتناف: ٣٧٤) ورجحه الأشموني (منار الهدى: ١٠٩).

(٢) علل الوقوف: ٥٦٧/٢.

مكان﴾، فكان ﴿دعـوا الله﴾ جواباً لهـما أو ﴿دعـوا﴾ كالبـدل لجاءتهـا فكان ﴿إذا﴾ لها جوابان والأول أرجه».

ويقـول النيسـابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿أحيط بهـم﴾ . لا» لأن قوله: ﴿دعـوا الله﴾ بدل من ﴿ظنوا﴾ ؛ لأن دعـاءهم من لوازم ظنهم الهـلاك فهـو متلبس به».

ومن كلام القراء يفهم أن منع الوقف على قوله: ﴿أحيط بهم﴾؛ لأن ما بعده، وهو قوله: ﴿دعوا الله﴾ بدل اشتمال من قوله: ﴿وظنوا﴾ ولما كان البدل والمبدل منه كالشيء الواحد وكالكلمة الواحدة منع الوقف، حتى يؤتى بالبدل، لأنه كما يقول القراء: «لايوقف على المبدل منه حتى يؤتى بالبدل»[٢] .

ويفهم هذا المنع - أيضاً - من كلام النحاة.

فيقول الأخفش (٢١٥هـ)[٣] : «... وأما ﴿حتى إذا كنتم في الفلك﴾ فجـوابه قوله: ﴿جـاءتها ريح عـاصف﴾، وأما قـوله: ﴿دعوا الله﴾ فـجواب لقوله: ﴿وظنوا أنهم أحيط بهم﴾».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٤] : «فإن قلت: ما جواب ﴿إذا﴾؟ قلت: ﴿جـاءتها﴾ ، فـإن قلت: فدعـوا؟ قلت: بدل من ﴿ظنوا﴾ لأن دعـاءهم من

---

(١) غرائب القرآن : ١١/ ٦٩.

(٢) منار الهدى: ١٧.

(٣) معانى القرآن: ٢/ ٥٦٦.

(٤) الكشاف: ٢/ ٢٣١، وانظر معه: مفـاتيح الغيب : ١٧/ ٥٦، وغرائب القـرآن: ١١/ ٦٩، وإرشاد العقل السـليم: ٢/ ٣١٩، وحاشية الشهاب الخفاجي: ٥/ ١٩.

لوازم ظنهم الهلاك فهو متلبس به».

وبقول الزمخشري: قال الرازي (٦٠٦هـ) في (مفاتيح الغيب)[١] والنيسابوري (٧٢٨هـ) في (غرائب القرآن)[٢] ، وأبو حيان (٧٤٥هـ) في (البحر المحيط)[٣] ، وأبو السعود (٩٨٢هـ) في : (إرشاد العقل السليم)[٤] والشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ) في حاشيته المسماة: (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)[٥] وغيرهم.

ومما تقدم يتبين لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿احيط بهم﴾؛ لأن ما بعده، وهو قوله: ﴿دعوا الله...﴾ بدل اشتمال من قوله: ﴿ظنوا أنهم أحيط بهم﴾؛ لأن دعاءهم من لوازم ظنهم الهلاك فهو متلبس به، أو لأنه جواب لقوله: ﴿وظنوا أنهم أحيط بهم﴾ كما قال الأخفش، وذلك على تكرار ﴿إذا﴾ «أو على معنى الشرط أي لما ظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله»[٦] .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أحيط بهم﴾؛ لأن ما بعده وهو قوله : ﴿دعوا الله﴾ بدل اشتمال من قوله: ﴿وظنوا أنهم أحيط بهم﴾، والبدل: هو المقصود بالحكم بلا واسطة - كما يقول النحاة - فهو الذي يتم به المعنى؛ لأنه المعنيُّ به المتكلم ولذا فلا يوقف على المبدل منه حتى يؤتى

---

(١) انظر: ٥٦/١٧.

(٢) انظر: ٦٩/١١.

(٣) انظر: ٣٣/٦.

(٤) انظر: ٣١٩/٢.

(٥) انظر: ١٩/٥.

(٦) روح المعاني : ١٤١/١١.

بالبدل؛ لأن المعنى لايتم إلا به، وهو ما يفهم من كلام الزمخشري الذي تحدثنا عنه آنفاً ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «﴿دعوا الله﴾ جعله غير واحد بدل اشتمال من ﴿ظنوا﴾؛ لأن دعاءهم من لوازم ظنهم الهلاك فبينهما ملابسة تصحح البدلية، وقيل: هو جواب ما اشتمل عليه المعنى من معنى الشرط أى لما ظنوا أنهم ﴿أحيط بهم دعوا الله... إلخ».

وقد نقل الرازي (٦٠٦هـ) رأياً نسبة لبعض الأفاضل يفيد أن قوله: ﴿دعوا الله﴾ استئناف بياني قال[٢] : «وقال بعض الأفاضل: لو حمل قوله: ﴿دعوا الله﴾ على الاستئناف كان أوضح، كأنه لما قيل: ﴿جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم﴾ قال قائل: فما صنعوا؟ فقيل: دعوا الله».

وهذا الرأى ذكره أبو حيان[٣] (٧٤٥هـ) في معرض الحديث عن هذه الآية، لكنه رجح عليه القول بالبدلية؛ لأن ذلك يؤدى إلى اتصال الكلام.

وقد صرح بهذا الترجيح الإمام الألوسى (١٢٧٠هـ) في قوله[٤] : «ورجح - أبو حيان- القول بالبدل عليه بأنه أدخل في اتصال الكلام والدلالة عن كونه المقصود مع إفادته ما يستفاد من الاستئناف مع الاستغناء عن تقدير السؤال، وأنت تعلم أن تقدير السؤال ليس تقديراً حقيقياً، بل أمر اعتباري».

وكلام الألوسي - رحمه الله - واضح في أن ترجيح أبي حيان للقول

---

(١) روح المعاني : نفس الموضع .
(٢) مفاتيح الغيب: ٥٦/١٧.
(٣) البحر المحيط : ٣٣/٦.
(٤) روح المعاني: ١٤١/١١.

بالبدلية يؤدي إلى اتصال الكلام؛ لأن البدل والمبدل منه متلازمان، فهما كالشيء الواحد؛ لأن كلاً منهما يطلب الآخر مع حصول الفائدة التي يفيدها الاستئناف البياني، ومن هنا كان الوقف على قوله: ﴿أحيط بهم﴾ ممنوعاً؛ لأن ما بعده من تمام المعنى فقوله : ﴿دعوا الله﴾ بدل من قوله: ﴿وظنوا﴾؛ لذا يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لا يجوز الوقف عليه».

وهذه الآية من أشهر الأمثلة على الالتفات؛ فلا تكاد تجد كتاباً[٢] من كتب البلاغة يتحدث عن الالتفات إلا ويذكر هذه الآية عندما يمثل للانتقال من التكلم إلى الغيبة...

وقد تحدث الزمخشري (٥٣٨هـ) عن سر الالتفات في هذه الآية فقال[٣]: «فإن قلت: ما فائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة؟

قلت: المبالغة، كأنه يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها، ويستدعي منهم الإنكار والتقبيح..».

---

(١) البرهان : ١/ ٣٥٥.

(٢) انظر مثلاً: «المثل السائر لابن الأثير: ٢/ ١٧٨»، و«الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ١٠٤»، و«التبيان في علم المعاني والبديع والبيان للطيبي: ٢٨٥»، و«شرح التلخيص للبابرتي: ٢٥٩» و«المطول لسعد الدين التفتازاني: ٢٩١»، و«شروح التلخيص: ١/ ٤٧١». و«مختصر السعد على التلخيص: ١/ ١٥٩»، و«مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي: ١/ ١٥٩»، و«عقود الجمان للسيوطي بشرح المرشدي: ١/ ١٠٨».

(٣) الكشاف : ٢/ ٢٣١.

ثم جاء الرازي (٦٠٦هـ) فنقل كلام الزمخشري ثم زاد عليه فقال[١] :

«.. الثاني: قال أبو علي الجبائي: إن مخاطبته تعالى لعباده هي على لسان الرسول ﷺ فهي بمنزلة الخبر عن الغائب وكل من أقام الغائب مقام المخاطب حسن منه أن يرده مرة أخرى إلى الغائب.

الثالث : وهو الذي خطر بالبال في الحال أن الانتقال في الكلام من لفظ الغيبة إلى لفظ الحضور فإنه يدل على مزيد التقرب والإكرام، وأما ضده وهو الانتقال من لفظ الحضور إلى الغيبة يدل على المقت والتبعيد.

أما الأول: فكما في سورة الفاتحة فإن قوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ ﴾ [الفاتحة: ٢، ٣] كله مقام الغيبة.

ثم انتقل منها إلي قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾ [الفاتحة : ٥] وهذا يدل على أن العبد كأنه انتقل من مقام الغيبة إلى مقام الحضور وهو يوجب علو الدرجة وكمال القرب من خدمة رب العالمين.

وأما الثاني، فكما في هذه الآية، لأن قوله: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك﴾ خطاب الحضور وقوله: ﴿وجرين بهم﴾ مقام الغيبة، فههنا انتقل من مقام الحضور إلى مقام الغيبة، وذلك يدل على المقت والتبعيد والطرد وهو اللائق بحال هؤلاء؛ لأن من كان صفته أنه يقابل إحسان الله تعالى بالكفران كان اللائق به ما ذكرنا».

ثم جاء أبو حيان (٧٤٥هـ) فذكر ما قاله الزمخشري ثم قال[٢] :

---

(١) مفاتيح الغيب: ١٧/٥٦.

(٢) البحر المحيط : ٦/٣٣.

«والذي يظهر - والله أعلم- أن حكمة الالتفات هنا هي: أن قوله: ﴿هو الذي يسيركم في البر والبحر﴾ خطاب فيه امتنان وإظهار نعمة للمخاطبين، والمسيرون في البر والبحر مؤمنون وكفار، والخطاب شامل فحسن خطابهم بذلك؛ ليستديم الصالح علي الشكر ، ولعل الطالح يتذكر هذه النعمة فيرجع، فلما ذكرت حالة آل الأمر في آخرها إلى أن المتلبس بها هو باغ في الأرض بغير الحق عدل عن الخطاب إلى الغيبة حتي لايكون المؤمنون يخاطبون بصدور مثل هذه الحالة التي آخرها البغي».

الموضع الثاني في هذه الآية :

تفردت به طبعة مصحف الأزهر الشريف؛ حيث قالت بمنع الوقف على قوله: ﴿لَهُ الدِّينَ﴾.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿له الدين﴾ في طبعة مصحف الأزهر الشريف فقط فلم يقل به من القراء أحد لا السجاوندي ولا غيره، إلا ما يفهم من كلام الداني (٤٤٤هـ) الذي رويته من قبل في الموضع الأول من هذه الاية؛ حيث لم يذكر فيها وقفاً إلا على قوله: ﴿في البر والبحر﴾، وهذا يفهم منه المنع.

أما النحاة فإنه يفهم من كلامهم المنع، فمثلاً يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿لئن أنجيتنا﴾ على إرادة القول، أو لأن ﴿دعوا﴾ من جملة القول» فعلى هذا يكون قوله: ﴿لئن أنجيتنا﴾ مقول القول، والقول ومقوله

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٣١.

متلازمان كل منهما يطلب الآخر، فلا يفصل بين القول ومقوله بفاصل - أي زمني - أبدا، ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : ﴿لئن أنجيتنا﴾ اللام موطئة للقسم على إرادة القول أي قائلين والله لئن أنجيتنا ﴿من هذه﴾ الورطة ﴿لنكونن﴾ البتة بعد ذلك أبداً ﴿من الشاكرين﴾ لنعمك التي من جملتها هذه النعمة المسئولة، وقيل: الجملة مفعول ﴿دعوا﴾؛ لأن الدعاء من قبيل القول، والأول هو الأولى لاستدعاء الثاني لاقتصار دعائهم على ذلك فقط».

ومن كلام أبي السعود - الذي يؤكد فيه ما قاله الزمخشري - يتضح لنا أن قوله: ﴿لئن أنجيتنا﴾ مقول القول المفهوم من السياق والقول ومقوله متلازمان، كل منهما يطلب الآخر، ولايتم المعنى إلا بذكر مقول القول؛ لذا لايوقف على القول حتى يؤتى بمقوله.

ويقول الشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ)[٢] : «قوله: ﴿لئن انجيتنا.. إلخ﴾ اللام موطئة لقسم مقدر، و﴿لنكونن﴾ جوابه، والقسم وجوابه في محل نصب بقول مقدر عند البصريين، وذلك القول حال. أي قائلين لئن أنجيتنا إلخ، ويجوز أن يجرى الدعاء مجرى القول لأنه من أنواعه فتحكى به الجملة، وهو مذهب الكوفيين».

وكلام الشهاب - رحمه الله - يلتقي مع قول الزمخشري السابق ومن جاء بعده، والذي يفهم منه أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿له الدين﴾ لأن ما بعده، وهو القسم وجوابه في محل نصب بقول مقدر عند البصريين، وذلك

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٣١٩/٢.

(٢) حاشية الشهاب الخفاجي: ١٨/٥.

القول حال أي قائلين لئن أنجيتنا أوان الدعاء جرى مجرى القول.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿له الدين﴾ لأن ما بعده مقول القول المقدر المفهوم من السياق، والقول ومقوله متلازمان؛ فلا يوقف على القول حتى يؤتى بمقوله كما يفهم من كلام الزمخشري السابق وأبي السعود والشهاب الخفاجي.

هذا، ويقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره».

وكلام الزركشي هنا واضح في دلالته على منع الوقف على القول حتى يؤتى بمقوله؛ ولذا يقول[٢] أيضاً: «. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه». والله أعلم .

الموضع الثالث :

﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [آية رقم ٦٤ النحل].

إضاءة :

في هذه الآية يخاطب الله تعالى نبيه محمداً ﷺ بأسلوب القصر بأنه لم ينزل عليه الكتاب - أي القرآن - إلا ليوضح لهم - أي الناس - الأمور التي اختلفوا فيها من البعث والجزاء وغير ذلك من الحلال والحرام، وهو مع ذلك

(١) البرهان: ١/ ٣٥٨.

(٢) السابق: ١/ ٣٦١.

هدى ورحمة للمؤمنين لأنهم الذين ينتفعون بآثاره.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «المعنى: وماأنزلنا عليك الكتاب إلا هدى ورحمـة أي ما أنزلناه عليك إلا للهـداية والرحمـة فهو مـفعـول له، ويجوز: وهدى ورحمة في هذا الموضع المعنى، وما أنزلـنا عليك الكتاب إلا للبيان وهو مع ذلك هدى ورحمة».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿اخـتلفوا فـيه﴾ في طبـعات المصـاحف الأربعة. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا.

فالداني[٢] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الاية إلا على رأسها فقط وهو قوله: ﴿يؤمنون﴾ ومعنى ذلك أن أى وقف على أى لفظ فيها قبل ذلك ممنوع.

والسجاوندي (٥٦٠هـ) يقول[٣] : ﴿اختلفوا - ٦٤- لا ﴾؛ لأن قوله: ﴿وهدى﴾ عطف على موضع ﴿لتبين﴾ تقديره: إلا تبياناً وهدى.

ويقول النيـسابوري (٧٢٨هـ)[٤] : «﴿فيـه﴾. لا للعطف علي موضع ﴿لتبين﴾ تقديره: إلا تبياناً وهدى».

ويقول الأشـموني[٥] - من علمـاء القرن الحادى عـشر الهـجري - :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٠٨.

(٢) انظر: المكتفى: ٣٥٥.

(٣) علل الوقوف: ٢/٦٤١.

(٤) غرائب القرآن: ١٤/٨٢.

(٥) منار الهدى: ٢١٧.

«﴿اختلفوا فيه﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده نصب على أنه مفعول من أجله عطف على ﴿ليبين﴾ والناصب لهما ﴿أنزلنا﴾».

وكلام القراء هنا يفيد منع الوقف على قوله: ﴿اختلفوا فيه﴾، لأن ما بعده معطوف علي موضع ﴿لتبين﴾ وهما - أي هدى ورحمة - وقعا مفعولاً لأجله، والناصب لهما قوله: ﴿أنزلنا﴾، ويفهم المنع من كلام النحاة أيضاً:

فالإمام الزجاج (٣١١هـ)[١] يقول: «بنصب ﴿رحمة﴾ المعنى: وما أنزلنا عليك الكتاب إلا هدى ورحمة، أي ما أنزلناه عليك إلا للهداية والرحمة، فهو مفعول له».

ويقول النحاس (٣٣٨هـ)[٢]: «﴿.. وهدى ورحمة﴾ مفعول من أجله».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٣]: ﴿وهدى ورحمة﴾ معطوفان على محل ﴿لتبين﴾ إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعول لهما؛ لأنهما فعلا الذي أنزل الكتاب..».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤]: «﴿هدى ورحمة﴾ منصوبان على المفعول له». وبهذا القول قال العكبري (٦١٦هـ)[٥] أيضاً: «﴿وهدى ورحمة﴾ معطوفان على ﴿لتبين﴾ أى للتبيين والهداية والرحمة».

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٠٨.

(٢) إعراب القرآن: ٢/٤٠١.

(٣) الكشاف: ٢/٤١٦.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧٩.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٠٠.

ومن كلام النحاة السابق يتضح لنا أن ما بعد قوله : ﴿اختلفوا فيه﴾ معطوف على ﴿لتبين﴾ لتفيد الآية أن الإنزال على النبى ﷺ لهذا القرآن لم يكن إلا للبيان والهداية والرحمة، وهذه الأمور الثلاثة هي علة الإنزال، ولا يقبل الوقف على واحد منها دون الآخرين وإلا أختل المعنى ونقص، والنقصان فساد.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الآية جاءت بصيغة القصر، وطريقه النفي والاستثناء، وكأن الآية قد حصرت علة الإنزال لهذا الكتاب في التبيين والهداية والرحمة.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والإتيان بصيغة القصر في قوله تعالى ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين﴾ لقصد الإحاطة بالأهم من غاية القرآن وفائدته التي أنزل لأجلها».

ثم يقول أيضاً[٢] : «... فنصب ﴿هدى ورحمة﴾؛ لأنهما من أفعال منزل القرآن فالله هو الهادى والراحم بالقرآن، وكل من البيان والهدى والرحمة حاصل بالقرآن فآلت الصفات الثلاث إلى أنها صفات للقرآن أيضاً».

وكلام ابن عاشور - رحمة الله - يفيد أن الإنزال للقرآن الكريم على النبى ﷺ جاء بطريق القصر؛ ليفيد أن كلاً من البيان والهدى والرحمة حاصل بالقرآن، وكون هذه الصفات الثلاث تتحقق بالقرآن في سياق القصر، لايقبل الوقف على بعض منها دون الآخر لأن مجيئها في سياق القصر يحتم على

(١) التحرير والتنوير: ١٤/١٩٦.

(٢) السابق. نفس الموضع.

القارئ أن يأتي بها جميعاً لأن القصر ربط بينها جميعاً في إفادة المعنى، ولو أجزنا الوقف على قوله: ﴿اختلفوا فيه﴾ نكون قد تخلينا عن هذه الرابطة التي جاء القصر من أجلها، وحينئذ نقدم بعض المعنى ونترك بعضه، وهذه مخالفة تؤدي إلى فساد المعنى.

أضف إلى ذلك أن قوله : ﴿وهدى ورحمة﴾ مفعولان من أجله لقوله: ﴿أنزلنا﴾، وهما بهذه المثابة أثر للفعل ﴿أنزل﴾ والقواعد المتفق عليها تقضي بعدم الوقف على الناصب قبل الإتيان بمنصوبه.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما، إنما كان ليعلم التباسه بهما فعمل الرفع في الفاعل؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وقول الخطيب (رحمه الله): يفيد أن ارتباط الفعل بمفعوله أمر هام لأن هذا الارتباط قصد به أن يكون المفعول أثراً من آثار الفعل وملتبسا به؛ لأن الحدث يقع على المفعول به، ويزاد هنا - في هذا الموضع - أمر آخر، وهو أن المفعول لأجله علة الفعل، ولايفصل بين العلة ومعلولها؛ لذا يمنع الوقف هنا. والله أعلم.

---

(١) الإيضاح : ١٣٥، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٣/ ١٨١ و«روح المعاني: ١٤/ ٢٥٨».

الموضع الرابع والخامس :

﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝ أَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ۙ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ۝﴾ [الآيات من ٧٨ - ٨٠ النحل].

إضاءة :

معاني المفردات : ﴿أمهاتكم﴾ «الأصل في أُمَّهات: أمَّات ولكن الهاء زيدت مؤكدة، كما زادوا هاءً في قولهم: أهرقت الماء، وإنما أصله : أرقت الماء»(١) .

قوله: ﴿الأفئدة﴾ جمع الفؤاد «الفؤاد: القلب، وقيل: وسطه وقيل: الفؤاد: غشاء القلب، والقلب: حبته وسويداؤه»(٢) ، وهو جمع قلة. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)(٣) : «والأفئدة في فؤاد كالأغربة في غراب، وهو من جموع القلة التي جرت مجرى جموع الكثرة والقلة؛ إذ لم يرد في السماع غيرها، كما جاء شسوع في جمع شسع لاغير فجرت ذلك المجرى».

وقد تعقبه أبو حيان (٧٤٥هـ)(٤) : فقال: «إلا أن دعوى الزمخشري أنه

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/ ٢١٤، وانظر معه: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٠٤.

(٢) لسان العرب: مادة (فأد).

(٣) الكشاف: ٢/ ٤٢٢.

(٤) البحر المحيط: ٦/ ٥٧٤.

لم يجيء في جمع شمع إلا شموع لاغير ليس بصحيح، بل جاء فيه جمع القلة، قالوا: أشماع فكان ينبغي له أن يقول: غلب شموع».

قوله: ﴿مسخرات﴾ : «مذللات لأمر الله تعالى، قاله الكلبي وقيل: ﴿مسخرات﴾ مذللات لمنافعكم»[1] .

قوله : ﴿جو السماء﴾ : «الجو : ما بين السماء والأرض وأضاف الجو إلى السماء لارتفاعه عن الأرض»[2] .

قوله : ﴿ما يمسكهن إلا الله﴾ : «في حال القبض والبسط والاصطفاف»[3] .

قوله: ﴿سكنا﴾: «أي موضعاً تسكنون فيه»[4] .

و﴿الأنعام﴾ «اسم للإبل والبقر والغنم»[5] .

وقوله: ﴿بيوتاً﴾ : قال الفراء (٢٠٧هـ)[6] : «يعني الفساطيط[6] للسفر، وبيوت العرب التي من الصوف والشعر».

وقوله: ﴿تستخفونها﴾: «أي يخف عليكم حملها في أسفاركم وإقامتكم»[7] .

---

(١) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي : ١٠/١٥٩.

(٢) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي : ١٠/١٥٩.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) معاني القرآن واعرابه للزجاج: ٣/٢١٥.

(٥) السابق: نفس الموضع .

(٦) معاني القرآن: ٢/ ١١١، الفساطيط: جمع الفسطاط: وهو بيت من الشعر.

(٧) معاني القرآن واعرابه للزجاج: ٣/٢١٥.

قـوله: ﴿يوم ظعنكم ويوم إقـامـتكم﴾: «أي يوم ترحلـون خف عليكم حملها وثقلها، ويوم تنزلون وتقيمون في مكان لم يثقل عليكم ضربها، أو هي خـفيـفـة عليكم في أوقـات السفـر والحـضر جـمـيعـاً على أن اليـوم بمعنى الوقت»[1].

قوله: ﴿ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين﴾ «الأوبار للإبل، والأصـواف للضأن، والأشـعـار للمعـز والأثاث: متاع البيت»[2] «﴿ومتاعاً﴾ وشيئاً ينتفع به ﴿إلى حين﴾ إلى أن تقضوا منه أوطاركم، أو إلى أن يبلى ويفنى، أو إلى أن تموتوا»[3].

والمعنى:

في هذه الآيات يمتن الله تعالى على عبـاده: فهو الذي أخرجنا من بطون أمهـاتنا بعد أن خلقنا في الأرحام عـلى أطوار مختلفـة هو أعلم بكيفيـاتها ثم أخرجـنا إلى هذه الحيـاة لاندري من أمرنا شـيئـاً، وهيأ لنا الـسـمع؛ لإدراك المـسـمـوعات؛ لنـسمع المواعظ والـعلم النافع الصـادر عن ا لوحي، وهيـأ لنا الأبصار؛ لإدراك المبصرات؛ لنبصـر بها آثار قدرة الله في هذا الكون العجيب، وجعل لنا القلوب لنعقل بها آثار قدرة الله المعنوية، فهذه وسائل الإدراك الحسية والمعنوية. وأفرد السـمع وجمع الأبصار «للإشـارة إلى أن مدركاتها نوع واحد، ومدركات الأبصار أكثر من ذلك»[4].

---

(١) الكشاف: ٢/ ٤٢٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٢١٥.

(٣) الكشاف: ٢/ ٤٢٢.

(٤) روح المعاني: ١٤/ ٢٩٩.

وقدم السمع على الأبصار: «لما أنه طريق تلقى الوحي، أو لأن إدراكه أقدم من إدراك البصر، وقيل: لأن مدركاته أقل من مدركاته»[١] .

وقدم السمع والأبصار على الأفئدة المشار بها إلي العقل: «لتقدم الظاهر على الباطن، أو لأن لهما مدخلاً في إدراكه في الجملة بل هما من خدمه، والخدم تتقدم بين يدى السادة، وكثير من السنن أمر بتقديمه على فروض العبادة»[٢] .

كل هذا جعله الله دليلاً عليه؛ حتى نؤدى شكره على هذه النعم. ولما تحدث عن وسائل الإدراك الحسية جاء باستفهام تقريري ليلفت الأذهان ووسائل الإدراك جميعها إلى هذه الطير تسبح في السماء، تعلو وتهبط، تبسط أجنحتها وتقبضها وتصطف في السماء باسطة أجنحتها في وضع تحار فيه العقول من الذي يمسكها، فلا تقع على الأرض؟

﴿ما يمسكهن إلا الله﴾ فهذا دليل حسى نشاهده كل لحظة على قدرة الله تعالى، وقد جعله الله آية ودليلاً وعبرة لقوم يؤمنون.

ثم يمتن سبحانه ببعض المنن الأخرى، فقد جعل لنا البيوت لنسكن فيها ونستقر بعد الحركة في هذه الحياة، وهذه البيوت منها الثابت المبني بالحجر والمدر، ومنها ما نتخذ من جلود الأنعام بيوتاً نستعملها في السفر والإقامة، سهلة الحمل والتركيب والنقض، ثم جعل لنا من أصواف الغنم وأوبار الإبل وشعر الماعز ما نصنع منه أثاث البيوت، وأمتعة نفيد منها إلى أن تبلى وتفنى.

---

(١) روح المعاني: نفس الموضع.

(٢) السابق: نفس الموضع.

شاهد الموضع الرابع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والأفئدة﴾ في طبعات المصاحف الأربعة. والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالداني (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الآية إلا على قوله: ﴿تشكرون﴾؛ حيث يقول[1] : «﴿... مستقيم ٧٦﴾ تام وكذا رءوس الآى بعد إلى قوله: ﴿... البلاغ المبين ٨٢﴾» وهو هنا يقصد قوله تعالى: ﴿... قدير ٧٧﴾، ﴿.. تشكرون ٧٨﴾ و﴿... يؤمنون ٧٩﴾ ، ﴿... حين ٨٠﴾، ﴿...تسلمون٨١﴾. وهذا يدلنا على أن الآية ليس فيها موضع للوقف قبل رأسها يصح أن نقف عليه.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] «﴿الأفئدة - ٧٨ - ﴾ لا ﴿ لتعلق ﴿لعل﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : ﴿والأفئدة.﴾ لا ﴿ لتعلق ﴿لعلكم﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿والأفئدة﴾ لأن ما بعدها علة لما قبلها، فالله تعالى أخرجنا من بطون أمهاتنا وجعل لنا هذه النعم . لماذا؟

لنشكره، فهذا الشكر لله تعالى علة لما سبق من النعم ولا تنفصل العلة عن معلولها، ولا السبب عن المسبب.

---

(١) المكتفى : ٣٥٥.

(٢) علل الوقوف: ٦٤٢/٢.

(٣) غرائب القرآن : ٩٦/١٤، ١٠٢.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿والأفئدة﴾ لأن ما بعدها علة لما قبلها؛ حيث إنه سبحانه قد أخرجنا من بطون أمهاتنا لانعلم شيئًا، ثم جعل لنا وسائل للإدراك لماذا؟ لعلنا ندرك هذه النعم الجليلة، فنشكره عليها، فكأن الشكر هو الغاية والمقصود من الإخراج من بطون أمهاتنا لاعلم لنا بشيء وقد من علينا بوسائل الإدراك لعلة هي شكره سبحانه، فالوقف قبل الإتيان بالعلة والغاية يفسد المعنى.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «﴿لعلكم تشكرون﴾ فيه تأويلان: أحدهما: تشكرون نعمه. والثاني : يعني تبصرون آثار صنعته لأن إبصارها يؤدى إلى الشكر».

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «﴿لعلكم تشكرون﴾ كي تعرفوا ما أنعم سبحانه به عليكم طوراً غب طور فتشكروه، وقيل: المعنى: جعل ذلك كي تشكروه تعالى باستعمال ماذكر فيما خلق لأجله».

ومما تقدم يتبين لنا أن علة الإخراج من بطون أمهاتنا على هذه الهيئة المذكورة، وما جعل لنا من وسائل الإدراك المذكورة، كل ذلك لعلة هي الشكر الواجب له سبحانه، وذلك نظير قوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [الذاريات: ٥٦] وعلى هذا فقوله: ﴿لعلكم تشكرون﴾ متعلق بقوله: ﴿أخرجكم﴾ أو بقوله: ﴿جعل﴾ أي أن المعنى : أخرجكم الله من بطون أمهاتكم ليس لكم من وسائل الإدراك شيء وجعل لكم ما تدركون به

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٠/١٥٨، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٣/١٨٧.

(٢) روح المعاني: ١٤/٢٩٩.

على رجاء شكره.

يقول الآلوسي[١] (١٢٧٠هـ) - في نظير هذا الموضع من البقرة[٢]: «ثم لايبعد أن يقال: إن المعنى في الآية على التعليل، إما لأن - لعل- تجيء بمعنى (كي)، كما ذهب إليه ابن الأنباري وغيره واستشهد بقوله:

فقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا نكف ووثقتم لنا كل موثق

أو لأنها تجيء للإطماع فيكنى به بقرينة المقام عن تحقق ما بعدها على عادة الكبراء، ثم يتجوز به عن كل متحقق كتحقق العلة سواء كان معه إطماع أم لا على ما قيل».

ويفهم من كلام الآلوسي أن (لعل) تأتي بمعنى (كي) أي للتعليل، كما ذهب إلى ذلك ابن الأنباري، والشاهد في هذا البيت: (لعل) حيث جاءت بمعنى (كي) ومعنى البيت على هذا: فقلتم لنا كفوا الحروب أي امتنعوا عنها كي نكف نحن عنها «ووثقتم... إلخ يقتضي عدم التردد في الوقوع، كما في الترجي وبهذا يتعين أنها بمعنى (كي) فليفهم»[٣].

شاهد الموضع الخامس:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إقامتكم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

---

(١) روح المعاني: ١/ ٢٩٩.

(٢) الآية ٢١ من البقرة ﴿لعلكم تتقون﴾.

(٣) انظر: هـ: ١/ ٣٠٠ من روح المعاني للآلوسي.

فالإمـام الداني (٤٤٤هـ) لم يذكـر وقفـاً في هذه الآية إلا على رأسهـا ﴿. . . حين٨٠﴾ ووصفه بـالتمام[١] ، وهذا يفـيد أن الآية ليس بهـا موضع يصح الوقف عليه قـبل تمامها، وعلـى هذا فالوقف ممنوع قبل تمامـها على أي موضع منها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] ﴿إقامتكم - ٨٠ ﻻ ﴾ لوقوع ﴿جعل﴾ على ﴿أثاثاً ومتاعاً﴾».

ويقول النيسـابوري (٧٢٨هـ)[٣] «﴿إقامتكم.ﻻ ﴾ لوقوع ﴿جعل﴾ على ﴿أثاثاً﴾».

ومن كـلام القراء يتـضح لنا أن الوقف ممنوع على ﴿إقـامتكم﴾ لأن مـا بعدها وهو قـوله تعالى: ﴿ومن أصوافـها وأوبارها وأشعـارها﴾ معطوف على قوله تعالي: ﴿ومن جـلود﴾ «والضمير للأنعام على وجـه التنويع، أي وجعل لكم من أصواف الضأن وأوبار الإبل وأشعار المعز ﴿أثاثاً﴾[٤] .

ويفـهم المنع - أيضـاً - من كـلام النحـاة، حـيث يقـول العكبـري[٥] (٦١٦هـ): «﴿أثاثاً﴾ معطوف على ﴿سكناً﴾ وقد فصل بينه وبين حرف العطف بالجار والمجرور، وهو قوله تعالى: ﴿ومن أصوافـها﴾، وليس بفصل مستقبح،

---

(١) انظر: المكتفى : ٣٥٥.

(٢) علل الوقوف: ٦٤٢/٢.

(٣) غرائب القرآن : ٩٦/١٤، ١٠٢.

(٤) روح المعاني: ٣٠١/١٤.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٨٠٤/٢.

كمـا زعم في الإيضاح؛ لأن الجـار والمجرور مفـعول، وتقـديم مفـعول على مفعول قياس».

فالعكبري هنا يرى أن قوله: ﴿أثاثاً﴾ قد عطف على ﴿سكناً﴾ و﴿سكناً﴾ مفـعول، وكذلك ﴿أثاثـاً﴾ فقد ربط حـرف العطف بين هذين المفعـولين، أما الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجار والمجـرور ﴿من أصوافها..﴾ فليس بقـبيح، وهو هنا يرد على ابن الأنبـاري (٣٢٨هـ) - صاحـب كتاب إيـضاح الوقف والابتدا - ودليل العكبري على عدم القبح، وجواز هذا الفصل أن الجار والمجرور في موقع المفعول، وحين تقدم مفعولاً على مفعول فذلك أمر قياسي، ولاغبار عليه من حيث القواعد النحوية.

ويقول أبو حـيان (٧٤٥هـ)[1] : «... والظاهر أن ﴿أثاثاً﴾ مفـعول، والتـقدير: وجـعل من أصـوافهـا وأوبارها وأشعـارها أثاثاً، وقـيل: ﴿أثاثاً﴾ منصـوب على الحال على أن المعنى: جـعل من أصوافـها وأوبارها وأشـعارها بيوتاً، فيكون ذلك مـعطوفاً على ﴿من جلود الأنعام﴾ كمـا تقول: جعلت لك من الماء شراباً ومن اللبن».

هذا، وقد زاد أبو حيـان وجهاً آخر في قـوله: ﴿أثاثاً﴾؛ حيث جوز أن يكون حالاً.

واتصال العامل بمعموله - والعامل هنا الفعل ﴿جعل﴾ ومعموله ﴿أثاثاً﴾ - أمر ضروري، وكذلك اتصال الحال بصاحبها.

---

(١) البحر المحيط: ٦/٥٧٦.

وعلى هذا فإن النحاة يقرون قول القراء بمنع الوقف هنا على قوله: ﴿إقامتكم﴾.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ذلك - أي الوقف - يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومفعوله، أو الفصل بين الحال وصاحبها، وذلك يؤدى إلى فساد النظم.

ففيما يخص الفصل بين الفعل ومفعوله يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] «حال الفعل مع المفعول كحالة مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وعلى هذا فارتباط الفعل بمفعوله أمر ضروري؛ ليدل على قوة الصلة بين الفعل ومفعوله؛ حيث إن المفعول أثر للفعل وامتداد للمعنى الساري من الفعل إلي مفعوله.

وإن قلنا: إن ﴿أثاثاً﴾ حال فإن الحال خبر في المعنى؛ ولذا فإن المعنى يكون ناقصاً إذا فصلنا بين الحال وصاحبها.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] : «اعلم أن (الخبر) ينقسم إلى خبر هو

---

(١) الإيضاح: ١٣٥.

(٢) دلائل الإعجاز : ٢١٢.

جزء من الجملـة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليـس بجـزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فـالأول : خبـر المبتـدأ كـ (منطلق) في قـولك: (زيد منطلق) والفـعل كقولك: (خرج زيد)، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة.

والثاني: هو الحال كـقولك: (جاءني زيد راكباً)، وذاك لأن الحـال خبر في الحقيقة، من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحـال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتـدأ، وبالفعل للفاعل ألا تراك قد أثبت الركـوب في قولك: (جاءني زيد راكباً) لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به؛ لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب، ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيـره، وبشرط أن يكون في صلتـه، وأما في الخبـر المطلق نحو: (زيد منطلق)، و(خـرج عمرو) فـإنك أثبت المعنى إثبـاتاً جردته له، وجـعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن يتسبب بغيره إليه».

فالإمام عبد القـاهر هنا قد جعل الحال خبراً في حقيقـة الأمر في أهميته في إفادة المعنى الزائد الذي يقـصد إليه المتكلم كما مـثل في عبارته، لكني أرى أن المفـعوليـة أوضح هنا وأظهر؛ وذلك لأن الفـعل (جعل) ينصـب مفعـولين أصلهما المبتدأ والخبر، وحاجة الفعـل إلى مفعولية أقوى من حاجته إلى الحال. والله أعلم.

الموضع السادس والسابع :

﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝﴾ [الآيات من ٦ - ٩ النور].

إضاءة :

روى الواحدي (٤٦٨هـ) بسنده إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - قال[١] : «لما نزلت ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ إلى قوله تعالى: ﴿الفاسقون﴾ قال سعد ابن عبادة - وهو سيد الأنصار - : أهكذا أنزلت يارسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : «ألا تسمعون يامعشر الأنصار إلى ما يقول سيدكم؟ قالوا : يارسول الله إنه رجل غيور، والله ما تزوج امرأة قط إلا بكراً وما طلق امرأة قط فاجترأ رجل منا على أن يتزوجها من شدة غيرته فقال سعد: والله يارسول الله إني لأعلم أنها حق، وأنها من عند الله، ولكن قد تعجبت أن لو وجدت لكاع قد تفخذها رجل لم يكن لي أن أهيجه ولا أحركه، حتى آتى بأربعة شهداء، فوالله إني لا آتي بهم حتى يقضي حاجته، فما لبثوا إلا يسيراً، حتى جاء هلال بن أمية من أرضه عشية، فوجد عند أهله رجلاً فرأى بعينه وسمع بأذنه، فلم يهجه حتى أصبح، فغدا على رسول الله ﷺ فقال يارسول الله: إني جئت أهلى عشياً فوجدت عندها رجلاً، فرأيت

(١) أسباب النزول : ٢٦٤، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٣/١٤٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٢/١٨٧، وتفسير القرآن العظيم: ٣/٢٦٥ وروح المعاني : ١٨/١٠٤.

بعيني وسمعت بأذني، فكره رسول الله ﷺ ماجاء به واشتد عليه، فقال سعد ابن عبادة: الآن يضرب رسول الله ﷺ هلال بن أمية، ويبطل شهادته في المسلمين، فقال هلال: والله إني لأرجو أن يجعل الله لي منها مخرجاً، فقال هلال: يارسول الله إني قد أرى ما قد اشتد عليك مما جئتك به، والله يعلم أني لصادق، فوالله إن رسول الله ﷺ يريد أن يأمر بضربه إذ نزل عليه الوحي، وكان إذا نزل عليه الوحي عرفوا ذلك في تربُّد جلده، فأمسكوا عنه، حتى فرغ من الوحي فنزلت ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾ الآيات كلها حتى سُرِّيَ عن رسول الله ﷺ فقال: أبشر ياهلال فقد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً. فقال هلال: قد كنت أرجو ذلك من ربي، وذكر باقي الحديث».

فهذه الحادثة هي مناسبة النزول لهذه الآيات، وهي تصف لنا كيفية الملاعنة بين الزوجين، حيث يبدأ الزوج فيشهد أربع شهادات بالله أنه قد رأى زوجته تزني، وإنه لمن الصادقين فيما رماها به من الزنا، ويكرر هذه الشهادة أربع مرات، ثم يقول في المرة الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم ترد عليه زوجته فتشهد أربع شهادات بالله أنها ما زنت، وأنه كاذب فيما رماها به، وتكرر هذا أربع مرات، ثم تقول في الخامسة: غضب الله عليها إن كان من الصادقين، فإذا حلفت فرق بينهما وبانت منه فلا تحل له أبداً[1] .

ومعنى اللعنة: الطرد من رحمة الله. يقول الراغب[2] (٥٠٢هـ):

---

(١) انظر: تفصيل ذلك في مظانه من كتب الفقه، وانظر أيضاً: مفاتيح الغيب: ١٤٣/٢٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٨٧/١٢، وتفسير القرآن العظيم: ٢٦٥/٣، وروح المعاني: ١٥٤/١٨.

(٢) المفردات : مادة : (لعن).

«اللعن: الطرد والإبعاد على سبيل السخط، وذلك من الله تعالى في الآخرة عقوبة، وفي الدنيا انقطاع من قبول رحمته وتوفيقه ومن الإنسان دعاء على غيره».

ومعنى قوله: ﴿ويدرأ عنها العذاب﴾ أي ويدفع عنها الحد ويمنعه يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] «الدرء: الميل إلى أحد الجانبين يقال: قومت درأه، ودرأتُ عنه دفعت عن جانبه، وفلان ذو تردُّى أي قوى على دفع أعدائه».

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أربع شهادات بالله﴾ في الموضعين في طبعات المصاحف الأربعة. والقرّاء يقولون بمنع الوقف في هذين الموضعين.

فالداني[٢] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في أى موضع من هذه الآيات قبل نهايتها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] ﴿بالله - ٦ - ٧ ﴾ ، وكذا، ما بعدها ﴿بالله - ٨﴾؛ لأن ﴿إن﴾ جواب القسم».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - « ﴿إلا أنفسهم﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿فشهادة أحدهم﴾ وما بعده خبر ﴿والذين﴾، ومثله في عدم الوقف ﴿أربع شهادات بالله﴾ لأن (إن) جواب القسم».

---

(١) السابق: مادة : (درا).

(٢) المكتفى : ٤٠٧.

(٣) علل الوقوف: ٢/٧٣٥.

(٤) منار الهدى: ٢٦٥.

هذا، وقد زاد الأشموني هنا موضعاً لم يذكره غيره، وهو منع الوقف على قوله: ﴿إلا أنفسهم﴾ فلم يرد في طبعات المصاحف الأربعة، ولا في علل الوقوف.

ويفهم المنع من كلام النحاة أيضاً.

فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿فشهادة﴾ مرفوع من وجهين أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف وتقديره: فعليهم شهادة أحدهم. والثاني: أن يكون مرفوعاً ، لأنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره: فالحكم شهادة أحدهم أربع شهادات. و﴿أربع شهادات﴾ يقرأ بالنصب والرفع، فالنصب على أن يكون منصوباً على المصدر، والعامل فيه شهادة؛ لأنها في تقدير: أن والفعل وتقديره: أن يشهد أربع شهادات بالله، و﴿بالله﴾ يتعلق بالثاني عند البصريين، وبالأول عند الكوفيين، والرفع على أن ﴿شهادة أحدهم﴾ مبتدأ و﴿أربع﴾ خبره، كما تقول: صلاة العصر أربع ركعات ويكون ﴿بالله﴾ متعلقاً بـ ﴿شهادات﴾، ولايجوز أن يتعلق بـ ﴿شهادة﴾ لأنه يؤدى إلى أن يفصل بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ وهو ﴿أربع شهادات﴾، ويكون ﴿إنه لمن الصادقين﴾ متعلقاً بـ ﴿شهادات﴾، ولايجوز أن يتعلق بـ ﴿شهادة﴾ لما ذكرنا من الفصل بين الصلة والموصول».

هذا رأى ابن الأنباري في إعراب قوله: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين﴾، وقد شاركه في القول بهذا الإعراب، واتفق معه كل

---

(١) البيان: ٢/١٩٢، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/٣٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٢٩، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٢/٩٦٥.

من الفـراء (٢٠٧هـ) والزجـاج (٣١١هـ)، والنحـاس (٣٣٨هـ)، والعكبـري (٦١٦هـ) وغيرهم، ثم تداوله المفسـرون من بعد كالقرطبي (٦٧١هـ)[١] وأبي حيان (٧٤٥هـ)[٢]، وأبي السعود[٣] (٩٨٢هـ)، والألوسي (١٢٧٠هـ)[٤]. وغيرهم.

ويتضح لنا أن قـوله: ﴿بالله﴾ متعلق بـ ﴿شـهادات﴾، ويكون ﴿إنه لمن الصـادقين﴾ متـعلقاً بـ ﴿شـهادات﴾، ولايفـصل بين المتعلق والمتـعلق به بأي فاصل، سواء كـان هذا الفاصل زمنياً كـالسكوت والوقف، أو لفظياً بأن يؤتى بلفظ بينهما.

هذا، والبـلاغيون يؤيـدون منع الوقف هنا؛ لأن الآية (٦) بدأت بالاسم الموصول ﴿والذين﴾ وهو مبتدأ وما بعده جملة الصلة ﴿يرمون أزواجهم﴾، ثم قـوله: ﴿ولم يكن لهم شهـداء إلا أنفـسـهم﴾ جـملة حـالية في محل نصب (والمعنى: والذين يقذفون أزواجهم بتهمة الزنا، والحال أنه ليس لهم شهداء إلا أنفـسهم)، ثـم يأتي خبر المبتدأ ﴿فـشهادة أحدهم أربع شـهادات بالله﴾، وهذه الجملة مكونة من مبتدأ هو ﴿فشهادة أحدهم﴾ وخبره ﴿أربع شهادات﴾ والجملة من المبتـدأ وخبره في محل رفع خـبر المبتـدأ الأول وهو ﴿والذين﴾، وقوله: ﴿بالله﴾ متعلق بـ ﴿شهادات﴾ وقوله: ﴿إنه لمن الصادقين﴾ جواب القسـم.

يقـول الألوسي[٥]: (١٢٧٠هـ): «وجـوز أن تكون الجـملة ﴿إنه لمن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٨٧/١٢.

(٢) البحر المحيط: ١٦/٨.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤٧/٤.

(٤) روح المعاني: ١٥٤/١٨.

(٥) السابق: ١٥٦/١٨.

الصادقين﴾ جواباً للقسم بناءً على أن الشهادة هنا بمعنى القسم حتى قال الراغب: إنه يفهم منها ذلك، وإن لم يذكر ﴿بالله﴾».

وعلى هذا فإن قوله: ﴿إنه لمن الصادقين﴾، وقوله: ﴿إنه لمن الكاذبين﴾ كل منهما متعلق بقوله: ﴿شهادات﴾ تعلق جواب القسم بالقسم والقسم وجوابه - كما قلنا من قبل - كل منهما مرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً؛ حيث إن جواب القسم هو المقسم عليه، فلو أجزنا الفصل بين القسم وجوابه نكون قد أفسدنا المعنى؛ لأن جواب القسم هو الذي يتم به معنى الكلام.

أضف إلى هذا أن القسم قول، والقول ومقوله متلازمان فلا يفصل بينهما بأي فاصل زمني كالسكوت أو الوقف، أو بفاصل لفظي.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه، لأن ما بعده حكاية القول».

ويقول أيضاً[٢] : «. . . وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

ويقول أيضاً[٣] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

ومما تقدم يتبين لنا أن كل ما كان تعلقه بما قبله تعلقاً قوياً، كتعلق جواب القسم بما قبله من القسم، وتعلق القول بمقوله ونحو ذلك مما يتوقف على الإتيان به صحة المعنى وتمامه فإنه يمنع الوقف قبل الإتيان به.

---

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

(٣) السابق: ١/٣٥٥.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على سبعة مواضع، قد اتُّفق عليها في طبعات المصاحف الأربعة ثم زادت طبعة مصحف الأزهر الشريف موضعاً (في آية ٢٢ من سورة يونس عليه السلام) فأصبحت المواضع به ثمانية.

وهذه المواضع قد اتفقت في الجوانب الآتية :

أ - في الموضوع: حيث اتفقت كلها في موضوعها العام، وهو إبراز نعم الله تعالى على عباده، وهذه النعم منها ما هو معنوى ومنها ما هو حسي.

١- فأما النعم المعنوية فقد تكفل بالحديث عنها الموضع الأول والموضع الثالث، والموضعان: السادس والسابع.

ففي الموضع الأول: حديث عن تركة ميت مسلم في سفر ومعه رفيقان غير مسلمَين، يقومان بسرقة بعض تركته، فيعطى الله الحق للنبي ﷺ أن يحبسهما بعد صلاة العصر، ويحلفا أنهما ما سرقا ولا كتما شيئاً، ثم يعطى لأولياء الميت الحق أن يحلفوا ويستردوا ما سرق من تركة ميتهم فهذا الحلف هنا شرع لاسترداد مال مغتصب، ولولا ذلك لضاع هذا الحق، فهذا وجه النعمة في ذلك، وقد تكفلت ببيان ذلك الآية ١٠٧ من المائدة - أي التالية لهذه مباشرة - وقد استعملت ألفاظ تدل على موضوع الآية وتناسب السياق مثل: ﴿شهادة بينكم - اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم - تحبسونهما من بعد الصلاة - فيقسمان بالله - ولانكتم شهادة الله﴾. هذه الألفاظ تصور جانب الحلف لاسترداد هذا المال المغصوب، وأما الألفاظ التي تصور حال السفر والموت أثناءه فيمثلها قوله: ﴿حضر أحدكم الموت - حين الوصية - إن

أنتم ضربتم في الأرض، فأصابتكم مصيبة الموت).

ولأن السفر هو السابق للحلف والشهادة استعمل القرآن الكريم في حقه الفعل الماضي - كما ترى في الألفاظ التي تمثله - وفيما يمثل جانب الحلف - لأنه حق ثابت - استعمل الاسم ليدل على الثبوت والاستمرار، وفيما يتعلق باستعمال هذا الحق والمطالبة به استعمل الفعل المضارع الذي يفيد التحدد والاستمرار وتصوير الحدث: ﴿تحبسونهما - فيقسمان - لانشتري - ولانكتم﴾.

وفي الموضع الثالث: يمتن الله على عباده بهذه النعمة المعنوية التامة، وهي نعمة إنزال القرآن الكريم على النبي ﷺ لبيان ما اختلفوا فيه من أمور دينهم ودنياهم وللهداية والرحمة لقوم يؤمنون.

ففي جانب البيان استعمل المضارع ﴿لتبين﴾ ليدل على أن ذلك متجدد مستمر، في شأن تبليغ هذا الكتاب، فإذا تم البلاغ كانت الهداية والرحمة للمؤمنين، وقد عبر عنهما بالمصدر ﴿هدى - ورحمة﴾ ليدل على الثبات والاستمرار.

وفي الموضعين : السادس والسابع حديث عن نعمة معنوية أخرى هي إزالة الحرج عن المؤمنين وطهارة بيوتهم وأعراضهم مما قد يحدث لأحدهم، فيرى زوجته تزني، وليس له شاهد إلا نفسه فهو بين أمرين أحلاهما مر:

إما أن يصبر على ذلك ولايرمي زوجته بهذه الفاحشة، وفي ذلك كل الغيظ والحنق، وإما أن يقذف زوجته ويرميها بالزنا ولاشاهد معه فيكون حده حد القذف ثمانين جلدة، لذا كان الفرج، وكانت النعمة أن أزال الله هذا

الحرج فكانت مشروعية الملاعنة طهارة للصدور وللبيوت وللأعراض. وكانت الشهادات أربعاً لتقوم كل شهادة مقام شاهد في جريمة القذف بالزنا.

٢- وأما النعم الحسية : فقد تكفل بالحديث عنها الموضع الثاني - آية ٢٢ سورة يونس - وفيها الموضع الذي أضافته طبعة مصحف الأزهر الشريف، والموضع الرابع، والموضع الخامس. فأما الموضع الثاني: ففيه حديث عن نعمة التسيير في البر والبحر حيث يحملنا في البر على الدواب وما يقوم مقامها، وفي البحر يحملنا على السفن ونحوها؛ ولأن ركوب البحر تحيط به مخاطر كثيرة لذلك إذا سارت السفن سيرها، وكانت الريح هينة لينة سعد الناس بذلك، فإذا فاجأت الجميع ريح شديدة الهبوب، وارتفع الموج كأنه يحيط بهم من كل جهة، وأيقنوا بالهلاك لجأوا إلى الله بالدعاء ضارعين متذللين مقسمين على أنفسهم بالله ﴿لئن أنجيتنا﴾ من هذا الكرب ﴿لنكونن من الشاكرين﴾ لك، ولنعمة الإنجاء، ولكنه لما نجاهم تنكروا لهذا الحلف، وانقلبوا على أنفسهم، فإذا هم يبغون في الأرض بغير الحق، وهكذا الإنسان إلا من رحم ربك.

وفي الموضع الرابع: حديث عن نعم حسية خاصة بالإنسان تتعلق بذاته، فالله هو الذي أخرجنا من بطون أمهاتنا لاندري من أمرنا شيئاً، ولا من أمور ما حولنا، ثم تكرم علينا فجعل لنا سمعاً نسمع به ما ينفعنا، وأبصاراً نبصر بها دلائل قدرة الله ، وأفئدة نعقل بها دلائل قدرة الله، لعلنا نصل إلى شكره تعالي.

وفي الموضع الخامس: حديث عن نعم حسية خارج الإنسان حيث جعل لنا بيوتاً نسكن فيها، ونستريح من عناء الحياة، وجعل هذه البيوت أنواعاً

مختلفة منها الثابت المبنى بالحجر والمدر ومنها الذي نأخذه من جلود الأنعام كبيوت الصوف والشعر نحملها، فتكون سهلة الحمل والتركيب والنقض في حال الإقامة والسفر.

ب- الاتفاق في علة منع الوقف، فقد اشترك في هذه العلة - علة العطف - ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع الأول : حيث جاء المنع فيه بسبب عطف ﴿ولانكتم﴾ على ما قبله وهو ﴿لانشتري﴾، وهما من جملة جواب القسم.

٢- الموضع الثالث: جاء المنع فيه بسبب عطف قوله: ﴿وهدى﴾ - المنصوب على أنه مفعول لأجله - على ﴿لتبين﴾ والناصب لهما ﴿أنزلنا﴾ .

٣- الموضع الخامس: جاء المنع فيه بسبب عطف ﴿أثاثا﴾ على قوله: ﴿سكنا﴾ ، وكلاهما مفعول لـ ﴿جعل﴾.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

قلنا إن هناك مواضع قد اتفقت في النعم المعنوية وهي:

الموضع الأول: (آية ١٠٦ المائدة) والموضع الثالث: (آية ٦٤ النحل)، والموضعان السادس والسابع (٦، ٨ النور)، وعلى الرغم من هذا الاتفاق في الموضوع إلا أن هناك سمات فارقة نسجلها فيما يلي:

أ - ١- الموضع الأول: كان الحلف من أجل دفع تهمة السرقة عن السارقيْن، أي أنه كان الحق مالاً، ثم كان حلف أولياء الميت لرد المال المسروق - كما تفيده الآية (١٠٧) التالية لهذه الآية.

وأما الموضعان (السادس والسابع) فقد كانا حديثاً عن الملاعنة وهي زوج يرمي زوجته بجريمة الزنا، ويحلف على ذلك، وهي تدفع عن نفسها ذلك وتحلف، فالحلف هنا خاص بالأعراض والأول خاص بالأموال.

٢- في الموضع الثالث: كان أسلوب القصر هو البارز؛ ليوحي بانحصار الهدف من إنزال القرآن في هذه الثلاث: البيان والهداية والرحمة للمؤمنين، والتي آلت إلى أن تكون صفات للقرآن على سبيل التوكيد.

وأما المواضع التي اختصت بالنعم الحسية - وهي: الموضع الثاني (آية ٢٢ يونس)، والموضع الرابع: (آية ٧٨ النحل) والخامس: (آية ٨٠ النحل - فقد وجدت فيها هذه السمات الفارقة متمثلة فيما يأتي:

٣- في الموضع الثاني: تصور - الآية - الإنسان وهو ينعم بالأمان والدعة والهدوء، منصرفاً عن الله مشغولاً بالنعم تاركاً حق المنعم عليه، فإذا

فاجأه ما يخيفه لجأ إلى الله ضارعاً ذليلاً مستعملاً كل وسائل التأكيد لربه إن أنجاه الله ليكونن من الشاكرين.

فإذا استجاب الله له نسي ما كان منه وسار في الأرض باغياً متجبراً، فهذه نعم خاصة بحركته في الحياة براً وبحراً، وخص البحر لكونه عرضة لهذه الأخطار.

٤- أما الموضع الرابع: فإن النعم فيه خاصة بذات الإنسان وبكيانه ونفسه وإعداده ليكون صالحاً للتعامل مع هذه الحياة؛ ليتوصل إلى شكر صاحب هذه النعم.

٥- وفي الموضع الخامس : النعمة خاصة بسكنى البيوت في الإقامة والسفر، فالإنسان مقيماً يسكن في بيوت من الحجر أو المدر أو ما يتخذه من جلود الأنعام، وإذا سافر اتخذ من جلود الأنعام بيوتاً خفيفة الحمل والتركيب والنقض فهذه نعم تدور حول أمنه وأمانه في البر والبحر مقيماً أو مسافراً، فسكنى البيوت الغاية منها الأمن على النفس والمال والذرية، وإذا أمن على نفسه انتفع بحواسه الخاصة به، فاستعملها فيما خلقت له؛ ليتوصل إلى شكر ربه.

ب- اختلاف علة منع الوقف: فالموضع الثاني جاءت فيه علة المنع للوقف على ﴿أحيط بهم﴾ الفصل بين البدل والمبدل منه أى أن الوقف يؤدى إلى هذا الفصل المذكور.

وفي قوله: ﴿له الدين﴾ يؤدى الوقف إلى الفصل بين القول ومقوله، لذا منع الوقف .

وفي الموضع الرابع: جاءت علة منع الوقف تعلق ﴿لعل﴾ بما قبلها، ولايفصل بين العلة ومعلولها.

أما الخامس فقد ذكرنا علة المنع فيه في السمات الجامعة المذكورة آنفاً. والله أعلم.

* * *

الفصل السابع

أنواع من الحرام والحلال

* * *

الموضع الأول :

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ ﴾ [آية ٣ المائدة].

إضاءة :

المفردات : ﴿الميْتة﴾ «بالتخفيف هي في أصل اللغة الذات التى أصابها الموت فمخففها ومشددها سواء كالميْت والميِّت ثم خص المخفف مع التأنيث بالدابة التي تقصد ذكاتها إذا ماتت بدون ذكاة»[١] .

و﴿الدم﴾ أي المسفوح أي السائل «وأما غير المسفوح كالكبد والطحال، والدم الباقي في القرون فهو طاهر ويجوز أكله»[٢] .

﴿ولحم الخنزير﴾ : «هو لحم الحيوان المعروف بهذا الاسم»[٣] .

﴿وما أهل لغير الله به﴾ : «أي ما أعلن به أو نودى عليه بغير اسم الله تعالى، وهو مأخوذ من (أهَلَّ) إذا رفع صوته بالكلام ومثله: (استهل)[٤] » .

---

(١) التحرير والتنوير : ٢/١١٥ .

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين : ١/٢٦٥ .

(٣) التحرير والتنوير : ٢/١١٨ .

(٤) التحرير والتنوير: ٢/١١٩ .

﴿والمنخنقة﴾ : «ما اختنقت فماتت ولم تدرك»[1] ، ﴿والموقوذة﴾ : «المضروبة حتى تموت ولم تذكَّ»[2] ، ﴿والمتردية﴾ : «ما تردّى من فوق جبل أو في بئر، فلم تدرك ذكاته»[3] ﴿والنطيحة﴾ : «ما نطحت حتى تموت، كل ذلك محرم إذا لم تدرك ذكاته»[4] .

﴿وما أكل السبع﴾ : «كانوا في الجاهلية إذا جرح السبع شيئاً منه أكلوا ما بقي، والسبع: اسم لكل ما يفترس من ذي الناب كالأسد والذئب»[5] ، ﴿إلا ما ذكيتم﴾: أي إلا ما أدركتموه حيا حياة مستقرة فذبحتموه فإنه يؤكل «ومذهب مالك: لابد من استقرار الحياة مع عدم إنفاذ المقاتل، فما أدرك بذكاة وهو مستقر الحياة، وكان قبل إنفاذ مقتله أكل، وإلا فلا يؤكل ولو ثبتت له حياة مستقرة»[6] ، ﴿وما ذبح على النصب﴾: «قال مجاهد وقتادة وغيرهما: هي حجارة كان أهل الجاهلية يذبحون عليها قال ابن عباس: ويحلون عليها»[7] ، ﴿وأن تستقسموا بالأزلام﴾: قال أبو عبيدة (٢١٠هـ)[8] : «وهو من استفعلت من قسمت أمرى بأن أجيل القداح لتقسم لي أمري: أأسافر أم أقيم أم أغزو أو لا أغزو ونحو ذلك، فتكون هي التي تأمرني وتنهاني ولكل ذلك قِدْح معروف».

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٣٠١/١.

(٢) ، (٣) ، (٤) السابق: نفس الموضع.

(٥) حاشية الصاوي على الجلالين : ٢٦٦/١.

(٦) السابق: نفس الموضع.

(٧) البحر المحيط : ١٧٢/٤.

(٨) مجاز القرآن: ١٥٢/١.

وقال النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «وحقيقته - أي الاستقسام - في اللغة: تستدعوا القسم بالقداح، قال الأخفش وأبو عبيدة: واحد الأزلام، زُلَم، وزَلَم».

وقال الفراء (٢٠٧هـ)[٢] : «والاستقسام: أن سهاماً كانت تكون في الكعبة في بعضها (أمرني ربي)، وفي بعضها (نهاني ربي) ، فكان أحدهم إذا أراد سفراً أخرج سهمين فأجالهما، فإن خرج الذي فيه (أمرني ربي) خرج، وإن خرج الذي فيه (نهاني ربي) قعد وأمسك عن الخروج».

هذا، وقد أخرت رأى الفراء (٢٠٧هـ) - على الرغم من تقدمه في الزمن (في بيان ماهية الاستقسام) - لأن من بعده عرضوا لبيان ماهيته اللغوية، أما هو فقد تحدث عن ماهيته الاصطلاحية؛ لذا لزم التنويه.

﴿ذلكم فسق﴾ : «أي كفر»[٣] ، قال الزمخشري[٤] (٥٣٨هـ): «الإشارة إلى الاستقسام، وإلى تناول ما حرم عليهم لأن المعنى: حرم عليكم تناول الميتة وكذا وكذا».

وقال أبو حيان (٧٤٥هـ)[٥] : «الظاهر أن الإشارة إلى الاستقسام خاصة».

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٧، وانظر معه: مجاز القرآن: ١/ ١٥٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٦٠.
(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٠١، وانظر معه: البحر المحيط: ٤/ ١٧٣.
(٣) مجاز القرآن: ١/ ١٥٣.
(٤) الكشاف: ١/ ٥٩٣.
(٥) البحر المحيط: ٤/ ١٧٣.

﴿اليوم يئس الذين كفروا من دينكم﴾ «الألف واللام فيه للعهد وهو يوم عرفة، قاله مجاهد وابن زيد، وهو يوم نزولها بعد العصر في حجة الوداع يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ في الموقف على ناقته، وليس في الموقف مشرك»[1]، والمعنى: «اليوم يئس الذين كفروا من تغيير دينكم وردكم عنه لما رأوا من استبصاركم بصحته واغتباطكم به»[2].

﴿فلا تخشوهم واخشون﴾: «الظاهر أنه نهى عن خشيتهم إياهم، وأنهم لايخشون إلا الله تعالى»[3].

﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾: «كفيتكم أمر عدوكم، وجعلت اليد العليا لكم، كما تقول الملوك: اليوم كمل لنا الملك وكمل لنا ما نريد، إذا كفوا من ينازعهم الملك ووصلوا إلى أغراضهم ومباغيهم»[4].

﴿وأتممت عليكم نعمتي﴾: «بفتح مكة ودخولها آمنين ظاهرين وهدم منار الجاهلية ومناسكهم وأن لم يحج معكم مشرك ولم يطف بالبيت عريان، وأتممت نعمتي عليكم بإكمال أمر الدين والشرائع»[5].

﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾: «يعني اخترته لكم من بين الأديان، وآذنتكم بأنه هو الدين المرضي وحده»[6].

---

(١) السابق: ٤/ ١٧٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٧.

(٣) البحر المحيط: ٤/ ١٧٤.

(٤) الكشاف: ١/ ٥٩٣.

(٥)، (٦) الكشاف: ١/ ٥٩٣.

﴿فمن اضطر في مخمصة﴾ : «معناه : فمن اضطر إلى الميتة أو غيرها ﴿في مخمصة﴾ في مجاعة ﴿غير متجانف لإثم﴾ غير منحرف إليه كقوله: ﴿غير باغ ولا عاد﴾[1] ، ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ لايؤاخذ بذلك»[2] .

والمعنى: في هذه الآية ذكر الله تعالى أحد عشر نوعاً من المحرمات منها عشرة أنواع من المطعومات هي: الميتة، والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة، والمتردية، والنطيحة، وما أكل السبع منها بعض أجزائها، ولم يدرك ذكاة واحد من هذه المذكورات وقيل: هو راجع إلى ماكولة السبع فقط، وما ذبح على النصب.

قال أبو حيان (٧٤٥هـ)[3] : «... كانت العرب تذبح بمكة وينضحون بالدم ما أقبل من البيت، ويشرحون اللحم ويضعونه على الحجارة، فلما جاء الإسلام قال المسلمون: نحن أحق أن نعظم هذا البيت بهذه الأفعال، فكره ذلك الرسول ﷺ فنزلت ﴿وما ذبح على النصب﴾» هذه هي الأنواع العشرة من المطعومات المحرمة.

أما النوع الحادي عشر فإنه ليس مطعوما، وإنما هو الاستقسام بالأزلام، وقد بينا معاني هذه الأنواع آنفاً ثم تشير الآية إلى هذه المذكورات السابقة بأنها فسق قال أبو عبيدة (٢١٠هـ)[4] : «أي كفر».

---

(١) من الآية : ١٧٣ البقرة.

(٢) الكشاف: ١/ ٥٩٤.

(٣) البحر المحيط: ٤/ ١٧٢.

(٤) مجاز القرآن : ١/ ١٥٣.

هذا، ولما فتحت مكة، وحج النبي ﷺ حجة الوداع، وثبتت أركان هذا الدين، ودخل الناس فيه أفواجاً، ولم يحج في هذا العام مشرك، ولم يطف حول البيت عريان، بشر الله المؤمنين بأن الكفار قد أيقنوا أن هذا الدين ثابت الأركان، عظيم البنيان، ولن ينال منه أحد شيئاً وكان تعبير القرآن بإعلان يأس الكفار من أن ينالوا من هذا الدين كافياً لبث الطمأنينة في نفوس المؤمنين، فعليكم ألا تخافوهم، وإنما اجعلوا خوفكم كله من الله الذي آمنكم ثم جاءت البشارة التامة؛ حيث أكمل الله هذا الدين بإكمال أمر الشرائع، وأتم النعمة بفتح مكة، وأصبحت لهذا الدين الكلمة العليا في الجزيرة العربية كلها، ثم تأتي تزكية الله لهذا الدين بأنه قد اختاره؛ ليكون الدين الوحيد المرضي عنده ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾[1] ثم يعلن الله بعض مظاهر التيسير على عباده ﴿فمن اضطر﴾ أي وقع في حالة اضطرار تفضي به إلى الهلاك لا محالة كأن يشرف على الموت بسبب الجوع (مثلاً) فعليه أن يأكل من الأصناف المحرمة المذكورة سلفاً بشرط ألا يزيد على حد دفع الضرر وألا يعتدى على حق مضطر آخر، فإن ذلك الأكل جائز لأن الله ﴿غفور﴾ يغفر الذنب ويستره بقبول التوبة و﴿رحيم﴾ بعباده، مطلع على ضروراتهم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لإثم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقراء يقولون بمنع الوقف هنا.

---

(١) آية ٨٥ آل عمران.

فالداني (٤٤٤هـ) يقول[١]: «﴿... شديد العقاب (٢)﴾ تام ومثله: ﴿.. ذلكم فسق (٣)﴾، ﴿... واخشون (٣)﴾ كاف[٢]، ومثله: ﴿... الإسلام دينا﴾».

فهذه هي مواضع الوقف في هذه الآية عند الداني، مع إضافة رأس الآية ﴿غفور رحيم﴾، وما عدا ذلك فهو ممنوع لايجوز الوقف عليه.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣]: «﴿لإثم - ٣ - لا﴾ لاتصال الجزاء بالشرط».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري -: «﴿لإثم﴾ ليس يوقف لإتصال الجزاء بالشرط».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿لإثم﴾ لأن ما بعده جواب الشرط - فمن اضطر - وهو قوله: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾، وذلك لوجوب اتصال الجزاء بالشرط لأن تمام المعنى لايحدث إلا باتصال جواب الشرط بفعل الشرط وأداته ويفهم المنع أيضاً من كلام النحاة:

فيقول النحاس (٣٣٨هـ)[٥]: «﴿فمن اضطر في مخمصة﴾ ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: فإن الله له غفور رحيم ثم حذف (له)».

---

(١) المكتفى: ٢٣٤.

(٢) وهو تام عند نافع نص عليه ابن النحاس (القطع: ٢٨١) (هـ. المكتفى).

(٣) علل الوقوف: ٢/٤٤٥.

(٤) منار الهدى: ١١٥.

(٥) إعراب القرآن: ٢/٧.

ويفهم من كلام النحاس أن ﴿مَن﴾ اسم شرط جازم، وهو في موضع رفع على أنه مبتدأ، وقوله: «﴿اضطر﴾ في موضع جزم بالشرط، إلا أنه فعل ماض لايعمل فيه عامل»[1] .

أي أن فعل الشرط هو ﴿اضطر﴾، وجواب الشرط ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ .

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[2] : «قوله تعالى : ﴿فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم﴾ ﴿فمن اضطر﴾ في موضع رفع بالابتداء، وهي شرطية والجواب: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾، وهو خبر المبتدأ ومعه مضمر محذوف، وتقديره: فإن الله له غفور رحيم».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[3] : «﴿فمن اضطر﴾ شرط[4] في موضع رفع بالابتداء و﴿غير﴾ حال .. ﴿لإثم﴾ متعلق بـ ﴿متجانف﴾ وقيل: اللام بمعنى إلى أي مائل إلى إثم ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ أي له فحذف العائد على المبتدأ».

ومن كلام النحاة السابق يفهم أن قوله: ﴿فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم﴾ الفاء عاطفة و﴿مَنْ﴾ اسم شرط جازم يجزم فعلين في موضع رفع مبتدأ، و﴿اضطر﴾ فعل ماض فعل الشرط في

---

(١) إعراب القرآن: ٧/٢.

(٢) البيان : ٢٨٣/١، ٢٨٤.

(٣) التبيان : ٤١٩/١.

(٤) «وجوابه: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾، حاشية السابق: نفس الموضع.

محل جزم بـ ﴿مَنْ﴾ ، ﴿في مخمصة﴾ جار ومجرور متعلق بالفعل، ﴿غيرَ﴾ حال[1] ، وهو مضاف، و﴿متجانف﴾ مضاف إليه و﴿لإثم﴾ جار ومجرور «متعلق بـ ﴿متجانف﴾[2] »، وقوله: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ (الفاء) واقعة في جواب الشرط و﴿إنّ﴾ حرف توكيد ونصب، ولفظ الجلالة اسم ﴿إن﴾ منصوب وقوله: ﴿غفور﴾ خبر ﴿إن﴾ مرفوع، وقوله: ﴿رحيم﴾ صفة لخبر ﴿إنَّ﴾ وجملة جواب الشرط في محل رفع خبر المبتدأ، وهو ﴿فمن﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا - أيضاً - ؛ لأن ما بعد قوله: ﴿لإثم﴾ جواب الشرط - كما ذكرنا، وهو في نفس الوقت في موضع رفع خبر المبتدأ - كما أشرنا .

وقد قررت من قبل أن الوقف يكون ممنوعاً قبل الإتيان بجواب الشرط في الجملة الشرطية، كما يكون ممنوعاً قبل الإتيان بالخبر في الجملة المكونة من مبتدأ وخبر، وقد اجتمع في هذا الموضع مانعان من موانع الوقف.

الأول: كون ما بعد قوله: ﴿لإثم﴾ جواب الشرط؛ لأن قوله: ﴿فمن اضطر﴾ جملة الشرط، ولايصح الفصل بين الشرط وجزائه بفاصل زمني كالوقف أو السكوت.

والمانع الثاني: أن ما بعد قوله: ﴿لإثم﴾ في موضع رفع خبر المبتدأ - الذي هو ﴿فمن﴾ - فهنا الجملة المكونة من ﴿إنَّ﴾ واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وهي في نفس الوقت جواب الشرط وجزاؤه، ولايصح

---

(١) التبيان : ١/٤١٩.

(٢) السابق: نفس الموضع.

الفصل بين المبتدأ وخبره، لأن معنى الجملة لايتم إلا بالإتيان بالخبر في الجملة الخبرية، كما لايتم إلا بالإتيان بجواب الشرط في الجملة الشرطية.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والأحسن - عندي - أن يكون موضع ﴿فمن اضطر في مخمصة﴾ متصلاً بقوله: ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ اتصال المعطوف بالمعطوف عليه، والفاء للتفريع تفريع مِنَّة جزئية على مِنَّة كلية، وذلك أن الله امتنَّ في هذه الجمل الثلاث بالإسلام ثلاث مرات: مرة بوصفه في قوله: ﴿دينكم﴾ ومرة بالعموم الشامل له في قوله: ﴿نعمتي﴾، ومرة باسمه في قوله: ﴿الإسلام﴾، فقد تقرر بينهم أن الإسلام أفضل صفاته السماحة والرفق من آيات كثيرة قبل هذه الآية، فلما علمهم يوجسون خيفة الحاجة في الأزمات بعد تحريم ما حرم عليهم من المطعومات، وأعقب ذلك بالمِنَّة، ثم أزال عقب ذلك ماأوجسوه من نفوسهم بقوله: ﴿فمن اضطر﴾ إلخ فناسب أن تعطف هاته التوسعة، وتفرع على قوله: ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾، وتعقب المِنَّة العامة بالمِنَّة الخاصة، ووقع قوله: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ مغنياً عن جواب الشرط؛ لأنه كالعلة له، وهي دليل عليه، والاستغناء بمثله كثير في كلام ا لعرب وفي القرآن، والتقدير: فمن اضطر في مخمصة غير متجانف فله تناول ذلك إن الله غفور، كما قال في الآية نظيرتها: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم﴾[٢] ».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن قوله: ﴿فمن اضطر في

(١) التحرير والتنوير : ١٠٩/٦، ١١٠.

(٢) آية رقم ١٧٣ البقرة.

مخمصة﴾ متصل بما قبله على العطف بالفاء التي هي للتفريع، أي تفريع مِنَّة جزئية على مِنَّة كلية، والمِنَّة الكلية هي الإسلام، الذي ذكره ثلاث مرات - من قبل - ، ولما علم الله تعالى حاجة الخلق إلى التوسعة والتيسير عند الأزمات، وخصوصاً بعد ذكر هذه المحرمات السابقة ناسب أن يعطف قوله: ﴿فمن اضطر﴾. إلخ على ما قبله: ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾، ولما ذكر ﴿سبحانه﴾ هذا التيسير، جاء قوله ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ بمثابة التعليل مع إفادته الجزاء للشرط فهو بذلك قد أغنى عن جواب الشرط؛ لذلك كان التقدير: فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم، فله تناول ذلك إن الله غفور، ومن ثم يتضح معنى التعليل في جواب الشرط؛ لأن الذي يبيح للمضطر في المجاعة أن يأكل من هذه المحرمات بمقدار ما يحفظ حياته فقط دون زيادة، لابد أن يكون متصفاً بصفة المغفرة والرحمة فالمعنى قائم على الاتصال من قوله: ﴿فمن اضطر...﴾ إلى آخر الآية..

وخلاصة القول: أن التعليل البلاغي - فوق ما تقدم - لمنع الوقف هنا يتلخص في أمرين:

الأول : أن ما بعد قوله: ﴿لإثم﴾ - الممنوع الوقف عليه - يقع جواباً للشرط، وجملة الشرط والجواب - كما قلت من قبل - كالكلمة الواحدة؛ لذا يمنع الوقف قبل الإتيان بجملة الجواب حتى يتم المعنى.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)(١) في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم المعنى (معنى التمثيل) إلا بعد مجيء تمامه:

---

(١) أسرار البلاغة : ١١١.

«ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: (إن تأتني) وسكتّ لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت : (زيد) وسكت، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

ومن كلام الإمام عبد القاهر يتبين لنا أن جملتي الشرط والجزاء وإن كانتا في الظاهر بمثابة جملتين، إلا أنهما في الحقيقة بمثابة جملة واحدة بسبب المعنى الذي يربط بينهما، ويجعل إحداهما مترتبة على الأخرى، فلا يفهم المعنى إلا بعد الإتيان بالجملتين.

والأمر الثاني : أن قوله: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ في موقع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط: ﴿فمن اضطر﴾، ومعلوم أن الخبر هو ركن الإسناد، ولايتم المعنى إلا بذكره؛ لذا يمنع الوقف قبل الإتيان به، وإلا فسد المعنى.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «اعلم أن معاني الكلام كلها معان لاتتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو (الخبر) وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع.

ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس: أنه لايكون خبر حتى يكون مخبَّر به، ومخبَر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضى منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له، ومنفي عنه حاولت مالا يصح في

---

(١) دلائل الإعجاز : ٥٤١.

عقل ولايقع في وهم. من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلي فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: (اضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواء».

ومن كلام الإمام عبد القاهر يتضح لنا أهمية الإتيان بالخبر في الكلام إذ يتوقف على ذلك فهم المعنى وتمامه، فلا يتصور مثبت من غير مثبت له، ومنفى من دون منفى عنه؛ لذا يقول(١) (رحمه الله) : «... فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك ألا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا: (خرج زيد)، أو اسم مع اسم كقولنا: (زيد منطلق): فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة».

الموضع الثاني :

﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ۝٤﴾ [آية رقم ٤ المائدة].

إضاءة :

روى الواحدي (٤٦٨هـ) بسنده إلى أبي رافع (رضى الله عنه) قال(٢) : «أمرني رسول الله ﷺ بقتل الكلاب فقال الناس: يارسول الله: ما أحل لنا

---

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٩٨.

(٢) أسباب النزول : ١٥٧.

من هذه الأمة التي أمرت بقتلها؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية ﴿يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين . . . الآية﴾ .

ثم يقول الواحدي[١] : «. . وذكر المفسرون شرح هذه القصة قالوا: قال أبو رافع: «جاء جبريل - عليه السلام - إلى النبي ﷺ واستأذن عليه فأذن له فلم يدخل فخرج رسول الله ﷺ فقال: قد أذنا لك يارسول الله فقال: أجل يارسول الله، ولكنا لاندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب» فنظروا فإذا في بعض بيوتهم جرو.

قال أبو رافع: فأمرني ألا أدع كلباً بالمدينة إلا قتلته حتى بلغت (العوالي)، فإذا امرأة عندها كلب يحرسها فرحمتها فتركته فأتيت النبي ﷺ فأخبرته فأمرني بقتله، فرجعت إلى الكلب فقتلته، فلما أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب جاء ناس فقالوا: يارسول الله : ما يحل لنا من هذه الأمة التي تقتلها؟ فسكت رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى هذه الآية، فلما نزلت أذن رسول الله ﷺ في اقتناء الكلام التي ينتفع بها، ونهى عن إمساك مالا نفع فيه منها، وأمر بقتل الكلب الكلْب والعقور، ومايضر ويؤذى ودفع القتل عما سواهما ومالا ضرر فيه».

ففي هذه الآية سؤال لرسول الله ﷺ عن الأشياء التي أحلها الله لعباده من المطعومات - بعد أن ذكر في الآية السابقة أصناف المحرمات من المطعومات وغيرها - فكان الجواب: ﴿قل أحل لكم الطيبات﴾ وهي: «كل شيء لم يأت تحريمه في كتاب ولا سنة»[٢] .

---

(١) أسباب النزول : ١٥٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/١٤٩.

وقال الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «وأصل الطيب: ما تستلذه الحواس، وما تستلذه النفس، والطعام الطيب في الشرع: ماكان متناولاً من حيث مايجوز، وبقدر مايجوز، ومن المكان الذي يجوز، فإنه متى كان كذلك كان طيباً عاجلاً وآجلاً لايستوخم، وإلا فإنه وإن كان طيباً عاجلاً لم يطب آجلاً، وعلى ذلك قوله: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾[٢] .

وكذلك أحل لكم صيد ماعلمتم من الجوارح وهي: «الكواسب من سباع البهائم والطير كالكلب والفهد والنمر والعقاب والصقر والباز والشاهين، وسميت بذلك، لأنها تجرح ماتصيد غالباً أو لأنها تكتسب يقال: امرأة لاجارح لها أي لاكاسب، ومنه ﴿ويعلم ماجرحتم بالنهار﴾[٣] أى ماكسبتم، ويقال: جرح واجترح بمعنى اكتسب»[٤] .

وقوله: ﴿مكلبين﴾ «المكلِّب: معلم الكلاب ومضريها على الصيد»[٥] .

وقوله: ﴿تعلمونهن﴾ : «تؤدبونهن الا يأكلن صيدهن»[٦] .

وقوله : ﴿فكلوا مما أمسكن عليكم﴾ أي فكلوا من الصيد الذي أرسلتموه إليه فصاده من غير أن يأكل منه، يقول الفراء (٢٠٧هـ)[٧] :

---

(١) المفردات : مادة (طيب).

(٢) من الآية : ٨١ سورة طه.

(٣) من الآية : ٦٠ سورة الأنعام.

(٤) البحر المحيط: ٤/ ١٧٦.

(٥) السابق : نفس الموضع، وانظر معه: معانى القرآن للفراء: ١/ ٣٠٢.

(٦) معانى القرآن للفراء: ١/ ٣٠٢.

(٧) السابق: نفس الموضع.

«﴿فكلوا مما أمسكن عليكم﴾ مما لم يأكلن منه، فإن أكل فليس بحلال؛ لأنه إنما أمسك على نفسه».

قوله: ﴿واذكروا اسم الله عليه﴾ أي عند الإرسال لتلك الكلاب أو غيرها إلى الصيد وجب أن يذكر الصائد اسم الله ليقع الأكل بعد ذلك حلالاً.

قوله: ﴿إن الله سريع الحساب﴾ «أي سريع إتيان حسابه أو سريع إتمامه إذا شرع فيه، فقد جاء أنه سيحاسب الخلق كلهم في نصف يوم»[(١)] .

والمعنى: بعد أن ذكر الله تعالى في الآية السابقة أصناف المحرمات من المطعومات كان من الطبيعي أن يسأل الناس رسول الله ﷺ عن الحلال من هذه المطعومات فجاء الجواب: أحل لكم ماطاب من الطعام بأن كان مستلذا تشتهيه النفس وكان حلالاً من جهة الشرع، ثم زاد في الإجابة عن أصل السؤال بأن ذكر حل صيد هذه الحيوانات التي تدرب وتعلم على الصيد مما عرفه العرب، حيث أباح لنا أكل ما صادته بشرط ألا يأكل منه، وأن يذكر الصائد اسم الله تعالى عند إرسال الكلب ونحوه إلي الصيد.

ولعل مناسبة النزول هي التي أوحت بهذه الزيادة في الإجابة لتأصيل حل أكل هذا الصيد الذي اعتادوا عليه.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الطيبات﴾ في طبعات المصاحف الأربعة . والقراء يقولون بمنع الوقف هنا.

---

(١) روح المعاني : ٦/ ٦٤.

فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الآية على ﴿الطيبات﴾ وإنما ذكر فيها الوقف على قوله: ﴿... من الجوارح مكلبين﴾، ﴿... مما علمكم الله﴾، ﴿اسم الله عليه﴾، ﴿سريع الحساب﴾ فقط.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] «﴿الطيبات-٤-لا﴾ للعطف فإن التقدير: وصيد ما علمتم بحذف المضاف».

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿الطيبات﴾ ليس بوقف للعطف، فإن التقدير: وصيد ماعلمتم بحذف المضاف».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله ﴿الطيبات﴾؛ لأن ما بعده معطوف عليه.

ويفهم المنع - أيضاً من كلام النحاة، فيقول الزمخشري[4] (٥٣٨هـ): «﴿وماعلمتم من الجوارح﴾ عطف على ﴿الطيبات﴾ : أي أحل لكم الطيبات وصيد ماعلمتم فحذف المضاف».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[5] : «(قوله تعالى: ﴿وماعلمتم من الجوارح مكلبين﴾ (ماعلمتم) في موضع رفع بالعطف على ﴿الطيبات﴾ وهو

---

(١) المكتفى : ٢٣٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٤٥.

(٣) منار الهدى: ١١٥.

(٤) الكشاف : ١/ ٥٩٤.

(٥) البيان: ١/ ٢٨٤.

مرفوع؛ لأنه مفعـول مالم يسم فاعله، وهو (أحِل) و﴿مكلبين﴾ منصوب على الحال من التاء والميم في ﴿علمتم﴾».

ويقـول العكبـري (٦١٦هـ)[1] : «﴿ومـاعلمـتم﴾ ﴿مـا﴾ بمعنى الذي والتقدير: صـيد ماعلمتم، أو تعليم ما علمتم و﴿من الجـوارح﴾ حال من الهاء المحذوفة أو من ﴿ما﴾.

ومن كلام النحـاة يفهم المنع كذلك؛ لأن مـا بعد ﴿الطيبـات﴾ معطوف عليهـا، وعلى هذا يكون المعنى: قل أحل لكم الطيـبات وصـيد ماعلـمتم من الجوارح، ويكون الجـواب عن السؤال قد شمل الطيـبات، وأضاف شيـئاً زائداً استدعـاه الجو المحيط بالسؤال لأن مناسبة النزول تـلبست بسؤالهم عن الكلاب وعن صيدها، فكان الجواب شاملاً للطيبات، ولصيد ما صادته الكلاب المسئول عن حالها وعن صيدها؛ لذا كان الجواب يقـع ناقصاً لو اكتفى القارئ بالوقوف على قوله: ﴿الطيبات﴾.

هذا، والبلاغيـون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد وكالكلمة الواحدة فهمـا متلازمان والإجابة هنا تقتضى أن نذكر الحكم كاملاً فالله تعالى يقول: ﴿قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين.. الآية﴾ أي أحل لكم الطيبات وصيد ما علمتم من الجوارح فلو أجزنا للقارئ الوقف على ﴿الطيـبات﴾ لفهم السـامع والقـارئ - أيضاً - أن هذه هي إجابة الـسؤال كاملـة، وليس الأمر كذلـك بل هي إجابة ناقـصة؛ لأن تمامـها ﴿وماعلمتم من الجوارح﴾ .. الآية .

---

(١) التبيان : ٤١٩/١، وانظر معه: إرشاد العقل السليم : ٦/٢.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «. . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

والمعنى الذي وقع الإشراك فيه هنا - بالواو - الجمع في إجابة السؤال بين حل الطيبات وصيد الجوارح المدربة على ذلك.

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «في السؤال معنى القول فلذلك وقع بعده ﴿ماذا أحل لهم﴾ كأنه قيل: يقولون لك ماذا أحل لهم، وإنما لم يقل: ماذا أحل لنا حكاية لما قالوه لأن يسألونك بلفظ الغيبة كما تقول: أقسم زيد ليفعلن ولو قيل: لأفعلن، وأحل لنا لكان صواباً و﴿ماذا﴾ مبتدأ و﴿أحل لهم﴾ خبره كقولك: أي شيء أحل لهم؟ ومعناه : ماذا أحل لهم من المطاعم؟ كأنه حين تلا عليهم ما حرم عليهم من خبيثات المآكل سألوا عما أحل لهم منها فقيل: ﴿أحل لكم الطيبات﴾.

ومن كلام الزمخشري يتضح لنا أن الآية بدأت بقول هو : السؤال ﴿يسألونك﴾ ثم تلاه سؤال آخر: ﴿ماذا أحل لهم﴾ ثم جاء الجواب بـ ﴿قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح. . . الآية﴾ فالآية كلها قول ومقوله: السؤال قول والجواب قول ومقوله والقول ومقوله متلازمان، كل منهما يطلب

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) الكشاف : ١/ ٥٩٤ ، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٢/ ٦، وحاشية الشهاب الخفاجي: ٣/ ٢١٧.

الآخر، وجواب السؤال مكون من ﴿أحل لكم الطيبات﴾ وما عطف عليه من عطف الخاص على العام، ولو أجزنا الوقف على ﴿الطيبات﴾ لحدث نقص في الإجابة؛ لأن السؤال يطلب الحكم في كل المسئول عنه، والمسئول عنه الحلال من المطعومات مع معرفة حكم ما يصيده الكلب المعلم ونحوه، لأن مناسبة النزول توحى بهذا، ولذا جاءت معطوفة على ﴿الطيبات﴾ لتوحى لنا أنها جزء من الإجابة، ولايصح تقديم الإجابة عن السؤال بدونها؛ لذا منع الوقف.

ويقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضا[٢] : «... وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه». والله أعلم .

الموضع الثالث :

﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [آية رقم ١٠٣ المائدة].

إضاءة :

عن مفردات هذه الآية : (بحيرة، سائبة، وصيلة ، حام).

يقول الزجاج (٣١١هـ)[٣] : «أثبت ما رويناه في تفسير هذه الأسماء

(١) البرهان: ٣٥٨/١.

(٢) السابق : ٣٦١/١.

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٢١٣/٢، وانظر معه: معانى القرآن للفراء : ٣٢٢/١، ومجاز القرآن : ١٧٧/١ - ١٨١، والكشاف ٦٤٩/١، والبحر المحيط: ٣٧٨/٤، ٣٧٩.

عن أهل اللغة ما أذكره ههنا:

قال أهل اللغـة : البحيـرة: ناقة كانت إذا نتـجت خمسـة أبطن، وكان آخرها ذكراً بحروا أُذنها - أي شقوها - وامتنعوا من ركوبها وذبحها، ولاتطرد عن ماء ولاتمنع من مرعى، وإذا لقيها المعيي[1] لم يركبها.

والسائبـة : كان الرجل إذا نذر لقدوم من سفـر، أو بره من علة، أو ما أشبه ذلك قال: ناقتي هذه سائبة فكانت كـالبحيرة في ألا ينتفع بها، وألا تجلى عن ماء ولاتمنع من مـرعى، وكان الرجل إذا أعتق عـبداً قال: هو سائبـة؛ فلا عقل بينهما و لا ميراث.

وأما الوصـيلة : ففي الغنم كانت الشـاة إذا ولدت أنثى فهى لهم، وإذا ولدت ذكـراً وأنثى قالوا: وصلت أخـاها فلم يذبحـوا الذكر لآلهـتهم، وأمـا الحامي: فالذكر من الإبل كانت العرب إذا نُتجت من صلب الفحل عشرة أبطن حُمى ظهره فلا يحمل عليه ولايمنع من ماء ولا مرعى».

والمعنى: مـاشرع الله من بحـيرة ولا سائـبة ولا وصيلة ولا حـام ولكن الذين كفـروا اختلقوا هذا الكذب وافتـروه على الله سبحانه من غـير دليل من شرع وأكثرهم - أي عامتهم - لايعقلون الحق من الكذب.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[2] : «قال المفسـرون: إن عمرو بن لحي الخزاعي كان ملك مـكة، وكان أول من غيـر دين إسمـاعيل، فاتخـذ الأصنام ونصب الأوثان، وشرع البحيرة والسـائبة والوصيلة والحام قال النبي ﷺ: «فلقد رأيته

(١) المعيى : المتعب.

(٢) مفاتيح الغيب: ١٢/ ٩٢، وانظر معه: غرائب القرآن: ٧/ ٤٥، وا لبحر المحيط : ٤/ ٣٨٤.

في النار يؤذى أهل النار بريح قصبه». والقُصْب: المعى وجمعه الأقصاب ويروى يجر قصبه في النار. قال ابن عباس: قوله: ﴿ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب﴾ يريد عمرو بن لحى وأصحابه يقولون على الله هذه الأكاذيب والأباطيل في تحريمهم هذه الأنعام.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولا حام﴾ في طبعات المصاحف الأربعة. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا.

فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الآية إلا على رأسها ﴿... يعقلون (١٠٣)﴾، وهذا يعني أن الوقف على أي موضع من هذه الآية قبل رأسها ممنوع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿... ولاحام-١٠٣-لا ﴾ لأن ﴿ولكن﴾ للاستدراك».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : «﴿ولاحام. لا ﴾ للاستدراك».

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري: «﴿ولاحام﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده استدراك بعد نفي. والمعنى: ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب، يجعلون البحيرة وما بعدها من جعل

---

(١) المكتفى: ٢٤٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٦٦.

(٣) غرائب القرآن: ٧/ ٤٠.

(٤) منار الهدى: ١٢٥.

الله، نسبوا ذلك الجعل لله تعالى افتراء على الله».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ولا حـام﴾ لأن ما بعده استدراك بعد نفي «والاستـدراك: رفع توهـم يتولد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء»[1].

ويفهم المنع - أيضاً - من كلام النحاة:

فيقول ابن هشام (٧٦١هـ)[2]: «﴿لكنّ﴾ مشددة النون - حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر - وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور أنه واحد وهو الاستدراك وفسر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفـاً لحكم ما قبلها؛ ولذلك لابد أن يتقدمـها كلام مناقض لما بعدها نحو: (ماهذا سـاكناً لكنه متحرك) أو ضد له نحـو: (ماهذا أبيض لكنه أسود) قيل: أو خلافه نحو: ﴿مازيد قائماً لكنه شارب﴾ وقيل: لايجوز ذلك.

والثاني: أنـها ترد تارة للاستـدراك وتارة للتوكـيد قـاله جماعـة منهم صاحب البسيط، وفسروا الاستدراك برفع مـا يتوهم ثبوته نحو: (مازيد شجاعاً لكنه كريم)؛ لأن الشجاعة والكرم لايكادان يفترقان، فنفى أحدهما يوهـم انتفاء الآخر، و(مـاقام زيد لكن عـمراً قام)، وذلك إذا كـان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومـثلوا للتوكيد بـنحو: (لو جاءني أكرمـته لكنه لم يجيء) فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع.

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/ ٥٨٣.

(٢) مغنى اللبيب: ١/ ٢٩٠، وانظر معـه: تحرير التحبير: ٣٣١ و(أساليب التـوكيد في القرآن الكريم): ٢٢٥.

والثالث: أنها للتوكيد دائماً مثـل إنَّ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور. قال في المقـرب: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ ومعناها التوكيد ولم يزد على ذلك، وقـال في الشـرح: معنى (لـكنَّ) التوكـيـد، وتعطى مع ذلك الاستدراك».

هذه عبـارة صاحب المغنى - رحمـه الله - آثرت أن أنقلها كـاملة حتى يتبين لنا معنى (لكنّ) ومـا تفيده في الكلام من ذكر للمعنى وضـده أو نقيضه؛ فلابد في الـكلام الذي تأتى فيـه من نفي وإثبات إن كـان قبله نفي كـان بعده إيجاب، وإن كان قبله إيجاب كان بعده نفي. وقد اختار القرطبي[1] (٦٧١هـ) أن تكون (لكنّ) مفيدة للتأكيد والاستدراك معاً .

ومن كلام النحـاة يتبين لنا منع الوقف هنا؛ لأن الاستـدراك هنا أفاد أن عقيدة الكفار في البحيرة وما بعدها عقيدة باطلة فقد سبقه نفي ثم جاء الإثبات بـ (لكنّ) ليؤكد كـذب عمرو بن لحي وأصحابه فيمـا اختلقوا من الكذب على الله فـهنا إثبات ونفى ولابد من ذكـرهما مـعاً ليتـم البيان، ومن ثم كـان منع الوقف على قوله: ﴿ولاحام﴾ .

هذا ، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن سياق الكلام يفـيد نفي حل هذه العادات التي اعـتادوا عليها، وجـعلوها من نظام حياتهم، وألبـسوها ثوب الحل والشرع، والحقيقة أنها ليـست من الحل ولا من الشرع في شيء.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «وقوله: ﴿ولكن الذين كفروا يفترون

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٠٤ ط. دار الكتب المصرية عام ١٩٥٢م.

(٢) التحرير والتنوير: ٧/ ٧١.

على الله الكذب﴾ الاستدراك لرفع ما يتوهمه المشركون من اعتقاد أنها من شرع الله؛ لتقادم العمل بها منذ قرون».

ومن كـلام النحاة عن هـذا الحرف ﴿لكنّ﴾ يتبين لنا أنه يأتي في كـلام يجمع بين النفي والإثبـات، فإن كان ما قبله منفـياً - كما هنا - كـان ما بعده مثبتاً، والإثبـات والنفي نقيضان والجمع بينهما في كـلام يبرزه مؤكداً؛ لذا منع الوقف هنا على قوله: ﴿ولا حام﴾؛ ليقع الكلام مؤكداً فكأن نفي حل البحيرة وما بعدها ذكر مرتين:

الأولى : عندما عرض في سـياق النفي، فقد أبطلت (ما) النافيـة ماقاله كفار مكة، وماشرعوه من البحيرة وما بعدها .

الثانية : عندما ذكر إبطال هذه العادات وتحريمها، ولكن بصورة الإثبات؛ حيث جاءت (لكن) لتثبت أن الكفار هم الذين افتروا هذا الكذب على الله من غير ما شرع ولا دليل فالمعنى الذي قصـدته الآية تكرر فيها مرتين: مرة بصورة النفي، ومرة بصورة الإثبـات، وما ذلك إلا لأن الأمر يتصل بصحة العـقيدة؛ لذا ذكـر المعنى مؤكـداً لاقـتلاع هذه العـادات الباطـلة وإرساء مـبادئ الشـرع الحكيم.

ولهذه الفـائدة عد العلماء الاستـدراك من البديع كمـا ذكر ذلك ابن أبي الإصبع المصري[1] (٦٥٤هـ) في كتابه «تحرير التحبـير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن».

(١) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ٣٣١، ٣٣٤.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثلاثة مواضع هي:

الأول: (آية ٣ المائدة)، والثاني : (آية ٤ المائدة)، والثالث: (آية ١٠٣ المائدة) وهذه المواضع الثلاثة قد اتفقت فيما يأتي:

(أ) في الموضوع؛ حيث جاءت كلها مندرجة تحت عنوان : (أنواع من الحرام والحلال)، وأيضاً كلها من سورة واحدة هي المائدة سورة العقود والأحكام.

١- ففي الموضع الأول: حديث عن المحرمات من المطعومات وغيرها.

وبدأت الآية بالفعل ﴿حرمت﴾ المبنى لما لم يسم فاعله إعلاناً بأن الفاعل معلوم وهو الله تعالى، فهو الذي من شأنه أن يحلل وأن يحرم، وعطفت هذه المحرمات بالواو التي هي لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً.

٢- وفي الموضع الثاني : حديث عن الحلال من المطعومات؛ ولذلك بدئت الآية بالسؤال عن الحلال من الطعام فقال الله تعالى: ﴿يسألونك﴾ وجاء الجواب بـ ﴿قل أحل لكم الطيبات﴾ وجاء بالفعل ﴿أحل﴾ مبيناً لما لم يسم فاعله، كما جاء بالفعل ﴿حرّم﴾ - في الآية السابقة - كذلك ، للعلة التي ذكرتها، وأضاف إلى الإجابة شيئاً زائداً اقتضاه الجو المحيط بالسؤال، ألا وهو الحديث عن الصيد وحكمه.

٣- وفي الموضع الثالث: حديث عن المحرمات التي تتصل بعادات المجتمع وعقائده الباطله، التي ظنوها مشروعة، وأضفوا عليها صفة القداسة،

فكان الحديث عنها مصدَّراً بـ (ما) النافية التي سلطت على الفعل ﴿جعل﴾، لتهدم هذه العادات وتبطلها ثم جاء بالاستدراك، الذي يفيد التأكيد على تجريم هذه العادات وتحريمها وتثبت الكذب على من ادعى حل هذه الأشياء.

(ب) أما علة منع الوقف فقد اتفق فيها الموضعان : الثاني، والثالث وهي: العطف بالواو، إلا أن الثالث جاء مع الواو بـ ﴿لكنّ﴾ التي تفيد الاستدراك، والتي أفادت شيئاً زائداً على العطف.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فنجملها فيما يلي:

(أ) هذه المواضع وإن اتفقت في الموضوع العام، وفي أنها من سورة واحدة، فإنها قد اختلفت فيما يأتي :

١- في الموضع الأول: حديث عن المحرمات من الطعام مع زيادة محرم ليس بمطعوم وهو: الاستقسام بالأزلام، ثم زاد على الوصف بالتحريم الوصف بالفسق، والإعلان عن يأس الكفار أن ينالوا من هذا الدين شيئاً، فلا خوف على الدين، وعلى المسلمين أن يطمئنوا لهذا فلا يخشوا أحداً إلا الله، وهذا يعالج مرضاً استشرى في نفوس كثير من المسلمين ، ألا وهو الخوف من غير المسلمين ممن لديهم المال أو الجاه أو التقدم العلمي الدنيوي، ثم الإعلان عن كمال الدين وتمامه، وأنه رضى لنا هذا الإسلام ديناً فعلينا أن نعض على مارضيه الله لنا من الدين بالنواجذ، وأن نحرص عليه الحرص كله ثم فتحت باب اليسر لمن وقع في مجاعة (ونحوها) تكاد تقضى عليه أن يذهب هذا الجوع بما يحافظ على حياته بدون تجاوز لحد رفع الضرر، لأن الله غفور رحيم.

٢- وفي الموضع الثاني: بدأت الآية بسؤال ﴿يسألونك﴾ ثم بسؤال ثان: ﴿ماذا أحل لهم﴾؟ من الحلال من الطعام. فكان الجواب عن الحلال من الطعام، مع زيادة خاصة بظروف السؤال والسائلين؛ لذا تحدث عن الصيد وعن الصائد. وعن الآداب التي يجب مراعاتها أثناء ذلك، حتى يقع الأكل حلالاً من هذا الصيد مع الأمر بالتقوى، والتخويف من الله لأنه سريع الحساب.

٣- وفي الموضع الثالث: كانت المحرمات عادات وسلوكاً جانب الشرع،

وخلا من الحكمة والفكر المستقيم لذا جاء بهذه المحرمات نكرات في سياق النفي؛ ليفيد العموم، ثم جاء بـ ﴿لكنّ﴾ التي تفيد الاستدراك؛ ليثبت ضلال من جاء بهذا الكذب وألبسه ثوب الحق.

(ب) اختلفت علة منع الوقف في الموضع الأول؛ حيث جاء المنع على قوله: ﴿لإثم﴾؛ لأن ما بعده جواب الشرط، ولايصح الوقف حتى يؤتى بجواب الشرط؛ ليتم المعنى.

* * *

الفصل الثامن

من مواقف الجهاد فى سبيل الله

* * *

الموضع الأول :

﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آية ٤٢ الأنفال].

إضاءة :

المفردات : ﴿العدوة﴾ «شاطئ الوادي»[١] ، ﴿الدنيا﴾ : أي القريبة مما يلي المدينة، ﴿العدوة القصوى﴾ «بشفير الوادى الذي يلى مكة»[٢] ، أي جانب الوادى البعيد من المدينة، ﴿والركب أسفل منكم﴾ : «العير التي كان فيها أبو سفيان على شاطئ البحر»[٣] ، قال النحاس (٣٣٨هـ)[٤] : «والركب : جمع راكب، ولاتقول العرب: ركب إلا للجماعة الراكبي الإبل وحكى ابن السكيت وأكثر أهل اللغة أنه لايقال: راكب وركب إلا للذين على الإبل خاصة، ولايقال لمن كان على فرس أو غيرها راكب».

قوله: ﴿ولو تواعدتم﴾ أي : «أنتم وأهل مكة على موعد تلتقون فيه للقتال لخالف بعضكم بعضاً، فثبطكم قلتكم وكثرتهم عن الوفاء بالموعد، وثبطهم ما في قلوبهم من تهيب رسول الله ﷺ والمسلمين، فلم يتفق لكم من التلاقى ما وفقه الله وسبب له»[٥] .

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١/ ٤١١.

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٤١٧.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) إعراب القرآن: ٢/ ١٨٨.

(٥) الكشاف: ٢/١٥٩.

قوله : ﴿ولكن ليقضى الله أمراً كان مفعولاً﴾ «إذ التقدير: ولكن لم تتواعدوا وجئتم على غير اتعاد ﴿ليقضى الله﴾ أي ليحقق وينجز ماأراده من نصركم على المشركين»(١) .

﴿ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيّ عن بينة﴾ أي: «لأن الأمر هو نصر المسلمين وقهر المشركين، وذلك قد اشتمل على إهلاك المهزومين، وإحياء المنصورين، وحفّه من الأحوال الدالة على عناية الله بالمسلمين، وإهانته المشركين مافيه بينة للفريقين تقطع عذر الهالكين، وتقتضى شكر الأحياء»(٢) .

﴿وإن الله لسميع﴾ لما يقوله المشركون والمؤمنون ﴿عليم﴾ بأفعال كل من الفريقين الباطنة والظاهرة.

والمعنى: واذكروا أيها المؤمنون إذ كنتم يوم (بدر) بجانب الوادى القريب من المدينة المنورة، والمشركون بجانب الوادى البعيد منها، وعير أبي سفيان أسفل منكم على ساحل البحر الأحمر، وقد قدر الله التقاءكم في هذا المكان على غير موعد ليقضى أمراً قد قدره أزلاً وهو نصر المؤمنين، وإذلال المشركين وقد ظهرت قدرة الله تعالي فجمع ين الفريقين لينصر المسلمين مع قلة عددهم وعُدّتهم، ويهزم المشركين على كثرة عددهم وعتادهم؛ ليكون في ذلك العبرة، فيدرك المؤمنون عون الله لهم وقدرته، ويدرك المشركون ذل عصيانهم لله وبُعدهم من نصره.

(١) التحرير والتنوير: ١٠/١٩.

(٢) السابق: ١٠/ ٢٠.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿في الميعاد﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[1] : «وقال ابن عبد الرزاق: ﴿. . . من هلك عن بينة [٤٢]﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن ﴿. . . ويحيا من حيى عن بينة [٤٢]﴾ نسق على ذلك وهو التمام».

وهو هنا لم يذكر وقفاً في هذه الآية إلا على قوله: ﴿ويحيا من حيى عن بينة﴾ وهذا يعنى أن الوقف ممنوع عنده على قوله: ﴿في الميعاد﴾. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿. . .الميعاد - ٤٢-لا ﴾ لعطف ﴿لكنْ﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : «﴿في الميعادلا ﴾ لعطف ﴿لكنْ﴾».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى -[4] : «﴿في الميعاد﴾ وصله أحسن لحرف الاستدراك، وقيل: يجوز بتقدير: ولكن جمعكم هنا، والأول أوْلى».

وخلاصة القول أن القراء يمنعون الوقف هنا على قوله: ﴿في الميعاد﴾؛ للعطف بـ (لكنّ) التي تفيد الاستدراك، بل إن الأشموني لم يتوقف عند القول بمنع الوقف بل قال: «وصله أحسن لحرف الاستدراك».

---

(١) المكتفى: ٢٨٦.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٣٧.

(٣) غرائب القرآن: ١٠/٤ .

(٤) منار الهدى: ١٥٩.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً، وقد ذكرت لك رأى صاحب المغنى فـي الموضع الســـابق[1] ، وهنا أذكــر لك رأى المبـــرد (٢٨٥هـ) في «المقتـضب» حيث يـقول[2] : «و(لكنّ) للاسـتدراك وإن كـانت ثقيلة عـاملة بمنزلتها وهي مخففة - كما ذكرت لك في باب العطف[3] - وإنما يستدرك بها بعد النفى نحو قولك: (ماجاءني زيد لكنْ عمرو) وبقول القائل: (ماذهب زيد فتقول: (لكنّ عمراً قد ذهب) ويجوز في الثقـيلة والخفيفة أن يستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مـستغنياً نحو قولك: (جاء زيد فـأقول: لكنّ عمراً لم يأت، وتكلم عمرو لكنْ خالد سكت)، فأما الخفـيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يجز أن يـستدرك بها إلا بعد النفي، لايجوز أن تقول: (جـاءني عمر ولكن زيد، ولكن: ماجـاءني عمرو لكنْ زيد) فإن عطفت بهـا جملة - وهي الكلام المسـتغنى - جاز أن يـكون ذلك بعد الإيجـاب، كمـا ذكرت لك تقـول: (قد جاءني زيد لكنْ عمرو لم يأتني).

هذه عبارة المبرد - رحمـه الله - آثرت أن أنقلها كاملة - على الرغم من طولها - لأنها تلقى الضـوء على (لكنْ) حال كونها ثقيلة أو خفيـفة وهي تفيد الاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعاً شـبيهاً بالاستثناء، وقد شرحت ذلك في الموضع السابق[4] والاستدراك هنا يفيد تذكير المسلمين بنعمة الله عليهم؛ حيث جمعهم مع المشركين على غير موعد؛ ليحقق نصر المؤمنين،

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام : ١/ ٢٩٠ في الموضع الثالث من الفصل السابع .

(٢) المقتضب: ٤/١٠٧، وانظر معه: لسان العرب : (مادة لكن).

(٣) انظر: المقتضب : ١/ ١٥٠.

(٤) آية ١٠٣ المائدة .

وهزيمة الكافرين .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعده عطف بـ (لكنْ) التي تفيد الاستدراك على ما قبله، فكان المعنى متصلاً لايجوز الوقف دون الإتيان ببقيته وتمامه.

يقول البقاعي (٨٨٥هـ)[١] : «(ولكنْ) أي دبر ذلك سبحانه حتى توافيتم إلى موطن اللقاء كلكم في يوم واحد من غير ميعاد ولم يختلفوا في موافاة ذلك الموضع مع خروج ذلك عن العادة لكونه أتقن أسبابه، فأطمعكم في العير أولاً مع ما أنتم فيه من الحاجة ثم وعدكم إحدى الطائفتين مبهماً، وأخرج قريشاً لحماية عيرهم إخراجاً لم يجدوا منه بداً، ولما نجت عيرهم أوردهم الرياء والسمعة والبطر بما هم فيه من الكثرة والقوة كما قال أبو جهل: لانرجع حتى نرد بدراً فننحر بها الجزور ، ونشرب الخمور وتعزف علينا القيان، ونطعم من حضرنا من العرب فلا يزالون يهابوننا مدى الزمان».

هذا جانب من تصوير الآية للموقف يوم (بدر) أبرزه الاستدراك بـ (لكنْ)؛ لذا فإن الوقف قبلها يحرم السامع والقارئ من إيضاح هذه الجوانب التي أفادها الاستدراك.

لذا يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وقد ظهر موقع الاستدراك في قوله: ﴿ولكن ليقضي الله أمراً كان مفعولاً﴾؛ إذ التقدير: ولكن لم تتواعدوا

---

(١) نظم الدرر : ٣/ ٢٢١، وانظر معه: الكشاف: ٢/ ١٦٠، ومفاتيح الغيب : ١٥/ ١٣٤، وغرائب القرآن : ١٠/ ٧، وإرشاد العقل السليم ٢/ ٢٤٠، وحاشية الشهاب الخفاجي : ٤/ ٢٧٨.

(٢) التحرير والتنوير: ١٠/ ٢٠.

وجئتم على غير اتعاد، ليقضى الله أي ليحقق وينجز ما أراده من نصركم على المشركين، ولما كان تعليل الاستدراك المفاد بـ(لكنْ) قد وقع بفعل مسند إلى الله كان مفيداً أن مجيئهم إلي العدوتين على غير تواعد كان بتقدير من الله عناية بالمسلمين».

وبناء على ما تقدم فإن هذه الآية تصور جانباً من جوانب غزوة بدر الكبرى، فتصور حال المسلمين، وقد نزلوا بجانب الوادى القريب من المدينة، ونزل الكفار بجانب الوادى البعيد منها القريب من مكة، وعير أبي سفيان الأربعين على ساحل البحر الأحمر، وقد نجت القافلة، وخرج الكفار لنجدة أبي سفيان فلما نجا بالعير أخذهم الغرور والكبر، وأصروا على الخروج لملاقاة محمد ﷺ.

وعلى هذا فكل هذه المعانى التي ذكِرَتْ، وتصوير حال الفريقين في ميدان المعركة أفاده اتصال ألفاظ الآية وتعانقها مع الوصل بـ (لكنْ) التي تفيد الاستدراك؛ فلا تتم الصورة بكل جوانبها إلا بالوصل بعطف (لكنْ) على ما قبلها لتتم المعاني التي قصدت.

الموضع الثاني:

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ۝﴾ [آية رقم ٢٥ التوبة].

إضاءة :

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)(١) : «قال ابن جريج عن مجاهد: هذه أول آية نزلت من (براءة) يذكر تعالى للمؤمنين فضله عليهم وإحسانه لديهم في نصره إياهم في مواطن كثيرة من غزواتهم مع رسوله..».

وقد بدأت الآية بقوله: ﴿لقد﴾ التي تفيد التوكيد - اللام موطئة للقسم(٢) ، و﴿قد﴾ تفيد التحقيق، وإذا دخلت على الماضي أفادت التوكيد .

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)(٣) : «اللام في ﴿لقد﴾ هي لام توكيد، وتسمى لام الإبتداء... ويحتمل أن تكون جواباً لقسم محذوف».

فهنا يمتن الله على عباده بأنه نصرهم في مواطن كثيرة، والمواطن جمع موطن: «والموطن(٤) أصله مكان التوطن أي الإقامة، ويطلق على مقام الحرب وموقفها، أى نصركم في مواقع حروب كثيرة».

وكذلك نصركم في ﴿يوم حنين﴾ أي في غزوة حنين، و﴿حنين﴾: «اسم واد بين مكة والطائف»(٥) .

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)(٦) : «كانت فيه الوقعة بين المسلمين وهم

(١) تفسير القرآن العظيم : ٢/٣٤٣.

(٢) انظر : حاشية الصاوي على الجلالين ١/١٩٣.

(٣) البحر المحيط: ١/٣٩٦، وانظر معه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول: ٢/٣٢٢.

(٥) التحرير والتنوير : ١٠/١٥٥.

(٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٤٣٩، وانظر معه: معانى القرآن للفراء: ١/٤٢٩.

(٦) الكشاف: ٢/١٨١، وانظر معه: البحر المحيط: ٥/٣٩٣.

اثنا عشر ألفاً، الذين حضروا فتح مكة منضماً إليهم ألفان من الطلقاء، وبين هوازن وثقيف وهم أربعة آلاف فيمن ضامهم من أمداد سائر العرب، فكانوا الجم الغفير، فلما التقوا قال رجل من المسلمين: «لن نغلب اليوم من قلة».

فساءت رسول الله ﷺ: . . وذلك قوله: ﴿إذ أعجبتكم كثرتكم﴾ فاقتتلوا قتالاً شديداً، وأدركت المسلمين كلمة الإعجاب بالكثرة، وزل عنهم أن الله هو الناصر لا كثرة الجنود، فانهزموا حتى بلغ فَلُّهم مكة، وبقي رسول الله ﷺ وحده ثابت لايتحلحل، ليس معه إلا عمه العباس - رضى الله عنه - آخذ بلجام دابته، وأبو سفيان بن الحرث ابن عمه، وناهيك بهذه الواحدة شهادة صدق على تناهي شجاعته ورباطة جاشه ﷺ وماهي إلا آية من آيات النبوة، وقال: يارب أئتني بما وعدتني، وقال ﷺ للعباس - وكان صيِّتا - صيِّح بالناس فنادي الأنصار فخذاً فخذاً ، ثم نادى: ياأصحاب الشجرة ياأصحاب البقرة، فكروا عنَقاً واحداً وهم يقولون: لبيك لبيك ونزلت الملائكة عليهم البياض على خيول بُلْق، فنظر رسول الله ﷺ إلي قتال المسلمين، فقال[1] : هذا حين حمى الوطيس، ثم أخذ كفا من تراب فرماهم به ثم قال: انهزموا ورب الكعبة فانهزموا، قال العباس: لكأنى أنظر إلى رسول الله ﷺ يركض خلفهم على بغلته».

وتم النصر لرسول الله ﷺ، على أعدائه يوم حنين، وغنم المسلمون غنائم كثيرة في هذه الحرب، واستقرت دعوة الإسلام في هذه المنطقة وماحولها من بلاد العرب.

---

(١) هكذا نص الكتاب، وصحته - كما جاء في لسان العرب - «وقال النبي ﷺ في حنين : «الآن حمي الوطيس» وهي كلمة لم تسمع إلا منه، وهو من فصيح الكلام، عبر به عن اشتباك الحرب وقيامها على ساق» [اللسان : مادة (وطس)].

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ويوم حنين﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا .

فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر في هذه الآية وقفاً من أى نوع على أي لفظ منها .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿حنين-٢٥-لا ﴾؛ لأن ﴿إذ﴾ ظرف ﴿نصركم الله﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : «﴿حنين - لا ﴾؛ لأن ﴿إذ﴾ ظرف نصركم».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن قوله: ﴿ويوم حنين﴾ لايصح الوقف عليه؛ لأن ما بعده ظرف لقوله: ﴿نصركم الله﴾، وهذا معناه أن ﴿إذ﴾ بدل من قوله: ﴿يوم حنين﴾.

ويفهم المنع - أيضاً - من كلام النحاة فيقول العكبري[4] (٦١٦هـ) «قوله تعالى: ﴿ويوم حنين﴾ هو معطوف علي موضع (في مواطن) و﴿إذ﴾ بدل من ﴿يوم﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[5] : «. . . وقال ابن عطية: ﴿ويوم﴾ عطف

---

(١) المكتفى : ٢٩٢.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٤٨.

(٣) غرائب القرآن : ١٠/٥٥.

(٤) التبيان : ٢/٦٣٩.

(٥) البحر المحيط: ٥/٣٩٢.

على موضع قوله: ﴿في مواطن﴾ أو على لفظه بتقدير: وفي يوم فحذف حرف الخفض أ. هـ، و﴿إذ﴾ بدل من ﴿يوم﴾».

ويقول أبو السعود[1] (٩٨٢هـ) بمثل ما قال به العكبري وكلام النحاة يفيد أن قوله: ﴿ويوم حنين﴾ معطوف على موضع قوله: ﴿في مواطن﴾ أو على لفظه بتقدير: وفي يوم فحذف حرف الجر. وما بعده - وهو قوله: ﴿إذ أعجبتكم كثرتكم﴾ - بدل من ﴿يوم حنين﴾، ولايفصل بين البدل والمبدل منه بأى فاصل سواء كان زمنياً - كالوقف أو السكوت - أو لفظياً لأن البدل هو المقصود بالحكم.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا ؛ لأن ما بعد قوله: ﴿ويوم حنين﴾ - وهو قوله: ﴿إذ أعجبتكم كثرتكم﴾ - بدل من ﴿يوم حنين﴾.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «فإن قلت: كيف عطف الزمان على المكان، وهو ﴿يوم حنين﴾ على المواطن؟ قلت: معناه وموطن يوم حنين، أو في أيام مواطن كثيرة، ويوم حنين ويجوز أن يراد بالموطن الوقت، كمقتل الحسين، على أن الواجب أن يكون ﴿يوم حنين﴾ منصوباً بفعل مضمر لا بهذا الظاهر وموجب ذلك أن قوله : ﴿إذْ أعجبتكم﴾ بدل من ﴿يوم حنين﴾ فلو جعلت ناصبة هذا الظاهر لم يصح؛ لأن كثرتهم لم تعجبهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيراً في جميعها ، فبقى أن يكون ناصبه فعلاً خاصاً به إلا إذا نصبت ﴿إذ﴾ بإضمار اذكر».

---

(١) انظر: إرشاد العقل السليم : ٢/ ٢٦٢.

(٢) الكشاف : ٢/ ١٨١، وانظر معه: غرائب القرآن : ١٠/ ٦١، والتحرير والتنوير : ١٠/ ١٥٥.

وعبارة الزمخشري - رحمه الله - تفيد أن ما بعد قوله: ﴿ويوم حنين﴾ وهو قوله: ﴿إذْ أعجبتكم كثرتكم﴾ بدل منه، وهذا يفيد منع الوقف على المبدل منه دون البدل - كما ذكرنا من قبل - لأن البدل هو المقصود بالحكم، ومعنى هذا أن الوقف على قوله : ﴿ويوم حنين﴾ يمنع حصول الفائدة المرجوة من تخصيص ﴿يوم حنين﴾ بالذكر ؛ لأن الله تعالى خص ﴿يوم حنين﴾ بالذكر هنا لما فيه من العبرة؛ حيث هُزم المسلمون في أول الأمر لأنهم أعجبوا بكثرتهم التي لم يعهدوها من قبل في حرب من الحروب فلما رأوا هذه الكثرة قال بعضهم: «لن نغلب اليوم من قلة» فلما قالوا هذا وَكَلهم الله إلى كثرتهم فانهزموا، ثم لما التزموا بأمر الله ورسوله، وعادوا إلى القتال تحت لوائه ﷺ جاءهم النصر.

فهنا مزية ظاهرة لذكر هذا البدل، ولابد من ذكره رديفاً لقوله: ﴿ويوم حنين﴾ حتى يتم المعنى وتقع العبرة من هذا الدرس موقعها المقصود، لذا منع الوقف.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

موضع آخر للوقف الممنوع :

وفي هذه الآية منعت طبعة بعض المصاحف الوقف على قوله: ﴿مواطن كثيرة﴾ ؛ حيث قالت بذلك طبعة مصحف الملك الأولى وطبعة مصحف المدينة النبوية، وورد في علل الوقوف أيضاً، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

---

(١) البرهان: ١/ ٣٥٥.

فالإمام الداني[١] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الآية على أى لفظ منها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿كثيرة - ٢٥-ˡ ﴾؛ لأن ﴿ويوم﴾ عطف على موضع ﴿في مواطن﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٣] «﴿كثيرة.ˡ ﴾؛ لعطف الظرف على الظرف».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿كثيرة﴾ حسن، وقيل: كاف على إضمار فعل تقديره : - ونصركم يوم حنين - ، وليس بوقف إن جعل ﴿ويوم حنين﴾ معطوفاً على قوله: ﴿فى مواطن﴾، ومنهم من وقف على ﴿حنين﴾ ؛ لأن ﴿ويوم﴾ عطف على محل ﴿مواطن﴾ عطف ظرف زمان على ظرف مكان، وذلك جائز تقول: مررت أمامك ويوم الجمعة وهو جيد».

وكلام القراء هنا يفيد منع الوقف على قوله: ﴿كثيرة﴾؛ لأن ما بعده معطوف على قوله: ﴿في مواطن﴾، والمعطوف والمعطوف عليه متلازمان.

والتفصيل الوارد في عبارة الأشموني - رحمه الله - نرد عليه بما يأتي:

أولاً: وصف الوقف بالحسن على قوله: ﴿كثيرة﴾ يوحي بأن الواو في

---

(١) المكتفى : ٢٩٢.

(٢) علل الوقوف: ٥٤٧/٢.

(٣) غرائب القرآن: ٥٥/١٠.

(٤) منار الهدى: ١٦٣.

﴿ويوم حنين﴾ للاستئناف، ولم يقل به أحد وإنما كل النحاة يقولون - كما سنبين بعد قليل - : إن الواو عاطفة وحيث قيل بالعطف فلا مجال لحسن الوقف، كذلك وصفه بأنه كاف على إضمار فعل - تقديره: ونصركم يوم حنين - أيضاً مرده للعطف؛ ولذا يقول الأشموني : «وليس بوقف إن جعل ﴿ويوم حنين﴾ معطوفاً على قوله: ﴿في مواطن﴾».

وعلى هذا ، فالواضح فيها هو العطف، أي عطف قوله: ﴿ويوم حنين﴾ على قوله: ﴿في مواطن﴾.

ثانياً: سياق الآية قائم على تعداد نعم الله تعالي على عباده المؤمنين بالنصر في مواطن كثيرة، وهي الغزوات والسرايا التي كان يحارب فيها رسول الله ﷺ أعداءه، أو يرسل فيها بعض أصحابه، ومن أجل نعمه تعالى النصر الذي منحه الله لرسوله والمؤمنين في غزوة حنين بعد أن واجهوا الهزيمة بسبب فتنتهم بكثرتهم، ولكن الله ردهم إلى رسوله حين ناداهم: «أنا النبي لاكذب، أنا ابن عبد المطلب»، فاجتمع شملهم وحاربوا تحت راية رسول الله ﷺ فكان النصر حليفاً لهم، لذا فإن عدم الوقف أثناء هذه الآية هو الذي يجلى هذه النعم، ويظهر الفائدة من ذكرها.

ويفهم المنع - أيضاً - من كلام النحاة فيقول ابن الأنباري(١) (٥٧٧هـ): «﴿يوم﴾ منصوب بالعطف على موضع ﴿في مواطن﴾ وتقديره: ونصركم يوم حنين».

---

(١) البيان: ١/٣٩٦.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «قوله تعالى: ﴿ويوم حنين﴾ هو معطوف على موضع ﴿في مواطن﴾، و﴿إذ﴾ بدل من ﴿يوم﴾».

وقال أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢] : «.. وقال ابن عطية: ﴿ويوم﴾ عطف على موضع قوله: ﴿في مواطن﴾ أو على لفظه بتقدير : وفي يوم فحذف حرف الخفض أ. هـ، و﴿إذ﴾ بدل من ﴿يوم﴾».

ومن كلام النحاة يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿في مواطن كثيرة﴾؛ لأن ما بعدها معطوف على قوله: ﴿في مواطن﴾ أو على موضعه، والمعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر؛ لذا فلا يوقف على المعطوف عليه حتى يؤتى بالمعطوف.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في مواطن كثيرة﴾ لأن ما بعدها معطوف على ما قبلها، والعطف[٣] يوجب ذكر المعطوف والمعطوف عليه في الكلام، فلا يوقف على أحدهما دون الآخر، وتزداد أهمية الإتيان بالمعطوف عندما يكون العطف جاء لمزية خاصة - كما هنا - يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «... فلما أضيف اليوم إلى اسم مكان علم أنه موطن من مواطن النصر، ولذلك عطف بالواو؛ لأنه لو لم يعطف لتوهم أن المواطن كلها في ﴿يوم حنين﴾، وليس هذا المراد ولهذا فالتقدير: في مواطن كثيرة، وأيام كثيرة منها موطن حنين، ويوم حنين، وتخصيص ﴿يوم حنين﴾

---

(١) التبيان: ٢/٦٣٩.

(٢) البحر المحيط: ٥/٣٩٢.

(٣) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٤) التحرير والتنوير : ١٠/١٥٥ .

بالذكر من بين أيام الحروب، لأن المسلمين هُزموا في أثناء النصر، ثم عاد إليهم النصر، فتخصيصه بالذكر لما فيه من العبرة بحصول النصر عند امتثال أمر الله ورسوله ﷺ وحصول الهزيمة عند إيثار الحظوظ العاجلة على الامتثال».

ومن كلام الإمام ابن عاشور - رحمه الله - يتضح لنا أن العطف هنا جاء بالواو - التي لاتفيد ترتيباً ولا تعقيباً - ليرفع توهماً قد يتوهمه السامع - في حال عدم الإتيان به - أن المواطن كلها في ﴿يوم حنين﴾، وليس الأمر كذلك، وإنما يوم حنين من هذه الأيام وتلك المواطن، وإنما خصص بالذكر لما فيه من مزية خاصة به، ألا وهي حدوث الهزيمة في أول المعركة بسبب الفتنة التي ذكرناها من قبل.

فالعطف إذاً جاء لهدف خاص، ولابد من ذكر هذا المعطوف حتى يتم المعنى، ويحصل الغرض من الإتيان بذلك المعطوف لتتبين الدرس، ونأخذ العبرة، ولايتم ذلك عند الوقف على قوله: ﴿في مواطن كثيرة﴾ لذا لزم الوصل ومنع الوقف.

الموضع الثالث والرابع :

﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾﴾ [آية ٣١ المدثر].

إضاءة :

أول ما يتبادر إلى الذهن هذا السؤال : ماعلاقة هذه الآية بعنوان هذا الفصل؟ ثم بالآية السابقة؟

والجواب: العلاقة قوية بينهما، فالآية تتحدث عن الملائكة ومن الملائكة قد اتخذ الله جنداً يمد بهم أنبياءه وأولياءه في شتى أمورهم، وعلى رأسها المشاركة في جهاد الأعداء وتثبيت قلوب المؤمنين في ميادين القتال.

وأيضاً العلاقة قوية بين هذه الآية والآية السابقة، ففي الآية السابقة حديث عن جنود الله وهم الملائكة الذين أمد الله بهم رسوله ﷺ في غزوة حنين وفي هذه الآية حديث عن جنود الله الذين لايعلمهم إلا هو .

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «روى أنه لما نزلت ﴿عليها تسعة عشر﴾ قال أبو جهل لقريش : ثكلتكم أمهاتكم أسمع ابن أبي كبشة يخبركم أن خزنة النار تسعة عشر، وأنتم الدُّهْم[٢] أيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا برجل منهم؟ فقال أبو الأشد بن أسَيْد ابن كَلَدة الجمحي - وكان شديد البطش - أنا أكفيكم سبعة عشر فاكفوني أنتم اثنين فأنزل الله: ﴿وماجعلنا أصحاب النار إلا ملائكة﴾ أي ماجعلناهم رجالاً من جنسكم يطاقون».

ففي هذه الآية رد على الكفار الذين ظنوا أن خزنة جهنم من جنس الرجال يمكنهم التغلب عليهم، لكن هؤلاء الخزنة من الملائكة الذين أمدهم الله بقوة لايصل إلي حقيقتها خيال الإنسان.

---

(١) الكشاف: ٤/ ١٨٤ . وانظر معه: الجامع لاحكام القرآن: ١٩/ ٧٩.

(٢) الدُّهْم: العدد الكثير والجماعة من الناس (القاموس المحيط).

﴿وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا﴾ أي أن الله تعالى جعل عددهم ﴿تسعة عشر﴾ فتنة أي بلاء ومحنة للكفار «لأن بعضهم قال: بعضنا يكفي هؤلاء»[١] وقوله: ﴿ليستيقن الذين أوتوا الكتاب﴾ أي يعلمون أن ما أتى به النبي - عليه السلام - موافقاً لما في كتبهم»[٢] ؛ لأنهم يعلمون أن رسول الله ﷺ أمي فلم يقرأ كتبهم ولم يقرأها له أحد، فإذا أخبرهم بما في كتبهم تيقنوا من صدقه ﷺ ومن صدق ما في كتبهم ﴿ويزداد الذين آمنوا إيماناً﴾ «لأنهم كلما صدقوا بما يأتي في كتاب الله عز وجل زاد إيمانهم»[٣] . فالمؤمنون - لأنهم يعلمون أن نبيهم - ﷺ لم يقرأ الكتب السابقة - يزيد إيمانهم عندما يخبرهم رسولهم بما يوافق ما جاء في الكتب السابقة ﴿ولايرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون﴾ فأما الذين أوتوا الكتاب فلا يشكون في صحة ماجاء في كتابهم بسبب تطابق ما أخبر به القرآن لما عندهم، وكذلك لايشك المؤمنون عندما يطابق ما أخبر به القرآن ما في الكتب السابقة ﴿وليقول الذين في قلوبهم مرض﴾ «شك أو نفاق فيكون إخباراً بما سيكون في المدينة بعد الهجرة ﴿والكافرون﴾ المصرون على التكذيب ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾ أي أيّ شيء أراد بهذا العدد المستغرب استغراب المثل، وقيل: لما استبعدوه حسبوا أنه مثل مضروب»[٤] .

فعلى القول بأن السورة مكية يكون المراد بمرض القلوب هو الشك وقد

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٥.

(٢) السابق: نفس الموضع .

(٣) السابق: نفس الموضع، وانظر معه : معاني القرآن للفراء: ٢٠٤/٣.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١٠، وانظر معه: البحر المحيط : ٣٣٣/١٠، وروح المعاني: ٢١٦/٢٩.

كان مشـركو مكة كذلك، وإن أريد به النفاق تكن الآية إخبـاراً بغيب يظهر في المدينة بعد الهجرة، فيكون هذا إعجازا ويكون المراد بالكافرين على القول الأول هم مـشركـو مكة، وقـد كـانوا شـاكين، وعلى القـول الثاني يكـون اليهـود والنصارى.

﴿كذلك يضل الله من يشـاء ويهدى من يشاء﴾ أي كإضـلال أبي جهل وأمثاله ﴿يضل الله﴾ «أي يعمي ويخـزى ﴿من يشاء ويهدى﴾ أي ويرشد ﴿من يشاء﴾ كإرشاد أصحاب محمد ﷺ»[١] .

﴿وما يعلم جـنود ربك إلا هو﴾ أي وما يدري عدد مـلائكة ربك الذين خلقهم لتعـذيب أهل النار ﴿إلا هو﴾ أي إلا الله جل ثناؤه، وهذا جواب لأبي جهل حين قال: أما لمحمد من الجنود إلا تسعة عشر»؟[٢] .

﴿ومـا هي إلا ذكـرى للبـشـر﴾، يقـول أبو الـسـعـود (٩٨٢هـ)[٣] : «﴿وماهي﴾ أي سقـر، أو عدة خزنتها أو الآيات الناطقة بأحـوالها ﴿إلا ذكرى للبشر﴾ إلا تذكرة لهم».

وخلاصـة معنى هذه الآية: أن الله تعالي بـخبر عن خزنـة جهنم بأنهم ملائكة حـتى لايظن أحد من أشداء الرجـال أنهم رجال مثلهم يصـرعونهم إذا شاءوا، كلا بل إنهم ملائكة، لايتصور قوتهم إنسان عاقل، وكونهم تسعة عشر هذه فتنة وبلاء ومـحنة للكفار ليظنوا ماشـاءوا من الظنون، وليكون ذلك دليلاً

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ٨٠.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) إرشاد العقل السليم : ٥/ ٢١٠.

يوقن به أهل الكتاب من صحة إخبار النبي ﷺ بعددهم كما هو مذكور في كتبهم، أما المؤمنون فإنهم يزدادون إيماناً وتصديقاً بنبيهم وصحة ماجاء به، ولايشك أهل الكتاب والمؤمنون في شيء بعد ذلك مما يأتي به النبي ﷺ وليُظهر الذين في قلوبهم شك أو نفاق والكافرون - من مشركي مكة أو اليهود والنصارى - عجبهم من ذكر عدد خزنة جهنم، كما يعجب الإنسان من مثل عجيب فيُظهر استغرابه وعجبه.

هذا الإضلال الذي حدث لمشركي مكة كأبي جهل وغيره مثله يفعله الله لمن يشاء، وفي شأن الهداية يهدى الله من يشاء كأصحاب محمد ﷺ والمؤمنين، فهذه طلاقة القدرة لله تعالى، وما يعلم جنود ربك الذي أعدهم لتعذيب أهل النار إلا هو سبحانه، وما هي - أي سقر - إلا موعظة وعبرة لكل الناس.

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع في هذه الآية على قوله: ﴿إيماناً - والمؤمنون﴾ في طبعات المصاحف الأربعة فالمتفق عليه هنا موضعان: ﴿إيماناً - والمؤمنون﴾ .

أما قوله: ﴿ملائكة﴾ فالوقف ممنوع عليه في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي طبعة المدينة النبوية، وفي طبعة ليبيا.

وفيها موضع لم يرد في طبعة من طبعات المصاحف الأربعة، وإنما قال به بعض القراء كالسجاوندي والنيسابوري والأشموني وذلك الموضع هو قوله: ﴿كفروا﴾ .

وسأتحدث - بعون الله تعالي - عنها جميعاً في سياق واحد.

فالقراء يقولون بمنع الوقف على هذه المواضع السابقة كالداني (٤٤٤هـ)(١) الذي يقول: «﴿تسعة عشر [٣٠]﴾ كاف ومثله: ﴿.. بهذا مثلاً ..[٣١]﴾ ومثله: ﴿.. ويهدى من يشاء [٣١]﴾ ﴿.. إلا هو .. [٣١]﴾ تام ومثله: ﴿.. ذكرى للبشر [٣١]﴾ فالداني - رحمه الله - لم يذكر وقفاً من أى نوع على هذه الألفاظ ﴿ملائكة - كفروا - إيماناً - المؤمنون﴾، وهذا يفهم منه المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)(٢) : «﴿كفروا - ٣١-ˇ) لتعلق اللام ﴿والمؤمنون - ٣١-ˇ ﴾ كذلك».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)(٣) : «﴿كفروا-ˇ ﴾ لتعلق اللام ﴿والمؤمنون.ˇ ﴾ لذلك».

ويقول الأشموني(٤) - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - «﴿إلا ملائكة﴾ حسن «للذين كفروا» ليس بوقف لأن بعده لام كي، وهكذا لايوقف على شيء إلا ﴿مثلاً﴾ فلا يوقف على ﴿إيماناً﴾، ولا على : ﴿والمؤمنون﴾».

فكلام القراء - خصوصاً الداني - يتضح منه منع الوقف على هذه المواضع كلها، فالداني يمنع الوقف - في هذه الآية - على كل ما قبل قوله

---

(١) المكتفى : ٥٩٤.

(٢) علل الوقوف: ١٠٦٢/٣.

(٣) غرائب القرآن: ٨٥/٢٩.

(٤) منار الهدى: ٤٠٩.

﴿مثلاً﴾، وقد وافقه الأشموني في كل ما قال، ولم يخالفه إلا في موضع واحد وهو ﴿ملائكة﴾ حيث قال بأن الوقف عليه حسن.

والرأى - عندي - ماقال به الداني؛ لأن الآية كلها رد على قول أبي جهل وأمثاله من كفار مكة «أفيعجز كل مائة منكم أن يبطشوا بواحد منهم ثم تخرجون من النار؟»[1] فقال لهم الله : إن هؤلاء ليسوا رجالاً مثلكم ولكنهم ملائكة فلا وقف فيها إلى قوله: ﴿مثلاً﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[2] «ليستيقن الذين أوتوا الكتاب) لام كي وأصلها أنها لام الخفض؛ لأن المعنى: لاستيقان الذين أوتوا الكتاب ﴿ويزداد الذين آمنوا إيماناً﴾ عطف علي الأول وكذا (ولايرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون﴾ ثم أعيدت اللام، ولو لم يؤت بها لجاز».

ومن كلام ابن النحاس يفهم منع الوقف على قوله: ﴿كفروا﴾ لأن ما بعده لام كي - أي لام التعليل - فما بعده علة له ولايوقف على المعلول دون علته، وقوله: ﴿ويزداد الذين آمنوا إيماناً﴾ معطوف على الأول - ﴿ليستيقن﴾ - وقوله: ﴿ولايرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون﴾ معطوف كذلك على الأول، وكذلك قوله: ﴿وليقول الذين في قلوبهم مرض﴾ معطوف على الأول.

وعلى هذا، فالآيةكلها قائمة علي العطف، فقوله: ﴿وما جعلنا أصحاب

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٧٩/١٩.

(٢) إعراب القرآن: ٥/ ٧٠، وانظر معه: الكشاف: ٤/ ١٨٥، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١٠.

النار إلا ملائكة﴾ فـ ﴿ملائكة﴾ مفعـول ثان لـ ﴿جعل﴾ وقد منع الوقف عليه؛ لأن ما بعده مـعطوف على العامل فيه، وهو ﴿جعل﴾ الأولى، فـقوله: ﴿وما جعلنا عـدتهم إلا فتنة للذين كـفروا﴾ معطوف على ﴿جـعل﴾ الأولى، ثم ما جاء بعد ﴿ليستيقن﴾ متعلق بالجعل.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «﴿ليـستيقن الذين أوتوا الكتاب﴾ متعلق بالجعل على المعنى المذكور، أي ليكتسبوا اليقين بنبوته - ﷺ».

وعلى هذا، فالوقف ممنوع على قوله: ﴿ملائكة﴾ ؛ لعطف ما بعده على العـامل في ﴿مـلائكة﴾ النصب، وهو الفـعل ﴿جـعل﴾، والوقف ممنوع على قـوله: ﴿كـفـروا﴾ ، لأن ما بعـده علة لمـا قبلـه، والوقف ممنوع على قـوله: ﴿إيماناً﴾؛ لأن مـا بعده وهو قولـه ﴿ولا يرتاب﴾ معطوف على ﴿ليـستـيقن﴾ ، والوقف ممنـوع على قـولـه: ﴿المؤمنون﴾؛ لأن مـا بـعـده مـعطوف - وهو ﴿وليقـول﴾ - على ﴿ليستـيقن﴾ ايضاً؛ لأن كل هذه الأفـعال: ﴿ليستـيقن - ويزداد - ولا يرتاب - وليقول﴾ مكونات تعليل جَعْل عِدّة خزنة جهنم فتنة، فلا يجوز الوقف من أول الآية حتى قوله: ﴿مثلاً﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذه المواضع جميعها حيث إن الآية كلها جـاءت رداً على ما قـاله أبو جهل وأمثـاله حين نزل قوله: ﴿عليـها تسعة عـشر﴾ - كما ذكـرنا من قبل - وقد بدأت الآية بأسلوب القـصر ﴿وما جعلنا أصحاب النار إلا مـلائكة﴾ «وصيغة القصر تفيد قلب اعـتقاد أبي جهل وغيـره ما توهموه، وتظاهروا بـتوهمه أن المراد تـسـعة عشـر رجلاً، فطمع أن

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١٠.

يخلص منهم هو وأصحابه بالقوة، فقد قال أبو الأشد بن أسيد الجمحي: لايبلغون ثوبي حتى أجهضهم عن جهنم أي أنحيهم»[1] .

فهذا قصر طريقة النفي والاستثناء، ليفيد التأكيد، وليناسب المقام لأن المقام مقام إنكار من قريش وتحدٍّ لما جاء به القرآن، ثم عطف على هذا القصر قصراً آخر مثله، وهو : ﴿وماجعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا﴾، يقول ابن عاشور[2] (١٣٩٤هـ): «فقوله: ﴿وما جعلنا عدتهم﴾ تقديره: وما جعلنا ذكر عدتهم إلا فتنة، ولاستيقان الذين أوتوا الكتاب، وازدياد الذين آمنوا إيماناً، واضطراب الذين في قلوبهم مرض، فيظهر ضلال الضالين، واهتداء المهتدين، فالله جعل عدة خزنة النار تسعة عشر لحكمة أخرى غير ما ذكر هنا اقتضت ذلك الجعل يعلمها الله».

فالله تعالى جعل عدة خزنة جهنم تسعة عشر فتنة للذين كفروا لعلة مكوناتها: استيقان الذين أوتوا الكتاب، وازدياد إيمان المؤمنين، وانتفاء الارتياب الذي قد يحدث من الفريقين، وقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلاً .

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «فإن قلت: قد علل جعلهم تسعة عشر بالاستيقان، وانتفاء الارتياب، وقول المنافقين والكافرين ماقالوا، فهب أن الاستيقان وانتفاء الارتياب يصح أن يكونا غرضين، فكيف صح أن يكون قول

(١) التحرير والتنوير : ٢٩/ ٣١٤.

(٢) السابق : نفس الموضع .

(٣) الكشاف : ٤/ ١٨٥.

المنافقين والكافرين غرضاً؟ قلت: أفادت اللام معنى العلة والسبب، ولايجب في العلة أن تكون غرضاً، ألا ترى إلى قولك: خرجت من البلد لمخافة الشر، فقد جعلت المخافة علة لخروجك وماهي بغرضك».

فقول الزمخشري السابق يفهم منه أن القرآن قد علل جعلهم تسعة عشر بالاستيقان وما بعده، ليفيد أن قوله: ﴿ليستيقن﴾ وما عطف عليه مشترك في العلة وفي تكوينها أي أن العلة مكونة من الاستيقان وما بعده وهذا يجعل الوقف ممنوعاً من بداية الآية حتى قوله: ﴿مثلاً﴾ ليتم المعنى ويفهم المقصود. والله أعلم .

* * *

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على سبعة مواضع للوقف الممنوع، منها المتفق عليه والمختلف فيه، وقد ذكرت ذلك في موضعه؛ والآن نتحدث - بعون من الله - عن السمات الجامعة بين هذه المواضع ونجملها فيما يأتي :

(أ) الاتفاق في الموضوع: فهذه الآيات تتحدث عن الجهاد في سبيل الله، وإمداد الله تعالى لنبيه بالملائكة ليتحقق النصر.

١- ففي الآية الأولى : حديث عن غزوة بدر الكبرى، وكيف أعد الله اللقاء بين الفريقين، لينصر دينه - على قلة في العدد والعدة - ويهزم الشرك وأهله - على كثرة في العدد والعدة - ، فالالتقاء بين الفريقين على غير موعد لم يكن ليحدث لولا أن الله أراده ودبره.

٢- وفي الآية الثانية: حديث عن غزوة حنين، التي نصر الله فيها نبيه ﷺ بعد أن هزموا في أول المعركة بسبب الإعجاب بالكثرة التي لم يعهدها المسلمون في حروبهم السابقة.

٣- وفي الآية الثالثة : حديث عن الملائكة الذين كانوا من عوامل النصر حيث يمد الله بهم أنبياءه وأولياءه في معاركهم، كما حدث في (بدر) و(حنين) فهم جند الله ﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾ .

(ب) اتفقت هذه المواضع في علة منع الوقف: ففي الآية الأولى منع الوقف لعلة العطف بـ (لكن) - التي تفيد الاستدراك - .

وفي الثانية : كان المنع من الوقف على ﴿كثيرة﴾ لعله العطف أيضاً.

وفي الآية الثالثة : منع الوقف على : ﴿ملائكة﴾، وعلى ﴿إيمانا﴾ وعلى ﴿المؤمنون﴾ لعلة العطف كذلك - كما بينا ذلك في وضعه - .

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فإني أجملها فيما يلي:

(أ) مع الاتفاق في الموضوع والحديث عن الملائكة ، في هذه الآيات لكن هنا اختلافاً وقع في نظم هذه الآيات نجمله فيما يأتي:

١- في الاية الأولى : بدئ الحديث بـ ﴿إذْ﴾ التي تدل على أن الله يذكرهم بنعمه عليهم؛ إذ المعنى : ﴿واذكروا أذ أنتم﴾ أي تذكروا هذه النعمة التي أنعم الله بها عليكم ﴿إذ﴾ جمع بينكم وبين عدوكم على غير موعد في مكان واحد، وأنتم على جانب الوادى القريب من المدينة وهم على جانب الوادى البعيد منها، ولو تواعدتم على هذا اللقاء في هذا المكان لاختلفتم في الميعاد، ولكن الله دبر هذا اللقاء بينكم لامر قدره أزلاً، وهو نصر النبى ﷺ وأصحابه وهزيمة الكفار وتأمل هذه الألفاظ :﴿إذ - أنتم بالعدوة الدنيا - وهم بالعدوة القصوى - والركب أسفل منكم - ولو تواعدتم لاختلفتم في الميعاد﴾.

٢- وفي الآية الثانية : كان البدء بقوله: ﴿لقد نصركم الله﴾ باللام الموطئة للقسم، و﴿قد﴾ التي تفيد التوكيد عند دخولها على الفعل الماضى.. لم هذا التوكيد ؟

والجواب : لأنه تعالى يتحدث عن معركة هزم فيها المسلمون أولاً بسبب الإعجاب بالكثرة، فكان البدء هكذا، ليقول الله لنا : إنه هو الذي أعطى النصر للمسلمين في معارك كثيرة، وفي المعركة التي هزم فيها المسلمون أولا وهي: (حنين) لم يترك المسلمين وإنما أمدهم بالنصر بعد أن استوعبوا الدرس، ورجعوا إلى الله ورسوله؛ لأن نصر الله لعباده المؤمنين لايأتى بسبب كثرة

سلاح ولا عدد، وإنما بحسن الثقة في الله والاعتماد عليه مع الأخذ بالأسباب وتأمل هذه الألفاظ : ﴿لقد - نصركم الله - في مواطن كثيرة - ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم - فلم تغن عنكم شيئاً ﴾.

٣- وفي الآية الثالثة: كان البدء بأسلوب القصر بطريق النفي والاستثناء؛ لأن الآية ترد على إنكار المنكرين وتحدى المتحدِّين لله ولرسوله عندما نزل قوله تعالى: ﴿عليها تسعة عشر﴾ فقال المشركون ما قالوا، فجاءت الآية - ردا لما توهموه - مبتدئة بالقصر الذي يقلب اعتقاد الكفار ويبطله؛ ليثبت ضده، ثم يتحدث عن الملائكة، وعن الحكمة في هذا العدد الذي كان سبباً في قول المشركين ما قالوا. وتأمل هذه الألفاظ: ﴿وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة - وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا - ليستيقن الذين أوتوا الكتاب - ويزداد الذين آمنوا إيماناً - ولايرتاب . . - وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون - وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾.

(ب) اختلفت علة منع الوقف في بعض هذه المواضع فيما يأتي:

١- في الآية الثانية : جاءت علة المنع من الوقف على (حنين) لأن قوله: (إذ) بدل من يوم، ولايوقف على المبدل منه حتى يؤتى بالبدل.

٢- في الآية الثالثة: جاء المنع من الوقف على قوله: ﴿كفروا﴾ لأن ما بعده علة لما قبله؛ لأن اللام لام التعليل.

* * *

الباب الثاني

ما اختُلف في منع الوقف عليه
في طبعات المصاحف الأربعة

* * *

الفصل الأول

أسئلة وأجوبة

* * *

الموضع الأول :

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ۝ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [البقرة].

إضاءة :

المفردات : الخمر : «ما أسكر من عصير العنب؛ لأنها خامرت العقل، والتخمير: التغطية يقال: خَمَّر وجهه، وخمِّر إناءك والمخامرة: المخالطة»[1]. فالمادة تدور حول التغطية والستر.

الميسر : «اللعب بالقداح .. وفي التنزيل العزيز: ﴿يسألونك عن الخمر والميسر﴾ قال مجاهد : كل شيء فيه قمار فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز»[2].

الإثم: «الذنب، وقيل: هو أن يعمل ما لا يحل له»[3].

العفو: «وقوله تعالي: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ قال أبو إسحاق: العفو: الكثرة والفضل، فأمروا أن ينفقوا الفضل إلى أن فرضت الزكاة»[4].

والمعنى : روى الواحدي: (٤٦٨هـ) بسنده إلى عمر بن الخطاب - رضي

---

(١) لسان العرب : مادة (خمر).

(٢) السابق: مادة (يسر).

(٣) السابق: مادة : (أثم).

(٤) السابق: مادة (عفا).

الله عنه - قال[1] : «اللهم بيِّن لنا في الخمر بيـاناً شافياً فنزلت الآية التي في البقرة ﴿يسـألونك عن الخمر والميـسر﴾ فـدعى عمر فقرئت عليـه، فقال: اللهم بين لنا في الخـمر بياناً شـافيـاً فنزلت الآية التي في النسـاء ﴿ياأيهـا الذين آمنوا لاتقربوا الصـلاة وأنتم سكارى..[2] الآية﴾ فكان منادى رسـول الله ﷺ إذا أقام الصلاة ينادى: لايقـربن الصلاة سكران، فدعى عمر فقرئـت عليه فقال: اللهم بين لنا في الخمـر بياناً شافـياً، فنزلت هذه الآية: ﴿إنما الخمر والميـسر﴾ فدعى عمر فقرئت عليه، فلما بلغ ﴿فهل أنتم منتهون﴾[3] قال عمر: انتهينا».

فهذا الحـديث يدل على أن الخمر قد حرمت على مـراحل؛ لأنها كانت شائعة في الجاهلية قبل الإسلام، يشربها الكبير والصغير وكل طوائف المجتمع؛ فهي عادة مألوفـة لكل طبقات المجتمع ولم ينج منها إلا نفـر قليل؛ لذا عالجها الإسلام معـالجة تربوية تقتلعها من جـذورها بدون تمرد من المجتمع؛ لذلك لما نزل التحريم النهـائى بآية المائدة قال المسلمون : انتهـينا يارب وألقى الناس بها في طرقات المدينة.

وأما المنافع فهي : الأرباح التـجارية من البيع و الشراء بالنسبـة للخمر، وأما الميسر فإن المنفعة فيه فإنهـا تتمثل في انتفاع الفقراء بلحم الناقة التي تذبح، فكانت الفائدة عـائدة على المجتمع وعلـى اللاعبين الفائزين؛ حـيث يحصلون على المال بدون عناء ولا تعب.

أما السـؤال عن الإنفاق فقد جاء على لسـان معاذ بن جبل وثعلبة - كما

---

(١) أسباب النزول: ١٧٠، وانظر معه: تفسير القرآن العظيم: ٢٥٦/١.

(٢) النساء: آية ٤٣.

(٣) المائدة : آية ٩٠.

يروى ابن كثير (٧٧٤هـ)[١] : «أنهما أتيا رسول الله - ﷺ فقالا : يارسول الله إن لنا أرقاء وأهلين [فماذا ننفق][٢] من أموالنا فأنزل الله ﴿ويسألونك ماذا ينفقون﴾».

فقد بين الله تعالى كيفية الإنفاق بقوله: ﴿قل العفو﴾ أي أنفقوا الفضل أى ما زاد على حاجاتكم الضرورية ﴿كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة﴾ «أي كما فصل لكم هذه الأحكام وبينها وأوضحها كذلك يبين لكم سائر الآيات في أحكامه ووعده ووعيده، لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة» .

والتفكر يكون في الدنيا من حيث الفناء والزوال، وفي الآخرة. حيث البقاء والنعيم المقيم أو العذاب الأليم، ونحو ذلك.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿تتفكرون﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني (٤٤٤هـ) يقول[٣] : «﴿.. أكبر من نفعهما [٢١٩) تام وقيل: كاف[٤] ، وكذلك: ﴿.. قل العفو.. [٢١٩]، وكذلك: ﴿.. في الدنيا

(١) تفسير القرآن العظيم: ١/٢٥٦.

(٢) ما بين القوسين زيادة.

(٣) المكتفى : ١٨٤ .

(٤) هو كاف عند ابن الأنباري (الإيضاح ١/ ٥٥٠) وصالح عند ابن النحاس: (القطع: ١٨٦).

والآخرة. . . [٢٢٠]﴾.

ويفهم من كلام الداني منع الوقف على قوله: ﴿تتفكرون﴾.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿تتفكرون - ٢١٩ ﴾ لتعلق الجار». أي أن قوله ﴿في الدنيا والآخرة﴾ متعلق بقوله: ﴿تتفكرون﴾؛ لذا منع الوقف عليه.

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري-[٢] : «﴿تتفكرون﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده متعلق به؛ لأنه في موضع نصب بما قبله وهو ﴿تتفكرون﴾ أو متعلق بقوله: ﴿يبين الله﴾، فعلى هذين الوجهين لايوقف على ﴿تتفكرون﴾؛ لأن في الوقف عليه فصلاً بين العامل والمعمول ﴿والآخرة﴾ تام».

ومن كلام الأشموني - رحمه الله - يفهم المنع من الوقف علي قوله : ﴿تتفكرون﴾؛ لأن في ذلك فصلاً بين العامل ﴿تتفكرون﴾ وبين المعمول ﴿في الدنيا والآخرة﴾؛ لذا يقول: إن الوقف على قوله: ﴿والآخرة﴾ تام، وبهذا قال الداني[٣] ، والأنصاري[٤] أما ابن الأنباري (٣٢٨هـ) فإن الوقف عنده على قوله: ﴿والآخرة﴾ حسن[٥] .

---

(١) علل الوقوف: ١/ ٣٠١.

(٢) منا رالهدى: ٥٩.

(٣) المكتفى : ١٨٤.

(٤) انظر: المقصد لتلخيص مافي المرشد: ٥٩.

(٥) انظر: الإيضاح : ١/ ٥٥٠.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً فيقول الزجاج[(١)] (٣١١هـ): «يجـوز أن يكون ﴿في الدنيا والآخـرة﴾ من صلة ﴿تتـفكرون﴾ المعنى: لعلكم تتفكرون في أمر الدنيا وأمر الآخرة، ويجوز أن يكون ﴿في الدنيا والآخرة﴾ من صلة ﴿كذلك يبـين الله لكم الآيات﴾ أي يبين لكم الآيات في أمر الدنيـا وأمر الآخرة لعلكم تتفكرون﴾.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[(٢)] : «﴿في الدنيا والآخرة﴾ جار ومجرور في موضع نصب، وفي الفـعل الذي يتعلق به وجهان: أحدهمـا: أنه يتعلق بـ ﴿تتفكرون﴾. والثـاني : أنه يتعلق بـ﴿يبين﴾، وتقـديره: يبين الله لكم الآيات في الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون».

ويقول العـكبري (٦١٦هـ)[(٣)] : «قوله تـعالى: ﴿في الدنيـا والآخرة﴾ ﴿في﴾ متعلقة بـ ﴿تتفكرون﴾، ويجوز أن يتعلق بـ ﴿يبين﴾».

ويقـول أبو حيـان (٧٤٥هـ)[(٤)] : «﴿في الدنيـا والآخرة﴾ الأحـسن أن يكون ظرفاً للتـفكر ومتعلقـاً به، ويكون توضيح الآيات لرجاء التـفكر في أمر الدنيا والآخرة مطلقـاً لابالنسبة إلى شيء مخصوص من أحوالـها، بل ليحصل التفكر فيما يعن من أمرهما».

هذا ، وكلام النحاة يفيد أن قوله: ﴿في الـدنيا والآخرة﴾ متعلق بقوله:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٩٤.

(٢) البيان : ١/ ١٥٤ وانظر معه: الكشاف : ١/ ٣٦٠ وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣١٠.

(٣) التبيان: ١/ ١٧٧.

(٤) البحر المحيط: ٢/ ٤٠٩.

﴿تتفكرون﴾؛ لأنه العامل في الجار والمجرور، والوقف علي قوله: ﴿تتفكرون﴾ يؤدى إلي الفصل بين العامل ومعموله - كما قلت من قبل - .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿تتفكرون﴾ لأن الوقف عليه لايفيد المعنى المطلوب؛ لأن الفعل يحتاج إلى شيء يقع عليه، وقوله: ﴿في الدنيا والآخرة﴾ معمول لهذا الفعل، وهذا المعمول في محل نصب - كما يقول ابن الأنباري[١] (٥٧٧هـ)، والأشموني[٢] وغيرهما - فالوقف على هذا الفعل يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله، وهذا يفسد المعنى.

أضف إلى هذا أننا لو أجزنا الوقف على هذا الفعل ﴿تتفكرون﴾ نجيز تبعاً لذلك البدء بالجار والمجرور، والبدء بهما قبيح؛ لأنهما لابد لهما من متعلَّق يتعلقان به، وا لبدء بهما لايتيح لهما ذلك.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[٣] : - في معرض الحديث عن عطف الجمل، وأهمية توخى المعنى في هذا العطف - : «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات ا لفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وعبارة الإمام عبد القاهر - رحمه الله - تدلنا على أن المفعول والظرف

---

(١) البيان: ١/ ١٥٤.

(٢) منار الهدى: ٥٩.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

وسائر معمـولات الفعل التي تأتي بعده لايمكن فصلها عن الجـملة وأن تجعلها كلاماً مستقلاً يمكن البدء به، وهذا يوجب الوصل.

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿في الدنيا والآخرة﴾ إما أن يتعلق بـ ﴿تتفكرون﴾ فيكون المعنى: لعلكم تتفكرون فيما يتعلق بالدارين فتأخذون بما هو أصلح لكم، كـما بينت لكـم أن العفـو أصلح من الجهـد في النفقـة، أو تتفكرون في الدارين فتؤثرون أبقاهمـا وأكثرهما منافع، ويجوز أن يكون إشارة إلى قوله: ﴿وإثمهـما أكبر من نفعـهما﴾ لتتفكروا في عـقاب الإثم في الآخرة والنفع في الدنيا حـتى لاتختاروا النفع العاجل على النجاة مـن العقاب العظيم وإما أن يتعلـق بـ (يبين) على معنى: يبين لكم الآيات في أمر الدارين، وفـيما يتعلق بهما لعلكم تتفكرون».

وكلام الزمـخشري - رحـمه الله - يفـيد تعلق ﴿في الدنيـا والآخرة﴾ بقوله: ﴿تتفكرون﴾ وهذا التعلق به يتم المعنى، وبدونه يكون المعنى ناقصاً.

ولكن ابن عاشور (١٣٩٤هـ) - رحمـه الله - يؤكد على تعلق قوله: ﴿في الدنيا والآخرة﴾ بقوله ﴿تتفكرون﴾ وحده دون غيره، حيث إن التفكر مظروف ﴿في الدنيا والآخرة﴾، وقوله: ﴿في الدنيـاوالآخرة﴾ ظرف له، وذلك أليق بالمعنى، وقد علل ابن عاشور لاختياره هذا بقوله[٢] : «وقوله: ﴿في الدنيا والآخرة﴾ يتعلق بـ ﴿تتفكرون﴾ لا بـ ﴿يبين﴾؛ لأن البـيان واقع في الدنيا فقط والمعنى: ليـحصل لكم فكر أي علم في شئون الدنيا والآخرة وما سوى هذا تكلف».

---

(١) الكشاف: ١/ ٣٦٠. وانظر معه إرشاد العقل السليم: ١/ ١٦٨.

(٢) التحرير والتنوير : ٢/ ٣٥٣.

والرأى عندى ما قاله ابن عاشور ، حيث إن التعلق بأقرب مذكور أولى وأقرب مذكور يتعلق به قوله: ﴿في الدنيا والآخرة﴾ هو قوله ﴿تتفكرون﴾، والتفكر صالح لأن يكون في أمر الدنيا وأمر الآخرة بخلاف البيان فلا يكون إلا في الدنيا. هذا ، وقد سبق ابن عاشور إلى القول بهذا : الإمام أبو حيان[1] (٧٤٥هـ) (رحمه الله).

الموضع الثاني والثالث:

﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۝ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ۝ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝﴾ [الآيات من ٣٦ - ٤٠ الحجر].

الموضع الثالث والرابع :

﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۝ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ۝ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝﴾ [الآيات من ٧٩ - ٨٣ من سورة ص].

إضاءة :

هذه المواضع الأربعة تصور موقف إبليس اللعين، وهو يسأل ربه أن يمهله ليقوم بإغواء بنى آدم بعد أن صدر الحكم عليه من الله تعالى باللعن والطرد من رحمته، فأجابه الله تعالى بإمهاله ﴿إلى يوم الوقت المعلوم﴾، وهذه المواضع لما كانت تتحدث عن موقف واحد جمعت بينها في الدراسة، وإن كان بينها

---

(١) البحر المحيط: ٢/٤٠٩.

اختلاف في ترتيب ورودها في القرآن الكريم، فالموضعان الأولان: (الثاني والثالث) من الحجر، والموضعان الآخران: (الثالث عشر والرابع عشر) من سورة (ص)، وقد احتفظت للموضعين الآخرين (الثالث عشر والرابع عشر) بنفس ترقيمهما وترتيبهما في الفصل الأول؛ حتى لايحدث لبس في الحصر والترقيم اللذين اتبعا في حصر وترقيم هذه المواضع.

المفردات:

﴿أنظرني﴾ : أخرني، وفي القاموس[1] : «وأنظره: أخره». ﴿يوم يبعثون﴾: البعث: الإحياء بعد الموت، ﴿أغويتني﴾: أضللتني «غوَى : يَغْوِى، وغَوِي غَوَايَة.. ضل»[2] ، فالإغواء: الإضلال. ﴿لأزينن﴾ التزيين : التحسين «الزّين: خلاف الشين»[3] .

والمراد : لأحسنن لهم الفاحشة والمعصية.

والمعنى: هذه الآيات تصور موقف إبليس أمام ربه، بعد أن أصدر الله عليه حكمه باللعنة والطرد من رحمته سأل ربه قائلاً: رب أمهلني وأخرني ولاتمتني إلى يوم البعث، وهو في سؤاله هنا يريد الهروب من الموت مطلقاً، فأجابه الله دون أن يستجيب له، وإنما الإجابة هنا من قبيل الإخبار بأنه سبق في علم الله الأزلى أنه من المؤخرين ﴿إلى يوم الوقت المعلوم﴾ وهو يوم النفخة الأولى، فلما أخبره الله تعالى بما سبق في علمه قال اللعين: رب بسبب

---

(١) القاموس المحيط: مادة (نظر).

(٢) السابق: مادة (غوى).

(٣) لسان العرب: مادة (زين).

ماخيبتني عند رفضي السجود لآدم لأحسنن لذريته الفاحشة ولأضلنهم أجمعين إلا من أخترته من عبادك المخلصين الذين أخلصتهم لعبادتك ، فصاروا في كنفك وحفظك فلن أصل إليهم بغواية ولا إضلال.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من المنظرين، أجمعين﴾ [الحجر: ٣٧، ٣٩]، [ص: ٨٠، ٨٢] في ط. مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف أيضاً.

فالسجاوندي ـ ٥٦٠هـ) يقول[١] : ﴿من المنظرين -٣٧-لا ﴾ لتعلق إلى». ويقول أيضاً[١] : ﴿أجمعين - ٣٩-لا ﴾ للاستثناء».

هذا فيما يتعلق بالموضعين الأولَين، أما فيما يتعلق بالموضعين الآخرَين فيقول[٢] : «﴿المنظرين - ٨٠-لا ﴾؛ لتعلق إلى»، ويقول[٢] : «﴿أجمعين - ٨٢-لا) للاستثناء».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - «﴿من المنظرين - ٣٧- ليس بوقف؛ لتعلق إلى بما قبلها».

ويقول أيضاً[٣] : ﴿أجمعين - ٣٩- ﴾ ليس بوقف، وإن كان رأس آية للاستثناء بعده، ولايفصل بين المستثنى، والمستثنى منه بفاصل». وهذا ينطبق على الموضعين الآخرين .

---

(١) علل الوقوف : ٢/ ٦٣١.

(٢) السابق: ٣/ ٨٧٦.

(٣) منار الهدى: ٢٠٩.

أما النحاة فلم يعرضوا لهـذين الموضعين نظراً لوضوح تعلق الجار بما قبله في الأول ﴿من المنظرين - إلى﴾. والاسـتثناء في الثاني: ﴿اجـمعين - إلا﴾، وقد رجـعت في هذا إلى الفراء (٢٠٧هـ)[١]، والزجاج[٢] (٣١١هـ)، وابن النحاس[٣] (٣٣٨هـ)، وابن الأنباري[٤] (٥٧٧هـ) والعكبري[٥] (٦١٦هـ) فلم أجد شيئاً، اللهم إلا ما قاله الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - حيث يقول[٦] : «جمهور النحويين على أن ما قبل ﴿إلا﴾ يعمل فيما بعدها إذا كان مـا بعدها واحداً من ثلاثة: مسـتثنى، ومستـثنى منه، تابعاً للمسـتثنى منه».

وبناءً على هذا فإن المستثنى معمول، والعامل في المستثنى منه عامل فيه، وهو قـوله: ﴿لأزينن لهم ولأغوينهم﴾ في الأول. [الحـجر: ٣٩]، والثـاني: ﴿لأغوينهم [ص: ٨٢]. ولايفصل بين العامل ومعموله.

هذا، والبلاغيـون يؤيدون منع الوقف هنا: أما في الأول: ﴿من المنظرين إلى يوم الوقت المـعلوم﴾؛ فـذلك لتـعلق الجـار والمجـرور ﴿إلي يوم الوقت المعلوم﴾ بما قبله ﴿من المنظرين﴾، وذلـك لحاجة الجار والمجرور إلى مـا قبله، وحاجة ما قبله إليه، ليتم المعنى.

---

(١) انظر: معاني القرآن: ٨٩/٢، ٤١٢/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٨١/٣، ٣٤١/٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن : ٣٨١/١، ٤٧٣/٣.

(٤) انظر: البيان : ٦٩/٢، ٣١٩/٢.

(٥) انظر: التبيان : ٧٨١/٢، ١١٠٧/٢.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسـم الأول: ١/ ٢٣٠.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل، وأهمية توخي المعنى في هذا العطف - : «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وكلام الإمام عبد القاهر يدلنا على أن متعلقات الفعل وما يشبهه من جار ومجرور وظرف ونحو ذلك، لايمكن إفراده عن الجملة وأن تجعله كلاماً جديداً، وهذا يوجب الوصل ويمنع الوقف.

أما في الثاني: ﴿لأغوينهم أجمعين * إلا عبادك منهم المخلصين﴾ فإن ابن عاشور (١٣٩٤هـ) يقول[٢] : «وجعل المغْوَيْن هم الأصل واستثنى منهم عباد الله المخلصين؛ لأن عزيمته منصرفة إلى الإغواء فهو الملحوظ ابتداء عنده على أن المغْوَيْن هم الأكثر، وعكسه قوله تعالى : ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك﴾[٣] والاستثناء لايُشعر بقلة المستثنى بالنسبة للمستثنى منه ولا العكس».

وعبارة ابن عاشور - رحمه الله - تفيد أن المستثنى منه هم الذين وقعت عليهم غواية إبليس، وهم الأصل عنده؛ ولذا بدأ بهم ثم استثنى منهم عباد الله المخلصين، وأهمية الاستثناء تأتى هنا في إنقاذ السامع من أن يتطرق إلى

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) التحرير والتنوير : ١٤/٤٩.

(٣) من الآية : ٤٢. الحجر.

نفسه أن غـواية إبليس سوف تشمل الناس جميعاً، فلما نسارع بهـذا الاستثناء ندخل الأمن في نفس المؤمن، وننقذه مما قد يتطرق إليها من ذلك العموم الذي يفيده قوله: ﴿أجمعين﴾، وإبليس - عليه اللعنة - قد أقسم في الآيتين: - في الأولى ﴿لأزينن لهم فـي الأرض ولأغـوينهم﴾، وفي الثـانيـة: ﴿فـبعـزتك لأغوينهم﴾ - ليغـوين جميع بنى آدم، والتعبيـر بـ ﴿أجمعين﴾ يدخل في نفس السامع مـا ذكرته آنفـاً؛ لذا كانت المسارعـة بذكر المستثنى بـ ﴿إلا﴾ مخـرجة للسامع والقـارئ من هذه المحنة. لذا كان منع الوقف على قوله: ﴿أجـمعين﴾ إنقاذا للمؤمن مما قد يتطرق إلى نفسه، ومسـارعة إلى تقديم البشارة إليه بالنجاة من وسوسة الشيطان وإغوائه.

ومـعلوم أن المستـثنى يُعـد معـمولاً لمـا قبل ﴿إلا﴾ ؛ لذا يلزم الإتيـان بالمعـمـول مع العـامل فـيـه؛ حـتى يتم المعنى، لكـن في حـالة الوقف على ﴿أجمعين﴾ نكون قـد فصلنا بين المستثنى وهو قوله: ﴿عبـادك﴾ وبين المستثنى منه وهو الضمـير في قـوله: ﴿لأزينن لهم ولأغوينهم﴾ في الأولى: [الحـجر: ٣٩] وفي الثـانيـة: ﴿لأغـوينهم﴾: [ص: ٨٢]، وهذا الـفـصل الزمني الذي يسـتغـرقـه الوقف على ﴿أجـمعين﴾ يلقى فـي روع المؤمن أن الإغواء سـوف يدركه؛ لذا كان الوقف على ﴿أجمعين﴾ يؤخر هذه البشرى بمقدار زمن الفصل السكوتي بين كلمتي ﴿أجمعين﴾ وقوله: ﴿إلا عبادك...﴾، «وللزمن في علم البلاغة ميزان دقيق حساس، ذو شأن عظيم»[(١)] .

---

(١) من مقال للأستاذ الدكتور : عبـد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٥٩ العدد ١٠ (شوال ١٤٢١هـ/ يناير ٢٠٠١م ص: ٥٤).

الموضع الرابع والخامس :

﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ۝ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ۝ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ۝ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ۝ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ۝﴾ [الآيات من ٥٧ - ٦٢ الحجر].

إضاءة :

المفردات : (الخطب): «الشأن أو الأمر صغر أو عظم، وقيل: هو سبب الأمر يقال: ما خطبك؟ أي ما أمرك؟ وتقول: هذا خطب جليل وخطب يسير، والخطب: الأمر الذي تقع فيه المخاطبة والشأن والحال»[1] ﴿من الغابرين﴾: أي الباقين في العذاب، قال ابن منظور[2] (٧١١هـ) «غَبَر الشيءُ يَغْبُر غُبُوراً: مكث وذهب، وغبّر الشيء يغبُر أي بقي، والغابر: الباقي، والغابر: الماضي، وهو من الأضداد».

والمعنى: في هذه الآيات حوار دار بين سيدنا إبراهيم - عليه السلام - والملائكة الذين أرسلهم الله تعالى لإهلاك قوم لوط - عليه السلام - فقد سأل سيدنا إبراهيم عليه السلام - الملائكة: ما شأنكم أيها الملائكة المرسلون؟ قال الملائكة : إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين، وهم قوم لوط - عليه السلام - وهؤلاء القوم المجرمون قد اشتهروا بالشذوذ الجنسي، ومخالفة الطبيعة السوية؛ لذا فإن الله تعالى أرسل هؤلاء الملائكة لينفذوا عقاب الله تعالى فيهم، ثم استثنى

---

(١) لسان العرب : مادة (خطب).

(٢) السابق: مادة (غبر).

الملائكة آل لوط - عليه السلام - وهم لوط وبناته، ثم استثنى الملائكة من الناجين من آله زوجته؛ فإنها من الباقين في العذاب ثم انتقل الملائكة إلى سيدنا لوط - عليه السلام - في قريته التي تبعد عن قرية عمه أربعة فراسخ، فلما جاءه الملائكة قال لهم سيدنا لوط - عليه السلام - إنكم قوم منكرون أي غير معروفين لنا ولستم من القبائل القريبة منا، أو التي تمر بنا، فلما أجابوه عرف أنهم من الملائكة، وعرف بعد ذلك ما جاءوا من أجله.

شاهد هذين الموضعين :

في هذه الآيات خمسة مواضع يمنع الوقف عليها وهي: ﴿المرسلون ٥٧﴾، ﴿مجرمين ٥٨﴾ ، و﴿واجمعين: ٥٩﴾، ﴿قدرنا - ٦٠-﴾ و﴿المرسلون ٦١﴾.

ومن هذه المواضع ما اتفق على منع الوقف عليه في طبعات المصاحف الأربعة وهو قوله: ﴿قدرنا - ٦٠﴾، وقد تمت دراسته[1] سابقاً وموضعان اختلف في منع الوقف عليهما وهما : ﴿المرسلون ٥٧﴾ و﴿المرسلون ٦١﴾، وهما المقصودان بهذا العنوان (شاهد هذين الموضعين).

وموضع تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف - وسيدرس هنا في سياقه - وهو قوله : ﴿اجمعين -٥٩ - ﴾.

وموضع ذكره السجاوندي والأشموني ولم يرد في طبعات المصاحف الأربعة وحقه أن يكون موجوداً - كما سأذكره بعد - .

---

(١) انظر : ص: ١٣٦ من هذا البحث.

فالموضعان اللذان اختلف في منع الوقف عليهما فيهما :

الأول - الرابع في الترتيب -: قوله: ﴿أيها المرسلون ٥٧﴾ فقد ورد منع الوقف عليه في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا فقط. وهذا المنع لم يقل به أحد من القراء، فلم يقل به الداني[١] ولاالسجاوندي[٢] ، ولا الأشموني[٣] .

ولم أر في كتب النحاة ما يفهم منه المنع[٤] ، بل جاء ما يدل على الفصل في قول ابن النحاس[٥] (٣٣٨هـ): «﴿قال فما خطبكم﴾ - ٥٧ - ابتداء وخبر».

أما البلاغيون فلا يقولون بمنع الوقف هنا ، بل يقولون بالفصل في هذا الموضع، وذلك لأن قوله: ﴿فما خطبكم أيها المرسلون﴾ هذا أسلوب إنشائي، نوعه الاستفهام، وما بعده جواب عنه وهذا يسميه علماء البلاغة بالاستئناف البياني، وهو المعروف بـ (شبه كمال الاتصال) وهو : «أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال اقتضته الجملة الأولى، فتنزل منزلته، فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال»[٦] .

---

(١) انظر: المكتفى : ٣٤٥.

(٢) انظر: علل الوقوف: ٢/ ٦٣٣.

(٣) انظر: منار الهدى: ٢١٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء : ٢/ ٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ١٨١، والبيان لابن الأنباري: ٢/ ١٧، والتبيان للعكبري: ٢/ ٧٨٥.

(٥) إعراب القرآن : ٢/ ٣٨٤.

(٦) الإيضاح للقزويني بشرح د/ خفاجي: ٣/ ١١٩، وانظر معه: بغية الإيضاح للصعيدي ٢/ ٧٩، والمصباح لابن الناظم: ٥٩، والتبيان للطيبي: ١٣٤، وشرح التلخيص للبابرتي: ٣٨٦ بتحقيق د. محمد مصطفى صوفية، وتجريد البناني على السعد: ٢/ ٤٥، والمواهب لابن يعقوب المغربي مع مختصر السعد : ١/ ٣٤١.

والآية هنا سؤال: جوابه: ﴿قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين﴾ وعلى هذا فوضع علامة (لا) على قوله: ﴿المرسلون (٥٧)﴾ خطأ حيث إن الموضع للفصل، وليس للوصل كما قلنا.

الموضع الثاني: [الخامس في الترتيب]

ورد المنع من الوقف على قوله: ﴿المرسلون (٦١)﴾ في هذه الآيات في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا، فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ) يقول[1]: «﴿المرسلون -٦١- لا﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿قال﴾ بعده جواب ﴿لما﴾».

ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿فلما جاء آل لوط المرسلون -٦١-﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿قال﴾ بعده جواب ﴿لما﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿قال﴾ جواب الشرط المفهوم من ﴿لما﴾، ولايفصل بين الشرط وجوابه كما ذكرنا ذلك من قبل.

هذا، ويفهم من كلام النحاة المنع - أيضاً - فقد عقد الشيخ عضيمة فصلاً في كتابه[3] تحت عنوان ﴿لما﴾ الحينية قال: «قال ابن مالك في التسهيل:

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٢.

(٢) منار الهدى: ٢١٠.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/ ٦٢٤.

٢٤١: «إذا ولي ﴿لمّا﴾ فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب».

وعن جوابها يقول أيضاً[١]: «في التسهيل: ٢٤١: «وجوابها فعل ماض لفظاً ومعنى، أو جملة إسمية مع (إذا) المفاجأة أو الفاء وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً».

ومما تقدم يتبين لنا أن ﴿لَمَّا﴾ هنا ظرف بمعنى ﴿إذْ﴾ فيه معنى الشرط، وقد وليها هنا فعل ماض لفظاً ومعنى، وقد وقع جوابها فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى، فهي ﴿لَمَّا﴾ الحينية، ومعنى الشرط هنا هو الذي يجعل الجواب مرتبطاً بالشرط ارتباطاً به يتم المعنى والوقف قبل مجيء الجواب يؤدى إلى فساد المعنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا، وقد ذكرت في الموضع الأول من الفصل الأول في الباب الأول ماعلل به الإمام عبد القاهر الجرجاني[٢] لمنع الوقف على الشرط حتى يؤتى بجواب الشرط فارجع إليه إن شئت، وسأكتفي هنا بتعليل الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم المطعني[٣] حيث يقول: «.. الأصل في أساليب الشرط هو ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود؛ لأن بين الشرط وجوابه رابطة السببية...».

---

(١) السابق: القسم الأول: ٢/ ٦٢٦.

(٢) انظر: أسرار البلاغة: ١١١.

(٣) مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد: ٥ (جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ/ يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م) ص: ١٣.

وهذا القول ينطبق على قوله تعالى: ﴿فلما جاء آل لوط المرسلون (٦١) قال إنكم قوم منكرون (٦٢)﴾ فأداة الشرط هي (لما) وفعل الشرط (جاء)، وجواب الشرط (قال)، وهنا قد ترتب الجواب على الشرط في الوجود، وهذا الترتب يجعل بين الشرط وجوابه علاقة السببية، ولكي نقدم المعنى تاماً إلى السامع لانقف حتى نأتي بجواب الشرط، فإن وقفنا قبل ذلك نكون قد أفسدنا المعنى؛ لذا مُنع الوقف..

أما الموضع الذي تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فهو قوله: ﴿أجمعين -٥٩-﴾ فقد ورد فيها فقط دون غيرها من طبعات المصاحف الأربعة، وهذا الموضع قد قال به القراء كالسجاوندي (٥٦٠هـ) الذي يقول[١]: «﴿أجمعين -٥٩-ˇ ﴾ للاستثناء» والأشموني[٢] الذي يقول: «﴿إنا لمنجوهم أجمعين -٥٩-﴾ ليس بوقف للاستثناء».

هذا، وقد سبقت دراسة مثل هذا الموضع، وقد عللت لمنع الوقف في موضعين سابقين[٣] في هذا الفصل.

أما الموضع الأخير في هذه الآيات وهو الذي ذكره السجاوندي والأشموني ولم يرد في طبعة من طبعات المصاحف الأربعة، فهو منع الوقف على قوله : ﴿قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمينˇ ٥٨﴾.

يقول السجاوندي[٤] : «﴿مجرمين -٥٨-ˇ ﴾ للاستثناء». ويقول

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٢.

(٢) منار الهدى: ٢١٠.

(٣) انظر: ص ٣٣٣ من هذا البحث.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٢.

الأشموني[1] : «﴿مجرمين﴾ ليس بوقف للاستثناء».

وقد سبق أن درسنا أمثال هذا الموضع وحقه أن يكون موجوداً في طبعات المصاحف الأربعة وذلك للاشتراك في العلة التي من أجلها يُمنع الوقف، وقد ذكرت العلة التي من أجلهـا مُنع الوقف على أمثال هذا الموضع نحـوياً وبلاغياً فارجع إليها إن شئت»[2] .

الموضع السادس :

﴿وَقُلْ إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ۝ كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ۝ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝﴾ [الآيات من ٨٩-٩٣ الحجر].

إضاءة :

المفردات : ﴿المقتسمين﴾ : «تحالفوا على عَضْهه - عليه السلام - أي تكذيبه، وقيل: اقتسم بعض المشركين الطرق، وقالوا : تفرقوا علي عقاب مكة[3] ، حيث يمر أهل الموسم، فإذا سألوكم عن محمد ﷺ فليقل بعضكم: ساحر، وبعضكم: كاهن، وبعضكم: شاعر، وبعضكم: مجنون، فمضوا فأهلكوا»[4] ﴿عضين﴾ : «عَضَّوْهُ أعضاءً: فرقوه آمنوا ببعضه وكفروا بالباقي، فأحبط

---

(١) منار الهدى: ٢١٠.

(٢) انظر: حاشية ٣ من هذا الهامش.

(٣) العقبة : واحدة عقبات الجبال، والعقبة طريق في الجبل وعر والجمع عُقَب وعِقاب (لسان العرب: مادة عقب).

(٤) بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب لابن التركماني بتحقيق: مرزوق على إبراهيم ط. الهيئة : ٢٣٢.

كفرهم إيمانهم، وقيل: فرقوا القول فيه ما بين شعر وسحر وكهانة وأساطير الأولين»[1] .

والمعنى: يقول الصاوي (١٢٤١هـ)[2] : ﴿وقل إنى أنا النذير﴾ لكم بالعذاب كالعذاب الذي أنزلته على المقتسمين». الذين اقتسموا طرق مكة يقفون على أبوابها يصدون الناس عن النبى ﷺ وعن دعوته بما يقولون من الباطل الذي أملاه عليهم كبيرهم الوليد بن المغيرة من أنه ساحر أو كاهن وغير ذلك، ثم يقسم الله تعالى برب النبى ﷺ ليسألن هؤلاء وغيرهم عما كانوا يعملون من الخير والشر.

أو ليسألن هؤلاء المقتسمين عما كانوا يقومون به ضد النبى ﷺ وقد عاقبهم الله جميعاً في الدنيا بالإهلاك ولهم في الآخرة العذاب المقيم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أجمعين -٩٢-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[3] : «﴿عما كانوا يعملون (٩٣) تام» ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿أجمعين﴾ مما يدل على منع الوقف عليه.

---

(١) هجة الأريب. نفس الموضع.

(٢) حاشية الصاوي علي الجلالين: ٢/ ٣٠٢ وانظر معه: تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٥٥٨.

(٣) المكتفى: ٣٤٦.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] «﴿أجمعين -٩٢- لا ﴾ : «لأن ﴿عما كانوا﴾ مفعول ثان لقوله: ﴿لنسألنهم﴾».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري: «﴿أجمعين (٩٢) ليس بوقف؛ لأن ما بعده مفعول ثان لقوله ﴿لنسألنهم﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن قوله: ﴿أجمعين﴾ مُنع الوقف عليه لأن ما بعده مفعول ثان لقوله: ﴿لنسألنهم﴾، ومعنى هذا أن ما بعده من تتمة معمولات ﴿لنسألنهم﴾، ولا يوقف على العامل دون معموله - كما ذكرت ذلك في التمهيد.

والآية هنا - ﴿فوربك لنسألنهم أجمعين﴾ - تبدأ بالفاء التي تدل على التفريع، والواو للقسم و﴿رب﴾ مقسم به وهو مضاف إلى كاف الخطاب، والمخاطب هو النبي ﷺ واللام من ﴿لنسألنهم﴾ واقعة في جواب القسم. والفعل ﴿نسأل﴾ ينصب مفعولين: الأول قوله ﴿هم﴾ الضمير وقوله: ﴿أجمعين﴾ توكيد لهذا الضمير[٣]، والمفعول الثاني قوله: ﴿عما كانوا يعملون﴾ فهو في موضع نصب.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أجمعين﴾ لأن ما بعده في موضع المفعول الثاني لقوله: ﴿لنسألنهم﴾ يقول ابن عاشور

---

(١) علل الوقوف: ٢/٦٣٣.

(٢) منار الهدى: ٢١١.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٣٨٩. وانظر معه: الكشاف: ٢/٣٩٩. والتحرير والتنوير: ١٤/٨٧.

(١٣٩٤هـ)[١] : «الفاء للتفريع. . . والواو للقسم، فالمفرع هو القسم وجوابه، والمقصود بالقسم تأكيد الخبر، وليس الرسول - عليه الصلاة والسلام - ممن يشك في صدق هذا الوعيد، ولكن التأكيد متسلط على ما في الخبر من تهديد معاد ضمير النصب في ﴿لنسألنهم﴾ ووصف الرب مضافاً إلى ضمير النبي ﷺ إيماء إلى أن في السؤال المقسم عليه حظاً من التنويه به، وهو سؤال الله المكذبين عن تكذيبهم إياه سؤال رب يغضب لرسوله ﷺ والسؤال مستعمل في لازم معناه، وهو عقاب المسئول».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن القسم قصد به تأكيد الخبر وهذا التأكيد متسلط على ما في الخبر من تهديد معاد ضمير النصب في ﴿لنسألنهم﴾، وليس المقصود به أن النبي ﷺ يشك في صدق هذا الوعيد، ثم إن وصف الرب مضافاً إلى ضمير النبي ﷺ إيماء إلى أن في السؤال المُقسم عليه حظاً من التنويه به، وهو سؤال الله المكذبين عن تكذيبهم إياه سؤال رب يغضب لرسوله ﷺ والسؤال مستعمل في لازم معناه، وهو عقاب المسئول، فالسؤال واقع على ما كانوا يعملون، فالوقف على ﴿أجمعين﴾ لايؤدي تمام المعنى؛ لذا مُنع الوقف.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «. . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما

---

(١) التحرير والتنوير : ١٤/٨٧.

(٢) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

وعبارة الإمام عد القاهر تفيد أن معمول الفعل - وهو هنا المفعول الثاني ﴿عمـا كانوا يعـملون﴾ - تابع له، به يكمل المعنى، ولايُقبل أن يـصير كـلاماً جديداً على حدته؛ لذا منع الوقف، وصار الوصل حـتماً يتم المعنى به وتحسن الفائدة.

الموضع السابع:

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ۝﴾ [الآيتان : ٤٣، ٤٤ من سورة النحل].

إضاءة:

يقول الـواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «نزلت في مـشركي مكة أنكروا نبـوة الرسول ﷺ وقالوا: الله أعظم أن يكون رسوله بشراً، فهلا بعث إلينا ملكاً». فرد الله عليهم هذا القول، وجاء بأسلوب القـصر الذي يؤكد أن جميع الرسل كـانوا رجـالاً من جنس البـشر مـثل الرسـول الذي ارسل إلى أهل مكة ومـا حولها، وإن كـانوا شاكين في هذه الحقيـقة أو جاهلين فعليـهم أن يسألوا أهل الذكر - من أصحاب الكتب السـابقة كاليهود والنصارى أهل التوراة وا لإنجيل - إن كانوا لايعلمون ﴿بالبينات والزبر﴾ .

يقول الـزجاج (٣١١هـ)[٢] : «أي بالآيات والحـجج، والزبر: الكتب

---

(١) أسباب النزول : ٢٣٤، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن ١٠/١١٣، والبحر المحيط: ٦/٥٣٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٠٠، وانظر معه: روح المعاني : ١٤/ ٢٢٠.

واحدها زبور». ثم يتحدث الله تعالى عن وظيفة النبي ﷺ التي أناطها الله به، ألا وهي أن يبين للناس ما نزل إليهم من القرآن بما يوحى إليه من السنة، فهي الموضحة لمبهمه والمفصلة لمجمله، لعل الناس يتفكرون في هذا القرآن وفي أوامره ونواهيه؛ ليهتدوا إلى طريق الهدى والرشاد.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لاتعلمون. (٤٣)﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[1] : «﴿يتوكلون -٤٢- تام﴾، ﴿بالبينات والزبر -٤٤-﴾ كاف وقيل: تام»[2] .

ويقول السجاوندي[3] (٥٦٠هـ): «﴿لاتعلمون -٤٣- ﻻ﴾ لتعلق الباء».

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري -: «﴿إليهم -٤٣-النحل﴾ جائز، ومثله: ﴿لاتعلمون-٤٣-﴾ إن جعل ﴿بالبينات والزبر﴾ متعلقاً بمحذوف صفة لـ ﴿رجالاً﴾؛ لأن إلاّ لايستثنى بها شيئان دون عطف أو بدلية وما ظن غير ذلك معمولاً لما قبل ﴿إلا﴾ قدر له عامل، أو أنه

---

(١) المكتفى : ٣٥٣.

(٢) التمام قال به نافع (ابن النحاس. القطع ٤٣٠) وقد رجح الداني قول أبي حاتم إنه كاف وهو اختيار ابن الأنباري (الإيضاح ٢/٧٤٩).

(٣) علل الوقوف: ٢/٦٣٨.

(٤) منار الهدى : ٢١٥.

متعلق بمحذوف جواباً لسوال مقدر يدل عليه ما قبله، كأنه قيل: بم أرسلوا؟ فقيل: أرسلوا بالبينات والزبر، فـ ﴿بالبينات﴾ متعلق بأرسلنا داخلاً تحت حكم الاستثناء مع ﴿رجالاً﴾: أي وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات فقد استثنى بـ ﴿إلا﴾ شيئان: أحدهما: ﴿رجالاً﴾ والآخر: ﴿بالبينات﴾، وليس بوقف إن علق بـ ﴿نوحى﴾ لأن ما بعد ﴿إلا﴾ لايتعلق بما قبلها، وكذا إن علق بقوله: ﴿لاتعلمون﴾ على أن الشرط في معنى التبكيت والإلزام كقول الأجير: إن كنت عملت لك فأعطني حقي».

وكلام الفراء يفيد أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لاتعلمون﴾ فلم يذكر الداني عليه وقفاً من أي نوع، وكذلك السجاوندي، وذلك لتعلق الجار والمجرور ﴿بالبينات﴾ بما قبله، وهذا التعلق يجعل المعنى متصلاً بما قبله فيلزم وصله به.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «فإن قلت: بم تعلق قوله: ﴿بالبينات﴾؟ قلت: له متعلقات شتى، فإما أن يتعلق بـ ﴿ما أرسلنا﴾ داخلاً تحت حكم الاستثناء مع ﴿رجالاً﴾ أي وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات كقولك: ما ضربت إلا زيداً بالسوط. لأن أصله: ضربت زيداً بالسوط.

وإما بـ ﴿رجالاً﴾ صفة له، أي رجالاً ملتبسين بالبينات. وإما بـ ﴿أرسلنا﴾ مضمراً كأنما قيل: بم أرسلوا؟ فقلت: بالبينات فهو على كلامين،

(١) الكشاف: ٢/٤١١. وانظر معه البحر المحيط: ٦/٥٣٣.

والأول على كلام واحد. وإما بـ ﴿نوحي﴾.. وإما بـ ﴿لاتعلمون﴾ على أن الشرط في معنى التبكيت والإلزام كقول الأجير: إن كنت عملت لك فأعطني حقي».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «قوله تعالى: ﴿بالبينات﴾ فيما يتعلق الباء به ثلاثة أوجه: .

أحدها: بـ ﴿نوحي﴾ كما تقول: أوحى إليه بحق، ويجوز أن تكون الباء زائدة، ويجوز أن تكون حالاً من القائم مقام الفاعل وهو إليهم.

والوجه الثاني: أن تتعلق بـ ﴿أرسلنا﴾ أي أرسلناهم بالبينات وفيه ضعف، لأن ما قبل ﴿إلا﴾ لايعمل فيما بعدها إذا تم الكلام على ﴿إلا﴾ وما يليها.. والوجه الثالث: أن يتعلق بمحذوف تقديره: بعثوا بالبينات والله أعلم».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿بالبينات والزبر﴾ يجوز أن يكون متعلقاً بقوله: ﴿نوحي﴾، أو بقوله: ﴿أرسلنا﴾ وقد ضعف هذا الوجه العكبري، لأن ما قبل ﴿إلا﴾ لايعمل فيما بعدها، أو يتعلق بمحذوف تقديره : بم أرسلوا؟ فقيل: بالبينات والزبر.

هذه خلاصة آراء النحاة، وكلها تقول بتعلق ﴿بالبينات والزبر﴾ بما قبله، وهذا التعلق يجعل وصل الكلام بما قبله أولى؛ لذا منع الوقف.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «وجوز أن يتعلق بـ ﴿تعلمون﴾ فلا

---

(١) التبيان : ٢/ ٧٩٦.

(٢) روح المعاني: ١٤/ ٢٢١.

اعتراض وفي الشـرط معنى التبكيت والإلزام، كما في قـول الأجير: إن كنت عملت لك فأعطني حقي. . والباء على هذا التقدير سـببية، والمفعول محذوف عند بعض وزعم آخر أنها زائدة والبينات هي المفعول».

هذا، وقـد رجح أبو حيـان[1] (٧٤٥هـ)، والصاوي[2] (١٢٤١هـ)، وابن عـاشور[3] (١٣٩٤هـ) القـول بأن قوله: ﴿بالبـينات﴾ متعلـق بمحذوف تقديره : بم أرسلوا؟ فقيل: بالبينات.

وبعد عرض آراء العلماء في المسألة: - ومع كل التقدير لهم- أقول : إن القـارئ للآية الكريمة عندمـا يقـرأ: ﴿وما أرسلنا من قـبلك إلا رجـالاً نوحى إليهم﴾ المعنى هنا تم، أي أننا لم نرسل من قبلك يامـحمد رسلاً إلا من جنس البشر فهـم رجال يوحى إليهم، فلما أنكر مشركـو مكة أن يكون الرسول بشراً بكتهم الـله، وسخر منهم ومن جـهلهم فقـال: ﴿فاسألوا أهل الـذكر إن كنتم لاتعلمون بالبيـنات والزبر﴾ أي فاسألوا أهل العلم من أصحاب الكتب السابقة كاليهـود والنصارى؛ ليقولوا لكم: إن موسى - عليه الـسلام - كان رجلاً وإن عيـسى - عليه الـسلام - كـان رجلاً، فالواضح أن قـوله: ﴿بالبينات﴾ مـتعلق بأقرب مذكور، وهو الفعل المضارع ﴿تعلمون﴾ المنفى بـ ﴿لا﴾.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لاتعلمـون﴾ لأن ما بعـده مـتـعلق بما قـبله، أي أن قـوله: ﴿بالبـينات والزبر﴾ مـتـعلق بقـوله:

---

(١) انظر : البحر المحيط : ٦/ ٥٣٣.

(٢) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين : ٢/ ٣١٣.

(٣) انظر: التحرير والتنوير : ١٤/ ١٦١.

﴿لاتعلمون﴾، وهذا التعلق يجعل المعنى متصلاً؛ فلا يصح الوقف على العامل حتى يؤتى بمعموله وقد ذكرت رأى الزمخشري - وغيره - الذي يجيز أن يتعلق الجار والمجرور ﴿بالبينات﴾ بالفعل المضارع المنفى ﴿لاتعلمون﴾، فأصبح الجار والمجرور معمولاً لهذا الفعل، ولذا صار من تمام المعنى ألا نقف على الفعل، وإنما نقف على ما بعده، وهو الجار والمجرور.

يقول عبد القاهر[1] (٤٧١هـ): - في معرض الحديث عن عطف الجمل -: «... وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف، وسائر ما يجئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وبناءً على ما تقدم فإننا لو وقفنا على قوله: ﴿لاتعلمون﴾ فإننا سنبدأ التلاوة بعد ذلك بقوله: ﴿بالبينات والزبر﴾ فيقع الجار والمجرور علي غير متعلق، وهذا مخالف للقواعد العربية وهذه المخالفة تخل بفصاحة الكلام، والقرآن منزه عما يخل ببلاغته.

الموضع الثامن :

﴿ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ۝ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ۝ ﴾ [٩٢، ٩٣ من سورة طه].

إضاءة :

هاتان الآيتان تسجلان حواراً دار بين سيدنا موسى وأخيه هارون -

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

عليهما السلام - عقب اتخاذ قوم موسى العجل إلهاً لهم، فأخذوا يعبدونه، فلما جاء سيدنا موسى من ميقات ربه، ووجد ما وجد ألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه، وفي هذه الحال قال له - مؤنباً ومنكراً عليه ما حدث وهو بينهم: «﴿ياهرون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا﴾ بعبادة العجل وبلغوا من المكابرة إلى أن شافهوك بتلك المقالة الشنعاء ﴿ألا تبعن﴾ أي أن تتبعني»[1] في الغضب لله تعالى.

«والمعنى، ما منعك أن تتبعني في الغضب لله، وشدة الزجر عن الكفر والمعاصي»[2] ، «وقيل: مامنعك أن تلحقني وتخبرني بضلالهم، فتكون مفارقتك مزجرة لهم»[3] .

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ضلوا﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني[4] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، ويقول السجاوندي[5] (٥٦٠هـ): «ضلوا -٩٢- لا».

ويقول الأشموني[6] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - :

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٣/ ٣٢١.

(٢) الكشاف : ٢/ ٥٥٠.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٣/ ٣٢١.

(٤) المكتفى: ٣٨٣.

(٥) علل الوقوف: ٢/٦٩٩.

(٦) منار الهدى : ٢٤٥.

«﴿ألا تتبعني﴾ جائز، و﴿أن﴾ هي الناصبة للمضارع، ويسبك مصدراً أي ما منعك من اتباعي، أي أي شيء منعك فموضع ﴿أن﴾ نصب مفعول ثانٍ لـ (منع)، و(لا) زائدة أي ما منعك أن تتبعني».

ومن كلام الفراء يتضح لنا أن قوله: ﴿ضلوا﴾ منع الوقف عليه؛ لأن ما بعده هو المفعول الثاني للفعل (منع)، ولا يفصل بين العامل ومعموله بفاصل؛ لأن الوقف على قوله: ﴿ضلوا﴾ يفسد المعنى، ولو أجزنا - فرضا - الوقف عليه، لأجزنا الابتداء بما بعده، ولو ابتدأنا بما بعده لكان ابتداءً قبيحاً وأصل المعنى المقصود التعبير عنه - والله أعلم - قال ياهارون ما منعك أن تتبعني إذ رأيتهم ضلوا أفعصيت أمرى؟ ولكن النظم الكريم جاء على هذا النحو - ﴿مامنعك إذ رأيتهم ضلوا﴾ - ليسجل على بنى إسرائيل بشاعة جرمهم، وفظاعة ما ارتكبوه.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً.

فيقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والاستفهام في قوله: ﴿مامنعك﴾ إنكاري أي لامانع لك من اللحاق بي».

و(منع) فعل ماض ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر و(الكاف) مفعول أول «وقوله: ﴿إذ رأيتهم﴾ ظرف منصوب بمنعك، والمعنى: أي شيء منعك وقت رؤيتك ضلالهم»[٢] .

---

(١) التحرير والتنوير: ١٦/ ٢٩١.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين : ٣/ ٦٣.

«و﴿أنْ﴾ مصدرية و﴿لا﴾ حرف نفي، وهي مؤذنة بفعل محذوف يناسب معنى النفي، والمصدر الذي تقتضيه ﴿أن﴾ هو مفعول الفعل المحذوف، وأما مفعول ﴿منعك﴾ فمحذوف يدل عليه ﴿منعك﴾، ويدل عليه المذكور والتقدير: ما منعك أن تتبعني واضطرك إلى ألا تتبعني فيكون في الكلام شبه احتباك[1]، والمقصود: تأكيد وتشديد التوبيخ بإنكار أن يكون لهارون مانع حينئذ من اللحاق بموسى ومقتض لعدم اللحاق بموسى، كما يقال: وجد السبب وانتفى المانع»[2].

والذي أختاره أن تكون (لا) نافية أصليه، وليست زائدة؛ لأن القول بالزيادة في القرآن أمر لايليق «قال علي بن عيسى: إن ﴿لا﴾ ليست مزيدة، والمعنى: ماحملك على عدم الاتباع؛ فإن المنع عن الشيء مستلزم للحمل على مقابلة»[3].

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ضلوا﴾؛ لأن ما بعده هو المفعول الثاني لقوله: ﴿منع﴾، فالوقف عندئذ سيكون على العامل دون بقية معمولاته، وذلك أمر مرفوض؛ لأنك تقدم بعض المعنى وتحجب بعضه، أضف إلى ذلك أنك لو وقفت عليه - فرضاً - لكان لك أن تبدأ بما بعده وهو قوله: ﴿ألا تتبعن... الآية﴾ وذلك بدء قبيح، فكما يكون الوقف قبيحاً يكون الابتداء قبيحاً.

---

(١) الاحتباك: «هو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول» (التحبير في علم التفسير للسيوطي: ٢٨٤).

(٢) التحرير والتنوير: ١٦/ ٢٩١.

(٣) روح المعاني: ١٦/ ٣٦٦، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢٥٢، والبحر المحيط: ٧/ ٣٧٥.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل:

«.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف، وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

وبناءً على كلام الإمام عبد القاهر - رحمه الله - يكون قوله: ﴿ألا تتبعن﴾ مما لايمكن فصله عن قوله: ﴿ما منعك...﴾ وأن يصير كلاماً جديداً مستقلاً عن الأول.

الموضع التاسع:

﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ۝﴾ [الآيتان : ٧، ٨ من الفرقان].

إضاءة :

هاتان الآيتان تصوران موقفاً من مواقف كفار قريش مع النبي ﷺ عندما قالوا: لاينبغي أن يكون الرسول حاله كحالنا وشأنه كشأننا، يأكل الطعام كما نأكل، ويذهب إلى الأسواق لطلب الكسب كما نفعل فهلا أنزل إليه ملك يكون معه شاهداً على صدقه فيما يقول: «يعنون أنه كان يجب أن يكون ملكاً مستغنياً عن الأكل والتعيش، ثم نزلوا عن اقتراحهم أن يكون ملكاً إلى اقتراح أن يكون إنساناً معه ملك، حتى يتساندا في الإنذار والتخويف»[٢] ، ثم

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) الكشاف : ٣/ ٨٢٠، وانظر معه: أسباب النزول للواحدي ٢٧٨، والجامع لأحكام القرآن : ٩/١٣، وتفسير القرآن العظيم : ٣/ ٣١٠.

تدرجوا في النزول إلى أن يلقى إليه كنز ينفق منه، أو تكون له حديقة يأكل من ثمارها ثم كشفوا عن طويتهم الخبيثة، فقالوا للمؤمنين: ما تتبعون إلا رجلاً غلب على عقله بالسحر، فهو لايدرك ما يقول.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿في الأسواق﴾ في طبعة مصحف الملك الأولى، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿في الأسواق -٧-لا ﴾».

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - «ويمشى في الأسواق -٧- حسن.. وقيل: لايحسن الوقف على الأسواق؛ لأن ما بعده من تمام الحكاية إلى ﴿يأكل منها﴾ فلا يوقف على ﴿الأسواق﴾، ولا على ﴿نذيراً﴾ للعطف بـ ﴿أو﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله : ﴿في الأسواق﴾ لأن ما بعده من مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله.

وما قاله الأشموني - رحمه الله - بأن الوقف حسن لم يقل به غيره لأن معنى الكلام لم يتم بعد، والصواب ما ذكره بعد ذلك.

---

(١) المكتفى: ٤١٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٧٦.

(٣) منار الهدى: ٢٧٢.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول ابن النحاس[1] (٣٣٨هـ): «قال أبو إسحاق: ﴿ما﴾ منفصلة والمعنى: أي شيء لهذا الرسول في حال مشيه وأكله؟ ﴿لولا أنزل إليه ملك﴾، أي هلا ﴿فيكون معه نذيراً﴾ جواب الاستفهام».

ومن كلام النحاة يفهم أن ﴿قالوا﴾ فعل ماض و﴿الواو﴾ فاعل وهو ضمير يعود على كفار قريش، وما بعده مقول القول إلى قوله: ﴿يأكل منها﴾، و﴿ما﴾ استفهامية للإنكار في محل رفع مبتدأ والجار والمجرور بعدها ﴿لهذا الرسول﴾ في محل رفع خبرها وقوله: ﴿يأكل الطعام﴾، و﴿ويمشي في الأسواق﴾ جملتان كل منهما في محل نصب حال من الرسول، وقوله: ﴿لولا﴾ حرف تحضيض بمعنى (هلا) «وتأويل هلا الاستفهام وانتصب ﴿فيكون﴾ على الجواب بالفاء للاستفهام»[2].

فالآية كلها من قوله: ﴿مال هذا الرسول﴾ إلى قوله: ﴿نذيراً﴾ ثم في الاية التي تليها إلى قوله: ﴿يأكل منها﴾ كل ذلك مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله - كما ذكرت ذلك في التمهيد -.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في الأسواق﴾ لأن ما بعده تتمة الكلام، وهو مقول القول؛ لأن حكاية قول الكفار بدأت بقوله: ﴿وقالوا مال هذا الرسول...﴾ إلى قوله: ﴿يأكل منها﴾ .. الآية، وهذه

---

(١) إعراب القرآن: ٣/ ١٥٢، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٥٨، والبيان لابن الأنباري: ٢/ ٢٠٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٥٨، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٦٢.

الحكاية لابد أن تقدم للسامع كاملة؛ لذا يقول الزركشي[1] (٧٩٤هـ): «... وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه لأن ما بعده حكاية القول، قاله الجوْيني في تفسيره».

ويقول أيضاً[2] : «... وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

الموضع العاشر:

﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ۝ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ۝ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ۝ ﴾ [الآيات من ٩٠ - ٩٣ الشعراء].

إضاءة:

في هذه الآيات حديث عن جزاء المؤمنين والكافرين في الآخرة فالمؤمنون يقرب الله لهم الجنة مزينة مزخرفة تسر الناظر إليها أما الكفار فإن النار تبرز لهم ويظهر لهبها.

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[3] : «.. وبدت منها عنق فزفزت زفرة بلغت منها القلوب الحناجر، وقيل لأهلها: تقريعاً وتوبيخاً ﴿أين ما كنتم تعبدون من دون الله هل ينصرونكم أو ينتصرون﴾ أي ليست الآلهة التي عبدتموها من دون

---

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

(٣) تفسير القرآن العظيم : ٣/٣٣٩، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٤/ ١٣١، والجامع لأحكام القرآن : ١٣/ ١٢٤.

الله من تلك الأصنام والأنداد تغنى عنكم اليوم شيئاً، ولاتدفع عن أنفسها فإنكم وإياها اليوم حصب جهنم أنتم لها واردون».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿تعبدون -٩٢-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا . والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيها وقفاً، ويقول السجاوندي[2] (٥٦٠هـ) : «﴿تعبدون -٩٢-لا ﴾.

ويقول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)[3] : «﴿تعبدون﴾ رأس آية ولايوقف عليه ﴿من دون الله﴾ حسن.».

ويقول الأشموني[4] : «﴿تعبدون -٩٢-﴾ رأس آية ويوقف عليه بناء على أن الجار والمجرور والذي بعده متعلق بمحذوف أى هل ينصرونكم من دون الله، أو يكون في الكلام تقديم وتأخير، وإن جعل متعلقاً بما قبله لم يوقف عليه».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿تعبدون﴾ لأن ما بعده متعلق به وهو الجار والمجرور ﴿من دون الله﴾ وبه يتم المعنى؛ ولذا كان شيخ الإسلام الأنصاري واضحاً في رأية؛ حيث قال: «رأس آية ولايوقف

---

(١) المكتفى : ٤٢٣.

(٢) علل الوقوف: ٢/٧٥٧.

(٣) المقصد لتلخيص ما في المرشد: ٢٧٩.

(٤) منار الهدى: ٢٧٩.

عليه» بخلاف ما قاله الأشموني الذي ذكر تأويلاً ليجيز به الوقف على قوله: ﴿تعبدون﴾ ، وهو تأويل بعيد، لكن الواضح في الآية أن قوله: ﴿تعبدون﴾ فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، وما بعده ﴿من دون الله﴾ جار ومجرور ومضاف إليه متعلق به؛ لأن الجار والمجرور يتعلق بأقرب مذكور، وهو الفعل هنا.

هذا، وإني أكتفي هنا بذكر إعراب الصاوي (١٢٤١هـ) لهذا الموضع كمثال لآراء النحاة[١]؛ حيث يقول[٢] : «قوله: ﴿أين ما كنتم تعبدون﴾ : ﴿أين﴾ خبر مقدم و﴿ما﴾ مبتدأ مؤخر، و﴿كنتم تعبدون﴾ صلة ﴿ما﴾ ، والعائد محذوف تقديره: تعبدونه، وقوله: ﴿من دون الله﴾ حال».

وإعراب الصاوي - رحمه الله - يفيد أن قوله: ﴿من دون الله﴾ جار ومجرور في محل نصب حال شبه جملة، وهذا الاستفهام كما يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «.. وهذا سؤال تقريع وتبكيت لايتوقع له جواب».

ومما تقدم يتبين شدة احتياج الفعل : ﴿تعبدون﴾ إلى الجار والمجرور الذي بعده؛ لأنه هو الذي وقع عليه الفعل أو هو الذي يصف حال عباد الأصنام حال عبادتهم ما يعبدون من دون الله.

---

(١) رجعت إلى هذه الكتب في هذا الموضع فلم أجد شيئاً: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٨١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٩٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٨٤، والبيان لابن الأنباري: ٢/ ٢١٥، والتبيان للعكبري : ٢/ ٩٨٨ ولعل السبب شدة وضوح تعلق الجار والمجرور بالفعل المضارع السابق له.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين: ٣/ ١٧٦.

(٣) إرشاد العقل السليم ٤/ ١١١.

هذا والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿تعبدون﴾ وذلك لحاجة الفعل إلى شبه الجملة التي بعده، وحاجة صاحب الحال إلى الحال التي توضح هيئته حال إتيانه بالفعل ومعالجته للحدث، وكما قلنا من قبل حاجة صاحب الحال إلى الحال كحاجة المبتدأ إلى الخبر، فكما أن الخبر به تتم فائدة الكلام كذلك الحال مع صاحبها تتم بها فائدة الكلام.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «اعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة، لاتتم فائدة الكلام دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له. فالأول : خبر المبتدأ كـ (منطلق) في قولك: (زيد منطلق) ، والفعل : كقولك (خرج زيد)، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة، والثاني : هو الحال كقولك: (جاءني زيد راكباً)، وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذى الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: (جاءني زيد راكباً) لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبت للمجيء، ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته. وأما في الخبر المطلق نحو: (زيد منطلق)، و(خرج عمرو) فإنك أثبت المعنى إثباتاً جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن يتسبب بغيره إليه».

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٢.

وعبارة الإمام عبد القاهر - طيب الله ثراه - تدلنا على أن الحال خبر في المعنى، وهنا قوله تعالي: ﴿من دون الله﴾ شبه جملة في موضع الحال، والحال تصف صاحبها حال مزاولته الحدث فهؤلاء الكفار يُسألون - من قبل الملائكة - سؤال تقريع وتوبيخ ﴿اين ما كنتم تعبدون﴾، فلو وقفنا هنا لكان المعنى ناقصاً؛ لأن حيثية التقريع والتوبيخ سببها أنهم يعبدون شيئاً من دون الله، فقوله: ﴿من دون الله﴾ بها تتم الفائدة ويكمل المعنى. أضف إلى ذلك أنك لو وقفت على قوله: ﴿تعبدون﴾ - فرضاً - لجاز لك أن تبدأ بقوله: ﴿من دون الله﴾ وهذا يحتاج إلي متعلَّق يتعلق بـه، ولا وجود له في حال البدء به، وهذا مخالف للقواعد العربية؛ ولذا كان الأنصاري (٩٢٦هـ) - رحمه الله - مصيباً في[(١)] قوله: «﴿تعبدون﴾ رأس آية، ولايوقف عليه».

الموضع الحادي عشر:

﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝ إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ۝ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝ ﴾ [الآيات من ٥٨ - ٦٠ الصافات].

إضاءة:

هذه الآيات جاءت على لسان المؤمن بالبعث، وهو يسعد بنعيم الجنة، وقد اطلع من كُوَّة في الجنة ليرى قريناً له كان في الدنيا ينكر البعث ، ويكفر بالآخرة وما فيها فرآه في وسط الجحيم يتعذب بالنار، فقال متحدثاً بنعمة الله عليه ﴿.. تالله إن كدت لتردين﴾ أي لتهلكني ﴿ولولا نعمة ربي لكنت من المحضرين﴾ أي الذين أحضروا للعذاب، ثم يتجه إلى رفاقه في الجنة ليشاركهم

(١) المقصد : ٢٧٩.

السعادة بالنعيم قائلا: «لسنا أهل الجنة بميتين لكن الموتة الأولى كانت لنا في الدنيا، بخلاف أهل النار فإنهم في كل ساعة يتمنون فيها الموت ﴿وما نحن بمعذبين﴾ كحال أهل النار ، بل نحن منعمون دائماً»[١] ، ثم يقول المؤمن فرحاً بنعمة الله عليه وعلى المؤمنين في الجنة ﴿إن هذا لهو الفوز العظيم﴾.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿بميتين - ٥٨ -﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف: فالداني (٤٤٤هـ)[٢] لم يذكر في الآية وقفاً من أي نوع، ويقول السجاوندي[٣] (٥٦٠هـ): «﴿بميتين -٥٨-﴾ لا للاستثناء». ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿بميتين﴾ ليس بوقف لأن قوله: ﴿إلا موتتنا الأولى﴾ منصوب على الاستثناء» ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف هنا للاستثناء الذي سنوضحه بعد قليل.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٥] : «﴿موتتنا﴾ منصوب على المصدر، كأنه قال: ما نحن نموت إلا موتتنا الأولى، كما تقول: ماضربت إلا ضربة واحدة».

---

(١) البحر المحيط: ٩/١٠٥، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٥/٨٥، وتفسير القرآن العظيم: ٤/٨ والتحرير والتنوير: ٢٣/١١٩.

(٢) المكتفى: ٤٧٨.

(٣) علل الوقوف: ٣/٨٥٦.

(٤) منار الهدى: ٣٢٤.

(٥) البيان: ٢/٣٠٥.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «قوله تعالى: ﴿إلا مـوتتنا﴾ هو مصدر من اسم الفاعل، وقيل: هو استثناء».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[٢] «قوله : ﴿أفما نحن بميتين﴾ الهمزة داخلة على محذوف، والفاء عـاطفة عليه تقديره: أنحن مخلدون منعـمون فما نحن بميـتين. إلخ (قـوله: ﴿إلا موتتـنا الأولى﴾ : ﴿إلا﴾ أداة حصـر و﴿مـوتتنا﴾ منصوب على المصدر، والعامل فيه قوله: ﴿ميتين﴾ ويكون استثناء مفرغا، وهو بمعنى قوله تعالى: ﴿لايذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾[٣] .

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿بميتين﴾ هو العامل في قوله: ﴿إلا مـوتتنا الأولى﴾ ولايُفصل بـين العامل ومـعمـوله لذا منع الوقف على قـوله: ﴿بميتين﴾.

هذا ، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿بميـتين﴾ لأن ما بعده، وهو قوله: ﴿إلا موتتنا الأولى﴾ - معمول له فهو «منصوب على المصدر كأنه قـال: ما نحن نموت إلا موتتنا الأولى كـما تقول : ما ضـربت إلا ضربة واحدة»[٤] .

ويقـول الزمـخشـري (٥٣٨هـ)[٥] : «والمعنى: أن هذه حـال المؤمنين

---

(١) التبيان: ٢/ ١٠٩٠، وانظر معه: إعراب القرآن: ٣/ ٤٢٤.

(٢) حاشيـة الصاوي على الجلالين: ٣/ ٣٣٨، وانظر معه: الكشـاف: ٣/ ٣٤١، وإرشـاد العقل الـسليم: ٤/ ٢٧٠.

(٣) من الآية: ٥٦ (الدخان).

(٤) البيان : ٢/ ٣٠٥.

(٥) الكشاف: ٣/ ٣٤١.

وصفتهم، وما قضى الله به لهم للعلم بأعمالهم أن لايذوقوا إلا الموته الأولى».

ومما تقدم نعلم أن قوله: ﴿إلا موتتنا الأولى﴾ منصوب على المصدر، والعامل فيه قوله: ﴿ميتين﴾ ويكون استثناء مفرغاً، والاستثناء المفرغ: هو ما حذف فيه المستثنى منه والمثال الذي مثل به ابن الأنباري لو أعربناه تقول: (ما) نافية و(ضربت) فعل ماض والتاء فاعل و(إلا) أداة استثناء ملغاة و(ضربة) مفعول مطلق منصوب وهو مصد وهو مبين للعدد بدليل (واحدة) التي وصف بها المصدر.

فعلى أنه - أي إلا موتتنا الأولي - معمول لقوله: ﴿بميتين﴾ فهو تابع في المعنى له، فلا يوقف على ﴿بميتين﴾ حتى يؤتى بمعموله. يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «﴿إلا موتتنا الأولى﴾ يكون استثناء ليس من الأول، ويكون مصدراً، لأنه منعوت وهو من قول أهل الجنة للملائكة».

يضاف إلى ما تقدم أنه من قول أهل الجنة للملائكة، فلا يوقف على قوله: ﴿بميتين﴾ حتي يؤتى بتمام القول حتى يفهم المعنى كاملاً، أو هو من قول المؤمن - كما قلنا من قبل - إعلاناً بسعادته بما هو فيه من النعيم.

يقول عبد القاهر (٤٧١)[٢] : «في معرض الحديث عن عطف الجمل وأهمية توخى المعنى في هذا العطف : «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف، وسائر ما يجئ بعد

---

(١) الجامع لاحكام القرآن : ١٥/ ٨٥.

(٢) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاما على حدته».

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - هنا حين نطبقه على ما معنا في هذه الآية نجد أن قوله: ﴿إلا موتتنا الاولى﴾ وقع معمولاً لقوله: ﴿بميتين﴾ فهو مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يصير كلاماً مستقلاً جديداً على حدته، وذلك لارتباطه الوثيق بما قبله.

الموضع الثاني عشر:

﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ۝ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ۝ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۝ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ۝﴾ [الآيات من ١٤٩ - ١٥٢ الصافات].

إضاءة:

في هذه الآيات يأمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ أن يسأل أهل مكة سؤال توبيخ وتقريع وإنكار عليهم ما يقولونه من أن الملائكة بنات الله - كما كانت تقول: «جهينة، وخزاعة وبنو مليح، وبنو سلمة وعبد الدار»[١].

أي سلهم: ﴿ألربك البنات ولهم البنون﴾ أي أتجعلون الجنس الذي تحقرون في جانب الله، وتجعلون الجنس الأعلى - في زعمكم - في جانبكم ﴿تلك إذاً قسمة ضيزى﴾[٢] أي جائرة ظالمة، بل هو منطق باطل من أصله، ولايقول به عاقل، ثم تنتقل الآية التالية لتسأل بعد الإضراب ببل - لأن ﴿أم﴾

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٢٨/١٥، وانظر معه: روح المعاني: ٢١٨/٢٣.

(٢) الآية ٢٢ النجم.

المنقطعة تقدر ببل والهمزة - أي بل أخلقنا الملائكة إناثاً والحال أنهم شاهدون لعملية الخلق، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ (١٩) ﴾[١] وهذا لم يحدث، ولايستطيع أن يقول به أحد من الكفار، ثم تستانف الآية التالية حكماً مؤكداً بـ ﴿ألا﴾ الاستفتاحية، و﴿إنَّ﴾ واللام في خبرها، وأسمية الجملة ﴿ألا إنهم من إفكهم ليقولون ولد الله﴾ أي إنهم من إفكهم - والإفك أشد الكذب - ليقولون الكذب على الله بأنه له ولد، واختاروا له أن يكون الولد أنثى ﴿وأنهم لكاذبون﴾ في نسبة الولد إليه سبحانه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فهو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤)﴾[٢] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ليقولونۘ -١٥١﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني[٣] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً، ويقول السجاوندي[٤] (٥٦٠هـ) «﴿ليقولون -١٥١-ۘ) لئلا يفصل بين القول والمقول ولايبتدأ بكفر صريح». وأيضاً لم يذكر فيه الأنصاري (٩٢٦هـ) وقفاً، وإنما ذكر الوقف على

---

(١) الزخرف : آية ١٩.

(٢) الإخلاص : آية ٣، ٤.

(٣) المكتفى: ٤٧٨.

(٤) علل الوقوف: ٣/ ٨٦٠.

قوله: ﴿لكاذبون﴾ فقال[1] : «حسن» ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿ولد الله﴾ جائز، لأنه آخر كلامهم وما بعده من مقول الله».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿ليقولون﴾ لأن ما بعده مقول القول وهو : ﴿ولد الله﴾، وقد حكى القرآن كلام الكفار وهو : ﴿يقولون ولد الله﴾، ولابد للقارئ ان يذكر كلام هؤلاء منسوباً إليهم كاملاً، ولو فرضنا جواز الوقف على ﴿يقولون﴾ بوصفه رأس آية لجاز لنا أن نبدأ بقوله: ﴿ولد الله﴾ وهذا كفر صريح - لمن تعمده - لايجوز البدء به؛ لأن فيه نسبة الولد إلى الله.

هذا، ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[3] : في قوله تعالى: ﴿ألا إنهم من إفكهم ليقولون. ولد الله﴾ - : «استئناف من جهته تعالى غير داخل تحت الأمر بالاستفتاء، مسوق لإبطال اصل مذهبهم الفاسد ببيان أن مبناه ليس إلا الإفك الصريح والافتراء القبيح، من غير أن يكون لهم دليل أو شبهة قطعاً».

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ليقولون﴾؛ لأن ما بعده من تمام معناه، وهو مقول القول، وهو من تمام كلام الكفار، وهو قولهم: ﴿ولد الله﴾، والقول ومقوله متلازمان كل منهما يطلب الآخر - كما قلنا من قبل في التمهيد - ، وأيضاً لو أجزنا الوقف عليه - فرضاً - أي على

---

(١) المقصد: ٣٢٦.

(٢) منار الهدى: ٣٢٦.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤/٧٨، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين: ٣/٣٤٧.

قوله: ﴿ليقولون﴾ لأجزنا تبعاً لذلك البدء بقوله : ﴿ولد الله﴾ وهذا بدء قبيح كما قلت من قبل؛ لذا يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «.. وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضاً[٢] : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

الموضع الخامس عشر :

الموضع السادس عشر :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ۝ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ۝ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ۝ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝ ﴾ [الآيات من ٦٩ - ٧٤ غافر].

إضاءة :

تنبيه : قد تحدثت عن الموضع الثالث عشر والرابع عشر فيما سبق بعد حديثي عن الموضعين: الثاني والثالث؛ وذلك لاتحاد الموضوع.

المفردات : ﴿الأغلال﴾: جمع غُل (بضم الغين): «مختص بما يُقيد به فيجعل الأعضاء وسطه.. وغُلَّ فلان قيد به»[٣] ، وقد شرح هذا المعنى ابن

---

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

(٣) المفردات للراغب : مادة (غل).

عاشور (١٣٩٤هـ) فقال[١] : «هو حلقة من قِدّ أو حديد تحيط بالعنق تناط بها سلسلة من حديد، أو سير من قد يمسك بها المجرم والأسير». ﴿السلاسل﴾: «جمع سلسلة: وهي مجموع حلق غليظة من حديد متصل بعضها ببعض»[٢]، ﴿يُسحبون﴾ : «أصل السحب: الجر كسحب الذيل والإنسان على الوجه»[٣]. ﴿الحميم﴾ : «الماء الشديد الحرارة»[٤] . ﴿يُسجرون﴾: «السَّجر: تهييج النار يقال : سجرت التنور»[٥] ، وقد شرح هذا المعنى ابن التركماني (٧٥٠هـ) فقال[٦] : «يسجرون: تملأ بها أجوافهم من سجر التنور ملأه بالوقود». ﴿ضلوا عنا﴾ : «أي هلكوا وذهبوا عنا وتركونا في العذاب من ضل الماء في اللبن أي خفي»[٧] .

والمعنى: يخاطب الله تعالى نبيه محمداً ﷺ في هذه الايات على طريقة الاستفهام التقريري عن الذين يجادلون - أي يشككون - في آيات الله (القرآن) كيف يصرفون عن الإيمان بالله، والمقصود كفار مكة، فهم الذين كذبوا بالقرآن وبالبعث، وبكل ما أرسل به الرسل السابقون علي النبي ﷺ ﴿فسوف يعلمون﴾ عاقبة تكذيبهم يوم القيامة إذ القيود في أعناقهم، والسلاسل يسحبون بها أي يجرون في نار جهنم على وجوههم؛ ليكونوا وقوداً لها، ثم - وهم

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٠٢/٢٤، والقد: الجلد.

(٢) السابق : نفس الوضع.

(٣) المفردات : مادة (سحب).

(٤) السابق: مادة (حم).

(٥) السابق: مادة : (سجر).

(٦) بهجة الأريب : ٣٤٦.

(٧) الجامع لأحكام القرآن : ٣١٩/١٥.

على هذه الحال - يقال لهم - على سبيل التبكيت والتوبيخ - ﴿أين ما كنتم تشركون من دون الله﴾ في العبادة؟ لماذا لم يأتوا لينقذوكم من هذا العذاب، فيقولون: ﴿ضلوا عنا﴾ أي غابوا فلم نعد نراهم، وعندئذ يرون الحقيقة، فينطقون بها ﴿بل لم نكن ندعوا من قبل شيئاً﴾؛ لأن هؤلاء الآلهة لاينفعون ولايضرون بل يجمعهم الله بهم في النار ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ۝٩٨ لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ۝٩٩﴾ [الأنبياء: ٩٨، ٩٩]، ﴿كذلك يضل الله الكافرين﴾ أي كما فعل الله بالمكذبين بآيات الله من العذاب في جهنم يفعل بالكافرين.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يُسحبونَ ۘ -٧١-﴾، وعلى قوله: ﴿تشركونَ ۘ -٧٣-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني[(١)] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيهما وقفاً، ويقول السجاوندي[(٢)] (٥٦٠هـ): «﴿يسحبون -٧١ ۘ﴾ ويقول[(٣)] أيضاً: «﴿تشركون -٧٣- ۘ﴾، ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[(٤)]: «﴿والسلاسل﴾ تام، وقال أبو عمرو: كاف، وقيل: تام ويبتدئ: بـ ﴿يُسحبون﴾: بمعنى وهم يسحبون، ﴿يسجرون﴾ جائز ﴿من دون الله﴾ كاف».

---

(١) المكتفى: ٤٩٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٨٩٥.

(٣) السابق: ٣/ ٨٩٦.

(٤) المقصد: ٣٤١.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - :

«﴿والسلاسل﴾ تام لمن رفع السلاسل بالعطف على ﴿الأغلال﴾ ثم يبتدئ ﴿يسحبون﴾ : أي هم يسحبون ، وهي قراءة العامة، وكذا يوقف على السلاسل علي قراءة ابن عباس: والسلاسل بالجر.

قال ابن الأنباري : والأغلال مرفوعة لفظاً مجرورة محلاً؛ إذ التقدير: إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل، لكن ضعف تقدير حرف الجر وإعماله، وقد جاء في أشعار العرب وكلامهم، وقرأ ابن عباس بنصب السلاسل ويسحبون - بفتح الياء مبنياً على الفاعل - فتكون السلاسل مفعولاً مقدماً، وعليها فالوقف على في أعناقهم؛ لأن السلاسل تسحب على إسناد ا لفعل للفاعل، فكأنه قال: ويسحبون بالسلاسل، وهو أشد عليهم إلا أنه لما حذف الباء وصل الفعل إليه فنصبه، فعلى هذا لايوقف على السلاسل، ولا على يسحبون لأن ما بعده ظرف للسحب، وهذا غاية في بيان هذا الوقف ولله الحمد».

ويقول أيضاً[2] «﴿من دون الله﴾ حسن».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿يسحبون﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق به، وكذلك منع الوقف على قوله: ﴿تشركون﴾ للعلة نفسها.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

---

(١) منار الهدى: ٣٤١.

(٢) السابق .

فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿السلاسل﴾ مرفوع لأنه معطوف على ﴿الأغلال﴾ وتقديره: إذ الأغلال والسلاسل في أعناقهم ومنهم من وقف على ﴿أعناقهم﴾، وابتدأ ﴿والسلاسل يسحبون في الحميم﴾ وتقديره: والسلاسل يسحبون بها في الحميم، فحذف الجار والمجرور، وقرئ والسلاسل يسحبون - بنصب اللام وفتح الياء من يسحبون - على أنه مفعول ﴿يسحبون﴾ وتقديره: يسحبون السلاسل».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٢] : «.. ﴿والسلاسل﴾ بالرفع يجوز أن يكون معطوفاً علي الأغلال، والخبر في أعناقهم، وأن يكون مبتدأ والخبر محذوف، أي السلاسل في أعناقهم وحذف لدلالة الأول عليه و﴿يسحبون﴾ على هذا حال من الضمير في الجار أو مستأنفاً، وأن يكون الخبر ﴿يسحبون﴾ والعائد محذوف أي يسحبون بها وقرئ بالنصب و﴿يسحبون﴾ بفتح الياء، والمفعول هنا مقدم على الفاعل».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿يُسحبون -٧١-﴾ قد منع الوقف عليه لأن ما بعده متعلق به، وهو : ﴿في الحميم﴾؛ لأن السحب يقع فيه فهو ظرف للسحب، وكذلك قوله: ﴿تشركون -٧٣-﴾، لأن قوله: ﴿من دون الله﴾ بعده جار ومجرور متعلق به.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذين الموضعين؛ لأن

---

(١) البيان : ٢/ ٣٣٤، وانظر معه: معاني القرآن للفراء : ٣/ ١١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٣٧٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٤٢.

(٢) التبيان: ٢/ ١١٢٢.

مابعدهما من تمام المعنى: ففي الأول: قوله: ﴿في الحميم﴾ جار ومجرور متعلق بقوله : ﴿يسحبون -٧١-﴾ فإن السحب يقع في الحميم فلو وقفنا على قوله: ﴿يسحبون﴾ لوقع المعنى ناقصاً، لأن السحب لابد له من محل يقع فيه، فحين نقول: في الحميم﴾ يتم المعنى. أضف إلى هذا لو أجزنا الوقف - فرضاً - لكان لنا أن نبدأ بقوله: ﴿في الحميم﴾، وعندئذ يكون الجار والمجرور لامتعلق له وهذا مخالف لقواعد العربية.

وأما الثاني : فإن قوله: ﴿تشركون -٧٣-﴾ قد منع الوقف عليه لأن بقية السؤال لم تأت بعد وهي قوله: ﴿من دون الله﴾ فالآية تقول: ﴿ثم قيل لهم أين ما كنتم تشركون * من دون الله﴾؟ فالسؤال الذي توجهه ملائكة العذاب لهؤلاء الكفار وهم يصلون عذاب جهنم: أين ما كنتم تشركون من دون الله؟ يعني: أين الآلهة التي كنتم تعبدونها؟ لماذا لم تأت لتنقذكم من العذاب؟ وهذا سؤال تبكيت وتقريع . فلو أجزنا الوقف على قوله: ﴿تشركون﴾ نكون قد قدمنا جزءاً من السؤال، وتركنا جزءاً آخر منه مهما، والسؤال لابد أن يلقى على المسئول تاماً ليفهمه، ثم يجيب عليه؛ إذ كيف يجيب المسئول عن سؤال ناقص .. ثم لو وقفنا ثم بدأنا بقوله ﴿من دون الله﴾ نكون قد بدأنا بالجار والمجرور الذي يحتاج إلى ما يتعلق به، وذلك مخالف للقواعد العربية.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : - في معرض الحديث عن عطف الجمل - ".. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وحين نطبق قول الإمام عبد القاهر على هذين الموضعين نجد أن الأول ﴿يسحبون في الحميم﴾ الفعل : ﴿يسحبون﴾ جاء بعده متعلق به وهو الجار والمجرور ﴿في الحميم﴾، و﴿في﴾ تفيد الظرفية وفعل السحب يقع في الحميم، فما بعد الفعل ﴿يسحبون﴾ من معمولاته التي لايمكن فصلها عنه، وجعلها كلاماً جديداً مستقلاً.

وكذلك الموضع الثاني: ﴿تشركون * من دون الله﴾ فالفعل ﴿تشركون﴾ بعده ﴿من دون الله﴾ جار ومجرور متعلق به، فهو تابع له إذ هو من معمولاته التي لايمكن فصلها عن جملة الفعل، وإيرادها على هيئة كلام جديد مستقل.

الموضع السابع عشر :

﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٣٤﴾ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴿٣٧﴾ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الآيات من ٣٤-٣٨ من سورة القلم].

إضاءة :

يخبر الله تعالي بما وعد المتقين في الآخرة بما أعده لهم من جنات النعيم حيث الكرامة والسعادة الدائمة، فلما نزلت هذه الآية قال كفار مكة - كما قال ابن عباس وغيره[1] - «إنا نُعطى في الآخرة خيراً مما تعطون فنزلت ﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين﴾» أي أن الله يقول للكفار مستهزئاً بهم وموبخاً لهم :

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٣٦.

كيف تظنون أنا نسوى بينكم وبين المسلمين في الآخرة؟ كيف يستوى مؤمن وكافر؟ وطائع وعاص؟ لايكون هذا في منطق العقلاء، فكيف بالعدل الإلهي؟ ﴿مالكم كيف تحكمون﴾. ماذا حدث لكم فجعلكم تسوون بين الكافر والمؤمن في الجزاء؟ أتقولون هذا من عند أنفسكم؟ أم لكم كتاب خاص بكم نزل عليكم من السماء تدرسون فيه أن من حقكم أن تختاروا ما تشتهى أنفسكم؟

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿تدرسون - ٣٧-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[1]: «﴿.. كيف تحكمون -٣٦- كاف﴾ ومثله: ﴿لما تخيرون -٣٨-﴾.

قلت: لم يذكر الداني وقفاً على قوله: ﴿تدرسون -٣٧-﴾ مع أنه رأس آية، وهذا يدل على منع الوقف.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2]: «﴿تدرسون -٣٧-ﻻ ﴾ لأن ﴿إنَّ﴾ في معنى ﴿أنَّ﴾ المفتوحة الواقع عليها ﴿تدرسون﴾، وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري-[3]: «ثم

(١) المكتفى: ٥٨٢.

(٢) علل الوقوف: ٣/١٠٣٦.

(٣) منار الهدى: ٤٠١.

بكتهم فقال: ﴿أم لكم كتاب﴾ وهو استفهام ثالث على سبيل الإنكار عليهم أيضاً ﴿تدرسون (٣٧)﴾ ليس بوقف، لأن ﴿إنَّ﴾ في معنى ﴿أنَّ﴾ المفتوحة، وهي من صلة ما قبلها، وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها، والعامة على كسر ﴿إنَّ﴾ معمولة لتدرسون أي تدرسون في الكتاب أن لكم ما تختارون، فلما دخلت اللام كسرت الهمزة ﴿لما تخيرون﴾ جواب الاستفهام».

ومن كلام القراء يتبين لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿تدرسون﴾ لأن ما بعده من صلته؛ فهو في موقع المفعول به.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الزجاج[1] (٣١١هـ): «أي أعندكم كتاب من الله عز وجل أن لكم لما تخيرون».

ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[2] : «أي هل لكم كتاب جاءكم من عند الله تدرسون فيه ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ أي لأنفسكم علينا، وكسرت ﴿إنَّ﴾ لمجيء اللام بعدها، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[3] : «إنما كسرت ﴿إنَّ﴾ لمكان اللام في ﴿لما﴾ ولولا دخول اللام في ﴿لما﴾ لكانت مفتوحة؛ لأنها مفعول ﴿تدرسون﴾، وهو كقولهم : (علمت أن في الدار لزيداً).

ومن كلام النحاة يتضح لنا أن قوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ في موقع المفعول به لقوله: ﴿تدرسون﴾ ، وكما هو معلوم لايفصل بين العامل ومعموله بفاصل زمني كالوقف أو السكوت.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٠٩.

(٢) إعراب القرآن : ٥/ ١٣.

(٣) البيان: ٢/ ٤٥٤.

هذا ما أجمع عليه القراء والنحاة من منع الوقف على قوله: ﴿تدرسون﴾ لكن القرطبي (٦٧١هـ) خالف هذا الإجماع، فنقل جواز الوقف على ﴿تدرسون﴾ حيث يقول[١] : «وقيل: تم الكلام عند قوله: ﴿تدرسون﴾ ثم ابتدأ فقال: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ أي إن لكم في هذا الكتاب إذاً ما تخيرون أي ليس لكم ذلك».

وكذلك قال الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «وجوز الوقف على (تدرسون) على أن قوله تعالى: ﴿إن لكم﴾ إلخ استئناف على معنى : إن كان لكم كتاب فلكم فيه ما تتخيرون، وهو كما ترى».

ومن كلام القرطبي والآلوسي نفهم جواز الوقف على قوله: ﴿تدرسون﴾ لأن ما بعده «استئناف على معنى: إن كان لكم كتاب فلكم فيه ما تتخيرون»[٣] .

ولكن الذي أراه هو منع الوقف على قوله: ﴿تدرسون﴾ وليس الجواز لما يأتي:

أولاً : لإجماع القراء على منع الوقف هنا، وقد ذكرت آراءهم آنفاً.

ثانياً: لإجماع النحاة على أن قوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ في موضع المفعول به ومن هؤلاء النحاة: الزجاج[٤] (٣١١هـ)، وابن

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٣٦.

(٢) روح المعاني: ٢٩/ ٥٧.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٠٩.

النحاس[١] (٣٣٨هـ) والزمخشري[٢] (٥٣٨هـ)، وابن الأنباري[٣] (٥٧٧هـ)، ثم تابعهم على هذا الإجماع: أبو السعود[٤] (٩٨٢هـ)، والصاوي[٥] (١٢٤١هـ)، وابن عاشور[٦] (١٣٩٤هـ)، هؤلاء العلماء أجمعوا على أن قوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ في موقع المفعول به لـ ﴿تدرسون﴾.

ثالثاً: لأن المعنى لايستقيم إلا على هذا الفهم؛ لأن سياق الكلام يفيد أن هذه الآية هي الاستفهام الثالث في هذه الآيات: كان الأول: ﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين﴾، والثاني: ﴿مالكم كيف تحكمون﴾، والاستفهام الثالث: ﴿أم لكم كتاب فيه تدرسون إن لكم فيه لما تخيرون﴾. أي بل ألكم كتاب فيه تدرسون أنكم تختارون ما تشاءون.

وهذه الاستفهامات غرضها البلاغي التوبيخ والتقريع، ولذلك رجع الألوسي (١٢٧٠هـ) عن القول بجواز الوقف علي ﴿تدرسون﴾، حيث يقول[٧]: «.. والظاهر أن ﴿أم لكم﴾ إلخ مقابل لما قبله نظراً لحاصل المعنى؛ إذ محصله: أفسد عقلكم حتى حكمتم بهذا أم جاءكم كتاب فيه تخييركم وتفويض الأمر إليكم».

---

(١) إعراب القرآن: ٥/١٣.

(٢) انظر الكشاف: ٤/١٤٦.

(٣) انظر: البيان: ٢/٤٥٤.

(٤) انظر: إرشاد العقل السليم: ٥/١٨٦.

(٥) حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/٢٣٥.

(٦) انظر: التحرير والتنوير: ٢٩/٩٣.

(٧) روح المعاني: ٢٩/٥٧.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿تدرسون﴾؛ لأن ما بعده- قوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ - في موقع المفعول به لـ ﴿تدرسون﴾ فهو تابع له في المعنى؛ ولأن المعنى لايتم عند الوقوف على قوله : ﴿تدرسون﴾ لأن الآيتين كلتيهما سؤال واحد فيجب أن نقدم السؤال كله كاملاً؛ ليقع المعنى تاماً لدى المسئول، ومعنى هذا السؤال كما قلت آنفاً: بل ألكم كتاب فيه تدرسون أنكم تختارون ماتشاءون ؟

هذا هو السؤال كاملاً، فهل يُعقل أن نقدم نصف السؤال ثم نقف ثم نأتي ببقية السؤال ، هذا لايقع في كلام العقلاء فضلاً عن كلام الله تعالى الذي هو في أعلى درجات البلاغة.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلي الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وحين نطبق قول الخطيب - رحمه الله - على الفعل ﴿تدرسون﴾ وما بعده ندرك أن الفعل قد تعدى أثره إلى المفعول به وهو ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ فالتبس به التباساً يفيد وقوعه عليه، وهذا الالتباس يجعل الفصل بين الفعل ومفعوله يؤدى إلى فساد المعنى؛ لذا منع الوقف.

---

(١) الإيضاح: ١٣٥، وانظر معه: دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

الموضع الثامن عشر :

﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ۞ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ۞ فَكُّ رَقَبَةٍ ۞ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۞ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۞ ﴾ [الآيات : من ١١ - ١٦ البلد].

إضاءة :

المفردات : ﴿فلا اقتحم﴾ «لم يتجاوز العقبة الشاقة في الطاعة و﴿لا﴾ مع الماضي كـ (لم) مع المستقبل»[1] ثم يقول[1] : «.. وعن الحسن: عقبة والله شديدة: مجاهدة الإنسان نفسه وهواه وعدوه الشيطان، وقيل: عقبة بين الجنة والنار».

﴿فك رقبة﴾: «من الرق[1] »، «وسَغِب: يسغَب، سغُوباً و﴿مسغَبة﴾: جاع»[1] ، ﴿مقربة﴾ : «قرابة»[1] وهو مصدر ميمي، وما بعده مثله. ﴿متربة﴾: «فقر كأنه لصق بالتراب»[1] .

والمعنى : يقول القرطبي (٦٧١هـ)[2] : «فهلا أنفق ماله الذي يزعم أنه أنفقه في عداوة محمد ﷺ هلا أنفقه في اقتحام العقبة فيأمن، والاقتحام: الرمي بالنفس في شيء من غير روية». ولعل المقصود بهذا الذي أنفق ماله في عداوة محمد ﷺ هو أبو الأشدين الجمحي - كما يقول ابن عباس رضي الله عنهما[3] - أو غيره والعقبة : «هي في الأصل الطريق الصعب في الجبل،

(١) بهجة الأريب: ٤٦٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/٦٦.

(٣) السابق: ٢٠/٦٥.

واقتحامها : مجـاوزتها ثم أطلق على مجاهدة النفس في فعل الطاعات، وترك المحرمات والمراد باقتحامها: فعلها وتحصيلها والتلبس بها»[1] .

﴿وما أدراك ما العقبة﴾ أي شيء أعلمك حقيقة العقبة.

«قال سفيـان بن عيينة: كل شيء قال فيه ﴿ومـا أدراك﴾؟ فإنه أخبر به، وكل شيء قال فيه: ﴿وما يدريك﴾؟ فإنه لم يخبر به»[2] .

ثم فسرها بقوله : ﴿فك رقبة * أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيماً ذا مقـربة * أو مسكيناً ذا متـربة*﴾. «يقـول : هلا أنفق ماله في فك الرقـاب وإطعام السـغبان ليجوز به العـقبة فيكون خيـراً له من إنفاقه في عداوة محمد ﷺ»[3] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿مسغبـة (١٤)﴾ في طبعة مصحف الملك الثالثة، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني[4] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً، ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري -[5] : «.. ثم فسر اقـتحام العقبـة فقال: فك رقبة أو إطـعام، ولا وقف من قوله: ﴿فك

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين : ٤/ ٣٢٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٦٧.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) المكتفى: ٦٢٠.

(٥) منار الهدى: ٤٢٧.

رقبة ﴾.. إلى ﴿متربة﴾».

ومما تقدم نفهم أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿مسغبة﴾، لأن ما بعده من تتمة الكلام فإن الله يشرح العقبة بأنها : ﴿فك رقبة﴾ .. إلى قوله: ﴿متربة﴾، فما بين قوله: ﴿فك رقبة﴾ إلى قوله ﴿متربة﴾ بيان لحقيقة العقبة فهي إجابة لسؤال.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً، فمثلاً يقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)(١) : «﴿ما العقبة﴾ تقديره: ما اقتحام العقبة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، و﴿فك رقبة﴾ مرفوع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره : اقتحامها فك رقبة أو إطعام عطف عليه، ويتيماً منصوب لأنه معمول ﴿إطعام﴾ وهو مصدر (أطعم)».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)(٢) : «.. ومن قرأ ﴿فك رقبة أو إطعام﴾ كان التقدير: هو فك رقبة، والمصدر مضاف إلى المفعول وإطعام غير مضاف، ولا ضمير فيهما؛ لأن المصدر لايتحمل الضمير ، وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر إذا عمل في المفعول كان فيه ضمير كالضمير في اسم الفاعل، و﴿يتيماً﴾ مفعول ﴿إطعام﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿يتيماً﴾ مفعول به لقوله: ﴿إطعام﴾ المصدر المنوّن، ولايفصل بين العامل ومعموله بفاصل زمني كالوقف أو السكوت.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مسغبة (١٤)﴾ لأن ما بعده مفعول - وهو قوله ﴿يتيماً﴾- لقوله: ﴿أو إطعام﴾ المصدر المنوّن،

---

(١) البيان : ٢/ ٥١٤، وانظر معه: شرح ابن عقيل: ٣/ ٩٤.

(٢) التبيان: ٢/ ١٢٨٩.

ولايفصل بين العامل ومعموله بفاصل - كما قلت من قبل - وحين نتأمل سياق الايات نجد أن الآيات - من ١٣-١٦ تشرح حقيقة العقبة، وتقدم جواباً لسؤال هو : ﴿وما أدراك ما العقبة﴾؟ فتقول : هي - أي العقبة - ﴿فك رقبة * أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيماً ذا مقربة * أو مسكيناً ذا متربة*﴾ فهذه الآيات الثلاث إجابة عن السؤال المذكور، والإجابة تقدم كاملة، وخصوصاً إذا كانت مكونة من جزئيات عُطف بعضها على بعض، حتى لايظن السامع عند التوقف على إحدى هذه الجزئيات دون بقيتها أن الإجابة قد تمت، وفي الحقيقة هي لم تتم، لأن تمامها يكون بذكر كل جزئيات الإجابة، والتي تبدأ من قوله: ﴿فك رقبة﴾ إلى قوله : ﴿متربة﴾ اضف إلى هذا أن قوله: ﴿يتيماً﴾ مفعول لقوله: ﴿أو إطعام﴾ فلا يوقف على ما قبل ﴿يتيماً﴾؛ لأن ذلك يؤدى إلى الفصل بين العامل ﴿إطعام﴾، وبين معموله ﴿يتيماً﴾ وذلك ممنوع.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)(١) : - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل، مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وحين نطبق قول عبد القاهر - رحمه الله - على هذا الموضع فإننا نجد قوله : ﴿يتيماً﴾ مفعول لقوله: ﴿أو إطعام﴾ المصدر المنون الذي عمل فيه النصب وهذا المفعول ذكرُه من تمام المعنى؛ لأنك إذا وقفت على قوله: ﴿مسغبة﴾ فعلام يقع هذا الإطعام إذاً، فإذا قلت: ﴿يتيماً﴾ تم المعنى، وبدون

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٣٥.

ذكره لايفيد الكلام شيئاً. أيضاً إذا أردت أن تبدأ به الكلام وتجعله كلاماً جديداً مستقلاً عن السابق فإن ذلك غير ممكن - كما يقول عبد القاهر- .

* * *

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثمانية عشر موضعاً وُجدت بينها سمات تجمع بين هذه المواضع نجملها فيما يأتي :

المجموعة الأولى وتشتمل على المواضع الآتية :

١- الموضع الأول . ٢- الموضع الثاني .٣- الموضع الثالث عشر .٤- الموضع السابع . ٥ : الموضع العاشر . ٦ الموضع الخامس عشر. ٧ - الموضع السادس عشر .

هذه المواضع قد جمعت بينها علة منع الوقف، وهي : تعلق الجار والمجرور بما قبله مع الاتفاق في الموضوع، فكلها يجمع بينها الأسئلة والأجوبة، وفوق هذا الاتفاق فقد اجتمعت في بعضها سمات نجملها فيما يأتي:

أ - في الموضعين الأول [البقرة: ٢١٩] والثاني : [غافر : ٧١] اتفق الموضعان في حرف الجر، وهو (في) الذي يفيد الظرفية، ولكنه في الأول دخل على الدنيا، وفي الثاني: دخل على الحميم، وكان المتعلق به في الأول: ﴿تتفكرون﴾ ، وكان المتعلق به في الثاني: ﴿يسحبون﴾ وقد ألقى المتعلق به بظلاله على ألفاظ الآية فكانت الأولى حديثاً - في صورة أسئلة - عن الخمر والميسر، وعن الإنفاق والصدقة، وكانت الثانية: حديثاً عن الأغلال التي في الأعناق والسلاسل التي يسحبون بها في نار جهنم، ولعلك تلحظ معي أن نوع حرف الجر، ومادة المتعلق به كانا عاملين مهمين في تكوين ألفاظ آيتيهما، فكان المسئول عنه في الآية الأولى موضعاً للتفكير والتأمل والنظر، وكان المتعلق به

في الثانية مظهراً من مظاهر الرهبة من الآخرة ؛ حيث الأغلال في الأعناق والسلاسل التي يُجَرُّون بها في نار جهنم على وجوههم، وكان المتعلق به فيهما مضارعاً ﴿تتفكرون - يسحبون﴾ متصلاً بواو الجماعة؛ ليفيد التجدد والحدوث وتصوير الحدث وتجسيمه كأنك ترى هؤلاء وهم يتفكرون في الدنيا وترى الآخرين وهم يسحبون في النار، وجاء المضارع في الأولى مبنياً للمعلوم مقروناً بواو الجماعة في صورة للخاطبين ليلائم الدنيا، وجاء المضارع في الثانية مبنياً لما لم يسم فاعله مقروناً بواو الجماعة في صورة الغائبين؛ ليلائم حال الآخرة؛ فهم يُصنع بهم ولايصنعون شيئاً، ويُفعل بهم ولايَفعلون، فقد انتقلوا إلى دار ليس فيها إرادة ولا عمل، بخلاف المتعلق به الأول فأصحابه في دار فيها إرادة وعمل وقدرة على ذلك.

ب- وفي الموضعين : الثاني [الحجر: ٣٧]، والثالث عشر : [ص: ٨٠] اتفق الموضعان في حرف الجر وهو : ﴿إلى﴾ الذي يفيد الانتهاء وفي مدخوله وهو : ﴿يوم الوقت المعلوم﴾ وفي سياق الآيات التي اتفقت ألفاظها في الآيات الثلاث في الموضع الثاني: [الحجر: ٣٦، ٣٧، ٣٨]، وفي الآيات الثلاث في الموضع الثالث عشر: [ص: ٨٩، ٨٠، ٨١]، وذلك لأن المقام واحد، فهذا إبليس - عليه اللعنة - يطلب من ربه أن يبقيه حياً إلى يوم البعث، فيجيبه الله تعالى، ولايستجيب له؛ لأنه قد سبق في علمه الأزلي أن يبقيه إلى وقت النفخة الأولي؛ ولذلك تجد الآيات الثلاث في كل من السورتين: [الحجر: ٣٦، ٣٧، ٣٨] و[ص: ٧٩، ٨٠، ٨١] متفقة في جميع الحروف؛ لأنها تنقل مشهداً واحد، وهو موقف إبليس - عليه ا للعنة - بين يدي ربه يسأله الإنظار والإمهال.

جـ - في الموضعين: العاشر : [الشعراء: ٩٢]، والسادس عشر: [غافر: ٧٣] اتفق الموضعان في حرف الجر، وهو ﴿من﴾ التي تفيد ابتداء الغاية، وقد دخلت على قوله: ﴿دون الله﴾ في الآيتين وقد جاءت في الآية الأولى: ﴿من دون الله﴾ متعلقة بالفعل ﴿تعبدون﴾ وفي الآية الثانية متعلقة بالفعل ﴿تشركون﴾، والآيتان تصوران موقفاً واحداً هو موقف الكفار في الآخرة؛ فلم خالف بين الفعلين فجاء ﴿تعبدون﴾ في الأولى، وجاء ﴿تشركون﴾ في الثانية؟ والجواب: - والله أعلم - أن الأولى يحدث فيها قول الملائكة للكفار قبل دخولهم النار، وقبل بداية العذاب؛ لأن السياق يُفهم منه هذا ﴿وأزلفت الجنة للمتقين ، وبرزت الجحيم للغاوين﴾ ففي هذا الوقت الذي تبرز فيه النار يقال للكفار : ﴿أين ما كنتم تعبدون من دون الله﴾؛ لأن العبادة لفظ أعم من الشرك فناسب هذا اللفظ ذلك الموقف، وأيضاً هذه السورة نزلت قبل سورة غافر[١] ، وأما في الثانية فيقال لهم: ﴿أين ما كنتم تشركون من دون الله﴾ لأن الموقف يقتضى هذا، فهم في النار يسحبون على وجوههم والأغلال في أعناقهم، والسلاسل، فتقول لهم الملائكة وهم على هذه الحال، ﴿أين ما كنتم تشركون من دون الله﴾ لأن الشرك أخص من العبادة؛ لذا جاء مناسباً للموقف.

د- وفي الموضع السابع : [النحل: ٤٣] جاء حرف الجر (الباء) التي تفيد السببية، كما يقول الألوسي - كما ذكرت من قبل - و(الباء) معانيها كثيرة، وأصل معانيها الإلصاق[٢] ، ومعنى السببية فرع الاستعانة[٣] وجاءت (الباء)

---

(١) انظر: البرهان: ١/١٩٣، وبصائر ذوي التمييز : ١/٩٨.

(٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول : ٢/٣.

(٣) السابق: ٢/٦.

هنا؛ لأنها الحرف الذي يناسب الفعل (علم) الذي تتعلق به (الباء) وما دخلت عليه ﴿بالبينات والزبر﴾.

المجموعة الثانية: وتشتمل على الموضع الثالث: [الحجر: ٣٩، ٥٩] والرابع عشر: [ص: ٨٢]، وقد اتفقت هذه الآيات في علة منع الوقف، وهو الاستثناء أي أن ما بعد قوله: ﴿اجمعين﴾ [الحجر: ٣٩، ٥٩] و[ص: ٨٢] مستثنى بـ ﴿إلا﴾ مما قبلها، ومعنى الاستثناء: إخراج حكم خاص من حكم عام بإلا أو إحدى أخواتها، وأصل أدوات الاستثناء ﴿إلا﴾ فقد أخرج بها من الحكم العام ﴿عبادك منهم المخلصين﴾ في الثالث والرابع عشر، وأخرج بها [في الآية ٥٩ الحجر] ﴿إلا امرأته﴾ أي امرأة لوط - عليه السلام - فقد أخرجها بإلا من الناجين وأثبتها في الباقين للعذاب والهلاك، وفائدة هذا الإخراج من ذلك الحكم العام؛ المسارعة في نفي تعميم هذ الحكم العام على جميع أفراده حتى لايظن السامع استغراقه لكل الأفراد لذا كان الإتيان بالاستثناء لنفي استغراق جميع الأفراد وإخراج بعض من أفراده لاينطبق عليهم هذا الحكم العام.

المجموعة الثالثة وتشتمل على : الموضع السادس : [الحجر: ٩٢] والثامن: [طه: ٩٢]، والحادي عشر: [الصافات: ٥٨] والسابع عشر : [القلم: ٣٧]، والثامن عشر: [البلد ١٤] اتفقت هذه المواضع في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف في هذه المواضع يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله. ففي الأول: يؤدى الوقف إلى الفصل بين الفعل ﴿لنسألنهم﴾ ومفعوله الثاني وهو: ﴿عما كانوا يعملون﴾، وفي الثاني: يؤدى الوقف إلى

الفصل بين المفعول الثاني ﴿ألا تتبعن﴾ وبين الفعل العامل فيه النصب وهو : (منع). وفي الثالث: يؤدي الوقف إلى الفصل بين المفعول ﴿إلا موتتنا الأولى﴾، وبين العامل فيه ﴿ميتين﴾، وفي الرابع يؤدى الوقف إلى الفصل بين الفعل ﴿تدرسون﴾ وبين مفعوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ ، في الخامس: يؤدى الوقف إلي الفصل بين المفعول ﴿يتيماً﴾ والعامل فيه وهو ﴿إطعام﴾.

المجموعة الرابعة وتشتمل على : الموضع التاسع : [الفرقان: ٧] والثاني عشر : [الصافات: ١٥١]، اتفق الموضعان في علة المنع وهي أن ما بعد الموضع فيهما مقول القول، ولايفصل بين القول ومقوله بفاصل، ففي الأول: تحكى الآية قولاً قاله الكفار في حق الرسول ﷺ، ولايتم المعنى إلا بذكر قولهم كاملاً، وفي الثاني: تحكى قول الكفار أن لله ولداً، ولايتم المعنى إلا بذكر إفكهم منسوباً إليهم.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

وأما السمات الفارقة بين هذه المواضع فإني أسوقها - باختصار - فيما يلي:

المجموعة الأولى : وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الأول ، ٢- للموضع الثاني، ٣- الموضع الثالث عشر، ٤- الموضع السابع، ٥-الموضع العاشر، ٦- الموضع الخامس عشر، ٧- الموضع السادس عشر.

هذه المواضع قد جمعت بينها علة منع الوقف، وهي : تعلق الجار والمجرور بما قبله، مع الاتفاق في الموضوع العام (أسئلة وأجوبة) لكنا نجد فيها سمات فارقة نجملها فيما يأتي :

أ - اختلف حرف الجر في هذه المواضع، فجاء - في الموضع الأول: [البقرة: ٢١٩]، والخامس عشر: [غافر: ٧١] - بحرف الجر ﴿في﴾ وجاء في الموضعين : الثاني [الحجر: ٣٧]، والثالث عشر: [ص: ٨٠] بحرف الجر ﴿إلى﴾، وجاء في الموضعين: العاشر [الشعراء : ٩٢] والسادس عشر: [غافر: ٧٣] بحرف الجر ﴿من﴾ وجاء في الموضع السابع: [النحل: ٤٣] بحرف الجر (الباء).

ب- وقد اختلف المتعلق به في هذه المواضع: فجاء الحرف ﴿في﴾ في الأول متعلقاً بالفعل ﴿تتفكرون﴾ وجاء في الخامس عشر متعلقاً بالفعل ﴿يُسحبون﴾ ، وجاء بالأول مضارعاً مبنياً للمعلوم؛ ليدل على إرادة المتفكرين

وحريتهم في الدنيا، وجاء بالثاني: مضارعاً مبنياً لما لم يسم فاعله ﴿يسحبون﴾؛ ليدل على أن ذلك في الآخرة وهم يُفعل بهم ولايفعلون؛ لأن الآخرة لا إرادة فيها لأحد، وإنما الكل مقهور بسلطان القهار.

وهذا المتعلق به في الأول: ناسبه أن يكون الحوار عن الخمر والميسر وعن الإنفاق والصدقة، أما المتعلق به الثاني: ﴿يُسحبون﴾ فقد ناسبه الأغلال في الأعناق والسلاسل؛ لأن الحديث عن جهنم.

وفي الموضع الثاني والثالث عشر جاء المتعلق به واحداً وهو قوله: ﴿المنظرين﴾، واتحاد المتعلق به دليل على اتحاد الموقف أو المقام؛ لأن إبليس - عليه اللعنة - طلب من ربه الإمهال والإنظار فأجابه الله ﴿إلى يوم الوقت المعلوم﴾ ، وعندئذ رد إبليس - عليه اللعنة - بقوله في (ص): ﴿قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين﴾، ثم قال في سورة (الأعراف) التي نزلت بعدها مباشرة ﴿قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾ [١٦]، ثم قال في سورة الحجر التي نزلت بعدها بأربع عشرة سورة(١) : ﴿قال رب بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين﴾ ولعل سبب الاختلاف في التعبير عن هذا الموقف الواحد هو اختلاف السياق في هذه السور الثلاث.

يقول الكرماني (٥٠٥هـ تقريبا)(٢) : «قوله: ﴿فبما أغويتني﴾ [١٦] في هذه السورة(٣) وفي (ص) ﴿فبعزتك لأغوينهم أجمعين﴾ [٨٢]، وفي الحجر:

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ١/١٩٣.

(٢) البرهان في توجيه متشابه القرآن: ٥٩، وانظر معه: درة التنزيل: ١٠٦، وفتح الرحمن: ١٠٩.

(٣) أي الأعراف.

﴿رب بما أغـويتني﴾ [٣٩]؛ لأن مـا في هذه السـورة[١] مـوافق لما قـبله في الاقتـصار على الخطاب دون النداء ومـا في الحجـر موافق لما قبله فـي مطابقة النداء، وزاد في هذه السـورة[٢] (الفاء) التي هي للعطف؛ ليكون الثاني مربوطاً بالأول. ولـم تدخل في الحجر، فاكـتفى بمطابقة النداء؛ لامتناع النداء منه؛ لأنه ليس بالذي يستـدعيه النداء؛ فإن ذلك يقع مع السـؤال والطلب وهذا قـسم عند أكثـرهم بدليل ما في [ص]، وخبـر عند بعضهم والذي في [ص] على قـياس مافي الأعراف [١٦، ١٧] دون الحجر: [٣٩، ٤٠]؛ لأن موافقـتهما أكثر على ما سبق».

قلت : المقام واحد، ولكن السياق مختلف. ففي سورة [ص] التي نزلت أولاً[٣] السيـاق للنداء لذا كان رد إبليس ﴿فبـعزتك لأغوينهم أجمـعين﴾ جاء بالفاء والقسم على الإغواء، أما في الإعراف - التي نزلت[٣] بعدها مباشرة - فالسياق للخطاب؛ ولذا قـال: ﴿فبما أغويتني لأقعدن لهم صـراطك المستقيم﴾ بالفاء والقسم أيضاً، أمـا في الحجر - التي نزلت بعدها[٣] بأربع عشرة سورة - ﴿قال رب بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجـمعين﴾ فقد زاد لفظ ﴿رب﴾ لمناسـبة النداء، ثـم زاد عن سورة [ص] قـوله: ﴿لأزينن لهم في الأرض﴾ ولـم يأت بالفـاء هنا - وجاء بهـا في سورة [ص] - لأنها ليـست مما يستدعيه النداء، وزادها في سورة [ص]؛ ليكون الثاني مربوطاً بالأول.

---

(١) أي الأعراف .

(٢) أي سورة (ص).

(٣) البرهان في علوم القرآن : ١/١٩٣.

أما زيادة ﴿لأزينن لـهم في الأرض﴾ فلعله - والله أعلم - أراد أن يزيد في التشفى من آدم وذريته فزاد التزيين في هذه السورة المتأخرة نزولاً.

وجاء المتعلق به في الموضعين: العاشر [الشعراء ٩٢] والسادس عشر [غافر ٧٣] مختلفاً. ففي الأول : ﴿تعبدون﴾ وفي الثاني: جاء الفعل ﴿تشركون﴾، وقد اتفق المتعلق فيهما في جميع حروفه ﴿من دون الله﴾، واختلاف المتعلق به في الأول عن الثاني اقتضاه سبق[1] سورة الشعراء نزولاً عن سورة غافر، فجاء في الأولى باللفظ العام بخلاف الثانية، هذا أولاً، وثانياً: إن المقام قد اقتضى هذا الفعل ﴿تعبدون﴾، لأن المشركين وقت قول الملائكة لهم ذلك لم يدخلوا النار، وإنما برزت لهم ورأوها وأما في الثانية فهم في النار فعلاً، والأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون، فاقتضى أن تقول الملائكة لهم: ﴿أين ما كنتم تشركون﴾ أي لماذا لم يأت من أشركتموهم مع الله في العبادة لينقذوكم.

وجاء المتعلق به - في الموضع السابع : [النحل: ٤٣] الفعل المضارع المنفي بـ ﴿لا﴾ - ﴿لاتعلمون﴾ - مشتقاً من مادة العلم، لأن المقام يقتضي ذلك، فالحديث عن إرسال الرسل، وعن سؤال أهل الذكر - أي أهل العلم بالكتب المقدسة السابقة - ثم بعد ذلك الجار والمجرور ﴿بالبينات والزبر﴾ ثم قوله بعد ذلك ﴿الذكر﴾ - ﴿لتبين﴾ ﴿مانزل إليهم﴾ فالجو العام للآية كله حديث عن العلم؛ لذا ناسب أن يكون المتعلق به ﴿لاتعلمون﴾ لأن المقام يقتضيه.

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١/١٩٣.

المجموعة الثانية: وتشتمل على الموضع الثالث : {الحجر: ٣٩، ٥٩} والرابع عشر: {ص: ٨٢}، وقد اتفقت في علة المنع وهي الاستثناء، وقد عرضت لها حين تحدثت عن السمات الفارقة في الموضع الثاني: {الحجر ٣٧}، والثالث عشر: {ص: ٨٠} في الفقرة (ب) من المجموعة الأولى.

المجموعة الثالثة: وتشتمل على الموضع السادس : {الحجر: ٩٢} والثامن: {طه: ٩٢}، والحادي عشر: {الصافات: ٥٨} والسابع عشر: {القلم: ٣٧}، والثامن عشر {البلد: ١٤} وقد اتفقت هذه المواضع فيما ذكرته من قبل، لكنا نجد اختلافاً فيها نجمله فيما يأتي:

أ - الاختلاف في العامل فيها: ففي الأول: العامل : ﴿لنسألنهم﴾ وهو ينصب مفعولين أولهما الضمير ﴿هم﴾ والمفعول الثاني ﴿عما كانوا يعملون﴾ وفي الثاني: العامل (منع) وهو ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والمفعول الأول له هو (الكاف)، والمفعول الثاني: ﴿ألا تتبعن﴾، وفي الثالث: العامل هو اسم الفاعل ﴿ميتين﴾ والمعمول هنا المفعول المطلق ﴿موتتنا الأولى﴾، وقد اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام ﴿أفما﴾ وفي الرابع: العامل ﴿تدرسون﴾ ومعموله هو ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ وهو في موقع المفعول به وفي الخامس: العامل هو المصدر المنون ﴿إطعامٌ﴾ ومعموله ﴿يتيماً﴾ مفعول به لإطعام.

ب- تنوع العامل فيها، ففي الأول: كان العامل فعلاً مضارعاً مؤكداً بالنون متصلاً باللام واقعاً في جواب القسم، لأن المقام يقتضي ذلك التأكيد، فالحديث عن المقتسمين الذين كادوا لرسول الله ﷺ ولدعوته، فكان الوعيد

لهم على هذه الهيئة من التهديد بالمضارع الذي يفيد التجدد والحدوث والاستمرار واستحضار صورة الحدث مع الاقتران باللام حالة كونه جواب القسم.

وفي الثاني: جاء العامل فعلاً ماضياً (منع) في سياق الاستفهام الإنكاري، والسائل هو سيدنا موسى - عليه السلام - والمسئول هو سيدنا هارون - عليه السلام - والمسئول عنه عدم الاتباع واللحاق به.

وفي الثالث: جاء العامل اسم فاعل ﴿ميتين﴾ معتمداً على الاستفهام التقريري ﴿أفما﴾ وجاء المعمول مفعولاً مطلقاً مبنياً للعدد.

وفي الرابع: جاء العامل فعلاً مضارعاً ﴿تدرسون﴾ في سياق ﴿أم﴾ المنقطعة التي تقدر ببل والهمزة.

وفي الخامس: جاء العامل مصدراً منوناً واقعاً في مكونات جواب الاستفهام وهو قوله: ﴿أو إطعام﴾ وكان المعمول ﴿يتيماً﴾ المفعول به.

جـ - هذه المواضع كلها جاءت في سياق الاستفهام، لكن الخلاف وقع في بعضها من حيث أداة الاستفهام. ففي الأول: جاء الاستفهام بالفعل (نسأل)، وفي الثاني: جاء الاستفهام بـ (ما) وفي الثالث: جاء الاستفهام بـ (أم) المنقطعة، التي تقدر ببل والهمزة، وفي الخامس: جاء الاستفهام بـ (ما).

المجموعة الرابعة: وتشتمل على الموضع الخامس: [الحجر: ٦١] والموضع التاسع: [الفرقان: ٧]، والثاني عشر: [الصافات: ١٥١] وفيها من السمات الفارقة ما نجمله فيما يلي:

أ - في الموضع الخامس: [الحجر: ٦١] جاءت علة المنع من الوقف مخالفة لجميع علل منع الوقف في هذا الفصل؛ حيث منع الوقف لأن ما بعد قوله: ﴿المرسلون﴾ ٦١ الحجر، جواب (لما) الشرطية والفصل بين الشرط وجوابه ممنوع، وقد جاء جواب الشرط ماضياً ﴿قال﴾ وجاء فعل الشرط ماضياً كذلك (جاء)، وذلك لأن القرآن يحكى قصة حدثت بين لوط - عليه السلام - والملائكة ، فيناسبها الماضي في جميع أحداثها.

ب- أما الموضع التاسع والثاني عشر: فقد اتفقا في علة منع الوقف، وفي غيرها، ولكنهما اختلفا فيما يلي:

١- اختلفت حكاية قول الكفار: ففي الأول: يعيبون على الرسول ﷺ أن يأكل الطعام كما يأكل البشر، ويخرج إلى الأسواق ليكسب رزقه كما يفعل البشر.. إلخ، فهذه حكايتهم ولابد أن تذكر كاملة؛ لأن الوقف على بعضها يلقى في ذهن السامع أن حكايتهم قد انتهت بينما هي لم تنته بعد.

وفي الثاني: كانت حكاية قول الكفار من نوع آخر؛ إنهم ينسبون إلي الله الولد، وقولهم هذا - أيضاً - لابد أن يحكى كاملاً منسوباً إليهم.

٢- اختلفت أداة الاستفهام بين الموضعين : فالأول: أداة الاستفهام فيه (ما)، وأما الثاني: فقد جاء الاستفهام فيه بـ (أم) المنقطعة التي تقدر ببل والهمزة.

٣- فعل القول في الأول جاء ماضياً ﴿قالوا﴾ وفي الثاني جاء مضارعاً مؤكداً باللام ﴿ليقولون﴾.

* * *

الفصل الثاني

من وعد الله ووعيده فى القرآن الكريم

* * *

الموضع الأول :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ (البقرة : آية ١٥٩).

إضاءة :

هذه الآية نزلت - كما يقول الواحدي[١] (٤٦٨هـ) : «في علماء أهل الكتاب، وكتمانهم آية الرجم، وأمر محمد ﷺ».

وكتمان العلم: عدم نشره وإذاعته لمن يسأل عنه أو يطلبه، ولقد كتم أحبار اليهود أمر النبي ﷺ المنزل في التوراة عندما سئلوا عنه، ثم هي بعد ذلك عامة في كل كتمان للعلم الذي يحتاجه الناس في بيان أمر دينهم.

و﴿البينات﴾ هي: «الآيات الشاهدة على أمر محمد ﷺ . و﴿الهدى﴾: الهداية بوصفه إلى اتباعه والإيمان به»[٢] .

والمراد بالكتاب - على هذا التفسير - التوراة، وبعض العلماء يرى أنه القرآن[٣] . واللعن: الطرد والإبعاد من رحمة الله تعالى واللاعنون: كل من يتأتى منه اللعن.

ويقول الزجاج (٣١١هـ)[٤] : «فيه غير قول، أما ما يروي عن ابن

(١) أسباب النزول : ٤٦، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٣٥، والجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١٨٩.

(٢) الكشاف: ١/ ٣٢٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٣٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٣٥ .

عباس فقال: اللاعنون: كل شيء في الأرض إلا الثقلين، ويروى عن ابن مسعود أنه قال: اللاعنون: الاثنان إذا تلاعنا لحقت اللعنة بمستحقها منهما، فإن لم يستحقها واحد منهما رجعت على اليهود، وقيل: اللاعنون: هم المؤمنون فكل من آمن بالله من الإنس والجن والملائكة فهم اللاعنون لليهود وجميع الكفرة».

والمعنى: هذه الآية وعيد من الله تعالى للذين يكتمون ما أنزله في التوراة والإنجيل من أحبار اليهود وعلماء النصارى خاصاً بأمر النبي ﷺ لحاجة في نفوسهم الخبيثة، ثم هي وعيد بعد ذلك لكل ذي علم يسأل عنه فيكتمه أو يحتاج إليه الناس في أمور دينهم ودنياهم فيكتمه عنهم هؤلاء يكون جزاؤهم الطرد من رحمة الله تعالى، ثم يلعنهم كل من يتأتى منه اللعن.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الكتاب﴾ في طبعة مصحف الملك الثالثة وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف المدينة النبوية. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً، وإنما قال: «. . . ﴿شاكر عليم (١٥٨) تام، ومثله: ﴿. . التواب الرحيم (١٦٠)﴾.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿في الكتاب - ١٥٩-لا﴾ لأن

---

(١) المكتفى : ١٧٨ .

(٢) علل الوقوف: ١/ ٢٦٠.

﴿أولئك﴾ خبر (إنَّ)»، ويقـول الأشموني[1] - من علماء القرن الحـادي عشر الهـجري - : «(في الكتـاب) ليـس بوقف؛ لأن ﴿أولئك﴾ خـبر ﴿إنَّ﴾، فـلا يفصل بين اسمها وخبرها بالوقف».

ومن كلام القـراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قـوله: ﴿في الكتاب﴾ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾، ولايفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها بفاصل.

ويفهم المنع من كـلام النحاة أيضاً: فيقـول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[2] : «﴿إن الذين﴾ اسم ﴿إنَّ﴾. . ﴿أولئك﴾ مبتدأ ﴿يلعنهم الله﴾ في موضع الخبر، والجملة خـبر ﴿إنَّ﴾». وكلام ابن النـحاس يفيـد أن قوله: ﴿أولئك﴾ مبـتدأ، وجملة ﴿يلعنهم الله﴾ خـبر المبتـدأ، والجملة المكونة من هذا المبتدأ وخـبره في محل رفع خبر ﴿إنَّ﴾.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[3] : «. . ﴿في الكتاب﴾ ﴿في﴾ متعلقة ببينا وكذلك اللام[4] ، ولم يمنع تعلق الجارين به لاختـلاف معناهمـا، ويجوز أن يكون ﴿في﴾ حالا أي كائنـاً في الكتاب ﴿أولئك يلعنهم الله﴾ مبتـدأ وخبر في موضع خبر ﴿إنَّ﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن ما بعـد ﴿الكتاب﴾ هو خبر ﴿إنَّ﴾، ولايفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها بفاصل.

---

(١) منار الهدى: ٥٢.

(٢) إعراب القرآن : ١/ ٢٧٤.

(٣) التبيان : ١/ ١٣١، وانظر معه: البحر المحيط: ٢/ ٦٩.

(٤) أي التي في قوله: ﴿للناس﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى لم يتم بعد حيث إن تمام المعنى يكون بعد ذكر الخبر؛ لأنه ركن الإسناد ولو أن قارئاً قرأ: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب﴾ ثم وقف: ماذا يفيد هذا الكلام؟ لايفيد شيئاً؛ لأن تمام المعنى لم يأت بعد، وهو : ﴿أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون﴾.

يقول عبد القاهر الجرجاني (٤٧١)[١] : «اعلم أن معاني الكلام كلها معان لاتتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو (الخبر)، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه؛ فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت مالا يصح في عقل ولايقع في وهم.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: (اضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواء».

ثم يقول أيضاً[٢] : «فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك ألا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا: (خرج زيد)، أو اسم مع اسم كقولنا :

---

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤١.

(٢) دلائل الإعجاز: ٥٤٢ وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(زيد منطلق)، فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة».

ومن كلام الإمام عبد القاهر يتضح لنا أن المعانى لاتتصور إلا فيما بين شيئين؛ لأن الألفاظ المفردة ليست مما يعرض له علم البلاغة وإنما لكي تفيد معنى من المعاني لابد أن تضم فعلاً إلى اسم أو تضم اسماً إلى اسم، كما مثل عبد القاهر - والأصل الأصيل هنا هو الخبر؛ لأنه به يتم المعنى، وتحصل الفائدة؛ ولذلك جعله عبد القاهر «الأصل والأول»، وحين نقول: (خبر) فإن ذلك يقتضى مخبراً به ومخبراً عنه في حالة الإثبات، كما يقتضى في حالة النفي منفياً ومنفياً عنه، وهذه من أصول لكلام في كل اللغات.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وقوله: ﴿أولئك﴾ إشارة إلى الذين يكتمون وسط اسم الإشارة بين اسم (إنَّ) وخبرها للتنبيه على أن الحكم الوارد بعد ذلك قد صاروا أحرياء به؛ لأجل تلك الصفات التي ذكرت قبله بحيث إن تلك الصفات جعلتهم كالمشاهدين للسامع فأشير إليهم، وهو في الحقيقة إشارة إلى أوصافهم فمن أجل ذلك أفادت الإشارة التنبيه على أن تلك الأوصاف هي سبب الحكم، وهو إيماء للعلة على حد ﴿أولئك على هدى من ربهم﴾[٢] .

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يؤكد على وصل الكلام بعد قوله:

(١) التحرير والتنوير: ٢/٦٧، وانظر معه: والجامع لأحكام القرآن: ٢/١٨٩، إرشاد العقل السليم ١/١٤١.

(٢) البقرة: آية (٥).

﴿في الكتاب﴾، لأن ﴿أولئك﴾ اسم إشارة يشار به إلى ﴿الذين يكتمون﴾ وقد وقع اسم الإشارة بين اسم (إنَّ) وخبرها؛ لينبه إلى أن الوعيد الوارد بعد ذلك يستحقه أولئك الموصوفون بما ذكر؛ ولتدل الإشارة إلى تلك الأوصاف أنها سبب الوعيد المذكور الذي يستحقونه وكل هذا يجعل الكلام مترابطاً متصلاً لايحسن الوقف أثناءه وإلا أدى ذلك إلى فساد المعنى .

الموضع الثاني :

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۝﴾ (الآيتان : ١٥٠، ١٥١ النساء).

إضاءة

هاتان الآيتان تتوعدان من كفر بالله ورسله بأن أنكر وجود الله إنكاراً تاماً أو آمن بوجوده وكفر برسله، أو أراد أن يفرق بين الله ورسله بحيث يؤمنون ببعضهم ويكفرون ببعض، وهم بذلك يظنون أنهم يتخذون ديناً وسطاً، وما دروا أن ذلك هو الكفر بعينه، لأنه ليس وراء الإيمان إلا الكفر.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «نزلت في اليهود والنصارى، آمنت اليهود بموسى والتوراة، وكفرت بعيسى ومحمد - عليهما السلام - وآمنت النصارى بعيسى والإنجيل، وكفرت بمحمد ﷺ والقرآن. وقيل: نزلت في اليهود خاصة آمنوا بموسى وعزيراً والتوراة ، وكفروا بعيسى والإنجيل ومحمد

---

(١) البحر المحيط : ٤/١١٩، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١١/٧٣، وتفسير القرآن العظيم: ١/٥٧٢، وروح المعاني: ٦/٧.

ﷺ والقرآن».

ثم يأتي الحكم من اللـه تعالى على أولـئك الموصوفين بتـلك الصفـات القبيحة بأنهم هم الكافرون كفراً ثابتاً لاشك فيه، وقد أعد الله لهم في الآخرة عذاباً مهيناً يلقون فيه الذل والهوان.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿سبيلاً - ١٥٠- في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقـولون بمنع الوقف هنا : فـالسجاونـدي (٥٦٠هـ) يقول[١] : «﴿سبيلاً - ١٥٠لا﴾؛ لأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿إن الذين﴾».

ويقول الأنصاري[٢] (٩٢٦هـ): «...﴿حقاً﴾ كـاف، ﴿مهيناً﴾ تام». ولم يذكر وقـفاً في الآية (١٥٠) كلهـا، وإنما جعل الوقف كـافياً عـلى قوله: ﴿أولئك هم الكافرون حقاً﴾ في الآية التالية.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «ولا وقف من قـوله: ﴿إن الذين يكفـرون﴾ إلى : ﴿حـقـاً﴾؛ فـلا يوقف على : ﴿ورسله﴾ ، ولا على : ﴿ببعض﴾ ، ولا علـى : ﴿سبيلاً﴾ لأن خـبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت وهو ﴿أولئك﴾».

---

(١) علل الوقوف: ٢/٤٣٨.

(٢) المقصد: ١١١.

(٣) منار الهدى: ١١١.

ومن كلام القـراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع علـى قوله: ﴿سبـيلاً﴾ لأن خبـر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد، وهو ﴿أولئك﴾ ولايوقف على اسم إن قـبل الإتيان بخبرها.

ويُفهم المنع من كـلام النحاة أيضـاً: فيقـول ابن النحاس[1] (٣٣٨هـ): «﴿إن الذين يكفـرون بالله ورسله (١٥٠)﴾ اسم ﴿إنّ﴾ والجـمـلة الخـبـر.. ﴿أولئك هم الكافرون حقاً (١٥١)﴾».

وقد قـال بهذا من جاء بعـده كالآلوسي[2] (١٢٧٠هـ)، وابن عاشور[3] (١٣٩٤هـ) ولوضوحـها - حسب ظني - لم يذكـرها الفراء[4] (٢٠٧هـ)، ولا الزجاج(٣١١هـ)[5]، ولاابن الأنباري(٥٧٧هـ)[6]، ولا العكبري (٦١٦هـ)[7].

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله تعالى: ﴿إن الذين يكفرون .. الآية﴾ جاءت ﴿إنَّ﴾ في أول الآية، وهذه تقتضي اسماً هو ﴿الذين يكفرون ...﴾ أي الاسم الموصول وجـملة الصلة، ثم جاء بمعطـوفات على جملة الصـلة، وهي قوله: ﴿ويريدون أن يفـرقـوا...﴾ وقوله: ﴿ويقـولون نؤمن ببـعض..﴾ وقـوله: ﴿ويريدون أن يتخـذوا ...﴾ فهذه ثلاث جـمل معطوفات علـى جملة الصلة

---

(١) إعراب القرآن: ١/ ٥٠٠.
(٢) انظر: روح المعاني: ٦/٧.
(٣) انظر: التحرير والتنوير: ٦/ ١١.
(٤) انظر: معاني القرآن: ١/ ٢٩٤.
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٢٦.
(٦) انظر: البيان: ١/ ٢٧٢.
(٧) انظر: التبيان: ١/ ٤٠٢.

الأولى ثم جاء بعـد ذلك بالخبر وهو قـوله: ﴿أولئك هم الكافرون..﴾ وذلك الخبر جملة مكونة من مبتـدأ - ﴿أولئك﴾ - ثم ﴿هم﴾ ضمير فصل ثم قوله: ﴿الكافرون﴾ خبـر المبتدأ، والجملة المكونة من هذا المبتدأ وخـبره في محل رفع خبر ﴿إنّ﴾.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون المنع هنا؛ لأن الخبـر لم يأت بعد، وهو ركن الإسناد، ولاتتم الفائدة إلا بذكره.

يقول عبد القـاهر الجرجاني (٤٧١هـ)[١] : «اعلم أن الخبـر ينقسم إلى خبـر هو جزء من الجـملة لاتتم الفائدة دونه، وخـبر ليس بجـزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول: خبر المبتدأ كـ (منطلق) في قولك: (زيد منطلق)، والفـعل كقولـك: (خرج زيد) وكل واحد من هـذين جزء من الجملة ، وهو الأصل في الفائدة.

والثاني : هو الحال كـقولك : (جاءنى زيد راكبا) وذاك لأن الحـال خبر في الحقـيقة من حيث إنك تثـبت بها المعنى لذى الحال كمـا تثبت بخبر المـبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك : (جاءني زيد راكبا) لزيد؟ إلا أن الفـرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخـبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيـئة في مجيئه، ولـم تجرد إثبـاتك للركوب ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركـوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته وأما في الخبر المطلق نحو : (زيد منطلق)، و(خرج عمرو) فإنك أثبت المعنى إثباتاً جردته له، وجعلته يباشره من

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١.

غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه».

وحين نطبق قول الإمام عبد القاهر - طيب الله ثراه - على هذه الآية فإننا نجد الخبر هنا - وهو قوله: ﴿أولئك هم الكافرون حقاً﴾ - جزءاً أصيلاً في الجملة، لاتتم الفائدة دونه، ولايصح الوقف قبله، لأننا لو وقفنا قبله نكون قد قدمنا معنى ناقصاً؛ إذ ماذا يفهم السامع من قولنا: ﴿إن الذين يكفرون بالله ورسله ...﴾ إلى قوله ﴿سبيلاً﴾ ثم نقف.. لايفهم شيئاً إلا هذه الصفات التي جئت بها بعد الاسم الموصول معطوفاً بعضها على بعض... فليست إلا مسوغات للحكم الذي سيأتى بعد ذلك وأيضاً فإن الوقف قد يعطى فرصة لأصحاب هذه الصفات أن يؤمّلوا خيراً، فإذا سارعنا بإلقاء الحكم نكون قد جئنا به مناسباً لمقتضى الحال، فإن وعيد الكفار بهذا الجزاء هو الأهم لذا يجب أن نسارع بإلقائه.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وقوله: ﴿أولئك هم الكافرون حقاً﴾ الجملة خبر ﴿إنّ﴾، والإشارة إلى أصحاب تلك الصلة الماضية، وموقع الإشارة هنا لقصد التنبيه على أن المشار إليهم لاستحضارهم بتلك الأوصاف أحرياء بما سيحكم عليهم من الحكم المعاقب لاسم الإشارة».

وابن عاشور - هنا - يجعل الخبر كأنه يستحضر هؤلاء الكفار الموصوفين بتلك الصفات القبيحة كأنهم مشاهدون يشار إليهم ليستحضرهم السامع فى ذهنه جاعلاً هذه الصفات ماثلة أمامه؛ ليكون كل منهم جديراً بالحكم الذي سيقع عليه .

---

(١) التحرير والتنوير: ٦/ ١١.

الموضع الثالث

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۝﴾ (آية ٩ المائدة).

إضاءة :

هذه الآية وعد من الله تعالى للذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم مغفرة لذنوبهم بأن يسترها بقبول التوبة، أو بما يعملون من الصالحات لأن الحسنات يذهبن السيئات، ومع المغفرة لجر عظيم، وذلك الثواب الموصوف بالعظم إذا وعد الله به فهو مما لايستطيع أن يتصوره مخلوق، ووعد الله لايتخلف؛ لأنه وعد ممن لايقف دون إرادته شيء.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الصالحات﴾ في طبعة مصحف الملك الأولى وفي ط. مصحف المدينة النبوية، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول : «﴿وأجر عظيم﴾ تام». ولم يذكر في هذه الآية وقفاً أثناءها مما يدل على منع الوقف على أي لفظ فيها قبل الوصول إلى نهايتها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿الصالحات -٩- لا ﴾؛ لأن الوعد

---

(١) المكتفى: ٢٣٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٤٧.

واقع على المغفرة والأجر وتقديره: ﴿أن لهم﴾».

ومما سبق يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الصالحات﴾؛ لأن الوعد واقع على المغفرة، ولايتم ا لمعنى إلا بذكر هذا الموعود به.

أما الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - فإنه قد خالف من قال بمنع الوقف هنا حيث يقول[1] : «﴿بما تعملون عليم﴾ تام، ومثله: ﴿الصالحات﴾ وإنما كان تاماً؛ لأن قوله: ﴿لهم مغفرة﴾ بيان وتفسير للوعد، كأنه قدم لهم وعداً فقيل: أي شيء وعده لهم؟ فقيل: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ قاله الزمخشري. وقال أبو حيان: الجملة مفسرة لاموضع لها من الإعراب، و﴿وعد﴾ يتعدى لمفعولين: أولهما الموصول، وثانيهما محذوف تقديره: الجنة والجملة مفسرة لذلك المحذوف تفسير السبب للمسبب؛ لأن الجنة مترتبة على الغفران وحصول الأجر، وكونها بياناً أولى لأن تفسير الملفوظ به أولى من ادعاء تفسير شيء محذوف وهذا غاية في بيان هذا الوقف ولله الحمد».

فالأشموني - رحمه الله - يرى أن الوقف هنا على قوله: ﴿الصالحات﴾ تام؛ لأن ما بعده استئناف بياني، وأن المعنى قد تم على قوله: ﴿الصالحات﴾ في نظره، وقول الأشموني بالتمام سوف نرد عليه بعد عرض آراء النحاة في الموضع.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[2] : «﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا

---

(١) منار الهدى: ١١٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٥٦، وانظر معه: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٠.

الصالحات﴾ فدل على الخير، ثم بين ذلك الخير فقال: ﴿لهم مغفرة﴾ أي تغطية على ذنوبهم ﴿وأجر عظيم﴾ جزاء على إيمانهم».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿وعد﴾ يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما، وههنا لم يذكر إلا مفعولاً واحداً وهو ﴿الذين﴾، وحذف المفعول الآخر ثم فسره بقوله: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿وعد﴾ يفيد الخير، وهو ينصب مفعولين ذكر الأول وحذف الثاني، ثم فسره بقوله: ﴿لهم مغفرة..﴾، فهذه الجملة : ﴿لهم مغفرة﴾ المكونة من مبتدأ وخبر لا محل لها من الإعراب، لأنها مفسرة للمفعول الثاني لـ ﴿وعد﴾ المحذوف، ولايفصل بين المفسَّر والمفسِّر وبعد عرض آراء القراء والنحاة نطمئن إلى القول بمنع الوقف على قوله: ﴿الصالحات﴾ وأن ما بعده مفسر للمفعول الثاني لـ ﴿وعد﴾ الذي هو الجنة، والجملة المفسِّرة لامحل لها من الإعراب فهي المبينة لما قبلها؛ لذا لايفصل بينها وبين ما قبلها بالوقف لذا قال أبوحيان (٧٤٥هـ)[٢] : «... والأول أوجهها» ويقصد بذلك قوله[٣] : «.. والجملة من قوله: ﴿لهم مغفرة﴾ مفسِّرة لذلك المحذوف تفسير السبب للمسبب، لأن الجنة مترتبة على الغفران وحصول الأجر».

وفي هذا ردٌّ على الأشموني الذي يقول بتمام الوقف على ﴿الصالحات﴾

---

(١) البيان: ١/ ٢٨٥، وانظر معه: التبيان للعكبري: ١/ ٤٢٥.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ١٩٧.

(٣) السابق: نفس الموضع.

حيث إن آراء القراء والنحاة تجعل ما بعد ﴿الصالحات﴾ في موضع المفعول الثاني لـ ﴿وعد﴾؛ لأن الوعد يقع عليها، وإذا كان الأمر كذلك فإن الوقف يمنع قبل الإتيان بالموعود به وهو : ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾.

هذا، ويزيد البلاغيون منع الوقف على قوله: ﴿الصالحات﴾ لأن ما بعده هو الذي يقع عليه ﴿وعد﴾، ولايتم المعنى إلا بذكر الموعود به.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله، كأنه قال: قدم لهم وعداً فقيل: في أي شيء وعده لهم؟ فقيل: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾.

أو يكون على إرادة القول بمعنى : وعدهم وقال: ﴿لهم مغفرة﴾ أو على إجراء وعد مجرى قال؛ لأنه ضرب من القول أو يجعل وعداً واقعاً على الجملة التي هي ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ كما وقع تركنا على قوله: ﴿سلام على نوح﴾ [الصافات : ٧٩]. كأنه قيل: وعدهم هذا القول، وإذا وعدهم من لايخلف الميعاد هذا القول، فقد وعدهم مضمونه من المغفرة والأجر العظيم».

ويفهم من كلام الزمخشري - رحمه الله - جواز أن تكون جملة: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ بياناً للوعد بعد تمام الكلام قبله، أو يكون على إرادة القول، أو على إجراء (وعد) مجرى (قال) أو يجعل وعداً واقعاً على الجملة التي هي ﴿لهم مغفرة﴾، وعلى هذه التأويلات يكون الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿الصالحات﴾ [ماعدا الأول الذي يفهم منه تمام الكلام على ﴿الصالحات﴾] وما بعده استئناف بياني، وآراء القراء والنحاة التي قدمناها تأبى هذا التأويل،

(١) الكشاف: ١/٥٩٨.

وتؤيد بقية التأويلات التي ذكرها الزمخشري والتي يترتب عليها وصل الكلام وعدم الوقف؛ ولذا اختار القرطبي[1] (٦٧١هـ) أن يكون الوعد بمعنى القول؛ حيث يقول: «.. ولما كان الوعد من قبيل القول حسن إدخال اللام في قوله: ﴿لهم مغفرة﴾، وهو في موضع نصب؛ لأنه وقع موقع الموعود به على معنى وعدهم أن لهم مغفرة، أو وعدهم مغفرة إلا أن الجملة وقعت موقع المفرد كما قال الشاعر[2] :

وجدنا الصالحين لهم جزاءً وجناتٍ وعينا سلسبيلاً

وموضع الجملة نصب، ولذلك عطف عليها بالنصب ....».

ففي قول القرطبي دليل على أن ﴿وعد﴾ بمعنى قال فعلى هذا يكون ﴿لهم مغفرة﴾ مقول القول، ولايفصل بين القول ومقوله بفاصل.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[3] : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

الموضع الرابع :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ۝ أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝﴾ (الآيتان ٧، ٨ من سورة يونس).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ١١٠ وانظر معه: التحرير والتنوير: ٦/ ١٣٦.

(٢) الشاعر هو: عبد العزيز الكلابي، والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ١٤٦.

(٣) البرهان: ١/ ٣٦١.

إضاءة :

في هاتين الآيتين[1] وعيد من الله تعالى للكفار - الموصوفين بأنهم لايؤملون في لقاء الله وفي ثوابه، وجعلوا الحياة الدنيا غايتهم، وعملوا لها وحدها وسكنوا إليها سكون المحب للشيء قاصراً نفسه عليه وهم مع ذلك عن آيات القرآن أو دلائل قدرة الله في الكون غافلون لايتوقفون عند آية يمرون عليها، ولا يلتفتون إلى ما نصبه الله في الكون من دلائل على وجوده - بأن يجعل مأواهم ومستقرهم النار جزاء بما كانوا يكسبون ويعملون.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿غافلون﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف ليبيا، أما ط. مصحف الأزهر الشريف فقد زادت على هذا الموضع موضعاً آخر منعت الوقف عليه وهو قوله: ﴿واطمأنوا بها﴾ والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني[2] (٤٤٤هـ)، تجاوزها ، فلم يذكر فيها وقفاً على أي لفظ منها، ويقول السجاوندي[3] (٥٦٠هـ): «﴿غافلون -٧-﴾ لا لأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿إن﴾». ويقول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)[4] : «﴿يعلمون﴾ تام، وكذا ﴿يتقون﴾ و﴿يكسبون﴾ فلم يذكر الشيخ الأنصاري وقفاً

---

(١) انظر : الكشاف: ٢/٢٢٦. والبحر المحيط: ٦/١٦.

(٢) المكتفى : ٣٠٤.

(٣) علل الوقوف: ٢/٥٦٥.

(٤) المقصد: ١٧٣.

في هاتين الآيتين إلا على ﴿يكسبون﴾ ووصفه بالتمام. ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «.. ولا وقف من قوله: ﴿إن الذين لايرجون - إلى يكسبون﴾ فلا يوقف على ﴿الدنيا﴾ لاتساق ما بعده على ما قبله، ولا على: ﴿واطمأنوا بها﴾ كذلك، ولا على ﴿غافلون﴾ لأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿إن﴾، فلا يفصل بين اسمها وخبرها بالوقف وكثيراً ماتكون آية تامة، وهي متعلقة بآية أخرى في المعنى؛ لكونها استثناء والأخرى مستثنى منها أو حالاً مما قبلها، وإن جعل ﴿أولئك﴾ مبتدأ و﴿مأواهم﴾ مبتدأ ثانياً، و﴿النار﴾ خبر الثاني والثاني وخبره خبر ﴿أولئك﴾ كان الوقف على ﴿غافلون﴾ كافياً».

ومن كلام القراء يتبين لنا أن الوقف ممنوع على ألفاظ الآيتين فلا يقف القارئ لهما إلا على ﴿يكسبون﴾؛ وذلك لأن الآية الأولى بدأت بـ ﴿إن الذين﴾ و﴿إن﴾ حرف توكيد ونصب و﴿الذين﴾ اسم الموصول اسمها، وقوله: ﴿لايرجون لقاءنا﴾ جملة الصلة ﴿ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها﴾ معطوف على جملة الصلة ﴿والذين هم عن آياتنا غافلون﴾ معطوف على ما قبله من جملة الصلة، وخبر ﴿إنَّ﴾ قوله: ﴿أولئك مأواهم النار﴾ فقوله: ﴿أولئك﴾ مبتدأ وقوله: ﴿مأواهم﴾ مبتدأ ثانٍ ﴿النار﴾ خبر الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، وهذه الجملة كلها في محل رفع خبر ﴿إنَّ﴾.

هذا، وقد جانب الصوابُ الأشموني حين جعل الوقف على ﴿غافلون﴾ كافياً؛ لأنه سيترتب على إعرابه الذي قال به أن تكون ﴿إنَّ﴾ لاخبر لها، وهذا لم يقل به أحد وكل من عرض لهذه الآية قال ﴿أولئك﴾ خبر ﴿إنَّ﴾ وإذاً فلا

(١) منار الهدى: ١٧٣.

وقف من قوله: ﴿ن الذين﴾ إلى قوله: ﴿يكسبون﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١]: «﴿إن الذين لايرجون لقاءنا - ٧- اسم ﴿إنّ﴾ والخبر ﴿أولئك مأواهم النار﴾ (٨)».

وبمثل قوله قال العكبري[٢] (٦١٦هـ)، والصاوي[٣] (١٢٤١هـ) والألوسي[٤] (١٢٧٠هـ).

ومن كلام ابن النحاس - وغيره - يتأكد لنا أن خبر ﴿إنّ﴾ هو قوله: ﴿أولئك مأواهم النار﴾؛ ولهذا لايتم المعنى إلا بذكر الخبر.

هذا، ويؤيد البلاغيون منع الوقف على قوله: ﴿واطمأنوا بها﴾ للعطف على ما قبله، وعلى قوله: ﴿غافلون﴾ لأن الخبر لم يأت بعد، وهو: ﴿أولئك مأواهم النار﴾.

وحين نتأمل سياق الآيتين فإننا نجد الآية الأولى تبدأ بقوله: ﴿إن الذين لايرجون لقاءنا﴾ ﴿إنّ﴾ واسمها ﴿الذين﴾ وجملة الصلة ﴿لايرجون لقاءنا﴾، ثم ما عطف عليها وهو قوله: ﴿ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها﴾ ثم ما عطف عليها وهو قوله: ﴿والذين هم عن آياتنا غافلون﴾، فهذه المعطوفات كلها صفات لاسم الموصول ﴿الذين﴾ وقد أعيد للموصول في قوله: ﴿والذين

---

(١) إعراب القرآن: ٢/٢٤٦.

(٢) انظر: التبيان: ٢/٦٦٦.

(٣) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/١٧٩.

(٤) انظر: روح المعاني: ١١/١٠٦.

هم عن آياتنا غافلون﴾ - كما يقول ابن عاشور[١] «للاهتمام بالصلة والإيماء إلى أنها وحدها كافية في استحقاق ما سيذكر بعدها من الخبر، وإنما لم يُعد الموصول في قوله: ﴿ورضوا بالحياة الدنيا﴾؛ لأن الرضا بالحياة الدنيا من تكملة معنى الصلة التي في قوله: ﴿إن الذين لايرجون لقاءنا﴾».

فهذه الصفات توضح الموصوف؛ ليقع الحكم عليه مناسباً لهذه الصفات المؤهلة لذلك الحكم. كل هذا الكلام والسامع مترقب لما يأتى بعد ذلك؛ لأن المعنى لم يتم ، لأن السامع عندما يسمع الآية الأولى كاملة ثم تقف يقول لك: ماذا تريد أن تقول عن هؤلاء الموصوفين بهذه الصفات؟ فيأتى الحكم ﴿أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون﴾ لذا يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «... وأعقب ذلك باسم الإشارة؛ لزيادة إحضار صفاتهم في أذهان السامعين ولما يؤذن به مجيء اسم الإشارة مبتدأ عقب أوصاف من التنبيه على أن المشار إليه جدير بالخبر من أجل تلك الصفات».

فالموضع الأول: قوله: ﴿واطمأنوا بها﴾ مُنع الوقف عليه للعطف لأن العطف يفيد اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم. ما بعده، وهو : ﴿والذين ... إلخ﴾ معطوف فهذه المعطوفات صفات لاسم الموصول تؤهله للحكم الذي سيأتى بعد فلا يوقف على بعض الصفات قبل أن يؤتى بالحكم، وكما قلنا - في التمهيد - : «لايوقف على المعطوف عليه دون المعطوف[٣]»، لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

---

(١) التحرير والتنوير : ١١/ ١٠٠.

(٢) السابق : نفس الموضع.

(٣) منار الهدى: ١٧ وانظر معه: دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

وأما الموضع الثاني: وهو قوله: ﴿غافلون﴾ فلأن ما بعده هو خبر ﴿إنَّ﴾، ولايتم المعنى إلا بذكر الخبر؛ لأنه ركن الإسناد، وبه تتم فائدة الكلام[1].

الموضع الخامس:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ۝﴾ (الآيتان: ٩٦، ٩٧ من سورة يونس).

إضاءة:

في هاتين الآيتين وعيد من الله تعالى لمن حقت - أي ثبتت - عليهم كلمة ربك «والكلمة التي حقت عليهم: قال قتادة: هي اللعنة والغضب، وقيل: وعيده أنهم يصيرون إلى العذاب»[2].

وقد جاء هذا الوعيد في صورة الإخبار بالجملة الاسمية؛ ليفيد الثبوت والدوام، فهذا الحكم الذي قضاه الله تعالى أزلا عليهم بأنهم لايؤمنون على كل حال، ولو كانت هذه الحال مجيء كل الآيات الدالة على وجود الله، والتي لو رأى بعضها من لم تسبق عليه الشقاوة فإنه يؤمن، لكن هؤلاء لاتنفع معهم هذه الآيات الكثيرة، لأن قضاء الله سبق عليهم، وسوف يستمرون على الكفر حتى يموتوا فتكون النار جزاء لهم على كفرهم، ﴿وماظلمهم الله، ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾ [الآية ٣٣. النحل]؛ لأن الله علم أزلاً اختيارهم للكفر فيسره لهم.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢.

(٢) البحر المحيط: ١٠٧/٦، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٣١/١٧، وروح المعاني: ٢٧٩/١١.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لايؤمنون -٩٦-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر في هذه الآية وقفاً على أي لفظ منها، وإنما قال: «﴿الأليم﴾ تام».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿لايؤمنون -٩٦-لا ﴾، لأن (لو) تعلقها بما قبلها أي لو جاءتهم كل آية لايؤمنون».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : ﴿من الخاسرين﴾ تام، ﴿الأليم﴾ كاف، وقال أبو عمرو: تام».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري[٤] - «﴿لايؤمنون﴾ ليس بوقف؛ لأن (لو) تعلقها بما قبلها أي لوجاءتهم كل آية لايؤمنون».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿لايؤمنون﴾ لأن ما بعده متعلق به؛ لأن المعنى: لو جاءتهم كل آية لايؤمنون ويُفهم المنع من كلام النحاة أيضاً:

---

(١) المكتفى : ٣١٢.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٧٧.

(٣) المقصد: ١٨١.

(٤) منار الهدى: ١٨٠.

فيقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «في نظير هذا الموضع[٢] : «﴿ولو أعجبتكم﴾ (لو) ههنا بمعنى (إنْ)، وكذا في كل موضع وقع بعد (لو) الفعل الماضي، وكان جوابها متقدماً عليها».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٣] : «(لو) هذه بمعنى (إنْ) الشرطية نحو: (ردوا السائل ولو بظلف شاة محرق) والواو في (ولو) للعطف على حال محذوفة التقدير: خير من مشركة على كل حال، ولو في هذه الحال، وقد ذكرنا أن هذا يكون لاستقصاء الأحوال، وأن ما بعد (لو) هذه إنما يأتي وهو منافٍ لما قبله بوجه ما».

ويقول - أيضاً - في موضع آخر[٤] : «التحقيق فيه أن الواو للعطف على محذوف، وذلك للمحذوف في موضع الحال، والمعطوف على الحال حال، ومثلنا ذلك بقوله: (اعطوا السائل ولو جاء على فرس) على كل حال، ولو على هذه الحال التي تنافي الصدقة على السائل ، وأن (ولو) هذه تأتي لاستقصاء مابطن؛ لأنه لايندرج في عموم ما قبله لملاقاة التي بين هذه الحال وبين المسند الذي قبلهما».

هذا، وقد تحدث الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه[٥] تحت

---

(١) التبيان: ١/١٧٧.

(٢) من الآية: ٢٢١. البقرة ﴿ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم.. الآية﴾.

(٣) البحر المحيط: ٢/٤١٨، وانظر معه: مغني اللبيب: ١/٢٦٤.

(٤) البحر المحيط: ٥/٢٧٨ في تفسير الآية ٨ من الأنفال.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/٦٦٧ وقد ذكر تحت هذا العنوان : [(لو) بمعنى (إنْ) الشرطية]، إحدى وثلاثين آية جاءت فيها (لو) بمعنى (إن) الشرطية.

عنوان: (لو) التي تأتي بمعنى (إنْ) الشرطيـة، وجاء بهذه الآية -٩٦- يونس - كمثال لما تقع فيه (لو) بمعنى (إنْ) الشرطية مع أمثلة غيرها.

ومن كلام النحـاة يتضح لنا أن (لو) تأتي بمعنى (إنْ) الشرطيـة إذا وليها الفعل المـاضي وسبقـها جـوابها، وتكون الواو عـاطفة على مـحذوف، وهذا المحذوف في موضع الحال، والمعطوف على الحال حال وعلى هذا يكون المعنى: إن الذين حقت عليهم كلمـة ربك لايؤمنون على كل حال ولو على هذه الحال التي تأتيهم فيها كل آية تدل على وجود الله أي أنهم لن يؤمنوا أبداً.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قـوله: ﴿لايؤمنون﴾ لأن ما بعده متعلق به، لأن المعنى: إن جاءتهم كل آية لايؤمنون، فكأن المعنى المقصود - والله أعلم - إن الذين حقت عليهـم كلمة ربك لايؤمنون أبداً، وإن جاءتهم كل آية يمكن أن يؤمن ببعضها غيرهم؛ لأنهم سبقت عليهم الشقاوة، فلا تجدى معهم كل الآيات الدالة على وجود الله.

فأسلوب الآية قـد صيغ صيـاغة تجعل المعنى لايفـهم أو يكون تاماً عند الوقوف علـى قوله: ﴿لايؤمنون﴾؛ لأنه قـد يتبادر إلى ذهن الـسامع أن هؤلاء القوم لو جاءتهم آية أو أكثر قد يؤمنون أو يُطمع في إيمانهم، لكن المقصود غير ذلك، إن المقـصود أن هؤلاء الـذين عبـر عنهم بالاسم الموصـول - ﴿الذين﴾ مسبوقـاً بـ ﴿إنّ﴾ التي تفيد التوكيـد هم قوم مخصوصون بأن الشـقاء قد كتب عليهم أزلاً، فهم ليـسو من أهل الإيمان أبداً، وإن جاءتهم كل الآيات التي يمكن أن تكون سبـباً في إيمان غـيرهم، لكنهم لاتنفع مـعهم هذه الايات، فـهم قد حكم عليهم بالكفر أزلاً؛ لأنهم اختاروا ذلك.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «.. ﴿لايؤمنون﴾ أبداً؛ إذ لاكذب لكلامه ولا انتقاض لقضائه، أي لايؤمنون إيماناً نافعاً واقعاً في أوانه.. ﴿ولو جاءتهم كل آية﴾ واضحة المدلول مقبولة لدى العقول؛ لأن سبب إيمانهم، وهو تعلق إرادته تعالى به مفقود، لكن فقدانه ليس لمنع منه سبحانه مع استحقاقهم له، بل لسوء اختيارهم المتفرع على عدم استعدادهم لذلك».

فهم إذاً قوم مخصوصون، وهذه الخصوصية هي التي تجعل الوقف على قوله: ﴿لايؤمنون﴾ ممنوعاً؛ لأن الشرط المفهوم من ﴿لو﴾ وما بعدها يجعل المعنى غير تام في حال الوقف؛ لأنك عندما تقف فإنك ستقف على جواب الشرط المقدم بينما أداة الشرط وفعل الشرط لم يأتيا بعد، والمعنى لايتم إلا بذكر أسلوب الشرط كاملاً : أداته - أى (لو) التي بمعنى (إنْ) الشرطية - وفعل الشرط - وهو ﴿جاءتهم﴾ ثم جواب الشرط وهو قوله: ﴿لايؤمنون﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «و﴿لو وصلية للمبالغة أي لايؤمنون ولو جاءتهم كل آية فكيف إذا لم تجئهم إلا بعض الآيات».

وماقاله ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن (لو) هي التي وصلت الآية الثانية بالآية الأولى، وذلك لمعنى الشرط المفهوم منها؛ لأن المعنى الساري بين الشرط وجوابه يجعل بينهما رابطة معنوية ترتب الجواب على فعل الشرط، وهي رابطة السببية، كما يقول الدكتور عبد العظيم المطعني[٣]: «والأصل في

(١) إرشاد العقل السليم: ٢/٣٤٩، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٧/ ١٣١.

(٢) التحرير والتنوير: ١١/٢٨٧.

(٣) مجلة منبر الإسلام: السنة: ٦٠ العدد: ٥، جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ/ يوليو-أغسطس ٢٠٠١م ص: (١٣).

أساليب الشرط هو ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود لأن بين الشرط وجوابه رابطة السببية».

فهذه الرابطة تعنى أن فعل الشرط سبب في جوابه بواسطة الأداة التي تربط بينهما، وترتب أحدهما على الآخر، فعندما أقول: (إن تذاكر تنجح) فإني قد جعلت المذاكرة سبباً للنجاح بواسطة أداة الشرط، وهي التي ربطت بين السبب والمسبب وتلك علاقة قوية تجعل أحدهما مترتباً على الآخر ، بحيث لايغنى أحدهما عن صاحبه، لذا يُمنع الوقف على أحدهما دون الآخر، وإنما لابد من الإتيان بهما معاً، ليتم المعنى.

الموضع السادس :

﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ۝ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝﴾ (الآيات من ٣٢ - ٣٤ من سورة هود).

إضاءة :

هذه الآيات تصور لنا موقفاً من مواقف قوم سيدنا نوح - عليه السلام - معه عندما كان يدعوهم إلى عبادة الله وحده، ونبذ عبادة الأصنام فقالوا له : ﴿يانوح قد جادلتنا﴾ «أى خاصمتنا فأكثرت خصومتنا وبالغت فيها، والجدل في كلام العرب: المبالغة في الخصومة مشتق من الجدل، وهو شدة الفتل، ويقال للصقر أجدل لشدته في الطير»[1] .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٩/ ٣١.

وفي القاموس[١] : «الجدل - محركة - اللدد في الخصومة والقدرة عليها، جادلة فهوجدل، ومِجْدَل كمِنْبر ومحراب».

﴿فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين﴾ يقولون لسيدنا نوح - عليه السلام- إن كنت صادقاً فيما تخوفنا به من العذاب فعجِّل بما تتوعدنا به، فرد عليهم قائلاً: لست أنا الذي يأتى بالعذاب وليس في مقدوري ذلك، وإنما ﴿يأتيكم به الله إن شاء﴾ في أي وقت وفي أى مكان؛ لأنكم لن تستطيعو الهروب من عقابة ﴿وما أنتم بمعجزين﴾ أى لستم بقادرين على الهروب منه. ﴿ولاينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم﴾ قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «النصح : كلمة جامعة لكل ما يدور عليه الخير من القول أو الفعل، وحقيقته: إمحاض إرادة الخير والدلالة عليه، ونقيضه: الغش، وقيل: هو إعلام بموقع الغي ليتقى، وموضع الرشد ليقتفى».

أى لاينفعكم إعلامي لكم بمواقع الغي لتجتنبوها ومواضع الرشد لتقتفوها وتبحثوا عنها إن تعلقت مشيئة الله بغوايتكم وضلالكم إن أردت النصح لكم ﴿هو ربكم وإليه ترجعون﴾ أي إن الله تعالى بيده الهداية والإضلال؛ لأنه هو المربى لكم، ومالك أمركم كله في الدنيا، وإليه مرجعكم في الآخرة؛ فيجازيكم على أعمالكم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إن أنصح لكم - ٣٤ -﴾ في طبعة

(١) القاموس المحيط: مادة (جدل).

(٢) ارشاد العقل السليم: ٣/١٩.

مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿.. به الله إن شاء﴾ -٣٣- كافٍ، ومثله: ﴿. أن يغويكم.. -٣٤-) أي يضلكم، ﴿... وإليه ترجعون -٣٤-﴾ تام».

فالداني - رحمه الله - لم يذكر وقفاً في الآية إلا على قوله: ﴿أن يغويكم﴾ وهو كافٍ عنده، ورأس الآية الوقف عليه تام عنده ويفهم من هذا منع الوقف عنده على قوله: ﴿أنصح لكم﴾ ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿إن شاء -٣٣-﴾ كافٍ وكذا ﴿بمعجزين ٣٣﴾ و﴿أن يغويكم﴾ -٣٤-، ﴿وإليه ترجعون(٣٤)﴾ حسن، وقال أبو عمرو : تام».

أما الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: «.. والوقف على ﴿أن أنصح لكم﴾ على أن في الآية تقديماً وتأخيراً .

وتقدير الكلام: إن كان الله يريد أن يغويكم لاينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم، فجواب الشرط الأول محذوف، أو الشرط الثاني هو جواب الشرط الأول».

هذا، هو رأى الأشموني، وسأرد عليه بعد أن أعرض آراء النحاة في هذا الموضع.

---

(١) المكتفى: ٣١٥.

(٢) المقصد: ١٨٥، ١٨٦ .

(٣) منار الهدى: ١٨٤ .

ومن كلام القراء - إلا الأشموني - يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿أن أنصح لكم﴾؛ لأن المعنى لايتم إلاَّ بذكر قوله: ﴿إن كان الله يريد أن يغويكم﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «فإن قلت: ما وجه ترادف هذين الشرطين؟ قلت: قوله: ﴿إن كان الله يريد أن يغويكم﴾ جزاؤه مادل عليه قوله: ﴿ولاينفعكم نصحي﴾، وهذا الدال في حكم ما دل عليه، فوصل بشرط، كما وصل الجزاء بالشرط في قولك: إن أحسنت إليّ أحسنت إليك إن أمكنتني».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٢] : «حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني وجوابه جواباً للشرط الأول كقولك: إن أتيتني إن كلمتني أكرمتك. فقولك: إن كلمتني أكرمتك جواب إن أتيتني، وإذا كان كذلك صار الشرط الأول في الذكر مؤخراً في المعنى، حتى لو أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب إكرامه، وعلة ذلك أن الجواب صار متعلقاً بالشرط الثاني».

ويقول ابن هشام (٧٦١هـ)[٣] : «.. إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول فينبغي

---

(١) الكشاف : ٢/ ٢٦٧.

(٢) التبيان : ٢/ ٦٩٦.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٦١٤، وانظر معه: البحر المحيط : ٦/ ١٤٧ والبرهان: ٢/ ٣٧٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول: ٣/ ٢٦٨.

أن يقدر إلى جانبه، ويكون الأصل: إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم، وأما أن يقدر الجواب بعدهما، ثم يقدر بعد ذلك مقدماً إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له».

ومما تقدم يتبين لنا أن في الآية شرطين، وأنه قد تقدم قبل الشرط الأول ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فيذكر إلى جانبه وتقدير الكلام - كما قال ابن هشام - : «إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم».

وعلى هذا يكون الرد على الأشموني - الذي أجاز الوقف على قوله : ﴿أن أنصح لكم﴾، واستدل بالتقديم والتأخير - بأن الأوْلى - ما دام التعبير مشتملاً على شرطين - أن يُذكر الشرطان معاً ولا يوقف على أحدهما دون الآخر؛ لأن الشرطين جاءا بدون جواب بارز واضح، وإنما المذكور هنا دليل جواب، وهو قوله: ﴿ولاينفعكم نصحي﴾؛ لذا كان الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿أن أنصح لكم﴾؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر الشرط الثاني: ﴿إن كان الله يريد أن يغويكم﴾؛ لأنه قيد في الشرط الأول، ولأن الجواب صار معلقاً بالشرط الثاني - كما يقول العكبري في عبارته السابقة.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أن أنصح لكم﴾ لأن المعنى لايتم إلا بذكر الشرط الثاني، وهو قوله: ﴿إن كان الله يريد أن يغويكم﴾؛ لأن هذا الشرط هو الغاية من الكلام؛ لذا يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «.. وجملة الشرط في قوله: ﴿إن كان الله يريد أن

(١) التحرير والتنوير : ١٢/ ٦٢.

يغـويكم﴾ هي المقصـود من الكلام، فـجوابهـا في معـنى قوله: ﴿لاينفـعكم نصحي﴾ ولكن نظم الكلام بنى على الإخبار بعـدم نفع النصح اهتماماً بذلك، فجُعل مـعطوفاً على ما قبلـه، وأُتِي بالشرط قيداً له فـأما قوله: ﴿إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم﴾ فكل من الشرطين مقصود التعلق به، وقد حـذف جواب أحدهما لدلالة جـواب الآخر عليه، والتـعليق بالشرط في قوله: ﴿إن أردت أن أنصح لكم﴾ مؤذن بعزمه على تجديد النصح في المستقبل؛ لأن واجبه هو البلاغ، وإن كرهوا ذلك».

فعبـارة ابن عاشور - طيب الله ثراه - تفيد أن جـملة الشرط: ﴿إن كان الله يريد أن يغـويكم﴾ هي الهدف من ردّ سـيدنا نوح - عليه السـلام - على قـومه؛ لأنه يريد أن يقـول لهم: إنه مكلف بدعـوتهم إلى دين الله، وسـيظل يدعوهـم إلى الله مـا وسعه الجهـد؛ لكنه لايضمن هدايتهم، فـالهداية من الله ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وعلى هذا فإن نصحـه لاينفعهم إن كان الله يريد أن يغويهم ، فـهذان الشرطان لابد من ذكرهمـا معاً لأن أصل المعنى - كمـا قلنا من قبل - : إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم.

وجواب الشرط مترتب على الشرط، لأن بين فعل الشرط وجوابه رابطة ا لسببية، كـما ذكرنا من قبل[١] ، ولأن الجواب صار معلقاً بالـشرط الثاني كما يقول العكبري[٢] والله أعلم.

---

(١) انظر: مجلة منبر الإسلام . السنة : ٦٠ العدد : ٥ جمادى الآخرة /١٤٢٢هـ - يوليو/أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣ مقال للدكتور / عبد العظيم المطعني.

(٢) التبيان : ٢/٦٩٦.

الموضع السابع :

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۝﴾ (الآيتان : ١١٨، ١١٩. هود).

إضاءة :

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[١] : «يخبر تعالى أنه قادر على جعل الناس كلهم أمة واحدة من إيمان أو كفر، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۝ ﴾ (يونس : ٩٩)، وقوله : ﴿ولا يزالون مختلفين . إلا من رحم ربك﴾ أي ولايزال الخلف بين الناس في أديانهم واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم». وهذا يعني أن الله تعالى لو تعلقت مشيئته أن يجعل الناس جميعاً مؤمنين به لكان له ذلك، ولكن اقتضت مشيئته أن يجعل الناس مختارين ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩)؛ ليكون هذا الاختيار سبباً في الحكم، ودليلاً على طاعة الطائع ومعصية العاصى، ومن ثم يقع الجزاء المناسب، وسيظل هذا الاختلاف حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[٢] : «﴿ولايزالون مختلفين . إلا من رحم ربك﴾ ﴿مَن﴾ استثناء على معنى لكن من رحم ربك فإنه غير مخالف ﴿ولذلك خلقهم﴾ أى خلقهم للسعادة والشقاء، فاختلافهم في الدين يؤدى

---

(١) تفسير القرآن العظيم : ٢/ ٤٦٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٨٣، وانظر معه: معاني القرآن للفراء : ٢/ ٣١.

بهم إلى سعادة أو شقاء، وقيل: ولذلك خلقهم أى لرحمته خلقهم لقوله: ﴿إلا من رحم ربك﴾ والقول الأول يدل عليه».

قوله تعالى : ﴿وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ «أى نفذ قضاؤه، وحق أمره، واللام في ﴿لأملأن﴾ هي التي يتلقى بها القسم. أو الجملة قبلها ضمنت معنى القسم كقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ﴾ (آل عمران: ٨١) ثم قال: ﴿لتؤمنن به﴾ والجِنَّة والجِنّ بمعنى واحد، قال ابن عطية: والهاء فيه للمبالغة، وإن كان الجِن يقع على الواحد فالجنة جمعه»[(١)] .

وهنا يتوعد الله تعالى عصاة الجن والإنس بأن يملأ جهنم منهم أجمعين، وهذا الوعيد جاء في سياق القسم تأكيداً من الله تعالى حتى يكون العصاة على وجل من هذا العقاب الأكيد.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مختلفين -١١٨-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[(٢)] يقول: «﴿. . أمة واحدة ١١٨﴾ كافٍ، ومثله: ﴿ولذلك خلقهم . . ١١٩﴾ أي للاختلاف وقيل: للرحمة».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[(٣)] : «﴿مختلفين -١١٨- لا ﴾.

---

(١) البحر المحيط: ٦/٢٢٨، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٩/١١٩، وروح المعاني: ١٢/٢٤٨.

(٢) المكتفى : ٣٢١.

(٣) علل الوقوف: ٢/٥٩١.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿أمة واحدة﴾ حسن وقال أبو عمر: كاف، ﴿خلقهم﴾ تام، وكذا ﴿أجمعين﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مختلفين﴾ لأن الوقف يفيد أن الاختلاف على إطلاقه لكن هذا الاختلاف ليس على الإطلاق المفهوم من الوقف، ولكن هناك فئة مستثناة من هذا الاختلاف، وهم المرحومون بالاستثناء.

ولذلك لم يذكر الداني هنا وقفاً من أي نوع على ﴿مختلفين﴾ وكذلك من جاء من بعده.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[٢] : «وقوله: ﴿ولايزالون مختلفين (١١٨) إلا من رحم ربك (١١٩)﴾ يقول : ﴿لايزالون﴾ يعني أهل الباطل ﴿إلا من رحم ربك﴾ أهل الحق».

ويقول الزجاج (٣١١هـ)[٣] : «﴿ولايزالون مختلفين - إلا من رحم ربك﴾ (من) استثناء على معنى لكن من رحم ربك فإنه غير مخالف».

ويقول النحاس (٣٣٨هـ)[٤] : «﴿ولايزالون مختلفين -١١٨- خبر يزال ﴿إلا من رحم ربك -١١٩- استثناء».

---

(١) المقصد: ١٩١.

(٢) معاني القرآن : ٢/ ٣١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٨٣.

(٤) إعراب القرآن : ٢/ ٣٠٨.

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿مختلفين﴾ خبر يزال واسمها ضمير الجماعة الذي يعود على الناس، و﴿إلا﴾ أداة استثناء، والمعنى: لو تعلقت مشيئة الله تعالى أن يجعل الناس على ملة واحدة لكان له ذلك، لكنه لم يفعل؛ ولذا فهم سيظلون على هذا الاختلاف من الإيمان والكفر إلاقوماً هداهم الله، ونجاهم من هذا الاختلاف عن الدين الحق.

فالوقف على : ﴿مختلفين﴾ يلقي في روع السامع أن الناس جميعاً وقع عليهم حكم الاختلاف، وليس الأمر كذلك، فهناك من رحمهم الله، ولطف بهم فنجاهم من هذا الاختلاف، ولايتم المعنى عندئذ إلا بذكر هذا الاستثناء.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مختلفين -١١٨-﴾ لأن المعنى لايتم بهذا الوقف؛ لأن للحكم بقية لم تأت بعد وبقية الحكم هي الاستثناء، وما بعده والإستثناء سوف يُخرج من هذا العموم - المفهوم من قوله: ﴿ولايزالون مختلفين﴾ قوماً هداهم الله وأخرجهم من هذه الدائرة ، فرحمهم وهداهم إلى الحق بإذنه، فهم الناجون.

وحينئذ فإن الوقف على : ﴿مختلفين﴾ سوف يُفسد المعنى ويؤخر بقية الحكم، والمطلوب: هو تعجيل البشرى بذكر من استثناهم من هذا الحكم العام، حتى يطمئن أهل الإيمان، ويسعدوا بنجاتهم من هذا الاختلاف الذي قد يُفهم منه الشمول والعموم.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)(١) : «.. ﴿ولايزالون مختلفين﴾ في الحق أى مخالفين له كقوله تعالى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ

(١) إرشاد العقل السليم: ٣/ ٥٠.

الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾[1] ، ﴿إلا من رحم ربك﴾ إلا قوماً قد هداهم الله تعالى بفضله إلى الحق، فاتفقوا عليه ولم يختلفوا فيه أى لم يخالفوه».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «.. ولما اشعر الاختلاف بأنه اختلاف في الدين، وأن معناه العدول عن الحق إلى الباطل؛ لأن الحق لايقبل التعدد والاختلاف عقَّب عموم ﴿ولايزالون مختلفين﴾ باستثناء من ثبتوا على الدين الحق، ولم يخالفوه بقوله: ﴿إلا من رحم ربك﴾ أي فعصمهم من الاختلاف».

ومما تقدم يتبين لنا أن الاستثناء أخرج المرحومين من هذا الاختلاف بأداة الاستثناء، وهي : ﴿إلاَّ﴾ فألقى المسرة بسرعة في نفوس المؤمنين المهديين إلى الحق، وهذا لايتأتى مع الوقف على ﴿مختلفين﴾.

أضف إلى هذا أن الوقف لو أجزناه فإننا نجيز - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿إلاَّ من رحم ربك﴾، وفي هذا الابتداء فصل بين المستثنى منه - وهو الضمير في قوله: ﴿ولايزالون﴾ - والمستثنى - وهو ﴿مَنْ﴾ - وهذا الفصل غير جائز.

والاستثناء هنا منقطع - كما يقول القرطبي (٦٧١هـ)[3] : «﴿إلا من رحم ربك﴾ استثناء منقطع أى لكن من رحم ربك بالإيمان والهدى فإنه لم يختلف».

---

(١) البقرة : ٢١٣.

(٢) التحرير والتنوير: ١٨٩/١٢ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١١٩/٩.

هذا، وقد عرض الزركشي (٧٩٤هـ) - في البرهان[١] - لقضية الوقف على الاستثناء المنقطع فقال[١] : «فمنهم من يجوزه مطلقاً، ومنهم من يمنعه مطلقاً، وفصَّل ابن الحاجب في أماليه فقال: يجوز إن صُرح بالخبر، ولايجوز إن لم يصرح به، لأنه إذا صرح بالخبر استقلت الجملة، واستغنت عما قبلها، وإذا لم يصرح به كانت مفتقرة إلى ما قبلها.. إلخ».

ثم يقول[١] : «ووجه من قال بالمنع ما رأى من احتياج الاستثناء المنقطع إلى ما قبله لفظاً ومعنى، أما اللفظ: فلأنه لم يعهد استعمال ﴿إلاَّ﴾ وما فى معناها إلا متصلاً بما قبلها لفظاً.

الا ترى أنك إذا قلت: (ما في الدار أحد غير حمار) فوقفت على ما قبل (غير)، وابتدأت به كان قبيحاً فكذلك هذا.

وأما المعنى: فلأن ما قبله مشعر بتمام الكلام في المعنى فإن : (ما في الدار أحد إلا الحمار) هو الذي صحح قولك: إلا الحمار.. الا ترى أنك لو قلت: إلا الحمار على انفراده كان خطأ».

فهذه عبارة الزركشي - رحمه الله - وهي تطلعنا على آراء القائلين بمنع الوقف - على ما قبل ﴿إلاَّ﴾ ، أو إحدى أخواتها - في الاستثناء المنقطع مطلقاً، ومن أجاز الوقف مطلقاً، ومن فصَّل كابن الحاجب ولكن الذي تطمئن إليه النفس هو القول بالمنع مطلقاً، وما قلته قبل عرضي لرأى الزركشي ينهض دليلاً على تأييدي لرأى من قال بالمنع مطلقاً، وفهمنا الذي عرضناه للآية المذكورة يرشح هذا التأييد ويقويه.

---

(١) البرهان : ١/٣٥٦، ٣٥٧.

الموضع الثامن :

﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٢﴾ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٤٤﴾ ﴾ (الآيات من ٤١ - ٤٤ من سورة يس).

إضاءة :

يتحدث الله تعالى - في هذه الآيات - ممتناً على العباد، أو على أهل مكة بأنه هو الذي حمل آباءهم وأجدادهم حين كانوا نطفاً في أصلاب من حملهم نوح - عليه السلام - معه في السفينة المملوءة ونجا بهم من الغرق.

وقال النحاس (٣٣٨هـ)(١) : «والمعنى: وآية لأهل مكة أنا حملنا ذريات قوم نوح في الفلك..».

﴿وخلقنا لهم من مثله ما يركبون﴾ أى ومن النعم أو من الدلائل على قدرتنا أننا علمناهم كيف يصنعون السفن، كما علمنا نوحاً - عليه السلام - «قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : خلق لهم سفناً أمثالها يركبون فيها»(٢) ، ثم يضيف الحق تعالى نعمة ثالثة وهي أنه تعالى قادر - إن شاء - أن يغرقهم في البحر مع أنهم يركبون وسيلة النجاة وهي السفن، وإن صرخوا مستغيثين طالبين الإنقاذ فلا يجدون مغيثاً ينقذهم «ولا ينجيهم إلا رحمتنا لهم وتمتيعنا إياهم بلذاتهم إلى انقضاء آجالهم»(٣) .

---

(١) إعراب القرآن: ٣/٣٩٦، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن : ١٥/٣٧.

(٢) السابق: نفس الموضع .

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين : ٣/٣٢٦، وانظر معها: البحر المحيط: ٧/ ٧٠.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولاهم ينقذون -٤٣-﴾ في طبعة الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام السجاوندي[١] (٥٦٠هـ) يقول: «﴿ينقذون -٤٣-ﻻ ﴾ للاستثناء، وقيل: أى لكن رحمناهم رحمة ومع ذلك الوصل أحسن». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] «﴿يركبون -٤٢-﴾ كافٍ، ﴿إلى حين -٤٤-﴾ حسن».

فلم يذكر وقفاً على هذه الآية، وإنما تجاوزها، وهذا يدل على منع الوقف عليها؛ حيث ذكر حكم ما قبلها، وحكم الآية التي بعدها وأما هي فلم يذكر فيها وقفاً.

وأما الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول[٣]: «﴿ولاهم ينقذون﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده حرف استثناء».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف هنا على قوله: ﴿ولاهم ينقذون -٤٣-﴾ لأن ما بعده استثناء ولايتم المعنى إلا بذكر ما بعده.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الزجاج (٣١١هـ)[٤] : «أى فلا مغيث لهم ﴿إلا رحمة منا﴾

---

(١) علل الوقوف: ٨٤٨/٣.

(٢) المقصد: ٣٢٠.

(٣) منار الهدى : ٣٢٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٨/٣، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣٧٩/٢.

منصوبة مفعول لها. المعنى: ولاينقذون إلا لرحمة منا ولمتاع إلى حين إلى انقضاء الأجل».

ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿إلا رحمة منا -٤٤-﴾ قال الكسائي: هو نصب على الاستثناء، وقال أبو إسحاق: نصب لأنه مفعول له أي للرحمة ﴿ومتاعاً﴾ معطوف عليه».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٢] : «قوله تعالى: ﴿إلا رحمة﴾ هو مفعول له أو مصدر، وقيل: التقدير: إلا برحمة، وقيل: هو استثناء منقطع».

ومن كلام النحاة يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ولاهم ينقذون﴾ لأن ما بعده منصوب على الاستثناء، أو مفعول له، ومن ثم فلا يتم المعنى إلا بذكر ما بعده.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ولا هم ينقذون﴾ لأن ما بعده استثناء منقطع، والاستثناء يفيد أن هناك كلاماً يشتمل على مستثنى منه، وأداة استثناء، ومستثنى ولايتم المعنى إلا بذكر المستثنى، لأنه هو المقصود إخراجه من الحكم العام السابق له.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «وقوله تعالى : ﴿إلا رحمة منا ومتاعاً﴾ استثناء مفرغ من أعم العلل الشاملة للباعث المتقدم والغاية المتأخرة،

---

(١) إعراب القرآن : ٣/٣٩٧، وانظر معه: البيان : ٢/٢٩٦.

(٢) التبيان : ٢/١٠٨٣، وانظر معه: البحر المحيط: ٧/٧٠.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤/٢٥٥، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين: ٣/٣٢٦، وروح المعاني: ٢٣/٤١.

أى لايغاثون ولاينقذون لشيء من الأشياء إلا لرحمة عظيمة من قبلنا داعية إلى الإغاثة والإنقاذ وتمتيع الحياة مترتب عليهما، ويجوز أن يراد بالرحمة ما يقارن التمتيع من الرحمة الدنيوية، فيكون كلاهما غاية للإغاثة والإنقاذ أى لنوع الرحمة وتمتيع إلي حين».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «... والاستثناء في قوله: ﴿إلا رحمة﴾ منقطع؛ فإن الرحمة ليست من الصريخ ولا من المنقذ، وإنما هي إسعاف الله تعالى إياهم بسكون البحر، وتمكينهم من السبح على أعواد الفلك».

ومن كلام الإمامين الجليلين - وغيرهما - يتضح لنا أن قوله: ﴿ولاهم ينقذون﴾ معطوف على قوله: ﴿فلا صريخ لهم﴾ الذي هو جواب الشرط في قوله: ﴿وإن نشأ نغرقهم﴾ ويكون المعنى: وإن نشأ إغراقهم فلا مغيث لهم ولا منقذ لهم إلا رحمة - وهي إسعاف الله تعالى إياهم بسكون البحر، وتمكينهم من السبح على أعواد الفلك - .

وعلى هذا التفسير يكون الاستثناء منقطعاً؛ لأن المستثنى - وهو الرحمة - ليس من جنس المستثنى منه وهو الصريخ أو المنقذ ولكى يتم المعنى يلزم الإتيان بأسلوب الاستثناء كاملاً وهو قوله: ﴿فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون . إلا رحمة منا ومتاعاً إلى حين﴾[٢] .

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٣/٢٩.

(٢) وانظر : الموضع السابع من هذا الفصل - ففي التعليل البلاغي للوصل فيه مزيد بيان رأينا عدم تكراره.

الموضع التاسع :

﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ۝ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ۝﴾ (الآيات من ٦ - ١٠ من سورة الصافات).

إضاءة :

المفردات : ﴿شيطان﴾: «قال أبو عبيدة: الشيطان اسم لكل عاتٍ متمرد من الجن والإنس والدواب»[(١)] ، ﴿مارد﴾ : «المارد والمريد من شياطين الجن والإنس المتعرى من الخيرات من قولهم: شجر أمرد إذا تعرى من الورق»[(٢)] ، ﴿يقذفون﴾ : «القذف: الرمي البعيد»[(٣)] ، ﴿دحوراً﴾: «إبعاداً ودحره دحراً ودحوراً: دفعه»[(٤)] ، ﴿واصب﴾: قال الزجاج (٣١١هـ)[(٥)] : «قيل دائم وقيل: موجع»، ﴿خطف﴾ : «الخطف والاختطاف : الاختلاس بالسرعة يقال: خَطِفَ، يَخطَف، وخَطَف يَخطِف وقرئ بهما قال: ﴿إلا من خطف الخطفة﴾، وذلك وصف للشياطين المسترقة للسمع»[(٦)] .

(الشهاب «الشعلة الساطعة من النار الموقدة، ومن العارض في الجو

(١) مجاز القرآن: ١/ ٣٢.

(٢) المفردات : مادة (مرد).

(٣) السابق: مادة (قذف).

(٤) بهجة الأريب لابن التركماني : ٣٢٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٩٨.

(٦) المفردات : مادة (خطف).

نحـو: ﴿فأتبعـه شهـاب ثاقب﴾[1] »، (الثاقب : «المضئ الـذي يثقب بنوره وإصابته ما يقع عليه، قال تعالى: ﴿فأتبعه شهاب ثاقب﴾»[2] .

والمعنى: يقول ابن كـثير (٧٧٤هـ)[3] : «يخبـر تعالى أنه زيَّن السـماء الدنيا للناظرين إليها من أهل الأرض بزينة الكـواكب، قرئ بالإضافة وبالبدل، وكلاهما بمعنى واحد، فالكواكب السيـارة والثوابت يثقب ضوؤها جرم السماء الشفاف، فتضئ لأهل الأرض» وكذلك حفظها من كل شيطان متعرٍ من الخير، متـمرِّد على أوامر الله، فهـم لايستطيعون التـسمع إلى الملائكة، أو إلى كتـبة الملائكة، وقد كانوا يفعلون ذلك قبل بعثة النبي ﷺ فكان الواحد منهم يسترق السمع، فَتـصِل إلى الكلمة فيضـيف إليها تسعـاً، ثم يلقى ذلك إلى الكهان، فيـقولون به للناس؛ ليعلو شـأنهم بينهم ادعاء للعلم بالغـيب، فلما بُعث ﷺ مُنعوا من ذلك؛ لذا يقول الله تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ﴿٩﴾﴾ (الجن: ٩) فقد حفظ الله السماء من ذلك التـسمع إكراماً للنبى ﷺ وصوناً للوحي.

يروى ابن كثـير (٧٧٤هـ) بسنده إلى ابن عـباس - رضى الله عنهـما - قال[4] : «كان للشيـاطين مقاعد في الســماء قال: فكانوا يستـمعون الوحي، قال: وكانت الـنجوم لاتجرى ، وكانت الشـياطين لاتُرمى، قال: فإذا ســمعوا الوحي نزلوا إلى الأرض، فزادوا في الكلمـة تسعاً قال: فلمـا بُعث رسول الله

---

(١) المفردات : مادة (شهب).

(٢) الـسابق: مادة (ثقب).

(٣) تفـسير الـقرآن العظيم: ٢/٤، وانظر معه: الجـامع لاحكام القرآن : ٦٧/١٥، والبـحر للمحيط: ٩٣/٩.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٣/٤.

ﷺ جعل الشيطان إذا قعد مقعده جاءه شهاب فلم يخطئه حتى يحرقه، قال: فشكوا ذلك إلى إبليس - لعنه الله - فقال: ماهو إلا من أمر حدث قال: فبعث جنوده فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلى بين جبلى نخلة، قال وكيع: يعنى بطن نخلة، قال: فرجعوا إلى إبليس فأخبروه فقال: هذا الذي حدث».

فهذا الحفظ للسماء كان حفظاً للوحي من أن يحاول الكهان أن يتكلموا بشيء يشبهه؛ لأن الكهان كان مصدرهم في ذلك ما يسترقه الشيطان من السمع إلى الملائكة، فلما مُنعوا صار الوعيد حقاً لكل من يحاول ذلك أن يُرمى بشهاب يحرقه، وهذا عذاب الدنيا، أما في الآخرة فلهم عذاب دائم موجع لاينقطع.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿واصب -٩-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع بل جاء عنه ما يفيد المنع من الوقف؛ وذلك حيث يقول[1] : «﴿دحوراً -٩-﴾ كاف، وهو مصدر معناه طرداً أو إبعاداً وقال القتيبي: هو تام، ﴿ثاقب -١٠-﴾ تمام القصة» ، فقد ذكر الوقف على : ﴿دحوراً﴾، وجعله كافياً، ثم تجاوز رأس الآية ﴿واصب -٩-﴾ فلم يذكر فيها وقفاً من أى نوع، ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿واصب -٩- ﻻ﴾ للاستثناء».

---

(١) المكتفى : ٤٧٧.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٨٥٣.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[1] : «﴿الكواكب﴾ كاف، وكذا: ﴿مارد﴾، و﴿من كل جانب﴾، وقال قوم: إن الوقف على ﴿دحوراً﴾ أحسن، وإن كان ﴿من كل جانب﴾ آخر آية وهو حسن ﴿شهاب ثاقب﴾ حسن».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري-[2] : «﴿واصب﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده حرف الاستثناء والواصب: الدائم».

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿واصب﴾ لأن ما بعده أداة استثناء، وهي تفيد أن قبلها مستثنى منه وبعدها مستثنى لم يأت بعد؛ لذا يُمنع الوقف.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم ايضاً :

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «﴿مَنْ﴾ في محل الرفع بدل من الواو في : ﴿لايسمعون﴾ أي لايسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف الخطفة».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[4] : «﴿إلاَّ مَنْ﴾ استثناء من الجنس أي لايستمعون الملائكة إلا مخالسة، ثم يتبعون بالشهب».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[5] : «﴿إلا من خطف الخطفة﴾ ﴿مَنْ﴾ بدل

(١) المقصد: ٣٢٢، ٣٢٣.

(٢) منار الهدى: ٣٢٣.

(٣) الكشاف: ٣/٣٣٦.

(٤) التبيان: ٢/١٠٨٨.

(٥) البحر المحيط: ٩/٩٣، وانظر معه: الجامع لاحكام القرآن : ١٥/٦٧، وإرشاد العقل السليم: ٤/٢٦٦.

من الضمير في ﴿لايسمعون﴾ ويجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء أى لايسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف».

ومن كلام النحاة يتضح لنا أن قوله: ﴿إلا من خطف الخطفة﴾ استثناء بإلا والمستثنى قوله: ﴿مَنْ﴾ وهو بدل والمستثنى منه الواو في قوله: ﴿لايسمعون﴾وهو المبدَل منه، وهذا يدل على أن الكلام متصل من أول قوله: ﴿لايسمعون...﴾ إلى قوله: ﴿إلا من خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب﴾.

هذا، ويؤيد البلاغيون منع الوقف على قوله: ﴿واصب﴾ لأن ما بعده ﴿إلا﴾ وهي أداة الاستثناء، و﴿مَنْ﴾ مستثنى وهو بدل من الواو في قوله: ﴿لايسمعون﴾، وهذا يوحى باتصال الكلام من قوله: ﴿لايسمعون إلى الملأ الأعلى﴾ إلى قوله: ﴿إلا من خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب﴾ والبدل والمبدَل منه متلازمان، كل منهما يطلب الآخر يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)(١) : «﴿مَنْ﴾ في محل الرفع بدل من الواو في ﴿لايسَّمَّعون﴾ أي لايسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف الخطفة».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٢) : «وجملة: ﴿ولهم عذاب واصب﴾ معترضة بين الجملة المشتملة على المستثنى منه، وهي جملة: ﴿لايسمعون إلى الملأ الأعلى﴾ وبين الاستثناء: ﴿إلا من خطف الخطفة﴾ مستثنى من ضمير ﴿لايسمعون﴾ فهو في محل رفع على البدليَّة منه».

هذا ، وإننا حين نقرأ الآية ﴿لايسمعون .. إلخ﴾ فإننا نجد استئنافاً

---

(١) الكشاف : ٣/٣٣٦.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٣/٩٣.

نحوياً وهو : ﴿لايسمعون إلي الملأ الأعلى﴾ وهذا إخبار من الله تعالى بأن الشياطين ممنوعون من التسمع إلي الملائكة، ﴿ويقذفون من كل جانب دحوراً﴾ أي أنهم يُرمون بالشهب من كل ناحية من السماء يتجهون إلى التسمع منها مدحورين مبعدين مطرودين.

﴿ولهم عذاب واصب﴾ وهذا وعيد للشياطين بالعذاب الدائم في الآخرة بعد هذا العذاب الدنيوي بالرجم بالشهب والاحتراق بها، ثم يأتى الاستثناء ﴿إلا من خطف الخطفة .. إلخ﴾ ليقول لنا: إن المنع عام للشياطين من التسمع، أما من يجترئ علي محاولة التسمع فإنه لاينجو بما يختطفه أو يختلسه، فإن هناك شهاباً يتبعه فيخترقه ويحرقه ومن ثم يصير المعنى متصلاً مترابطاً يتصل فيه البدل بالمبَدل منه.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبَدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

الموضع العاشر

الموضع الحادى عشر

﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ۝ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِى ٱلْبُطُونِ ۝ كَغَلْيِ ٱلْحَمِيمِ ۝﴾ (الآيات من : ٤٣ - ٤٦ من سورة الدخان).

إضاءة :

المفردات : ﴿الزقوم﴾ : قال الراغب (٥٠٢هـ)[٢] : «﴿إن شجرت

(١) البرهان : ١/ ٣٥٥.

(٢) المفردات : مادة (زقم).

الزقوم﴾ عبارة عن أطعمة كريهة في النار، ومنه استعير: زقم فلان وتزقم إذا ابتلع شيئاً كريهاً».

﴿الأثيم﴾ : «هو الفاجر الكثير الآثام»(١) .

﴿المهل﴾ : «اسم يجمع معدنيات الجواهر كالفضة والحديد ونحوهما، والقَطِران الرقيق كالمُـهْلة وماذاب من صُفْر أو حديد والزيت أو دُرْدِيُّه أو رقيقه وما يتحاتُّ عن الخُبزة من الرماد والجمر، والسُّمُّ والقيح وصَديدُ الميْت كالمهْلِ - بالفتح وبالتحريك-»(٢) .

﴿الحميم﴾ : «الماء الحار ومنه سمي الحمام»(٣) .

والمعنى : يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)م(٤) : «روى أنه لما نزل : ﴿أذلك خير نزلاً أم شجرة الزقوم﴾(٤) ؟ قال ابن الزِّبَعْرَى: إن أهل اليمن يدْعُون أكل الزبد والتمر التزقُّم، فدعا أبو جهل بتمر وزبد فقال: تزقَّمُوا فإن هذا هو الذي يخوفكم به محمد فنزلت: ﴿إن شجرت الزقوم طعام الأثيم﴾».

ففي هذه الآيات وعيد من الله تعالى للكفار أمثال أبي جهل - عليه اللعنة - وغيره بأن طعامهم في جهنم سيكون من ثمار هذه الشجرة الملعونة التي تخرج في أصل الجحيم، وهم حين يأكلون منها إنما يأكلون شيئاً كريهاً يزدردونه بصعوبة، وحين يصل إلى بطونهم فإنه يغلى فيها غلياناً كما يغلى الماء

---

(١) الكشاف: ٣/٥٠٦.

(٢) القاموس المحيط: مادة (المهل).

(٣) ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري: مادة (الحميم).

(٤) الكشاف: ٣/٥٠٦ والآية من الصافات: ٦٢.

الحار الذي بلغ أعلى درجة الغليان، فهذا طعام أهل النار، فالنار تحيط بهم من خارج أبدانهم ومن داخل أجوافهم، نسأل الله النجاة منها.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الزقوم - ٤٣-﴾، وعلى قوله: ﴿في البطون -٤٥-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً من الآية (٤٣ حتى الآية ٤٦).

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿كالمهل﴾ جائز لمن قرأ تغلى بالتاء أى الشجرة، وليس بوقف لمن قرأه بالياء ﴿الحميم﴾ كاف».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري-[٣] «ولا وقف من قوله: ﴿إن شجرت الزقوم﴾ إلى ﴿كالمهل﴾، فلا يوقف على ﴿الزقوم﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت، ولا على ﴿الأثيم﴾؛ لأن ما بعده كاف التشبيه».

وعن الثاني يقول[٤] : «﴿في البطون﴾ ليس بوقف لأن بعده كاف التشبيه».

---

(١) المكتفى: ٥١٤.

(٢) المقصد: ٣٥٥.

(٣) منار الهدى: ٣٥٥.

(٤) منار الهدى: ٣٥٥.

ومن كلام الـقراء يتضـح لنا أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الـزقوم﴾ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿طعام الأثيم﴾، وكذلك على قوله: ﴿في البطون﴾؛ لأن ما بعده كاف التشبيه التي يأتى معها المشبه به.

أما النحاة فإن شدة ظهور إعـراب هذه الآيات جعلهم يعرضون عن ذكر ذلك الإعراب كالفراء (٢٠٧هـ)[١] ، والزجاج (٣١١هـ)[٢] ، وابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] ، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤] ، والعكبري (٦١٦هـ)[٥] ، وهي كما ترى: ﴿إنَّ﴾ حرف توكيـد ونصب ﴿شجرت الزقوم﴾ اسم ﴿إنَّ﴾ منصوب و﴿شجـرت﴾ مضاف و﴿الزقـوم﴾ مضاف إلـيه، ﴿طعام الأثيم﴾ خـبر ﴿إنَّ﴾ ﴿كالمهل﴾ جـار ومجـرور في محل رفع خـبر ثاني[٦] لـ ﴿إنَّ﴾. ﴿يغلى في البطون﴾ حـال من المهل[٧] قـاله الجلال المحلي (٨٦٤هـ) وتـعقـبه الصـاوي (١٢٤١هـ) بقوله[٨] : «والأظهر أنه حال من طعـام؛ لأن المراد وصف الطعام المشـبه بالمهل بالـغليان لاوصف ﴿المهل﴾؛ لأنه لايـتصف بذلك... ﴿كـغلى الحميم﴾ صفة لمصدر محذوف أى تغلى غلياً مثل غَلْى الحميم».

ولعلـك تلاحظ أن الآيات بـدأت بـ ﴿إنَّ﴾، ثم جـاء بعـــدها الاسم

---

(١) معاني القرآن : ٣/ ٤٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤٢٧.

(٣) إعراب القرآن: ٤/ ١٣٤.

(٤) البيان: ٢/ ٣٦٠.

(٥) التبيان: ٢/ ١١٤٨.

(٦) حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/ ٦٥.

(٧) السابق: نفس الموضع.

(٨) السابق: نفس الموضع.

﴿شجرت الزقوم﴾ ، ثم الخبر الأول ﴿طعام الأثيم﴾ ثم الخبر الثاني ﴿كالمهل﴾ ثم الحال وهو قوله: ﴿يغلي في البطون﴾ ثم كاف التشبيه التي تربط بين المشبه الذي هو غَلْي الطعام في البطون، والمشبه به هو غلي الحميم، ولاتستطيع أن تقف من أول قوله : ﴿إن شجرت الزقوم﴾ إلى قوله: ﴿الحميم﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الزقوم﴾ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾ الأوَّل، وهو قوله: ﴿طعام الأثيم﴾ الذي به يتم المعنى، فهو ركن الإسناد الذي تتم به فائدة الكلام[1] ؛ إذ لامعنى لقولك: ﴿إنَّ شجرت الزقوم﴾ وتقف . . ماذا أفدت؟ لاشيء فإن جئت بالخبر ﴿طعام الأثيم﴾ تم المعنى في حالة عدم الإخبار عنه بخبر آخر، لكنه هنا أراد الإخبار عن ﴿شجرة الزقوم﴾ بخبر ثان وهو قوله: ﴿كالمهل﴾، وأردف هذا الخبر بالحال في قوله: ﴿يغلي في البطون﴾، والحال خبر في المعنى[2] ، فكأنه خبر ثالث، ثم إن هذا الغليان لهذا الطعام في البطون قد يفهم منه أى غليان، فأراد الله تعالى أن يصف هذا الغليان بطريق التشبيه، فقال: ﴿كغلي الحميم﴾ أي الماء الذي تناهت حرارته من شدة غليانه.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[3] : «﴿إن شجرت الزقوم﴾ كل ما في كتاب الله تعالي من ذكر الشجرة فالوقف عليه بالهاء إلا حرفاً واحداً في سورة الدخان ﴿إن شجرت الزقوم طعام الأثيم﴾ قاله ابن الأنباري».

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢.

(٢) انظر: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١٤٦/١٦.

ويقــول ابن عاشــور (١٣٩٤هـ)[١] : «وكــتبت كلمــة ﴿شجـرت﴾ في المصاحف بتاء مفتوحة مراعاة لحالة الوصل، وكان الشائع في رسم أواخر الكلم أن تراعي فيه حالة الوقف فهذا مما جاء على خلاف الأصل».

فلله در هذا الكتــاب المعجـز حتــى رسم هذه الكلمة ﴿شــجرت﴾ بتــاء مفــتوحة جــاء هنا هكذا؛ لأن الكلام مبني على الاتصــال من أول قوله: ﴿إن شجرت الزقوم﴾ إلى قوله : ﴿الحميم﴾.

وأمــا تعليل الوصل البــلاغي للثــاني - وهو قــوله: ﴿كــالمهل يغلى في البطونۖ كغلي الحــميم﴾ - فيــتضح من ذلك الارتباط القــائم بين الآيتين على العلاقة التشبيهية التي دلت عليها كاف التشبيه، فهناك مشبّه - وهو غَلْي الطعام في البطون كمــا قال الصاوي[٢] (١٢٤١هـ) - ومشــبه به وهو ما بعــد كاف التــشبــيــه - وهو قوله: ﴿غَلْـي الحمــيم﴾ - لأن المعنى لايتم إلا بذكــر ركني التشبيه، والتشبــيه - كما يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[٣] : «الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى».

وهذا يعنى أن هناك طرفين اشــتركــا في مــعنى جمع بينهــما وهو وجــه الشبه، وحين نعبر عن هذا الاشتراك فــلا يقبل الإتيان بأحدهما دون الآخر في حالة إرادة التشبــيه الاصطلاحي البلاغي الذي يقوم على مشبــه ومشبه به وأداة تشــبيــه - كــما هنا - ووجــه الشــبه يفــهم من الســياق ويقــول عــبد القــاهر

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٥/٣١٤.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/٦٥.

(٣) الإيضاح: ٢٤٨، وانظر معه: المطول: ٥١٦.

(٤٧١هـ)[١] : «... مدار التشبيه على أنه يقتضي ضرباً من الاشتراك، ومعلوم أن الاشتراك في نفس الصفة أسبق في التصور من الاشتراك في مقتضى الصفة...» ثم يقول أيضاً[٢]: «... وإذا تأمَّلنا متصرَّف تركيبه وجدناه يقتضي أن يكون الشيئان من الاتفاق والاشتراك في الوصف بحيث يجوز أن يتوهم أن أحدهما الآخر، وهكذا تراه في العرف والمعقول فإن العقلاء يؤكدون أبدا أمر المشابهة بأن يقولوا: «لايمكنك أن تفرق بينهما»، ولو رأيت هذا بعد أن رأيت ذاك لم تعلم أنك رأيت شيئاً غير الأول حتي تستدل بأمر خارج عن الصورة».

فالإمام عبد القاهر هنا يؤكد أهمية ارتباط أركان العلاقة التشبيهية لأنها تقتضى نوعاً من الاشتراك في نفس الصفة، ويتأكد هذا الاشتراك في الوصف بحيث يجوز أن يقع في الوهم أن أحدهما هو الآخر بحيث لو رأيت أحدهما بعد الآخر لايقع في نفسك أنك رأيت شيئاً غير الأول حتى تستدل بأمر خارج عن الصورة، وذلك لأن مبنى التشبيه على أن المشبه صار أحد أفراد المشبه به ثم يقوى هذا الادعاء على حسب تركيب الصورة التشبيهية التي يجنح إليها المتكلم والتي يقتضيها المقام.

الموضع الثاني عشر

الموضع الثالث عشر

﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْآخِرِينَ ۝ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ۝

(١) أسرار البلاغة : ٩٩.

(٢) أسرار البلاغة : ٩٩.

﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ۝ لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝﴾ (الآيات من: ٤٩ - ٥٢ الواقعة).

إضاءة :

في هذه الآيات ردٌّ على منكري البعث؛ لذا أمر الله تعالى نبيه ﷺ ان يقول لهؤلاء المنكرين للبعث - وهم كفار مكة ومن على شاكلتهم - إن جميع الموتى سوف يبعثون ويساقون إلى أرض المحشر ويجمعون يوم القيامة للحساب، وهذا اليوم معلوم عند الله تعالي وسوف تجزى كل نفس بما قدمت، وأنتم أيها الضالون عن الحق المكذبون بهذا اليوم لمعذبون يوم القيامة في النار تأكلون من هذه الشجرة الملعونة ذات الثمر المر الكريه الرائحة فهي كما وصفت من قبل ﴿كالمهل يغلى في البطون. كغلى الحميم﴾ (الدخان: ٤٥، ٤٦).

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والآخرين -٤٩-﴾ وعلى قوله: ﴿المكذبون -٥١-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط، مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)(١) لم يذكر وقفاً من أى نوع على هذين الموضعين : (٤٩، ٥١).

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)(٢) : «﴿والآخرين -٤٩-ˇ﴾، ﴿المكذبون-٥١-ˇ﴾.

(١) المكتفى : ٥٥٣.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٩٩٤.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿لمجموعـون﴾ ليس بوقف وإن كان رأس آية ﴿يوم معلوم﴾ كاف».

ويقول الأشـموني[٢] - من علمـاء القرن الحـادى عشـر الهجـري- : «﴿لمجموعون﴾ ليس يوقف وإن كـان رأس آية، وقال يعقوب: تام، وغلطة أبو جعـفر وهو أن حرف الجر لابد وأن يتـعلق بشيء وتعلقه هنا بما قـبله، ثم قال تعـالى: ﴿إلى ميـقات﴾ أي يجمـعهم لميـقات يوم مـعلوم ﴿معلـوم﴾ كاف، ولاوقف من قوله: ﴿ثم إنكم أيهـا الضالون﴾ إلى ﴿شرب الهـيم﴾ فلا يوقف على : ﴿المكذبون﴾؛ لأن خبره لم يأت بعد».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف على قـوله: ﴿والآخرين﴾ وعلى قوله: ﴿المكذبون﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ فيهما لـم يأت بعد.

وأما قول الأنصـاري والأشموني بأن: ﴿لمجموعـون﴾ رأس آية فهذا خطأ؛ لأن رأس الآية (٤٩): ﴿والآخرين﴾ وقوله: ﴿لمجموعون﴾ أول الآية رقم (٥٠).

أما النحاة فقد أعرضوا عن الحديث عن هذين الموضعين نظرًا لوضوحهما فـقـد تركهـمـا الفـراء (٢٠٧هـ)[٣] ، والزجاج (٣١١هـ)[٤] ، والنحاس (٣٣٨هـ)[٥] ، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٦] ، والعكبري (٦١٦هـ)[٧] ، فلم

---

(١) المقصد: ٣٨٢.

(٢) منار الهدى: ٣٨٢.

(٣) معانى القرآن : ٣/٢٢٧.

(٤) معانى القرآن وإعرابه: ٥/١١٣.

(٥) إعراب القرآن : ٤/٣٣٥.

(٦) البيان: ٢/٤١٧.

(٧) التبيان: ٢/١٢٠٥.

يعرضوا لهما؛ لأن الحكم فيهما واضح، فالوقف ممنوع فيهما لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها عند الوقف على قوله: ﴿والآخرين -٤٩-﴾، وعلى قوله: ﴿المكذبون -٥١-﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين القول: (قل) - ومقوله: ﴿إن الأولين والآخرين لمجموعون إلى ميقات يوم معلوم﴾، كما يؤدى الوقف إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها - ﴿لمجموعون﴾ في الأول وقوله: ﴿لآكلون﴾ في الثاني.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[1] : «... ﴿ثم إنكم أيها الضالون﴾ عطف على ﴿إن الأولين﴾ داخل تحت القول، و﴿ثم﴾ للتراخي زماناً أو رتبة».

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «.. ﴿ثم إنكم أيها الضالون﴾ عطف على ﴿إن الأولين﴾ داخل في حيز القول، و﴿ثم﴾ للتراخي الزماني أو الرتبي».

ومن كلام هذين الإمامين الجليلين يتبين لنا أن الآيات بدأت بالأمر ﴿قل﴾ وما بعده مقول القول، ثم إن مقول القول قد تكوَّن من ﴿إنَّ﴾ وهي حرف توكيد ونصب، و﴿الأولين﴾ اسمها و﴿الآخرين﴾ معطوف على اسم ﴿إنَّ﴾، والخبر ﴿لمجموعون﴾ وقوله: ﴿إلى ميقات يوم معلوم﴾ متعلق بالخبر، ﴿ثم﴾ حرف عطف عطفت ما بعدها - وهو قوله: ﴿إنكم أيها الضالون المكذبون لآكلون .. إلخ الآية﴾ - على قوله: ﴿إن الأولين والآخرين

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٣٢.

(٢) روح المعاني: ٢٧/ ٢٢٢.

لمجموعون . . . إلخ الآية﴾، وما قبل ﴿ثم﴾ وما بعدها داخل في حيز القول، ولايوقف على القول دون مقوله.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول».

ويقول أيضاً[٢] : «. . وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

هذا فيما يخص القول ومقوله. أما ما يخص منع الوقف على اسم ﴿إنَّ﴾ دون خبرها فقد قررنا أكثر من مرة أن الخبر ركن الإسناد، ولايتم المعنى إلا بذكره[٣] .

الموضع الرابع عشر

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۝﴾ (الآيتان : ٢، ٣ الطلاق).

إضاءة:

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٤] : «يقول تعالى: فإذا بلغت المعتدات أجلهن

---

(١) البرهان: ٣٥٨/١.

(٢) السابق: ٣٦١/١.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٣٧٩/٤.

أى شارفن علــى انقضاء العــدة، وقاربن ذلك، ولكن لم تــفرغ العدة بالكــلية فحــينئذ إما أن يعزم الزوج عــلى إمساكهــا وهو رجعتــها إلى عصمــة نكاحه، والاستــمرار بهــا على ماكــانت عليه عنــده ﴿بمعروف﴾ أى محــسناً إليــها في صحبتها، وإمــا أن يعزم على مفارقتها بمعروف أى من غير مــقابحة ولا مشاتمة ولا تعنيف، بل يطلقها على وجه جميل وسبيل حسن».

قوله: ﴿وأشهدوا ذوي عــدل منكم﴾ : «... قال ابن جريج كان عطاء يقول: ﴿وأشــهدوا ذوي عــدل منكم﴾ قال: لايجــوز في نكاح ولا طلاق ولا رجاع إلا شاهدا عدل كما قال الله عز وجل إلا أن يكون من عذر»[١] .

﴿وأقيمــوا الشهادة لله﴾ هذا معطوف على قوله: ﴿وأشــهدوا ذوي عدل منكم﴾: «ومعنى إقــامة الشهادة: إيقاعــها مستقــيمة لاعوج فيــها... وقوله: ﴿لله﴾ أي لأجل الله وامتــثال أمره لا لأجــل المشهود له، ولا لأجل المشــهود عليه، ولا لأجل منفعة الشاهد والإبقاء على راحته»[٢] .

﴿ذلكم يوعظ بــه من كــان يؤمن بالله واليــوم الآخــر﴾ «أى هذا الذي أمــرناكم به من الإشهــاد وإقــامة الشــهــادة إنما يأتمر به من يؤمن بالله واليــوم الآخر»[٣] .

﴿ومن يتق الله يجعل له مــخرجاً ويرزقه من حيــث لايحتسب﴾ أي من يخاف الله تعالى فلا يقع في محارمه، بل يتوقى ما يغضب الله فإن الله يجعل

---

(١) تفــسير القرآن العظيم : نفس الموضع .

(٢) التحرير والتنوير : ٢٨/ ٣١٠.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٣٧٩.

له مخرجاً من كل كرب، ومن كل ضيق، فيفرج همه، وييسر له أمره ويفتح له من أبواب الرزق مالا يخطر له ببال فقد قال رسول الله ﷺ: «إن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه، ولايرد القدر إلا الدعاء، ولايزيد في العمر إلا البر»[1].

﴿ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدراً﴾ أي أن من يفوض أمره إلي الله تعالى مع الأخذ بالأسباب في ثقة أن الله بيده مقاليد أمور هذا الكون يعطى من يشاء ويمنع من يشاء، لأن الأمر بيده وهو بالغ هذا الأمر فلا يعجزه شيء، ولايقف دون إرادته شيء، فكل أمر عنده بمقدار، فقد جعل لكل شيء في هذا الوجود حالاً يكون عليه، وكيفية يظهره بها، ومقداراً يكون عليه ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[2] ﴿.. وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾﴾[3].

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مخرجا -٢-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[4]: «﴿... فقد ظلم نفسه..(١)﴾

---

(١) رواه ابن كثير في تفسيره: ٤/ ٣٨٠.

(٢) القمر: آية ٤٩.

(٣) الرعد: من الآية: ٨.

(٤) المكتفى: ٥٧٣.

تام، ومثله: ﴿.. أمراً (١)﴾، ومثله: ﴿... واليوم الآخر..(٢)﴾ وهو رأس آية في الشامي، ﴿.. من حيث لايحتسب ..(٣)﴾ كاف».

فهو لم يذكر وقفاً في هذا الموضع من أى نوع .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿.. لله-٢-ط﴾، ﴿الآخر -٢- ط﴾، ﴿لايحتسب -٣-ط﴾.».

ثم يقول محقق علل الوقوف في حاشية الصفحة المذكورة[1] :

«(٤) -د: ورد بعدها: ﴿مخرجاً -ط﴾ لتمام جواب الشرط مع أنه آية»، ويظهر أنه من الناسخ؛ حيث إنه على منهج المؤلف لاوقف على : ﴿مخرجاً﴾؛ لعطف: ﴿ويرزقه﴾ على جواب الشرط، ولكن من حيث كونه رأس آية يجوز. والله أعلم. ولم أجد من ذكر وقفاً على ﴿مخرجاً﴾. انظر: الإيضاح: ٩٣٨/٢، والقطع: (٧٣٠)، والمقصد: ٣٩٦، ومنار الهدى: ٣٩٦».

هذا كلام المحقق يذكره تعليقاً على كلام السجاوندي، وهو - كما ترى - يذكر ماجاء في النسخة (د) من نسخ الكتاب المخطوطة والتي ذُكر فيها هذا الحكم، أما النسخة التي أثبتها في صلب الكتاب فلم تذكر وقفاً على هذا الموضع.

ثم ذكر المحقق منهج المؤلف في مثل هذا الموضع، وهو منع الوقف على: ﴿مخرجاً﴾ لعطف: ﴿ويرزقه﴾ على جواب الشرط.

---

(١) علل الوقوف : ١٠٢٣/٣.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : ﴿ذوي عدل منكم﴾ كاف، وكذا: ﴿لله﴾، ﴿واليوم الآخر﴾ تام، ﴿يحتسب﴾ حسن، وكذا: ﴿فهو حسبه﴾، ﴿أمره﴾ كاف، ﴿قدراً﴾ تام».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري -[٢] : «﴿أمراً﴾ كاف، ومثله: ﴿بمعروف﴾ الثاني ﴿منكم﴾ كاف ومثله: ﴿لله﴾، وكذا: ﴿واليوم الآخر﴾، ﴿لايحتسب﴾ حسن».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مخرجاً﴾؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿ويرزقه من حيث لايحتسب﴾ معطوف على جواب الشرط.

أما النحاة فلم يذكروا حكماً خاصاً بهذا الموضع؛ نظراً لوضوحه كما ظهر لي من استطلاع رأى الفراء (٢٠٧هـ)[٣] ، والزجاج (٣١١هـ)[٤] ، والنحاس (٣٣٨هـ)[٥] ، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٦] ، والعكبري (٦١٦هـ)[٧] ، والحكم هنا واضح في أن منع الوقف على : ﴿مخرجاً﴾ لأن ما بعده جملة معطوفة على جواب الشرط، والمعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

---

(١) المقصد : ٣٩٦.

(٢) منار الهدى: ٣٩٦.

(٣) معانى القرآن : ٣/١٦٣.

(٤) معانى القرآن وإعرابه: ٥/ ١٨٤.

(٥) إعراب القرآن : ٤/ ٤٥١.

(٦) البيان : ٢/ ٤٤٤.

(٧) التبيان : ٢/ ١٢٢٧.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مخرجاً﴾؛ لأن ما بعده جملة معطوفة على جملة جواب الشرط؛ ولتفصيل ذلك أقول:

﴿مَنْ﴾ : اسم شرط جازم، ﴿يتق الله﴾ جملة فعل الشرط، ﴿يجعل له مخرجاً﴾ جملة جواب الشرط، ﴿ويرزقه من حيث لايحتسب﴾ جملة معطوفة على جملة جواب الشرط المذكور.

وقوله: ﴿ومن يتق الله.. إلى قوله: يحتسب﴾ جملة اعتراضية يقول عنها الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿ومن يتق الله﴾ يجوز أن تكون جملة اعراضية مؤكدة لما سبق من إجراء أمر الطلاق على السنة وطريقة الأحسن والأبعد من الندم، ويكون المعنى: ومن يتق الله فطلق للسنة ولم يضار المعتدة، ولم يخرجها من مسكنها، واحتاط فأشهد ﴿يجعل﴾ الله ﴿له مخرجاً﴾ مما شأن الأزواج من الغموم والوقوع في المضايق ويفرج عنه وينفس ويعطيه الخلاص ﴿ويرزقه﴾ من وجه لايخطر بباله ولايحتسبه.. ويجوز أن يجاء بها على سبيل الاستطراد عند ذكر قوله: ﴿ذلكم يوعظ به﴾».

وقد اختار الألوسي (١٢٧٠هـ) أن يكون قوله: ﴿ومن يتق الله﴾ إلخ على سبيل الاستطراد فيقول[٢] : «وجُوِّز أن يكون اعتراضا جيء به على نهج الاستطراد عند ذكر قوله تعالى: ﴿ذلكم يوعظ به﴾ إلخ فالمعنى: ومن يتق الله تعالى في كل ما يأتي ومايذر يجعل له مخرجاً من غموم الدنيا والآخرة، وهو أولى لعموم الفائدة، وتناوله لما نحن فيه تناولاً أولياً، ولاقتضاء لخبار في سبب النزول وغيره له».

---

(١) الكشاف : ٤/ ١٢٠.

(٢) روح المعاني : ٢٨/ ٢٠٠.

وعلى الرغم من تـعليل الألوسي لاخـتـيـاره أن يكون الاعـتـراض هنا للاستطراد، وهـو تعليل وجيه إلا أني لاأمـيل إليه ولكني أمـيل إلي أن يكون الاعتـراض مقصوداً به التـوكيد؛ لأن الطلاق ومـا يحيط به من ظروف نفـسية خاصـة بكل من الزوجين تسـتـدعى بعضاً من الخـلاف والشقـاق والعناد، وقد يتطرق الأمر إلى إنكار بعض الحقوق الثابتـة، أو الإدعاء الظـالم ببعض الحقوق من أحد الزوجـين تجاه الآخر؛ لذا كـان الاعتـراض - وهو كما قـال الخطيب (٧٣٩هـ)[١] : «أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متـصلين معنى بجملة أو أكثر لامحل لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل»[٢] - بهذا الأسلوب الذي يرد كـلا من الزوجين إلى رحاب الله تعالى بالتـزام جانب العدل والصفح في حال إساءة أحد الزوجين إلى الآخر والتزام الزوج بالإمساك بالمعروف، أو المفارقة بالمعروف فلا يخـرج المعتدة من سكنها، أو يلحق الضرر بها في عدتـها وأشهد علي الرجعـة لعل الله تعالي يجعل له مـخرجاً من كل ضيق وييـسر له شأنه كله من حـيث لايحتـسب أو يخطر له ببـال؛ وذلك وعد الله الذي لايتخلف، ومن ثم فإن الموقف هنا - والحـالة هذه - يتطلب التذكير بالتقوى، والاتجاه إلى الله والنظر إلى مرضاته تعالى والتزام شرعه، وذلك أليق بهـذا الموقف وأدعى إلى القـول به دون القول بالاسـتطراد[٣] ، فالعطف هنا يجعل جملة الشرط وما بعدها وما عطف عليها بمثابة الجملة الواحدة التي لايتم الكلام إلا بذكرها كـاملة؛ حتى يؤتى الاعتـراض بها ثمرته المرجوة فـضلاً عن

---

(١) الإيضاح : ٢٣٩، وانظر معه: معجم البلاغة د. طبانة: ٢٠٨.

(٢) التكميل هو : «أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه» (الإيضاح : ٢٣٥).

(٣) الاستطراد هو : «الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني». (الإيضاح: ٣٩٧)، وانظر معه: معجم البلاغة د. طبانة: ٣٧٢.

الالتزام بين المعطوف والمعطوف عليه الذي يجعل كلا منهما يطلب الآخر.

الموضع الخامس عشر:

﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ۝ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَمَا نَحۡنُ بِمَسۡبُوقِينَ ۝﴾ (الآيتان: ٤٠، ٤١ المعارج).

إضاءة:

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١]: «.. والمعنى: إذا كان الأمر كما ذكر من أنا خلقناهم مما يعلمون، فأقسم برب المشارق والمغارب ﴿إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم﴾ أي نهلكهم بالمرة حسبما تقتضيه جناياتهم، ونأتي بدلهم بخلق آخرين ليسوا على صفتهم». مع قدرتنا عليهم فلا يعجزوننا ولايفوتوننا ولايهربون منا.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لقادرون -٤٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] لم يذكر فيه وقفاً من أي نوع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣]: «﴿لقادرون -٤٠-لا﴾ لتعلق الجار».

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٩٥.

(٢) المكتفى: ٥٨٧.

(٣) علل الوقوف: ٣/ ١٠٥٠.

ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿عما يعلمـون﴾ حسن ، وكـذا: ﴿بمسبوقين﴾». فلم يذكر وقفاً على قوله: ﴿لقادرون﴾ من أى نوع، وإنما ذكر ما قبلها، وذكر ما بعدها وهذا يدل على المنع.

ويقـول الأشمـوني[٢] - من علمـاء القرن الحـادي عشـر الهجـري - «﴿لقـادرون﴾ ليس بوقف. لتـعلق الجار». ومـن كلام القـراء يتـضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿لقادرون﴾؛ لأن الجار والمجرور بعده متعلق به.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقـول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «وجواب القسم ﴿إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم... الآية».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤] : «﴿إنا لقادرون -٤٠- على أن نبدل خيراً منهم -٤١-﴾ ﴿على﴾ في موضع نصب؛ لأنه يتعلق بـ ﴿قادرون﴾».

ومن كـلام النحـاة يتبين لـنا أن الآيتين جاءتا عـلى أسلوب قـسم: فقـوله: ﴿أقسـم﴾ فعل قسم، والمقسم بـه ﴿رب المشارق والمغـارب﴾ وجواب القسـم ﴿إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين﴾ فقوله: ﴿إنا لقادرون﴾ جواب القسم وهو رأس آية، وقـوله: ﴿على أن نبدل خيـراً منهم﴾ جار ومجرور متعلق بـ ﴿لقادرون﴾، وقوله: ﴿وما نحن بمسبوقين﴾ «هذا من جملة المقسم عليه»[٥] .

---

(١) المقصد : ٤٠٤.

(٢) منار الهدى : ٤٠٤.

(٣) إعراب القرآن : ٥/ ٣٤.

(٤) البيان: ٢/ ٤٦٢.

(٥) حاشية الصاوي على الجلالين : ٤/ ٢٤٨.

فالآيتان أسلوب قسم مكون من فعل القسم والمقسم به وجواب القسم، ولايجوز الوقف على القسم دون جوابه ومتعلَّق الجواب من الجواب؛ لذا منع الوقف.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لقادرون﴾ لأنه وإن كان جواب القسم إلا أن ما بعده متعلِّق به، وهو قوله: ﴿على أن نبدل خيراً منهم﴾ وقوله: ﴿وما نحن بمسبوقين﴾ الواو للحال، وهكذا ترى أن جواب القسم لم يتم به المعنى لأن ما بعده متعلق بالجواب، وما تعلق بالجواب فهو في منزلة الجواب؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكر ما تعلق بهذا الجواب.

ولو أنك وقفت على قوله: ﴿لقادرون﴾ تكون قد أتيت ببعض الجواب، ولم تأت بالجواب كله؛ لأن قوله: ﴿على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين﴾ متعلِّق بالجواب فهو من تتمة الجواب، ولو فرضنا - جدلاً - جواز الوقف على قوله: ﴿لقادرون﴾ لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿على أن نبدل خيراً منهم. .﴾ إلخ وهذا ابتداء قبيح؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وهنا تعلُّق الجار والمجرور بما قبله تعلُّقا يجعل معنى الجواب - جواب القسم - متوقفاً فهمه على هذا المتعلق بما قبله - وهو قوله: ﴿على أن نبدل خيراً منهم. .﴾ إلخ؛ لذا منع الوقف وتعين الوصل لأن: «المفعول والظرف

---

(١) البرهان : ١/ ٣٥٥.

وسائر مـا يجيء بعد تمام الجـملة من معـمولات الفعل مما لايمـكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته»[١] .

وكلام عبد القاهر - رحمه اللـه - هنا يفهم منه أن متعلقات الجملة التي تأتى بعدها كالمفعول والظرف وسائر المـعمولات لايمكن فصلها عن الجمل التي قبلهـا؛ لأن معنى ما قـبلها مرتبط بهـا ارتباطاً وثيـقاً يجعل مـعنى هذه الجمل ناقـصاً، ولايتم إلا بذكـر هذه المعمـولات كما أنـها - أى هذه المعـمولات - لايعتد بها كلاماً على حدته بحيث يُبدأ بها الكلام، بل لابد من ذكرها موصولة بما قبلها.

أضف إلى هذا أن النحاة - كما ذكرت من قبل - عندما يذكرون جواب القسم يقولون هو: ﴿إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين﴾ فيذكرون الجواب وما تعلق به ويعدون الآية -(٤١)- كلها من الجواب.

الموضع السادس عشر :

﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ۝ وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ۝ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۝ لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ۝﴾
(الآيات من : ١٤ - ١٧ الجن).

إضاءة :

المفردات : ﴿القاسطون﴾: «الجائرون»[٢] أى الظالمون ﴿تحروا رشدا﴾:

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) بهجة الأريب: ٤٢٢.

«توخوا وعمدوا»[1] أى قصدوا إلى طريق الهدى: ﴿ماء غدقاً﴾: «الغدق: الكثير»[2] ، ﴿لنفتنهم فيه﴾ : «أى لنختبرهم فيه كيف يشكرون ما خولوا منه»[3] ، ﴿عذاباً صعداً﴾: «مصدر الصعود وهو أشد العذاب»[4] أى شاقاً شديداً.

والمعنى : في هذه الآيات حديث الجن عن أنفسهم بعد أن استمعوا إلى القرآن من رسول الله ﷺ فقالوا : وأنا منا من أسلم واتبع ما جاء به الرسول ﷺ ومنا الجائرون الظالمون الذين تركوا الهدى فمن أسلم فأولئك الذين توخوا وقصدوا طريق الهدى فجزاؤهم الجنة، وأما الجائرون الظالمون المنحرفون عن الهدى فكانوا وقوداً للنار.

«قوله : ﴿وأن لو استقاموا﴾ ﴿أنْ﴾ مخففة من الثقيلة، وهو من جملة الموحى. والمعنى: وأوحى إليَّ أن الشأن والحديث لو استقام الجن على الطريقة المثلى، أى لو ثبت أبوهم الجان على ما كان عليه من عبادة الله والطاعة، ولم يستكبر عن السجود لآدم ولم يكفر وتبعه ولده على الإسلام لأنعمنا عليهم ولوسعنا رزقهم»[5] ثم ذكر سبحانه الماء الغدق أى الكثير للرمز إلى أن الماء هو المصدر للحياة ولكل النعم ثم للرفاهية.

---

(١) مجاز القرآن: ٢/ ٢٧٢.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) الكشاف: ٤/ ١٧٠.

(٤) مجاز القرآن : ٢/ ٢٧٢.

(٥) الكشاف : ٤/ ١٧٠، وانظر معه: معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٢٣٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ١٩، والبحر المحيط: ١٠/ ٣٠٠.

وما نفعل ذلك إلا لنختبرهم كيف يشكرون الله على ما أولاهم من النعم حتى يتبين لنا الطائع ليكون مأواه الجنة أما من يعرض عن ذكر ربه ولم يعرف لصاحب النعم حقه وكفر به فإنه يلقى جزاءه في جهنم عذاباً شديداً شاقاً جزاء كفره.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿غدقاً﴾ (١٦) في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وإنما ذكر الوقف على قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ حيث قال: «﴿لنفتنهم فيه -١٧-﴾ تام».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿حطبا (١٥)﴾ صالح، ﴿لنفتنهم فيه -١٧-﴾ تام، وكذا: ﴿صعدا -١٧-﴾» . فلم يذكر فيه وقفاً من أي نوع أيضاً. يقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿غدقاً﴾ ليس بوقف لتعلق اللام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿غدقاً﴾؛ لأن ما بعدها علة لما قبلها.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

---

(١) المكتفى: ٥٨٩.

(٢) المقصد: ٤٠٦.

(٣) منار الهدى: ٤٠٦.

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿لنفتنهم فيه﴾ لنختبرهم فيه كيف يشكرون ما خولوا منه»، ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢] : «﴿لنفتنهم فيه﴾ أي لنختبرهم كيف يشكرون ما أنعم عليهم به أو لنمتحنهم ونستدرجهم»، ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «﴿لنفتنهم فيه﴾ لنختبرهم كيف يشكرون».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن اللام هنا في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ هي لام التعليل، وما بعد قوله: ﴿غدقاً﴾ تعليل لما قبله.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿غدقاً﴾ لأن ما بعده تعليل لما قبله وقع موقع الحال.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «وقوله: ﴿لأسقيناهم ماءً غدقاً﴾ وعد بجزاء على الاستقامة في الدين جزاء حسناً في الدنيا يكون عنواناً على رضى الله تعالى، وبشارة بثواب الآخرة قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [النحل: ٩٧]، وفي هذا إنذار بأنه يوشك أن يمسك عنهم المطر، فيقعوا في القحط والجوع، وهو ما حدث عليهم بعد هجرة النبي ﷺ إلي المدينة ودعائه عليهم بسنين كسني يوسف... ففي هذا إنذار بأنهم إن استمروا على اعوجاج الطريقة أمسك عنهم الماء ، وبذلك يتناسب التعليل بالإفتان في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ مع الجملة السابقة إذ يكون تعليلاً لما تضمنه معنى إدامة

---

(١) الكشاف: ٤/ ١٧٠.

(٢) البحر المحيط : ١٠/ ٣٠٠.

(٣) إرشاد العقل السليم : ٥/ ٢٠١.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٢٣٨.

الإسقاء؛ فإنه تعليل للإسقاء الموجود حين نزول الآية.. فلام التعليل في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ ظرف مستقر في موضع الحال من ﴿ماء غدقاً﴾ وهو الماء الجاري لهم في العيون ومن السماء تحت جناتهم وفي زروعهم فهي حال مقارنة».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ تعليل لما قبله ولام التعليل ظرف مستقر في موضع الحال من ﴿ماء غدقاً﴾ وكما قلنا من قبل: الحال كالخبر في المعنى، فهي من تمام المعنى.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «الحال في المعنى حكم علي ذي الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة لا في ضمن شيء آخر.

والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها؛ فإن الركوب - مثلاً - في قولنا : (جاء زيد راكباً) محكوم به على (زيد) لكن لا بالأصالة بل بالتبعية بأن وصل بالمجيء، وجعل قيداً له بخلافه في قولنا : (زيد راكب)».

وبناءً على ما تقدم فإنك لو وقفت على قوله: ﴿غدقاً﴾ تكون قد فصلت بين الحال وصاحبها؛ فإن الحال - كما يرى ابن عاشور - : في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ وصاحب الحال قوله: ﴿ماءً غدقاً﴾؛ لأنه وقع نكرة[٢] موصوفة، والفصل بين الحال وصاحبها ممنوع كما قال الأشموني[٣] : «ولا يوقف على الحال دون ذيها»[٤] .

(١) الإيضاح: ١٩٨.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٥٨.

(٣) منار الهدى: ١٧.

(٤) ذيها: أي صاحبها.

الموضع السابع عشر:

الموضع الثامن عشر:

الموضع التاسع عشر:

﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝﴾
(الآيات من ٣٧ - ٤١ من سورة النازعات).

إضاءة:

قال القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «والآيتان نزلتا في مصعب بن عمير وأخيه عامر بن عمير، فروى الضحاك عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: أما من طغى فهو أخ لمصعب بن عمير أسر يوم بدر، فأخذته الأنصار فقالوا: من أنت؟ قال: أنا أخو مصعب بن عمير، فلم يشدوه في الوثاق وأكرموه وبيتوه عندهم، فلما أصبحوا حدثوا مصعب بن عمير حديثه فقال: ما هو لي بأخ شدوا أسيركم؛ فإن أمه أكثر أهل البطحاء حُلِيًّا ومالاً، فأوثقوه حتى بعثت أمه في فدائه ﴿وأما من خاف مقام ربه﴾ فهو مصعب بن عمير وقى رسول الله ﷺ بنفسه يوم أحد حين تفرق الناس عنه حتى نفذت المشاقص في جوفه وهي السهام، فلما رآه رسول الله ﷺ متشحطاً[٢] في دمه قال: «عند الله أحتسبك»، وقال لأصحابه: «لقد رأيته وعليه بُردان ما تعرف قيمتهما، وإن

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٩/١٩٩، وانظر معه: الكشاف: ٤/٢١٥، والبحر المحيط: ١٠/٤٠٢، وروح المعاني: ٣٠/ ٦٤.

(٢) يتشحط في دمه: أي يتخبط فيه ويتمرغ. النهاية: ٢/٤٩٩.

شراك نعليه من ذهب».

قلت : والآيات بعد ذلك عامة في كل طاغية عاتٍ متمردٍ على أوامر الله تعالى محب للدنيا مفضل لها على الآخرة، فالجزاء له نار جهنم هي منزله ومستقره، وأما من خاف مقام ربه يوم القيامة فانزجر عن المعاصي، ونهى نفسه عن المنكرات وخالف هواها، فجزاؤه الجنة منزلاً ومستقراً.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿طغى -٣٧-﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

وعلى قوله: ﴿الدنيا -٣٨-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

وعلى قوله: ﴿الهوى -٤٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

ففي الأول: مُنع الوقف على قوله: ﴿طغى﴾؛ حيث إن الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً عليه من اى نوع .

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿المأوى﴾ الأولى كافٍ والثانية: تام». فلم يذكر وقفاً هنا من أى نوع، وهذا يدل على المنع.

---

(١) المكتفى : ٦٠٨.

(٢) المقصد: ٤١٨.

وفي الموضع الثاني: ﴿الدنيـا -٣٨-﴾ لـم يذكر الداني (٤٤٤هـ)[١] فيه وقفاً من أى نوع، وهذا دليل المـنع، وكذلك الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] لم يذكر فيـه وقفاً من أى نوع، ويقول الأشـموني[٣] - من علماء القرن الحـادى عشر الهجري - : «﴿وآثر الحياة الدنيا﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده جواب ﴿فأمَّا﴾».

أما الموضع الثالث : ﴿الهوى - -٤٠-﴾ فإن الداني (٤٤٤هـ)[٤] - أيضاً - لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وكذلك الأنصاري (٩٢٦هـ)[٥] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، أما الأشموني[٦] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فقد ترك القـول فيه بالمنع؛ لأنه قال في نظيـره - ﴿الدنيا -٣٨-﴾ بمنع الوقف فكذلك هاهنا؛ لأن ما بعده جواب ﴿أمَّا﴾.

ومن كلام القراء يـتضح لنا منع الوقف على الأول ﴿طغى -٣٧-﴾ لأن ما بعده معطوف على ما قبله؛ ولأن الجواب لم يأت بعد.

وفي الثاني: ﴿الـدنيا -٣٨-﴾، والثالث: ﴿الهـوى (٤٠)﴾ مُنع الوقف عليهما؛ لأن ما بعد كل منهما جـواب ﴿أمَّا﴾ أي وقع ما بعد كل منهما جوابًا للشرط ﴿أمَّا﴾، وأيضاً هذا الجواب في موقع خبر المبتدأ - ﴿مَنْ﴾-.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً:

---

(١) المكتفى : ٦٠٨.

(٢) المقصد: ٤١٨.

(٣) منار الهدى: ٤١٨.

(٤) المكتفى: ٦٠٨.

(٥) المقصد: ٤١٨.

(٦) منار الهدى: ٤١٨.

فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «﴿فإن الجحيم هي المأوى -٣٩-﴾ مأوى أهل هذه الصفة، وكذلك قوله: ﴿فإن الجنة هي المأوى (٤١)﴾ مأوى من وصفناه بما وصفناه به من خوف ربه ونهيه نفسه عن هواها».

ويفهم من كلام الفراء أن الوقف لايصح إلا بنهاية ذكر وصف الفريق الأول وبيان جزائه، وهم أهل الجحيم، وكذلك بالنسبة لأصحاب الفريق الثاني فإن المعنى لايتم إلا بذكر وصف الفريق الثاني وبيان جزائه.

ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٢] : «﴿فأما من طغى -٣٧-﴾ ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع بالابتداء وخبره ﴿فإن الجحيم هي المأوى (٣٩) والتقدير عند الكوفيين : فهي مأواه، والألف بدل من الضمير، والتقدير عند البصريين هي المأوى له. ﴿وأما من خاف مقام ربه -٤٠-﴾ أى مقام الحساب على معاصيه ﴿ونهى النفس عن الهوى﴾ وهو الميل إلى ما لايحسن ﴿فإن الجنة هي المأوى -٤١-﴾ كالذي تقدم».

ومن كلام ابن النحاس نفهم أن : ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع بالابتداء والخبر هو قوله: ﴿فإن الجحيم هي المأوى﴾؛ لذا لايوقف على ﴿طغى﴾؛ لأن الخبر لم يأت بعد، وكذلك في قوله: ﴿وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾ فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿الهوى (٤٠)﴾؛ لأن خبر المبتدأ -﴿مَنْ﴾- لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿فإن الجنة هي المأوى﴾.

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «... و﴿أمَّا﴾ حرف تفصيل

---

(١) معاني القرآن: ٣/ ٢٣٤. وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٢٨١.

(٢) إعراب القرآن: ٥/ ١٤٧.

(٣) التحرير والتنوير : ٣٠/ ٩١.

وشرط؛ لأنها في معنى: مهما يكن شيء».

وعلى هذا فإن خبر ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿فأما من طغى﴾ هو جواب الشرط لقوله: ﴿فأمَّا﴾، وكذلك في قوله: ﴿وأما من خاف مقام ربه﴾؛ لذا يمنع الوقف على قوله: ﴿طغى -٣٧-﴾ وعلى قوله: ﴿الدنيا -٣٨-﴾، لأن خبر المبتدأ - ﴿مَنْ﴾ الذي هو جواب الشرط لقوله: ﴿فأمَّا﴾ - لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿فإن الجحيم هي المأوى﴾ وكذلك يُمنع الوقف على قوله: ﴿الهوى (٤٠)﴾؛ لأن خبر المبتدأ - ﴿مَنْ﴾ الذي هو جواب الشرط لقوله: ﴿وأما﴾ - لم يأت بعد وهو قوله: ﴿فإن الجنة هي المأوى﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿طغى -٣٧-﴾، وعلى قوله: ﴿الدنيا -٣٨-﴾ وعلى قوله: ﴿الهوى -٤٠-﴾ لما تقدم؛ حيث إن الشرط يتطلب جواباً، والمبتدأ يتطلب خبراً، ولايتم المعنى إلا بذكر كل من الجواب بالنسبة للشرط، والخبر بالنسبة للمبتدأ.

يقول ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)[١] : «الشرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان فأشبها الفردين في باب الابتداء والخبر، فكما لايمتنع تقديم الخبر على المبتدأ، فكذلك تقديم الجزاء وأيضاً فالجزاء هو المقصود، والشرط قيد فيه وتابع له فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعاً..».

وكلام ابن القيم - رحمه الله - هنا يفيد أن جملتي الشرط والجزاء قد صارتا بسبب أداة الشرط جملة واحدة؛ لذا يمنع الوقف على الشرط دون جزائه

---

(١) بدائع الفوائد: ١/٤٤، وانظر معه: أسرار البلاغة: ١١١.

وجوابه؛ لأن الجواب هو المقصود في الكلام وبه يتم المعنى.

هذا فيما يتعلق بأهمية الإتيان بجواب الشرط؛ ليتم المعنى أما ما يتعلق بأهمية الإتيان بالخبر في الكلام؛ ليتم المعنى فهو ما يعبر عنه عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)[١] بقوله: «اعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لاتتصور إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو (الخبر)، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبَر به ومخبَر عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت مالا يصح في عقل ولايقع في وهم.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: ﴿اضرب﴾ لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواء».

فهذا القول من عبد القاهر - رحمه الله - يُفهم منه أن العلاقة بين المبتدأ وخبره هي علاقة السببية؛ فلا يوجد خبر حتى يكون هناك مخبَر به ومخبَر عنه؛ لأن المسألة قائمة على إثبات ونفي والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه، وإذا حاولنا إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه نكون قد حاولنا مالايصح في عقل ولايقع في

---

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤١، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

وهم ومن ثَمَّ تأتي أهمية الإتيان بالخبر في الكلام ليتم المعنى، وبدونه لاتحدث الفائدة ولايتم المعنى لذا كان الوقف قبل مجيئه ممنوعاً.

الموضع العشرون :

﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝ أَلَا يَظُنُّ أُو۟لَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝﴾ (الآيات من: ١-٦ من سورة المطففين).

إضاءة :

المفردات : ﴿ويل﴾ «أي شدة عذاب في الآخرة، وقال ابن عباس: إنه واد في جهنم يسيل فيه صديد أهل النار»[١].

﴿للمطففين﴾ : «التطفيف: البخس في الكيل والوزن ونقص المكيال وهو ألا تملأه إلى أصباره[٢] ... قال أبو إسحاق: المطففون: الذين ينقصون المكيال والميزان»[٣].

والمعنى: قال القرطبي (٦٧١هـ)[٤] : «عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: هي أول سورة نزلت على رسول الله ﷺ ساعة نزل المدينة، وكان هذا فيهم كانوا إذا اشتروا استوفوا بكيل راجح، فإذا باعوا بخسوا المكيال والميزان فلما نزلت هذه السورة انتهوا فهم أوفى الناس كيلاً إلى يومهم هذا».

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٢٣٩/١٩.

(٢) أصباره: أي رأسه قاله في القاموس المحيط: مادة : (صبره).

(٣) لسان العرب: مادة (طفف).

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٢٣٩/١٩، وانظر معه : أسباب النزول للواحدي: ٣٨٨.

فهذه الآيات تتوعد بالويل والهلاك وشدة العذاب فى الآخرة صنفاً من الناس وهم المطففون ﴿الذين إذا اكتالوا علي الناس يستوفون﴾ أي يأخذون أكثر من حقهم خيانة وعدواناً، وإذا كالوا لهم أى باعوا للناس مايكال أو يوزن فإنهم ينقصونهم حقهم خيانة أيضاً، وهم حين يفعلون ذلك أشبه حالهم حال من ينكر البعث يوم يقوم الناس لرب العالمين؛ ليحاسبهم على ما قدموا في حياتهم الدنيا ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾[١] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مبعوثون -٤-﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿. . يخسرون (٣)﴾ تام ومثله: ﴿لرب العالمين -٦-﴾». ولم يذكر وقفاً علي هذه الآية من أى نوع ولا على التي بعدها. أى أن القارئ عليه أن يقرأ من قوله: ﴿ألا يظن﴾ ولايقف إلا على قوله: ﴿لرب العالمين﴾.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿مبعوثون -٤-ˡ ﴾ لتعلق اللام» .

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «﴿يخسرون -٣-﴾ تام وكذا: ﴿لرب

---

(١) من سورة الزلزلة: ٧، ٨.

(٢) المكتفى : ٦١١.

(٣) علل الوقوف: ٣/١١٠٤.

(٤) المقصد: ٤٢١.

العالمين -٦﴾» فهو هنا قد وافق الداني؛ حيث لم يذكر وقفاً على هذه الآية من أى نوع.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري -: «ولاوقف من قوله: ﴿ألا يظن﴾ إلى ﴿العالمين﴾ فلا يوقف على: ﴿مبعوثون﴾؛ لتعلق اللام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مبعوثون﴾ لأن ما بعده متعلق به.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[2] : «قوله تعالى: ﴿ليوم عظيم. يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾. ﴿يوم﴾ الثاني فيه وجهان: أحدهما: أن يكون منصوباً بفعل مقدر دل عليه ﴿مبعوثون﴾ وتقديره: مبعوثون يوم يقوم الناس. والثاني: أن يكون بدلاً من موضع الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ليوم عظيم﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[3] : «﴿ليوم عظيم﴾ وهو يوم القيامة و﴿يوم﴾ ظرف العامل فيه مقدر أى يبعثون يوم يقوم الناس، ويجوز أن يعمل فيه ﴿مبعوثون﴾ ويكون معنى ﴿ليوم﴾ أى لحساب يوم، وقال الفراء: هو بدل من ﴿يوم عظيم﴾ لكنه بنى».

---

(١) منار الهدى: ٤٢١.

(٢) البيان: ٢/ ٥٠٠ وانظر معه: الكشاف: ٤/ ٢٣١، والجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٢٤٣.

(٣) البحر المحيط : ١٠/ ٤٢٧.

ومن كلام النحاة الذين يمثلهم الزمخشري وابن الأنباري وأبو حيان يتضح لنا أن قوله: ﴿ليوم عظيم﴾ متعلق بقوله: ﴿مبعوثون﴾، ولايفصل بين الجار والمجرور وبين ماتعلق به.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مبعوثون﴾ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿ليوم عظيم﴾ متعلق به، والجار والمجرور وما تعلق به كالشيء الواحد؛ لذا لايفصل بينها بالوقف؛ لأن المعمولات التي تأتي بعد الجملة تعد من تمامها، وليست شيئاً خارجاً عنها، كما أن هذه المعمولات لايجوز الاستقلال بها عن طريق ابتداء الكلام بها، لأن معناها متعلق بما قبلها، فإن «المفعول والظرف وسائر مايجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته»(١) .

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - هنا يفيد أن ما تعلق بالجملة يُعد من تمام معناها؛ فلا تذكر الجملة إلا موصولة بما تعلق بها؛ لأن معناها موصول بما بعدها ، كما أن هذه المعمولات لايصح البدء بها استقلالاً على أنها كلام - على حدته - مستقل عما قبله.

أضف إلى ذلك أن الألوسي (١٢٧٠هـ) - رحمه الله - يجعل قوله تعالى: ﴿ليوم عظيم﴾ علة للبعث باعتبار ما فيه فيقول(٢) : «.. أي لايظن أولئك الموصوفون بذلك الوصف الشنيع الهائل أنهم ﴿مبعوثون﴾ ﴿ليوم عظيم﴾ لايقادر قدر عظمه؛ فإن من يظن ذلك، وإن كان ظناً ضعيفاً لايكاد

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٢٤٣، والبحر المحيط: ١٠/ ٤٢٧، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٤٦.

(٢) روح المعاني: ٣٠/ ١٢٥.

يتجاسر على أمثال هذه النتائج، فكيف بمن يتيقنه؟

ووصف اليوم بالعظم لعظم ما فيه، كما أن جعله علة للبعث باعتبار ما فيه، وقدر بعضهم مضافاً أى لحساب يوم..».

وكلام الألوسي هنا يفيد أن قوله: ﴿ليوم عظيم﴾ علة للبعث باعتبار ما فيه، والعلة ومعلولها متلازمان.

وقوله: ﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ «بدل من : ﴿ليوم عظيم﴾ بدلاً مطابقاً وفتحته فتحة بناء».

وعلى هذا يكون قوله: ﴿يوم يقوم .. الآية﴾ بدلا مطابقا من قوله: ﴿ليوم عظيم﴾ والمبدَل منه - ليوم عظيم - معمول لقوله: ﴿مبعوثون﴾ فيكون - أيضاً - قوله: ﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ معمولاً[1] لقوله: ﴿مبعوثون﴾، ومن ثم نفهم منع الوقف على قوله: ﴿مبعوثون﴾ ، لأن ماجاء بعده معمول له. أي أن القارئ يقرأ من قوله: ﴿ألا يظن﴾ ويستمر في القراءة ولايقف إلا على قوله: ﴿لرب العالمين﴾.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[2] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدَل منه لو أقوى لايجوز الوقف عليه».

---

(١) انظر : البيان لابن الأنباري: ٢/ ٥٠٠، والبحر المحيط: ١٠/ ٤٢٧.

(٢) البرهان: ١/ ٣٥٥.

الموضع الحادي والعشرون :

الموضع الثاني والعشرون :

﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۝ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ۝ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ۝ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝﴾ (الآيات من : ٧-١٣ من سورة الانشقاق).

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن مشهد من مشاهد يوم القيامة عندما تتطاير صحائف الأعمال من خزائن تحت العرش فمن الناس من يعطى صحيفة أعماله بيمينه، وهذا بشير السعادة والنجاة؛ لأن اليد اليمنى تتعامل مع كرائم الأفعال؛ ولذلك رمز بها إلى الفلاح، فهذا الصنف من الناس سيكون حسابه يسيراً لامناقشة فيه - لأن «من نُوقش الحساب عُذّب»[(١)] - ويرجع إلى أهله - من الحور العين، أو أهله الذين كانوا معه في الدنيا من الصالحين ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[(٢)] مسروراً ، أما الصنف الثاني فهم الكفرة الذين يُعطون صحائف أعمالهم من وراء ظهورهم فقد «قال ابن عباس: يمد يده اليمنى ليأخذ كتابه فيجذبه ملك فيخلع يمينه فيأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره، وقال قتادة ومقاتل: يفك ألواح صدره وعظامه ثم تدخل يده، وتخرج من ظهره فيأخذ كتابه كذلك»[(٣)] .

---

(١) رواه البخاري ومسلم: اللؤلؤ والمرجان: ٢/٤٤١.

(٢) الطور: ٢١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٢٦٠، وانظر معه: البحر المحيط: ١٠/٤٣٨ وروح المعاني : ٣٠/١٤٣.

وهؤلاء عندما يأخذون كتبهم بهذه الكيفية فإنهم يصيحون قائلين: واثبوراه - والثبور: الهلاك - وعندئذ الجزاء هو النار يعذبون فيها جزاء بما كانوا يعملون، فقد كانوا فرحين في الدنيا بطرين أشرين متكبرين على المؤمنين كافرين بربهم.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يمينه -٧-﴾، وعلى قوله: ﴿وراء ظهره -١٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيهما وقفاً من أى نوع وإنما قال: «﴿... وحقت -٥-﴾ الثانية تام، ﴿... مسروراً -٩-﴾ تام وقيل: كاف، ﴿.. أن لن يحور -١٤- ﴿بلى.. -١٥﴾ كاف».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢]: «﴿فملاقيه -٦-﴾ تام، ﴿مسروراً -٩-﴾ كاف، وكذا: ﴿سعيراً -١٢-﴾، ﴿.. مسروراً -١٣-﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن القراء يمنعون الوقف على قوله: ﴿يمينه -٧-﴾ وعلى قوله: ﴿وراء ظهره -١٠-﴾، لأن ما بعد كل منهما جواب الشرط، وهو قوله: ﴿أمَّا﴾.

---

(١) المكتفى: ٦١٤.

(٢) المقصد: ٤٢٣.

أما النحاة فـإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فـيقول الشيخ محمـد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله -[١] : «﴿أمَّا﴾ حرف يتضمن معنى الشرط بدليل لزوم الفاء لجوابهـا، وفسرها سيـبويه بمهما يكن من شيء» فـهي إذن شرطية، وقوله: ﴿فسـوف﴾ في كل منهما جواب الشرط، وعلى هذا لا وقف من قوله: ﴿وأما من أوتـى كتابه بـيمينه﴾ إلـى قوله: ﴿مسـروراً﴾ الأولى، وفي الثـانية لاوقف من قوله: ﴿وأمـا من أوتي كتـابه وراء ظهره﴾ إلى قوله: ﴿مسـروراً﴾ الثانية.

هذا، وقـد ذكرت رأى كل من الفـراء[٢] (٢٠٧هـ)، وابن النحاس[٣] (٣٣٨هـ) في المواضع: السـابع عـشر، والثامن عـشر، والتاسع عـشر من هذا الفصل[٤] ؛ فلا داعي للإعادة، ولكن خـلاصة رأى الفراء أن المعنى لايتم إلا بذكر وصف الفريق الأول كاملاً وبيان جزائه، وكذلك بالنسبة لأصحاب الفريق الثاني.

وأما خـلاصة رأى ابن النحاس فـإن ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿فـأما من أوتى كتـابه بيمـينه﴾ في موضع رفع بالابتـداء، وخبـره ﴿فســوف يحاسب حـساباً يـسيراً﴾، وكذلك يقال: فى قوله: ﴿وأما من أوتي كتابه وراء ظهره﴾ فإن الخبر هو : ﴿فسـوف يدعو ثبـورا﴾ وعلى هذا فإن المنع من الوقف هنا عـلى قوله: ﴿يمـينه -٧-﴾ وعلى قوله: ﴿وراء ظهره -١٠-﴾ فوق أنه جـواب الشرط لـ

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ١/ ٣٢٨.

(٢) انظر: معاني القرآن : ٣/ ٢٣٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن : ٥/ ١٤٧.

(٤) انظر : ص ٤٣٣ من هذا البحث.

﴿أمَّا﴾ كذلك يقع الجـواب موقع خبر ﴿مَنْ﴾ في الموضـعين، فالمنع من الوقف هنا في هذين الموضعين لعلتين:

الأولى : لكون جواب الشرط لم يأت في الموضعين بعد.

والثانـية : لأن خبـر المبتـدأ - مَنْ - في الموضعين لـم يأت بـعد وهو : ﴿فسـوف يحاسب .. الآية﴾، وفي الثانية: ﴿فسـوف يدعو ثبوراً﴾ .

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف هـنا؛ لأن الجملة الشرطـية لايتم معـناها إلا بذكر جـواب الشرط، وقـد عرفنا - من قـبل - أنه لايوقف على الشرط حتى يؤتى بجوابه.

وقد ذكرت التـعليل البلاغي لمنع الوقف بـسبب تأخيـر جواب الشرط في المواضع: الـسـابع عشـر، والثامن عـشـر، والتاسع عـشر من هذا الفـصل[١] فراجعة هناك، وأضيف هنا ما قاله الأستاذ الدكتور : عبد العظيم المطعنى[٢] - في مثل هذه المواضع التي يمنع فيها الوقف بـسبب تأخير جواب الشرط - :

«.. الأصل في أساليب الشرط هو ترتب الجـواب على فعل الشرط في الوجود؛ لأن بين الشرط وجوابه رابطة الـسببية».

هذا فيـما يتعلق بأهميـة الإتيان بجواب الشـرط؛ ليتم المعنى، أما فيـما يتعلق بأهمـية الإتيان بالخـبر فقـد ذكرت التعليل البـلاغي لذلك في المواضع:

---

(١) انظر : ص ٤٣٢ من هذا البحث.

(٢) مجلة منبر الإسلام : السـنة (٦٠) العدد: (٥) جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص١٣.

السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر من هذا الفصل[1] ، فلا داعي للإعادة.

الموضع الثالث والعشرون :

﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۝﴾ (الآيات من : ٤-٧ من سورة الماعون).

إضاءة :

المفردات :﴿ويل﴾ سبق الحديث عنه[2] ، ﴿يراءون﴾: «الرياء: ترك الإخلاص في العمل بملاحظة غير الله فيه»[3] ﴿الماعون﴾: «في الجاهلية: كل منفعة، وفي الإسلام: الزكاة وعن ابن مسعود: مايُتعاور عادة من فأس وقدر ودلو ونحوها»[4] .

والمعنى: في هذه الايات وعيد بالويل والهلاك والعذاب الشديد في جهنم للمصلين الموصوفين بهذه الصفات: ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ «قال ابن عباس: هو المصلى الذي إن صلى لم يرج لها ثواباً، وإن تركها لم يخش عليها عقاباً وعنه أيضاً: الذين يؤخرونها عن وقتها»[5] .

والصفة الثانية لهؤلاء المصلين أنهم يراءون الناس بها فلا يجعلونها

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٥٤١، والإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

(٢) انظر : ص ٤٣٦ من هذا البحث.

(٣) التعريفات للجرجاني: ١١٣.

(٤) بهجة الأريب: ٤٨٥.

(٥) الجامع لاحكام القرآن: ٢٠/٢٠٩.

خالصة لله تعالى، وإنما يعنيهم أن يراهم الناس وهم يصلون، فإذا خلوا إلى أنفسهم تركوها.

والصفة الثالثة: أنهم بخلاء أشحاء بالأشياء التي في حوزتهم ويمكن أن ينتفع بها غيرهم، فإذا طلبها أحد بخلوا بها ومنعوها كالفأس والدلو وغير ذلك، أو منعوا إخراج الزكاة. أي أنهم يمنعون الخير عن غيرهم سواء كان مالاً أو غيره لتمكن البخل من أنفسهم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿للمصلين -٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، و في ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيها وقفاً وإنما قال: «﴿.. عن صلاتهم ساهون -٥-﴾ كافٍ أي يؤخرونها عن وقتها».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿طعام المسكين﴾ تام، ﴿ساهون -٥-﴾ كافٍ إن لم يجعل ما بعده صفة لما قبله».

فهو قد تجاوز هذه الآية فلم يذكر فيها وقفاً من أى نوع وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري- «والوقف

---

(١) المكتفى: ٦٣٠.

(٢) المقصد: ٤٣٥.

(٣) منار الهدى: ٤٣٥.

على المصلين قبيح فإنه يوهم غير ما أراده الله تعالى، وهو أن الوعيد الشديد بالويل للفريقين الطائع والعاصي، والحال أنه لطائفة موصوفة مذكورين بعده، ومثله في القبح ﴿لاتقربوا الصلاة﴾[1] فإنه يوهم إباحة ترك الصلاة بالكلية».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿للمصلين﴾ لأنه يوهم خلاف المراد؛ إذ الوقف هنا يوحى للقارئ والسامع أن الويل شامل لكل المصلين على اختلاف أنواعهم، وهذا خلاف المراد؛ لأن المراد - كما هو واضح من سياق الآيات - أن الويل خاص بمصلين مخصوصين بأوصاف معينة تأتى بعد ذلك، ولابد من ذكرها موصولة بهؤلاء المصلين، حتى يندفع هذا الوهم.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[2] : «﴿فويل﴾ مبتدأ و﴿للمصلين﴾ خبره، و﴿الذين﴾ صفة الخبر، وهم ﴿عن صلاتهم ساهون﴾ صلته، ومعتمد الفائدة لم تحصل بالخبر، بل بما وقع في صلة الصفة، وهو قوله: ﴿ساهون﴾، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿فويل للمصلين﴾ غير محمول على ظاهره، وإنما حصلت الفائدة بقوله: ﴿ساهون﴾، ونظيره قوله تعالى: ﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾ (النمل: ٥٥)، فإن قوله: ﴿أنتم﴾ مبتدأ و﴿قوم﴾ خبره، ومعتمد الفائدة على صفة الخبر لاعليه. ألا ترى أن قوله : ﴿بل أنتم قوم﴾ لم تحصل به الفائدة لإحاطة العلم بأنهم قوم، وإنما حصلت الفائدة بقوله: ﴿تجهلون﴾ فبان أن معتمد الفائدة إنما كان بصفة الخبر لا بالخبر وكذلك ههنا، وهذا يسمى الخبر الموطئ. والله أعلم».

---

(١) من الآية: ٤٣ - النساء.

(٢) البيان: ٢/٥٣٨، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/٣٥٧.

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وقوله: ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ صفة للمصلين مقيدة لحكم الموصوف فإن الويل للمصلي الساهي عن صلاته لا للمصلى على الإطلاق».

ومما تقدم يتبين لنا أن الوقف على قوله: ﴿للمصلين﴾ لايصح لأن ما بعده من صفات هي قيود في هذا الموصوف، وهذه القيود لابد من ذكرها حتى يرتفع الإيهام الذي قد يحدث عند القارئ أو السامع في حال الوقف على قوله: ﴿للمصلين﴾ فالفائدة هنا لم تحصل بالخبر، وإنما حصلت بما وقع في صلة الصفة.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد قوله: ﴿للمصلين﴾ يقيد وصف هؤلاء المصلين بهذا الوصف فهم مصلون لكن لهم أوصاف تقيد هذا الوصف فتجعلهم مصلين موصوفين بصفات خاصة ينبغي ذكرها موصولة بالموصوفين حتى يكون القارئ والسامع مدركاً لعلة هذا الحكم بالويل والهلاك، ويؤدى ذلك إلى رفع الإيهام الذي قد يتطرق إلى ذهن السامع والقارئ في حال الوقف.

وهذا الإيهام يناقض مراد الله تعالى؛ فإن الله لايحكم على كل المصلين بالويل، وإنما يتوعد بهذا الويل صنفاً خاصاً من المصلين عينهم بهذه الأوصاف؛ لذا يلزم الوصل ويُمنع الوقف فإن تصدير إسناد الويل إلي المصلين يجعل السامع لايكتفي بهذا الإسناد على إطلاقه؛ لأن المعلوم شرعاً أن لفظ المصلين على إطلاقه يفيد أنهم قد استجابوا لأمر الله، فأقاموا الصلاة التي هي ركن من

---

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥٦٧.

أركان الإسلام، فهم طائعون يستحقون الثواب والجنة لا الويل، لذا فإن (الخبر) هنا - كما يقول ابن الأنباري[1] (٥٧٧هـ) - لم تحصل به الفائدة، وإنما حصلت الفائدة بما وقع في صلة الصفة وهو قوله: ﴿ساهون﴾.

فهذا الخبر هو الذي يسميه النحاة: (الخبر الموطئ) أي أنه خبر يمهد للفائدة المقصودة من الخبر، والتي لاتتم إلا بذكر ما مهد له الخبر وعند البلاغيين تسمى هذه العلاقة (علاقة السببية) أي أن سبب الويل هو ما يأتى بعد الخبر من صفات داخلة فى صلة الصفة .

* * *

(١) انظر: البيان: ٢/٥٣٨، وانظر معه: التحرير والتنوير: ٣٠/٥٦٧.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثلاثة وعشرين موضعاً، وُجِدت بينها سمات تجمع بين هذه المواضع نجملها فيما يلي:

١- الموضع الخامس . ٢- الموضع السادس . ٣- الموضع الرابع عشر .
٤- الموضع السابع عشر. ٥- الموضع الثامن عشر . ٦- الموضع التاسع عشر .
٧- الموضع الحادى والعشرون. ٨- الموضع الثاني والعشرون.

هذه المواضع قد جمعت بينها علة منع الوقف، وهي : تأخير أداة الشرط وفعله، أو تأخير الشرط الثاني، أو بعض جواب الشرط أو جواب الشرط كله، مع الاتفاق في الموضوع فكلها يجمع بينها وعد الله ووعيده في القرآن الكريم، وفوق هذا الاتفاق فقد اجتمعت فيها سمات جامعة لجملها فيما يأتى :

(أ) في المواضع: الخامس : [يونس : آية٩٦] والسادس: [هود: آية ٣٤] والسابع عشر والثامن عشر: [النازعات: ٣٧، ٣٨]، والثاني والعشرين: [الانشقاق: ١٠] اتفقت هذه المواضع في مجيئها في سياق الوعيد .

فالموضع الخامس: [يونس : ٩٦، ٩٧] حديث عن الذين أصروا على الكفر والضلال، وقد توعدهم الله تعالى، فهم قد وجبت عليهم كلمة الله بأنهم لايؤمنون إيماناً نافعاً واقعاً في أوانه ولو جاءتهم كل آية دالة على وجود الله تعالى؛ لأن الله علم سوء اختيارهم، فقضى عليهم بناء على اختيارهم فقد تأخرت هنا أداة الشرط، وهي: ﴿لو﴾ التي بمعنى ﴿إنْ﴾ وفعل الشرط الذي هو ﴿جاءتهم﴾، وتقدم جواب الشرط وهو قوله: ﴿لايؤمنون﴾ أي: لو جاءتهم كل آية لايؤمنون وقد تصدرت الآية ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد، وتقدم جواب

الشـرط، ليقطع الأمل في نفـوس بعض الذين يؤملون في إيمان هؤلاء الكفـار خيراً، فهم قد ثبتت ووجبت عليهم مشـيئة الله في عدم الإيمان.

وفي الموضع السـادس : {هود : ٣٤} حـديث عن سيـدنا نوح - عليـه السلام - مع قومه، فهو يقـول لهم: - مامعناه - إن كان الله يريد أن يغويكم لاينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم. ولكن نظم الـقرآن جاء على تقديم نفي نفع النصح لقوم نوح؛ لأن الله علم أزلاً إصرارهم على الكفر فصدَّر الآية بالنفي؛ ليـقطع الأمل في إيمان قوم اخـتاروا الكفر علـى الإيمان، مع الإصرار على ذلك، كـما وصـفهم الله في حـالة دعـوة نوح - عليه السـلام - لهم: ﴿وإنى كلما دعوتهـم لتغفر لهم جعلوا أصـابعهم في آذانهم واستغـشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكباراً﴾[1] إلخ الآيات فهذا وعيد مـشابه للوعيد السابق في الموضع الخامس؛ لأن موقف الكفار واحد هنا وهناك.

فـعلة المنع هـنا من الوقف: أن الشـرط الثـاني ﴿إنْ كـان الله يريد أن يغويكم﴾ حقـه التقديم؛ لأنه المقصود من الكلام، لـذا يمنع الوقف قبل الإتيان به.

أما الموضع السـابع عشر، والثامن عـشر: {النازعات: ٣٧، ٣٨} فقد جاءا في صورة أسلوب الشـرط ﴿فأما من طغـى، وآثر الحياة الدنيـا﴾ هنا أداة الشرط وفعل الشرط وما عطف على فـعل الشرط، ومُنع الوقف؛ لأن جواب الشرط لم يأت بعد وهو: ﴿فإن الجـحيم هي المأوى﴾ فهذا وعيد لـلطاغين المعتدين المؤثرين للحياة الدنيا على الآخرة بأن يكون جزاؤهم الجحيم مأوى لهم ومستقراً.

---

(١) الآية رقم ٧ من سورة نوح - عليه السلام -.

وفي الموضع الثاني والعشرين: {الانشقاق : ١٠} وعيد من الله تعالى لمن يُعطى كتابه وراء ظهره، وهم الكفرة؛ حيث يقولون: واثبوراه، ويكون جزاؤهم جهنم التي تسعَّر بهم، وعلة المنع من الوقف هنا أنه يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجزائه.

فهذه المواضع اتفقت في مجيئها للوعيد، ويقابل هذا الوعيد وعد الله تعالى لأحبائه، ويمثل ذلك المواضع الآتية في هذه المجموعة:

(ب) ١- الموضع الرابع عشر : {الطلاق: آية ٢} وفيه وعد الله تعالى لـ ﴿من يتق الله﴾ في معاملته لزوجته - في حال إمساكها أو في حال طلاقها - فإن الله يكافئه بأن يجعل له مخرجاً من كل أزمة، ومن كل ضيق ويرزقه رزقاً لاينتظره ولايتوقعه من أي مصدر.

فهذا الموضع مُنع الوقف عليه، لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين بعض جواب الشرط، بمعنى أن يحدث فصل بين أجزاء جواب الشرط وهذا ممنوع.

٢- الموضع التاسع عشر : {النازعات: آية ٤٠} وفيه وعد من الله تعالى لمن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجزاء هو ا لجنة، وهذا جزاء الله لمن يقدم ثمن الجنة سلعة الله الغالية.

٣- الموضع الحادى والعشرون: {الانشقاق: ٧} وفيه وعد الله لمن يؤتى كتابه بيمينه، فإن الله يحاسبه حساباً يسيراً وينقلب إلى أهله مسروراً، وذلك هو السرور الأبدى، بخلاف السرور الدنيوي الذي كان للذي يؤتى كتابه من وراء ظهره.

فهذا الموضع - والذي قبله - مُنع الوقف عليهما، لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين فعل الشرط وجوابه وهذا ممنوع.

(ج) ١- في المواضع : السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر، يوجد تقابل بين صورتين: الصورة الأولى: صورة الطاغين المؤثرين للحياة الدنيا على الباقية، وهؤلاء جزاؤهم الجحيم مأوى لهم، فهذه الصورة تقابل الصورة الثانية وهي صورة المؤمنين الخائفين من الله اللائذين بجنابه تعالى وهؤلاء جزاؤهم الجنة مأوي لهم، فهذه مقابلة تؤكدا لمعنى وتبرزه بالتضاد، وقد قدم هناك صفات الفريق الهالك الطاغي الذي يئول إلى الجحيم، ليلقى الرهبة في نفوس الضالين، لعلهم يثوبون إلى رشدهم ويرجعون إلى ربهم، وهذا التقديم ليس تكريماً لهم، وإنما هو لفت لأنظار الضالين إلى ضلالهم، لعلهم يسارعون إلى التوبة التي لن يغلق بابها إلا في وجه من حقت عليهم الضلالة، ثم أردف بصفات الفريق الناجي؛ ليحفز الهمم إلى المسارعة إلى الجنة؛ وليسوق البشرى إلى أهل الإيمان ليسعدوا بما قدموا .

٢- في الموضعين : الحادى والعشرين، والثاني والعشرين (أيضاً) صورتان متقابلتان: الأولى: صورة من يأخذون صحائف أعمالهم بأيمانهم، وهؤلاء سوف يحاسبون حساباً يسيراً وينقلبون إلى إهلهم مسرورين؛ لأنهم أحسنوا الاستعداد لهذا اليوم.

وفى الصورة المقابلة: فريق من الناس يؤتون صحائف أعمالهم من وراء ظهورهم - لأنهم لم يعملوا عملاً صالحاً في حياتهم الدنيا - وهؤلاء سوف يصيحون قائلين: واثبوراه؛ لأنهم سوف يصلون سعيراً؛ لأنهم كانوا مسرورين

في الدنيا سعداء بها مكتفين بها عن العمل لآخرتهم.

المجموعة الثانية: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الأول . ٢- الموضع الثاني . ٣- الموضع الرابع . ٤- الموضع العاشر . ٥- الموضع الحادى عشر. ٦- الموضع الثاني عشر . ٧- الموضع الثالث عشر .

فهذه المواضع السبعة قد اتفقت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها وهذا ممنوع لأنه يؤدى إلى فساد المعنى.

١- ففي الأول: [البقرة: ١٥٩] بدأت الآية بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد، وجاء بعدها اسمها - ﴿الذين﴾ - ثم جاءت جملة الصلة - ﴿يكتمون ماأنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب﴾ - ثم يأتى الخبر - ﴿أولئك﴾ - ليتم المعنى، وبدونه لايفيد الكلام شيئاً؛ ولذا مُنع الوقف على قوله: ﴿في الكتاب﴾؛ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾.

٢- وفي الثاني: [النساء : ١٥٠] بدأت الآية بـ ﴿إنَّ﴾ وجاء بعدها اسمها - الذين -، ثم جاءت جملة الصلة - ﴿يكفرون بالله ورسله﴾ وماعطف عليه -، ثم يأتى الخبر في أول الآية التالية - ﴿أولئك﴾ وبه يتم المعنى.

٣- وفي الموضع الرابع : [يونس : ٧] بدأت الآية بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد، ثم جاء بعدها الاسم وهو -الذين-، ثم جملة الصلة - ﴿لايرجون ...﴾ وما عطف عليها - ثم يأتى الخبر في الآية التالية - كما سبق في الآية

السابقة - وهو قوله : ﴿أولئك﴾ ولذا مُنع الوقف على قوله: ﴿غافلون﴾؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها، وذلك ممنوع.

وهناك موضع آخر زادته ط. مصحف الأزهر الشريف وهو الوقف على : ﴿واطمأنوا بها﴾ وذلك للعطف، أي لعطف ما بعده على ماقبله، لأن المعنى مشترك بين هذه المعطوفات ولايصح الوقف حتى يؤتى بها جميعاً، لأن ما بعد ﴿إنَّ﴾ قد وصفوا بصفات:

الأولى: ﴿الذين لايرجون لقاءنا﴾، والصفة الثانية : ﴿ورضوا بالحياة الدنيا﴾، والصفة الثالثة: ﴿واطمأنوا بها﴾ والصفة الرابعة : ﴿والذين هم عن آياتنا غافلون﴾، أصحاب هذه الصفات قد حُكم عليهم بحكم واحد، وأخبر عنهم بخبر واحد، وهو قوله: ﴿أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون﴾ وعلى هذا فإن القارئ مطالب أن يذكر هذه الحيثيات كلها لأنها كلها بمثابة المقدمات تأتى بعدها النتيجة، وفي الخبر إشارة إلي هؤلاء المذكورين جميعاً بأوصافهم المذكورة، فلو حدث وقف أثناء ذكر هؤلاء ربما تحيَّر السامع والقارئ على أيها يقع اسم الإشارة؟

٤، ٥ : وفي الموضع العاشر: [الدخان: ٤٣] والحادى عشر: [الدخان: ٤٥] بدأت الآية أيضاً بـ ﴿إنَّ﴾، وجاء بعدها اسمها ﴿شجرت الزقوم﴾ فلو وقفت هنا تكون قد وقفت على اسم ﴿إنَّ﴾ دون خبرها، وهذا ممنوع وهو قوله: ﴿طعام الأثيم﴾ والذي به يتم المعنى، ثم إن هذا الخبر قد وقع مشبهاً وجاء بعده المشبه به ﴿كالمهل ..﴾ ثم إن ضمير هذا المشبه به قد وقع مشبهاً، وما بعده: ﴿كغلى الحميم﴾ مشبه به.

فهذه الآيات قد ربطت بـ ﴿إنَّ﴾، ثم جاء اسمها ﴿شجرت الزقوم﴾ ثم الخبر ﴿طعام الأثيم﴾ وهذا الخبر قد وقع مشبهاً، وجاء بعده مشبه به ﴿كالمهل﴾ ثم تولد من هذا التشبيه تشبيه آخر، وهو قوله: ﴿.. يغلي في البطون كغلى الحميم﴾ فهنا تشبيهان: الأول: ﴿طعام الأثيم كالمهل ..﴾ والثاني: ﴿.. يغلى في البطون كغلى الحميم﴾، وعلى القارئ أن يقرأ فلا يتوقف إلا على قوله: ﴿الحميم﴾؛ لأن هذه الايات قد ربطت بـ ﴿إنَّ﴾، ثم جاء اسمها وخبرها، ثم رُبط هذا الخبر برباطي تشبيه: ﴿طعام الأثيم كالمهل يغلى في البطون كغلى الحميم﴾، ولايُفصل بين المشبه والمشبه به بفاصل زمني كالوقف أو السكوت؛ لأن السامع عندما تذكر مشبهاً يتعلق ذهنه بالمشبه به، لذا لزم الوصل ومُنع الوقف.

٦- وفي الموضع الثاني عشر [الواقعة: ٤٩] تأتي الآية رداً على سؤال منكري البعث بعد الموت، ولذا بدأت بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد، ثم جاء اسمها مقترناً بـأل لاستغراق الأولين أى الذين سبقوا، ثم عطف عليه ﴿الآخرين﴾ - أي الذين سيموتون من بعد إلي يوم القيامة - ولو وقفت هنا لاتفيد معنى لذا يلزم الإتيان بالخبر ﴿لمجموعون..﴾ وقد جاء الخبر مقترناً بـ (لام التوكيد).

ففي الرد على سؤال المنكرين للبعث استعمل القرآن الكريم هذه المؤكدات؛ ليؤكد إجابة هذا السؤال بـ ﴿إنَّ﴾ واسمية الجملة، واستعمال (آل) التي تفيد استغراق جميع الأفراد ثم تأكيد الخبر باللام .

٧- وفي الموضع الثالث عشر: [الواقعة: ٥١] استمرت إجابة هؤلاء

السائلين المنكرين، فعطف هذه الإجابة على السالفة بـ ﴿ثم﴾ التي هي للتراخي زماناً أو رتبة - ثم زادت الإجابة هنا الانتقال إلى خطاب هؤلاء السائلين - بعد أن كان الجواب السابق في صورة الغيبة - تواجههم بوصفهم بالضلال، وتصفهم بالتكذيب لتمهد بذلك إلى النتيجة الملائمة لما وصفوا به وهي : ﴿لآكلون من شجر من زقوم..﴾.

ولعلك تلاحظ معي أن الرد على المنكرين للبعث قد تدرج فتحدث عنهم بصيغة الغيبة، ثم كانت المواجهة بالخطاب والنداء بـ ﴿أيها﴾، ليُحضرهم فيدمغهم بالضلال والتكذيب؛ ليرتب على ذلك جزاءهم المذكور.

المجموعة الثالثة: وتشتمل على المواضع التالية:

١- الموضع السابع . ٢- الموضع الثامن . ٣- الموضع التاسع.

وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف وهي الاستثناء :

١- ففي الموضع الأول : [هود: ١١٨] يخبر الله تعالى أنه لو اقتضت مشيئته أن يجعل الناس أمة واحدة في الكفر أو الإيمان لكان له ذلك، لكنه جعلهم مختلفين إلا من رحم ربك، فهذا الاستثناء على معنى : لكن من رحم ربك فإنه غير مخالف أى فعصمهم من الاختلاف، فالوقف مُنع على قوله: ﴿مختلفين﴾ لأن الاستثناء بعده يمنع إطلاق الاختلاف، بل يقيده باستثناء المرحومين من هذا الاختلاف؛ لذا فإن الوصل يمنع من استطراق هذا الاختلاف وعمومه، فيخرج قوماً اختصهم الله برحمته فنجاهم من الاختلاف.

٢- وفي الموضع الثامن: [يس: ٤٣] يخبر الله تعالى أنه لو شاء أغرقهم

في البحـر فلا مـغيث لهم ولا منقـذ لهم «أى لايغاثون ولاينقـذون لشيء من الأشيـاء إلا لرحمة عظيـمة من قبلنـا داعية إلى الإغـاثة والإنقاذ وتمتيع الحـياة مترتب عليهما»[١] .

فالوقف قـد مُنع على قوله: ﴿ينقـذون﴾؛ لأن ما بعد ذلك اسـتثناء من ذلك العـمـوم المذكور أى أن الصـريخ والمنقـذ من الغـرق منفي إلا في حـالة واحـدة، وهي أن يتغـمـدهم الله برحمـة منه تنقـذهم فالـوقف على ما قـبل الاستثناء يفيد النفي العام لكل المغيـثين والمنقذين، بينما مَنَّ الله ببارقة أمل بهذا الاستثناء فالوقف على ما بعد الاسـتثناء يأتى بهذا الأمل، والوقف على ما قبل ﴿إلا﴾ يفـيد ضـده، والله تعـالى يحب لعـبـاده الخيـر دائمـاً لذا مُنع الوقف على﴿ينقذون﴾.

٣- أما الموضع التـاسع : [الصافـات: آية ٩] فإن الوقف قـد مُنع على قوله: ﴿واصب﴾؛ لأن الحديث عن الشياطين الـذين يحاولون استراق السـمع، فقد توعـدهم الله بالعذاب الدائم، فهـذا الوعيد عام لكل من يحـاول استراق السمع، أمـا من يخطف شيئاً من كـلام الله للملائكة؛ ليلقيـه إلى الكهنة فإن هناك شهاباً حارقاً ينتظره ليدمره.

فالوقف على قـوله: ﴿واصب﴾ يؤخر تهـديد الله للخاطفين بإحـراقهم بالشهب، لذا لزم الوصل حتى يؤدى التهديد الهدف منه.

المجموعة الرابعة: وتشتمل على موضعين هما :

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٤/٢٥٥.

١- الموضع الخامس عشر : {المعارج : ٤٠}.

٢- الموضع العشرون: {المطففين: ٤}.

وقد اتفق الموضعان فى علة منع الوقف، وفي الموضوع العام وفي مجيء كل منهما على أسلوب الوعيد، ففي الموضع الخامس عشر وعيد في صورة قسم من الله بقدرته على أن يبدل خيراً منهم، وفي الموضع العشرين : تهديد المطففين بأنهم مبعوثون ليوم عظيم هو يوم القيامة.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

وأما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فإني أسوقها - باختصار - فيما يلي:

المجموعة الأولى : وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الخامس. ٢- الموضع السادس .٣- الموضع الرابع عشر .
٤- الموضع السابع عشر. ٥- الموضع الثامن عشر . ٦- الموضع التاسع عشر.
٧- الموضع الحادى والعشرون . ٨- الموضع الثاني والعشرون.

وهذه المواضع قد جمعت بينها علة منع الوقف، مع الاتفاق في الموضوع - من وعد الله ووعيده في القرآن الكريم - لكنا نجد فيها سمات فارقة نجملها فيما يأتي :

(أ) جاء الموضع الخامس: [يونس : ٩٦] وحده مبدوءاً بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد؛ لأن الآية تخبر - في سياق الشرط - عن الكفرة الذين سدُّوا عن أنفسهم جميع منافذ الهداية، فحكم الله عليهم بعدم الإيمان؛ ولكي تنقل الاية هذا الحكم مؤكداً جاءت هذه الألفاظ : ﴿حقت عليهم﴾، ﴿كلمة ربك﴾، و﴿ولو جاءتهم كل آية﴾.

وفي الموضع السادس: [هود: ٣٤] جاءت الآية مخالفة لنسق هذه المواضع، فجاء فيها أسلوبان للشرط قد تداخلا، وتقدير الكلام: إن كان الله يريد أن يغويكم لاينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم.

لكن الآية جاءت مصدرة بـ ﴿لا﴾ النافية؛ لتنفى فائدة النصح الموجه من

نوح - عليه السلام - إلى قومه؛ لأن القوم قد أصروا على الكفر، فناسب ذلك أن يلقى في روعهم اليأس من فائدة النصح؛ لأنهم قدموا ما يستوجبه، لعل ذلك يلهب حماسهم، ومع ذلك لايمنع نفسه من نصحهم، وهو يلتزم الأدب في جانب الله تعالى، فيأتى بـ ﴿إنْ﴾ التي تفيد الشك ولم يقتحم على الله علمه، فلم يأت بـ ﴿إذا﴾ (مثلاً) التي تدل على تيقن ما يأتي بعدها؛ ليجعل الباب مفتوحاً أمام رحمة الله تعالى لهم، وقد استعمل كاف الخطاب؛ لأن سياق الآيات يحكى حواراً بين نوح - عليه السلام - مع قومه بخلاف الموضع السابق فقد جاء مستعملاً ضمير الغائبين.

أما الموضع الرابع عشر: [الطلاق: ٢] فقد جاء أسلوب الشرط في نهاية الآية (٢)، وعطف بالواو ﴿ويرزقه من حيث لايحتسب﴾ على جواب الشرط، فصار ذلك من الجواب، فكأن الجواب مكون من شقين: الأول: ﴿يجعل له مخرجاً﴾ ، والثاني : ﴿ويرزقه من حيث لايحتسب﴾، وقد استعملت (الواو) في الآيتين ست مرات؛ لأن المقام مقام تشريع، وبيان أحكام خاصة بالمطلقات.

وفي المواضع : السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر: [النازعات: ٣٧، ٣٨، ٤٠] حديث عن فريقين: الأول فريق الطغاة وبيان جزائهم، والثاني: فريق المؤمنين وبيان جزائهم، وذلك وارد في مقام الإخبار من الله للناس في الدنيا، حتى يعلم كل فريق إلى أين يصير ؟

وفي الموضعين: الحادى والعشرين، والثاني والعشرين [الإنشقاق: ٧، ١٠] تنقل لنا الآيات مشهداً من مشاهد يوم القيامة، وقد عبر عنه القرآن بالفعل الماضي في قوله: ﴿أوتى كتابه﴾ مع الفريقين، لتحقق الوقوع، وأسند

فعل الإيتاء للكتاب لما لم يسم فاعله مع الفريقين للعلم به؛ لأن يوم القيامة ينادي ربنا ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾(١) ، فلا يجيب أحد عندئذ يجيب الله عن نفسه فيقول: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ⑯﴾.

(ب) هذه المواضع في هذه المجموعة - جاءت على أسلوب الشرط ولكنها اختلفت في أداة الشرط، فجاءت:

في الموضع الخامس: ﴿لو﴾ التي بمعنى ﴿إنْ﴾ الشرطية، وجاءت في السادس: ﴿إنْ﴾ الشرطية، وجاءت في الرابع عشر ﴿مَنْ﴾ اسم الشرط الجازم، وجاءت أداة الشرط في المواضع: السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر، والحادى والعشرين والثاني والعشرين: ﴿أمَّا﴾ التي تفيد التفصيل لمناسبة السياق لذلك.

فهذه الآيات جاء فيها التفصيل لحال الطغاة ولحال المؤمنين ولبيان حال من يؤتى كتابه بيمينه، ومن يؤتى كتابه من وراء ظهره، وجزاء كل من الفريقين.

(ج) هذه المواضع الثمانية: منها ما جاء على طريقة الوعيد وهي: الموضع الخامس والسادس والسابع عشر والثامن عشر، والثاني والعشرين، ومنها ما جاء على طريقة الوعد كالموضع الرابع عشر والتاسع عشر والحادى والعشرين.

(د) في المواضع التي جاءت أداة الشرط فيها ﴿أمَّا﴾ وهي: [السابع

---

(١) من الآية : ١٦ من سورة غافر.

عشر، والثامن عشر والتاسع عشـر والحادى والعشرين والثاني والعشرين} نقلت الآيات صفات فريقين متقابلين - كما قلت من قبل - إلا أن الفريقين الأولين - في سورة النازعات - كان الحديث عنهما في الدنيا، أما الفريقان الآخران - في سورة الانشقاق - فقد كان الحديث عنهما في الآخرة.

المجموعة الثانية: وتشتمل على المواضع الآتية :

١- الموضع الأول. ٢- الموضع الثـاني. ٣- الموضع الرابع. ٤- الموضع العاشـر . ٥- الموضع الحادي عـشر . ٦- الموضع الثاني عشـر. ٧- الموضع الثالث عشر.

فهذه المواضع السبعة قد اتفقت في علة منع الوقف وفي الموضوع العام، ولكننا نجد فيها سمات فارقة نجملها فيما يلى:

(أ) اختلف خـبر ﴿إنَّ﴾ في هذه المواضع، فقد جـاء في ثلاثة منها على هيئة واحـدة ولفظ واحد، وهو قوله: ﴿أولئك﴾ - اسم إشارة للجمـيع، كما في الموضع الأول والثاني والموضع الرابع - والمشار إليه في الثلاثة مستحق للعن وهم اليهود كما في الأول، أو جدير بوصف الكفر حقاً كما في الثاني، أو هو من أهل النار جزاء بما كسب كما في الرابع.

أما في الموضعين : العاشر والحادى عشر: فقد جاء الخبر في الأول اسماً مضافاً ﴿طـعام الأثيم﴾، وفي الثاني: جاراً ومجروراً ﴿كـغلى الحميم﴾، وفي الموضعين: الثاني عشر والثالث عشر فقـد جاء الخبر في الأول اسماً مقترناً بلام التوكـيد - ﴿لمجمـوعون﴾ - وفي الثاني: اسمـاً مقتـرناً بلام التوكيـد أيضاً - ﴿لآكلون﴾.

(ب) وكذلك اختلف خبر ﴿أولئك﴾ في المواضع الثلاثة الأولى فجاء في الموضع الأول جملة فعلية فعلها فعل مضارع؛ ليفيد التجدد والحدوث والاستمرار ؛ لأن الخبر خاص باليهود فاللعن متجدد مستمر لهم جزاء كتمانهم ما أنزل الله.

أما في الموضع الثاني: فقد جاء خبر ﴿أولئك﴾ جملة اسمية مكونة من ضمير الفصل ﴿هم﴾، وخبره المعرّف بأل، وهو ﴿الكافرون﴾ ليفيد القصر وطريقة تعريف الطرفين، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر ﴿أولئك﴾؛ والإتيان بالخبر جملة اسمية للدلالة على الثبوت والدوام، ليناسب ذلك الكفر الذي استقر في نفوسهم؛ ولذلك جاء بقوله: ﴿حقاً﴾ بعد قوله: ﴿الكافرون﴾، ليؤكد ثبوت ذلك في نفوسهم.

وفي الموضع الرابع: جاء خبر ﴿أولئك﴾ أيضاً جملة اسمية مكونة من مبتدأ ﴿مأواهم﴾، وخبر هو - النار - والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر ﴿أولئك﴾، ليفيد الثبوت والاستمرار جزاء لما استقر في نفوسهم من إعراض عن الله وركون إلى الدنيا، واطمئنان بها، وغفلة تامة عن آيات الله؛ ولذا لاغرابة أن يكون مستقرهم النار ومسكنهم الدائم.

المجموعة الثالثة : وتشتمل على المواضع التالية:

١- الموضع السابع. ٢- الموضع الثامن. ٣- الموضع التاسع.

هذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف مع الاتفاق في الموضوع إلا أننا نجد فيها سمات فارقة لجملها فيما يأتي:

أ - بدأت الآية - في الموضع السابع - بـ ﴿لو﴾ داخلة على فعل المشيئة ﴿شاء﴾ الماضي، وأسند فعل المشيئة إلى لفظ الرب المضاف إلى كاف الخطاب تشريفاً للنبي ﷺ أي لو شاء الله أن يجعل الناس أمة واحدة على الإيمان أو الكفر لفعل، ولكنه جعلهم مختلفين، واستثنى من رحمهم من هذا الاختلاف.

أما في الموضع الثامن: فإن الآية بدأت بـ ﴿إنْ﴾ الشرطية التي تدل على رحمة الله تعالى بعباده، فلم يحقق ذلك، ولو أراد لأتى بما يدل عليه، وجاء بفعل المشيئة مضارعاً؛ ليدل على استمرار هذه المشيئة التي تناسب إرادته سبحانه في أي وقت يشاء وجاء بالجواب فعلاً مضارعاً أيضاً ﴿نغرقهم﴾ يعني إن شئنا فعلنا، وهذا غاية في التهديد والوعيد، ثم أكد ذلك فقال: ﴿فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون﴾، ثم استثنى من يرحمهم برحمة منه.

وفي الموضع التاسع: حديث عن الجن الذين يسترقون السمع فقد أكدت الايات حماية السماء من تسمُّع الشياطين وأنهم يُقذفون ويُرجمون بالشهب، وتوعدهم الله بالعذاب الدائم، ثم استثنى من يجرؤ على خطف كلمة أو أمر مما يلقيه الله إلى الملائكة في الملأ الأعلى فإن له شهاباً محرقاً يخترقه فيهلكه.

(ب) جاء في المواضع الثلاثة بأداة الاستثناء ﴿إلا﴾ التي هي أم الباب، ثم جاء بعدها بـ ﴿مَنْ﴾ التي هي اسم الموصول - في الموضع السابع والتاسع - ليتسنى وصف الموصول بجملة الصلة، أما الموضع الثامن فقد جاء بالمستثنى مفعولاً لأجله؛ ليناسب المقام؛ حيث تكرر النفي من الله بـ ﴿لا﴾ في المغيث والمنقذ؛ ليدل على شدة قبضته سبحانه وتمكنه من ملكه، لكنه شاء أن يفتح باب الأمل برحمة منه فقال: ﴿إلا رحمة منا﴾؛ لذا لم يأت باسم موصول؛

ليصفه بجملة الصلة، وجاء بالمفعول له؛ ليؤكد رحمته بعباده.

ا لمجموعة الرابعة: وتشتمل على الموضعين الآتيين :

١- الموضع الخامس عشر: [المعارج: ٤٠] وقد جاءت علة منع الوقف فيه تعلق الجار والمجرور بما قبله، فالوقف على قوله: ﴿لقادرون﴾ يؤدى إلى الفصل بين جواب القسم وما تعلق به وهنا قد ذكر فعل القسم وهو ﴿أقسم﴾ والمقسم به وجواب القسم، لكن جواب القسم قد تعلق به الجار والمجرور بعده فأصبح من تتمة معناه ذكر ما تعلق به .

٢- الموضع العشرون : [المطففين: ٤] وقد جاءت علة منع الوقف فيه على قوله: ﴿مبعوثون﴾؛ لأن ما بعده متعلق به فقوله: ﴿ليوم عظيم﴾ متعلق بقوله: ﴿مبعوثون﴾ فهو معمول له.

للمجموعة الخامسة: وتشتمل على المواضع الآتية:

(أ) ١- الموضع الثالث : [المائدة: ٩] وقد جاءت علة منع الوقف فيه أنه يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله، أو بين المفسَّر والمفسِّر، وذلك ممنوع؛ لأنه يؤدى إلى تأخير البيان المطلوب؛ لأن الوعد واقع على المغفرة والأجر.

قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «فإن الوعد ضرب من القول فكأنه قيل: وعدهم هذا القول».

٢- الموضع السادس عشر: [الجن: ١٦] وقد جاءت علة منع الوقف فيه على قوله: ﴿غدقاً﴾؛ لأن ما بعده تعليل لما قبله وقع موقع الحال «فلام التعليل

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٢/ ٩.

في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ ظرف مستقر في موضع الحال من ﴿ماء غدقاً﴾،[1].

٣- الموضع الثالث والعشرون : [الماعـون : ٤] وقد جاءت علة المنع فيه على قوله: [للمصلين]؛ لأن ما بعده قد حصلت به الفائدة، ولم تحصل بالخبر بل بما وقع في صلة الصفة وهو قوله: ﴿ساهون﴾.

(ب) الموضع الثالث: جاء على طريقة الوعد من الله للذين آمنوا وعملوا الصالحات، أمـا الموضع السـادس عشر: فهـو صالح لأن يكون وعداً وأن يكون وعيداً على حـسـب المعنى المفهوم من ﴿الطريقة﴾ كما ذكـرنا من قبل عند شرح هذا الموضع، وهو الموضع الوحـيد في هذه كلها في هذا الفـصل الذي يصلح لأن يراد به الوعيد وأن يراد به الوعد.

أما الموضع الثالث والعشرون: فهو من قبيـل الوعيد والتهديد لفئة معينة من المصلين الموصوفين بصفات خاصة.

* * *

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٩/٢٣٨.

الفصل الثالث

من طبائع أهل الكتاب والأمم السابقة

* * *

الموضع الأول :

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الآية ١٣ ا المائدة).

إضاءة :

المفردات : ﴿نقضهم﴾: «النقض: في البناء والحبل وغيره ضد الإبرام كالانتقاض والتناقض»(١) .

﴿ميثاقهم﴾: «الميثاق والموثق - كمجلس - العهد»(٢) .

﴿لعناهم﴾: «أي باعدناهم من الرحمة»(٣) .

﴿وجعلنا قلوبهم قاسية﴾ «أي يابسة... القاسي في اللغة والقاسح - بالحاء - الشديد الصلابة»(٤) .

﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾ : «الكلم: جمع كلمة وتأويل يحرفون: يغيرونه على غير ما أنزل»(٥) .

﴿ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾: «معنى نسوا: تركوا نصيباً مما ذكروا به»(٦) .

---

(١) القاموس المحيط: مادة (نقض).

(٢) السابق: مادة (وثق).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٥٩.

(٤) السابق: نفس الموضع.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٥٩.

(٦) السابق: نفس الموضع.

﴿خائنة﴾ : «في معنى خيانة المعنى: لاتزال تطلع على خيانة منهم، وفاعلة في أسماء المصادر كثيرة نحو: عافاه الله عافية»[1] .

﴿فاعف عنهم واصفح﴾: «أمر وفي معناه قولان: أحدهما: فاعف عنهم واصفح ما دام بينك وبينهم عهد وهم أهل الذمة والقول الآخر: أنه منسوخ بقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [٥٨ الأنفال][2] ».

والمعنى : تتحدث الآية عن طبيعة اليهود وعن أخلاقهم فتقول - ما معناه : فبسبب نقضهم العهد المأخوذ عليهم - في الاية السابقة - لعنهم الله وأبعدهم من رحمته، وجعل قلوبهم قاسية يابسة لاتلين بالرحمة لشيء؛ فهم يغيرون كلام الله ويبدلونه على غير الجهة التي أرادها الله سبحانه، كما غيروا نعت النبي ﷺ وأنكروه، وهو الثابت عندهم وكفروا به، وتركوا نصيباً مما ذكروا به، وهم قد طُبِعوا على الخيانة منذ عهدهم الأول مع سيدنا موسى - عليه السلام - ومن جاء بعده؛ فلا تزال تطلع - يامحمد - على خيانة منهم، فقد خانوا عهدك في المدينة وتحالفوا ضدك مع أعدائك - كما حدث في غزوة الأحزاب وغيرها - بل كلما وجدوا فرصة يكيدون بها لك اهتبلوها؛ فهذه هي الصفة الغالبة عليهم جميعاً، إلا من أكرمهم الله بالإسلام فاستثناهم من هذه الصفات كابن سلام وغيره.

﴿فاعف عنهم واصفح﴾ أي مادام بينك وبينهم عهد، وهم أهل الذمة، أو أن الآية منسوخة بقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [٥٨ : الأنفال].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/١٥٩.

(٢) إعراب القرآن: لابن النحاس: ٢/١١.

﴿إن الله يحب المحسنين﴾ أى إن الله يحب الذين يحسنون إلى غيرهم ولايقابلون الإساءة بمثلها، وإنما يصفحون ويغفرون وهذا من شيمة النبى ﷺ.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿عن مواضعه -١٣-﴾ فى ط. مصحف الملك الأولى، ولم يرد فى طبعته الثانية وما بعدها، وورد فى ط. مصحف المدينة النبوية فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وهذا يدل على المنع، وإنما قال فى هذه الآية: «﴿لعناهم -١٣-﴾ حسن، ومثله: ﴿قاسية -١٣-﴾، ﴿إلا قليلاً منهم -١٣-﴾ كافٍ، ﴿المحسنين -١٣-﴾ تام».

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿عن مواضعه -١٣-ˇ﴾؛ لأن قوله: ﴿ونسوا﴾ حال بعد حال، أى وقد نسوا».

ومما تقدم يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿عن مواضعه﴾؛ لأن ما بعده حال بعد حال.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿يحرفون﴾ فى موضع نصب أى

---

(١) المكتفى: ٢٣٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٤٨.

(٣) إعراب القرآن : ٢/١١.

جعلنا قلوبهم قاسية محرفين».

ويقول ابن الأنبارى (٥٧٧هـ)[1] : «﴿يحرفون﴾ جملة فعلية فى موضع نصب على الحال من أصحاب القلوب». ويقول العكبرى (٦١٦هـ)[2] : «﴿يحرفون﴾ مستأنف، ويجوز أن يكون حالا من المفعول فى ﴿لعناهم﴾، وأن يكون حالاً من الضمير فى قاسية..».

ويقول - أيضاً - فى موضع آخر[3] : «﴿عن مواضعه﴾ متعلق بـ ﴿يحرفون﴾، وذكر الضمير المضاف إليه حملاً على معنى الكلم لأنها جنس».

ومما تقدم يتبين لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿عن مواضعه﴾ لأن ما بعده حال بعد حال، والحال خبر فى المعنى ولايتم المعنى إلا بذكره.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعده حال بعد حال، فالحال الأولى قوله: ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾، والحال الثانية: ﴿ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾ فهذان حالان من قوله: ﴿لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية﴾.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[4] : «﴿ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾ وهذا أيضاً من قسوة قلوبهم وسوء فعلهم بأنفسهم..».

وعلى هذا فإن قسوة قلوبهم تتمثل فى هذين الشيئين: الأول : تحريفهم الكلم عن مواضعه، والثاني: ﴿ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾، فهم محرفون

---

(١) البيان: ١/٢٨٦.

(٢) التبيان: ١/٤٢٦.

(٣) السابق: ١/٣٦٣.

(٤) البحر المحيط: ٤/٢٠٥.

للكلم عن مواضعه، وقد نسوا حظاً مما ذكروا به فالوقف على أحدهما دون ا لآخر يوهم السامع أن قسوة قلوبهم تتمثل في تحريف الكلم عن مواضعه فقط، وليس هذا هو المراد - والله أعلم بمراده - بل المراد أن قسوة قلوبهم متمثلة فى الشيئين المذكورين في الآية، ولابد من ذكرهما معاً ليتم المعنى.

هذا، والحال خبر فى المعنى - كما ذكرنا من قبل - وحيث إن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر بعد المبتدأ، فكذلك الحال بالنسبة لصاحب الحال؛ ولذا يقول عبد القاهر «٤٧١هـ»[١] : «اعلم أن (الخبر) ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة فى خبر آخر سابق له.

فالأول: خبر المبتدأ كـ (منطلق) فى قولك: (زيد منطلق) والفعل كقولك: (خرج زيد)، وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل فى الفائدة، والثاني: هو الحال كقولك: (جاءنى زيد راكباً)، وذاك لأن الحال خبر فى الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذى الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب فى قولك: (جاءنى زيد راكباً) لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى فى إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة فى مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداءً بل بدأت فأثبتَّ للمجيء، ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون فى صلته..».

فالحال - كما يُفهم من كلام عبد القاهر (رحمه الله) - ركن الإسناد وبه

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٢.

يتم المعنى، كما يتم المعنى بالخبر، فكلاهما يُؤتى بهما فى الكلام لإتمام الفائدة، وبدونهما يكون الكلام ناقصاً مبتور المعنى؛ لذا لزم وصل قوله: ﴿ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾ بما قبله؛ لأنه حال بعد حال.

الموضع الثانى :

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٤﴾﴾ (الآية ٨٤ المائدة)

إضاءة :

هذه الآية امتداد لحديث القسيسين و الرهبان عندما يستمعون إلى القرآن : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الآية ٨٣ المائدة] ثم يقولون لأنفسهم أو لمن حولهم من اليهود الذين لاموهم على الإيمان بمحمد ﷺ نبياً، وبالله رباً، وبالقرآن كتاباً من عند الله: ومالنا لانؤمن بالله وما جاءنا من الحق وهو القرآن، ونحن نطمع ونرجو أن يدخلنا ربنا فى زمرة القوم الصالحين؛ لذا كان الجواب سريعاً من الله؛ حيث قال: ﴿فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا . . . الآية﴾.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من الحق -٨٤-﴾ فى ط. مصحف الملك الأولى وما بعدها، وفى ط. مصحف الأزهر الشريف، وفى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيه

(١) المكتفى : ٢٤٣.

وقفاً من أى نوع إلا على قوله: ﴿الصالحين﴾ وجعله كافياً.

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[1] : «﴿من الحق -٨٤-ٔ ﴾؛ لأن الواو للحال تقديره: ونحن نطمع».

ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى -: «﴿الحق﴾ الأول حسن؛ لأن يقولون يصلح حالاً لقوله: ﴿عرفوا﴾ ويصلح مستأنفاً، و﴿الحق﴾ الثانى ليس بوقف لأن الواو للحال، أى ونحن نطمع، وإن جعلت للإستئناف حسن الوقف على الثانى أيضاً».

ومن كلام القرّاء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿من الحق -٨٤-﴾؛ لأن ما بعده حال مما قبله.

ويُفهم المنع من كلام النحاة أيضاً:

فيقول الزجاج (٣١١هـ)[3] : «﴿ومالنا لانؤمن بالله﴾: موضع ﴿لانؤمن بالله﴾ نصب على الحال، المعنى: أى شيء لنا تاركين للإيمان، أى فى حال تركنا للإيمان، وذلك أن قومهم عنفوهم على إيمانهم فأجابوهم بأن قالوا: مالنا لانؤمن بالله».

ويقول العكبرى (٦١٦هـ) : «﴿ومالنا﴾: ﴿مال﴾ فى موضع رفع بالابتداء و﴿لنا﴾ الخبر و﴿لانؤمن﴾ حال من الضمير فى الخبر والعامل فيه

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٤٦٤.

(٢) منار الهدى: ١٢٤.

(٣) معانى القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٠٠، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٢/ ٣٧. والبيان لابن الانبارى ١/ ٣٠٣.

الجار، أى مالنا غير مؤمنين، كما تقول: مالك قائماً ﴿وجاءنا﴾ يجوز أن يكون فى موضع جر أى وبما جاءنا ﴿من الحق﴾ حال من ضمير الفاعل، ويجوز أن تكون لابتداء الغاية أى ولما جاءنا من عند الله، ويجوز أن تكون مبتدأ [يريد ﴿ما﴾] و﴿من الحق﴾ الخبر، والجملة فى موضع الحال ﴿ونطمع﴾: يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿نؤمن﴾ أى ومالنا لانطمع؟، ويجوز أن يكون التقدير: ونحن نطمع فتكون الجملة حالاً من ضمير الفاعل فى ﴿نؤمن﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «... ﴿ونطمع﴾ فالواو عاطفة جملة على جملة..».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وجملة ﴿ونطمع﴾ يجوز أن تكون معطوفة على جملة ﴿ومالنا لانؤمن﴾، ويحتمل أن تكون الواو للحال أى كيف نترك الإيمان بالحق، وقد كنا من قبل طامعين أن يجعلنا ربنا مع القوم الصالحين مثل الحواريين فكيف نُفْلت ماعَنَّ لنا من وسائل الحصول على هذه المنقبة الجليلة».

ومن كلام النحاة يتضح لنا مَنْع الوقف على قوله: ﴿من الحق﴾ لأن ما بعده فى موقع الحال مما قبله، أو معطوف على جملة ﴿ومالنا لانؤمن﴾ من عطف الجملة على الجملة، وعلى كلا التقديرين فإن المعنى متصل بين هاتين الجملتين، ولايصح الفصل بينهما بالوقف أو السكوت، وفى هذا ردٌّ على الأشمونى الذى جوَّز أن تكون الواو للاستئناف، فأجاز الوقف بل جعله حسناً، ولم يقل بجواز جعل الواو للاستئناف غيره.

---

(١) البحر المحيط: ٣٤٧/٤.

(٢) التحرير والتنوير: ١٢/٧.

أضف إلى هذا أن سياق الآيات يرفض القول بالاستئناف، ولايُجيز إلا أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة، أو للحال؛ لأن هذه الآية كلها مقول قول القسيسين والرهبان فى الآية السابقة حيث : ﴿يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين * ومالنا لانؤمن .. الآية﴾ ثم جاء الجواب بعدها من الله: ﴿فأثابهم الله بما قالوا .. الآية﴾.

هذا ، والبلاغيون يزيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد قوله: ﴿من الحق﴾ فى موقع الحال مما قبله، والحال خبر فى المعنى - كما قلنا فى الموضع السابق-[1] أو الواو للعطف عطفت جملة على جملة، أو عطفت قوله: ﴿ونطمع﴾ على جملة ﴿ومالنا لانؤمن بالله﴾، والعطف اشتراك بين جملتين فى معنى يربط بينهما، ولايُفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل زمنى كالوقف أو السكوت؛ لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر - كما ذكرنا ذلك فى التمهيد-[2] .

أضف إلى هذا أن الآية كلها وقعت مقول القول فى الآية السابقة لها؛ حيث يقول الله تعالى على لسان القسيسين والرهبان: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴿٨٤﴾ فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا ... الآية﴾، ولايوقف على القول دون مقوله: - كما يقول الزركشى (٧٩٤هـ)[3] : «وجميع ما فى القرآن من القول

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ٢١٢.

(٢) وانظر أيضاً: منار الهدى: ١٧.

(٣) البرهان: ١/٣٥٨.

لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجوينى فى تفسيره».

ويقول أيضاً[١] : «وما يكون داخلاً فى القول لايتم الوقف دونه».

المرضع الثالث :

﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾﴾ (آية ١٣ يونس).

إضاءة :

المفردات : ﴿أهلكنا﴾: «الإهلاك: الاستئصال والإفناء»[٢] .

﴿القرون﴾: «جمع قرن وأصله مدة طويلة من الزمان والمراد به هنا أهل القرون»[٣] .

﴿لمّا﴾: «اسم زمان بمعنى حين على التحقيق، وتضاف إلى الجملة»[٤] .

﴿البينات﴾: «جمع بينة وهى الحجة على الصدق»[٥] .

والمعنى: هذه الآية تخاطب أهل مكة - ومن فعل مثل فعلهم - على سبيل الإخبار بأن الله تعالى قد أهلك الأمم السابقة التى فعلت مثل ما فعلتم - ياكفار مكة - وهم قوم نوح وقوم هود وقوم صالح وغيرهم - ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾[٦] - اهلكناهم بسبب كفرهم

---

(١) البرهان : ١/٣٦١.

(٢) التحرير والتنوير : ١١/١١٣.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) ، (٥) التحرير والتنوير : ١١/١١٣.

(٦) الصافات : ١٣٧، ١٣٨.

وظلمهم على الرغم من مجيء الرسل لهم بالآيات الدالة على صدقهم والمعجزات الواضحة لكنهم صدوا عن الإيمان مجرمين فى حق أنفسهم. لقد كان هذا جزاؤنا لهم، وسيظل هذا الجزاء معداً لكل مجرم يأتى من بعدهم على شاكلتهم وعليكم أن تختاروا.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿لما ظلموا -١٣-﴾ فى ط. مصحف الملك الأولى، ولم يرد فى الثانية وما بعدها، وورد فى ط. مصحف المدينة النبوية، وورد فى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وهذا يدل على المنع، ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿ظلموا -١٣-لا﴾؛ لأن الواو للحال أى وقد جاءتهم».

ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿وماكانوا ليؤمنوا﴾ كافٍ وكذا: ﴿المجرمين﴾». ولم يذكر وقفاً فى هذا الموضع من أى نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى - : «عند

---

(١) المكتفى: ٣٠٤.

(٢) علل الوقوف: ٥٦٦/٢.

(٣) المقصد : ١٧٤.

(٤) منار الهدى: ١٧٤.

أبى عمرو[1] ﴿لما ظلموا﴾ ليس بوقف لعطف ﴿وجاءتهم﴾ على ﴿ظلموا﴾ أى لما حصل لهم هذان الأمران: مجىء الرسل بالبينات وظلمهم أهلكوا».

ومن كلام القراء السابق يتضح لنا منْع الوقف على قوله: ﴿لما ظلموا﴾؛ لأن ما بعده فى موقع الحال من فاعل ﴿ظلموا﴾.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول الزمخشرى (٥٣٨هـ)[2] : «والواو فى ﴿وجاءتهم﴾ للحال، أى ظلموا بالتكذيب، وقد جاءتهم رسلهم بالحجج والشواهد على صدقهم وهى المعجزات. . ».

ويقول العكبرى (٦١٦هـ)[3] : «﴿وجاءتهم رسلهم﴾ يجوز أن يكون حالاً أى وقد جاءتهم، ويجوز أن يكون معطوفاً على ظلموا».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[4] : «﴿وجاءتهم رسلهم﴾ حال من ضمير ﴿ظلموا﴾ بإضمار ﴿قد﴾ . . أى ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلهم بالآيات البينة الدالة على صدقهم أو ملتبسين بها حين لامجال للتكذيب، وقد جُوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وجاءتهم﴾ عطفاً على ﴿ظلموا﴾ فلا محل له من الإعراب عند سيبويه. وعند غيره محله الجر لأنه معطوف على ما هو مجرور بإضافة الظرف إليه».

---

(١) يقصد (الداني) المذكور سلفاً.

(٢) الكشاف : ٢/٢٢٨، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٧/٤٤.

(٣) التبيان: ٢/٦٦٨.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٢/٣١٣.

ومن كلام النحاة السابق يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿لما ظلموا﴾؛ لأن ما بعده حال من فاعل ﴿ظلموا﴾ أو معطوف على قوله: ﴿ظلموا﴾ وكلاهما يمنع الوقف.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لما ظلموا﴾؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿وجاءتهم﴾ حال من فاعل ﴿ظلموا﴾، ولايجوز الوقف على صاحب الحال إلا بعد الإتيان بالحال؛ لأن الحال خبر فى المعنى - كما قلت فى الموضع السابق والذى قبله[١] - ولايصح الوقف قبل الإتيان بالخبر؛ لأنه به تتم فائدة الكلام، وكذلك الحال، وعلى القول بأنه - أى ﴿وجاءتهم﴾ - معطوف على قوله: ﴿ظلموا﴾ فكذلك يُمنع الوقف على ﴿ظلموا﴾؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر[٢]؛ لأن المعنى: «لما حصل لهم هذان الأمران: مجيء الرسل بالبينات وظلمهم أهلكوا»[٣].

وهذا يدلنا على أن الإهلاك حدث بسبب شيئين: الأول: ظلم أهل هذه القرون. والثاني: مجيء الرسل بالبينات والمعجزات ومع ذلك لم يؤمنوا. فهذان الأمران هما سبب الإهلاك، ولو أجزنا الوقف على قوله: ﴿ظلموا﴾ لأوهمنا السامع أن الإهلاك كان بسبب ظلمهم فقط، وهذا خلاف المقصود؛ إذ المراد - والله أعلم بمراده - ماذكرناه وهذا الوقف سيؤدى إلى أن نجيز الابتداء بقوله: ﴿وجاءتهم﴾ وهذا يؤدى إلى أن تكون الواو للاستئناف، ولم يقل بهذا أحد، وهو مخالف لقواعد العربية فجميع علماء القراءات والنحو والمفسرين

---

(١) وانظر أيضاً: دلائل الإعجاز: ٢١٢.

(٢) انظر: منار الهدى: ١٧.

(٣) منار الهدى: ١٧٤ وانظر معه أيضاً: البحر المحيط: ٦/٢٢.

قالوا: إن الواو فى ﴿وجاءتهم﴾ للحال أو عاطفة، ولم يقل أحد إنها للاستئناف؛ لهذا منع الوقف.

الموضع الرابع:

﴿ قَالُواْ يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ۝ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۝ مِن دُونِهِۦ ۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ۝ ﴾(الآيات من : ٥٣ - ٥٥ هود).

إضاءة :

هذه الآيات تحكى حواراً دار بين سيدنا هود - عليه السلام - وقومه حين دعاهم إلى عبادة الله وحده، وترك عبادة الأصنام فردوا عليه دعوته، وقالوا له: ماجئتنا ببينة أى بحجة واضحة وما نحن بمبتعدين عن عبادة آلهتنا بسبب قولك ودعوتك، ومانحن لك بمصدقين ما تقول. ما نقول إلا أصابك بعض آلهتنا بسوء فى عقلك، فجعلك تهذى أو مسك بعض آلهتنا بجنون.

ويأتى الرد من سيدنا هود - عليه السلام - إنى أشهد الله على صحة قولى وما أدعوكم به، واشهدوا أنتم أنى برئ مما تشركون به من دون الله مما تعبدونه من هذه الأصنام، وعليكم أن تجتمعوا أنتم وأصنامكم جميعاً لكيدى وإلحاق الضر بى سريعاً من غير إبطاء ولا انتظار أو إمهال، وهذا غاية فى الثقة بنصر الله وتأييده، وهو الفرد الواحد الذى يتحدى أمة مجتمعة قوية وصفت بالشدة والصلابة.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿مما تشركـون -٥٤-﴾ فى ط. مصـحف الملك الثانية وما بعدها، وفى ط. مـصحف الأزهر الشريف وفى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)(١) لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وهذا يدل على منع الـوقف وإنما قال : «﴿. . . بعض آلهتنا بسوء . . ٥٤﴾ كاف؛ لأنه آخر كلامهم، ومثله : ﴿. . بناصيتها. . ٥٦﴾».

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)(٢) : «﴿تشركون -٥٤-ﻻ﴾».

ويقول الأنـصارى (٩٢٦هـ)(٣) : «﴿بمؤمنين -٥٣-﴾ حـسن ﴿بسـوء -٥٤-﴾ كاف، ﴿ثم لاتنظرون -٥٥-﴾ تام».

ويقـول الأشمـوني(٤) - من علمـاء القرن الحـادى عشـر الهجـرى - «﴿بمؤمنين -٥٣-﴾ كـاف، ومـثله : ﴿بسوء -٥٤-﴾ وقـيل: تام؛ لأنه آخـر كلامهم، ﴿من دونه -٥٥-﴾ جائز، ﴿ثم لاتنظرون -٥٥-﴾ كاف».

ومن كلام القراء يتضح لنا منـع الوقف على قوله: ﴿مما تشركون﴾. لأن ما بعده متعلق به ويقع فعل الإشراك عليه.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

---

(١) المكتفى : ٣١٧.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٨٥.

(٣) المقصد : ١٨٦.

(٤) منار الهدى: ١٨٦.

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿مما تشركون من دونه﴾ من إشراككم آلهة من دونه، أو مما تشركونه من آلهة من دونه أي أنتم تجعلونها شركاء له ولم يجعلها هو شركاء، ولم ينزل بذلك سلطاناً».

وكلام الزمخشري - رحمه الله - يوضحه ابن عاشور (١٣٩٤هـ) فيقول[٢] : ﴿ما﴾ في قوله: ﴿مما تشركون﴾ موصولة والعائد محذوف، والتقدير: مما تشركونه».

أو تكون ﴿ما﴾ مصدرية؛ ولذلك قدر الزمخشري الآية على التأويلين، وتبعه كذلك أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] فقال بقوله.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مما تشركون﴾ لأن ما بعده متعلق به، لأن الجار والمجرور، وهو قوله: ﴿من دونه﴾ متعلق بقوله: ﴿تشركون﴾، وهو الفعل المضارع حيث إن فعل الإشراك واقع على قوله: ﴿من دونه﴾ فهو معمول للفعل وتابع له، ولايوقف على العامل دون معموله. لأن : «المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته»[٤] .

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - هنا يفهم منه أن معمول الفعل تابع له في المعنى؛ فلا يصح فصله عنه؛ لأن معنى الفعل متصل بما عمل فيه الفعل، كما أن المعمول لايصح النطق به ابتداءً على أنه كلام جديد مستقل؛ لأنه لو

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٧٦.

(٢) التحرير والتنوير: ١٢/ ٩٩.

(٣) انظر: إرشاد العقل السليم: ٣/ ٢٨.

(٤) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

صح الوقف هنا لأجزنا الابتداء بقوله: ﴿من دونه﴾. وهذا يؤدى إلى أن يقع الضمير فى قوله: ﴿دونه﴾ على غير مرجع، وهذا ممنوع فى اللغة.

أضف إلى هذا أن كل من عرض للآية من النحاة والمفسرين يصل بين الفعل: ﴿تشركون﴾ وبين الجار والمجرور: ﴿من دونه﴾ فتراهم يقولون: ﴿مما تشركون من دونه﴾، كما فعل الزمخشرى والرازي[1] وابو السعود[2]؛ ولذا يقول الزركشى (٧٩٤هـ)[3]: «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

الموضع الخامس:

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ۝ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ۝﴾ (الآيتان: ٩٦، ٩٧ هود).

إضاءة:

يخبرنا الله تعالى خبراً مؤكداً بالقسم بأنه أرسل سيدنا موسى عليه السلام بالآيات الدالة على صدقه «وهى الآيات التسع المفصلات التى هى العصا واليد البيضاء والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم ونقص الثمرات والأنفس»[4].

﴿وسلطان مبين﴾ يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[5]: «والسلطان المبين هو

(١) انظر: مفاتيح الغيب: ١١/١٨.

(٢) انظر: إرشاد العقل السليم: ٢٨/٣.

(٣) البرهان: ١/ ٣٥٥.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٤٣/٣. وانظر معه: البحر المحيط: ٢٠٤/٦، وروح المعاني: ١٩٨/١٢.

(٥) البحر المحيط: ٢٠٤/٦.

الحجج الواضحة، ويحتمل أن يريد بقوله: ﴿وسلطان مبين﴾ فيها أى الآيات وهي دالة على صدق موسى - عليه السلام - ويحتمل أن يريد بها العصا؛ لأنها أبهر تلك الآيات فنص عليها كما نص على جبريل وميكائيل بعد ذكر الملائكة على سبيل التشريف بالذكر». أرسله بكل ذلك ﴿إلى فرعون وملئه﴾ أى أشراف قومه الذين يتبعهم غيرهم فكفروا به، واتبعوا فرعون فى ضلاله وغيه ﴿وما أمر فرعون برشيد﴾ يقول الزمخشرى (٥٣٨هـ)[١] : «.. تجهيل لمتبعيه؛ حيث شايعوه على أمره وهو ضلال مبين لايخفى على من فيه أدنى مسكة من العقل، وذلك أنه ادعى الإلهية وهو بشر مثلهم، وجاهر بالعسف والظلم والشر الذى لايأتى إلا من شيطان مارد، ومثله بمعزل من الإلهية».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مبين -٩٦-﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية، وفى ط. مصحف الأزهر الشريف، وفى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)[٢] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وإنما قال: «﴿كأن لم يغنوا فيها.. -٩٥ -﴾ تام، ﴿فاتبعوا أمر فرعون -٩٧-﴾ كاف وقيل: تام، ﴿برشيد -٩٧-﴾ أكفى منه».

فلم يذكر فى الآية -٩٦- كلها وقفاً، وإنما جعل الوقف فى الآية التى تليها.

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿مبين -٩٦- لا﴾ لتعلق الجار».

(١) الكشاف : ٢/ ٢٩١.

(٢) المكتفى: ٣٢٠.

(٣) علل الوقوف: ٢/ ٥٨٩.

ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)[١] : «﴿بعدت ثمود -٩٥-﴾ تام، ﴿أمر فرعون -٩٧-﴾ حسن، وكذا: ﴿برشيد -٩٧-﴾ وقال أبو عمرو فيهما كاف»، وكذلك -أيضا- تجاوز الأنصارى هذا الموضع فلم يذكر فيه وقفاً.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى - : «﴿وسلطان مبين -٩٦-﴾ ليس بوقف؛ لأن حرف الجر وما بعده موضعه نصب بـ ﴿ارسلنا﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مبين﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق بقوله: ﴿ارسلنا﴾.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الآلوسى (١٢٧٠هـ)[٣] - الذى سأكتفى بذكر رأيه هنا كمثال لآراء النحاة - «﴿إلى فرعون﴾ يجوز أن يتعلق بالإرسال المطلق لا المقيد بكونه بالتوراة، وأما ثانياً فبأن يقال: إن موسى - عليه السلام - كما أرسل إلى الفراعنة أرسل إلى بنى إسرائيل أيضاً فيجب أن يحمل ملأ فرعون على ما يشملهم، فيجىء الكلام على التوزيع على معنى أرسلناه إلى فرعون بسلطان مبين، وإلى ملئه بالتوراة، فيكون لفاً ونشراً غير مرتب».

ثم يقول أيضاً[٤] : «وقيل: لو جعل ﴿إلى فرعون﴾ متعلقاً ﴿بسلطان

---

(١) المقصد: ١٨٩.

(٢) منار الهدى: ١٨٩.

(٣) روح المعانى: ١٢/١٩٨.

(٤) روح المعانى: ١٢/١٩٨.

مبين﴾ لفظاً أو معنى على تقدير: وسلطان مرسل به إلى فرعون لم يبعد مع المناسبة بينه وبين السلطان وفيه مالا يخفى فتأمل».

ومما تقدم يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿مبين﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق بقوله: ﴿أرسلنا﴾، أو متعلق بقوله: ﴿بسلطان مبين﴾، وهذا التعلق يجعل المعنى متصلاً بين المتعلَّق والمتعلِّق به، واتصال المعنى يلزم بالوصل ويمنع الوقف، والذى يظهر لى تعلقه بـ ﴿أرسلنا﴾ أقوى لأن الفعل: ﴿أرسل﴾ يقتضى مرسلاً إليه ووجود ﴿إلى﴾ يقوى هذا عندى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن قوله: ﴿إلى فرعون وملئه﴾ متعلق بقوله: ﴿أرسلنا﴾؛ لأن الفعل: (أرسل) يقتضي مرسِلا، ومرسَلا ومرسَلا به ومرسَلا إليه، فالمرسِل هو الله تعالى ﴿أرسلنا﴾ والمرسَل هو سيدنا موسى - عليه السلام - والمرسَل به هو الايات والمعجزات ﴿بآياتنا وسلطان مبين﴾، والمرسَل إليه وهو فرعون وملؤه ﴿إلى فرعون وملئه﴾، فهذه أربعة لابد من تواجدها والإتيان بها مرة واحدة؛ لأنها مأخوذة من الفعل الذي تصدرت به الآية ﴿أرسلنا﴾، وهي حتمية الوجود في السياق؛ لذا يلزم الإتيان بها متصلة حتى يكتمل المعنى في ذهن السامع.

هذا، والإرسال واقع على ﴿فرعون وملئه﴾ فالاتصال لازم وفاءً بحق المعنى؛ ولأن هذا الجار والمجرور من معمولات الفعل: ﴿أرسلنا﴾ وأثر له، فهو في موضع نصب بـ ﴿أرسلنا﴾ لأن: «المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته»[(١)].

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

وعلى هذا فلو أجزنا الوقف على قوله: ﴿مبين﴾ لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿إلى فرعون وملئه﴾، وهذا يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وما تعلق به، وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى؛ لأن المعنى قد تحدد عند قوله: ﴿أرسلنا﴾؛ حيث أفاد الفعل وجود أربعة أركان في السياق:

الركن الأول: المرسِل وهو الله تعالى المعبر عنه بالضمير ﴿نا﴾ الدال على المتكلم المعظم نفسه وهو الله. والركن الثاني: المرسَل وهو سيدنا موسى - عليه السلام - ، والركن الثالث: المرسَل به وهو الايات والمعجزات ﴿بأياتنا وسلطان مبين﴾، والركن الرابع: وهو المرسَل إليه: والمعبَّر عنه بقوله: ﴿إلى فرعون وملئه﴾ لذا يلزم - وفاءً بحق المعنى - الإتيان بهذه الأركان الأربعة التي أفادها الفعل (ارسل)، وتأمل قراءة الآية بعد هذا العرض تطمئن إلى الحق فيما قلتُه. والله أعلم.

الموضع السادس:

﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ۝ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَـٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ۝﴾ (الآيتان : ١٤، ١٥ الحجر).

إضاءة :

المفردات: ﴿فظلوا﴾ : «ظل تدل على الكون في النهار، أى وكان ذلك في وضح النهار، وتبيُّن الأشباح، وعدم التردد في المرئى»[١] .

﴿يعرجون﴾: «أى يصعدون ويذهبون ويجيئون»[٢] .

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٦/١٤.

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ١٧٤.

﴿سُكِّرَتْ﴾: يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «فسروا سُكِّرَت: أغشيت وسكِرَتْ: تحيرت وسكنت عن أن تنظر والعرب تقول: سكِرَت الريحُ تسكَرُ إذا سكنت، وكذلك سكِرَ الحرُّ يَسْكَرُ».

والمعنى: يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «إن هؤلاء المشركين بلغ من غلوهم في العناد أن لو فُتح لهم باب من أبواب السماء ويُسِّر لهم معراج يصعدون فيه إليها، ورأوا من العيان ما رأوا لقالوا: هو شيء نتخايله لا حقيقة له، ولقالوا: قد سحرنا محمد بذلك، وقيل: الضمير للملائكة: أي لو أريناهم الملائكة يصعدون في السماء عياناً لقالوا ذلك».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يعرجون -١٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقرَّاء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] لم يذكر فيه وقفاً من أي نوع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «﴿يعرجون -١٤- لا ﴾؛ لأن ﴿لقالوا﴾ جواب ﴿لو﴾».

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ١٧٤.

(٢) الكشاف: ٢/ ٣٨٩، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٢/ ٣٧٧، وإرشاد العقل السليم: ٣/ ١٤٤.

(٣) المكتفى: ٣٤٤.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٠.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿يستهزئون -١١-﴾ كاف وكذا: ﴿في قلوب المجرمين -١٢-﴾ عند بعضهم، ﴿لايؤمنون به -١٣-﴾ و﴿سنة الأولين -١٣-﴾، ﴿مسحورون -١٥-﴾ تام».

والأنصاري هنا لم يذكر في هذا الموضع وقفاً من أى نوع وهذا يدل على منع الوقف على قوله: ﴿يعرجون﴾.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿يعرجون﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿لقالوا﴾ جواب ﴿لو﴾ وإن كان رأس آية».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿يعرجون﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿لو﴾، والمعنى لايتم إلا بذكره.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٣] : «.. وجاء جواب ﴿ولو﴾ قوله: ﴿لقالوا﴾ أى أنهم يشاهدون ما يشاهدون، ولايشكون في رؤية المحسوس ولكنهم يقولون مالا يعتقدون مواطأة على العناد ودفع الحجة».

والذي يفهم من كلام أبي حيان - رحمه الله - أن قوله: ﴿لقالوا﴾ جواب قوله: ﴿ولو﴾، وهذا الجواب يتوقف عليه فهم المعنى والوقف على ما قبل الجواب يؤدى إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى.

---

(١) المقصد: ٢٠٩.

(٢) منار الهدى: ٢٠٩.

(٣) البحر المحيط: ٦/ ٤٧١.

هذا، وقد تحدثنا من قبل عن ﴿لو﴾ وقلنا : إنها «حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»[1] ، وقد نقل الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة[2] -رحمه الله- قول ابن الحاجب: «هي لامتناع الأول لامتناع الثاني وذلك لأن الأول سبب والثاني مسبب، والمسبب قد يكون أعم من السبب والشرط ملزوم والجزاء لازم».

ومما تقدم يتبين لنا أن ﴿لو﴾ حرف شرط يقتضي امتناع الأول لامتناع الثاني، والشرط سبب وملزوم، والجزاء مسبب ولازم وهذا يجعل الإتيان بالجزاء حتماً؛ لإتمام الفائدة والمعنى.

وهذا ما يُفهم من كلام النحاة؛ ولذا مُنع الوقف هنا.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد قوله: ﴿يعرجون﴾ هو جواب ﴿لو﴾ الشرطية وهو قوله: ﴿لقالوا﴾ والمفهوم من السياق هنا امتناع قولهم ﴿إنما سكرت أبصارنا بل نحن قوم مسحورون﴾ لامتناع فتح الباب عليهم من السماء لعلمه تعالى عدم إيمانهم، وكما قلنا من قبل: المعنى الساري بين الشرط وجزائه يجعل الإتيان بالجواب أمراً حتماً لإتمام فائدة الكلام.

يقول ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)[3] : «﴿لو﴾ يؤتى بها للربط لتعلق ماض بماض كقولك: لو زرتني لأكرمتك ولهذا لم تجزم إذا دخلت على مضارع؛ لأن الوضع للماضي لفظاً ومعنى كقولك: لو يزورني زيد لأكرمته،

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/٣٠٧.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/٦٤٢.

(٣) بدائع الفوائد: ١/٤٤.

فـهي في الشـرط نظيـر ﴿إن﴾ في الربط بين الجـملتين لا في العـمل ولا في الاستقبال».

ويُفهم من كـلام ابن القيم - رحـمه الله - أن ﴿لو﴾ جـاءت لتربط بين ماضيين - كمـا هنا ﴿فتحنا - لقالوا﴾- وهذا الربط يجعل الأول سـبباً والثاني مسبباً، والشرط ملزوماً والجزاء لازماً، وما دام الجزاء بهذه المثابة فمن الضروري الإتيان به؛ لإتمام فـائدة الكلام، والوقف قبل الإتيـان به يجعل الكلام ناقـصاً مبتور المعنى؛ إذ «لايوقف على الشـرط دون جزائه»[1] ؛ لأن بينهـما رابطة السببية التي ترتب الجـواب على فعل الشرط في الوجود[2] ؛ لذا كان الوصل لازماً والفصل ممنوعاً.

الموضع السابع :

﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ ۝ ﴾ (الآيتان : ٤٥، ٤٦ المؤمنون).

إضاءة :

في هاتين الآيتين يخـبرنا الله تعـالى بأنه أرسل موسى وأخـاه هارون - عليهمـا السلام - بالآيات الدالة على صدقهما «وهي الآيات التـسع المفصلات التي هي: العـصا واليد البـيضـاء والطوفان والجـراد والقمل والضـفادع والدم ونقص الثمرات والأنفس»[3] ، أما السلطـان المبين، فيقـول عنه الزمخـشري

(١) منار الهدى: ١٧.

(٢) انظر: مقال الدكتور / عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص ١٣.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٣/ ٢٨.

(٥٣٨هـ)[١] : «يجوز أن تراد العصا؛ لأنها كانت أم آيات موسى وأولاها، وقد تعلقت بها معجزات شتى: من انقلابها حية وتلقفها ما أفكته السحرة وانفلاق البحر وانفجار العيون من الحجر يضربهما بها وكونها حارساً وشمعة وشجرة خضراء مثمرة ودلواً ورشاءً جعلت كأنها ليست بعضها؛ لما استبدت به من الفضل؛ فلذلك عطفت عليها، كقوله تعالى: ﴿وجبريل وميكال﴾».

أرسلهما - سبحانه - إلى فرعون وملئه، وهم أشراف قومه وعلماء دينه، وهم السحرة، فلم يؤمنوا بما جاء به موسى وهارون - عليهما السلام - ولكنهم أعرضوا مستكبرين قاهرين لغيرهم بالظلم[٢] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مبين -٤٥-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

وقد سقط هذا الموضع من ط. مصحف الأزهر الشريف مع أن الموضع الخامس من هذا الفصل - آية ٩٦ هود - قد ورد فيه المنع في تلك الطبعة المذكورة وهو صنوه فلا أدرى ما السبب؟ مع أن العلة هي العلة المانعة هنا وهناك، اللهم إلا أن يكون حدث ذلك سهوا، ولايقبل السهو في شأن إخراج كتاب الله.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] لم يذكر فيه

---

(١) الكشاف: ٣/٣٣.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٢/١٣٣، والبحر المحيط: ٧/٣٦٤، وروح المعاني: ١٨/٥٣، والتحرير والتنوير: ١٨/٦٣.

(٣) المكتفى : ٤٠١.

وقفاً من أى نوع، وإنما قال: «﴿لايؤمنون -٤٤-﴾ تام ومثله: ﴿ذات قرار ومعين -٥٠-﴾».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿مبين -٤٥-ﻻ ﴾ لتعلق الجار».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿لايؤمنون -٤٤-﴾ حسن، ﴿عالين -٤٦-﴾ كافٍ». فلم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿مبين﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿مبين﴾ ليس بوقف؛ لأن حرف الجر وما بعده موضعه نصب بأرسلنا فهو متصل به».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف هنا للعلة المذكورة.

أما النحاة فقد ذكرت رأيهم في الموضع الخامس من هذا الفصل - آية رقم ٩٦ هود - فإن هذا الموضع نظير ذاك.

وأما رأى البلاغيين وتعليلهم لمنع الوقف فقد بسطته هناك - أي في الموضع الخامس من هذا الفصل - فراجعه هناك[٤] .

أما السمات الفارقة بين الموضعين فسوف نعالجها في السمات الفارقة بين مواضع هذا لفصل في نهاية الفصل.

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٧٢٩.

(٢) المقصد: ٢٦٢.

(٣) منار الهدى: ٢٦٢.

(٤) انظر : ص ٤٧٢ من هذا البحث.

الموضع الثامن :

﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ۝﴾ (الآيتان: ٥٥، ٥٦ المؤمنون)

إضاءة :

هاتان الآيتان جاءتا في معرض الإنكار والرد على كفار مكة وأمثالهم الذين ظنوا أن النعم التي بين أيديهم من المال والبنين هي من قبيل المسارعة في الإكرام والرعاية لهم، ولإعلاء شأنهم في الدنيا لمزيّة لهم عند الله، وما داموا مكرمين في الدنيا فهم في الآخرة كذلك، وهذا ظن باطل، بل هم مستدرجون قد مكر بهم ولكنهم لايشعرون ﴿أُولَٰئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾[1] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وبنين﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فيقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿وبنين -٥٥- لا ﴾ لأن ﴿نسارع﴾ مفعول ثان للحسبان تقديره: أيحسبون إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة في الخيرات لهم».

(١) من الآية : ١٧٩ الأعراف.

(٢) علل الوقوف: ٢/٧٢٩.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١]: «﴿حتى حين -٥٤-﴾ حسن، ﴿في الخيرات -٥٦﴾ كاف».

ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿وبنين -٥٥-﴾ من أى نوع، وهذا يدل على المنع.

أما الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: «وقد اختلف في ﴿مـا﴾ من ﴿أنما﴾ هل هي مصدرية حرف واحد أو موصولة فهي حرفان، فعلى أنهـا مصدرية حرف واحد هو مذهب الكسائى[٣] رواه خلف عنه، وعليه يوقف على ﴿بنين﴾؛ لأنه قد حصل بعد فعل الحسبان نسبة من مسند ومسند إليه نحو : حسبت إنما ينطلق زيد، وإنما يضرب بكر، فينسبك منها ومما بعدها مصدر هو اسم ﴿أنَّ﴾ والجملة خبر ﴿أنَّ﴾، وقيل: لايوقف على ﴿بنين﴾؛ لأن نسارع خبر ﴿أنَّ﴾ على أن ﴿أنما﴾ حرفان و﴿ما﴾ بمعنى الذي بدليل عود الضمير من ﴿به﴾ إليها، وهي اسم ﴿أنَّ﴾ وصلتها ﴿نمدهم﴾ و﴿من مال﴾ حال من الموصول أو بيان له و﴿نسارع﴾ خبر ﴿أنَّ﴾ والعائد محذوف أى نسارع لهم به أو فيه. قال أبو إسحاق وهشام بن معاوية عن الضرير، كما يقول أبو سعيد رويت عن الخدري تريد رويت عنه، فأظهرت الهاء فقلت عن الخدري قال الشاعر:

لاأرى الموت يسبق الموت شيء   نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

---

(١) المقصد: ٢٦٢.

(٢) منار الهدى: ٢٦٢.

(٣) لم يرد هذا في معانى القرآن للكسائي بتحقيق د. عيسى شحاته عيسى. ط. دار قباء ص : ٢٠١.

أى لا أرى الموت يسبقه شيء، فأظهر الهاء، وقول من قال: إن ﴿يحسبون﴾ يتعدى لمفعولين، وأن ﴿نسارع لهم﴾ المفعول الثاني، والتقدير: أيحسبون أن إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة منا لهم في الخيرات فغلط ومخالفة لقول أبى حاتم: إن ﴿أنَّ﴾ إذا وقعت بعد حسب وأخواتها لم تحتج إلى مفعول ثان قال تعالى: ﴿يحسب أن ماله أخلده﴾[1] وهنا قد نابت ﴿أنَّ﴾ عن المفعولين فـ ﴿أنَّ﴾ كافية عن اسم يحسبون وخبرها، فلا يؤتى بمفعول ثان بعد ﴿أنَّ﴾ وقرئ ﴿إنَّما﴾ - بكسر الهمزة - على الاستئناف، وعليها فمفعولاً (حسب) محذوفان اقتصاراً أو اختصاراً . . والحذف اختصاراً ما كان لدليل، والحذف اقتصاراً ماكان لغير دليل».

ومن كلام الفراء يتضح لنا أن ﴿ما﴾ فيها قولان: الأول: أنها مصدرية تنسبك مع ما بعدها بمصدر، وهو مذهب الكسائي (١٨٩هـ)[2] - كما قال الأشموني وسنرد عليه فيما بعد - وعليه يجوز الوقف على قوله: ﴿وبنين﴾، وهذا معارض لما سيذكره أبو حيان فيما بعد عند عرضه لرأي من قال: إنها مصدرية.

والثاني: أن ﴿ما﴾ اسم موصول بمعنى الذي، وهي اسم ﴿أنَّ﴾ وصلتها ﴿نمدهم﴾ و﴿من مال﴾ حال أو بيان له، و﴿نسارع﴾ خبر ﴿أنَّ﴾، والعائد محذوف أى نسارع لهم به أو فيه وعلى ذلك فلا يوقف على قوله: ﴿وبنين﴾؛ لأن خبر ﴿أنَّ﴾ لم يأت بعد، وسأعود - بمشيئة الله - بعد عرض آراء النحاة

---

(١) الهمزة : آية رقم ٣.

(٢) لم يرد هذا القول في معاني القرآن للكسائي: ١ ٢٠.

في الموضع إلى ترجيح أحد القولين على الآخر لنكون على بينة مما نقول، وبالله التوفيق.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «﴿ما﴾ في موضع الذي وليست بحرف واحد[٢] ، وقوله: ﴿نسارع لهم -٥٦-﴾ يقول : أيحسبون أنما نعطيهم في هذه الدنيا من الأموال والبنين أنا جعلناه لهم ثواباً، ثم قال: ﴿بل لايشعرون﴾ إنما هو استدراج منا لهم».

والفراء هنا لم ير إلا أن ﴿ما﴾ موصولة[٣] فقط، وليست مصدرية.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤] : «﴿ما﴾ بمعنى الذي في موضع نصب؛ لأنها اسم ﴿أنَّ﴾، وخبرها (نسارع لهم به) فحذف به».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٥] «قوله تعالى: ﴿أنَّ ما﴾ بمعنى الذي وخبر ﴿أنَّ﴾ ﴿نسارع لهم﴾، والعائد محذوف أى نسارع لهم أى فيه، ولايجوز أن يكون الخبر ﴿من مال﴾؛ لأنه إذا كان ﴿من مال﴾ فلا يعاب عليهم ذلك، وإنما يعاب عليهم اعتقادهم أن تلك الأموال خير لهم».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٦] : «و﴿ما﴾ في ﴿أنما﴾ إما بمعنى الذي، أو

---

(١) معانى القرآن للفراء: ٢/ ٢٣٨.

(٢) أى ليست مصدرية، وهو هنا يرد على من جعلها مصدرية.

(٣) وانظر أيضاً: معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ١٦، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٣/ ١١٦.

(٤) البيان: ٢/ ١٨٦.

(٥) التبيان: ٢/ ٩٥٧.

(٦) البحر المحيط: ٧/ ٥٦٧.

مصدرية، أو كافة مهيئة.

إن كانت بمعنى ا لذي فصلتها ما بعدها، وخبر ﴿أنَّ﴾ هي الجملة من قوله: ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾، والرابط لهذه الجملة ضمير محذوف لفهم المعنى تقديره: نسارع لهم به في الخيرات، وحسن حذفه استطالة الكلام مع أمن اللَّبس..

وإن كانت ﴿ما﴾ مصدرية فالمسبوك منها ومما بعدها هو مصدر اسم ﴿أنَّ﴾ وخبر ﴿أنَّ﴾ هو نسارع على تقدير مسارعة، فيكون الأصل أن نسارع فحذفت ﴿أنّ﴾ وارتفع الفعل، والتقدير: أيحسبون أن إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة لهم في الخيرات.

وإن كانت ﴿ما﴾ كافة مهيئة فهو مذهب الكسائي[1] فيها هنا فلا تحتاج إلى ضمير ولاحذف، ويجوز الوقف على ﴿وبنين﴾ كما تقول: حسبت أنما يقوم زيد، وحسبت أنك منطلق وجاز ذلك؛ لأن ما بعد حسبت قد انتظم مسنداً ومسند إليه من حيث المعنى، وإن كان في ﴿ما﴾ يقدر مفرداً؛ لأنه ينسبك من ﴿أنَّ﴾ وما بعدها مصدر».

ومن كلام أبي حيان - رحمه الله - يتضح لنا ما يلي:

أولاً: القول بأن (ما) مصدرية ليس قول الكسائي[1] - كما نسبه إليه الأشموني في عبارته السابقة -.

ثانياً: يرى أبو حيان على القول بأنها - أي (ما)- مصدرية أن قوله:

---

(١) لم يردا في معاني القرآن للكسائي: ٢٠١.

﴿نسارع﴾ خبر ﴿أنَّ﴾، وعليه فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿وبنين﴾ لا كما قال الأشموني في عرضه لهذا الوجه.

ثالثاً: نسب أبو حيان القول بأن ﴿ما﴾ كافة إلى الكسائي[1] وقال: إن الوقف جائز على قوله: ﴿وبنين﴾، وهذا القول قد اختاره ابن الأنباري (٣٢٨هـ)[2] ، الداني (٤٤٤هـ)[3] ، ومما تقدم من آراء النحاة يتضح لنا أن القول بأن (ما) موصولة هو الرأى الذي عليه جمهور النحاة، بل إن منهم من أنكر القول بأنها مصدرية كالفراء، ومنهم من أعرض عنه فلم يذكره مطلقاً كابن الأنباري (٥٧٧هـ)[4] ، والعكبري (٦١٦هـ)[5] ، وهكذا نرى أن النحاة - جمهورهم - قالوا بأن (ما) موصولة، وخبر (أنَّ) هو جملة ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾ وعلى هذا فالوقف ممنوع على قوله: ﴿وبنين﴾ وهو الذي نرجحه لما سبق؛ ولما سيأتى أيضاً؛ ولذا وجدنا من المفسرين من يستظهر القول بأن (ما) موصولة، ويرى القول بغير ذلك عدم توفية القرآن الكريم حقه؛ فيقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[6] : «.. وما ذكرنا من كون (ما) موصولة هو الظاهر، ومن جوَّز كونها مصدرية، وجعل المصدر الحاصل بعد السبك اسم (أنَّ) وخبرها ﴿نسارع﴾ على تقدير مسارعة بناءً على أن الأصل أن نسارع، فحذفت ﴿أنْ﴾ وارتفع الفعل لم يوفِّ القرآن الكريم حقه وكذا من جعلها كافة

---

(١) لم يردا في معاني القرآن للكسائى: ٢٠١.

(٢) انظر: الإيضاح: ٢/٧٩١، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٢/١٣٨.

(٣) انظر: المكتفى: ٤٠١.

(٤) انظر: البيان: ٢/١٨٦.

(٥) انظر: التبيان: ٢/٩٥٧.

(٦) روح المعانى: ١٨/٦٤.

كالكسائي[١] . . .».

هذا، والبلاغيون يـؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وبنين﴾ لأن (ما) في قوله: ﴿أنما﴾ هنا عـلى الرأى الأرجح موصولة بمعنى الـذي، وقوله: ﴿نمدهم به﴾ صلة الموصـول، وقوله: ﴿من مال وبنين﴾ بيـان للموصـول أو حال منه، وجملة : ﴿نـسارع لهم في الخيرات﴾ خـبر ﴿أنَّ﴾، والعائد محذوف أى نسارع لهم به أو فيه، وأيضـاً على القول بأن (ما) مصدرية فالمسبـوك منها ومما بعدها هو مـصدر اسم ﴿أنَّ﴾، وخـبر ﴿أنَّ﴾ هو ﴿نـسـارع﴾ على تقدير مـسارعـة، والتقدير: أيحسبون أن إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة لهم في الخيرت.

وعلى ذلك فالـوقف ممنوع على قوله: ﴿وبنين﴾؛ لأن خـبر ﴿أنَّ﴾ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿نـسـارع لهم في الخيرات﴾، والمعنى يتوقف فـهمه على الإتيـان بالخبـر وقد ذكـرنا من قـبل أهميـة الإتيـان بالخبـر وفـائدته بالنسبـة للمعنى[٢]، إذ هو ركن الإسناد.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «﴿أيحسبون أنما نمدهم به﴾ أي نعطيهم إياه، ونجعله مدداً لهم فـ (ما) موصـولة، وقوله تعالى: ﴿من مال وبنين﴾ بيان لها. . لاخبر لأن وإنما الخـبر قوله تعـالى: ﴿نسارع لهم في الخـيرات﴾ على حـذف الراجع إلى الاسم، أى أيحـسـبون أن الذي نمدهـم به من المال والبنين نسـارع به لهم فيـمـا فيـه خيـرهم وإكـرامهم على أن الـهمـزة لإنكار الواقع واستقباحه».

---

(١) لم يرد في معاني القرآن للكسائي: ٢٠١.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤/٣٥، وانظر معه أيضاً: روح المعاني: ١٨/ ٦٤.

ومما تقدم نعلم أن المعنى لايتم إلا عند قوله: ﴿في الخيرات﴾ لأن قوله: ﴿أيحسبون﴾ قد قدر بالاستفهام الإنكاري التوبيخي الذي لايتم معناه إذا قلت: ﴿أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين﴾ وتسكت؛ فإنك لاتفيد معنى لأن ما يقع عليه الحسبان والظن لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾؛ لأن الآية تنكر على الكفار ظنهم أن المال والبنين إكرام من الله لهم ومسارعة في إرضائهم، وليس الأمر كذلك؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكر قوله: ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾، وهو الذي يقع عليه الحسبان، وبه يتم الاستفهام الإنكاري التوبيخي؛ والفعل (حسب) ينصب مفعولين قد سد مسدهما قوله: ﴿أنما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات﴾؛ فتحصل مما قدمناه أن فائدة الكلام وغرضه منوطان بقوله: ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾ لذا منع الوقف. والله أعلم.

الموضع التاسع :

﴿ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿٣٦﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ (الآيتان : ٣٦، ٣٧ الشعراء)

إضاءة :

هاتان الآيتان تصوران موقف الملأ من قوم فرعون، عندما ألقى موسى عصاه فصارت ثعباناً عظيماً ارتفع إلى السماء قدر ميل، ثم عاد إلى الأرض فاغراً فاه، يقول لموسى - عليه السلام - بم تأمرني؟ عندئذ قال فرعون ﴿لِلْمَلإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٣٦﴾﴾(١) . أي قال الملأ من

(١) الآيات من : ٣٤-٣٦ الشعراء.

قوم فرعون - وهم جلساؤه من الأشراف والعلماء والأمراء : أخره وأمهله وأخاه - أي هارون عليهما السلام- وأرسل إلى البلاد والمدن رجال الشرطة ليجمعوا لك كل سحار أى ماهر في فن السحر متقن لهذا العلم، وأن يكون ذلك في مكان وزمان معلوم حددهما سيدنا موسى - عليه السلام - عندما ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ﴿٥٩﴾﴾ [طه: ٥٩].

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حاشرين -٣٦-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول: «﴿حاشرين -٣٦-ﻻ﴾؛ لأن الجملة جواب الأمر». أي الجملة المكونة من الفعل المضارع والفاعل والمفعول - يأتوك - هي جواب الأمر .

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿فماذا تأمرون -٣٥-﴾ كاف ﴿وأخاه -٣٦- جائز، ﴿سحار عليم -٣٧-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿حاشرين -٣٦-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿فماذا

(١) علل الوقوف: ٢/ ٧٥٤.

(٢) المقصد: ٢٧٨.

(٣) منار الهدى: ٢٧٨.

تأمرون -٣٥-﴾ كاف، ﴿وأخاه -٣٦-﴾ جائز للابتداء بعده بالأمر ﴿حاشرين -٣٦-﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿يأتوك﴾ جواب الأمر ، ولذلك كان مجزوماً، وأصله يأتونك فحذفت النون للجازم، ولايفصل بين الأمر وجوابه».

ومن كلام القراء السابق يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿حاشرين﴾ لأن ما بعده - وهي جملة ﴿يأتوك﴾ - جواب الأمر وفعل الأمر هو قوله: ﴿ابعث﴾، والأمر وجوابه متلازمان؛ فلا يُفصل بينهما؛ لأن كلا منهما يطلب الآخر.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول الصاوي (١٢٤١هـ)[١] : «قوله: ﴿يأتوك﴾ مجزوم في جواب الأمر»، ويقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «﴿وابعث في المدائن حاشرين﴾ شرطاء يحشرون السحرة ويجمعونهم عندك ﴿يأتوك﴾ مجزوم في جواب الأمر، أي إن تبعثهم يأتوك».

ويقول الدكتور تمام حسان[٣] : «.. ويخرج نمط الأمر بصورتيه عن الأمر إلى معاني أخرى منها: الشرط: ومن ثم يجزم المضارع في جوابه قال تعالى: ﴿ادعوني أستجب لكم..﴾ [غافر : ٦٠].

ومما تقدم من كلام القراء والنحاة يتبين لنا أن قوله تعالى: ﴿يأتوك﴾ فعل مضارع من الأفعال الخمسة مجزوم بحذف النون، والواو فاعل، وجُزم الفعل

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٣/ ١٧١.

(٢) روح المعاني: ١٩/ ١١٤.

(٣) البيان في روائع القرآن: ط. الهيئة العامة للكتاب مكتبة الأسرة ٢٠٠٢م: ١/ ٣٤١.

هنا؛ لأنه وقع في جواب الأمر وهو قوله: ﴿ابعث﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿حاشرين﴾ لأن ما بعده جواب الأمر، والأمر - هنا - فيه معنى الشرط كأنه قال: إن تبعثهم يأتوك، كما قال الآلوسي[1] - أى في عبارته السابقة - ومعلوم مما قدمناه - فيما سبق - العلاقة بين الأمر وجوابه، والشرط وجزائه؛ لأن الجزاء مترتب على الشرط بسبب العلاقة التي تجمع بين الشرط وجزائه، وهي رابطة السببية التي ترتب الجزاء على الشرط - كما يقول الدكتور عبد العظيم المطعني[2] -.

وتأمل قوله تعالى: ﴿وابعث في المدائن حاشرين * يأتوك ..﴾ فإن السامع حين يسمع فعل الأمر - ابعث - يتوقع مبعوثاً - وهم رجال الشرطة الحاشرين - ومبعوثاً إليهم - وهم السحرة المطلوب الإتيان بهم - ومبعوثاً من أجله - وهي المناظرة التي ستقع بين موسى - عليه السلام - والسحرة بأمر فرعون (عليه اللعنة) -.

فالوقف على الأمر دون جوابه يفسد المعنى ؛ لأنه يقدمه ناقصاً لأن فعل الأمر ﴿ابعث﴾ غايته ومغزاه الإتيان بهؤلاء السحّارين فإن موقف فرعون يستدعى الإسراع بالجواب، إذ هو في حالة الهلع التي هزّته هزاً عنيفاً، والتي جعلته يتنزل من عليائه ليقول لمن حوله : ﴿فماذا تأمرون؟﴾ أي بم تشيرون عليّ؟ أو بم تأمروني أن أفعل ؟ وهنا قد جعل نفسه مأموراً لمن كان يدعى الإلهية عليهم من قبل هذا الموقف - يتطلب المقام الإسراع بالجواب، فتأخيره -

---

(١) روح المعاني: ١٩/ ١١٤.

(٢) انظر: المقال في مجلة منبر الإسلام. السنة ٦٠ العدد: ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / أغسطس ٢٠٠١م ص١٣.

بسبب الوقف - يؤخر المعنى المراد، والذي قُصد منه إرجاء موسى وأخيه وتأخيرهما حتى يُحضِر فرعون السحرة الذين كان يظنهم طوق النجاة له.

ومن هنا كان السياق يستدعي الإسراع بالجواب؛ لأن فيه طمأنه فرعون وتثبيته، وإدخال الأنس على نفسه بما يتوقع من قدرة السحرة على إبطال سحر موسى - عليه السلام - كما زعم.

لذا كان الوصل أولى بالمقام وأليق لهذه المعانى التي تفهم من السياق ويقتضيها المقام.

أضف إلى هذا، أن الأمر - ابعث - جاء معطوفاً على أمر آخر - ﴿أرجه وأخاه﴾ في الآية - مسبوقاً بقول هو : ﴿قالوا أرجه وأخاه...﴾ فهو مقول القول ولا يُفصل بين القول ومقوله بفاصل - كما ذكرنا من قبل - لأن هذا الفصل يُفسد المعنى.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)(١) : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضاً(٢) : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

الموضع العاشر:

﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ۝ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝﴾ (الآيتان: ٩٦، ٩٧ الشعراء).

---

(١) البرهان : ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/ ٣٦١.

إضاءة :

هاتان الآيتان تصوران مشهداً من مشاهد يوم القيامة؛ حيث تبرز الجحيم للغاوين، فيقول الغاوون: وهم في جهنم يختصمون «أى يخاصمون من معهم من الأصنام والشياطين، والجملة في موضع الحال، والمراد قالوا معترفين بخطئهم وانهماكهم في الضلالة متحسرين معيرين لأنفسهم، والحال أنهم بصدد مخاصمة من معهم مخاطبين لآلهتهم؛ حيث يجعلها الله تعالى أهلاً للخطاب»[1] - مقسمين قسماً يدل على التعجب ﴿تالله إن كنا لفى ضلال مبين﴾ «أي في خسار وتبار وحيرة عن الحق بينه إذ اتخذنا مع الله آلهة فعبدناها كما يُعبد»[2] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يختصمون -٩٦-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[3] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[4] : «﴿يختصمون -٩٦- لا﴾؛ لأن

(١) روح المعانى: ١٩/ ١٥٤، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٢٤، وإرشاد العقل السليم: ٤/ ١١٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٢٤.

(٣) المكتفى: ٤٢٣.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٧٥٨.

قوله: ﴿تالله﴾ مقولهم».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)(١) : «﴿أجمعون -٩٥-﴾ كاف، ﴿برب العالمين -٩٨-﴾ صالح». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿يختصمون -٩٦-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني(٢) - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولاوقف من قوله: ﴿قالوا وهم فيها..﴾ إلى ﴿رب العالمين﴾؛ فلا يوقف على: ﴿يختصمون﴾؛ لأن فيه الفصل بين القول والمقول؛ لأن قوله: ﴿تالله﴾ مقولهم».

ومن كلام القرَّاء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿يختصمون﴾ لأن ما بعده - تالله ..- مقول القول وهو - ﴿قالوا﴾ ولايفصل بين القول ومقوله.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الصاوي (١٢٤١هـ)(٣) : «قوله: ﴿وهم فيها يختصمون﴾ الجملة حالية، ومقول القول: ﴿تالله﴾».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٤) : «وأما جملة: ﴿وهم فيها يختصمون﴾ فهي في موضع الحال، وجملة ﴿تالله﴾ مقول القول، وجملة: ﴿إن كنا لفى ضلال مبين﴾ جواب القسم، و﴿إنْ﴾ مخففة من إن الثقيلة وقد

---

(١) المقصد : ٢٧٩.

(٢) منار الهدى: ٢٧٩.

(٣) حاشية الصاوى على الجلالين: ٣/ ١٧٦.

(٤) التحرير والتنوير : ١٩/ ١٥٣. وانظر معه: روح المعانى: ١٩/ ١٥٤.

أهملت عن العمل بسبب التخفيف؛ فإنه مجوز للإهمال والجملة بعدها سادةً مسد اسمها وخبرها، واقتران خبر ﴿كان﴾ باللام في الجملة التي بعدها للفرق بين ﴿إنْ﴾ المخففة المؤكدة وبين ﴿إنْ﴾ النافية، والغالب ألا تخلو الجملة التي بعد ﴿إنْ﴾ للمخففة عن فعل من باب ﴿كان﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿يختصمون﴾ لأن قوله تعالى: ﴿تالله﴾ مقول القول، ولايفصل بين القول ومقوله؛ لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿يختصمون﴾ لأن المعنى لايتم عند الوقف عليها؛ لأن مقول القول - تالله - لم يأت بعد، ومقول القول هنا أسلوب قسم مكون من أداة القسم - التاء - ومقسم به - لفظ الجلالة - ومقسم عليه - ﴿إن كنا لفي ضلال مبين﴾ - فالآيتان قد اتصلتا اتصالاً وثيقاً؛ لأن القول لابد من الإتيان بمقوله؛ ليتم المعنى لأنه لايوقف على القول دون مقوله، كما قال الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - كما أن القسم ﴿تالله﴾- لابد من الإتيان بجوابه -﴿إن كنا لفي ضلال مبين﴾- ليتم المعنى؛ إذ لايوقف على القسم حتى يؤتى بجوابه[1] .

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[2] : «وجميع مافي القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره». ويقول أيضاً:[3] : «. . . وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

(١) انظر: منار الهدى: ١٧.

(٢) البرهان: ١/٣٥٨.

(٣) السابق: ١/٣٦١.

وتأمل حين يقرأ قارئ قوله تعالى: ﴿قالوا وهم فيها يختصمون﴾ ثم يسكت، هل يستفيد السامع شيئاً؟ لا. لأن المعنى لم يقدَّم إليه كاملاً؛ لأنه سوف يسأل: فماذا قالوا ؟

هذا، وكلام العقلاء لابد أن يأتي مفيداً فضلاً عن أن يكون المتكلم هو الله تعالى؛ لذا لزم الوصل حتى تتم الفائدة .

الموضع الحادى عشر:

﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝ مِن فِرْعَوْنَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ۝ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ وَءَاتَيْنَٰهُم مِّنَ ٱلْءَايَٰتِ مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ ۝ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ ۝ إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ۝﴾ (الآيات : من ٣٠ - ٣٥ الدخان).

إضاءة :

في هذه الآيات يمتن الله تعالى على بنى إسرائيل بأن انجاهم من العذاب المهين، من عذاب فرعون؛ حيث كان يذبح أبناءهم ويستحيى نساءهم، ويكلفهم بالأعمال الشاقة المهينة دون استراحة أثناء العمل مع إذلالهم بشتى صنوف الإذلال؛ لأنه كان قاسي القلب مسرفاً في قساوة قلبه، متجبراً متكبراً لاتأخذه بهم أدنى شفقة. ثم يمتن عليهم بمنة ثانية وهي أن اختارهم على غيرهم من عالمي زمانهم، وفضلهم مع علمه بما سيكون منهم، ثم يمتن عليهم بمنة ثالثة وهي أن أعطاهم من الآيات والمعجزات التي اظهرها على يد رسولهم - موسى عليه السلام - كفلق البحر وإنزال المن وا لسلوى وغيرها ليكون ذلك اختباراً لهم هل يشكرون أو يكفرون ؟؛ لأن الله يبتلى بالنعم، كما يبتلى بالنقم

﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[1] ، وهذه المتن قد ذكرها الله تعالى ليسلي بها قلب النبي ﷺ وليربط بها على قلبه المبارك؛ فإنه أكرم على الله من موسى - عليه السلام - والمؤمنون معه أكرم عند الله من المؤمنين مع موسى - عليه السلام - أما هؤلاء الكفار - أي كفار مكة - فإنهم يقولون: ماهي إلا موتتنا السابقة التي نموتها في الدنيا ولا حياة بعدها ولا نشور ولا بعث.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ليقولون -٣٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا .

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول: «﴿... بلاء مبين -٣٣-﴾ تام، ﴿... أم قوم تبع ..-٣٧- ﴾كاف». ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿ليقولون -٣٤-﴾، وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] : «﴿ليقولون -٣٤-﴾ لا».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[4] : «﴿بلاء مبين -٣٣-﴾ حسن وكذا: ﴿صادقين -٣٦-﴾. ولم يذكر وقفاً على قوله: «﴿ليقولون -٣٤-﴾ وهذا يدل

---

(١) من الآية: ٣٥ الأنبياء.

(٢) المكتفى : ٥١٤.

(٣) علل الوقوف: ٣/٩٢٩.

(٤) المقصد: ٣٥٤.

على المنع. ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿بلاء مبين -٣٣-﴾ كافٍ ﴿. . بمنشرين -٣٥-﴾ أحسن مما قبله». ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿ليقولون -٣٤-﴾ وهذا يدل على المنع.

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ليـقولون﴾ لأن ما بعده مقول القول، ولايفصل بين القول ومقوله - كما قلنا في الموضع السابق .

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول الزجاج (٣١١هـ)[2] : «﴿إن هؤلاء ليقولون. إن هي إلا موتتنا الأولى وما نحـن بمنشرين﴾ هذا قالـه الكفار من قريش. مـعنى : ﴿إن هي﴾ ماهي، ومعنى : ﴿بمنشرين﴾ بمبعوثين. يقال، أنشر الله الموتى».

ويُفهم من كلام الزجاج أن قـوله: ﴿إن هي إلا موتتنا الأولى﴾ هو كلام كفار قريش، فهو مقولهم الذي قالوه.

ويقول النحاس (٣٣٨هـ)[3] : «﴿إن هؤلاء ليقولون. إن هي إلا موتتنا الأولى . .﴾ (٣٥) أي يقولون هذا علـي العادة بغيـر حجة، وقـد تبينت لهم البراهين، وظهرت الحجج لهم».

ويقول أبو حـيان (٧٤٥هـ)[4] : «﴿إن هؤلاء﴾ يعنى قـريشاً وفي إسم الإشارة تحقير لهم ﴿ليقولون إن هي إلا موتتنا الأولى أى ما الموتة إلا محصورة

---

(١) منار الهدى: ٣٥٤.

(٢) معانى القرآن وإعرابه: ٤/ ٤٢٧.

(٣) إعراب القرآن : ٤/ ١٣٢.

(٤) البحر المحيط: ٩/ ٤٠٥.

في موتتنا الأولى وكان قد قال تعالى: ﴿وكُنتمْ أمْواتًا فَأحْياكُمْ ثُمْ يُميتكُمْ ثُمْ يُحْييكُمْ﴾[1] فذكر موتتين : أولى وثانية، فأنكروا هم أن يكون لهم موتة ثانية».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿ليقولون﴾ قد منع الوقف عليه؛ لأنه قول لايتم معناه إلا بذكر مقولهم وهو: ﴿إن هي إلا موتتنا الأولى وما نحن بمنشرين﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿ليقولون﴾ لأن الوقف عليه لايفيد معنى يحسن السكوت عليه؛ وذلك لأن القول ومقوله متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

هذا، وما قلناه في الموضع السابق ينطبق على هذا الموضع لأنه نظيره؛ لذا نكتفي بما ذكرناه آنفاً. والله أعلم.

* * *

---

(١) البقرة: آية ٢٨.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على أحد عشر موضعاً ، قد اتفقت في موضوعها العام وهو: (من طبائع أهل الكتاب والأمم السابقة) لكنها توزعت على مجموعات اتفقت في علة منع الوقف جاءت كما يلي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الرابع: (هود : ٥٤) ،٢- الموضع الخامس: (هود : ٩٦)
٣- الموضع السابع: (المؤمنون: ٤٥)، ٤- الموضع الثامن : (المؤمنون: ٥٥).

وهذه المواضع الأربعة قد اتفقت في علة منع الوقف فيها؛ ذلك أن الوقف يؤدى فيها إلى الفصل بين الفعل ومعموله، فقد اتفقت المواضع الثلاثة الأولى منها - الموضع الرابع، والخامس، والسابع في أن مَنع الوقفُ فيها بسبب أنه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وما تعلق به وهو الفعل أي بين الفعل ومعموله أما الموضع الأخير منها (المؤمنون: ٥٥) فإن الوقف فيها يؤدى إلي الفصل بين الفعل ومفعوله.

هذا، وقد اتفق الموضعان: (الخامس والسابع) في الموضوع الخاص بهما؛ حيث أفادتا إرسال سيدنا موسى - عليه السلام - بالمعجزات الدالة على صدقه إلى فرعون وملئه، فكفروا بموسى - عليه السلام - وبما جاء به.

أما الموضعان: (الرابع والخامس) فقد اختلفا في الموضوع الخاص حيث جاء الحديث في الموضع الرابع في سياق حوار بين هود - عليه السلام وقومه إذ قالوا له: لم تأتنا بمعجزة دالة على صدقك؛ ولذا فلن نؤمن بك، ولكنا نقول: أصابك بعض آلهتنا بمس من جنون فقال لهم تحدياً: ﴿أشهد الله واشهدوا أنى

بريء مما تشركون من دونه﴾ أي من دون الله في العبادة، وعليكم أن تكيدوني أنتم وآلهتكم جميعاً ولا تمهلون إن كنتم قادرين على فعل شيء.

أما الموضع الثامن فإن موضوعه الخاص قد جاء على صورة الأسلوب الإنشائي - (استفهام إنكارى توبيخي) - لينزع من عقول مشركي مكة أن ماهم فيه من نعمة المال وا لبنين مسارعة لهم في الخيرات إرضاءً لهم أو رضى بكفرهم . لا، وإنما هو استدراج لهم لكنهم لايشعرون.

المجموعة الثانية وتشتمل على المواضع الآتية :

١- الموضع الأول: (المائدة : ١٣)، ٢- الموضع الثاني: (المائدة: ٨٤).

٣- الموضع الثالث: (يونس: ١٣).

وقد جاءت علة منع الوقف فيها أنه يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها، وذلك ممنوع.

ففي الموضع الأول: حديث عن اليهود ونقضهم للعهود وتحريفهم للكلم عن مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به بسبب قسوة قلوبهم.

أما الثاني: فإن الحديث جاء فيه على لسان القسيسين والرهبان حيث قالوا: كيف نترك الإيمان بالحق وقد كنا من قبل طامعين أن يجعلنا ربنا مع القوم الصالحين مثل الحواريين فكيف نُغفلت ماعَنَّ لنا من وسائل الحصول على هذه المنقبة الجليلة؟

وفي الثالث: إخبار من الله تعالى عن إهلاك الأمم السابقة جاء في صورة التهديد لكفار مكة؛ ليعلموا مصيرهم.

المجموعة الثالثة وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع العاشر: (الشعراء: ٩٦).

٢- الموضع الحادي عشر: (الدخان: ٣٤).

وقد اشترك الموضعان في علة منع الوقف فيهما أنه يؤدي إلى الفصل بين القول ومقوله.

ففي الموضع العاشر: حديث الغاوين عباد الأصنام والشياطين حيث قالوا وهم يخاصمون من معهم من الأصنام والشياطين في جهنم: ﴿تالله إن كنا لفي ضلال مبين﴾ فهذا قول الغاوين.

أما الموضع الحادى عشر: ففيه حديث عن كفار مكة القائلين ماهي إلا موتتنا السابقة وما نحن بمبعوثين بعد الموت.

هذه هي المجموعات الثلاث، وقد وجدت بينها تلك السمات الجامعة في علة منع الوقف، وفي الموضوع الخاص بسياق الآيات أما الموضعان الباقيان: (السادس والتاسع) فسندرسهما في السمات الفارقة بإذن الله تعالى.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فإننا نجملها فيما يأتى:

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الرابع: (هـود: ٥٤)، ٢- الموضع الخـامس: (هود: ٩٦).
٣- الموضع السابع: (المؤمنون: ٤٥)، ٤- الموضع الثامن: (المؤمنون: ٥٥).

وهذه المواضع قد اختلفت فيما يأتى:

(أ) المواضع : «الرابع والخامس والسابع» اتفـقت في أن منْع الوقف فيها يؤدى إلى الفصل بين الجـار والمجرور وما تعـلق به أي بين العامل ومعـموله، ولكنها اختلفت في نوعية حـرف الجر: ففي الرابع كان حرف الجر (مِنْ)، وفي الخامس والسابع كان حرف الجر (إلى) لمناسبة الفعل (أرسل) بخلاف (تشركون) في الرابع فإنه يناسبه (مِنْ).

(ب) العامل الذي سيحدث الفصل بينه وبين مـعموله فيها كان في الرابع الفعل المضارع: (تشـركون)، أما في الآخَرَيْن فكان الفعل فـيهما فعلاً مـاضياً هو: ﴿أرسلنا﴾.

(ج) في الموضـعين : (الخـامس والسـابع) كـان الاتفـاق في الموضـوع الخاص، لكن الآيتين جاءتا مختلفتين في هذه الألفاظ الآتية:

١- في الخامس: بدأت الآية بواو العطف - التي لاتفيد ترتيباً ولا تعقيباً - وفي الآخر بـ (ثم) التـي تفيد التـرتيب مع التراخي؛ ليناسب ذلك الفـترات الفاصلة بين إرسال الرسل .

٢- في الخامس: جاء بعد حرف العطف بـ (لقد)، وكل منهما - اللام، وقد - يفيد التوكيد، فاللام موطئة للقسم وهو يفيد التوكيد، و(قد) حرف تحقيق يفيد التوكيد إذا دخل على الفعل الماضي (كما هنا).

٣- في الموضعين اتفقت الآيتان في المرسَل به - ﴿بآياتنا وسلطان مبين﴾ - والمرسَل إليه - ﴿إلى فرعون وملئه﴾ ولكن زاد في الموضع السابع قوله: ﴿وأخاه هارون﴾ فما سر هذه الزيادة ؟

والجواب: لعل السر في هذه الزيادة - والله أعلم - أن سورة هود - التي خلت من هذه الزيادة - قد نزلت قبل سورة (المؤمنون) - التي وردت فيها هذه الزيادة - باثنتين وعشرين سورة؛ حيث إن سورة هود - عليه السلام - كان ترتيبها في النزول الحادية والخمسين من السور المكية أما سورة المؤمنون فكان ترتيبها في النزول الثالثة والسبعين[1] من السور المكية ولعل الزيادة قد ناسبت التأخر في النزول، أو لعل ذكر الاستكبار في الآية والعلو من فرعون وملئه ناسب هذه الزيادة. والله أعلم.

٤ - في الموضع الثامن: مُنِع الوقف على قوله: ﴿وبنين﴾؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين اسم ﴿أنَّ﴾ وخبرها - ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾ و﴿أنَّ﴾ واسمها وخبرها قد سدَّت مسد مفعولي الحسبان.

المجموعة الثانية: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الأول : (المائدة: ١٣)، ٢- الموضع الثاني: (المائدة: ٨٤).

---

(١) انظر : بصائر ذوي التمييز: ١/٩٨، ٩٩.

٣- الموضع الثالث: (يونس: ١٣)، وقد اتفقت هذه المواضع الثلاثة فيما أشرنا، لكنها اختلفت في أمور نجملها فيما يأتي:

(أ) الموضوع الخاص بكل موضع من هذه المواضع يخالف الآخر فالأول: خاص بطبيعة اليهود؛ حيث درجوا على نقض العهود؛ ولذلك لعنهم الله وأبعدهم من رحمته وجعل قلوبهم قاسية.

أما الموضع الثاني: فإنه خاص بحديث القسيسين والرهبان عن أنفسهم عندما سمعوا ما أنزل إلى الرسول ﷺ فآمنوا به وردُّوا على اليهود ما عيَّروهم به من الإيمان ولاموهم عليه.

وفي الثالث: إخبار من الله تعالى عن إهلاكه القرون الظالمة من قبل أهل مكة كقوم عاد وثمود، فهو خبر في صورة وعيد وتهديد لأهل مكة إن استمروا في كفرهم فإن الجزاء سيكون، كما حدث للأمم التي فعلت مثل ما فعلوا .

(ب) توزعت هذه المواضع الثلاثة بين اليهود والنصارى وكفار مكة.

(ج) بدأت الآية الأولى بالفاء التي تدل على أن اللعنة كانت مترتبة ترتيباً سريعاً على نقضهم الميثاق، أما الأخريان فقد بدأتا بالواو.

(ء) مُنع الوقف في هذه المواضع الثلاثة؛ لأن ما بعدها حال مما قبلها، وجاءت الواو دليلاً على هذه الحال، وكان مدخول الواو في الأول فعلاً ماضياً - ﴿ونسوا﴾. وفي الثاني : فعلاً مضارعاً ﴿ونطمع﴾، وفي الثالث: فعلاً ماضياً ﴿وجاءتهم﴾.

المجموعة الثالثة: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع العاشر: (الشعراء: ٩٦).

٢- الموضع الحادي عشر: (الدخان: ٣٤).

وفيهما من السمات الفارقة ما نجمله فيما يأتي:

(أ) بدأ الموضع العاشر بالفعل ﴿قالوا﴾ وجاء به ماضياً، أما فعل القول في الموضع الحادى عشر فقد جاء به مضارعاً.

(ب) جاء كلٌ من الموضعين على نمط خاص به في توكيد المضمون ليناسب المقام؛ حيث جاء مقول القول في الموضع العاشر مؤكداً بالقسم المبدوء بالتاء التي «تختص بالقسم في شيء متعجب منه»[1] وجاء جواب هذا القسم مؤكداً بأسلوب القصر ا لمفهوم من قوله: ﴿إن كنا لفى ضلال مبين﴾ على ما ذهب إليه الكوفيون؛ حيث قالوا: «﴿إنْ﴾ نافية، واللام بمعنى ﴿إلا﴾ أي ماكنا إلا في ضلال واضح»[2] . واختيار ﴿في﴾ ليدل على إحاطة الضلال بهم إحاصة الظرف بالمظروف، ووصف الضلال بالوضوح؛ ليدل على مدى جهلهم وغبائهم الذي ساقهم هذا المساق.

أما في الموضع الحادي عشر فقد جاء مقول القول مؤكداً بأسلوب القصر أيضاً ﴿إن هي إلا موتتنا الأولى وما نحن بمنشرين﴾ ليبرز لنا حقيقة ما يجرى في نفوس كفار مكة ليؤكد لنا التماثل بينهم وبين فرعون وقومه؛ ليكونوا جديرين بعقاب يماثل العقاب الذي نزل بهم.

---

(١) التحرير والتنوير : ١٩/١٥٣.

(٢) روح المعانى: ١٩/ ١٥٤.

(ج) سلك كلٌّ من الموضعين مسلكاً يُحضر لنا المتحدث عنهم حتى لكأننا نراهم رأى العين، وهم على حالهم تلك فيقول في الموضع العاشر: ﴿قالوا وهم فيها يختصمون﴾ فجاء بالجملة الحالية (وهم فيها يختصمون) ليلفت نظرنا إلى أن هناك جدلاً يصل إلى حدّ الاختصام والعِراك في جهنم بين العُبَّاد والمعبودين؛ ليواجهوا الحقيقة التي جاءتهم على ألسِنَة الرسل ولكنهم أعرضوا عنها.

أما في الموضع الحادى عشر فإنه جاء باسم الإشارة ﴿هؤلاء﴾ مسبوقاً بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد؛ ليحدد المقصودين بالإشارة كأنه يقول: انظروا إليهم، فهاهم أولاء أصحاب القول الشنيع ثم جاء بفعل القول مؤكداً باللام وجاء به علي صورة المضارع ﴿ليقولون﴾ ليفيد التجدد والحدوث وتصوير الحدث كأنه يقول لنا: استمعوا كأنهم لايزالون يقولون ما قالوا.

المجموعة الرابعة: وتشتمل على موضع واحد هو:

الموضع السادس: (الحجر: ١٤)؛ حيث مُنع الوقف ؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين (لو) وجوابها (لقالوا) والوقف هنا على ﴿يعرجون﴾ يؤدى إلى تقديم المعنى ناقصاً؛ لأن الجواب هو غرض الكلام وفائدته، وبدون تقديم هذه الفائدة متصلة بـ ﴿لو﴾ يصبح الكلام عبثاً، وكلام الله تعالى يجب أن ينزه عن مثل ذلك وأيضاً يؤدى الفصل إلى أن يقع الضمير في ﴿لقالوا﴾ على غير مرجع، وهذا مخالف لقواعد العربية.

والخلاصة: أن الآيتين ترسمان صورة - على فرض وقوعها وحدوثها - باب من السماء مفتوح والكفار المعاندون يصعدون فيه؛ ليروا عجاب قدرة

الله، وهم على هذه الحـال من الصعود ورؤيـة العجائب التي تـدل على قدرة الله، نفاجأ بقـولهم: - ما خلاصته - إنما سكرت أبصارنا وسـحرنا حتى رأينا الشيء على غـير ما هو عليـه، وهذا دليل على تمكن الكفر من قـلوبهم وعدم الفـائدة من دعـوتهم، وعلى ذلك فـإن الوقف عـلى رأس الآية الأولى - لو حدث - يفسد المعنى.

المجمـوعة الخامسـة : وتشتمل على موضع واحـد أيضاً وهو : الموضع التاسع: (الشـعراء: ٣٦) حيث مُنع الـوقف فيه على ﴿حـاشرين﴾ لأنه - أي الوقف - يؤدي إلى الفصل بين الأمـر وجوابه، وهذا يفسـد المعنى؛ لأن المقام يقتضي سـرعة الإتيان بهؤلاء السحرة؛ ليـبطلوا سحر موسى عليه السـلام كما زعم فرعون - عليه اللعنة -؛ وليـنقذوا فرعون مما هو فيه من الفزع الذي حدث له عندما رأى العصـا وقد صارت ثعباناً عظيماً، فـالإسراع بالجواب هو الأليق بالمقام؛ ليؤدى الكلام فائدته المقصودة.

* * *

فهرس الموضوعات

تمهيد

الباب الأول
ما اتفق على منع الوقف عليه

الفصل الأول
من أخلاق المؤمنين وجزائهم في الآخرة

الفصل الثاني

من أخلاق الكفار وجزائهم في الآخرة

الفصل الثالث

من أخلاق اليهود والنصارى

الفصل الرابع

من أخلاق المنافقين

الفصل السادس

من نعم الله على عباده

الفصل السابع

أنواع من الحرام والحلال

الفصل الثامن

من مواقف الجهاد في سبيل الله

الباب الثاني
ما اختلف في منع الوقف عليه في ط. المصاحف الأربعة

الفصل الأول
أسئلة وأجوبة

الفصل الثاني

من وعد الله ووعيده في القرآن الكريم

الفصل الثالث

من طبائع أهل الكتاب والأمم السابقة